محسن محمد



دار المعارف

التاريخ السري لمصر

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

من أرشيف الحكومة البريطانية

ومن وثائق وزارة الخارجية البريطانية فى لندن

ومن التقارير التى كتبها السفير البريطانى فى مصر إلى حكومته .

ومن المذكرات التى كتبها اللورد كيلرن ولم تعلن إلا بعد وفاته .

ومن الوثائق السرية المحفوظة فى دار الأرشيف القومى الأمريكى فى واشنطن .

ومن التقارير السرية فى الأرشيف الوطنى فى كانبيرا باستراليا .

ومن . .

ومن . .

أقدم هذه الصفحات من التاريخ السرى لمصر.

١ ٧٠ ألف كيلو متر للبحث عن مصر

سافرت إلى لندن لأبحث عن سر!

وأمضيت فى العاصمة البريطانية عدة أسابيع كان برنامجى خلالها واضحاً ومحدداً.

أغادر الفندق مبكراً كل صباح – لأقف أمام المبنى رقم ١٨ شارع البرتغال عند تقاطعه بشارع سيرل حتى يفتح الباب فى التاسعة والنصف.. فأكون أول من يدخل.. ثم آخر من يغادر المبنى فى الخامسة مساء.

... وليلا.. وفى أثناء عطلة نهاية الأسبوع كنت أجلس فى حجرتى أراجع مئات الأوراق التى حصلت عليها مقابل رسوم محددة تدفع لتصوير المستندات الأصلية فإن ذلك البناء هو مركز الوثائق العامة للحكومة البريطانية.

.. وللمكتب قواعد معروفة..

غير مسموح لك – على الإطلاق – أن تستعمل الحبر فربما كنت من عشاق التاريخ لدرجة أنك – دون أن يفطن إليك أحد – تحذف كلمة، أو جملة، من الوثائق لتغير وتبدل معناها لصالح بلادك.. فإن بعض الوطنيين يريدون تغيير المستقبل.. وبعض الوطنيين المخلصين المتحمسين يريدون – أحياناً – تغيير الماضى أيضاً!..

ولا يسمح لك بالدخول إلا بإثبات شخصيتك وهدفك. ثم تحصل على بطاقة تعطيك حق الجلوس على أحد مقاعد مركز الوثائق خمس سنوات كاملة تنقل بالقلم الرصاص.. أو تطلب إليهم تصوير ما تريد فيعطونك – فى الصباح التالى – صورة لأى وثيقة مقابل قروش

للصفحة الواحدة . . وهو مبلغ زهيد لشراء التاريخ !

وإذا لم تجد مقعداً فيجب أن تنتظر ، وأمامك عشاق التاريخ يقرءون وأنت وحدك . . تتلهف . . وتتلمظ . . وأحياناً يطول بك الانتظار إلا إذا اشتركت فى سباق التبكير . . كما فعلت !

ومن سوء الحظ أن بعض الذين يحبون التاريخ لا يملكون القدر الكافى من المال . ولا يستطيعون شراء كل الوثائق ولذلك يجيئون لينقلوا نسخاً منها ، أو ينسخون صوراً على الآلات الكاتبة . . وهناك حجرات خاصة للآلات الكاتبة . . تحفظ . . وتكتم الصوت !

* * *

والمركز يسمح لك بالاطلاع على الوثائق الأصلية .

والمركز يبيع صور أى مستند وعليه تأشيرات المسئولين وقراراتهم .

وبريطانيا — برغم الثمن البسيط للصور — تربح الآن من بيع تاريخها ، وتاريخ الدول التى تعاملت مع بريطانيا أو كانت خاضعة لها وتحت حمايتها فى يوم من الأيام .

والمشترون للتاريخ بالألوف ، كل يوم ، وكل ساعة .

والصور الفوتوغرافية للمستندات المطلوبة بالألوف أيضاً . والزحام على الأماكن فى مركز الوثائق . . شديد للغاية .

هناك دبلوماسيون وصحفيون ، وأساتذة جامعات ، وطلاب علم ، ومؤرخون من جميع أنحاء العالم .

وهناك روائيون يبحثون فى الأوراق ، يفتشون عن حكايات كالأساطير ، ومغامرات مثيرة كالروايات البوليسية . . وفى كل ورقة تلمس حكاية ، ومن كل صفحة تنبض وتلمع قصة . .

ومن خلال الملفات تجد التاريخ أمامك فيه كل قصص الشعوب من وجهة نظر بريطانية بطبيعة الحال . .

* * *

وسر الزحام يرجع إلى القرار الذى أصدرته الحكومة البريطانية بإذاعة النصوص والأوراق والمستندات الخاصة بـ ١٢ وزارة فى بريطانيا خلال الحرب العالمية الأخيرة .

وهذه الوثائق فى ٩٠٠ مجلد ولو وضعت فوق بعضها لبلغ طولها ١٢ كيلو متراً .

وبين هذه الوثائق المداولات السرية لمجلس الوزراء ، ووزارة المستعمرات وقيادة القوات المسلحة ، والبرقيات الشفرية المتبادلة بين السفارات البريطانية ووزارة الخارجية ، وتقارير كل السفراء .

والقانون البريطانى ينص على « الإفراج » عن هذه الوثائق بعد مرور خمسين عاماً . وقد عدل هذا القانون عام ١٩٦٧ فسمح بإعلان الوثائق بعد ٣٠ عاما فقط . باعتبار أن فترة الثلاثين عاماً كافية لتجعل هذه الوثائق مجرد صفحات من التاريخ ، اختفى أبطالها بالموت أو بالابتعاد عن مسرح الأحداث ، ولم يعد للوثائق من الفاعلية بحيث تؤثر فى مجرى الأمور فى بريطانيا أو غيرها فى دول العالم .

وكان هدفى أن أبحث عن مصر ، فى هذه الوثائق . . وبالذات فى تلك الفترة الحاسمة من تاريخها أيام الحرب العالمية الثانية ، وروميل على الأبواب ، وقواته تتقدم صوب الحدود المصرية وتخترق السلوم . . ومرسى مطروح لتقف عند حدود الإسكندرية ، فى منطقة أصبحت لها الآن شهرة عالمية . . عسكرياً وسياحياً . . وهى منطقة العلمين ، التى يزورها السيّاح من الألمان والإنجليز والإيطاليين ليقفوا عند قبور تقاربت . . وكان أصحابها يريدون الاستيلاء على هذه الأرض فنالت دماؤهم — أو بقاياهم — منها مجرد أشبار . . !

وفى بعض الوثائق وجدت إشارة لأحداث قديمة وقعت قبل الحرب بسنين .

إن الوثائق تبين لأول مرة كيف أن الإنجليز فكروا فى عزل الملك أحمد فؤاد عندما اشتد عليه المرض .

وهناك اعترافات لرجال وزارة الخارجية البريطانية تؤكد أنهم غيروا رؤساء الوزارات ورؤساء الديوان فى مصر أيام الملك فؤاد . . وفاروق . .

* * *

ولم يكن البحث عن التاريخ السرى لمصر أيام الحرب العالمية الثانية مسألة صعبة .

إن السفير البريطانى فى القاهرة كان يبعث إلى وزارة الخارجية فى لندن برقيات متعددة تصل إلى عشرة فى اليوم الواحد .

وكان السفير السير مايلز لامبسون أو اللورد كيلرن — كما عرف فيما بعد — يستشير حكومته فى كل صغيرة . . ويبلغها بكل كبيرة . ويعطى المسئولين فى وزارة الخارجية — وهم فى مكاتبهم بلندن — صورة كاملة فيها كل التفاصيل الدقيقة عن الحياة فى مصر . والرجال الذين يحكمون . . مبادئهم ونزواتهم أيضاً . .

وكان السفير وحكومته يهتمان بكل الأمور فى مصر . . ابتداء من محصول القطن . . حتى حالة الأمن . . ويراقبون غراميات الملك وأسرته . . ويتابعون أنباء الحاشية والتعيين فى المناصب الكبرى بما فيها الأزهر . . ويسجلون مكالمات الملكة نازلى . ويغضبون إذا منحت هدى شعراوى وساماً . . ويراجعون أذون الترخيص بالتنقيب عن الآثار المصرية . .

أما الهدف الأول للسفير وحكومته فهو أن يتأكد من أن شاغل كل منصب يدين بالولاء لبريطانيا ، أو على الأقل لا يعارض سياستها فى أثناء الحرب .

وكانت برقيات الخارجية البريطانية إلى السفير متعددة أيضاً على مدار الأسبوع !

والغريب فى الأمر أن عدداً من المسئولين المصريين كانوا يجتمعون بالملك أو بزملائهم من زعماء الأحزاب . . ثم يخرجون من هذه الاجتماعات إلى دار السفارة البريطانية لإبلاغ السفير بما جرى . . والسفير يبرق لحكومته . . والمسئول المصرى يظن أن المسألة ود وصداقة بينه وبين السفير . . وأن سفراء بريطانيا لا يتكلمون . . أو تموت الأسرار بموتهم .

وتبين من هذه الوثائق أن كل سفير كان يسجل محضراً بكل حديث ويبرق به لحكومته . . ولذلك كان كل سفير يتم عمل الآخر من خلال مراجعة البرقيات القديمة والتقارير السابقة .

وثبت من كل ما قرأت أن التاريخ لا يموت . . ولن يدفن أبداً . . وأن الحقيقة لا تضيع . . وأنها تبعث دائماً . .

ولقد قرأت برقيات تغطى وجه الحياة فى مصر من أكبر إلى أصغر وأتفه الشئون .

رأيت التاريخ الحقيقى أو السرى لمصر من خلال البرقيات العديدة التى كان يتم تبادلها بين قصر الدوبارة أو السفارة البريطانية فى جاردن سيتى بالقاهرة . . وبين الدور الثانى من مبنى وزارة الخارجية البريطانية بشارع داوننج ستريت . .

وهذا المبنى لا يحمل رقما على الإطلاق . ويوجد فى الدور الثانى منه مكتب وزير خارجية بريطانيا .

. . جلست أخيراً . . ساعة كاملة فى مكتب وزير خارجية بريطانيا ، وأخذ الوزير يتحدث فى مختلف شئون السياسة الدولية .

وأعترف الآن فقط أن أذانى كانت مع الوزير . . أما عيونى فكانت على لوحة كبيرة رسمت لشخصية تكاد تكون خرافية فى التاريخ البريطانى ، وهى بالمرستون . . فإن هذا الرجل هو المثل الأعلى لكل وزراء خارجية بريطانيا ، ولذلك وضعوا صورته أمام أى وزير للخارجية ليقولوا له حاول أن تكون مثله . . ! وبعبارة بسيطة . . بص شوف بالمرستون بيعمل إيه . . !

وبالمرستون لم يكن وزيراً للخارجية فحسب . . كان فى فترة من الفترات وزيراً للحربية والخارجية ، وأسندت إليه رئاسة الوزارة حيناً ، وعاش حتى سن الـ ٨١ ليقف مع بلجيكا ضد فرنسا ، ومع تركيا ضد روسيا . وضم هونج كونج للتاج البريطانى . وساعد سويسرا على فرنسا والنمسا . وساند جزيرة صقلية ضد ملك نابلى وجزيرة سردينيا ضد النمسا .

وأيد بالمرستون الإيطاليين ضد الفرنسيين ، والبولنديين والدانمركيين ضد النمساويين

والبروسيين . . ووقف بكل قواه يعارض مشروع إنشاء قناة السويس حتى لايعطى فرنسا فرصة مد نفوذها إلى مصر والشرق الأوسط . . !

وسرح بى الخيال بين بالمرستون وبين اللورد هاليفاكس الذى كان وزيراً لخارجية بريطانيا فترة قصيرة خلال سنوات الحرب . . وبعده أنتونى إيدن الذى بقى وزيراً لخارجية بريطانيا طوال سنوات الحرب .

* * *

ما أكثر القرارات التى كنا نظن فى شبابنا أن الملك فاروق هو المسئول عنها .

ما أكثر القرارات التى كنا نظن أن زعماء أو رؤساء وزارات مصر هم الذين أصدروها .

ولكن الوثائق التى قرأتها أكدت لى أن كثيراً من القرارات الخاصة بمصر . . والتى أثرت فى مستقبل مصر . . صدرت فى تلك الغرفة . . أى فى مكتب وزير خارجية بريطانيا . . أصدرها هاليفاكس . . أو أصدرها أنتونى إيدن . . أما بالمرستون فكانت مصر على عهده بعيدة عن النفوذ البريطانى !

* * *

والوثائق التى جئت بها من لندن بالمئات ، وأنا أضعها أمام الباحثين عن تاريخ مصر . . والذين يريدون أن يعرفوا من كان يحكم مصر . وأسلوب الحكم والحياة السياسية فى بلادنا . . خلال الحرب العالمية الثانية . .

وكان يمكن . . أو كان يجب أن تنشر هذه الوثائق كلها . . ولكن فيها أحياناً تكراراً . . وفيها ما لا يهم إلا الباحث المتخصص . . ولذلك اخترت منها ٤٠٠ وثيقة . . وكانت الصعوبة الوحيدة أمامى هى عملية الاختيار . . عند النشر .

وهذه الوثائق لا تحتاج إلى تعليق . . لولا أن شباب هذا الجيل لا يعرف شيئا عن الظروف والملابسات والأسماء . . ولذلك فإن ما أقدمه لكل مجموعة من الوثائق مجرد عرض للأحداث . . أو للأشخاص . . أما الوثائق نفسها فإن كلمتها قاطعة .

ولقد قطعت ٧٠ ألف كيلومتر – ذهاباً وإياباً – للبحث وراء التاريخ المصرى .

سافرت إلى كانبيرا عاصمة أستراليا فى محاولة لاكتشاف وثائق أخرى . . فإن أستراليا تتبع نفس التقليد البريطانى وتنشر وثائقها كل ٣٠ عاماً .

ومركز الأرشيف الأسترالى صغير . . أو حديث . . ولم أجد فيه سوى صورة من الوثائق البريطانية ، وبعض تقارير كان يبعث بها الممثل التجارى لأستراليا فى مصر . . قبل أن يكون لها سفير .

ومعظم الوثائق الأسترالية كتبها مساعد المندوب السامي الأسترالي في لندن ألفريد سترلنج ، وهي تلخيص لما كان يقوله السفير البريطاني بالقاهرة في تقاريره وبرقياته إلى وزارة الخارجية البريطانية .

وأهمية أستراليا أن الوزير البريطاني المقيم في مصر في بعض سنوات الحرب ، كان أسترالياً .. واسمه اللورد كيزى ! !

* * *

ولم أكتف بالوثائق البريطانية أو الأسترالية .

سافرت إلى واشنطن أبحث وأفتش عن الوثائق السرية الأمريكية المحفوظة في دار الأرشيف القومي .

وهذه الدار تتألف من ٢١ دوراً بعضها تحت الأرض . . .

وهي تقع في شارع بنسلفانيا على مسافة قليلة من البيت الأبيض . .

وليس هذا هو المبنى الوحيد للأرشيف القومي الأمريكي . . هناك مبنى آخر في منطقة اسمها « سوتلاند » تبعد نصف ساعة عن المبنى الأول .

ولكنّ هناك « أتوبيسا » يتحرك كل نصف ساعة بين شارع بنسلفانيا وسوتلاند . . وهذا الأتوبيس بالمجان ، تسهيلا لدارس التاريخ .

والوثائق الأمريكية كثيرة . .

وهي بالغة الأهمية . .

فالأمريكيون حلفاء للإنجليز خلال الحرب العالمية الثانية . .

ولكنّ الأمريكيين كانوا مراقبين للموقف في مصر . . وليسوا الطرف الأساسي فيه مثل الإنجليز . .

وشهادتهم — من الوثائق — لها قيمتها فقد أتيحت لهم الفرصة ليعرفوا كل شيء . . وليحكموا على كل المواقف . . من وجهة نظرهم بالطبع .

وهناك فرق واحد بين الوثائق البريطانية والأسترالية من ناحية والوثائق الأمريكية من ناحية أخرى .

القانون الأمريكي ينص على إذاعة الوثائق بعد ٢٥ سنة — لا ٣٠ سنة — كما هو الحال في لندن وكانبيرا .

ولكنّ المشرفين على أرشيف واشنطن يذيعون مجموعة الوثائق الخاصة بـ ٤ سنوات دفعة واحدة .

وأصدر الرئيس الأمريكى جيمى كارتر أخيراً قرارا بإذاعة الوثائق بعد ٢٠ سنة فقط .
ويبدأ تنفيذ هذا القرار فى أول يناير عام ١٩٧٩ ولكن تطبيقه لم يتم بعد ، لأنهم يراجعون الآن وثائق كثيرة . . كثيرة . !

* * *

وهذه الوثائق تغطى فترة خطيرة فى تاريخ مصر والمنطقة .
. . كان مصير الحرب العالمية الثانية يتأرجح . . الألمان على بعد ٦٠ ميلا من الإسكندرية ، والفريق عزيز المصرى يحاول الهرب لألمانيا ، ورشيد عالى الكيلانى يقوم بثورة على العراق ، ورضا بهلوى إمبراطور إيران يعزل ، لأن الإنجليز يشكون فى ولائه .
وهى فترة شهدت بداية الاغتيالات السياسية فى مصر بمصرع أحمد ماهر ، ثم أمين عثمان والنقراشى .
والوثائق تكشف الستار عن هذا كله . . ؟
. . ولعل أهم ما توضحه الوثائق القصة الكاملة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

* * *

فى أول وآخر كتاب أصدره جمال عبد الناصر وهو « فلسفة الثورة » قال عبد الناصر يصف مشاعره والضباط المصريين :
« وقعت الواقعة وقبلناها مستسلمين خاضعين ، خانعين . . كان للحادث تأثير جديد على الروح المعنوية . . فبعد أن كان الضباط يتكلمون عن اللهو أصبحوا يتكلمون عن التضحية وكلهم ندم لأنهم لم يتدخلوا — مع ضعفهم الظاهر — ولكن غدا لناظره قريب » .
. . ومعنى ذلك أن هذا الحادث هو بداية قيام تنظيم الضباط الأحرار .
وقال أنور السادات فى كتابه : « أسرار الثورة المصرية — بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية » .
« إن فاروق تعلم درساً من حادثة ٤ فبراير وهو ألا يعارض سياسة بريطانيا . . وتطورت الأمور فأنعمت عليه بريطانيا برتبة جنرال فى الجيش البريطانى » .
ومعنى ذلك أن هذا الحادث نهاية ملك . .
أما الدكتور محمد حسين هيكل باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين ووزير عدة وزارات فى مصر ، وكان فى يوم من الأيام رئيسا لمجلس الشيوخ ، فقد كتب فى مذكراته :
« رغم انقضاء عشر سنوات على ذلك اليوم المشئوم لم أستطع أن أجلو أسراره ، رغم ما بذلت من محاولات لهذا الغرض » .

ويقول الدكتور هيكل :

« إنه من الأيام الحالكة السواد فى تاريخ مصر ، وفى تاريخ إنجلترا فى مصر . وهو يوم يؤرخ الناس به كما يؤرخون بيوم دنشواى ، أو بموقعة التل الكبير ، أو بضرب الإسكندرية » .

ومعنى ذلك أن المؤرخ والسياسى المصرى يرى أن ذلك الحادث أثبت أن استقلال مصر خرافة مادام هناك احتلال وجيش بريطانى . . وأن نقطة البداية هى خروج الإنجليز . . وخروج المحتل أولا .

ويقول المؤرخ الوطنى عبد الرحمن الرافعى فى الجزء الثالث من كتاب « فى أعقاب الثورة » إن مصطفى النحاس باشا هو المسئول الثانى عن حادث ٤ فبراير وليس عمله من الاستقامة الوطنية فى شىء .

ومعنى ذلك أن الحادث يعتبر هفوة ضخمة لزعامة النحاس . . أو بداية النهاية لزعيم وطنى . . . !

وبعد ٢٥ سنة من حادث ٤ فبراير كتب الدكتور محمد أنيس فى فبراير عام ٦٧ دراسة قيمة قال فيها « . . إن هذا الحادث هو أكثر الحوادث غموضاً فى تاريخ مصر . . وقد أدى إلى تدهور قيادة الوفد وتضاعف قوى اليمين واليسار » .

ومعنى ذلك أن هذا الحادث بداية هزة اجتماعية فى مصر .

. . ولكن ما هو حادث ٤ فبراير على وجه التحديد وبعد كل هذه المقدمات المثيرة .

إن الدبابات البريطانية حاصرت قصر عابدين وأرغمت الملك فاروق على تعيين مصطفى النحاس باشا رئيسا لوزارة . . وفدية . . خالصة . . !

والوثائق ترفع الستار – لأول مرة – عن سر الغموض . . أو عن الأسباب الحقيقية التى أدت لهذا الحادث . . الذى هز الملك والوفد ، وأضاع الاستقلال ، وحرك اليمين واليسار ، وجعل ضباط جيش مصر يهتمون بالسياسة ويشكلون تنظيماً للضباط الأحرار . . وبعبارة أخرى . . فإن هذا الحادث هو الذى مهد لقيام ثورة ٢٣ يوليه . .

والغريب فى الأمر . . أنه برغم خطورة ما جرى يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ . . فإن الشعب المصرى لم يكن يعرف الحقيقة . . بل إن أسرار الحادث أقدمها اليوم كاملة . . لأول مرة بالوثائق والمستندات ومن خلال أقوال المشتركين فى الحادث وصانعيه !

إن معظم الذين اشتركوا فى حادث ٤ فبراير رحلوا عن هذا العالم .

لا أحد منهم يستطيع أن يرد ، أو يشرح ، أو يفسر . .

رجل واحد ترك مذكراته السياسية وهو الدكتور محمد حسين هيكل باشا زعيم حزب

الأحرار الدستوريين . . أما باقى الزعماء أو معظمهم ، فقد تكلموا مرة واحدة ، وأعطوا رأيهم فى حادث ٤ فبراير ، عندما سئلوا أمام القضاء فى قضية اغتيال أمين عثمان .

وكل الشهود من زعماء مصر أدوا اليمين القانونية قبل أن يدلوا بشهاداتهم . . ولكن يجب ألا ننسى أن السياسيين المصريين تكلموا عام ١٩٤٧ ، وعام ١٩٤٨ فى أثناء نظر القضية ، وكان فاروق لا يزال يحكم مصر . . وكان اللورد كيلرن قد نقل من مصر وحل محله سفير آخر قرأ كل أوراق اللورد ، وعرف حقيقة اتصالاته بالزعماء ، وهو – أى السفير – يملك النفوذ والسلطان . . ويستطيع أن يعين رئيساً لوزراء مصر . . وعند الضرورة يستطيع أن يعزل رئيس وزراء مصر . . أو يرغم الملك على عزله . .

وكان السفير يستطيع أن يعتقل رؤساء الوزارات السابقين كما سنرى . . بالوثائق . .

ولم يكن أحد من زعماء مصر يملك السلطة ، أو يتصور أن فى يده سلطة شعبية تستطيع أن تكره السفير البريطانى على أمر .

. . . وفى ضوء هذا كله يجب أن نفسر شهادة زعماء مصر . . بمقاييس تلك الأيام . . لا بمقاييس الظروف التى تغيرت بعد عزل الملك . .

* * *

بقيت كلمة أخيرة . .

إن اللورد كيلرن كتب خلال الـ ١٢ عاماً التى أمضاها فى مصر مذكرات كاملة عن الأحداث التى عاشها .

وفى هذه المذكرات ، وكما رأيت وقرأت نص صور البرقيات التى كان يبعث بها كيلرن إلى حكومته فى لندن .

والمذكرات الكاملة لكيلرن تقع فى مليون كلمة . . وكان مستحيلا أن تنشر كاملة ، ولذلك اختار منها سكرتيره السابق تريفور ايفانز ١٠٠ ألف كلمة ونشرها بعد وفاة اللورد ، وبعد الـ ٣٠ سنة التى تطبق عليها قاعدة مركز الوثائق العامة .

وتريفور ايفانز كان سفيراً لبريطانيا فى عدة دول عربية ، هى : الجزائر ، ودمشق ، وبغداد . فهو رجل يعرف المنطقة ، كما أنه عمل مع كيلرن سكرتيراً خاصاً له فى السفارة البريطانية فى القاهرة . .

* * *

ولم يكن كيلرن هو أول سفير بريطانى ينشر مذكراته فى مصر .

لقد سبقه فى ذلك اثنان ، الأول ، هو اللورد كرومر قنصل بريطانيا العام فى مصر .

والثانى : اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة . . والاثنان أسرعا بنشر المذكرات قبل فترة ثلاثين العام التى ينص عليها قانون مركز الوثائق . . . ولذلك فإن كرومر ولويد لم ينشرا أسماء الزعماء المصريين الذين تعاملوا معهما . . ولم يذكرا أسماء الذين كان يترددون على قصر الدوبارة ومقر السفارة البريطانية – للاستشارة أو للإدلاء بالأخبار والمعلومات .

واللورد كيلرن ، أو السير مايلز لامبسون ، ترك فى مذكراته كل الأسماء . . وفى برقياته أيضاً ذكر كل الأسماء . . أكثر مما فعل أى مندوب سام بريطانى . . وربما كان هذا عاملا من عوامل زيادة سوء الحظ للزعماء المصريين الذين عاشوا فى عصر كيلرن !

* * *

وهناك عيب واحد فى مذكرات كيلرن

إن المذكرات تصف الأحداث والمواقف من وجهة نظر كيلرن فحسب ، ولا تعرض رأى حكومته أبداً . ولا تنشر المذكرات أى وثيقة بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى القاهرة . . فى حين أن أرشيف الحكومة يبين أن السفير لم يكن محور الأحداث ، أو مركزها . . بل كان فى كثير من الأحيان مجرد ساع للبريد بين القاهرة ولندن . . وفى أحيان أخرى كان مثل أى ممثل يؤدى دوراً محفوظاً كتب له فى لندن . . وإن كان يقوم فى نفس الوقت بدور المخرج أيضاً . . ولكنه لم يجرؤ فى يوم من الأيام على الخروج عن النص . . كما يفعل ممثلو هذه الأيام . .

إن السفير البريطانى كان يبعث بالاقتراح إلى لندن . . وينتظر الرد والقرار من لندن . على أية حال فهذه مصر . . فى فترة حاسمة من تاريخها خلال الحرب العالمية الثانية . .

وهذه مصر عندما كانت فى مفترق الطرق بين عهدين . .

وهذه هى الوثائق والمستندات تنشر كاملة . . ولأول مرة . . لعشاق التاريخ . . للاستفادة مما جرى ولا نملك القدرة على تغييره لنحاول أن نصنع ونكتب تاريخاً جديداً . . أفضل وأروع .

٢ فخامة اللورد .. القنصل

أول سؤال يخطر على البال :

– ما هى أهمية الوثائق البريطانية ؟

– ماذا يعنى مصر إذا كتب المندوب السامى البريطانى فى القاهرة إلى وزير خارجيته فى لندن يقترح . . وماذا يهم مصر . . إذا استجاب الوزير البريطانى إلى هذا الاقتراح . . ؟

وإذا كان للمندوب السامى نفوذ من أى نوع فى عهد الاحتلال – وقبل توقيع معاهدة ١٩٣٦ – فلابد أن الموقف تغير بعد توقيع هذه المعاهدة . . وبعد أن أصبح المندوب السامى البريطانى سفيراً . . يتقدم غيره من السفراء . . !

* * *

ولكن القانون والمعاهدات شىء . . والواقع شىء آخر . . مختلف تماماً . .

إن قصة المندوبين الساميين البريطانيين فى مصر . . هى بعض قصة مصر كلها فى أثناء الاحتلال . . أو بعبارة أدق هى قصة الوزارات وتعاقبها فى مصر .

وليس الهدف أن نقدم تاريخ هؤلاء المندوبين . . أو الوزارات المصرية . . أو الزعماء الذين قاوموا مندوبى بريطانيا أو تفاوضوا معهم ، أو امتثلوا واستسلموا لأوامرهم . . بل إن الهدف الوحيد أن نعطى صورة كاملة تبين كيف كانت تحكم مصر فى عهد كل مندوب . . حتى نحدد العلاقة بين أجهزة الحكم الثلاث فى مصر : الملك . . والوزارة . . والمندوب

السامى . . وكيف تطورت هذه العلاقة حتى وصلت إلى ذروتها يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ .

* * *

كل مندوب سام جاء إلى القاهرة . . كانت له مهمة محددة يحققها . . ثم ينقل . . !

. . ومع أى تغيير فى سياسة الحكومة البريطانية ينشأ عن انتخابات فى بريطانيا وتولى حزب جديد الحكم . .

. . ومع أى تبديل فى سياسة بريطانيا نتيجة للعبة السياسية الدولية والتوازن الدولى . . كان لابد من استبدال المندوب السامى البريطانى فى مصر . .

. . يصل المندوب الجديد إلى القاهرة . .

ويفرح المصريون لأنهم تخلصوا من سلفه . . ويعلقون آمالا كبيرة على القادم حديثاً من لندن . .

. . يظن المصريون أن بريطانيا بتغيير المندوب السامى قد اقتنعت بموقف مصر ، أو ، على الأقل ، استجابت للمطالب الوطنية والنضال السياسى الشعبى أو الحزبى .

. . ويهدأ الكفاح الوطنى فى انتظار تنفيذ بريطانيا لسياستها الجديدة . . .

وينشغل المصريون بالصراعات الحزبية والتنافس على مقاعد الحكم .

وتظهر – تدريجيا – سياسة المندوب السامى . . أو السياسة البريطانية التى جاء هذا المندوب لتنفيذها . . وتتضاءل – مع الزمن – آمال مصر فى رجل بريطانيا ، وفى الإنجليز .

. . وتنشط الحركة الوطنية . . ويعلو المد الشعبى .

* * *

وتلجأ لندن لأسلوبها المتكرر . المعاد . . .

يتغير رجل بريطانيا فى مصر . . ولكن هدف بريطانيا فى استمرار الاحتلال لا يتغير أبداً . .

. . والزعماء المصريون لا يعرفون . .

أو ربما يدارون . .

وفى كثير من الأحيان يناورون . . أو يأملون . .

وتستمر لعبة بريطانيا فى مصر أكثر من سبعين عاماً . .

ويطول الاحتلال البريطانى لمصر أكثر من سبعين عاماً . .

ويظل رجل بريطانى متغير الاسم والسياسة ولكن ثابت الهدف ، يلعب على المسرح المصرى ليشغل الناس ويثير اهتمامهم . ويحاول إلهاءهم عن الخطة البريطانية . .

ويكون المتفرجون على هذا المسرح البريطانى . . من ساسة مصر . أما الشعب فإن ضل الطريق حيناً وراء الزعماء . . فإنه فى نهاية الأمر يهتدى إلى آماله . . ويعرف أعداءه . . ويتخذ نحو أهدافه . . طرقاً جديدة . .

ونتابع هذه الأسماء . . ونقلب صفحات التاريخ . .

كرومر . . جورست . . كتشنر . . هنرى مكماهون . . وينجت . . أللنبى . . نيفيل هندرسون – المندوب السامى بالنيابة – جورج لويد . برسى لورين . موريس بيترسون – وهو مجرد نائب للمندوب السامى ، ولكن كان له دور – وأخيراً السير مايلز لامبسون أو اللورد كيلرن .

٩ أسماء بريطانية خلال ٦٤ سنة .

وفى مقابل هذه الأسماء نجد ٦٠ وزارة تشكل فى مصر . . فكأن عمر الوزارة المصرية عام تقريباً ! وفى عهد كيلرن بالذات يقل عمر الوزارة عن العام !

* * *

ولنبدأ بالسير إيفلن بارنج . . أو اللورد كرومر رجل بريطانيا الأول فى مصر . .

وكرومر يستحق سطوراً أكبر من غيره . . فقد أمضى فى مصر ٢٤ عاما . . وهى أطول مدة أمضاها دبلوماسى بريطانى فى القاهرة . . وفى العالم كله ويليه من حيث المدة . . لا من حيث الترتيب الزمنى . . اللورد كيلرن الذى قضى هنا ١٢ سنة !

جاء كرومر بعد الاحتلال البريطانى . . ليحكم مباشرة برغم وجود الخديوى توفيق على رأس السلطة الشرعية فى مصر .

وكان كرومر مجرد قنصل عام لبريطانيا . . ومع ذلك فهو الحاكم الفعلى . .

. . عندما يزور إقليماً تكتب الصحف المصرية «ظهر جناب اللورد كرومر» . . وأحياناً ظهر فخامة اللورد . . القنصل !

وهو يخاطب الجماهير فى اجتماعات عامة . . وينصح العمد فى اجتماعات عامة . . وكذلك الأعيان . .

. . ويحكم مصر كلها عن طريق رجاله من الإنجليز الذين « نثرهم ونشرهم » فى كل الوزارات .

* * *

وزارة المالية يحكمها المستشار المالى البريطانى .

والداخلية فيها المستشار البريطانى . . السير ألدون جورست . . الذى يخلف كرومر ١٣

سنة فى منصب القنصل العام .

والأشغال . . لها وكيل وزارة بريطانى .

والحقانية لها مستشار قضائى . . وبعض القضاة أيضاً من الإنجليز .

والجيش على رأسه السردار البريطانى وله مساعدون من الضباط الإنجليز .

والبوليس تحت قيادة المفتش البريطانى .

. . ووصل الأمر بكرومر إلى تعيين ياور إنجليزى للخديو توفيق .

* * *

وهو يعارض — علناً — فى الجلاء . .

قال :

« كان وعد بريطانيا بالجلاء . . قبل أن تعرف الحالة فى مصر ، فلما عرفتها علمت أن وعدها فى غير محله ، وأن تنفيذه يؤدى إلى أضرار جسيمة » .

وعندما ينقل ويكرمه المصريون يقول فى حفل تكريمه :

« الاحتلال البريطانى يدوم إلى ما شاء الله . . وما دام الاحتلال باقياً فالحكومة البريطانية مسئولة عن الخطة التى تجرى عليها الإدارة المصرية » . .

وبهذه العبارة اعترف كرومر بأنه — وحده — المسئول عن كل شىء فى مصر . . قبل الخديو . . وقبل رئيس النظار . . أى رئيس الوزراء . .

وبرغم ذلك كله يشترك المصريون فى تكريم كرومر . . ونجد بين اللجنة المنظمة لحفل التكريم أسماء مصرية كبيرة . . مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء ، وسعد زغلول — زعيم حزب الوفد فيما بعد — ومحمود سليمان باشا — والد محمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين . . !

وإذا كان سعد هنا بين اللجنة . . فيجب أن نفطن إلى أن حياة سعد كانت مرحلتين اعتدالا تم اقتناعاً بضرورة الثورة ضد الإنجليز . . وكانت هذه اللجنة خلال الفترة الأولى المعتدلة من حياة سعد . .

* * *

وعندما يعلو مد الحركة الوطنية . . يرفع كرومر سلاحاً مخيفاً ليعبئ وراءه الإنجليز . . وأوربا كلها . . يقول .

« التعصب مخيف على شواطئ النيل » .

* * *

وهو يحرم المصريين من التعليم . .
فى سنة ١٨٩٠ كانت ميزانية التعليم لمصر كلها ١٨ ألف جنيه .
وخلال تسع سنوات من عمر الاحتلال ، ومن عمر كرومر فى مصر . . لم يوافق كرومر — وفى يده الميزانية — إلا على اعتماد مليونى جنيه للتعليم والصحة . . بسنبة ١,٥٪ من الميزانية العامة . .
ويحارب اللغة العربية بكل الطرق . . وفى آخر ميزانية أقرها كرومر لم تزد ميزانية التعليم عن ٣٧٤ ألف جنيه . . !

* * *

والـ ٢٤ سنة التى عاشها كرومر فى مصر أعطته الفرصة ليستنزف الاقتصاد المصرى لصالح الإنجليز ويتعقب المصالح المصرية . يهدمها لحساب الإنجليز . . !
ثار السودان فأعاد كرومر فتحه بأموال مصر وجيشها . . وأرغم مصر على أن توقع معاهدة ١٨٩٩ مع بريطانيا . . لامع السودان . . ولا تعلن النصوص إلا بعد التوقيع . .

* * *

ويضع كرومر إمضاءه على المعاهدة نيابة عن بريطانيا ، ويوقعها معه باسم مصر بطرس غالى باشا . . وزير الخارجية المصرية الذى يتولى بعد ذلك رئاسة الوزراء . . ويرأس المحكمة المخصوصة فى دنشواى . . ويغتاله — أى بطرس غالى — المصريون . . !
ويختار كرومر حاكماً للسودان اللورد كتشنر . . ليستكمل مهمة فصل السودان عن مصر . .
. . ويكون كتشنر بعد سنوات قنصل بريطانيا العام فى مصر . . بعد كرومر . . وبعد جورست . .
وحكاية كرومر مع مصر . . طويلة . . ومريرة أيضاً . .
يوم مات ضابط بريطانى بضربة شمس فى دنشواى . . أمر كرومر بعقد محكمة عسكرية فى القرية لمحاكمة ٢١ من أبناء القرية . .
وفى ٣ أيام كانت المحكمة قد حاكمت وأعدمت ٤ وحكمت بالمؤبد على اثنين وبـ ٥٠ جلدة على ثمانية . . وتنفذ الأحكام داخل القرية أمام الزوجات والأبناء . . والآباء . . فخطة القنصل العام بالنسبة للشعب هى . . القمع . . !
وخطته بالنسبة للخديو . . الشاب الجديد عباس حلمى الثانى الذى ولى بعد توفيق . . الإذلال . . !
صبر عباس حلمى الثانى على رئيس وزرائه مصطفى فهمى باشا . . ثم بعث إليه محمود

شكرى باشا رئيس الديوان التركى ليطلب إليه أن يستقيل . .

يرد رئيس الوزراء :

– هل ذلك بالاتفاق مع كرومر ؟

فيقول له رئيس الديوان :

– الخديو حر فى بلاده !

ولا يصدق رئيس الوزراء ذلك فيقول :

– سأستشير أنا اللورد كرومر .

ويتعجل الخديو فيعين حسين فخرى باشا رئيسا للوزراء .

ويبعث كرومر إلى روزبرى وزير خارجيته الذى يعطيه السلطة للتصرف مع الخديو . فيعطى الخديو مهلة ٢٤ ساعة !

ويمنع كرومر نشر مرسوم تعيين رئيس الوزراء فى الوقائع المصرية .

وعندماتشكل الوزارة بعد ٣ أيام يستقيل فخرى باشا . . ويتفق الخديو وكرومر على حل وسط فيعين مصطفى رياض باشا رئيساً للوزراء ٣ شهور . . وبعد ١٠ شهور من استقالة مصطفى فهمى يعود ليبقى رئيساً للوزارة المصرية ١٣ سنة . . ولا يترك منصبه إلا بعد عام كامل من استقالة كرومر نفسه .

وتنشر الصحف المصرية قصة أول أزمة وزارية فى عهد الاحتلال . . فإن كرومر ترك الصحافة المصرية حرة لعدة أسباب : تخفيف الكبت . . واحتقار الصحافة ولأن معظم صحف ذلك العهد كانت فى أيد غير مصرية . . !

* * *

هل هذا شعب مصر ؟

والجواب بالنفى . .

كان كرومر فى آخر سنواته لا يمشى إلا فى حراسة الحراب البريطانية . . وطلب زيادة قوات الاحتلال . . وتبعه الغضب المصرى والحقد الشعبى فى كل مكان . . وتدخل الأجانب فى مصر يطلبون من بريطانيا قنصلا شاباً أكثر مرونة . . !

أخطاء كثيرة ارتكبها كرومر بالنسبة لشعب مصر . .

وخطأ واحد ارتكبه بالنسبة للعبة الحكم فى مصر . .

. . جعل الخديو يقف مع الحركة الوطنية . . وإن كان عباس حلمى الثانى قد بقى بلا فاعلية على الإطلاق ضد كرومر . . أو مع الحركة الوطنية . . !

وكان من الضرورى أن يجى قنصل جديد يصحح خطأ كرومر ويفصل الخديو عن الحركة الوطنية . !

ولهذا جاء السير ألدون جورست إلى مصر عام ١٩٠٧ ليبقى فى منصبه ٤ سنوات . . وعندما نقل إلى لندن مريضاً بالسرطان . هرع خديو مصر إلى إنجلترا ليبقى بجوار فراش موت القنصل البريطانى . . وفاءً . . وشكراً . .

* * *

جاء جورست بأسلوب آخر . . هو الذى دارت فيه الحركة السياسية فى مصر زمناً طويلا . . أسلوب عرف باسم الوفاق والاتفاق مع الخديو . .

تنكر عباس حلمى الثانى للحركة الوطنية وللحزب الوطنى وزعيمه مصطفى كامل وصرح للصحف البريطانية :

« إن المعتمد البريطانى – يقصد القنصل البريطانى المعتمد لدى مصر – لا يستطيع حكم مصر وحده . . وأنا مستعد للتعاون معه . . والاحتلال البريطانى أفضل من أى احتلال آخر » .

ولم يكن جورست يقصد أن تعود السلطة الفعلية للخديو . . بل قصد « منحه » سلطة اختيار الوزراء . . ماداموا ينفذون رغبات الإنجليز . . ومادام الخديو نفسه لا يعارض السياسة البريطانية .

ويستهدف جورست تمزيق مصر كلها التى اتحدت ضد كرومر والإنجليز . .

حاول تمزيق الوحدة الوطنية بين الأقباط والمسلمين .

وحاول تفتيت الأحزاب . . فساعد على إنشاء خمسة أحزاب جديدة بينها حزب النبلاء . . !

وأراد تشجيع المعتدلين ضد الوطنيين الذين سماهم متطرفين ، وساعد على إنشاء مجلس شورى القوانين ليعطى ممثلى الأغنياء سلطة التشريع الاستشارية . . وليعطى الحركة النيابية شكلا ظاهريًّا لا مضموناً حقيقيًّا . .

وكان يحاول أن يبدو متواضعاً . . وأن يبين أن المصريين لا يكرهون القنصل البريطانى ، فكان يخرج من بيته بالقميص المفتوح . . ويقود سيارته بنفسه . .

ولم ينجح هذا كله . .

لم يكتسب جورست إلا صداقة الخديو وحده .

اتجه مصطفى كامل لتركيا .

وظهر الإجماع الشعبى . . وخضع أو استجاب له أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فرفضوا مشروع شركة قناة السويس – الذى يؤيده جورست بمد امتياز قناة السويس ٤٠ عاماً .

واضطر جورست حتى ينفذ الديمقراطية التى يدعيها أن يعلن أن قرار ممثلى الأمة بشأن مد امتياز قناة السويس سيكون نهائياً لا استشارياً .

ويلمع فى معارضة المشروع كثيرون . . بينهم محمد فريد الذى لا تنسى له بريطانيا ذلك فتحاكمه ويموت منفياً خارج مصر . . ومحمد طلعت حرب الاقتصادى المصرى الذى يفند بالأرقام والإحصاءات المشروع . . فيلاحقه العداء البريطانى فى أواخر أيامه . . ويبعد – بعد ذلك – عن بنك مصر الذى أنشأه . . !

وتقوم صحف وطنية متعددة تجمع كلمة الشعب ضد جورست ، فيوعز بإصدار قوانين مقيدة لحرية الصحافة . . ويكون بين الذين يحاكمون محمد فريد . . والشيخ عبد العزيز جاويش . . !

وإزاء فشل جورست تتدخل الجالية البريطانية فتطلب معتمداً بريطانياً يعيد عهد كرومر . . !

* * *

وهكذا جاء اللورد كتشنر إلى مصر عام ١٩١١ .

أقلته بارجة حربية إلى ميناء الإسكندرية .

وعندما قدم أوراق اعتماده للخديو . . ألقى خطبة طويلة قال فيها : « سأسهر على سعادة مصر » ! وقد اعتبر المؤرخ المصرى عبد الرحمن الرافعى هذه الكلمات بأنها أشبه بخطبة العرش . !

وعرف بعض زعماء مصر الخطوط الأساسية فى مهمة كتشنر فأسرعوا إليه – فى لندن – قبل تعيينه يستميلونه إليهم . . ضد خصومهم السياسيين المصريين . .

. . ويفتتح كتشنر المشروعات فى مصر والسودان . .

ويلجأ للشدة بدلا من سياسة اللين التى اتبعها جورست . .

وإذا كان كرومر قد وجد فى شخص مصطفى باشا فهمى رئيساً للوزراء يتعاون مع الاحتلال . . فإن كتشنر وجد رئيس الوزراء – المثالى – بالنسبة للإنجليز – فى شخص محمد سعيد باشا الذى بقى فى منصبه ٤ سنوات كاملة .

وعندما قامت ثورة سنة ١٩١٩ يعين محمد سعيد باشا أيضاً رئيساً لوزارة إدارية . . تصرف

شئون الإدارة . ، ولا شأن لها بالسياسة أبدا . . !

وكان محمد سعيد يردد بأنه مدين برئاسة الوزارة لكتشنر . . لا للخديو . . وينفذ أوامر المعتمد البريطانى دون أن يحيط بها الخديو . . علماً . .

وأخيراً لجأ الخديو إلى حيلة ذكية . .

طلب من كتشنر أن يوافق على إعادة تعيين مصطفى فهمى باشا رئيسا للوزراء . . فلما وافق كتشنر تبين أن صحة مصطفى فهمى لا تساعده على العمل .

ولم يستطع كتشنر أن يطلب إعادة تعيين محمد سعيد . . فاتفق الخديو وكتشنر على حل وسط . . وهو تعيين ثالث رئيساً للوزراء . . فاختارا . . حسين رشدى باشا .

ويمضى كتشنر فى تنفيذ الفصل الأخير من روايته على المسرح المصرى فيقدم لمصر . . دستوراً شكلياً ليجرى فى ظله الصراع الحزبى . . والوزارى . . !

* * *

وتعلن الحرب العالمية الأولى وكتشنر خارج مصر فتسند إليه قيادة القوات البريطانية المحاربة .

. . ويكون عباس حلمى فى تركيا فيمنع من العودة لمصر . . ويتوقف المصريون عن دفع « الإتاوة » السنوية التى يقدمونها لتركيا – ٧٠٠ ألف جنيه – ويعين حسين كامل سلطاناً على مصر . . بعد الانفصال عن تركيا .

* * *

ويصبح السير مكماهون مندوباً سامياً لبريطانيا فى مصر . ولكن السلطة الحقيقية تكون فى يد الجنرال السيرجون ماكسويل قائد القوات البريطانية . . فإن بريطانيا تعلن الحماية البريطانية على مصر . .

ويعطل أمين الرافعى جريدته « الشعب » حتى لا ينشر قرار إعلان الحماية .

ويصدر وعد بلفور فى لندن بأن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود . . وكانت مصر تحت الحماية . . والعالم العربى تتنازعه سلطات الاحتلال . .

وينتهى دور مكماهون !

* * *

وكان لابد من اختيار مندوب سام يعرف مصر والسودان .

وتختار لندن رجلها . . الجنرال وينجت باشا . .

رجل خدم فى مصر من قبل . . ومعرفته واسعة بالسودان ، فقد اشترك فى فتحه وقتل الخليفة . . !

ويجلس على عرش مصر . بعد وفاة السلطان حسين كامل شقيقه أحمد فؤاد . الذى يتكلم الإيطالية . . ولا يحسن العربية . . ويقبل العرش مكان أبيه الخديو إسماعيل الذى عزله الإنجليز . . !

ويكون قبول أحمد فؤاد لعرش مصر . . فى ظل الحماية . . ويعبئ وينجت ١٣٥ ألف مصرى للعمل مع القوات البريطانية . .

ويقترح وينجت ضم مصر نهائياً إلى بريطانيا . . وتشتعل فى مصر ثورة عام ١٩١٩ . . ويعتقل وينجت سعد زغلول وزملاءه . . فإن الرجل الذى اختاره كرومر ليكون زعيماً للمعتدلين فى مصر ، ويمضى جورست فى مساعدته ، يصبح هذا الرجل نفسه سعد زغلول قائداً للثورة المصرية . . ومعبراً عنها . . ومتحدثاً باسمها بعد أن طرح ثوب الاعتدال . . إلى الأبد . .

وينتهى دور وينجت لأنه رجل لا يصلح لمواجهة شعب ثائر على الإنجليز كلهم هذه المرة . . وعلى الحماية . . ولا تقتصر الثورة على شخص المندوب السامى البريطانى . . فقد عرف الشعب طريقه أخيراً . . من خلال الثورة . .

* * *

ويستدعى الجنرال أللنبى من مؤتمر الصلح فى باريس ليكون مندوبا سامياً .

ويحمل أللنبى فى حقيبته عدة قرارات تعطيه سلطة سياسية وعسكرية مطلقة . وكذلك حق تشكيل المحاكم العسكرية . .

ولكن فى ماضى أللنبى مسائل أكبر .

إنه الرجل الذى قاد قبل ذلك الحملة فى فلسطين وسوريا . . ودخل القدس ليضع الحجر الأساسى للجامعة العبرية وبجواره حاييم وايزمان . . الذى يكون فيما بعد أول رئيس لدولة إسرائيل . .

ويبقى أللنبى فى مصر ست سنوات كاملة . . وعندما يغادرها عام ١٩٢٥ يكون السودان فى طريقه النهائى للانفصال عن مصر . ولعل هذه أهم نتائج عهد أللنبى . . !

وفى سنوات أللنبى يصدر تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الشهيرة . ويصبح أحمد فؤاد ملكاً يحكم مصر . . وبذلك لم يعد المندوب السامى صاحب النفوذ الوحيد فى مصر . . بل شاركه الملك جزءاً من حقوقه ، وإن بقيت القوة الحقيقية لرجل بريطانيا فى القاهرة . .

ويكون سعد أول رئيس للوزراء فى ذلك العهد الذى سمى عهد الاستقلال . . !

ويستقيل سعد من الوزارة بعد اغتيال السيردار السير لى ستاك حاكم السودان .

. . ولا يعود سعد للوزارة أبداً ! يمنعه الإنجليز والملك من ناحية . . واليأس البالغ من ناحية أخرى . .

إن اللورد لويد جورج الذى جاء بعد أللنبى طلب سفينة حربية بريطانية . . وصلت إلى ميناء الإسكندرية عندما فاز سعد بعدذلك فى الانتخابات . . وذلك حتى لا يتولى سعد رئاسة الوزراء فاكتفى برئاسة مجلس النواب . .

* * *

ولقد فرق أللنبى حزب الوفد . . والحركة الوطنية .

وجعل الزعماء المصريين يتصارعون طلباً لمعاهدة جديدة مع بريطانيا . . وطلباً للحكم فى ظل دستور – كان من البداية – ناقصاً . .

ومع ذلك قيل إن أهم ما حصل عليه المصريون هو الدستور .

أما التطبيق فشىء آخر شغلت به الحركة الوطنية بعد أللنبى .

ويحل محل أللنبى مؤقتاً نيفيل هندرسون ، الرجل الذى يتولى محاكمة وإعدام المتهمين بقتل السردار !

ووصل اللورد لويد جورج . . ليقيم فى مصر ٤ سنوات !

ومنذ اللحظة الأولى يفهم لويد جورج حقيقة الموقف فى مصر . . حتى قالوا إنه يماثل كرومر . . ولكن أسلوبه كان مختلفاً ليناسب المرحلة التى عاشها . .

وفى مذكرات لويد جورج – وهو ثانى مندوب سام يكتب مذكراته بعد كرومر قال : « الحركة الوطنية المصرية تريد تحرير البلاد من الاحتلال لتتفرغ للثورة على الملك . . وإذا استطاع الوفد السيطرة على الجيش فلن يتردد فى عزل الملك » .

ولقد فشل وينجت فى ضم مصر لبريطانيا .

وفشل أللنبى فى إخماد جذوة الثورة .

وأصبح على لويد جورج أن يعرقل تحرير مصر من الإنجليز .

وحدد المندوب السامى أسلوبه .

إنه يحاول تحقيق مصالح بريطانيا . . بالتفاهم مع مصر !

وهو لا يتدخل فى السياسة المصرية إلا فى المسائل الجوهرية . . ولكنه يرى بقاء الإنجليز فى الوزارات الخمس الرئيسية . . وبينها وزارة العدل !

ولقد « سمح » اللورد أللنبى والملك – لظروف كثيرة – لسعد زغلول بأن يتولى الوزارة ١٠ شهور . . ولكن اللورد لويد جورج والملك لم « يسمحا » للنحاس بأن يحكم سوى ٣ شهور !

. . ومع ذلك فإن اللورد لويد جورج تدخل ضد أحمد فؤاد ليطرد رئيس ديوانه بالنيابة حسن نشأت باشا . . وذلك بناء على طلب رئيس وزراء مصر أحمد زيور باشا . .

. . قال زيور للورد لويد :

– شكوت للملك من حسن نشأت باشا فلم يتصرف . .

ويتدخل اللورد ويطرد نشأت . . وسنجد فى أرشيف وزارة الخارجية البريطانية وثائق تثبت ذلك .

* * *

وفى عهد لويد نجد أزمتين أخريين . . ضخمتين . .

وفى كل أزمة يوجه اللورد إنذاراً . . لمصر . .

الأزمة الأولى مع عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء .

والأزمة الثانية مع مصطفى النحاس باشا عندما تولى الوزارة بعد ثروت .

* * *

والحديث عن الأزمة الأولى أنقله عن شهادة مصطفى النحاس من محكمة الجنايات فى أثناء قضية اغتيال أمين عثمان .

. . كان عبد الخالق ثروت باشا يرأس وزارة ائتلافية تضم الوفديين . . وكان النحاس باشا رئيساً للوفد ووكيلا لمجلس النواب والأغلبية النيابية للوفد .

. . . وسافر ثروت إلى لندن ووصل مع أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا إلى مشروع معاهدة أخفاها عن أعضاء وزارته .

. . وهنا أنقل من شهادة النحاس باشا . .

. . قال لى الوفديون :

– لابد أن تطالب ثروت بمشروع المعاهدة .

فقال لى :

– لا أقدر لأنى متفاهم مع تشمبرلين على أن نجتهد لنصل إلى شىء . . ويبقى سراً . . إلى أن يتم . . فإذا وصلنا نعلنه . . وإذا لم نصل نعتبره كأن لم يكن . .

* * *

وكثر علىّ الإلحاح من الوفديين والدستوريين فقلت لثروت باشا :

– لابد أن أعرف إذ ربما أرشدك إلى أشياء يمكن أن تحصل عليها فينجح المشروع . . وربما لا يوافق ما نتفق عليه ، لا أنا ولا إخوانى الدستوريين المشتركين فى الوزارة .

– قال ثروت :

– سأعطيه لك . .

ثم طلبته فسلمه لى وقال :

– هذا سر بينى وبينك لا تعرضه على أحد مطلقاً .

وحبست نفسى فى الأقصر ، وظللت أدرسه فوجدته « قطران » يبدأ بالاحتلال . فقلت :

– هذا لا ينفع .

ولم أذكر لثروت ذلك ونحن فى الرحلة ، وقلت عندما نعود سأخبر عدلى باشا لأنه صديقه .

. . رجعت من الأقصر ، والغيظ يملأ قلبى لما حدث لأن المشروع يضر البلد ، وهو احتلال رسمى .

ولما عدت ناديت عدلى باشا . وقلت له :

– سأعرض عليه المشروع .

فلم يوافق عليه .

قلت له :

– نتفق مع ثروت على أن يكتب رداً للإنجليز يبلغهم فيه أنه ، لا هو ، ولا البلد ، تقبل المشروع .

فتضايق ثروت واستقال .

قلت له :

– الاستقالة لا تنفع وقبل تقديمها يجب أن ترد لأنك قبلته وأنت رئيس للوزراء .

وألححت عليه أن يكتب . . فكتب .

* * *

وعهد إلى النحاس بتأليف وزارته الأولى يوم ١٦ مارس ١٩٢٨ .

ودخل الوزارة يومها وزراء جدد بينهم مكرم عبيد سكرتير الوفد .

وتنشأ أزمة ضخمة بين النحاس والمندوب السامى بسبب مشروع قانون اسمه « قانون الاجتماعات العامة » وضعته وزارة ثروت . . وهو قانون فهم منه المندوب السامى أنه يسمح بالمظاهرات . . واعتبره تهديداً لأرواح الأجانب . .

وكان السبب الحقيقى للأزمة عبارة سقطت من مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب .

. . طلب اللورد جورج لويد عدم إصدار المشروع وبعث بإنذار إلى النحاس :

« أطلب إعطائى تأكيداً كتابياً قاطعاً بأنه لن يستمر فى نظر المشروع وإذا لم يصلنى هذا التأكيد قبل السابعة من مساء ٢ مايو فإن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى الموقف يستدعيه » .

ويعطى المندوب السامى النحاس مهلة – ٤٨ ساعة – فيؤجل النحاس المشروع ، ويرد كتابة بأن الحكومة المصرية تدفعها الرغبة الصادقة فى التفاهم والمسالمة .

وفى شهادة النحاس قال :

« أبلغت الملك . وجاءت السفن الحربية البريطانية إلى الإسكندرية فقلت إن هذا العمل يناقش . . وأبلغ الإنجليز ألا حق لهم فى ذلك » .

واتفقت مع الملك على أن أبحث الأمر مع كين بويد مستشار السفارة وجمعت مجلس الشيوخ والنواب على هيئة مؤتمر وقلت لهم :

– رأيى أن نتفادى الأزمة .

وكان رأى النواب والشيوخ أن يصدر المشروع فوراً .

وعرضت تأجيل نظر القانون إلى ما بعد الدورة البرلمانية فوافقوا . .

أبلغت الملك .

توليت الأمر .

ووافق الإنجليز .

ثم جاءنى توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى وقال لى :

– إن السفير اجتهد حتى وصل إلى هذا الحل .

قلت له :

– قل للسفير إن الباشا – أى النحاس – يشكرك لهذا الحل الموفق .

قبلنى توفيق نسيم وعانقنى وقال لى :

– إنى أقبلك من جلالة الملك .

قلت له :

– سأذهب إلى إنجلترا ، وأبلغهم أن المسألة لا يصح أن تكون بهذه الطريقة .

* * *

ولكن النحاس لم يذهب إلى إنجلترا . .

أقاله الملك فؤاد بعد أقل من شهرين . . وكان كل عمر وزارته ٣ شهور .

وكانت وزارة النحاس هى أول وزارة تقال عقب صدور الدستور .

وجاء حزب العمال البريطانى إلى الحكم فقرر تغيير لويد جورج الذى عينه المحافظون . . والذى اختاروه وزيراً فى أثناء الحرب العالمية الثانية .

قال العمال وهم يستدعون اللورد لويد جورج إلى لندن :

– إننا نريد سياسة أكثر تحرراً فى مصر.

وكانت البداية عدم اختيار لورد ليتولى المنصب . . بل وصل السير برسى لورين .

ولكن السير برسى لورين لم يحقق شيئاً فى مصر . لأن خطته تركزت فى كلمة واحدة . . الحياد . . !

بقى برسى لورين على الحياد فى الصراع بين الملك والوفد . . بعد أن فشل الإنجليز فى الوصول إلى تفاهم مع الوفد .

وخلال سنوات لورين فى مصر من ١٩٢٩ إلى سنة ٣٣ حكم الملك أحمد فؤاد وحده من خلال وزارات وبلا برلمان حيناً . . أو ببرلمانات جاءت بانتخابات مزيفة . وكان أبرز رؤساء وزارات تلك الفترة محمد محمود صاحب اليد الحديدية ، وإسماعيل صدقى الذى أصدر دستوراً جديداً يساعده على البقاء فى الحكم .

ولم يتول النحاس رئاسة الوزارة فى هذه الفترة سوى ستة شهور فحسب .

وعندما غادر برسى لورين مصر كانت وزارة عبد الفتاح يحيى تتولى الحكم . . وهى وزارة أقل ما يقال فيها ما أطلقه عليها المؤرخون من أنها كانت وزارة بغيضة إلى شعب مصر . . !

وكان لورين يؤيد صدقى ومحمد محمود . . أو على الأقل لم يعترض على تنكيلهما بشعب مصر .

ونقل لورين من القاهرة فى أغسطس عام ١٩٣٣ . . وجاء السير مايلز لامبسون أو كيلرن إلى القاهرة فى يناير من العام التالى – ١٩٣٤ – وفى أغسطس من نفس العام إلى عام ١٩٣٤ حصل لامبسون على إجازة طويلة خمسة أشهر – من أغسطس ٣٤ حتى يناير ١٩٣٥ – ليتزوج فى لندن .

وخلال هذه الشهور الخمس تولى السير موريس بيترسون منصب المندوب السامى البريطانى بالنيابة فى مصر .

وقد أصبح بيترسون بعد ذلك وكيلا مساعداً لوزارة الخارجية البريطانية فى لندن .

وبين الوثائق الهامة التى عثرت عليها من مركز الوثائق العامة . هذه الوثيقة التى كتبها بيترسون وقدمها إلى أنتونى إيدن وزير الخارجية البريطانى فى ٢٧ يناير ١٩٤٢ .

إن هذه الوثيقة . . أو المذكرة . . تكشف سر اللعبة الوزارية فى مصر .

يقول موريس بيترسون بالحرف الواحد :

« طالما ظلت مراكز النفوذ الثلاثة التى تحدد اتجاه الحوادث فى مصر قائمة ، وهى حسب ترتيب أهميتها . نحن والملك فاروق والرأى العام المصرى ، فإن التغييرات فى السياسة الداخلية فى مصر تتحرك فى دائرة منظمة تماما » .

ولا أعتقد أن المعاهدة أثرت على ذلك بأى شكل من الأشكال ، أو أن أى شىء سيؤثر فيها ، ما لم يكن هذا الشىء هو اختفاء أحد العوامل الثلاثة الرئيسية التى ذكرتها سالفاً .

وهناك ٣ حركات متعاقبة ومتتالية . ومحاولة تحديد أيها يأتى أولا أشبه بمحاولة تحديد هل الدجاجة أسبق أم البيضة . ولكن النتيجة لا تختلف .

وهذه الحركات هى :

١ – رئيس وزراء يكون مقبولا لدى الملك ولدينا .

ومن شأن تأييدنا لرئيس الوزراء أن يؤدى – تدريجاً ومع الوقت – إلى أن يفقد رئيس الوزراء تأييد القصر فإن الملك يصبح غيوراً من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن رئيس الوزراء يميل إلى الاعتماد علينا فى المدى البعيد ، ويعامل القصر بكبرياء .

النتيجة : « يذبح » أو يسقط الملك رئيس الوزراء فى بعض المسائل التى يحس أننا لن نكون قادرين على التدخل فيها ، أو التى قد نشعر أن الملك على حق فيها .

نحس نحن بالغضب . ونتخذ موقفاً يقوم على أساس أنه مادام الملك قد أسقط الرجل الذى يتمتع بثقتنا فإن على جلالته أن يخرج من المأزق بأسرع ما يمكن .

ويعقب ذلك التغيير التالى :

٢ – رئيس وزراء يكون رجل القصر فقط .

النتيجة : يتدخل القصر فى كل مرحلة من مراحل حكم البلاد . ينمو السخط الشعبى . ويصبح واضحاً أنه يمكن أن تحدث ثورة لولا وجود قواتنا ، وعندئذ نتحرك ببطء وتردد إلى تغيير آخر يترك الملك غاضباً ومنعزلاً . وهذا التغيير يؤدى إلى :

٣ – حكومة شعبية ، سواء كانت وفدية ، أو على الأقل على علاقات طيبة بالوفد .

النتيجة : تصبح مصالح ونفوذ بريطانيا مهددة فى كل خطوة . ونشعر بالإزعاج ، ونلجأ إلى المعاهدة بل نشدد عليها . ونصر على تغيير الحكومة ، الأمر الذى نضطر إلى طلب تعاون الملك فيه . وإلى تحقيق رغباته بدرجة ما .

ويعود بنا هذا إلى النقطة رقم ١ .

طالما استمرت العوامل الثلاثة قائمة . فإن الشىء الوحيد الذى نستطيع أن نفعله – ولكنه

شيء هام للغاية – هو أن نضمن أن يكون توقيت التغييرات لمصلحتنا .

ومن الأمور المسلية أن نضيف أن أى ممثل لبريطانيا يتولى تدبير التغيير رقم ٣ يكتسب شعبية محلية مؤكدة وسهلة بلا شك . وهذا هو ما حدث لى عام ٣٤ عندما توليت إخراج حكومة عبد الفتاح يحيى التى كانت حكومة القصر وإحلال حكومة توفيق نسيم – وكانت حكومة شعبية نسبياً .

والشعبية التى تكتسب فى مثل هذه الظروف يمكن أن تسبب حرجاً . وهذه حقيقة ووجهت بها منذ ست سنوات عندما كنت أجلس على مائدتى . وعلى مسمع من عدد من الشخصيات الإسبانية البارزة التى تعد كلمة « ليبرالى » بمثابة لعنة بالنسبة لهم . قال هذا الدبلوماسى « إننى رجل لن ينساه مطلقا جميع هؤلاء الذين فى أعماقهم اتجاهات ليبرالية فى مصر » .

ويؤشر إيدن وزير الخارجية على هذه المذكرة قائلا :

« طريفة جداً » .

وأرى أنها حقيقية ويجب أن نعمل على ألا يتحد القصر والشعب ضدنا . .

وهذه الكلمات المختصرة تحدد ببساطة شعار بريطانيا . . فرق . . تسد . . فى مصر !

إن ما يهم بريطانيا من لعبة تغيير الوزارات هو أن يكون توقيت التغيير لصالح بريطانيا فحسب !

وهذه الوثيقة تبين أن بيترسون عندما كان مندوباً سامياً بالنيابة . . كانت له صلاحيات المندوب السامى وسلطاته ومنها – بطبيعة الحال – التدخل لإقالة وتعيين الوزارات فى مصر !

بل إن بيترسون – برغم أنه أقصر المندوبين الساميين عمراً فى مصر فإنه حاول خلال الشهور الخمسة عزل الملك نفسه كما سنجد فى إحدى الوثائق .

إن فى المذكرة السابقة اعترافاً صريحاً بأن بيترسون تدخل لدى الملك أحمد فؤاد لتغيير بقايا . . عهد إسماعيل صدقى . . أعنى بذلك وزارة عبد الفتاح يحيى باشا .

وكان عبد الفتاح يحيى باشا رئيساً لوزراء مصر . . اختير ليتولى منصب رئيس الوزراء وهو فى أوربا . . دون أن يستشيره أحد !

وظل ١٤ شهراً رئيساً لوزراء مصر . . يخضع للقصر فى كل أمر . حتى أنه أصدر قانوناً يقضى بأن يؤدى الوزراء عند تعيينهم يميناً بالولاء للملك . . قبل الولاء للوطن !

وتدخل موريس بيترسون لدى الملك أحمد فؤاد ليأمر بشغل منصب رئيس الديوان الملكى . واختار لذلك رجل بريطانيا القديم أحمد زيور باشا الذى تولى الحكم بعد وزارة

سعد الأولى والأخيرة !

وتدخل المندوب السامى ليطلب – كما تقول الوثيقة السابقة – عزل عبد الفتاح يحيى – أى بقايا عهد إسماعيل صدقى – وتعيين توفيق نسيم رئيساً لوزراء مصر.

واعترف عبد الفتاح يحيى نفسه بالتدخل البريطانى فقال فى خطاب استقالته : « فى الشهر الأخير . . والمصريون جميعاً يضرعون إلى الله أن يتم لجلالتكم أسباب الصحة ، أبلغت رغبات من الحكومة البريطانية لا يسعنى قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد .

والآن وقد تماثلت صحة جلالتكم للشفاء أرفع استقالتى » . .

يشير رئيس الوزراء بذلك إلى أن الإنجليز رغبوا فى عزل الملك . والجدير بالذكر أنهم قرروا ذلك . . وأن رئيس الوزراء قبل ذلك ولم يستقل . . ولكن شفاء الملك حال دون التنفيذ . . وأن الملك قبل أن يتسلم كتاب استقالة من رئيس الوزراء فيه هذا الاعتراف الصريح بمحاولة الإنجليز عزله دون أن يحتج !

* * *

ونعود إلى عهد برسى لورين الذى ترك الملك أحمد فؤاد يتصرف على هواه .

بعد برسى لورين جاء السير مايلز لامبسون ليبقى سبعة شهور فى مصر ثم يسافر فى إجازة خمسة شهور تولى موريس بيترسون خلالها تصريف الأمور .

وعاد لامبسون ليبقى فى القاهرة ١١ عاماً أخرى . . ومدة لامبسون أوكيلرن فى مصر استمرت ١٢ سنة .

وكان فى لندن خلال سنوات الحرب وكيلا مساعداً لوزارة الخارجية موريس بيترسون ! ولعبة الكراسى الموسيقية حول مصر . . كانت غريبة !

ولقد وصل لامبسون إلى مصر فى ظروف تتشابه إلى حد كبير مع ظروف وصول الدون جورست إلى القاهرة .

كان على لامبسون أوكيلرن أن يتولى توجيه ولى العهد فاروق أو الملك الشاب فيما بعد . . تماماً كما فعل جورست مع عباس حلمى الثانى وكاد التاريخ أن يتكرر بحذافيره .

جورست بدأ عهده بسياسة الوفاق مع الخديو لضرب الحركة الوطنية .

ولامبسون بدأ عهده بسياسة الوفاق مع فاروق ، وإن كان لامبسون قد رغب فى أن يمتد الوفاق أيضاً إلى الحركة الوطنية . . أى الوفد . بل إن الوفد كان هدفاً أساسياً لكيلرن .

وفى عهد عباس حلمى الثانى قامت الحرب العالمية الأولى . وعزل عباس ومنع من العودة إلى مصر .

وفى عهد فاروق قامت الحرب الثانية وكاد فاروق أن يعزل من مصر . فقد اتهم عباس حلمى الثانى بالميل إلى تركيا ضد بريطانيا . واتهم فاروق بالميل إلى ألمانيا ضد بريطانيا .

تاريخ متشابه . . وتتكرر فيه الفصول !

٣ آخر الفراعنة !

امتاز عهد لامبسون عن غيره من المندوبين الساميين بحقيقتين :

الأولى : تغير الوزارات بسرعة .

خلال ١٢ سنة أمضاها لامبسون فى مصر- من ١٩٣٤ حتى ١٩٤٦ - شكلت ١٨ وزارة . . أى أن عمر الوزارة المصرية لم يزد على ٨ شهور - فى المتوسط - وبعدها تنشأ أزمة وزارية فيضطر رئيس الوزراء إلى الاستقالة لإعادة تشكيل الوزارة مرة أخرى . . أو يجىء رئيس وزراء جديد .

إننا نجد الوزارة وقد شكلت ٢٣ مرة فى عهد أحمد فؤاد و ٢٤ مرة فى عهد فاروق . . مع أن الوزارة يجب أن تتغير مع انتخابات البرلمان التى يفترض أن تجرى مرة كل ٥ سنوات .

وإذا كان تغيير وتعاقب الوزارات بسرعة هو الظاهرة الأولى فى عهد لامبسون . . فإن الظاهرة الثانية هى أنه أول مندوب سام رأى أن يتفاهم مع الوفد .

كان كل مندوب سام - كما رأينا - يقهر الملك . أو يقهر الوفد . . أو يقهر الاثنين معا . . ويحاول أن يوجد طبقة من المعتدلين - أو المتعاونين - تحكم مصر .

وكان فشل كرومر فى أن يجعل سعد زغلول زعيماً للمعتدلين . إذ انطلق سعد يقود الثورة ويحاول تغيير وجه التاريخ المصرى . دافعا لغيره من المندوبين الساميين للاستعانة بحكومات لا تمثل الشعب . . وإن كانت - فى بعض الأحيان - تعبر عن اتجاه قوى بين المثقفين الذين ضاقوا بتصرفات الوفد .

حاول لامبسون فى أول الأمر أن يلعب لعبة التوفيق بين القصر والوفد.. ولكنه لم ينجح . .

ولذلك رأى – على العكس من عيره – أنه بدلا من أن يحارب الوفد لحساب الملك . . أن ينضم للوفد فى محاربته للقصر . ولكن لحساب بريطانيا . . لا لحساب الشعب المصرى !

. . وكان حول فاروق سياسيون انفصلوا عن الوفد . فظلوا طول حياتهم يشنون الحملات الضارية عليه .

وكان حول فاروق عدد من الإيطاليين . . ولابد من استبعاد هذه العناصر . لأن إيطاليا دخلت الحرب ضد بريطانيا .

ومن هنا انضم لامبسون للوفد . . وإن حرص فى نفس الوقت على أن يبقى صلة طيبة مع الأحزاب الأخرى . . ويرحب بكل انقلاب ضد الوفد مادامت حكومات الأقليات لا تعارض بريطانيا .

وكانت خطة لامبسون جديدة وجريئة أيضاً بالنسبة للسياسة البريطانية . وساعده عليها أن الذين حول فاروق.. لم ينسوا أبداً الجموع الحاشدة فى قصر عابدين أثناء وزارة سعد زغلول . . وسعد يجتمع بالملك أحمد فؤاد . والشعب يهتف : سعد أو الثورة .

* * *

. . كيف نجح لامبسون فى خطته ؟

أو كيف كان طريقه إليها ؟ . .

لا يمكن أن ننظر إلى السير مايلز لامبسون بمقاييس الموظف البريطانى العادى . أو الدبلوماسى التقليدى برغم أنه أمضى كل مدة خدمته – ٣١ سنة – يعمل فى وزارة الخارجية .

. . التحق بهذه الوزارة وعمره ٢٣ سنة .

وتقلب بين سفارات بريطانيا فى طوكيو وصوفيا وسيبيريا . . وأخيراً استقر به المطاف فى بكين .

وفى الصين عاش ٧ سنوات كاملة ممثلا لبريطانيا ليشهد الأحداث التى غيرت بعد ذلك مصير الصين .

. . اشترك فى المفاوضات الطويلة بين بريطانيا والصين حول الأراضى الصينية المؤجرة لبريطانيا . . وحقوق الامتداد الإقليمى البريطانى فى الصين . .

ورأى الصين تشكو إلى عصبة الأمم وتطلب تدخل أمريكا . . وكانت هذه بداية النظرة

الأمريكية الجديدة . . إلى الشرق الأقصى !

وفى دلك العهد هاجمت اليابان منشوريا . . وبدأت الخلافات الصينية اليابانية التى استمرت أكثر من نصف قرن .

* * *

. . كان لامبسون فى الصين يوم قامت الثورة فى «كانتون» ضد شيانج كاى شيك . . واستطاع الثوار الاستيلاء على «كانتون» كلها فى ساعتين . . وتدخّل حلفاؤهم بقواتهم فى حرب وحشية ضد الثوار استمرت ٣ أيام . . أعلن بعدها الانتصار على الثوار . . وكان لامبسون مى متحمسى تدخل بريطانيا وحلفائها لمصلحة شيانج كاى شيك !

* * *

ورأى لامبسون مولد الجيش الشيوعى الصينى . . والزحف الطويل الذى قاده ماوتسى تونج .

وجال لامبسون فى كل مدن الصين الكبيرة ، وكان يبعث – من كل مدينة برسالة طويلة إلى وزارة الخارجية البريطانية . . وقد أذيعت نصوص الرسائل بعد المدة القانونية . . وكلها تكشف أن مايلز لامبسون يحاول باستمرار أن يرسم لحكومته صورة كاملة للموقف من جميع نواحيه

. . ومن المؤكد أن الرجل نجح فى الصين ، فدامت الأحوال لبريطانيا هناك . . حتى أن السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا لم يتمالك نفسه مرة فبعث إليه ببرقية من كلمتين :

« برافو . . لامبسون » .

وسئل عنه تشمبرلين فقال :

– هذا رجل ! .

* * *

ولكن لامبسون فى الصين ، لم يفطن إلى أهمية التيارات السياسية الجديدة ، والوعى الشعبى . . والنضج السياسى للهيئات والجماعات . . فضاعت الصين من بريطانيا إلى الأبد خلال السنوات السبع التى عاشها لامبسون هناك . .

. . نبتت أسباب ومظاهر «الضياع» أثناء وجود لامبسون فى الصين . . إلا أنها لم تطف على السطح . . إلا بعد ذلك بسنوات .

* * *

وإذا كانت تجربة الصين قد أفادت لامبسون إلا أنه عانى من عقدة ضخمة هناك .

. . لقد نجح فى أن يجعل الصين وبريطانيا توقعان معاهدة لتسوية الخلافات بينهما ، وهذه العقدة . . عقدة النجاح هى التى جعلته يحرص – بعد وصوله إلى مصر – على أن يجمع بين مصر وبريطانيا فى معاهدة ١٩٣٦ .

. . تعلم لامبسون فى الصين شيئين : أحدهما سياسى ، والآخر شخصى . .

الأول : أن يتدخل باستمرار لقمع التيار الشعبى أو شرائه بكل الطرق .

والثانى : أهمية الطعام الصينى بالنسبة للصحة ، ولذلك جاء معه – من الصين – بطباخ خاص ! !

وبكل هذا الحصاد الضخم . . يصل لامبسون إلى مصر . .

. . رجل ضخم الجثة فى الرابعة والخمسين من عمره . . ماتت زوجته فى الصين ، ويلتقى فى مصر بشابة إيطالية حسناء تجىء مع ابنة شقيقه . . وتنزل فى دار السفارة . . وتتكرر القصة الخالدة . . كلام . . فسلام . . فحب . . وزواج فى لندن وشهر عسل يمتد ١٢ سنة فى القاهرة !

ويكون فارق السن بين الزوجين ٣٥ عاماً .

. . وتصبح هذه الزوجة الشابة الحسناء إحدى « عقد » لامبسون أيضاً ، فهى بريطانية الجنسية . . ولدت فى سيلان ، ولكن أباها إيطالى من خبراء طب المناطق الحارة الذين تعاونوا مع الجيش فى حرب الحبشة .

. . إن لامبسون يريد أن يبهر الزوجة الشابة بنفوذه . . وفى نفس الوقت ، لا يريد أن يرتفع صوت ضد زوجته – إيطالية الأصل – ولذلك يفرط فى المطالبة باتخاذ إجراءات ضد الإيطاليين فى مصر . . أثناء الحرب !

ولا يمكن أن نحكم على موقف لامبسون فى مصر إلا إذا تعقبناه فى خطواته منذ اللحظة الأولى التى وصل فيها . . وعرضنا للظروف السياسية فى مصر والعالم فى تلك الأيام .

. . وصل السير مايلز لامبسون إلى مصر يوم ٧ يناير عام ١٩٣٤ . . كان هتلر قد تولى الحكم فى ألمانيا .

وكان موسولينى يفكر فى الطريق إلى الحبشة فى قلب أفريقيا . . ويدخل الحبشة فعلا . . بعد عام .

وكان العالم كله يخرج من الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى هزته . . ويتطلع إلى عهد جديد أطلق عليه فترة السلام بين حربين فإن نذر الحرب العالمية الثانية كانت فى الأفق ونشبت بعد ذلك بخمس سنوات .

وكان موقف مصر . . مؤثراً فى هذه الحرب . . فهى قلب الطريق بين بريطانيا والهند . . وبين بريطانيا وأكبر مصدر للبترول فى المنطقة . . الخليج !

. . ومنذ اللحظة الأولى حددت المهمة الأولى للامبسون فى القاهرة . . أن يضمن ولاء مصر أيام الحرب . . وأن يؤمن مؤخرة القوات البريطانية التى ستحارب فى الصحراء الغربية . . فى ليبيا . . وفى شمال أفريقيا كلها .

ومن سوء الحظ أن أحداً من زعماء مصر لم يفطن إلى تلك الحقيقة . . فى ذلك الحين !

* * *

وصل لامبسون من الصين بطريق البحر . .

وعندما دخلت السفينة – التى يستقلها – المياه المصرية ظلت ٧ قاذفات للقنابل تحلق فوق السفينة ١٥ دقيقة .

وعلى رصيف ميناء بورسعيد كان محافظ المدينة ينتظره . . وحرس شرف يتألف من ٢٠٠ جندى بريطانى .

ومن الميناء إلى المدينة اصطف جنود البوليس على جانبى الطريق . . وتقدمت موكبه سيارتان . . وأحاط به راكبو الموتوسيكلات من كونستبلات البوليس .

وذهل مايلز لامبسون من روعة الاستقبال حتى أنه كتب فى مذكراته يقارن بين روعة استقباله فى مصر . . وبساطة المعاملة فى الصين !

وبرغم هذه الكلمات التى خطها فى مذكراته فإنه أحب هذاالاستقبال الرائع وتمسك به طوال وجوده فى مصر .

* * *

. . من بورسعيد أقله إلى القاهرة قطار خاص .

وفى محطة السكة الحديد . . وجد على الرصيف – رصيف المحطة – رئيس وزراء مصر عبد الفتاح يحيى باشا . . وهو فى نفس الوقت وزير الخارجية . . ثم كبير أمناء الملك . . ومحافظ القاهرة وعشرات من المسئولين .

واستغرق الاستقبال نصف ساعة وانتهى بحرس شرف !

* * *

والتقاليد السائدة فى ذلك الحين . . أن يكون وزير خارجية مصر فى استقبال المندوب السامى . . ولكن المندوب السامى يجب أن يقوم بالزيارة الأولى لرئيس الوزراء .

وحدثت أزمة « بروتوكول » فى اليوم الثالث لوصول لامبسون .

. . المندوب السامى يرفض أن يقوم بالزيارة الأولى لرئيس وزراء مصر . . ويقول إن عبد الفتاح يحيى باشا يجب أن يزورنى أولا بصفته وزيراً للخارجية !

ويرد يحيى باشا بأنه كان فى استقبال لامبسون فى محطة سكة حديد القاهرة بصفته رئيسا للوزارة ووزيراً للخارجية فى نفس الوقت ويجب على السفير أن يرد لى الزيارة فى مقر رئاسة مجلس الورراء .

ويتعقد الموقف نتيجة لإصرار كل من المندوب السامى ورئيس الوزراء على موقفيهما .

ولكن الملك فؤاد لا ينتظر .

إنه يستقبل المندوب السامى فى اليوم التالى لوصوله !

ويؤجل لامبسون زيارة رئيس الوزراء خمسة أسابيع يسافر خلالها إلى لندن للتشاور .

وعندما يعود يزوره رئيس الورراء عبد الفتاح يحيى . . ويرد له لامبسون الزيارة بعد نصف ساعة .

ولقد بقيت تقاليد استقبال لامبسون كما هى طوال الـ ١٢ عاماً .

يفتح له الباب الملكى فى محطة السكة الحديد.

وتفرش له البسط الحمراء فى أى مكان يحل به .

وعندما تنتقل الحكومة فى الصيف إلى الإسكندرية فإن اثنين فقط يسافران بقطار خاص . . أحدهما الملك والثانى السير مايلز لامبسون . . بل إنه لا يسافر – فى أى وقت إلى الإسكندرية . . إلا بقطار خاص !

* * *

وتصل درجة الترحيب بالمندوب السامى إلى مستوى غير معقول .

إنه حريص على أن يزور كل مكان فى مصر . . الصحراء . . الواحات . . الصعيد . . إلخ.

. . وصل يوماً بالطائرة إلى الواحة البحرية فوجد المحافظ – المدير – فى انتظاره . .

وكان مقرراً أن يسافر لامبسون – فى الصباح التالى – إلى الواحة الداخلة فطلب من المحافظ أن يطير معه . . ولكن المحافظ أصر على أن يستقل السيارة ليلا . . ليكون فى انتظار لامبسون مع شروق الشمس . . وليطمئن إلى أن كل الاستعدادات قد استكملت لراحة الضيف الكبير .

وعرف أهالى الصحراء أن الرجل يعادل الملك نفوذاً – إن لم يفقه – فتقدموا إليه بالعرائض يطلبون إقامة مدرسة فى الواحات !

* * *

وينطلق لامبسون إلى تحقيق أهدافه واحداً وراء الآخر . .

فى أول لقاء له مع عبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزراء . . والوثيقة البريطانية هى المصدر وتاريخها ١٩ فبراير ١٩٣٤ . . أى بعد ٤٠ يوماً تقريبا من وصوله . . يطلب لامبسون أن يسافر ولى العهد الأمير فاروق إلى إنجلترا ليتلقى تعليمه هناك .

يرد رئيس الوزراء قائلا :

– اللغة هى العقبة . فؤاد تعلم اللغة الإيطالية فى صباه ولذلك لم يتقن اللغة التركية . . وجلالته مصمم على أن يتعلم ولده . . هذه اللغة . . التركية !

والسؤال هو : كيف يتقن الأمير اللغة التركية فى لندن .

يقول ،لامبسون :

– هذه المشكلة يمكن حلها إذا تمت الموافقة على سفر الأمير إلى لندن . ويلح :

– إن ولى العهد يجب أن يسافر فوراً إلى لندن ، ولا ينتظر حتى يبلغ السادسة عشرة من عمره كما يرجو الملك .

. . ومعنى هذا الحديث أن كل ما يطلبه الملك ، من السفير البريطانى ، تأجيل إرسال ولى عهده إلى لندن عامين !

ومن هذه النقطة نستطيع أن نعرف طبيعة العلاقة بين المندوب السامى من ناحية ، وبينه وبين الملك وولى العهد ، ورئيس الوزراء من ناحية أخرى .

من هذه البداية نعرف . . من كان يحكم مصر؟ !

* * *

وتفاصيل اللقاء الأول بين لامبسون والمسئولين المصريين تكشف طريقة المندوب السامى فى التصرف .

. . كيف ينطلق إلى هدفه . . وأسلوبه إلى ذلك . . ورد فعل الآخرين .

أول لقاء بين لامبسون وفاروق يتم بعد ٦ أسابيع من وصول المندوب السامى .

يكتب لامبسون إلى حكومته يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٤ قائلا :

« فاروق طفل لم يدلل . . بدا لى أكبر من سنه » !

وكان فاروق يومها فى الرابعة عشرة من عمره .

. . . ويسافر فاروق إلى لندن . . تماماً كما أراد لامبسون . . ويسافر معه رجلان لعبا أدواراً كثيرة فى الأحداث . . أحمد حسنين معلم فاروق وأمينة الأول ورئيس ديوانه فيما بعد ، والفريق عزيز المصرى رئيس أركان حرب الجيش المصرى ، والرجل الذى حاول أن يهرب إلى

الألمان ، والذى اعتقله الإنجليز . . وعزيز المصرى يضيق بتصرفات فاروق وحسنين فى لندن فيعود غاضباً إلى مصر.

ويرجع فاروق من لندن بعد وفاة أبيه ينتظر حتّى يجلس على العرش عندما يبلغ السن القانونية .

* * *

لامبسون يحيط الملك الجديد بعدد من الأشخاص يجمعون عن فاروق كل شيء ، ويبلغون به لامبسون أولا بأول .

. . وأيامها كان فى مصر ٦٠٠ موظف بريطانى ، منهم مائتان فى المناصب الكبيرة . . ولكنهم عيون على الدولة ورجالها . . حتّى الملك ! . .

. . يستدعى لامبسون صيدلى فاروق ، وهو رجل بريطانى اسمه ترينجتون ليسأله عن حقيقة الأحوال فى القصر الملكى وتأثير المدة التى عاشها فاروق فى إنجلترا . .

قال ترينجتون :

– علمت من مسز تايلور مربية الملك أن (فاروق) عاد من لندن يهزأ بالأسرة المالكة البريطانية .

إنه يقول عن أدوار الثامن – دوق وندسور ، وكان ملكاً على عرش بريطانيا فى ذلك الحين – إنه لا يجد شيئاً يقوله !

ويقول فاروق عن الدوق كنت – ابن عم الملك – إنه مجرد فتاة !

أما الدوق جلوستر فرأى فاروق أنه لا يساوى شيئاً !

ويطلب فاروق من مسز موراى التى تتولى تدريس الموسيقى لشقيقاته . أن تتوقف عن التدريس .

ويصر فاروق على أن تتوقف مدرسة الرسم البريطانية لشقيقاته . . لأنه لا يريد كل هذا النفوذ الإنجليزى حول شقيقاته .

ويخشى لامبسون أن تكون هذه وقيعة من المربية مسز تايلور ، أو دردشة خدم . . فيرد الصيدلى :

– إن مسز تايلور موثوق بها . . خدمت القصر ١٣ سنة . . وهى من عائلة طيبة . . وكانت تعمل فى مستشفى كبير فى لندن قبل حضورها إلى مصر .

ويقول الصيدلى :

– إن مسز تايلور تحزم الآن حقائبها استعداداً للرحيل .

ويفزع لامبسون من أن تكون صورة الأسرة المالكة البريطانية فى رأس فاروق على هذا النحو . . ويخشى من عودة المربين البريطانيين إلى لندن . . ولذلك يسارع بكتابة نص هذا الحديث فى مذكراته ويبعث به إلى لندن . . برقيا !

* * *

«يتسلح» لامبسون بهذه المعلومات قبل أن يجتمع بالملك الذى لم يجلس على العرش بعد .
قال لامبسون :

– إنى أعرف ثقل المسئولية عليك فى هذه السن . ولا أريد إحراجك ولكن . . لأن مصير مصر يهم بريطانيا فإنى آمل إذا أحسست بالعبء أو بأية مشكلة . . أن تعتمد علىّ . . إننا أصدقاؤك الأمناء !

وهذا الاستهلال فيه عبارة تدل على الهدف الحقيقى « أن مصير مصر يهم بريطانيا » !
أجاب فاروق :

– إنى أدرك المتاعب والأخطار أمامى . وقد قررت أن أمضى ببطء شديد ، وأن أتحسس موقع أقدامى بحذر :

فيذكره لامبسون بشعار أبيه . . أحمد فؤاد :

– الصبر .

ويبدأ سؤاله بعد ذلك عن مسز تايلور .

ويعترف فاروق أنه مدين لها بالكثير . . وليست هناك نية للاستغناء عنها .

ويحاول لامبسون أن يعرف أفكار الملك عن المستقبل ، ولكن (فاروق) يقول إنه لا توجد لديه فكرة عن خططه أو كيفية علاج الأمور .

وبالنسبة لأوصياء العرش يرى فاروق أنه أحسن اختيارهم .

أحدهم هو الأمير محمد على . . ابن عمه .

والثانى عزيز عزت زوج إحدى الأميرات .

والثالث خاله شريف صبرى ،

وبحذر شديد – كما يعترف لامبسون فى برقيته إلى وزارة الخارجية يوم ٩ مايو ١٩٣٦ – ينتهز الفرصة ويطلب إلى فاروق التخلص من الحاشية الإيطالية .

أما تعليق ورأى لامبسون فى هذا الاجتماع الذى استغرق ساعة كاملة فهو :

« فاروق صبى لطيف صريح » .

وفى نفس الوقت يحس غموضاً فى لهجة هذا الصبى – الملك – ويتساءل فى مذكراته :

« هل تحمل الرياح شيئاً جديداً » ؟ !

* * *

وتتابع لقاءات لامبسون وفاروق .

ومن الضرورى أن نتابع هذه الاجتماعات حتى نصل إلى قمة الصراع الذى جرى بينهما مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ . . تماما كما يحدث فى الروايات المسرحية .

ومن سوء الحظ أن أحداث الرواية واقعية . . وأن كل الفصول جرت على أرض مصر !

* * *

يريد السفير أن يخرج للصيد فيقدم له الملك عزبة المنصورية ليصيد فيها .

وعندما يشكر السفير الملك ، . ينتهز الفرصة – كما تقول الوثائق – ليعطى (فاروق) محاضرة جادة ، لأنه لا يزال يأخذ الأمور بخفة وبساطة . .

ويقول له :

– آمل ألا تضيق بى إذا ألقيت عليك محاضرة قصيرة .

لا أحد يلومك إذا رغبت فى قضاء وقت ممتع . . فى سنك كانت لنا جميعاً نفس المشاعر والرغبات . ولكن يجب أن تذكر أن الوقت قصير ، وأنك ستتولى مسئولياتك .

وهناك من يقول إنك يجب أن تستغل الوقت الباقى أمامك لتحسين عقلك ، والاستعداد للمسئولية . . بدلا من المتعة .

إن السبب الذى يدعونى لذلك هو ما علمته من أنك لم تر الأستاذ فورد – مساعد السكرتير الخاص للملك بريطانيا جورج السادس ، والذى جاء به لامبسون ليكون معلماً لفاروق – إلا مرة واحدة ولخمس دقائق فقط ، وهو ما يعطى تأثيراً سيئاً عنك .

. . فورد لم يشك لى . . ولكنّ هناك إحساساً بذلك فى الخارج . لهذا . . ولمصلحتك أيضاً يجب أن تبدأ العمل .

ما هو سلوك فاروق إزاء هذه المحاضرة؟

الجواب من برقية لامبسون لوزارة الخارجية .

« تلقى الملك كل هذه المحاضرة برشاقة . . وقال إنه تحقق من ذلك . . واعتذر فاروق قائلا :

– بدأت أضع جدولا منظماً للعمل . . وسيجد الناس دائماً ما يدعو للنقد . ولكن – من الآن – سأتجنب كل ما من شأنه إثارة المتاعب .

ويؤكد لامبسون للملك :

– إن دار المندوب السامى والحكومة البريطانية تساندانك بحزم ، ولكن يجب أن تثبت أنك تفعل ما هو أفضل لنفسك » .

وفى برقيته لوزارة الخارجية قال لامبسون :

« عندما تقرءون هذه الكلمات سأبدو لكم كمربية للملك . . ولكن الأمر لم يكن كذلك . . . أخذ الشاب الصغير المسألة بروح سمحة . . وهو يظهر تعقلا . . وسرعة الفهم . . . هو شاب مناسب » .

* * *

ويجلس فاروق على العرش . . ويلتقى مع لامبسون . . فى إحدى الحفلات :

قال فاروق :

– إن فيروتشى كبير مهندسى القصر . . صديقك القديم .

ويعترض لامبسون ويقاطعة فوراً قائلا :

– إنه ليس صديقى . . ولم تنطق – باسمه – شفتاى قط . . ولم يكن موضوعاً للحديث بينى وبينك . . إنه كلب قذر .

وعقب وصول لامبسون إلى دار السفارة يتصل به سعيد ذو الفقار باشا – كبير الأمناء – قائلا .

– لدى رسالة لك .

ولا يجد السفير ما يقوله سوى :

– احضر حالا .

ويصل كبير الأمناء ليتكلم :

– هناك مسألة شخصية بين الملك وبينك .

– ما هى ؟

– لقد وصفت فيروتشى بأنه كلب قذر . . وهذا التعبير لا يجوز أن يطلق على موظفى القصر .

– لا أذكر ذلك . . ومع هذا فإنى مستعد للقول بأن فيروتشى كلب لطيف . . أو أنه أى نوع آخر من الكلاب يفضله صاحب الجلالة .

ولأن لامبسون يبرق بكل شىء لحكومته فى لندن . . فإنه يبعث بنص هذا الحديث أيضاً ويقول :

– لقد ذكرت للباشا كلاماً كثيراً معناه لا تكونوا أطفالاً !

ومع هذا كله فإن لامبسون يهتم بأن يبرق لحكومته بكل هذا العبث !

. . وأجد هذا أمامى فى مركز الوثائق العامة !

* * *

ولقد حاول محمد محمود باشا عندما كان رئيساً للوزارة أن يبعد فيروتشي بعد تعيينه مباشرة من منصب كبير المهندسين .

. . وبين محمد محمود باشا وبين السفير البريطانى دار هذا الحديث .

قال محمد محمود :

– إن الملك يبدو متشدداً وهو غلام صعب . . لقد قلت للملك إنى وعدتك – أى وعدت السفير – بأن تعيين فيروتشى هو إجراء مؤقت . . وليس تعييناً دائماً .

وقلت . . والحديث مستمر على لسان محمد محمود عما دار بينه وبين الملك !

– لن يكون أمراً محترماً أن يضغط الإنجليز لإخراج هذا الرجل الخطر من منصبه .

وأضاف محمد محمود :

– لقد أثار حسين سرى باشا زوج خالة الملكة فريدة موضوع فيروتشى فى حديث له مع فاروق وقال له :

– إن تعيين فيروتشى يعتبر فضيحة . . فهو سيئ السمعة . وليس أميناً .

وقال محمد محمود إنه نبه الملك إلى أن فيروتشى ذو ماض ملوث كما تقول الإشاعات . . وأنه قواد .

وقد سألنى فاروق :

– قواد لمن ؟

ولكن لم أستطع أن أقول له تلك الكلمة الحاسمة :

– قواد لأبيك . . الملك فؤاد !

* * *

. . فى أول الأمر كان السفير يحسن الظن بالملك ، أو يثق فى قدرته على ترويضه ! . . ولكن الصراع يشتد . .

وينتصر لامبسون فى نهاية الأمر . . لأنه – كما أطلق عليه فى لندن – كان آخر الفراعنة أو آخر فرعون بريطانى فى مصر .

. . ومعنى ذلك أن كلمة الرجل فى مصر . . لا ترد !

٤ وكأن شيئاً لم يكن !

دعاهم جميعا إلى دار المندوب السامى . . بعد شهرين من حضوره .

. . لم يتخلف واحد من زعماء الأحزاب السياسية المصرية عن حضور الحفل الذى أقامه السير مايلز لامبسون بقصر الدوبارة .

وإذا كانت السياسة قد فرقت هؤلاء القادة وباعدت فيما بينهم فإن حفل المندوب السامى ضمهم جميعاً . . ولامبسون ينفرد – على حدة – بكل رئيس سابق للوزارة ليستطلع الرأى . أو ليختبر مدى الاستعداد للتعاون معه .

* * *

وصف لامبسون أول لقاء له بالنحاس فقال :

«كان النحاس منعزلا فى ذلك الوقت . . وهو أغرب شخص فى مصر . بدا لى منتفخ الصدر وكأنه يتحدى العالم ، وقد تطرق الحديث إلى موضوع تدريس اللغة الإنجليزية فشكا لى من العجز والنقص فى تدريسها . ولم نتناول المسائل السياسية » .

وتتعدد لقاءات السفير بالنحاس . . وبغير النحاس .

. . وفى عامين يجتمع زعماء مصر – عدا بهى الدين بركات ، وحافظ رمضان – فى جبهة وطنية واحدة برئاسة مصطفى النحاس ، للمطالبة بتعديل المعاهدة .

ولا يمكن أن يقال إن لامبسون صاحب الفضل الوحيد ، أو إنه العامل الأساسى فى تشكيل هذه الجبهة . . إن الزعماء كانوا يطالبون دائماً بمعاهدة . . ومن البداية فإن لامبسون

رجل المعاهدات وتاريخه فى الصين معروف . . وغايته الأولى أن يركب التيار . . وفى تلك الأيام كانت المعاهدة هى التيار السائد فى مصر . تظاهر الطلبة يطالبون بها وطافوا بالزعماء يكتلونهم ، أو يدعونهم إلى التكتل فى جبهة وطنية .

* * *

ولم يكن الوصول إلى المعاهدة مهمة سهلة بالنسبة للمصريين أو بالنسبة للإنجليز . . . كانت هناك مشاكل وعقبات كثيرة . . واستمرت مفاوضاتها ستة شهور ويعترف توينبى بأن الفضل للامبسون فى تذليل العقبات أمام مشروع المعاهدة .

* * *

سافر لامبسون إلى لندن ليحضر اجتماع مجلس الوزراء الذى ناقش المشروع . . ووافق عليه بعد أن استمع إلى حديث طويل من المندوب السامى البريطانى فى القاهرة .

. وفى لندن اجتمع لامبسون بأنتونى إيدن الذى قال له :

– ألا ترى أن الحل الجذرى هو ضم مصر لبريطانيا ؟

. . وهى نفس الفكرة التى اقترحها الجنرال وينجت باشا عام ١٩١٧ . . أى قبل ١٩ سنة .

ويرد لامبسون . . كما تقول مذكراته :

– كان هذا السؤال فى خاطرى منذ وصلت إلى مصر . وقد كتبت ذلك فى تقرير رسمى وقلت إن ذلك هو الحل الوحيد . . ولكن لا يمكن تحقيق ذلك فى الظروف الحاضرة ، لأن الرأى العام المصرى والبريطانى غير مستعدين لقبول ذلك . ويجب أن نسعى بالتدريج لزيادة الروابط والمصالح المادية بين البلدين . .

. . وقد أدى بنا هذا إلى اختيار حافظ عفيفى ليكون ممثلا لمصر فى بريطانيا .

. . وهذه الصفحة من المذكرات فيها اعتراف صريح بأن الرجل فكر فى ضم مصر لبريطانيا . . وأنه ساهم فى تعيين حافظ عفيفى فى منصبه . . ولعل هذا يفسر فيما بعد سر اختيار حافظ عفيفى رئيساً لديوان فاروق فى أواخر عهده !

* * *

ولقد جرت مفاوضات المعاهدة فى عهد أحمد فؤاد ، ولكن التوقيع عليها تم فى عهد مجلس الوصاية ، بعد وفاة فؤاد ، وقبل جلوس فاروق على العرش .

ولقد اعتبر توقيع تلك المعاهدة نجاحاً كبيراً للامسون ، الذى كان يعرف أن المعاهدة ستكون ذريعة لكل تدخل فى شئون مصر . . وستكون وسيلة لفرض شروط بريطانيا على

مصر ، وربطها بإنجلترا . . واستغلال كل موارد مصر لحساب الجيوش البريطانية فى أثناء الحرب . .

إن لامبسون بقى حريصاً على المعاهدة . . وهذا الحرص هو الذى جعله يقاوم كل محاولة مصرية لتعديل المعاهدة بعد انتهاء الحرب .

. . ويشاء القدر . . أو تشاء الظروف السياسية أن يكون مصطفى النحاس الرجل الذى كان أول من وقع من المصريين على المعاهدة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ هو نفسه الذى أعلن إلغاءها .

* * *

. . ومن مفاوضات المعاهدة فى القاهرة ولندن نلتقط اسماً لأحد السياسيين المصريين .

. . عند هذا الاسم يجب أن نتوقف ، فإن صاحبه لعب أدواراً كبيرة وخطيرة فى تاريخ مصر السياسى لا تقل عما يقوم به المندوب السامى . . ممثل بريطانيا فى القاهرة .

إن كل زعماء مصر . . وقفوا أمام القضاء يؤدون اليمين القانونية ثم يدلون بشهاداتهم بشأن هذا الرجل . . فقد كان على صلة طيبة بالجميع . . كان مثل المندوب السامى لبريطانيا . . كلهم يتعاملون معه !

وفى مفاوضات المعاهدة نجد لأول مرة اسم أمين عثمان .

* * *

وقف على ماهر يشهد أمام المستشار عبد اللطيف محمد رئيس محكمة الجنايات التى حاكمت المتهمين باغتيال أمين عثمان .

وكان هدف الدفاع أن يثبت « خيانة » أمين عثمان . . وأن المتهمين المعترفين بالقتل . . لهم عذرهم . . !

وتكلم على ماهر ليشرح الظروف التى أحاطت بمفاوضات المعاهدة وحكاية أمين عثمان .

قال على ماهر يروى قصة الـ ٤ شهور التى تولى فيها رئاسة الوزارة عام ١٩٣٦ فى أواخر حكم الملك فؤاد :

وأنا هنا أنقل كلمات على ماهر :

«كنت أتولى رئاسة الوزارة ، وكنت وزيراً للداخلية والخارجية أيضاً . وألقيت علىّ مسئولية التمهيد للمفاوضات . . وإزالة كل العقبات . .

. . كان الإنجليز يرغبون فى أن تجرى المفاوضات فى دار السفارة ، فتوصلت إلى إجرائها فى قصر الزعفران .

وكانوا يعارضون اشتراك أخى أحمد ماهر باشا ، ومحمود فهمى النقراشى باشا فى أعضاء هيئة المفاوضات . . واستطعت إقناع الإنجليز بقبولها . . وعدم الاعتراض عليهما . . وكان السبب اتهام ماهر والنقراشى فى قضية اغتيال السيردار السيرلى ستاك

وقدم الإنجليزما يشبه الإنذار بأنه فى حالة فشل المفاوضات فإنهم يستردون كامل حريتهم . . أى أنه يمكنهم إلغاء تصريح ٢٨ فبراير . . الذى أخذت مصر بموجبه الاستقلال . . فسحب الإنذار . .

ومات أحمد فؤاد . .

وكانت الطلبات البريطانية كثيرة . .

استدعيت لامبسون وسألته إن كان يريد حقيقة أن يصل إلى حل للقضية أو يريد أن يفشل العمل ؟

فأجاب أنه بالطبع يريد الوصول إلى نتيجة .

بينت له أن طلباتهم غير معقولة ، وفيها إضاعة للوقت ، وأن هذا لا يحتمل .

أجاب بأن الذنب ليس ذنبه لأن أمين عثمان أفهمه أن النحاس يساوم كثيراً ويريد دائماً أن ينقص ٥٠٪ من طلبات الإنجليز .

ونصحه أمين باشا أن يطلبوا ٢٠٠٪ حتى ينزلوا ١٠٠٪ وقد عملوا بهذه النصيحة وقدموا طلبات مبالغ فيها !

. . ومصطفى النحاس لم يكن ينزل الـ ٥٠٪ بل كان ينزل ٢٥٪ » . . !

وتنتهى شهادة على ماهر .

ويكمل هذه الشهادة حسين سرى رئيس وزراء مصر السابق.

قال :

« فى مفاوضات عام ١٩٣٦ فى الجزء الخاص بالثكنات ذهب عبد الحميد بدوى باشا إلى وزارة الخارجية البريطانية ليتفق على النقطة القانونية ، فدهش إذ وجد أمين عثمان فى وزارة الخارجية ، وكانت المفاوضات أيامها فى لندن .

وقد رد محمد محمود باشا على عبد الحميد بدوى باشا فقال له :

– أمين عثمان على علاقة طيبة برجال وزارة الخارجية البريطانية ويمكنه المساعدة لتسهيل مأمورية بدوى باشا إذا كان هناك خلاف فى النصوص » .

ويضيف حسين سرى قائلا :

«كانت دهشتى عندما علمت بعد ذلك أن أمين عثمان هو المدافع عن وجهة النظر

البريطانية من ناحية النصوص . . ولم أهضم ذلك » !

* * *

بعد أن تم التوقيع على المعاهدة . . كان من المنتظر – طبقاً للتقاليد الدبلوماسية – أن ينقل لامبسون من مصر ليحل محله سفير بريطانى – بدلا من المندوب السامى – ليتفاهم مع الدولة المستقلة التى ستتعامل مع بريطانيا على قاعدة المساواة .

. . ولكن بريطانيا وجدت أن المعاهدة مجرد مقدمة . . وأن الظروف الدولية تنبئ بحرب قادمة . . ولابد أن تطبق المعاهدة . والرجل الذى وقعها يستطيع أن يتعامل ويتفاهم مع كل حكام مصر . . وزعمائها وقادتها . . !

. . يعود لامبسون من لندن كأول سفير بريطانى لمصر . .

ويستقبل السفير فى محطة القاهرة . . تماماً كما كان يستقبل المندوب السامى . .

. . إن لامبسون يجد معظم المسئولين فى مصر . . على رصيف القطار !

* * *

ويلتقى لامبسون يوم ٦ نوفمبر ١٩٣٦ بأعضاء مجلس الوصاية بعد ٣ شهور من توقيع المعاهدة . ويكتب إلى أنتونى إيدن وزير الخارجية يصف موقفه . . ويبين أن نفوذه لم يتضاءل بعد توقيع المعاهدة . .

قال :

رأيت من المفيد أن أنقل لهم نظرة عامة عن تصورى الشخصى حول مستقبل العلاقات بين الحكومة المصرية والسفارة الجديدة .

كان هناك حديث منتشر يدور فى القاهرة حول أن نفوذنا قد تضاءل . وهذا هراء بحت لا يمكن أن يحدث حتى لو كنا نريد . . ونحن لا نريد . . وأعتقد أنه على العكس من ذلك فإن نفوذنا سوف يزداد .

حقيقة سيكون نفوذنا من نوع آخر ، لأنه لن يكون هناك عامل الإملاء ، بل عامل النصيحة المساعدة والصديقة .

وبالفعل فإننا فى السنوات الأخيرة حاولنا بكافة الأساليب أن تكون طلباتنا ووجهات نظرنا معروفة كما حاولنا بعناية أن نتجنب على قدر المستطاع كافة أنواع التوسل المباشر حول التحفظات الأربعة .

والآن . . وهذه النقاط على وشك التصفية عن طريق المعاهدة سوف يختلف موقفنا الحالى . . ولكن دورنا فى حماية مصر لن يختلف ، بل إن المعاهدة زادته قوة وشرعية .

. . كنت متفائلا إلى حد أن أهميتنا فى دور الموجه والناصح والصديق سيزداد من سنة إلى أخرى نتيجة للظروف الجديدة .

اختفى عامل الإملاء المستتر وسنكون فى موقف الأخوين الأكبر والأصغر ، أو الشريكين فى مصنع ولو أن طبيعة الأشياء ستجعل نفوذنا أكثر قوة فى الشئون الدولية .

وبالإضافة إلى ذلك فمن الأمور الواضحة أننا لا نستطيع عزل أنفسنا عن رفاهية وسلامة مصر حتى لو أردنا تلك العزلة » .

* * *

ويضيف لامبسون لأعضاء مجلس الوصاية . . وهو يحدثهم . . كما يخاطب فاروق تماماً . . !

قال لهم :

« على الرغم من أن اسم دار المعتمد سيتحول فى المستقبل إلى سفارة .

وعلى الرغم من أن الصوت الذى سيرتفع لن يكون صوت المندوب السامى .

ولكن صوت السفير — فإنى أرجو من ناحية المبدأ أن يسمع هذا الصوت أكثر مما كان يحدث من قبل .

إن السفير الذى كان مندوباً سامياً سيكون صوت صديق أكثر منه صوت سفير ، وسيسرع فى السعى لتحقيق المصالح الحقيقة للدولتين . . ويتعذر علىّ أن أرى أية حكومة مصرية تتجاهل بشكل مستمر نصحنا كثيرا فى الحكم » .

ولقد أنصت الأوصياء الثلاثة — كما قال لامبسون — إنصاتاً كاملا . . وكان من الواجب أن أكلمهم فى حديثى الأول بهذه الطريقة ، ذلك أن هناك مناخاً يمكن وصفه « بالانهزامية » فى الدوائر البريطانية والأجنبية هنا . . وعندى ثقة بأنه فى الإمكان أن ننتصر على هذا المناخ لو لعبنا بمهارة .

وكان شريف صبرى — وهو أكثر الأوصياء ذكاءً والمعروف لدينا بعلاقاته الودية بالوفد — شديد الاهتمام بما قلت ولم يعترض على الإطلاق ، بل تطوع بعد مناقشة بالاعتراف بأن هذا إنذار .

* * *

وهذا الحديث يبين فى صراحة أن شيئاً لم يتغير فى مصر بعد المعاهدة . .

لا يزال السفير ينذر . . وأعضاء مجلس الوصاية يستجيبون للإنذار . .

بل إن السفير يكتب لحكومته بعد ٣ أيام قائلا :

« إن تغير الوضع لا يعنى تغير دورنا . وأنا لا أعتزم فى المستقبل أن أغير السياسة الموجودة ودلك بالاتصال مباشرة برئيس الوزراء فى كافة المسائل الكبرى . . أما المسائل الروتينية الصغيرة فيجرى الاتصال بشأنها مع وزير الخارجية » !

وقعت المعاهدة يوم ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

وكان عمر فاروق أقل من ١٨ سنة هجرية ! ! و ١٦ سنة ميلادية . .

وكان مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر ورئيس الوفد المصرى فى المفاوضات أيضاً فى السابعة والخمسين من عمره ويتولى الوزارة منذ ٩ مايو عام ١٩٣٦ .

ويعين الملك - بعد جلوسه على العرش - على ماهر باشا رئيساً للديوان دون استشارة الحكومة . . ورغماً عنها . . وكانت الحكومة تفكر فى تعيين عبد الفتاح الطويل لهذا المنصب .

وبعد سبعين يوماً فقط من تعيين على ماهر .

وبعد ٣ شهور فقط من توقيع المعاهدة تقوم أزمة ضخمة بين الملك ورئيس وزرائه . . وفى نفس الوقت يتجمع رأى عام ضد حكومة الوفد نتيجة كثير من تصرفاتها .

ولم تكن الأزمة مفاجئة . . بل كانت لها مقدماتها . . التى شرحتها رسالة جامعية عن حزب الوفد نال عليها مقدمها محمد فريد عبد المجيد حشيش درجة الماجستير :

. . أراد فاروق أن يكون تتويجه فى حفل يقام بالقلعة . . يقلده فيه شيخ الأزهر سيف جده محمد على ويحضرها الأمراء بملابس خاصة ، فاعترض النحاس الذى طلب أن يكون حلف اليمين أمام البرلمان مجتمعاً فى مؤتمر وطنى فقال فاروق :

- شيوخ إيه . . نواب إيه . . !

فقد كان الملك يرغب فى حفل للتتويج !

وانتصر رأى الوفد . . ولكن قامت هوة بينه وبين الملك زادها اتساعاً الذين حول الملك من خصوم الوفد . . أمثال على ماهر رئيس الديوان . .

● رفض الملك تعيين يوسف الجندى وزيراً للداخلية . وكان يوسف الجندى هو الذى تزعم ثورة ١٩١٩ فى بلدته زفتى وأعلن استقلالها .

● أحزاب الأقلية سعت إلى إقناع فاروق بأن الوفد المصرى يعتدى على سلطاته . . وأن هذه الأحزاب تريد تقوية سلطة الملك فيدعوها إلى الحكم .

● رفضت وزارة الوفد أن يعين الملك مهندساً إنجليزياً للباخرة المحروسة . . ورفض الملك أن تتدخل الوزارة فى شئون موظفى القصر . .

ويذهب النحاس للملك يقول له :

– إن على ماهر أصدر قانوناً ينظم قواعد استخدام الموظفين الأجانب .

● **فيرد فاروق :**

– أنا سألت على ماهر فقال لى إنه حين أصدر هذا القانون لم يخطر بباله موظفو السراى .

ويدرك النحاس ساعتها أن على ماهر وراء الستار !

● اتبعت وزارة الوفد سياسة حزبية بعد المعاهدة وكان يجب أن يطبق النحاس نداءه عند تأليف الوزارة (لا حزبية بعد اليوم) فاستفحلت المحسوبية الحزبية والعائلية فى كل النواحى حتّى فى الإنعام بالرتب والنياشين . ووصل الأمر إلى حد أن جريدة البلاغ الوفدية نشرت مقالات لصاحبها عبد القادر حمزة تحدث فيها عن (الوزارة ومعنى الحكم) فقال : الوزارة ليست إيثاراً للأقارب والأصهار .

واستحدثت حكومة الوفد أسلوباً جديدا لتدعيم أركان الدكتاتورية البرلمانية وصبغ الجو السياسى بنوع من الإرهاب ، فشكلت فرقاً خاصة أطلقت عليها (فرق القمصان الزرقاء) ردا من حكومة الوفد على قيام الإخوان ومصر الفتاة بإنشاء منظمات شبه عسكرية بتأييد فرق القمصان الخضر .

وكان أفراد القمصان الزرقاء يقتحمون الدواوين ويملون إرادتهم على الرؤساء والموظفين ، ويعتدون على أشخاص المعارضين والصحف المعارضة تحت سمع البوليس وبصره .

● حاول الوفد إقحام الطلبة فى النشاط السياسى الحزبى . . وغضب لرسوب فريق من أنصاره ودعاته فى الجامعة –كما تقول الدكتورة بنت الشاطئ– فاستصدرت الوزارة قانوناً من البرلمان يهبط بنسبة درجات النجاح فى امتحانات الجامعة من ٦٠٪ إلى ٥٠٪ ، على أن يسرى ذلك القانون بأثر رجعى . . فنقلت الحكومة بقوة القانون الطلاب الحزبيين من الراسبين إلى صف الناجحين .

● **اعتقالات الصحفيين :**

ولم يكن الملك فى كل هذه الشئون نصيراً للحريات . . أو ضد مآخذ الوزارة . . بل إن أزمة الملك مع الوفد نشأت وتطورت وتضخمت نتيجة الخلافات الدستورية .

. . تمسك الوفد بحقه فى تعيين مجلس الشيوخ ، وأصر القصر على أن الحكمة فى التعيين هو استكمال الكفايات التى لم تفز فى الانتخابات .

وأرسلت الوزارة عدة مراسيم للسراى فرفضت توقيعها بحجة أن الوزارة لم تأخذ فيها الرأى مقدماً.

وبهذه الطريقة أصبح عمل الوزارة مشلولا.

وتمادى على ماهر رئيس الديوان الملكى فطلب أن يكون الديوان هو المرجع النهائى فى تعيين كبار الموظفين وإحالتهم إلى المعاش، وتقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان.. إلخ.

ورفضت الحكومة هذه الطلبات.. وإذا كان على ماهر عنيداً فإن النحاس كان أكثر وأشد عناداً.

وقد طلب القصر أن يحتكم هو والوزارة إلى هيئة محايدة، ولكن النحاس رفض فكرة التحكيم.

* * *

نشر فى ذلك الحين فى الصحف المصرية نفسها أن السفير البريطانى السير مايلز لامبسون تدخل بين القصر والوفد لتضييق شقة الخلاف، وأنه زار كلا من الملك والنحاس فى النصف الثانى من ديسمبر لهذا الغرض.

وقيل - أيامها - إن الحكومة أو السفارة البريطانية مصممة على أن يبقى الوفد فى الحكم. لأنه الحزب الذى فاوض وعقد المعاهدة.. ولأن العلاقات بين رئيس الوزراء والسفير البريطانى قوية.

وقد أذاعت حكومة الوفد بياناً رسمياً نفت فيه أنها لجأت إلى السفارة طالبة منها التدخل فى أزمة السلطات الدستورية بينها وبين الملك.

* * *

هذا هو ما يقوله محمد حشيش فى رسالته الجامعية عن حزب الوفد:

ولكن أين الحقيقة؟

هل تدخل السفير البريطانى فى الخلاف بين القصر والوفد؟

وهل أراد السفير البريطانى إبقاء الوفد فى الحكم لأن الوفد كان أغلبية فى هيئة المفاوضات المصرية وكان النحاس هو رئيس هذه الهيئة، فضلا عن البرلمان الوفدى هو الذى أقر هذه المعاهدة؟

أم أن السفير البريطانى رغب فى المحافظة على صورة الحكم الديمقراطى فى مصر.

إن الوثائق البريطانية تكشف لأول مرة.. وبالدليل.. دور لامبسون فى محاولة التدخل لصالح مصطفى النحاس.. لا فى النصف الثانى من ديسمبر كما نشر فى مصر عام ١٩٣٧.. بل قبل ذلك بشهر كامل.. فى النصف الثانى من نوفمبر..

● فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٧ يكتب لامبسون لحكومته :

« إن (فاروق) مصمم على عزل النحاس . . وستكون مسألة قاتلة إذا اعتقد هذا الصبى – يعنى الملك – أنه لا يقهر .

أما بالنسبة لى شخصياً فقد أحببته دائماً . فذكاؤه . . وشجاعته واضحان وإن كنت أخشى شجاعته ، وآمل أن يستطيع على ماهر التأثير عليه . . وإلا فإن أوقاتاً عصيبة تنتظرنا » .

وهكذا نجد ميلا من السفير للتمسك بحزب الوفد الحاكم الذى يعتمد على الأغلبية الشعبية .

ونجد من السفير أنه برغم كل شىء فلا يزال يحسن الظن بالملك ، ويعتقد أنه لا يزال يمسك بالزمام .

ولكن السفير فى ذلك الوقت لم يفرض رأيه . . كما فعل نائبه موريس بيترسون الذى عزل عبد الفتاح يحيى .

إن السفير فى تلك الأيام كان متردداً أين يتجه . . إنه مع الملك . . ومع الوفد . . ويريد أن يجمعهما معاً . فإذا قدر له أن يختار فوراً . . فإنه حائر . . وبالإضافة إلى ذلك فإنه كان يأمل خيراً فى على ماهر .

ولا يستطيع لامبسون حل الأزمة ولكنه يقنع كلا من الملك والنحاس بتأجيل المشكلة شهراً . . ويرفع – فى نفس الوقت – الأمر إلى وزارة الخارجية ويتلقى تعليمات محددة . . واضحة !

* * *

وفى ٢٠ ديسمبر من نفس العام يكتب لامبسون لوزارة الخارجية من جديد .

« أبلغت تعليماتكم لعلى ماهر . . وقرأت له الأوامر التى سأقوم بتنفيذها . . وبالذات الفقرات التى كتبت بلهجة حادة وعنيفة .

. . أشرت له إلى تأييد بريطانيا المستمر للملك فاروق .

قلت :

– سيكون شيئاً مؤسفاً إذا عرف فى لندن أن (فاروق) يعانى من نفس الضعف الذى كان لأبيه . . أى الرغبة فى الانفراد بالحكم .

وقلت :

– عندما أقابل (فاروق) سأوجه له كلمات أعنف . ولذلك فضلت أن ألتقى برفعته – أى

على ماهر – نظراً لصداقتنا الطويلة وتعاوننا فى الماضى !

إنى أعرف حالة الضيق التى يعانى منها الملك والتحدى الذى يوجه له . . ولكنى ضد إقالة رئيس للوزراء يتمتع بالأغلبية البرلمانية ، مما سيؤدى فى النهاية إلى تدمير الملك وأسرته .

هناك خطر خارجى يتزايد .

وهناك حالة مصر المحزنة بعد الاستقلال .

وقد طلب منى على ماهر أن أكون عنيفا وخشناً مع الملك عندما ألقاه فى مساء نفس اليوم .

وأضاف على ماهر .

– لاتنس أنه لا يزال صبياً .

قلت لعلى ماهر :

– إنى تكلمت مع الملك برقة فى آخر لقاء . . ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ .

١ – إن الملك يعتبر أنى البروفسور لامبسون يحاضر تلميذه – أى فاروق – !

٢ – لندن تعتبرنى رقيقاً جدًّا مع الملك .

. . إنى سأكون حريصاً فى اختيار كلماتى مع الملك ، ولكن تطور الأمور ، كما تراه بريطانيا يهدد العرش » .

* * *

ويروى لامبسون لحكومته قصة وتفاصيل اجتماعه الذى دام ساعة ونصف الساعة بالملك . . فقال :

« قلت للملك :

– إن الأحداث تتطور وتتجه إلى منحنى خطر ، ولا يمكن أن نعفيك من اللوم . إن تأييدنا الذى نقدمه متطوعين – عند الحاجة – سيتأثر بالسياسة التى تنتهجها .

وحذرته عدة مرات من إقالة رئيس وزراء له أغلبية ساحقة فى البرلمان . . فإن هذا خطر على العرش . .

وأضفت :

– إن جلالتك يجب أن تتفق مع الوفد ، وتجعل الأمور تأخذ مجراها الدستورى . إن جلالتك يجب أن تنظر أبعد من أى سياسى . .

والتعليمات التى لدىّ تقضى أن أخاطبك فى لهجة عنيفة وحادة .

ضحك فاروق وقال :

– إنى أفهم اللغة الإنجليزية جيداً .

وأضاف :

– على ماهر سيجد حلا .

وبدا فاروق حاضر النكتة . . لطيفاً . . ولكنه لم يلتزم بشىء وقال :

سأتمسك بالصبر فترة أطول . . فإذا اتفقت معى الحكومة الوفدية فى المسائل الأساسية فسأدفن الماضى . . وأبدأ بداية جديدة .

سألته :

– هل هذا وعد نهائى ؟

فرد جلالته بالإيجاب على أن أجتمع بالطرف الآخر – النحاس – لقبول نفس الشروط . .

إنى – والكلام هنا موجه من السفير لحكومته – مستعد للمساعدة فى الوصول إلى الهدف المشترك ، ولكنى أرى الحق مع النحاس ما دامت له الأغلبية فى البرلمان .

وقد قال لى فاروق إن على ماهر سيجتمع بكرم . . مرة أخرى . . غداً .

وهكذا أصبح السفير البريطانى وسيطاً بين ملك مصر . . ورئيس وزراء مصر الذى يرأس الحزب الشعبى فى البلاد .

ولكن هذه الوساطة لم تسفر عن تقارب أو تفاهم بين فاروق والنحاس . . فقد كان فاروق بدوره فى مفترق الطرق . .

كان يريد أن يحكم وبسلطة مطلقة . . دون اهتمام بالبرلمان . . والدستور . .

* * *

قبل إقالة النحاس بيوم واحد . . يكتب السفير إلى لندن :

لايخامرنى شك فى أن على ماهر مصمم على إنهاء الأزمة . ولكن المسألة أعمق .

لا توجد أى فرصة ، أو أمل حقيقى فى أن يتم التفاهم بين الملك والنحاس . : وبقى أن نعرف ماذا سيحدث .

. . ستجىء حكومة أقلية تحل البرلمان وتجرى انتخابات جديدة . .

إن محمد محمود رجل شجاع وجرىء . . ولكن على المدى الطويل فإن العرش وعلى ماهر سيندمان على تحدى حزب الأغلبية .

ولكن يجب أن نذكر أن مصر ليست إنجلترا . . وغريزتى تقول : العملية كلها خطأ »

* * *

وهذا التقرير من السفير لحكومته يوضح مسائل كثيرة أهمها أن السفير كان أول من يعلم بالأزمة بين الملك والوفد . . وأول من يقر اسم رئيس الوزراء الجديد .

ولم تبق وزارة النحاس فى بداية عهد فاروق سوى ٥ شهور فى الحكم .

. . وفى اليوم التالى للقاء لامبسون بالملك يقال النحاس .

. . ويكتب فاروق فى خطاب الإقالة :

« نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها ، لم يكن بد من إقالتها تمهيداً لإقامة حكم صالح » .

ويعلق السفير على هذا الخطاب فى برقية عاجلة إلى حكومته قائلا :

« لم أقرأ فى حياتى خطاب إقالة أكثر عنفاً . أو وثيقة أكثر قلة أدب من هذا الخطاب » .

« إن الذين يرغب الله فى تدميرهم . . يصيبهم أولا بالجنون » !

وفى شهادة على ماهر أمام القضاء – فى قضية اغتيال أمين عثمان أيضاً – اعترف بأن السفير البريطانى تدخل لمنع إقالة النحاس . . فقال له على ماهر :

– بأى حق تكلمنى . . وأنتم وقعتم على المعاهدة ؟

فقال :

– إنى أتكلم كصديق .

رد على ماهر :

– ما دمت تتكلم كصديق . . تفضل .

أجاب السفير :

– أرجو ألا تكون الإقالة ليلا . .

قال على ماهر :

– سأستأذن جلالة الملك وأرد عليك .

واستطرد على ماهر يقول :

– كان من المتفق عليه أن تكون الإقالة فى اليوم التالى ، ولذلك اتصلت بالسفير وقلت له :

– لن يحدث شىء فى هذه الليلة .

وقال على ماهر للمحكمة إنه – من باب المداعبة – قال للسفير :

- أنت مسئول عن الأمن فى البلاد . . الليلة .

وقال على ماهر إنه انتقل بعد ذلك من قصر القبة حيث تم الاتصال بينه وبين السفير إلى قصر عابدين ، حيث التقى بمكرم عبيد . . وأمين عثمان .

* * *

وهكذا كسب السفير ليلة ليكتب لحكومته .

ولقد سئل مصطفى النحاس فى قضية اغتيال أمين عثمان عن تدخل السفير البريطانى .

سأله الدفاع :

- عقب إقالة حكومتك عام ١٩٣٧ هل حضر لك السفير وزارك فى بيتك ومكث عندك ساعة و ٥٠ دقيقة يوم ٣١ ديسمبر أو أول يناير ١٩٣٨ .

(جواب الإقالة بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) .

فلم يجد النحاس إلا جواباً واحداً .

قال :

- يجوز . . !

- وهل دار حديث بينكما اعتبرتموه أنتم (الاثنين) مساساً بحقكما . . ؟

- لم أكلم السفير بشىء خاص به ، ولكن بمعلومات .

- هل قلت إن الحكومة التى جاءت بعدك دعا إليها الإنجليز ؟

- قلت ولا زلت أقول إن العهد كله مؤامرة بين رجال العهد والإنجليز .

ولقد ظن على ماهر أن الإنجليز خضعوا له عندما تخلوا عن النحاس وسمحوا بإقالته .

ولكن موافقة السفير البريطانى على إقالة النحاس كانت تستهدف إصابة عصفورين بحجر واحد» إرضاء الملك من ناحية ، والتخلص من مصطفى النحاس والوفد من ناحية أخرى .

حقق الوفد ما يريده الإنجليز ، وهو عقد معاهدة تستفيد منها بريطانيا أثناء الحرب .

ويتمسك الإنجليز بنصوصها كلما طلبوا شيئاً من مصر ضد ألمانيا وإيطاليا ، وبذلك انتهت مهمة الوفد بالنسبة للإنجليز .

ومن ناحية أخرى فإن الإنجليز وجدوا أن سمعة الوفد الشعبية هبطت ، ورصيده لدى المصريين انخفض . .

والدليل على ذلك - ودائماً - من الوثائق البريطانية نفسها . .

قبل ٩ شهور من إقالة النحاس . . كتب السير مايلز لامبسون إلى لندن يشكو حكومة النحاس .

برقية رقم ٣٤٣ :
من السير مايلز لامبسون
إلى مستر إيدن
فى ٩ مارس ١٩٣٧ .
سيدى :

١ – بالإشارة إلى برقيتى فى ٦ مارس عن حديثى مع النحاس باشا بشأن الهبوط الراهن الواضح فى شعبية حكومة الوفد . أقدم الملاحظات التالية الأكثر تفصيلا وهى نتيجة تحقيق طويل – حول انحدار الكفاءة الإدارية منذ قدم الوفد إلى السلطة .

وهذا الانحدار أصبح اليوم محسوساً بصورة خطرة . وقد انتشر فى المحافظات .

٢ – قبل تفصيل الجوانب المحددة التى يتضح فيها هذا التدهور بأجلى مايكون . لابد من تأكيد أنه ، فور قدوم الوفد إلى السلطة ، ظلت الوزارة مشغولة تماماً بمفاوضات المعاهدة .

وسمح للعمل الروتينى أن ينزلق ويتراكم .

عندما أتيح للوزارة المزيد من الوقت ، بعد التوقيع والتصديق على المعاهدة ، للالتفات إلى الشئون الإدارية الداخلية ، أن وجدت نفسها تواجه متأخرات ضخمة من العمل .

وهكذا أصبح أكثر ضرورة أن يكرس رئيس الوزراء وزملاؤه أنفسهم وكل اهتمامهم لمعالجة هذا التراكم ، وإعادة الأداة الإدارية إلى العمل بصورة طبيعية بأسرع ما يمكن .

٣– ولكن بدلا من معالجة هذه المشكلة ، انشغل النحاس باشا وزملاؤه تماماً بالأحاديث والمناسبات الاجتماعية التى لا تحصى .

وكانت النتيجة أنّ التراكم لم يعالج بل زاد .

٤– أما الوقت الضئيل الذى استطاع رئيس الوزراء قضاءه فى مكتبه – وهو يجد صعوبة بالغة فى الوصول قبل الظهر – فقد كرسه أساساً لإرضاء مطامح أتباعه الذين عمل على تعيينهم فى العديد من المناصب الرئيسية ، والذين جعلوا الاضطراب أسوأ فى وزاراتهم المختلفة .

وعلى سبيل المثال ، كان يدير وزارة الداخلية إلى حد كبير خلال الأعوام القليلة الماضية حسن بك رفعت ، وكيل الوزارة ، وهو موظف على جانب ملحوظ من الكفاءة ويتمتع بخبرة عظيمة .

وهو رجل مستعد للعمل بإخلاص مع أية وزارة ، لكن بسبب غياب حماسه السياسى

للوفد ، تخطاه وكيل وزارة برلمانى معين حديثاً وخبرته بالإدارة معدومة .

وكانت النتيجة الطبيعية أن الآلة العادية للوزارة لم تعد تعمل بكفاءة .

٥ – يكون من المبالغة القول بأن هذا التكدس فى الإدارة المركزية نتجت عنه بالفعل تأثيرات خطيرة على الإدارة فى المحافظات . فعلى العكس ، بلغنى أن المديرين والمأمورين ، يعملون على ما يرام فى الوقت الحاضر ، برغم قلقهم لغياب التوجيهات من القاهرة .

وفى هذا الصدد لابد أن نتذكر – برغم ذلك – أن كبار الموظفين الحاليين بالمحافظات دربوا جميعاً فى المدرسة القديمة للموظفين البريطانيين .

وهذا التدريب ، وقوة دفع سنوات عديدة من الروتين الإدارى الكفء ، سوف يحفظ ، على ما نأمل الدولاب الإدارى لبعض الوقت .

٦ – أصبح تكدس العمل فى وزارة المالية حاداً . وهناك أكثر من ألف حالة تنتظر بحث لجنة المالية ، وهى عنق الزجاجة الذى يجب أن تمر خلاله كل مشكلة تتعلق بالإنفاق .

وكان المعتاد أن تجتمع هذه اللجنة مرة كل أسبوع . لكن آخر اجتماع اعتيادى لها كان فى ٥ ديسمبر من العام الماضى .

ولم تجتمع لجنة الموظفين الأجانب منذ سبتمبر الماضى .

٧ – بالنسبة للحقانية – العدل – كتب المستر بزلى ، السكرتير القضائى مذكرة تشير إلى عوامل معينة تؤدى إلى خفض الكفاءة ، لكنها ليست متشائمة تماماً بالنسبة للمستقبل بشرط وقف المحسوبية فى التعيينات .

وهو يشير إلى تراكم القضايا المتأخرة ، وانخفاض مستوى العمل فى هذه الوزارة .

وفى هذا الصدد ، من المهم ملاحظة أن مجلس الوزراء قرر مؤخراً وقف التعيينات والترقيات وزيادات الأجور الاستثنائية .

وجاء هذا القرار ، ذو الصيغة غير الرسمية ، نتيجة شكاوى الجمهور المتزايدة من محسوبية الوزراء وأتباعهم .

ويبقى أمامنا أن نرى برغم ذلك ، هل سيتم التمسك بهذا القرار طويلا .

٨ – وهناك إدارة فنية تأثرت بوجه خاص هى ورارة الأشغال العامة .

وقد وصف السير فرانك واطسون الوزير الحالى ، عثمان محرم ، بأنه خطر عام .

وكتب المستر بوتشر ، المدير العام ، لجنوب النيل ، فى مذكرة أخيرة ما يلى :

« إن الوزير يعتبر نفسه السلطة الفنية النهائية ، والوحيدة .

ويملى ، شخصياً ، أكثر التغييرات عمقاً واتساعاً فى الإجراءات الفنية دون استشارة وكيل

الوزارة أو الموظفين المسئولين ، ويجب النظر إليها - بالضرورة - بحذر .

ونتيجة لذلك ، فإن كبار الموظفين يعتبرون أنهم أعفوا من كل مسئولية عن تسيير إداراتهم ، لأنهم لم يطالبوا بهذه التغييرات ، ولم ينالوا الفرصة لمناقشتها قبل اتخاذ قرار .

وأكثر من ذلك فإن من المعترف به الآن فى تعيين ، ونقل ، وترقية ، وفصل الموظفين أن آراء الوزير الشخصية هى وحدها المهمة .

وبالتالى فإن رؤساء الإدارات يترددون فى تقديم التوصيات أو التعبير عن آراء يعرفون أنها لن تلقى الاعتبار بصورة مرضية » .

٩ - الوزارات الأخرى ، كما أبلغت - فى حالة مشابهة - لا شيء يعد قاتلا . . بعد ، لكن هناك بطئاً عاماً فى الأداة والاستيعاب .

١٠ - لا أود أن أغمر الصورة بالسواد . فقد كان مقدراً أن يحدث بعض التدهور فى مستويات الإدارة ، ومصر بلد طال عناؤها وتعودت على التأخير وعدم الكفاءة .

١١ - إلا أننى أخشى ، برغم أن النحاس باشا وزملاءه - ربما باستثناء أحمد ماهر والنقراشى باشا - يفتقرون إلى المقدرة الإدارية والخبرة ، لدرجة أنهم لن يكونوا قادرين على استعادة الموقف بأية درجة ملحوظة .

١٢ - لسنوات طويلة عاش الوفد على التحريض المناهض لبريطانيا . وعلى عدم مسئولية المعارضة .

واليوم عليهم أن يثبتوا أنفسهم فى المنصب .

ولكنهم لم يظهروا أنهم أكفأ لمهمة الحكم العملى لهذه البلاد .

ومن الغريب حقاً ، أن أحداً لا يسعده ذلك - وحتى زعماء المعارضة - يأسفون لذلك .

ومن خلال أحاديثى معهم ، وأيضاً مع الوصى على العرش أكدت أنه ليس من مصلحة بريطانيا العظمى ، بأى معنى من المعانى ، أن تقوم الحكومة التى تتولى السلطة الآن بتشويه نفسها .

* * *

ومنذ كتبت هذه البرقية فى ٩ مارس وحتى ٣٠ ديسمبر ٣٧ عندما أقيل الوفد كانت سمعة الوفد قد هبطت إلى الدرجة التى تجعل بريطانيا لا ترفع أصبعاً دفاعاً عن النحاس ، لأنه لا مصلحة لها فى ذلك أبداً .

* * *

واعتقد النحاس - بدوره - أن مايلز لامبسون سيتدخل لإعادته إلى الحكم . . أو - على

الأقل – لمنع حل مجلس النواب الوفدى الذى صدق على معاهدة ١٩٣٦ . . أو للحفاظ على الدستور ضد الملك ورغبته فى الانفراد بالحكم .

واعتقد النحاس أن الإنجليز لابد سيتخذون موقفاً مسانداً له ، ضد أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى اللذين انفصلا عن الوفد وشكلا الهيئة السعدية . .

ولكن النحاس لم يكن يعرف الحقيقة .

والحقيقة تتلخص فى أنه مادامت المعاهدة أصبحت سارية المفعول والتزمت بها مصر . فإنه لا مصلحة لإنجلترا فى التدخل فى شئون مصر الداخلية . . وتبقى على الحياد بين كل أحزاب مصر . . وبين الأحزاب والملك .

برقية رقم ١٦٦ :

من مستر أنتونى إيدن

وزير الخارجية

إلى السير مايلز لامبسون

فى ١٠ فبراير ١٩٣٨

سيدى :

١ – أوليت اهتمامى مؤخراً للموقف الذى يجب أن تتخذه حكومة صاحب الجلالة بالمملكة المتحدة تجاه السياسة المصرية الداخلية ، بعد أن أصبحت معاهدة التحالف – معاهدة ١٩٣٦ – سارية المفعول .

وسيساعد فخامتكم أن تطلعوا على آرائى فى هذا الموضوع .

٢ – يبدو من المحتمل ، إذا لم يكن حتمياً ، أن يسعى كل حزب من الأحزاب السياسية المصرية ، مثل الوفد الرسمى ، والوفد المنشق ، والحكومة الحالية للحصول على تأييد حكومة صاحب الجلالة ، ولهذا الهدف ، سوف يزعم كل منها وقوع تحيز منا لصالح خصومه ، ويلقى بالتهديدات المقنعة بأن يتخذ موقفاً مواتياً للمصالح الإيطالية ، أو يعرض بأن خصومه يتآمرون مع العملاء الإيطاليين أو على وشك أن يفعلوا .

ومن ثم فإن من المستحسن أن يكون تدخل حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا قاصراً – كقاعدة عامة – على الحالات التى تكون فيها المصالح البريطانية معرضة فعلا للخطر ، وأن يتم تجنب تقديم النصيحة بقدر الإمكان حتى لو طلبت مثل هذه النصيحة .

إن نصيحتنا إذا قدمت فإن من يتلقاها يجب أن يعانى من عواقب وخيمة إذا أهمل

النصيحة وإلا ، فإن مكانة حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ستهتز .

وتكون النتيجة ضرورة اتخاذ إجراءات قوية لدفع الحكومة المصرية إلى الخضوع للمطالب التى تقدم إليها عندما تتعرض المصالح البريطانية الهامة مباشرة للخطر .

٣ – قد يحرز الوفد الرسمى بزعامة النحاس باشا نصراً فى الانتخابات القادمة ، إلا أن الملك فاروق ، قد يرفض قبول النحاس باشا رئيساً للوزراء ، وبذلك يثير مشكلة دستورية حادة .

وليست الحكومة البريطانية مسئولة بأية حال عن صيانة الدستور واهتمامنا بالسلوك الدستورى فى مصر يقوم ويتحدد بضرورة ألا تنشأ فى مصر حالة من التحريض والفوضى قد تكون مدمرة لمصالح مصر كحليفة لنا ، سواء بإضعاف البلاد دون مبرر بتهديد أرواح وممتلكات البريطانيين وغيرهم من الأجانب ، أو بإغراء قوة ثالثة بالتدخل لحماية رعاياها وممتلكاتهم .

٤ – كقاعدة عامة يجب أن يكون تدخل حكومة صاحب الجلالة محدوداً بالاحتمالات التالية :

(ا) عدم مراعاة نصوص وروح معاهدة التحالف – معاهدة ١٩٣٦ . .

(ب) محاولة الحكومة المصرية تأكيد ذاتها بالتفاوض مع قوة أخرى حول معاهدة عدم اعتداء أو ما يشابه ذلك مما يمكن أن يعد متعارضاً مع نصوص معاهدة التحالف .

(جـ) رفض الحكومة المصرية اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين الدفاع عن مصر أو رفضها تقديم التعاون اللازم لهذا الغرض

(د) تدهور النظام العام والأمن إلى درجة تؤثر على أرواح وممتلكات الأجانب ، أو حتى تهددها .

(هـ) خطر تدهور فى الموقف المالى ، تعلن الحكومة المصرية كنتيجة له عجزها عن الوفاء بالتزاماتها الدولية ، وخصوصاً ، البنود المالية فى معاهدة التحالف .

(و) تأييد حكومة الملك فاروق لعناصر عربية معادية لحكومة صاحب الجلالة أو الشروع فى مخطط للجامعة العربية أو الجامعة الإسلامية .

٥ – وفى تسجيل هذه الخطوط العريضة للسياسة ، لا أود أن أكبل بقواعد قاسية وحازمة تقدير فخامتكم .

فإنكم ، بوصفكم سفير صاحب الجلالة فى مصر ، ستكون حرًّا فى أن تنصحنى إذا جدت لك فى أى وقت اعتبارات تبرر التدخل .

٦ – كل ما تقدم لا يشير إلى التخلى عن السياسة التى أعتمد عليك بمقتضاها فى أن تبذل أقصى جهودك للحفاظ على الوضع الخاص الذى ظل يحتله حتى الآن ممثل صاحب الجلالة ملك بريطانيا فى مصر.

ومعنى هذه القواعد كلها . . أن نفوذ بريطانيا فى مصر قائم كما هو قبل وبعد المعاهدة . . وكأن شيئاً لم يكن ! !

٥ الوصية

تول محمد محمود الوزارة بعد النحاس .

وضمت الوزارة إسماعيل صدقى ، وعبد الفتاح يحيى ، وأحمد خشبة ، ومحمد حلمى عيسى ، وأحمد لطفى السيد ، وحسن صبرى ، وحسين سرى ، ومراد وهبه ، وأحمد كامل ، ومحمد حسين هيكل ، ورشوان محفوظ ، والشيخ مصطفى عبد الرازق . . وهى الأسماء التى قرأها السفير البريطانى ثم اتهم الملك – على إثر قراءتها بالجنون . . !

. . ومع أن السفير البريطانى كان يرى ضرورة استمرار الوزارة الوفدية . . فإننا نجد أن وزارة محمد محمود بقيت فى الحكم فترة طويلة فى عمر الوزارات المصرية . . عاشت الوزارة ٢٠ شهراً . . !

* * *

كان الإنجليز يرون أن محمد محمود باشا هو أحد رجالهم فى مصر .

وفى الوثائق السرية تقارير كاملة عن كل السياسيين والمسئولين والشخصيات المصرية اللامعة . وهذه التقارير بعث بها المقيم البريطانى والمندوب السامى ثم السفير البريطانى فى مصر .

وفى هذه التقارير قصة حياة كل مسئول .

والتقرير الذى بعث به لامبسون إلى لندن عن محمد محمود يقول :

نجل محمود سليمان باشا ، أحد « أعيان » أسيوط الأغنياء والبارزين . . نائب رئيس

المجلس التشريعي وصديق شخصي للورد كرومر .
يقال إن والد جده كان زنجياً تزوج من الوريثة اليتيمة لعائلة سليم .
تعلم في كلية باليول «أكسفورد» حيث جاء ترتيبه الثاني في قسم التاريخ (فقد المركز الأول بفارق ضئيل) .
المفتش السابق للمالية والداخلية ، صنيعة ماتشل وسكرتيره الخاص .
سياسياً يميل إلى أن يصبح مناهضاً للبريطانيين كلما زاد اقتراباً من معسكر الوفد ، لكنه يظل ودياً على المستوى الشخصي .
يعرف الملك طموحه ولذلك استبقاه للاستفادة منه في حالة وقوع انقلاب .
ينفر من التورط في سياسة مناهضة لبريطانيا .
مؤثر وذكي ونشيط ، ومتعسف ، عاطفي ، قلق ، متقلب ، غيور ، ساذج ، مصاب بخيبة أمل ، ومقبول على وجه العموم .
شديد الاستجابة للمسة الشخصية ، والصداقة ، والتملق ، والنصيحة القوية ، وسريع بنفس القدر في المهاجمة تجاه أي وقاحة أو استخفاف متخيل .

* * *

في الفترة الأخيرة من عمر وزارة محمد محمود بدأت طبول الحرب تدق في أوربا . .
والمعاهدة تنص على أنه في حالة الحرب أو خطر الحرب ، أو قيام حالة دولية مفاجئة تلتزم مصر بأن تقدم جميع التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية .
ويكون لبريطانيا – بنص المادة السابعة من المعاهدة – استخدام موانى مصر ، ومطاراتها ، وطرق المواصلات ، وإعلان الأحكام العرفية ، وفرض الرقابة على الأنباء ، ووسائل المواصلات السلكية واللاسلكية والتليفونية . .
فالمعاهدة تعني أنه في حالة الحرب لا تبقى للاستقلال حتى مظاهره !
وبدأ المصريون يناقشون دور بلادهم في الحرب . .
وفي سبتمبر سنة ١٩٣٨ ارتفعت الأصوات المصرية تنادي بحياد مصر في أثناء الحرب .
ويصاب السير مايلز لامبسون السفير البريطاني بالفزع من هذه الدعوة .
وتتابع برقيات السفير إلى لندن عن «آثار البذرة الشريرة التي ألقيت في سبتمبر» يقصد بذلك فكرة الحياد .
ويبرق إلى حكومته يوم ٢٠ ديسمبر .
« بدأت تظهر تصريحات في الصحف مؤداها أن محمد محمود باشا رئيس الوزراء سينتهز

فرصة زيارته التى رددتها الإشاعات إلى لندن لحضور مؤتمر فلسطين ، للمفاوضة مع الحكومة البريطانية حول تعديل المادة ٧ من المعاهدة ، وشعور الخوف بأن مصر قد تجر إلى حرب لا تخصها ، أصبح سائداً أكثر من ذى قبل فى ضوء الموقف المكفهر فى أوربا كرد فعل للإجراءات المعادية لليهود التى اتخذتها ألمانيا .

وقد وضع صدقى باشا الجرس فى رقبة القط حين أعلن تأييده لتقييد التزامات مصر فى خوض الحرب وتأييده للتخلى عن مشروع ثكنات القناة .

واقترح أن يقتصر الأمر على انسحاب القوات البريطانية من ثكنات قصر النيل إلى ضاحية العباسية حيث تقع فعلا معظم الثكنات بالقاهرة .

وكان موقف رئيس الوزراء فى رده على خطاب صدقى باشا سليماً حين أعلن تمسكه باحترام التزامات المعاهدة ، ولكنه استخدم لغة من شأنها الإيحاء بأنه لا يستبعد التفاوض حول إدخال تعديل على تلك الالتزامات .

ويتوجه لامبسون للقاء صديقه محمد محمود قائلا :

– تقول الأخبار الصحفية إنك تفكر فى أثناء زيارتك للندن فى اقتراح تعديل للمادة ٧ من المعاهدة .

ويضيف لامبسون متظاهراً بقلة الاكتراث .

– إنى لا أولى أى اهتمام لتلك الإشاعات . ومن الواضح أن الحكومة البريطانية لن توافق على أى تعديل فى التزامات مصر بموجب المعاهدة .

ولا يملك محمد محمود باشا إلا أن ينفى دقة أخبار السفير ، ويقول إنه حتى لم يطلع على ما نشر .

ويكتب لامبسون للندن ذلك كله ويعلق عليه قائلا :

« من حسن حظنا أنّ سياسياً غير محبوب مثل صدقى باشا هو الذى أخرج هذه المسألة إلى النور ، فإن موقعه من الأحزاب كفيل بأن يطرحها فى ضوء غير محبب لمعظم المصريين »

ويهتم لامبسون بمعرفة موقف الوفد ويبرق به :

«كان رد فعل الوفد مرضياً جدًّا ، فقد انتقدت الصحافة الوفدية أقوال صدقى باشا . وقالت إن مصر ينبغى أن تقف بجانب بريطانيا العظمى بما يتفق والمصالح المصرية والتزامات المعاهدة » .

ويقف الدكتور أحمد ماهر باشا وحده فى مجلس النواب ضد دعوة الحياد .

إنه يتوجه معارضاً لصدقى باشا ، ويسهب فى الحديث عن احترام المعاهدة ومزاياها .

ويزوره السير والتر سمارت السكرتير الشرقى للسفارة مستفسراً عن رأيه فيقول له أحمد ماهر : — إن فكرة حياد مصر قائمة على فهم خاطئ للمزايا المتبادلة للالتزامات التى تفرضها المعاهدة وقت الحرب .

ويقول له الدكتور أحمد ماهر « لا يؤيد حياد مصر سوى قلة من الحزبيين فى البلاد » .

ولا يجد لامبسون فى موقف أحمد ماهر اقتناعاً بأهمية التحالف مع بريطانيا بل يقول لوزير خارجيته فى لندن :

« هذه اللهجة السياسية المسئولة ، وهذا الموقف من جانب الدكتور أحمد ماهر يرجع إلى توقعه إسناد رئاسة الوزارة إليه فى المستقبل ، وإن كان هذا الخط يتوافق بشكل عام مع الخط الذى سلكه منذ توقيع المعاهدة » .

ومع ذلك تبقى الشكوك محلقة فى رأس السفير . . ويعبر عنها فى برقياته :

« إن هناك شعوراً أصيلا من عدم الرضا يساور المصريين فيما يتعلق بالتزامات مصر فى أثناء الحرب . وموقف القصر غامض والمؤثرات القوية فيه ، قومية كانت أو أجنبية ، تصور أمام الملك الخطر الناجم عن التزامات مصر بموجب المعاهدة .

وهناك خشية أن يكون العملاء الإيطاليون — الألمان — يؤثرون بشكل قاطع على الملك فاروق ، فى القصر . وفى الدوائر المحيطة به ، وبالطريقة التى يرغبها محور روما — برلين أى فى اتجاه حياد مصر فى حالة الحرب .

والدعاية الألمانية والإيطالية تواصل عملها لتثير فى المصريين كبارهم وصغارهم الشعور بأن عليهم أن يتجنبوا أن تنساق أقدامهم إلى حروب تخص بريطانيا ولا تمت ، من قريب أو بعيد ، للمصالح المصرية .

ويعتمد تقدم هذه الفكرة إلى حد كبير على مدى قدرتنا على استعادة مركزنا السابق وقوتنا الماضية فى الشرقين : الأوسط والأدنى .

وإذا فهمت مصر أن بريطانيا العظمى لديها من القوة ما يكفى للدفاع عنها ضد أى عمل تخريبى عسكرى أو جوى ، فسيقل الحديث عن حياد مصر .

ولكن إذا لم يتسن خلق هذا الشعور عن طريق حجم تسليحنا واستعادة صداقة العالم العربى المجاور حينئذ يصبح محتملا أن تؤمن مصر لنفسها — منا — تقييداً لالتزاماتها وقت الحرب . . تلك الالتزامات الواردة فى المعاهدة .

الدعاية الإيطالية — الألمانية واسعة النطاق .

وأحد مجالاتها المفضلة يتم بين الطبقة الأرستقراطية أى البلاط الملكى ومن لف لفه من

أتراك ومصريين يميلون إلى الأتراك .

فى هذا يجد مسئولو الدعاية ، الإيطالية – الألمانية أذناً صاغية ومتعاطفة أكثر مما يجدون لدى الدوائر البورجوازية والشعبية التى لا تزال – وتحت ظل قيادة الوفد – تكنُّ عداء لإيطاليا .

كل هذه الدعاية مستمرة ومتنوعة من حيث مصادرها ، إلا أنها ترمى إلى هدف واحد وهو تخريب مركز إنجلترا فى مصر والشرقين : الأدنى والأوسط ، لمصلحة محور روما – برلين .

وسيضعف مركزنا كلما حدث تضارب فى المصالح بين بريطانيا والعالم المصرى – العربى .

وإذا كانت هناك إجراءات فعالة تم – أو يتم – اتخاذها لمواجهة هذه الحملة الخطرة فإن السبيل الفعال الوحيد للتعامل معها هو تسوية هذا التضارب فى المصالح مع حلفائنا وأصدقائنا المصريين ، والعرب ، وتعزيز قواتنا المسلحة ، بالقدر الذى يبين للعدو والصديق ، على السواء أن قوتنا أمر لا جدال فيه . وأنها كافية لأن تحافظ على مواقعنا فى شرق البحر المتوسط .

ويبدأ عام ١٩٣٩ والموقف الدولى يزداد سوءاً . .

ويستمر محمد محمود فى الحكم . .

ولكنه يصاب بالمرض . .

وفى ١٧ يوليو ٣٩ يكتب ما يلز لامبسون إلى الفيكونت هاليفاكس وزير الخارجية قائلا : أصيب محمد محمود بإجهاد حاد ومشكلات قلبية .

وخلال الشهر الأخير عجز عن العمل أغلب الوقت . وحالته تجعل من المستحيل بالنسبة له أن يصرف الأمور الخطيرة . .

وأخيراً ، أجبرته صحته السيئة على تقديم استقالته إلى الملك فاروق فى السادس من يوليو . لكن جلالته رفض قبولها واقترح عليه ، كما أبلغنى دولته ، أن يوكل المزيد من عمله إلى زملائه الوزراء .

وسحب محمود باشا استقالته ، لكنه ليس فى حالة صحية مناسبة لتحمل كامل عبء شئون الدولة .

وهو ، كما أخبرنى بنفسه متلهف جداً على تعيين أمين عثمان باشا مساعداً لرئيس الوزراء .

وفى هذه الحالة سيريح أمين باشا رئيس الوزراء من ثقل العمل اليومى وقد ينتهى إلى أن يقوم ، بتسيير عمل الحكومة اليومى .

لكن الملك فاروق ، لسوء الحظ ، يملك نفوراً عنيفاً لأمين عثمان باشا .

وعندما قابلت رئيس الوزراء لآخر مرة لتناول الشاى فى منزلى فى السابع من يوليو بدا

متمسكا بأمل غامض فى إمكان التغلب على معارضة الملك .

ومن المأمول فيه أن يكون ذلك ممكناً ، لكن ما أعلمه عن العاهل الشاب أنه ورث الكثير من الأحقاد وأوجه الميل والنفور ، غير العاقلة عن والده .

وفتح الاعتقاد العام بأن محمود باشا لا يستطيع الاستمرار فى منصبه ، الباب واسعاً للتخمينات والدسائس حول خلفه .

ويعرض السفير البريطانى على حكومته أسماء المرشحين الخمسة ليخلفوا أحمد ماهر .

١ - حتى وقت قريب كان الدكتور أحمد ماهر باشا هو الأثير ، لأن محمود باشا يؤيده بشدة وقبل الملك فاروق الفكرة أخيراً ، حتى يتجنب ، أية صعوبات دستورية .

ولسوء الحظ ، فإن نزوع الباشا إلى المقامرة والعديد من العمليات المالية الحكومية خلال العام الماضى بدأت تحفز الشكوك فى ذهن الجمهور عما إذا كان الباشا ، مثل الآخرين ، استسلم لتأثيرات الفساد فى السياسة المصرية .

وبذل الوفد ، الذى يحتقر أحمد ماهر باشا لانفصاله عنهم ، أقصى جهده لتقوية الشبهات فى ذهن الجمهور .

ويتردد ، أن موقف الملك فاروق تجاه الباشا تأثر وأن جلالته سيكون معارضاً فى قبول توليه رئاسة الوزراء .

٢ - وطبقاً لذلك فإن التوقع العام هو أن على ماهر باشا سيكون الرجل الذى يقع عليه اختيار السراى ليخلف محمود باشا .

ولم يستعد على ماهر باشا بعد تأثيره السابق على الملك فاروق .

ومن المحتمل أن ينظر الملك باتزان إلى خروجه من السراى ، وانتقاله إلى رئاسة المجلس ، وربما لا يبقى لفترة طويلة .

وتدور الشائعات أيضاً حول ميل جلالته إلى حكومة تمثل مختلف الأحزاب ، بما فى ذلك الوفد ، مع استبعاد النحاس باشا ومكرم باشا ، لأنه على غير وفاق معهم .

ويبدو أن على ماهر باشا يجاهد ليضم إلى الوزارة الجديدة كل الأحزاب وبعض الوفديين ويبدو مؤكداً أن النحاس باشا فى مزاجه الحالى لن يعرض أية مشاركة وفدية فى الحكومة .

أما ما له أهمية عملية ، فهو موقف الحزب السعدى فى حالة تعيين على ماهر باشا رئيساً للوزراء .

وبالنسبة لأحمد ماهر باشا ، فالرأى منقسم فيما إذا كان يقبل أم يرفض العمل تحت رئاسة أخيه .

والفكرة السائدة هى أنه لن يفعل (وهذا رأيى الشخصى) وأنه يفضل انسحاباً مشرفاً من الوزارة إلى رئاسة مجلس النواب ، وقد شغلها من قبل .

وقد تعرقل المعارضة من جانب كل من الدكتور أحمد ماهر والنقراشى باشا بصورة خطيرة احتمالات قيام على ماهر باشا فى تشكيل الوزارة .

لكن فى المقام الأخير ، يبدو البرلمان الحالى المزدحم خاضعاً بما يكفى لقبول أى رئيس وزراء تقترحه السراى تحت تهديد الحل إذا لزم الأمر .

٣ ، ٤ – إذا ثبت أن صعوبات تعيين على ماهر أو أحمد ماهر لرئاسة الوزراء بالغة ، فقد أشير إلى أن السراى قد تستقر على رئيس وزراء ألعوبة مثل عبد الفتاح يحيى باشا أو محمد محمود خليل بك .

ومن زاوية الكفاءة ، وخصوصاً فى اتخاذ استعدادات الحرب ، سيكون ذلك أقل الحلول ملاءمة .

وبالمناسبة ، فإن من المثير للاهتمام أن صحة كل هؤلاء المرشحين الأربعة سيئة .

٥ – ترددت شائعات حول تولى حسين سرى باشا رئاسة الوزراء ، لإحلال نظام شبه عسكرى ، لكن هذا التقرير يفتقر إلى التأكيد .

وبوصفه فى حكم خال الملكة فريدة وباتصالاته المستمرة مع الملك فاروق ، يظل فى حدود الإمكان على الأقل .

وقد تكون هناك اختيارات أسوأ من زاوية الكفاءة ، برغم أنه سيكون بالتأكيد مرهقا فى التعامل معه .

أما موقف الوفد فيتسم بالتعنت .

وهم يعتبرون ، عن حق ، أن اختفاء محمود باشا هو الخطوة الأولى فى التدهور الأساسى للنظام .

ومن المحتمل أن يحافظ الوفد على مطلبه فى وزارة محايدة لإجراء انتخابات جديدة أوسع ، يأملون أن تعيد الوفد إلى السلطة بكامل قوته .

ومن الأمور العادية أن يكون موقف الأحرار بزعامة محمد محمود باشا عدائياً تجاه تعيين على ماهر باشا .

وقد يقودهم ذلك بسهولة إلى التعاون مع الوفد .

ومالم يستعد محمود باشا حماسه ، فليس للأحرار زعيم مؤثر ، ولن يكون وزنهم عاملا خطيراً فى الصراع الحزبى .

وعلى أية حال ، يبدو مرجحاً أن رحيل محمود باشا ، الذى يتمتع بالاحترام العام ولا يثير ازدراءً عنيفاً لدى أية جهة ، سوف يعرقل مهمة الحكومة البرلمانية . ويقود بالتدريج إلى نظام أكثر دكتاتورية ، يلقى تأييداً أقل من المعتدلين ومعارضة أشد من الوفد .

وأشك فى أن يثير الوفد ، فى الظروف الراهنة ، أى عمل عنيف من جانب الشعب لإعادته إلى السلطة .

وبرغم ذلك ، فإننى أخشى من أن موقف الوفد الراهن المناهض لبريطانيا قد يكون له تأثير مقلق فى حالة نشوب الحرب ، وعلى كل الإجراءات الاستثنائية التى لابد أن تستتبعها الحرب . ولا أميل إلى الجمود بهذا الشأن .

فإذا حدثت الحرب ، آمل أن يكون الأكثر احتمالا أن تتحول كل الأحزاب إلينا فى اندفاعها من أجل الحماية .

وأثارت إشاعة أن القوات التركية قد ترسل للدفاع عن مصر رد فعل عدائى فى الدائرتين السياسية والشعبية .

وبالطبع لا تشارك الأسرة المالكة – التركية – فى هذا العداء .

وطبقاً للمعلومات التى أدلى بها إلى الوزير التركى ، فإن الملك فاروق تداعبه فكرة المساعدة العسكرية التركية فى شكل ضباط بالجيش المصرى .

وسيكون صاحب الجلالة سائراً على نهج أبيه يحتقر رعاياه المصريين ، ويعتقد فى ضآلة قيمتهم العسكرية مالم يقدهم الأجانب .

ومن هنا ، تنبع فكرة استخدام أتراك فى المناصب التنفيذية بالوحدات المصرية ، وتدريب طلاب الكليات العسكرية المصرية فى تركيا .

ومن العدل أن نلاحظ أن عدم قدرتنا على قبول كل العدد المقترح من الضباط المصريين تدريباً عسكرياً فى إنجلترا ، تؤيده اتفاقيتنا الحالية مع تركيا ، هو الذى أدى إلى هذه الفكرة فى التحول إلى تركيا .

وإيجازاً نقول ، إن مصر فى موقفها تجاه تركيا ، التى تتحالف مع بريطانيا العظمى تمزقها الرغبة فى الاستفادة من المساعدة العسكرية التركية ، والخوف من تجدد الاستعمار التركى . ومن الصواب أن أنصح حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا بدورها ، أن تدرس كل آثار التحالف الأنجلو– تركى من هذه الزاوية .

فقد تجبرنا الضرورة على قبول المساعدة التركية بطرق تسمح فى النهاية بدخول تركيا من

جديد إلى الدول العربية وأجزاء من شمال أفريقيا ، لكن ليس واضحاً أن الحاجة أصبحت ملحة بعد هذه المخاطرة .

ومن خلال عديد من التقارير الأخيرة ، التى قد تكون مجرد أعواد قش فى مهب الريح ، يبرز الاعتقاد بأنه منذ وفاة أتاتورك ، تميل السياسة التركية مرة أخرى إلى التوسع الخارجى وترك السياسة الحكيمة للحاكم العظيم فى التخلى عن كل المزاعم فى الأراضى المفقودة .

* * *

وتبلغ الحيرة مداها بالسفير البريطانى فهو يعلم أن الحرب قادمة . . وأنه يجب أن يكون لمصر فيها دور . .

وفى ظل صراعات الأحزاب فيما بينها . .

وفى ظل صراع الملك ضد كل الأحزاب لينفرد بالسلطة . .

يتلقف السفير البريطانى دعوة جديدة بدأت تظهر وهى تأليف وزارة قومية تضم ، فيمن تضم ، الوفد طبعاً . وبذلك تطمئن بريطانيا إلى أن أقوى الأحزاب نفوذاً سيشارك فى الحكم . . ولا يشارك فى المعارضة ، أو طلب الاستقلال أو تجنيب مصر ويلات الحروب .

من السير مايلز لامبسون

إلى الفيكونت هاليفاكس

فى ٢٥ مارس ١٩٣٩

١ – جرت فى الصحافة والدوائر السياسية مناقشة واسعة حول إمكانية تشكيل حكومة قومية وإنهاء الخلافات السياسية لمواجهة الأزمة الدولية الراهنة .

طرح هذا الاقتراح أولا فى حديث أدلى به حسن صبرى باشا لصحيفة « الأهرام » .

أكد صبرى باشا أنه حين عاد من إنجلترا خلال أزمة سبتمبر الماضى كان يشعر بتفاؤل عام بالنسبة للمستقبل . ولكنه سرعان ما بدأ يشعر بأن تحته خطراً كبيراً يلوح فى الأفق .

وقال إنه شرع فى تكريس كل جهوده حتى لا تؤخذ مصر على غرة فى أى طارئ يحدث .

واختتم الباشا حديثه بأن المناخ الدولى ملبد بالغيوم وأنه متشائم .

واقترح أن يتوحد المصريون جميعاً ، وأن ينظروا بجدية فيما هم مقدمون عليه حتى تكون مصر مستعدة للحرب .

وقال إن على زعماء البلاد أن يتناسوا خلافاتهم ، وأن يدرسوا المشاريع التى يتعين على مصر أن تنهض بها . فليس بوسع الحكومة الحالية التعامل مع الموقف الراهن أو تحمل مسئوليات المستقبل العاجل .

٢ – لقيت هذه الدعوة استجابات متباينة فى صحف الأحزاب .

قالت « المصرى » لسان حال الوفد : « إن الفكرة فى حد ذاتها ليست سيئة ، ولكن التجربة أثبتت استحالة تحقيقها .

وقالت الصحيفة :

إن الوفد الذى يمثل غالبية الأمة المصرية لابد أن يعود أولا إلى الحكم ، وحينئذ يقرر إذا كان مستصوباً دعوة أحزاب الأغلبية للمشاركة فى حكم البلاد

أما صحيفة الوفد الأخرى «كوكب الشرق» فقد ذهبت إلى مدى أبعد .

قالت : إنه بسبب السلوك غير الدستورى لأحزاب الأقلية فإن من المستحيل على الوفد التعاون معها . وإن العلاج الوحيد للحالة الراهنة هو أن يسمح للأمة أن تختار بحرية الرجال الذين توليهم ثقتها .

٣ – وبرغم أن الصحف الوفدية استجابت بهذه الطريقة السلبية ، فيسود الاعتقاد بأن وقع الاقتراح لم يكن سيئاً فى نفوس زعماء الوفد ؛ وقال حسن صبرى باشا إنه لم يول اهتماماً كبيراً للاستجابة السلبية لصحف الوفد ، وإنه يعتقد أن الوفد سيتعاون فى نهاية المطاف مع بقية العناصر السياسية فى البلاد .

٤ – أما البلاغ ، وهى صحيفة الحكومة الحالية ، فأعربت فى مقال رئيسى عن مساندتها لاقتراح حسن صبرى باشا .

وأشارت إلى أن دولا أخرى مثل بريطانيا وفرنسا ضربت المثل بتناسى خلافاتها خلال المرحلة الدقيقة الراهنة ، وأن على مصر أن تحذو حذوها .

٥ – ولقيت دعوة الوحدة تأييداً من جانب إسماعيل صدقى باشا فى حديث مع « الأهرام » .

أشار صدقى باشا إلى الظروف الدولية البالغة التعقيد فى الوقت الحاضر.

ودعا جميع المصريين إلى الاستعداد للدفاع عن بلادهم .

وشدد صدقى على أن مصر ليست مستعدة لتحمل أعباء الدفاع التى لابد أن تقع على عاتق بريطانيا العظمى وفق المعاهدة المصرية – البريطانية .

واقترح إنشاء خط شبيه بخط ماجينو فى الصحراء الغربية .

وهذه الفكرة يرعاها – بالمناسبة الملك فاروق .

٦ – أما صحيفة « شئون المال والسياسة » الناطقة بالفرنسية فقالت إذا كان تشكيل حكومة تضم ممثلين لجميع الأحزاب السياسية أمراً غير عملى بشكل عام – فإن بالإمكان إعادة

تشكيل الجبهة المتحدة التى فاوضت على المعاهدة .

٧ - وليس من المحتمل أن يوافق الوفد على فكرة الجبهة المتحدة إلا إذا كانت ، كما كان الحال سنة ١٩٣٦ ، إرهاصاً واضحاً لمجيء الحكومة وفدية ، أو على الأقل مشاركة وفدية ساحقة فى الحكومة .

وبرغم أن زعماء الوفد يؤكدون أنهم لن يشاركوا فى حكومة ائتلافية فإنهم قد يوافقون على الدخول فى هذا الائتلاف إذا كانت رياسة الوزراء وغالبية الوزارات فى أيد وفدية .

ولكن الاحتمال بعيد جدا فى أن يقبل الملك فاروق بحكومة وفدية ، أو بحكومة تسودها الصبغة الوفدية .

ومن هنا ينبغى أن ننظر إلى احتمالات الائتلاف على أنها بعيدة ، اللهم إلا إذا أدى نشوب الحرب إلى أن يدفع حتى المصريين للوقوف صفاً واحداً فى وجه خطر داهم ومشترك » .

* * *

ويسوء موقف وزارة محمد محمود باشا لأسباب كثيرة . .

يستقيل رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة بعد فضيحة مالية . . ورشوان محفوظ قريب وصديق لرئيس الوزراء .

ولا يستطيع محمد محمود تعيين وزير جديد للزراعة ، لأن ثلاثة من حزب الأحرار يتنافسون على المنصب .

وتتضاعف الخلافات داخل الحزب . .

وتبدأ قياداته تظهر - علناً - عدم الرضا عن رئيس الوزراء .

ويشجع على ماهر باشا - كما يقول السفير البريطانى - عدداً من حزبى الأحرار والسعديين على أن يكونوا مستقلين ، لأنه - أى على ماهر - يطمع فى أن يصبح رئيساً لوزارة تعتمد على - تأييد البرلمان من جانب من يسمون أنفسهم بالمستقلين .

ويدخل حسن صبرى وزير الحربية فى صراع مع الحكومة ومع الملك .

الملك اقترح تعيين صالح حرب بك - وكيل مصلحة السجون - مديراً عاماً لمصلحة الحدود .

ويعترض حسن صبرى على ذلك ، فيصدر قرار التعيين ، ويرفض مقابلة وزير الحربية شهراً كاملا .

ويرفض حسن صبرى تطبيق الكادر الجديد الذى يخفض المرتبات على الجيش ويستقيل حسن صبرى من منصبه ويعلن أسباب استقالته فى خطاب مفتوح .

وتتضاعف مشكلات الحكومة نتيجة للأزمة المالية وكادر الموظفين الجديد .

ويجد الوفد فى ذلك فرصته فيؤيد الموظفين المضربين – بطريقة غير مباشرة .

- ويفسّر لامبسون موقف الوفد فيقول فى برقياته « الوفد يدعى أنه وحده الذى يستطيع تخفيض رواتب الموظفين دون أن يثير تذمراً » .

ويضرب طلبة الأزهر ، ودار العلوم ، والحقوق ، والزراعة ، والآداب ، والمدارس الفنية ، وكلها بسبب مطالبات الطلاب بفرص العمل بعد التخرج .

ويصف السفير موقف الحكومة قائلا :

« كانت معالجة الحكومة أحياناً لهذه المؤسسات التعليمية فجة ، لأن هناك أسباباً مشروعة للشكوى .

لكن هذه الإضرابات جاءت دليلا على انعدام النظام السائد الذى أدى إلى الاستغلال السياسى للطلاب .

ومن المفيد أن نلاحظ أن للاعتبارات السياسية دوراً ظاهرا وراء الإضرابات الحالية برغم أن الإضرابات استغلها السياسيون .

وفى خلفية حركة الإضراب هذه المشكلة الخطيرة المتعلقة ببطالة ذوى المعاطف السوداء ، من خريجى الكليات النظرية ، التى نجمت عن النمو غير المسئول واللاهث للتعليم العالى وغير الفنى فى بلد زراعى . . لا يقدم سوى فرص غير كافية للعمل لآلاف من الشباب الذين سحبوا بهذا الشكل من مهنة الزراعة .

ويكاد جميع الوزراء والسياسيين المصريين يجمعون فى أحاديثهم الخاصة على خطر استمرار هذه السياسة التعليمية ولكن ما من حكومة جرؤت على تعديلها .

بل إن الحكومة الحالية بدأت لتوها فى إنشاء فرع للجامعة المصرية بالإسكندرية .

والمرجو – كما قال مدير الجامعة – أن يصبح هذا الفرع فى الوقت الملائم جامعة ثانية .

وكلما أصبحت الخدمات الحكومية عاجزة بشكل متزايد عن استيعاب هذه الفئة المثقفة – نصف الناضجة – التى تتخرج بأعداد كبيرة من المدارس والكليات ، تصبح توقعات البطالة وفقر ذوى المعاطف السوداء أصحاب التعليم النظرى أمراً تزداد قسوته بالنسبة لضحايا هذه السياسة من التعساء .

ويمكن أن يكون الجيش المصرى الذى يزداد توسعه ، وفى فروعه الإدارية والعسكرية ، قادراً على استيعاب بعض هذه العناصر ويمكن أن يكون النمو فى الصناعة قادراً على استيعاب البعض الآخر .

ويبدو مستبعداً إمكان عمل شيء فعال فى المستقبل القريب لإيجاد عمل مناسب لألوف الشبان السيئى الحظ .

ويلوح الخطر الثورى من تحت سطح هذا الوضع .

برغم أن إضرابات الطلاب جاءت بسبب مشاكل العمل فإنه زاد من حدتها تحريض الوفد ومصر الفتاة .

وقد حدث ، فى مناسبة واحدة ، على الأقل أن تعاون هذان العدوان معاً لإثارة الطلاب بهدف إحراج الحكومة .

ظل الوفد محافظاً على تقدمه فى البلاد وإن توقفت أنشطة الوفد .

وقد يكون توقف الوفد ناتجاً عن توقع تطورات مواتية لا يكون من شأنها أن يرغب الوفد فى استهلاك موقفه من خلال عمل متسرع .

إن الوفد يدرك تماماً المصاعب المتزايدة فى وجه محمد محمود باشا ، بل إن محمود باشا والقصر شجعا آمال الوفد حين أخذاها على محمل التساهل والغزل .

ويأمل الوفد أن يسفر الأمر – فى حالة التغيير الوزارى المتوقع – عن تعزيز موقفه بأن يجتذب إلى صفوفه العناصر الساخطة ، وأن يحدث نشاز فى الجوقة التى تعزف ضد الوفد .

وعلى أية حال فالمستقبل غامض برغم أنه محمل بالتغيير .

وقد يكون الوفد مرتبطاً – شأنه فى ذلك شأن كثير من القوى الأخرى – بمراقبة الموقف ، ينتظر قبل أن يلزم نفسه بالسير فى هذا الاتجاه أو ذاك .

ومن هنا أتى هجومه على القصر ورئيس الوزراء وعلينا خالياً من العنف فى حين ظل السعديون وحدهم محل هجوم الوفد المرير .

بل إن الوفد كان فى بعض الأوقات ودياً ومعاوناً لنا بالتأكيد .

وعلى سبيل المثال هناك موقفه من مسألة المعاهدة التى أثارها صدقى باشا .

وليس من شك فى أن الوفد ، مثل معظم المصريين ، لا يزال يتعلق بالأسطورة التى تقول إننا نشكل الوزارات ونحلها .

وهو يتصور أن ليس من المستصوب إثارتنا أكثر من اللازم فى لحظة يلوح فيها تغيير الوزارة .

وقد يكون الفضل فى تلطيف غضب الوفد إزاءنا لعدد من الاتصالات الشخصية التى جرت أخيرا .

* * *

فالسفير البريطانى شديد الاهتمام بموقف الوفد .

ومع آخر أيام سنة ١٩٣٨ يقول لامبسون :

« السنة القادمة ستكون حاسمة فى تاريخ العالم تبدأ فى جو من الترقب القلق ، ومن الخلط بين الأهداف والأفكار .

فقد المصريون إيمانهم بالأحزاب السياسية ، بما فى ذلك الوفد نفسه .

ولكنهم لم يعثروا على بديل للوفد الذى لا يزال بالنسبة لهم ، رمزاً ودرعاً ، لتحررهم .

والجميع يتوقعون تغييراً فى الحكومة ، بل النظام نفسه ، وإن كان الأمل يبدو ضئيلا فى التوصل إلى حكومة أفضل .

والكل تقريباً يكره حكم السراى ، ولكن الحماس للنظام البرلمانى اختفى وزال .

وتعرف الغالبية العظمى من ذوى الوعى السياسى أن التزامات الحرب المترتبة على المعاهدة لازمة للحفاظ على مصر ، ومع ذلك تحرص صفوف جميع المصريين تقريباً على البحث عن سبيل للخروج من تبعات الحرب المتوقعة .

وهناك إدراك للحقائق الصعبة للوضع المالى والاقتصادى .

ولا توجد مواجهة شاملة بسبب انعدام روح التضحية ، والتضامن الوطنى ، والاتجاهات العصرية للفئة المثقفة من المصريين .

إنها تجد نفسها فى صراع مع الإحياء المصطنع للرؤى الإسلامية الغامضة التى تنتمى إلى العصور الوسطى ، وتولدت عن طموح الملكية إلى دور الخلافة . وتوق مصر الذى لا يهدأ لأن تلعب دوراً مسيطراً فى العالم العربى .

أما الشعور تجاه إنجلترا فيظل ودياً بين غالبية المصريين .

ولكن الآثار المترتبة على سياستنا فى فلسطين ، والاعتقاد السائد بضعفنا العسكرى فى البحر المتوسط ، والتبعات المالية المترتبة على المعاهدة والتهديد الإيطالى ، وأخيراً الدعاية الإيطالية – الألمانية ، كل ذلك يؤدى بكثير من المصريين إلى أن يتساءلوا وهم – فى حيرة من أمرهم – عما إذا كانت الرابطة مع بريطانيا لها ميزتها بالنسبة لمصر كما بدت للوهلة الأولى » .

* * *

وتصبح صحة محمد محمود باشا هى الموضوع الأساسى – أيضاً – فى برقيات السفير البريطانى . .

كتب إلى لندن يقول :

« بدأت صحة رئيس الوزراء تتحسن بشكل ملحوظ مع الجو الحار .

ولم أعرفه فى حال أفضل ولا بال أخلى من الفترة التى أكتب فيها هذه السطور ، وهناك أمل كبير فى أن هذا التحسن سيستمر ، فلا شك فى حسن نية محمد محمود باشا تجاهنا .

وأراه . . شخصاً جديراً بالإعجاب فى معاملاته .

ولا أريد شخصاً متعاوناً أفضل منه ، ولا أشد ولاء لنا .

وآمل كثيراً أن يظل فى منصبه لبعض الوقت » .

ويؤيد هذا الرأى الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف فى وزارة محمد محمود . قال فى مذكراته :

« إن محمد محمود كان يتمتع بتقدير الإنجليز واحترامهم ، فى الوقت الذى ساءت فيه العلاقات بين الملك والسفير البريطانى .

* * *

ولم تنجح فكرة الوزارة الائتلافية . .

وأخذ زعماء مصر يتنافسون على من يخلف محمد محمود فى رئاسة الوزارة . .

والرجل لا يزال فى منصبه .

وكانت هناك أسباب كثيرة لذلك . .

أولها أن محمد محمود بقى رئيساً للوزارة فترة تطول عن المتوسط المعتاد لرؤساء الوزارات فى مصر .

والثانى أن على ماهر كان يطمع فى رئاسة الوزارة وقد وضع العراقيل فى طريق تشكيل الوزارة .

قال الدكتور محمد حسين هيكل باشا إن الملك فاروق طلب إلى محمد محمود أن يقدم له كشفاً بأسماء الوزراء الذين اختارهم للتعاون معه بعد الانتخابات ، فقدم كشفاً استبقاه الملك ، ثم طلب كشفاً آخر ، وكشفاً ثالثاً حتى بلغ عدد الكشوف التى قدمها ١١ كشفاً ، وأخيراً أقر الملك تأليف الوزارة !

وكان فاروق يشعر أن محمد محمود ينظر إليه لا على أنه الملك بل نظرة الأب لابنه الشاب ، ولم يرض فاروق عن هذه النظرة ، لأنه صاحب العرش وأكبر رجل فى الدولة ، برغم سنه .

وساءت صحة محمد محمود لدرجة أنه غالباً ما كان يعتكف فى منزله . . وقدم استقالته إلى فاروق يوم ٦ يونية ١٩٣٩ ، ولكن الملك رفض قبول الاستقالة وأقنع محمد محمود بضرورة الاستمرار فى منصبه .

وفى تقرير من بيرت فيش القائم بأعمال المفوضية الأمريكية فى مصر . .

قال فيش :

« لم تتحسن صحة محمد باشا محمود خلال الأسابيع الأخيرة ، وكان يشكو من عدد من الأمراض آخرها الذبحة الصدرية .

وأميل إلى الاعتقاد بأن رئيس الوزراء ظل لبعض الوقت يرغب صادقاً فى الاستقالة ، لكن بعض أقاربه وأصدقائه السياسيين المقربين فى الوزارة والمناصب الحكومية كانوا يحثونه باستمرار على البقاء فى منصبه .

وكانت رغبتهم تتلخص إلى حد كبير فى حماية مناصبهم .

فحمد حسين هيكل باشا وزير المعارف كان صديقاً سياسيًّا صميماً .

وأحمد محمد خشبة باشا وزير الحقانية ، هو نسيبه .

وكان كلا هذين الرجلين قلقاً بشكل خاص على بقاء محمد محمود باشا فى منصبه ، عالمين بأن أى تعديل فى الوزارة أو فى أية وزارة جديدة لن يتضمن أيًّا منهما » .

* * *

ولا يستجيب الوفد لفكرة الحكومة الائتلافية ويعود لسياسته التقليدية وهى الهجوم على الإنجليز . .

وتبدأ إيطاليا فى محاولة جذب مصر . . وتقوية الدعوة للحياد . .

ويكتب المفوض التجارى الأسترالى إلى حكومته :

من مكتب المفوض التجارى الأسترالى فى مصر .

إلى الكولونيل هودجسون .

إدارة الشئون الخارجية . . كانبيرا .

بتاريخ ١٧ مايو ١٩٣٩ .

عزيزى كولونيل هودجسون .

كانت الأمور هادئة سياسياً بين المصريين ، فيما عدا الهجمات التى لا طائل من ورائها ، والتى قام بها النحاس باشا والوفد على الحكومة وعلى البريطانيين .

ويمكن القول إن الأمور لم تكن أكثر انسجاماً بيننا وبين المصريين مما هى الآن .

وخلال الأسبوع الماضى زار مصر الجنرال بالبو حاكم ليبيا .

ولم تلق زيارته قبولا حسناً ، ورأى الكثيرون أن توقيتها - بشكل خاص - لم يكن مناسباً .

وقد تم الترحيب ببالبو .وأقيمت له الاحتفالات ومآدب الغداء واستقبله الملك . . لكنها مصر المضيافة دون تمييز ، والتى تظهر ترحيبها بالضيوف .

وأعطى الحاكم – دون ترو – حديثاً للأهرام ، وألقى خطاباً أمام الجالية الإيطالية .

وأقل مايقال عن إشارته إلى ليبيا أنها كانت بعيدة عن التوفيق ، فليس هناك طفل مهما بلغت حداثة سنه فى مصر لم يصل إلى علمه « السلام الدامى » الذى فرض فى ليبيا فى العشرينيات .

ويبدو أن الجنرال بالبو برغم جميع احتجاجاته فإنه كانت تقلقه أشياء لم تغب عنه ، فالمصريون ليسوا بلهاء .

إنهم يفهمون الكلمات والأفعال ، وهم يتذكرون ليبيا ، ويتذكرون الحبشة ، ويراقبون ألبانيا . وقد استمعوا إلى الجنرال بالبو ، وليس بمقدوره أن يشكو من النتائج التى استخلصوها » !

ولا يوجد ما يعبر عن تدهور العلاقة بين الملك والسفير فى أواخر أيام وزارة محمد محمود أكثر من هذه القصة .

أقام الدكتور على إبراهيم مأدبة عشاء تكريماً للأطباء الإنجليز القادمين من لندن دعى إليها السفير البريطانى .

وبعد العشاء وقف السفير يتحدث مع الدكتور نجيب محفوظ فأشار الطبيب المصرى إلى الملك وعلمه ! فرد السير مايلز قائلا فى حضور وزير المعارف المصرى :

– ولكن فاروق سطحى للغاية . . !

وينتهز فاروق سفر لامبسون إلى لندن لقضاء إجازته السنوية فبعث بكبير الأمناء سعيد باشا ذو الفقار إلى فندق وندسور بالإسكندرية ليلتقى بمحمد محمود باشا ويقول له :

– الملك فاروق يريدك أن تستقيل .

ويستقيل محمد محمود بسبب سوء حالته الصحية . . !

وسنجد بعد ذلك . . أن أهم التعديلات الوزارية تم فى أثناء غياب السفير البريطانى خارج القاهرة حيناً . . وخارج مصر كلها حيناً آخر .

* * *

هل اختفى محمد محمود من مسرح السياسة بعد استقالته التى تشبه الإقالة ؟ إن محمد محمود اختفى من مسرح الوزارة المصرية فقط . .

أما صلته بالسفير البريطانى فبقيت كما هى . .

إن الرجل يتمسك حتى آخر لحظة من حياته بالتعاون مع السفير البريطانى . . وعندما تقترب أيامه الأخيرة لا يجد سوى السفير البريطانى السير مايلز لامبسون ليعهد إليه بوصيته كما تقول هذه البرقية :

برقية رقم ١٥٧

بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٤٠

من السيد مايلز لامبسون

إلى وزارة الخارجية .

سرى :

١ – ظل محمد محمود باشا يعانى مرضاً خطيراً خلال الفترة الأخيرة . . ولأول مرة منذ عام تقريباً رأيته هذا المساء بناء على دعوته لى .

٢ – بدا لى كرجل يموت ولكن عقله وحديثه بقيا واضحين . .

٣ – ظهر لى منذ اللحظة الأولى أن لديه شيئاً خاصاً يريد أن يقوله لى .

وبعد حديث قصير أشار فيه إلى السياسة الداخلية ومحاولته أن يجعل السعديين يؤيدون حسين سرى – وهى محاولة فشلت بعد نجاح قصير – قال محمد محمود إنه على ثقة من أننا تحققنا الآن بألا أمل لمصر ولا لعلاقاتنا مع مصر ما بقى الملك جالساً على العرش .

إن جلالته فاسد إلى أعماقه ، ونخطئ خطأ كبيراً إذا آمنا بغير ذلك . ويبذل حسين سرى جهده لعلاج هذا الفساد الذى صنعه على ماهر ، ولكن لا أمل فى إصلاح الملك فاروق .

لقد أصبح معروفاً الآن أن إيطاليا هزمت ، ولكن الملك فاروق يعتقد أن الألمان سيهزموننا – أى الإنجليز – وبالإضافة إلى ذلك سيبقى الملك فاروق خطراً علينا وعلى بلاده . إننا فقدنا فرصة التخلص منه فى الأزمة السابقة . وإذا كنا قد تراجعنا باعتبار أننا سنجد رد فعل معادياً لإبعاده فإننا مخطئون . إن البلاد كانت ستتنفس الصعداء فى راحة وهى مستعدة أن تفعل ذلك إذا أبعدناه غداً .

إن محمد محمود يأمل أن تساعدنا الحرب على ذلك – أى على التخلص من فاروق – ويجب ألا نتردد فى ذلك مرة أخرى .

ولا يجب أن يصيبنا القلق بحثاً عمن يخلف الملك فاروق ، فإن الأمير محمد على موجود . وسيكون من الأفضل لمصر بعد وفاة الأمير محمد على أن تذهب الأسرة المالكة كلها كمجموعة عفنة فاسدة .

٤ – لأنى أعرف محمد محمود جيداً فقد أفضيت إليه بأن الملك (فاروق) قد أنقذ فى أزمة الصيف الماضى بتعيين حسن صبرى باشا رئيسا للوزارة . وقد نجح صبرى باشا فى أن يجعل الأمور تنطلق من بداية أفضل .

والآن – ولدينا حسين سرى رئيساً للوزارة – فإنى أعرف أنه يأمل الاستمرار فى العمل على نفس أسلوب الحكومة الماضية . ولكنى لم أستطع إخفاء سوء ظنى الذى تكوّن على مر السنين ، وهو أنه مادام الملك فاروق يجلس على العرش فإنه لن يكون عاملا فى تحسين العلاقات .

وفى نفس الوقت يجب أن نكون واقعيين . إننا لا نريد أن نضيف إلى مشاكلنا الحالية أزمة خطيرة فى مصر .

إن سياستنا فى الوقت الحاضر تأييد الحكومة الحالية ، وبذل كل جهد ممكن لمساعدة رئيس الوزراء على إصلاح شخصية الملك . ولكن يجب أن أعترف أنى شخصيا غير واثق من النجاح . وقد عبرت لكم عن هذا الرأى – يا سيدى – عند زيارتكم الأخيرة لمصر .

٥ – رأيت أن أسجل هذا الحديث تفصيلياً – لا لحاجة إلى التصرف العاجل . ولكن لأنى أحسست أن محمد محمود كان حريصاً على أن يعلن آراءه وهو بعد فى حالة يستطيع خلالها أن يعبر عن هذه الآراء بوضوح ، ولأنه أحد المصريين القلائل الذى أثق فى حكمه الصائب وتقديره الواقعى لمصالح بلاده الحقيقية ومصالحنا .

ولقد شعرت شخصياً ومنذ فترة طويلة أن علاقاتنا مع مصر لن تستقر مادام فاروق على العرش .

ومهما يكن الأمر فإنى لا أقترح تحولا عن خطنا السياسى الحالى ، ولكن إذا استثارنا فى المرة القادمة فأعتقد أنه يجب أن نتصرف فى حزم .

* * *

وحاول محمد صبيح أن يدافع عن محمد محمود باشا فكتب يقول : إن محمد محمود بعد أن وقع المعاهدة . . دخل حجرة وحده ليبكى .

ولكن عندما مات محمد محمود بعث لامبسون إلى حكومته يطلب من ملك بريطانيا أن يبعث ببرقية عزاء إلى أرملة محمد محمود ، لأن دوره فى توقيع المعاهدة لا ينسى ! ولتعاونه الطويل معنا . . أى مع إنجلترا على حد تعبير السفير ! ! !

* * *

يعين فاروق رئيس ديوانه على ماهر رئيساً لوزراء مصر يوم ١٨ أغسطس ١٩٣٩ قبل إعلان الحرب العالمية الثانية بأسبوعين .

ويكون الأمر مفاجأة للسفير البريطانى الذى يعود إلى القاهرة بسرعة فى أول سبتمبر . . قبل ٤٨ ساعة من إعلان بريطانيا الحرب .

ويسرع السفير إلى الإسكندرية يوم وصوله ليقابل (فاروق) الذى يقول له وكأنه يعتذر عن التغيير الوزارى :

– إنى مستعد للمساعدة . . إن محمد محمود باشا كان مريضا حقيقة . . ولم يكن هناك بديل لعلى ماهر . . وستجد أن التعامل معه سهل فهو صريح . . وواضح .

ويضيف فاروق :

– لقد طلبت من القائم بالأعمال البريطانى – فى أثناء غيابك إرسال مزيد من القوات البريطانية إلى مصر .

* * *

ويقبل الأمير محمد على – ولى العهد – على دار السفارة . ويبقى دهراً على حد تعبير السفير . . وكل حديثه يدور حول نقطة واحدة وهى أهمية إرسال مزيد من القوات البريطانية إلى مصر . فنى الحرب العالمية الأولى كان فى مصر ١٠٠ ألف جندى بريطانى .

وهكذا نجد أن الملك وولى عهده يتنافسان على طلب استدعاء قوات بريطانية إلى مصر !

ويقدم السفير – يوم عودته – رسالة تأييد ودية من حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا . . إلى على ماهر باشا رئيس وزراء مصر .

* * *

وتعلن بريطانيا الحرب ضد ألمانيا بعد يومين . . فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ .

وتبدأ المشكلة الكبرى بين على ماهر والسفير البريطانى .

EGYPT AND SUDAN.

January 30, 1939.

CONFIDENTIAL.

SECTION 1.

[J 377/1/16]

Copy No. 3

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received January 30.)

(No 41.)

My Lord,

Cairo, January 16, 1939.

WITH reference to my despatch No 1197 of the 7th November last, I have the honour to submit a review of the political situation in Egypt during the last two months.

2 During this period the issue of Egypt's treaty obligations in peace and war acquired considerable prominence. It has long been evident that Egyptians, politicians or not, were beginning more and more to feel that the millions required for building barracks in the Canal Zone were too heavy a price to pay for the nationalist satisfaction of no longer seeing British soldiers in the streets of Cairo and Alexandria, where, incidentally, their presence was secretly agreeable to many categories of the population. The issue was, however, presented in misleading terms, namely, that after twenty years the British troops would automatically go from Egypt, that the barracks on the Canal would then be fairly useless, and that the large sums wasted on them could be more profitably used to expedite the formation of an Egyptian army strong enough to take over the entire defence of Egypt sooner than would be possible without this money.

3. Concurrently the evil seed sown during the September crisis of the idea of Egyptian neutrality in the event of war began to bear poisonous flowers. Statements began to appear in the press to the effect that the Prime Minister would take advantage of his rumoured visit to London for the Palestinian Conference to negotiate with His Majesty's Government a modification of article 7 of the treaty, and, as the situation in Europe grew more ominous in reaction to Germany's recent anti-Jewish measures, the feeling of apprehension that Egypt might be dragged into a war which did not concern her became more widespread.

4. On the 20th December Sidky Pasha in the Chamber took the bull by the horns and came out in favour of a limitation of Egypt's obligations to go to war and in favour of the abandonment of the Canal Barracks scheme British troops, he suggested, should be merely withdrawn from the Kasr-el-Nil Barracks and the Citadel to the suburb of Abbassia, where most of the Cairo garrison is already stationed.

5. The Prime Minister's attitude in reply to Sidky Pasha's speech was correct in that he maintained the sanctity of treaty obligations, but he used language which could only be taken to mean that he did not preclude a negotiated modification of these obligations. Subsequently, I mentioned to the Prime Minister the press reports to the effect that on the occasion of his visit to London he contemplated suggesting a modification of article 7 of the treaty I added that I did not attach any importance to these rumours, and that obviously His Majesty's Government would not agree to any modification of Egypt's treaty obligations. Mahmoud Pasha took the suggestion rather ill, and, while denying the accuracy of these press reports, maintained that he had not even seen them.

6. It was fortunate for us that an unpopular politician like Sidky Pasha should have brought these issues into the open, as his partisanship was enough to present them in an unfavourable light to most Egyptians. The reaction of the Wafd was most satisfactory. The Wafdist press refuted Sidky Pasha's arguments and maintained that Egypt must stand by Great Britain in accordance with Egyptian interests and treaty obligations. Even the recently amalgamated Ittehadist-Shaabist party, which includes Sidky Pasha's old party, declared itself, by the mouth of Abdel Rahman-al-Biali Bey, an ex-Shaabist and secretary-general of the amalgamated party, emphatically against Sidky Pasha's suggestions and in favour of the maintenance of Egypt's treaty obligations to Great Britain. Finally, Dr. Ahmed Maher came out in the Chamber with a

٦ أبطال الرواية

كان ثلاثة يحكمون مصر عندما قامت الحرب فى أوربا فى سبتمبر ١٩٣٩ .

الملك فاروق يجلس على العرش .

وعلى ماهر يتولى رئاسة الوزارة .

والسير مايلز لامبسون هو سفير صاحب الجلالة ملك بريطانيا . . فى مصر .

* * *

الملك يعتقد أن ألمانيا ستنتصر فى الحرب . . وأمه الملكة نازلى تؤمن أن النصر سيكون للإنجليز لا للألمان .

عندما سقطت مدينة البردية – آخر المدن الليبية على حدود مصر – فى يد الإنجليز . . سجل أحد رجال بوليس القصر الملكى – وهو من أصدقاء الملكة نازلى المقربين ! مكالمة تليفونية بين الملكة نازلى ومراد محسن باشا ناظر الخاصة الملكية .

وسلم صديق الملكة نص التسجيل إلى السفير البريطانى الذى بعث به فوراً إلى أنتونى إيدن وزير الخارجية .

قالت الملكة نازلى :

– هل ترى كيف ينتصر الإنجليز فى الحرب . ألم أقل لكم إنهم سينتصرون . إنى كنت واثقة من ذلك . ولكن فاروق – لسوء الحظ – لا يثق بى .

قلت له اترك نسبة ولو ١٠٪ فقط لانتصار الإنجليز ولا تظهر عداءك لهم . . ولكنه لا يستمع لى .

إنى لا أفهم هذا الولد . إنه عنيد . . يستمع – فقط – لسائق سيارته وللإيطاليين من حوله .

أجاب مراد محسن :

– إنه لا يزال صغيراً !

* * *

. . وكانت معرفة الإنجليز بهذه الخلافات عاملا ساعدهم على التفرقة بين صاحبة الجلالة الملكة الأم . . وابنها الجالس على العرش . . وقد نجح الإنجليز فى هذا الشأن ، بالإضافة إلى أسباب أخرى ، إلى التفرقة نهائياً بين الملك وأمه !

والإنجليز يعرفون أن فاروقا يتصل بالألمان .

عندما توغلت قوات الألمان داخل الأراضى المصرية . . بعث السير مايلز لامبسون بهذه البرقية إلى وزارة الخارجية فى لندن :

الخارجية فى لندن .

برقية رقم ٢٠٩٨

بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٤٢

هام

سرى .

١ – وصلت إلىّ معلومات سرية ليلة أمس من قائد الأسطول أن غواصة للعدو اقتربت ليلة ٢٥ أغسطس من الساحل عند قصر المنتزه فى الإسكندرية ، وأن الملك (فاروق) يحتمل أن يكون قد هرب .

٢ – استطعت بتحقيق محلى سريع أن أعرف أن الملك (فاروق) كان فى القاهرة منذ ليلة ٢٥ أغسطس ، وأن هذا الجانب من الرواية بالذات لا أساس له من الصحة .

٣ – ومع ذلك فإن الشكوك لا تزال قائمة فى أنه حدث اتصال ، وأن هذه لم تكن المرة الأولى .

٤ – قبل أن أستطيع التأكد من القائد العام فى البحر المتوسط عما إذا كنت أستطيع استخدام معلوماته . تلقيت صباح اليوم خطاباً من القائد العام يبلغنى فيه أن ثمة اشتباها فى أنه حدث اتصال مع الشاطئ داخل القصر ، وأنه شوهدت أضواء ساطعة تصدر عن القصر فى

اتجاه البحر فى وقت متأخر من الليل .

وسأل القائد العام عما إذا كنت أستطيع أن أجد وسيلة يمكن بها أن نقوم بدوريات فى القصر .

٥ – بناء على هذا استدعيت حسنين – أى أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى – هذا الصباح ، وأبلغته بالتفاصيل الكاملة لخطاب القائد العام ، وأكدت خطورة هذه الحقائق التى تم كشفها كما أكدت الأهمية العاجلة لإيضاح الأمر .

وأضفت قائلا :

– إن هذه ليست المرة الأولى التى تثور فيها شكوك مماثلة . ومن الأفضل لمصلحة جلالته أن يسمح فوراً بقيام دوريات على شواطئ القصر .

٦ – أعلن حسنين أنه مقتنع بأن شكوكنا عن حدوث اتصال مع الشاطئ لا أساس لها من الصحة . ومع ذلك فإنه سيتحقق من الأمر على الفور .

وفيما يتعلق بالزعم الخاص بصدور أنوار ساطعة فى اتجاه البحر من نوافذ القصر ، فإن هذا قد يكون صحيحاً ، لأن الملك فاروق والملكة فريدة كانا يقيمان حفلا فى وقت متأخر فى إحدى الليالى .

وعلقت على ذلك بأنه يعد أقصى درجات الحماقة التى تستوجب اللوم العنيف السماح بمثل هذا الانتهاك لحالة الإظلام .

وقالت الوثائق التى ضبطت بعد الحرب . . وقالت مذكرات شيانو وزير خارجية إيطاليا فى أثناء الحرب : إن السفير المصرى فى طهران – يوسف باشا ذو الفقار والد الملكة فريدة – أجرى اتصالات مع السفير الإيطالى فى طهران لمعرفة موقف إيطاليا إذا أصرت مصر على الحياد . وقال شيانو أن الوزير المصرى المفوض فى برلين اجتمع بالسفير الإيطالى ليبدى الود لإيطاليا . . من وراء ظهر إنجلترا . . دون علمها . . وقد عرف جانب من هذا كله . . فى حينه . . مما جعل الإنجليز يؤمنون بأن فاروقاً وعلى ماهر . . فى الجانب الآخر أى مع الألمان والإيطاليين .

* * *

وفى مذكرات الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين السابق قال إنه التقى عقب حملة روميل بالهرفون روبنتروب وزير خارجية ألمانيا فى برلين الذى قال له :

– إن هناك أمراً مهماً وسراً مكتوماً نرجو أن نقف على رأيكم فيه وفى كيفية تنفيذه ، وهو أن بيننا وبين الملك فاروق صلات وثيقة ، وقد كتب إلينا أنه مستعد للقيام بمغامرة خطيرة ،

وهى أن يخرج من القاهرة إلى الصحراء الغربية حين يقترب الجيش الألمانى من مصر ، وأن يتعاون معنا ، وهو يطلب منا أن نضع له الخطة ونعين موعد التنفيذ .

وسألنى روبنتروب عما إذا كان لدينا شخص معتمد لحمل الرسالة وإيصالها إلى فاروق وقال :

– إن التفاهم مع الملك فاروق على خطة خروجه واستقباله ميسور ، وليكن الموعد بواسطة الإذاعة الألمانية بعبارات رمزية يتم الاتفاق عليها .

وعلى هذا تم الاتفاق مع روبنتروب ووقع اختيارى على الدكتور مصطفى الوكيل لحمل الرسالة . . وقد سافر إلى إستانبول وسلمها إلى صديقه القنصل العام السيد أمين زكى الذى سافر من فوره إلى القاهرة ، وسلمها يداً بيد إلى الملك فاروق .

أما الموعد فقد تم الاتفاق على أن يحدد برسالة رمزية تذاع من الإذاعة الألمانية ثلاث مرات ، بين كل إذاعة وأخرى فترة من الزمن .

وكانت الأولى لإعلام الملك فاروق أن الوقت قد أزف .

والثانية لإعلامه بوجوب الاستعداد للخروج من القاهرة .

والمرة الثالثة كانت لتحديد موعد خروجه بطائرة خاصة . .

* * *

والأدلة على أن هوى فاروق وعواطفه مع ألمانيا وإيطاليا كثيرة :

اجتمع برت فيش الوزير الأمريكى المفوض فى مصر مع الوزير التركى المفوض ، وتبادلا الحديث فى موضوعات الحرب وتطوراتها .

ولم تكن الولايات المتحدة قد اشتركت فى الحرب بعد ، وبالتالى لم تكن قد اتخذت موقفاً حاسماً منها .

قال الوزير التركى :

– ليس من الصعوبة أن نفهم لماذا يحس ملك مصر بمشاعر قوية ضد بريطانيا برغم أنها حليفة لمصر .

وأضاف :

– إن والد فاروق ، الملك أحمد فؤاد ، تعاطف مع الإيطاليين .

ومنذ شباب فاروق فعل الإيطاليون كل ما فى وسعهم لإرضائه .

منحوه وساماً رفيعاً فى شبابه مما أرضى غروره إلى أقصى حد .

أما تجربة فاروق مع البريطانيين فمختلفة تماماً .

إنهم يضغطون عليه ليفى بهذا الطلب أو ذاك .

والملك يمكن أن يقبل الاقتراح والنصح إذا وجه إليه بالطريقة الصحيحة .

ولكن المشكلة . . أن السفير البريطانى يحاول دائماً أن يملى على الملك لا أن ينصحه . . وبذلك فشل فى الحصول على تعاونه فى حين كان يمكن أن ينجح شخص آخر .

وقال الوزير الإيطالى وهو يهمس فى أذن روبرت فيش :

– سأخبرك بشيء أبلغنى به الملك ، وأعتقد أنه غير معروف إلا لرجلين ، ولم يذكر الوزير التركى اسمى الرجلين ، ولكنه ترك الانطباع بأنهما على ماهر باشا رئيس الوزراء ، وماتزولينى وزير إيطاليا المفوض فى مصر.

وأضاف الوزير التركى :

– قال لى الملك : إنه تكلم مع الوزير الإيطالى قبل مغادرته للقاهرة بعد قطع العلاقات بين مصر وإيطاليا حول الموقف بين البلدين ، وبعد الحديث أعطى الملك وزير إيطاليا مذكرة – بغير توقيع – تحدد بالضبط ما يستطيع عمله بالنسبة لإيطاليا . . وما لا يستطيع عمله .

وقال فاروق : إن السبب الوحيد الذى يجبره على دخول حرب ضد إيطاليا هو أن يقوم الإيطاليون بقصف القاهرة بالقنابل . . . أما فيما عدا ذلك . . أى دخول الإيطاليين الأراضى المصرية فإن هذا لن يجعل (فاروق) يعلن قرار الحرب .

ولا يكتفى الوزير التركى بذلك بل يقول : إن مشاعر الملك المناهضة للبريطانيين مصدر قلق للرئيس التركى عصمت إينونو الذى طلب من وزيره فى مصر أن يزين للملك فاروق التعاون مع البريطانيين ، لأن تركيا تعتبرهم حلفاء وأصدقاء .

وكان فاروق يعتقد أنه يتحدث إلى صديق ، أو إلى رجل من بلده ، باعتبار أن فاروقاً من أصول تركية ، فإذا بالوزير التركى ينقل الحديث للوزير الأمريكى . . .

وعندما تدخل الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا وإيطاليا يكون هذا كله عاملاً من العوامل التى جعلت أمريكا بعد بريطانيا ترى أن فاروقاً ليس مخلصاً فى التعاون مع الحلفاء ضد المحور . . أى ضد ألمانيا وإيطاليا .

* * *

ونعود إلى أبطال الرواية فى مصر فى سبتمبر ١٩٣٩ .

على ماهر رئيس الوزراء سبق للسفير التعاون معه .

ولكن كل ما يخشاه السفير عبر عنه فى هذه البرقية لحكومته .

قال :

« التقارير الأخيرة تبين أنه حتى على ماهر بدأ يفقد القلة الباقية من نفوذه على فاروق . . ولا يستطيع وقفه عند حده . . وهذه مشكلة ضخمة » .

* * *

وحول فاروق وعلى ماهر ومايلز لامبسون توجد أسماء أخرى كثيرة ومتعددة وضعتها الظروف فى مناصب حساسة أو مؤثرة قرب هؤلاء الثلاثة .

حول الملك نجد أحمد حسنين الأمين الأول ، وعبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى وهو من رجال على ماهر ، وإسماعيل تيمور كبير الأمناء . . من المصريين .

وحول الملك نجد أيضا مجموعة من الإيطاليين .. بوللى الكهربائى . . وجارو الحلاق . . وبترو مساعد الحلاق . . وكانوتشى مدرب الكلاب . . وهناك إيطاليون آخرون ميلانيزى رئيس فرقة موسيقى القصر وفيروتشى كبير المهندسين .

ويخطئ من يعتقد أن مناصب هؤلاء – وبالذات بوللى وجارو وبترو وكانوتشى – تافهة يجب ألا تذكر فى كتاب عن تاريخ مصر .. إن هؤلاء كانوا موضع عشرات من البرقيات بين السفارة البريطانية ووزراء الخارجية فى لندن . . وجرت بشأن هؤلاء اجتماعات عديدة اشترك فيها فى وقت من الأوقات السفير البريطانى وأربعة من رؤساء الوزارة فى مصر . . فإن إنجلترا كانت تؤمن بأن تأثير هؤلاء الإيطاليين على الملك فاروق كبير لدرجة مدهشة ، وأنهم من العوامل التى جعلت فاروقاً يتعاطف مع إيطاليا ضد الإنجليز .

* * *

ولم يكن فاروق وعلى ماهر ولامبسون هم وحدهم أبطال الرواية التى تمثل على المسرح السياسى المصرى فى تلك الأيام من عام ١٩٣٩ .

. . حول السفير البريطانى يوجد مستر بيتمان الوزير المفوض . ثم خلفه بعد ذلك فى منصبه مستر شون .

وهناك والتر سمارت السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية الذى رقى بعد ذلك مستشاراً شرقياً للسفارة .

وسمارت تولى منصبه فى مصر عام ١٩٢٦ . . يتكلم العربية بطلاقة عجيبة . . . ويعرف الهيروغليفية . . ومتزوج من ابنة فارس نمر باشا صاحب جريدة المقطم الناطقة باسم الاحتلال البريطانى فى مصر برغم أنها تصدر بالعربية .

وسمارت بقى فى منصبه فى القاهرة ٢٢ سنة . . أطول من أى دبلوماسى بريطانى آخر عاش

فى السفارة البريطانية باستثناء اللورد كرومر الشهير !

* * *

وكان ينبغى أن أتوقف عند كل هذه الأسماء . . فكثرة الشخصيات ترهق عقل القارئ الذى يريد أحداثاً سريعة متتابعة فيها إثارة . . ولكن لابد مما ليس منه بد كما يقول المثل القديم . . لابد من أن نذكر أن رئيس مجلس النواب – أحمد ماهر – هو شقيق رئيس الوزراء على ماهر . . وأحمد ماهر متحمس للدفاع عن إنجلترا . . يطالب بدخول مصر الحرب إلى جانبها – أى إلى جانب إنجلترا – وعندما أصر على تحقيق ذلك عام ٤٥ بعد أن انتهت الحرب فى أوربا دفع – أحمد ماهر – حياته ثمناً لذلك فقتل داخل البرلمان . . وكانت هذه أول جريمة سياسية هزت مصر بعد الحرب .

ولكن لاداعى لأن نسبق الحوادث .

إن بين الأسماء أيضاً محمد محمود خليل باشا رئيس مجلس الشيوخ ، وهو من رجال القصر ، متزوج من سيدة فرنسية اعتاد أن يقضى نصف السنة فى فرنسا ونصفها الآخر فى مصر ، حصل من فرنسا على الوسام الأكبر من اللجيون دونير . . أى وسام الشرف الفرنسى . . وفى نفس الوقت له ميول إيطالية . وكان رئيساً وعضواً فى مجالس إدارات عدة شركات أجنبية بلغ عددها عام ٤٧ خمساً وعشرين شركة .

ولا يجب أن ننسى نجماً آخر دوره ثانوى ، ولكنه كان ملكاً جاهزاً . . مستعداً لتولى العرش فى أى وقت ، ومستعد لتحقيق كل رغبات الإنجليز إذا وضعوه على العرش ، أعنى الأمير محمد على ولى العهد .

. . فى سرادق العزاء الذى أقيم يوم وفاة الملك أحمد فؤاد . . اقترب الأمير محمد على من لامبسون – قبل أن يتم دفن الجثمان – ليقول له إنه يجب أن يكون وحده الوصى على عرش مصر .

ولم يخذله السفير . . ولم يؤيده . . ولكنه لم يصده .

وبعد قيام الحرب . . أقام الأمير حفلا لإظهار ولائه للإنجليز . . حضره فاروق وبيعت الكتب بالمزاد لصالح الحلفاء . . فاشترى فاروق كمية من هذه الكتب تملقاً للإنجليز !

وعندما زار أنتونى إيدن – وكان وزيراً للحربية – القاهرة ليكون فى استقبال أول دفعة من الجنود النيوزيلنديين والأستراليين – تصل إلى مصر – اجتمع بالأمير محمد على وسمعه يقول له :

– إن المصريين يحتاجون إلى الحزم . . وإلا أفلت الموقف من أيديكم .

وأخذ محمد على يعدد لإيدن تصرفات فاروق الغريبة . . وقال :

– إن على ماهر رجل لا يوثق به . . وإن أخاه – أحمد ماهر – يردد ذلك أيضاً .
ويكتفى إيدن بالاستماع والصمت . . ويشكر الأمير على تأييده . . وهداياه السخية للصليب الأحمر البريطانى .

. . وأجد هذا الحديث مسجلا ، على الورق فى الأرشيف الحكومى البريطانى . . ولقد حرصت على أن أقدمه حتى تكتمل صورة المسئولين الأساسيين . . والمسئولين الثانويين فى الصراع الذى دار حول مصر . وكانت الحرب من مقدمات هذا الصراع أو سببه الرئيسى . .

ويكتب بيرت فيش إلى وشنطن يصف العلاقة بين على ماهر والسفير البريطانى .

قال فيش عن برقيته يوم ٢٦ أغسطس . . أى بعد ٨ أيام من تولى على ماهر رئاسة الوزارة :

برقية رقم ١٧٨٤
من بيرت فيش
القائم بأعمال المفوضية الأمريكية بالقاهرة
إلى وزير الخارجية فى وشنطن
بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٣٩

أخبرنى مصدر موثوق بأن رئيس الوزراء لم يتشاور مع الوزير البريطانى القائم بأعمال السفارة البريطانية فى أثناء إجازة السير مايلز لامبسون حول اختيار الوزارة المصرية الجديدة .

وأبلغنى مصدر موثوق أن رئيس الوزراء ينوى أن يطلب ويقبل النصيحة من السفارة البريطانية عندما يحس فقط بأنها عادلة وملائمة .

وباستثناء الموقف الدولى ، فإنه ينوى أن يقوم بمهام منصبه مستقلا عن مقترحات ونصيحة البريطانيين .

إلا أننى خلال السنوات الست تقريباً التى قضيتها فى مصر ، تعلمت أنه برغم شعور رئيس الوزراء الجديد بالاستقلال عن بريطانيا العظمى ، فلن يمضى وقت طويل قبل إقامة علاقات أفضل ، والخضوع لرغبات بريطانيا العظمى بوجه عام فى المسائل الأكثر أهمية .

فنى ١٩٣٤ ، عندما كان السير مايلز لامبسون مندوباً سامياً ، رضى البريطانيون بوزارة ترأسها عبد الفتاح يحيى باشا .

وبعد مضى بعض الوقت أصبح نسيم باشا رئيساً للوزراء ، واغتبط البريطانيون منه . وبعدها تولى على ماهر باشا ، لكن لفترة قصيرة من الوقت .

ثم جاء الوفديون إلى السلطة ، وكانت السفارة البريطانية ساخطة لرؤيتهم يرحلون عندما تولى محمد محمود .

لكن لم يمض وقت طويل حتى كان البريطانيون ومحمد محمود يعملون فى توافق وثيق .

وفى برقيتى بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٣٩ ، أشرت إلى اعتقاد السير مايلز لامبسون بأن على ماهر باشا ، حاول ، عندما كان فى لندن لحضور مؤتمر لندن حول فلسطين فى وقت مبكر من هذا العام ، نقل السير مايلز لامبسون السفير البريطانى ، من مصر .

ولكن على ماهر باشا ينكر أنه قام بأية محاولات من هذا النوع .

والملك وعلى ماهر باشا الآن على وفاق تام .

والملك ليس مسروراً من السير مايلز ، وإذا لم يكن ذلك بسبب الموقف الدولى الحرج لكانت الوزارة الحالية قد صارت ، على الأقل فى الوقت الحاضر مصدراً لبعض الإزعاج للبريطانيين .

وطالما استمر التوتر الدولى فمن المحتمل ألا تحدث صعوبات .

وإذا دام هذا التوتر لبعض الوقت فسوف يأتى سريعاً هذا التعاون الودى فضلا عن العكس .

لكن ، وفى هذا الوقت ، فمن المؤكد أن فى ذهن رئيس الوزراء أن يسيّر مصر بصورة مستقلة ، مانحاً بريطانيا العظمى ما يشعر فقط بأنه من حقها ولا شىء أكثر من ذلك . . أبداً . . !

٧ لوى ذيل الأسد

.. قبل أن تعلن بريطانيا الحرب على ألمانيا بعثت إلى سفرائها – فى الدول التى تتبعها – تطلب أن تعلن هذه الدول الحرب أيضاً على ألمانيا . وأن يجىء توقيت هذا الإعلان مع لندن . . أى يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩ .

وتعلن كل من بريطانيا وفرنسا وأستراليا ونيوزيلندا الحرب على ألمانيا فى نفس اليوم ٣ سبتمبر .

وتعلن جنوب أفريقيا الحرب يوم ٦ سبتمبر .

وكندا يوم ١٠ سبتمبر .

ولكن مصر لم تعلن الحرب على ألمانيا إلا فى عام ١٩٤٥ بعد أن انتهت الحرب . . تقريباً .

وكان السبب فى ذلك إصرار الدول الكبرى على أنه لن تشترك فى عضوية الأمم المتحدة إلا الدول التى أعلنت الحرب .

وقد كلف قرار ، إعلان الحرب ، رئيس وزراء مصر – أحمد ماهر باشا – حياته ، فقد اغتاله محمود العيسوى فى عام ١٩٤٥ .

ولكن فى سنة ١٩٣٩ دفع على ماهر باشا ثمن امتناعه عن إعلان الحرب « بأن أرغم على الاستقالة من رئاسة الوزارة » .

* * *

وهناك عدة روايات عما جرى فى مصر خلال تلك الفترة الدقيقة . .

ونبدأ برواية السفير البريطانى . .

كان السفير متفقاً مع محمد محمود باشا على إعلان الحرب . . وتفاصيل أخرى كثيرة .

وسافر السفير إلى لندن فى إجازة . . وخلال هذه الإجازة استقال محمد محمود . . وجاء على ماهر . .

وتوجه بيتمان ، الوزير البريطانى المفوض ، إلى مقر رئاسة الوزارة وقال لعلى ماهر :

– إن لدى حكومة العراق بعض التردد فى إعلان الحرب ضد ألمانيا ، ونرجو أن تقنعوها بأنكم تنوون ذلك .

فكتب على ماهر إلى العراق . . بذلك .

وقال : إن مصر ستعلن الحرب عند بدء الاشتباكات .

وعاد مايلز لامبسون إلى القاهرة يوم أول سبتمبر . . وفى نفس اليوم يعلن على ماهر الأحكام العرفية .

وبعد يومين من عودة السفير . . وبعد أسبوعين من تولى على ماهر رئاسة الوزارة ، . . تعلن بريطانيا الحرب على ألمانيا . . ويقطع على ماهر العلاقات السياسية والاقتصادية مع ألمانيا وتبدأ مصر اعتقالات الألمان . . أما بالنسبة لإعلان مصر الحرب على ألمانيا فإن السفير البريطانى – كما يقول – يجد على ماهر . . عنيداً .

قال له على ماهر :

– ليس من الضرورى لمصر أن تكون فى حالة حرب ، وأنى مستعد لعمل أى شىء دون إعلان الحرب . . وأريد إجماعاً من زملائى فى الوزارة .

ومعنى ذلك أن على ماهر مصمم على موافقة وزرائه جميعاً على هذا القرار .

ويبرق لامبسون إلى لندن بموقف على ماهر .

ويعود لزيارته فى اليوم التالى قائلاً :

– إن قراركم سبب استنكاراً فى لندن ، إن فكرة حالة الوسط بين الحياد والحرب ، فكرة مضللة .

ويحاول على ماهر أن يطرح أفكاراً جديدة فيقول :

– لابد من تعزيزات بريطانية وإحضار قوات من فلسطين .

وبعد يومين ، وفى ٦ سبتمبر ، يتعجل السفير إصدار القرار ، ولكن على ماهر يراوغ قائلاً :

– سيصدر القرار فور خروج كل المصريين – بسلام – من ألمانيا .

ويجتمع مجلس وزراء مصر يوم ٧ سبتمبر. وفى ساعة متأخرة من الليل يقول على ماهر للسفير :

– قررت الحكومة المصرية بالإجماع إعلان حالة الحرب مع ألمانيا ، وسيبقى القرار سرياً حتى يصلنى خطاب منكم تقولون فيه ما يلى :

« إن إعلان حالة الطوارئ فى مصر ، وقطع العلاقات مع ألمانيا ليسا كافيين كإجراءات ضرورية لتأمين البلاد ، وتأمين سلامة القوات البريطانية وإن المطلوب فى اللحظة الراهنة هو إعلان الحرب » .

ويدرك السفير أن على ماهر يريد أن يقول : إن مصر غلبت على أمرها لإعلان الحرب . . فيعد باستطلاع رأى لندن .

وفى ٩ سبتمبر يلتقى رئيس الوزراء بالسفير مرة أخرى . .

يقول له على ماهر :

– الدستور المصرى ينص على دعوة البرلمان لإصدار قرار إعلان الحرب . . وقد دعوته للاجتماع يوم ٢ أكتوبر .

وفى ١٢ سبتمبر يكتب اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانى إلى سفيره فى القاهرة .

– إن الأضرار العملية لعدم إعلان الحرب سيحس بها المصريون أنفسهم . . وليس من الضرورى فرض القرار عليهم . إن الحكومة المصرية ليست مستعدة فى الوقت الحاضر لإعلان الحرب . . ومن العبث ممارسة ضغط فى هذا الصدد .

ويكون السر فى ذلك أن العسكريين البريطانيين وجدوا أنه من الأفضل لهم ألا تعلن مصر الحرب ، لتبقى قاعدة آمنة لقواتهم .

* * *

وينتقد السفير البريطانى موقف على ماهر فى برقية طويلة :

« لو أن على ماهر أعلن الحرب فوراً فإن مسلكه هذا كان جديراً بإحباط مخططات الألمان فى بعض الأوساط الراقية .

وكانت الدعوة الفورية لانعقاد البرلمان للموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ – كفيلة – فى المناخ العام للأيام الأولى من سبتمبر – بإعطاء رئيس الوزراء أغلبية سهلة ومؤكدة فى كلا المجلسين .

وكان يمكن لعلى ماهر باشا ، لأنه يتمتع بالتأييد البرلمانى وثقة حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، أن يواصل طريقته شبه الدكتاتورية ، وقدرته على كبت كل معارضة ،

واستغلال البرلمان والإدارة لصالحه ، إذا استخدم السلطات التى تمنحه إياها حالة الطوارئ .
وعلى ماهر ذكى وعديم الضمير .
ولكن على ماهر باشا اتخذ الطريق المضاد .
تملص من وعده لنا بإعلان الحرب بحجة تافهة .
وحاول استغلال هذا العمل ليقدم نفسه للشعب المصرى على أنه الرجل الذى يحميهم من الجهود البريطانية لجرهم إلى ويلات الحرب .
وأكسبه هذا شعبية رخيصة فى البداية ، لكن هذا ، كما فى أحوال مماثلة لوزراء مصريين سابقين ، أثبت أنه سلاح ذو حدين .
ويمكن للوزير أن يحصل على بعض التصفيق بتقديم نفسه على أنه المعارض الباسل لتعدى البريطانيين على الاستقلال المصرى ، لكن هناك وجهاً آخر للعملة .
وفى مصر مازال التقليد قائماً ، وهو أن كل حكومة لا يمكنها الاستمرار دون مساندتنا » .

* * *

وهناك رواية أخرى تصف ما جرى ، وهى شهادة على ماهر فى قضية اغتيال أمين عثمان .
أيضا . . فى هذه القضية أثير تاريخ مصر السياسى كله .
قال على ماهر :
– بدأ الخلاف مع الإنجليز بمجرد إعلان ألمانيا الحرب . . ثم رأينا لمصلحة مصر ألا ندخل الحرب . . واكتفينا بقطع العلاقات السياسية . . وتفصيلات ذلك لا محل لها . والمسألة مسألة ظروف دخول الحرب . . وعدم الدخول فيما يتعلق بالاستعداد خصوصاً وأنه سأل السفير البريطانى :
– ما هو موقف مصر فى نهاية الحرب . . وهل تستكمل استقلالها ؟
فقال :
– لا يمكننا أن نعد بشىء وكفانا وعد بلفور فى قضية فلسطين . . فى أثناء الحرب الأولى .
وأشار على ماهر إلى الانقسام داخل مجلس الوزراء فقال : إن اللورد هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت صرح بأن بعض وزراء مصر يريدون إعلان الحرب .
وفى مؤتمر فلسطين من نفس العام قال لى لورد هاليفاكس :
– بحق الصداقة تتخلى عن الحكم دون أن تثير متاعب لأن بعض الوزراء يميلون إلى دخول الحرب .
وروى على ماهر ما حدث بينه وبين السفير البريطانى . . ومداولات مجلس الوزراء فى تلك

الأيام . . للكاتب الصحفى الأستاذ محمد صبيح . . وقد نشرها فى كتابه عن عزيز المصرى .

قال على ماهر :

كان رأيى أن إعلان الحرب على ألمانيا مسألة يبحثها مجلس الوزراء أولا قبل أن أبدى رأيى فيها .

وعندما عرضت الأمر على المجلس تبين أن هناك ٣ آراء :

١ - تيار ضد الحرب .

٢ - تيار مع إعلان الحرب .

٣ - وتيار متردد لم يتخذ بعد رأيا .

ورأيت أن أكسب إلى جانبى الفريق المتردد . . وكان هذا الفريق يسأل :

- هل سنكسب من إنجلترا إذا دخلنا معها الحرب .

ودعوت السير لامبسون وسألته :

- هل أنتم على استعداد لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإنشاء علاقة جديدة مع مصر؟

قال السفير :

- أية علاقة جديدة تعنى !

قلت :

- علاقة الدول غير المقيدة بأى قيد .

دهش السفير وقال :

- سأرجع إلى حكومتى .

وبعد يومين عاد السفير برد لندن وهو أنها لا تستطيع أن تعد بشىء مقابل دخول مصر الحرب .

وجمعت المترددين وأخبرتهم بما دار بينى وبين السفير فإذا بهم ينضمون إلى فريق المعارضة فى دخول الحرب .

ويقول الكاتب إنه علم أن الوزيرين صالح حرب ومصطفى الشوربجى كانا يتزعمان فكرة الامتناع عن دخول الحرب .

ويضيف أن عبد الرحمن عزام كان يرى التفاهم للحصول على مكاسب من الإنجليز !

أما الوزيران اللذان كانا يريان أن الاشتراك فى الحرب ضرورة فهما محمود فهمى النقراشى باشا - عن الحزب السعدى - والمهندس حسين سرى

* * *

وهناك رواية أخرى مختلفة تماماً عن مداولات مجلس الوزراء ذكرها عبد الرحمن عزام باشا وزير الأوقاف ووزير الشئون الاجتماعية فى وزارة على ماهر وأمين عام الجامعة العربية لعدة سنوات .

وقد نشر عزام روايته عام ١٩٧٣ .

قال عزام باشا : -

« يوم وصوله من لندن قام السفير البريطانى بالسفر إلى الإسكندرية - أى أول سبتمبر ١٩٣٩ - فإن الوزارة كانت لا تزال فى الإسكندرية بمناسبة الصيف . وتعقد اجتماعاتها فى بولكلى .

وقال السفير لعلى ماهر :

- إن الحكومة البريطانية يهمها أن تبادر مصر بإعلان الحرب رسمياً على ألمانيا بمجرد أن تعلنها الحكومة البريطانية تنفيذاً لبنود المعاهدة الإنجليزية - المصرية .

ولم يكن طلب السفير مفاجأة لرئيس الوزراء ، فقد سبق له أن تلقى تبليغاً شبيهاً من بيتمان القائم بأعمال السفير قبل عودة لامبسون من لندن .

وكان السفير يحمل طلبين :

الأول ، أنه مما يسعد الحكومة البريطانية - بصفة خاصة - أن تعلن مصر أنها فى حالة حرب مع ألمانيا .

والثانى ، أن تقوم السلطات المصرية باعتقال الرعايا الألمان واحتجازهم فى معسكر للاعتقال باعتبارهم أسرى حرب .

وتقرر عقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء لمناقشة هذا الموضوع الخطير .

وبعث على ماهر إلى عبد الحميد بدوى فقيه مصر الدولى ورئيس قضايا الحكومة فى ذلك الوقت - يطلب الفتوى فى تفسير بنود المعاهدة .

وجاء عبد الحميد بدوى إلى مجلس الوزراء يقول :

- إن بنود المعاهدة تلزمنا بدخول الحرب إلى جانب الإنجليز .

وكانت جلسة مجلس الوزراء عاصفة استغرقت ٤ ساعات .

رأى الوزراء السعديون أن تعلن مصر الحرب فوراً حتى يتسنى لها أن تصبح قوة عسكرية ، وأن يكون لها جيش وطنى . . لتفرض إرادتها على الإنجليز وعلى مجتمع الصلح بعد الحرب .

وكانت وزارة على ماهر مؤلفة من السعديين والمستقلين ، أما الأحرار الدستوريين فلم يشتركوا فيها .

أيد صالح حرب وزير الدفاع اتجاه إعلان الحرب ، لأن مصر لم تشترك فى أية حروب منذ سنوات طويلة ، واشتراكها فى الحرب إلى جانب الإنجليز يمكن أن يثير روح التربية العسكرية بين الشباب ، فضلا عما سيعود على مصر من فائدة عندما يصبح لها جيش وطنى قوى .

وبدأ عزام يعارض إعلان الحرب ، لأن المعاهدة لا تلزمنا إلا فى حالة وقوع اعتداء على بريطانيا . . وهذه الحرب ستدوم خمس أو ست سنوات ، وبريطانيا تريد أن تقاتل بآخر جندى مصرى حتى يتم لها الاستعداد للحرب التى أخذتها على غرة !

وحاول بعض الوزراء أن يعارض هذا الرأى . . فقال عزام باشا :

– لو كان هناك مقابل لاتخاذ مثل هذا القرار الخطير كوعد بالجلاء ، أو تعويض عن كل ما يحتمل أن يحيق ببلادنا من خسائر – بعد الحرب – لكان هناك مبرر . . أما وأن بريطانيا تريد منا اتخاذ هذه الخطوة بلا مقابل فهذا ما لا أوافق عليه .

ولم يتكلم على ماهر أو يشارك فى المناقشة وهو يتابع محاولات عزام لإقناع الوزراء بوجهة نظره .

وفجأة . . قرر على ماهر أن يحسم الموقف بالتصويت على القرار .

وامتنع على ماهر عن التصويت مفضلا عدم إبداء رأيه .

وتتابع الوزراء يدلون بأصواتهم .

وكان ١٤ وزيراً مع إعلان الحرب .

ووزير واحد يعارض هو عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف .

ولم يتمالك عزام نفسه وبادر بسحب ورقة صغيرة وكتب عليها استقالته من الوزارة . . وانصرف .

وأثار هذا الموقف ارتباكاً فى مجلس الوزراء .

وبادر على ماهر بفض الاجتماع . . وقام من مكانه ليلحق بوزير الأوقاف فى حجرته بفندق سان استفانو . . وكانت مناقشة حامية استمرت من العاشرة والنصف مساء حتى الواحدة صباحاً .

وطلب على ماهر من عزام أن يقوم بمحاولة إقناع المسئولين فى السفارة البريطانية حتى يكفوا عن التمسك بطلب اشتراك مصر فى الحرب .

. . وعرف السفير البريطانى بما حدث فى اجتماع مجلس الوزراء من كامل سليم سكرتير عام المجلس – كما يروى عزام – فلم يرحب بمقابلته وطلب أن يكون الاتصال مع الرجل الثانى فى السفارة مستر بيتمان .

واستمرت الاتصالات بين عزام وبيتان والجنرال ويلسون عدة أيام . . وأعلن وزير الخارجية البريطانية فى لندن :

– أن الحكومة البريطانية ليست على استعداد للمساومة فى هذه الظروف . وتفسير هذا أن بريطانيا لم تغير موقفها من ضرورة إعلان مصر الحرب .

وبعث على ماهر يوم ٩ سبتمبر مذكرة إلى السفير البريطانى يتراجع فيها عن قراره إعلان الحرب بحجة أن ألمانيا لم تعلن الحرب على مصر ، وأن تطورات الموقف لم تعد تستدعى اتخاذ هذا القرار .

ووقف على ماهر يخطب فى مجلس الشيوخ ويقول : إنه التزم بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب .

وهذه الرواية تختلف عن الأخرى فى شىء واحد وهو دور عزام باشا نفسه فى مداولات مجلس الوزراء !

هل كان عزام باشا هو المسئول عن رفض مجلس الوزراء لدخول الحرب . . أم أن دوره كان مع المترددين . .

وفى رأيى أن على ماهر لو كان راغباً فى دخول الحرب فما كان يعبأ باستقالة وزير الأوقاف عبد الرحمن عزام . . إنه كان يهتم أولا بوزراء الحزب السعدى الذين يشكلون قوة فى البرلمان . . وعلى ماهر لا يعتمد على حزب خاص به . . كما أن الدستوريين الذين يشكلون قوة ثانية فى البرلمان لم يكونوا مشتركين فى الوزارة .

وكان السعديون يرغبون فى إعلان الحرب .

وأما السبب فى بغض على ماهر لإعلان الحرب ضد الألمان فيرجع إلى ميول الملك ضد الإنجليز وإيمان فاروق بانتصار ألمانيا . . وعلى ماهر كان رجل الملك . . وإن كان فى تلك الفترة قد بدأ يفقد نفوذه عليه كما قال السفير البريطانى !

وعلى أية حال فإن عزام وصالح حرب ومصطفى الشوربجى بعد ذلك كانوا ضد إعلان الحرب !

* * *

ولم تكن هذه هى الأزمة الوحيدة بين على ماهر والسفير البريطانى . . وإن كانت هذه أخطر الأزمات .

فى اجتماع لمجلس الوزراء قرر المجلس إحالة أمين عثمان وكيل وزارة المالية إلى المعاش . . وكانت صدمة للسفير البريطانى الذى عرف بالقرار من رئيس الوزراء نفسه .

وقصة أمين عثمان تبين كيف كانت الحياة تمضى فى مصر . . وكيف كان الجهاز الوظيفى الحكومى المصرى كله يتأثر بمدى الإخلاص لبريطانيا . . أو العداء لها . .

مصرى ولد عام ١٨٩٩ وكان الطالب الأول فى كلية فيكتوريا بالإسكندرية . ثم تعلم بعد ذلك فى أكسفورد . . متزوج من إنجليزية .

وخلال وزارة النحاس فى سنة ١٩٣٠ - وكان عمره ٣١ سنة - عمل سكرتيراً خاصًّا لمكرم عبيد ومفتشاً للمالية فى البحيرة . ومديراً عاماً لإدارة الضرائب المباشرة ، ثم رقى إلى وكيل وزارة فى أكتوبر ١٩٣٦ وكان عمره ٣٧ سنة . . وفى تلك الفترة كان يعتبر من أصغر وكلاء الوزارة سنًّا ثم وزيراً للمالية .

ومنح لقب الباشوية فى قائمة شرف المعاهدة فى ١٥ فبراير ١٩٣٧ .

وعرض عليه مصطفى النحاس منصباً وزاريًّا فى نفس السنة ولكنه اعتذر عن القبول ، ونال وسام فارس الإمبراطورية البريطانية .

ولكن هذا كله لا يبرر حماس الإنجليز له .

إن السر يتضح عندما اغتيل أمين عثمان فى يناير ١٩٤٦ . .

إن السفير البريطانى بعد أن شيع جنازة أمين عثمان بعث بمرثية طويلة - بالبرق - إلى وزير خارجية بريطانيا ينعى فيها أمين عثمان ويقول : إن خسارة كبيرة لحقت ببريطانيا . . . ومصر بوفاة أمين عثمان الذى كان ينتظره مستقبل كبير .

ومن المرثية والنص المحفوظ فى لندن نجد هذه الكلمات التى كتبها السفير . .

قال :

١ - توفر لدى أمين عثمان تفهم وتعاطف مع بريطانيا العظمى من خلال تعليمه فى كلية فيكتوريا وأكسفورد .

٢ - أظهر بعد عودته من أكسفورد . مثل شباب موظفى ذلك العهد ، تعاطفاً مع الوفد ، إلا أن هذا الشعور الوطنى خفف من تطرفه شعور أمين باشا بأن استقلال مصر لا يمكن أن يقوم ، ويستمر ، إلا من خلال تعاونها مع بريطانيا العظمى .

٣ - وارتقى أمين عثمان أول ما ارتقى فى المناصب الكبيرة عندما عين سكرتيراً عامًّا للوفد المصرى فى مفاوضات معاهدة سنة ١٩٣٦ حيث لعب دوراً .

لقد أسهم بكل فعالية فى إنجاح إتمام المعاهدة والتوقيع عليها . حتى إن المرء لتساوره الشكوك عما إذا كان ممكناً التغلب على الدسائس والاتجاهات التى تبناها وفد المفاوضات دون وجود مصرى مثل أمين عثمان .

لقد لعب طيلة المفاوصات دور الاعتدال والتوسط بين الجانبين ، حتى ساعدهما على الوصول لحلول ، وسط ، للمشكلات التى ظلت مطروحة باستمرار ، والتى كان ظهورها أمراً حتميًّا فى سياق المفاوضات .

٤ – ثم عين أمين عثمان وكيلاً بوزارة المالية فى حكومة الوفد بعد عودة الوفد المصرى إلى مصر والتوقيع على المعاهدة الإنجليزية – المصرية فى لندن .

وكان هذا التعيين خطوة كبيرة على سلم الترقى من المنصب الصغير – نسبيًّا – الذى كان يتولاه فى وزارة المالية .

وكان طبيعيًّا أن تثير هذه الترقية الغيرة بين الموظفين .

ومما زاد نيران هذه الغيرة بين هؤلاء الموظفين ، وبين سياسيين أكبر منه سنًّا . أن أمين عثمان منح رتبة الباشوية فى نفس الوقت بناء على تزكية من النحاس باشا .

واشتدت هذه الغيرة اشتعالاً حين منحته بريطانيا أيضاً لقب سير تقديراً لتعاونه البنّاء فى مفاوضات المعاهدة الإنجليزية المصرية .

٥ – ظل أمين عثمان طيلة وجود الوفد فى الحكم – من ١٩٣٦ إلى أواخر ١٩٣٧ – يمارس دور العنصر المهدئ بالنسبة للنحاس باشا الذى تزايدت ثقته فى أمين عثمان ، إلى درجة كبيرة ، حتى إنه أصبح بمثابة ضابط الاتصال المعتمد بين حكومة الوفد وبين السفارة .

وقد تمكن – بفضل هذه الصلة – من تسوية عدد لا حصر له من المشكلات التى ثارت بين حكومة الوفد وبيننا فى أثناء الفترة الدقيقة من بدء تنفيذ المعاهدة الإنجليزية المصرية .

وحينما أقصيت حكومة الوفد عن الحكم ظل يمارس دوراً مخففاً من تطرف الوفد لكبح جماح النحاس باشا الذى كان حانقاً علينا لإخفاقنا فى منع إقالة الملك فاروق ، ولمنع الوفد من اتخاذ موقف أكثر تطرفاً ضد بريطانيا .

وأظهر المرحوم محمد محمود باشا – الذى خلف النحاس باشا فى رئاسة الوزارة فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ – تقديراً لأمين عثمان ، بل إنه استخدمه بدرجة متزايدة فى اتصالاته مع السفارة .

وما إن تولى على ماهر باشا رئاسة الوزارة خلفاً لمحمد محمود باشا فى أغسطس سنة ١٩٣٩ حتى أقال أمين عثمان من الخدمة دون أى تفسير .

ويقال إن هذا الإجراء المتعسف والمجحف اتخذ لإرضاء الملك فاروق الذى – فى غمار مرحلة عداء لبريطانيا بتأثير على ماهر – كان ينظر إلى أمين عثمان باعتباره صنيعة بريطانيا .

أما أمين باشا فقد ساوره قلق فى بادئ الأمر ، لأننا لم ننقذه من ذلك الطرد المتعسف من

الخدمة ، خاصة وأنه كان رجلاً فقيراً لم يكن فى وسعه التعيش من معاشه الصغير .

ولكن السير إدوارد كوك محافظ البنك الأهلى المصرى قام – بناء على اقتراحى – بتعيين أمين عثمان باشاً مديراً للبنك .

وهكذا تغلب أمين عثمان – شيئاً فشيئاً – على حفيظته ضدنا ، وواصل تعاونه معنا فى كبح جماح النحاس باشا والوفد الذى كان إغراء معاداته لنا مطروحاً فى كل وقت .

– وبعودة الوفد إلى الحكم بعد أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أصبح أمين عثمان رئيساً لديوان المحاسبة ثم تولى بعد ذلك وزارة المالية .

وقد ظل الملك فاروق مقتنعاً بأن أمين عثمان كان همزة الوصل بين السفارة والنحاس باشا ، لتأمين موافقة النحاس باشا المسبقة على تولى الحكم بعد الإجراء الذى اضطررنا لاتخاذه ضد الملك فاروق . . أى بعد حصار القصر بالدبابات فى ٤ فبراير ، وكان إجراؤنا ضد الملك بسبب تشجيعه للعناصر المناهضة لبريطانيا ، وعدم تشجيعه للمصريين الذين يتعاونون معنا ، وخاصة فى المرحلة الدقيقة التى اجتازتها العمليات العسكرية فى الصحراء الغربية .

وإلى هذا الاعتقاد لدى الملك فاروق يرجع السر فى تحامله ضد أمين عثمان .

– فى أثناء حكم الوفد من ١٩٤٢ حتى ١٩٤٤ عاد أمين عثمان باشا ليلعب دوراً فائق التقدير فى الوساطة بين النحاس والسفارة .

وقد استطاع – بفضل نفوذه لدى النحاس باشا – أن يسوى كثيراً من المشاكل التى ثارت بين حكومة الوفد وبيننا ، وأن يدعمنا بقوة فى مجهودنا الحربى خلال أدق مراحل الحرب بما فى ذلك عملية انسحابنا إلى العلمين .

بعد إزاحة الوفد من الحكم فى أكتوبر ١٩٤٤ عاد أمين عثمان ليلعب دور المخفف من غلواء الوفد وهو فى المعارضة ،

وإذا كان الوفد – حتى وفاة أمين عثمان – قد أحجم عن الذهاب بعيداً فى مجال معاداتنا فإن ذلك يرجع – أول ما يرجع – إلى التأثير الضخم الذى كان يمارسه أمين عثمان على النحاس باشا .

– إن هذا التصميم القاطع من جانب أمين عثمان على أن يلعب دور الوسيط الأمين بين مصر وبريطانيا العظمى لم يكن يرجع فقط إلى تعاطف وجدانى نحو بريطانيا العظمى ، بل يرجع أيضاً إلى ضرب الوطنية المستنيرة التى ترى أن التعاون المخلص الإنجليزى – المصرى هو طوق الخلاص الوحيد لمصر .

وعلى هذا فإن موت أمين عثمان لا يشكل فقط مأساة على المستوى الشخصى . ولكنه أيضاً

كارثة ينطوى عليها المستقبل .

إن حزب الوفد – برغم بعده عن السلطة ، وبرغم أنه لم يعد قويًّا كما كان – إلا أنه يظل أكبر أحزاب البلاد وأوسعها من حيث التأييد الشعبى .

ولذلك فإن وفاة أمين عثمان تمثل اختفاء الرجل الوحيد الذى كان بوسعه دائماً التأثير على النحاس باشا فى اتجاه الاعتدال نحو بريطانيا العظمى . .

وسوف نفتقد نحن ، ويالللأسف ، وجود أمين عثمان .

لقد فقدنا صديقاً من أخلص الأصدقاء . إن الزعماء الوفديين يتصفون بطبع متشكك وليس من السهل عليهم إقامة علاقات ميسورة مع الأجانب .

ولا توجد شخصية ، مثل أمين عثمان ، قادرة على أداء دور الوسيط بين الوفد وبيننا ، كى يتسنى الوصول إلى تفاهم مشترك ، وحلول ترضى الطرفين .

ومن هنا ستصبح العلاقات مع الوفد ، سواء فى المعارضة أو فى الحكم ، أكثر صعوبة عما كانت عليه فى الماضى .

– وليس من قبيل المبالغة أن أقول إن مصر خسرت بوفاة أمين سياسيًّا وطنيًّا وشابًّا مارس تأثيره ووفق لأمته خُطىً عاقلة لمصلحة بلده ولمصلحة التفاهم الإنجليزى المصرى الذى كان يمثل حجر الزاوية فى صرح الوطنية المصرية المستنيرة كما كان يفهمها أمين عثمان .

ومن هنا فإن غيابه يمثل خسارة فادحة لكلا البلدين . . ! !

* * *

وفى ظل هذا التاريخ كله – السابق – واللاحق ، لا يستطيع لامبسون أن يبقى صامتاً إزاء عزل أمين عثمان .

بعث إلى هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا يشكو تصرف رئيس وزراء مصر . .

ويستدعى هاليفاكس إلى مكتبه حسن نشأت باشا السفير المصرى فى لندن ويسأله :

– هل أستطيع أن أعرف السبب فى أن على ماهر باشا يقيل مصريين معينين معروفين بميولهم القوية مع بريطانيا .

ويبرق نشأت باشا بالسؤال . .

ويجىء الرد . . من رئيس وزراء مصر . .

ويتوجه نشأت باشا مرة أخرى إلى مقر وزارة الخارجية البريطانية ليقول للورد هاليفاكس :

– طلب منى على ماهر باشا إبلاغك أن أمين عثمان وأبو الخير وكيلى وزارة المالية أقيلا ،

لا لأنهما مواليان جداً لبريطانيا ، وإنما لعدم كفاءتهما .

وفيما يتعلق بأمين عثمان ، رئيس الوزراء – كدليل على عدالته – أولاه منصباً فى مجلس إدارة البنك الأهلى ، وقد عبر له عن امتنانه لذلك .

وحتى عام ١٩٣٦ كان أمين عثمان لايزال موظفاً حكومياً صغيراً جداً بمرتب متواضع ، ثم رقى فجأة إلى منصب وكيل وزارة المالية .

وكانت ترقيته سريعة للغاية ، لأنه لم يحصل على الخبرة الضرورية لمثل هذا المنصب الهام .

وأكثر من ذلك فقد سألنى السفير عما إذا كنت أوافق على أنه يجب ترك مساحة معينة للحكومة فى أمور من هذا النوع .

– أبلغت سعادته بأن آخر شيء أرغب – أنا وأنت – عمله هو التدخل فى الأمور التى تقع تماماً فى نطاق اختصاصات الحكومة المصرية وأن قلقى الوحيد (وهو ما أنا واثق أنه مصدر قلق رئيس الوزراء بنفس الدرجة) هو أن مثل هذه الإقالة يجب ألا تحدث لأسباب خاطئة .

أكد لى سعادته أن ماهر باشا فوضه ليبلغنى أن الموقف ليس بهذه الصورة فى الظروف الراهنة ، وأن الأمر ينحصر فى أن مالية مصر فى حالة بالغة السوء نتيجة لعدم كفاءة أبو الخير

أما أمين عثمان الذى يفتقر إلى الخبرة الضرورية كما قيل لى . فهو مشغول للغاية بالسياسة بالشكل الذى لا يستطيع معه أن يوفر وقتاً كافياً للأعمال المالية .

قلت إنى لا أهتم بالشخصيات ، وإنما أهتم بضمان أن هذه التعيينات يجب أن تتقرر لصالح حسن الإدارة .

رد السفير بأن ماهر باشا طلب منه أن يؤكد لى أن هدفه الأوحد هو حسن الإدارة .

ويبعث هاليفاكس بنص الحديث إلى لامبسون ويقول له :

–قلت للسفير المصرى إنى سأنقل لك ما أبلغنى إياه بالشكل الذى يتيح لك مناقشة المسألة مع رئيس الوزراء .

وإذا كان على ماهر قد عزل أمين عثمان ، فإن السفير البريطانى أعاده عضواً ومديراً بالبنك الأهلى المصرى . . البنك الذى يصدر العملة المصرية !

* * *

وتتابعت الأزمات بين على ماهر . . والسفير البريطانى . .

قال على ماهر فى شهادته أمام القضاء . .

« أعلنا الأحكام العرفية فقالوا إن لهم اتفاقاً سابقاً ، وهو أن يكون الحكام العسكريون من الإنجليز . . وحددوا فعلا أسماء الحكام العسكريين للصحراء وقناة السويس والإسكندرية . وطلبوا أن يقوم بحارة من الأسطول البريطانى بمراقبة السفن التى تعبر قناة السويس .

وقد علمت منهم أن أمين عثمان وافق على الطلب الأخير . . بصفته وكيلا لوزارة المالية .

. . وطلبت أوراق هذا الاتفاق فقال لى السفير :

– إن الاتفاق شفوى مع رئيس الوزراء السابق محمد محمود باشا ، وأنهم – الإنجليز – اشترطوا ألا يتركوا سلامة الجيش البريطانى فى الصحراء الغربية فى يد أخرى غير القواد البريطانيين ، وكانت إجابتى أن الصحراء الغربية أرض مصرية ، ولا يمكن أن يتولى الأمر فيها إلا مصر.

ولقد طلب الإنجليز منى دخول مصر الحرب ٣ مرات :

الأولى : عند إعلان ألمانيا الحرب .

والثانية : عند دخول إيطاليا الحرب .

والثالثة : بعد خروجى من الوزارة .

وفى هذه المرة الأخيرة طلب منى سياسى كبير من قبل بريطانيا دخول الحرب ، لأن بريطانيا طلبت من تركيا أن تدخل الحرب فاشترطت دخول مصر.

وقد أرادت بريطانيا – وبالذات بعد هزيمة فرنسا – أن يدخل ٦٠ مليوناً من المسلمين الحرب . . أى مصر وتركيا والعراق . .

وطلب منى أن أتولى الحكم وأعلن الحرب ، فكان ردى أن الظروف لم تتغير.

* * *

وشهادة على ماهر فى هذه النقطة تفسر شيئاً واحداً وهو أن عداء بريطانيا لعلى ماهر ينتهى إذا وافق على ماهر على دخول الحرب . . وأن بريطانيا لا يهمها من يحكم مصر ، وإنما الذى يعنيها هو أن يكون رئيس وزراء مصر منفذاً لأوامر بريطانيا ورغباتها فحسب . .

وعداء بريطانيا لأى زعيم مصرى . . يتوقف على عداء هذا الزعيم للمطالب البريطانية .

* * *

ولقد حاول الإنجليز بكل الطرق أن تدخل مصر الحرب .

قال على ماهر فى شهادته :

– ألقيت قنابل فوق الباخرة المصرية « فوزية » وأثبت الطبيب الشرعى أن هذه القنابل إنجليزية ، وأنهم ألقوها لاستعداء مصر لتدخل الحرب . . وبعد تقرير الطبيب الشرعى منعوه

من فحص أية قنابل .

وطلبوا أن تنقل الباخرة « فوزية » مياها إلى قواتهم فى الصحراء . . على الساحل . . وكان هدفهم أن يعتدى على الباخرة فتكون مبرراً لدخول الحرب ، ولكنى قلت إن السكة الحديد تقوم بنقل المياه . .

* * *

ولقد فرض على ماهر على الإنجليز سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، بالامتناع عن إعلان الحرب رسمياً . . وإن حقق لهم معظم مطالبهم .

* * *

ذهب الماجور جنرال ماك ريدى رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى إلى السير مايلز لامبسون السفير البريطانى يشكو عزيز المصرى باشا .

وتوجه السفير إلى على ماهر باشا يطلب منه عزل عزيز المصرى باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى .

قال على ماهر :

– وماذا فعل عزيز المصرى ليعزل ؟

قال لامبسون :

– إنه صاحب مزاج غريب ولا يعتمد عليه . . وتصريحاته غير منضبطة .

قال على ماهر :

– ولكن هذا لا يكفى لعزله .

قال السفير :

– إنه معجب بالجيش الألمانى .

قال على ماهر :

– وهل أثر هذا فى أدائه لواجبه ؟

قال لامبسون :

– ولكن دلك يؤثر فى الضباط البريطانيين . . إنه يقول فى صالة « جروبى » للشاى إن الجيش البريطانى لا يقارن بالجيش الألمانى إذا حكم الإنسان حسب نوعية الضباط البريطانيين الذين يرسلونهم إلى مصر.

قال على ماهر :

– وهل سمعه أحد ؟

قال السفير :

–كل الضباط فى الموائد المجاورة . . ولقد تعمد الباشا ذلك . .

قال على ماهر :

– دعنى أعالج الأمر بطريقتى الخاصة .

وانصرف السفير ليعود للقاء على ماهر مرة أخرى ومعه الجنرال ويلسون قائد القوات البريطانية فى مصر ليقول : إن الجيش البريطانى يطلب إبعاد عزيز المصرى .

قال على ماهر :

– أريد فسحة من الوقت لأحافظ على المظاهر . .

وبعث السفير إلى اللورد هاليفاكس يشكو على ماهر فاستدعى اللورد حسن نشأت باشا سفير مصر فى لندن ليقول له :

– قل لعلى ماهر باشا أريد ردًّا محدداً فى هذا الموضوع . .

وعاد السفير يحمل رد على ماهر قال :

– إن رئيس وزراء مصر أجرى حواراً مطولاً مع الجنرال ويلسون فى هذا الشأن.وقد وافق على إحالة رئيس الأركان إلى الاستيداع . ولكنه لن يعلن ذلك القرار حتى لا يسبب استياءً فى الجيش فى أثناء العيد .

إن على ماهر باشا يريد التأجيل حتى أوائل فبراير . ..

قال اللورد هاليفاكس :

– إنى سعيد بهذه الرسالة . . وأعتمد عليك فى أن تقول للباشا : إن الوقت عنصر هام فى هذا الشأن .

وأضاف :

– سأشعر بالأسف حقًّا إذا سمح رئيس الوزراء للمسألة أن تتلكأ إلى ما بعد الأيام الأولى من فبراير ، ونظراً لتأكيداتكم فإنى أتوقع اتخاذ إجراء حين ذاك .

ويتخذ على ماهر حلا وسطاً ، فيعطى عزيز المصرى إجازة استمرت ثلاثة شهور ونصف . . ويتسرب النبأ إلى الرأى العام المصرى بشكل واسع برغم الرقابة البريطانية على الصحف . . ويتهم الإنجليز على ماهر بأنه المسئول عن ذلك .

ويشكو السفير للندن قائلاً :

– إن على ماهر لم يتعامل فى هذه المسألة باعتبارها سرية ذات طابع فنى – عسكرى – بل أبلغ بها – لا أتباعه المقربين من السياسيين والصحفيين فحسب ، وإنما أضفى عليها طابع

التدخل المتعمد فى شئون مصر الداخلية .

وحاول بذلك أن يقدم نفسه بصفته الوطنى الذى لا تلين له قناة ، وأنه يقاوم هجمة بريطانيا على استقلال مصر.

ونجح فى النهاية فى خلق أزمة لا مبرر لها مطلقاً .

* * *

وذهب الصحفى محمد صبيح إلى على ماهر يقول له :

– هل ستسلم فى عزيز المصرى ؟

فأجاب على ماهر :

– إنه لا يساوى أزمة مع الإنجليز ! !

وفى فبراير يقيل على ماهر . . عزيز المصرى . . ! !

* * *

وفى فبراير ١٩٤٠ جدت أزمة أخرى بين على ماهر والسفير . .

والحديث مرة أخرى على لسان على ماهر فى محكمة الجنايات .

« أردت زيارة السودان فقال لى السفير :

– تذهب كسائح .

قلت :

– هل إذا رغب تشرشل فى زيارة اسكوتلندا فإنه يذهب كسائح . . إنى سأزور السودان كرئيس لوزراء مصر والسودان .

ولذلك فلم أنب أحدا عنى فى رئاسة مجلس الوزراء . . وكان معى أيضاً وزير الدفاع صالح حرب . . ووزير الأشغال عبد القوى أحمد ، ولم ينب أحد منهما وزيراً آخر . . وكانت الأوراق تصل إلينا بالطائرة » .

وفى كتابه الشهير . . « فى أعقاب الثورة المصرية » قال الأستاذ الكبير عبد الرحمن الرافعى : « إن على ماهر هو أول رئيس وزارة مصرى فى العهد الحديث زار السودان فى أثناء ولايته للحكم » .

وهذه حقيقة تذكر لعلى ماهر . .

ولكن الحقيقة الأخرى هى أن على ماهر أراد استغلال هذه الزيارة وأحاطها بهالة ضخمة من الدعاية لشخصه .

لقد تلقى على ماهر دعوة من السيرسيتوارت سايمز لزيارة السودان ، بمناسبة زيارة الأخير

للقاهرة فى شهرى نوفمبر وديسمبر ، وكان على ماهر يعتزم قبول الدعوة بحيث يرافقه فى الرحلة عدد كبير من أعضاء الحكومة ووفد برلمانى .

وعندما علم السفير البريطانى بذلك ، قام بزيارة رئيس الوزراء - بتعليمات من حكومته كما قال - ليثنيه عن اصطحاب الوفد البرلمانى على أساس أن وجودهم فى السودان يؤدى إلى قلاقل سياسية .

وفى أعقاب هذا اللقاء اعتبر رئيس الوزراء تدخل السفير شخصيًّا وأعلن أنه يعتزم الاعتراض على تجديد مدة عمل السفير عندما تنتهى مدة خدمته فى مصر .

ووضع اللورد هاليفاكس شروطاً لإتمام الزيارة . .

وطلب الوزير البريطانى ردًّا مصريًّا واضحاً ، أو بعبارة أخرى ، استجابة مصرية لهذه الشروط .

وتوجه حسن نشأت إلى وزارة الخارجية البريطانية ليعلن موافقة رئيس وزراء مصر على كل الشروط .

وفى نفس اليوم - ٢٤ يناير ١٩٤٠ . بعث هاليفاكس ببرقية - رقم ٨١ - إلى لامبسون فى القاهرة تتضمن نص حديثه مع نشأت باشا .

. . أبلغنى السفير المصرى :

« أن على ماهر باشا لا يعتزم إطلاقاً دعوة بعض أعضاء البرلمان أو الصحفيين لمرافقته ، وأنه يرغب ببساطة فى أن يرافقه اثنان من أعضاء حكومته المهتمين بالرأى والأمور العسكرية ، أى وزير الأشغال العامة ووزير الحربية .

وأبلغنى السفير أن على ماهر باشا قال إن الدعوة لم توجه له رسميًّا حتى الآن لأن الدعوة - بتأثير سعادتكم - دون شك - مشروطة بأن يقدم رئيس الوزراء تعهدات معينة .

وقال رئيس الوزراء : إنه مازال غير متأكد مما إذا كان يرغب فى الاستفادة من الظروف الحالية .

وعموماً . . فإن السفير فى حديثه معى بشكل شخصى أعرب عن اعتقاده بأن الدعوة يمكن توجيهها الآن بشكل مأمون ، لأن التعهدات المطلوبة قدمت .

سألته إذا كان بمقدورى أن أبلغك أن ماهر باشا لن يأخذ سوى وزيرين فى حالة توجيه الحاكم العام للسودان الدعوة له ، لأن هناك من الصعاب ما يحول دون إعلان تعهداته بعدم اصطحاب أعضاء فى البرلمان أو صحفيين معه .

رد السفير إن بمقدورى أن أفعل ذلك ، وأبلغنى استعداده بشكل شخصى أن يقدم هذه

التعهدات اللازمة نيابة عن ماهر باشا .

قلت له إنى سأنقل ذلك إلى سعادتكم . .

وطلبت منه إبلاغ رئيس الوزراء بذلك » .

ووضعت المفوضية الأمريكية تقييماً للزيارة التى استمرت من ١٧ فبراير ١٩٤٠ حتى ٣ مارس ، قال التقرير :

. . عاد على ماهر رئيس الوزراء من السودان يوم ٣ مارس بعد زيارة مرضية بوجه عام ، ولكن لم تقع بها أحداث .

ونظراً للاهتمام الذى أولته المعارضة البريطانية لاصطحاب رئيس الوزراء معه فى الرحلة لجنة برلمانية . . ومع اعتبار أن الزيارة تشكل سابقة ، فإن الجمهور كان ينتظر إعلان تطورات مهمة فى أعقاب عودته .

وكان المسئولون البريطانيون فى السودان يشعرون بالقلق من أن تؤدى زيارة رئيس الوزراء إلى مظاهرات معادية للبريطانيين .

وكان استقباله من جانب السودانيين وديًّا ولكنه لم يكن – بأى حال – مثيراً لشعور جارف .

وبرغم أن على ماهر اقتصر بشكل عام على روتين الانفعالات فإن رئيس الوزراء – على ما يظن – انتهز الفرصة لمناقشة موضوع حيوى للغاية بالنسبة لمصر ، وهو : إمكان استخدام فائض مياه النيل فى السودان لرى القطن السودانى ، وأثر هذا المشروع على كمية الماء التى ترد إلى مصر .

وقد تم الحفاظ فى سرية مطلقة على هذه الناحية من نشاط رئيس الوزراء فى السودان .

ولكن المفوضية علمت من مصدر موثوق به أن هذه المسألة طرحت على بساط البحث ، وأن رئيس الوزراء تمكن من التفوق على السلطات السودانية ، والوقوف ضد الاستمرار فى هذا المشروع وتنفيذه .

ولو تمكن رئيس الوزراء من إعلان جهوده الناجحة بهذا الصدد لأصبح الأمر ريشة عظيمة فى قبعته – أى تاجاً على رأسه – ولتمكن من العودة من السودان فى دور البطل القومى .

ولكن – والحال على ما هو عليه – لم يتمكن من التمتع بثمار نجاحه بسبب السرية الصارمة التى كانت طبيعة المحادثات حول هذا الموضوع .

وعاد على ماهر من الخرطوم يوم ٣ مارس .

وكان فى استقباله عدد من الشباب المنتمين إلى حزب مصر الفتاة (القمصان الخضراء) وقد هتفوا :

– يسقط السير مايلز لامبسون .

ووزع الحزب منشورات تتهم بريطانيا بعزل عزيز المصرى .

وطالبت المنشورات بعزل لامبسون واستبداله بشخص آخر مؤهل للمحافظة على العلاقات المصرية – البريطانية السليمة .

وعرف السفير البريطانى بذلك ، فأصبح فى حالة استفزاز . وفى نفس الوقت قرر ألا يقوم بتحرك مكشوف ضد المديرين حتى لا يحولهم إلى شهداء ويزيد مكانتهم من أعين الرأى العام المصرى .

ومع ذلك أثار السفير موضوع حزب مصر الفتاة ، فى لقاء مع الملك .

وقال له : إن سلوك حزب مصر الفتاة . . غير منضبط !

* * *

واضطر السفير البريطانى إلى التهديد . . .

انتهز فرصة إقامة حفل لتلاميذ كلية فيكتوريا ، فألقى خطاباً حذر فيه مثيرى الاضطرابات المعادية لبريطانيا .

ورفض الروايات التى روجت بشكل متعمد –كما يقول– حول مطالب بريطانية .

وقال : إن صبر بريطانيا ليس بلا حدود على أولئك الذين يحاولون لوى ذيل الأسد .

* * *

ولاحت فى الأفق احتمالات تغيير سياسى ، ولكن التقى على ماهر بالسفير البريطانى ، وتبادلا مناقشة صريحة حول سوء التفاهم بينهما ، واتفقا على نسيان الماضى والتعاون بشكل وثيق فى المستقبل .

وجاء أنتونى إيدن وزير الدولة لشئون المستعمرات يزور مصر .

وكان الغرض الظاهرى للزيارة الترحيب بأول كتيبة من جنود أستراليا ونيوزيلندا عند وصولهم لمصر .

وكان إيدن وزيراً للخارجية عند توقيع معاهدة ١٩٣٦ .

وكانت لإيدن مهمة أخرى فى مصر ، وهى إزالة التوتر فى العلاقات الإنجليزية المصرية .

وقد أتى معه برسالة ودية للغاية من الملك جورج إلى الملك فاروق ، وقد سلمها للملك شخصياً .

كما التقى – إيدن – برئيس الوزراء وباقى زعماء مصر الذين وقع معهم معاهدة ١٩٣٦ .

وأبدى إيدن ارتياحه للطريقة التى تؤدى بها مصر التزاماتها فى المعاهدة كحليف لبريطانيا العظمى .

ولكنه أوضح للملك ولرئيس الوزراء أن هذا زمن حرب .

وأن على الحكومة البريطانية أن تتبع سياسة قوية ، وأن الجدل حول المسائل الصغيرة من مصر لن يكون محتملاً فى كل هذه الظروف .

وفيما يتعلق بالاستياء الذى تشعر به بعض الدوائر فى مصر إزاء السفير البريطانى والجهود المبذولة لإبعاده . أوضح إيدن أن الحكومة البريطانية تضع ثقتها فى السير مايلز لامبسون . . وأنها لا تعتزم سحبه من مصر .

وبهذه النقط الموضوعة فوق الحروف عرف على ماهر أنه من المستحيل لوى ذيل الأسد . . وبدأ يتقارب مع السفير .

وقالت المفوضية الأمريكية : إن على ماهر بالنسبة للسفير « هو العدو الودود » .

وفى أبريل هز النحاس حكم على ماهر . . وإن لم يسقطه . .

فى أول أبريل قدم النحاس إلى السفير البريطانى مذكرة يطلب فيها من الحكومة البريطانية إلغاء الأحكام العرفية .

. . والنحاس يعرف أن حكومة مصر هى التى أعلنت الأحكام العرفية . . ولكنه يعرف تماماً أن بريطانيا هى المسئولة عن إعلان هذه الأحكام .

ويطلب النحاس انسحاب بريطانيا بعد الحرب . . ويطلب مفاوضات جديدة بعد الصلح تحصل مصر على حقها الكامل فى السودان .

ويعلن هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا أن هذه محاولة مقصودة من النحاس للعب دور فى السياسة الداخلية المصرية !

* * *

وفى يونية تجىء العاصفة التى تطيح بوزارة على ماهر . .

. . إن الموقف الدولى – من الوجهة الحربية – تغير تماماً لصالح ألمانيا خلال وزارة على ماهر التى استمرت ١٠ شهور و ٧ أيام .

فى أبريل غزا هتلر كلا من الدانيمارك والنرويج .

وفى ١٥ مايو استسلمت هولندا .

وبعد ١٢ يوما استسلمت بلجيكا .

ويوم ٢٨ مايو انسحبت القوات البريطانية والفرنسية من دانكرك ودخلت إيطاليا الحرب ضد إنجلترا وفرنسا يوم ١٠ يونية .

* * *

ومن شهادة على ماهر نفسه نعرف ما قدمته حكومته من خدمات للإنجليز . . ونعرف تطورات العلاقة بينه وبينهم . .

وأخيرا أسباب الإطاحة به فى نهاية المطاف .

قال على ماهر :

« قبل دخول إيطاليا الحرب بـ ٦ أسابيع ، أحضرت السفير البريطانى والجنرال ولسون قائد القوات البريطانية فى مصر – والذى أصبح بعد ذلك قائداً للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط كله عندما وقعت أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ – وأخبرتهما أن لدينا معلومات دقيقة بأن إيطاليا ستدخل الحرب . . فقالوا :

– المعلومات التى عندنا من السير برسى لورين – المندوب السامى السابق فى مصر – والسفير البريطانى فى روما فى ذلك الوقت . . تنفى ذلك .

فقلت لهما :

– أبلغوا ذلك لوزارة الخارجية فى لندن .

وقلت للسفير :

– لقد عرضت على الملك أن يغادر فيروتشى بك كبير مهندسى القصور الملكية مصر لأنه إيطالى . . وسنضطر عند دخول إيطاليا الحرب لاعتقال كل الإيطاليين . . وليس من المناسب أن يعتقل فيروتشى وهو فى السراى .

فجاء فيروتشى وقابلنى . . وقال لى :

– لن تعلن إيطاليا الحرب .

قلت له :

– اذهب إلى ماتزولينى وزير إيطاليا المفوض . . فإذا أكد لك عدم اشتراك بلاده فى الحرب ابق هنا . . وإذا لم يضمن هذا تعال ، وأنا أعطيك جواز سفر فى نصف ساعة .

وفى اليوم التالى حضر وطلب جواز السفر ، فاستدعيت السفير والجنرال وأخبرتهما بما حدث . . وكان عملى معهما بمنتهى الصراحة . .

فقال السفير :

– كيف تعطيه جواز السفر ، ربما يعود « براشوتست » .

قلت له :

– فيروتشى عمره ٧٠ سنة . . . !

ويوالى على ماهر كشف أسرار تلك الأيام . . بعد أن أدى اليمين القانونية . . أمام القضاء :

« فتش البوليس المصرى بيت قاض ألمانى بالمحكمة المختلطة فوجد أوراقاً تدل على أنه كان يقابل هتلر .

ووجدنا أوراقاً تدل على المعاهدة بين ألمانيا وروسيا .. ولم تكن هذه المعاهدة قد وقعت بعد . . وفيها أن روسيا وألمانيا ستقتسمان بولندا . . ومحددة مناطق التقسيم فى خريطة .

وقد استدعيت السفير البريطانى وأطلعته عليها فأبلغ وزارة الخارجية البريطانية التى طلبت الأوراق فأعطيتها له .. على سبيل الأمانة » . !

* * *

وفى يوم دخل ماتزولينى وزير إيطاليا المفوض فى مصر . . إلى مكتبى بوزارة الخارجية . . وكان هذا يوم الزيارة . أى الدخول بدون مواعيد . .

ولما دخل قال :

– نحن دائما فى جانب السلام .

. . تصنعت الغضب وطرقت مكتبى بشدة وقلت :

– إنى أعجب لوزير مفوض يدلى أمامى بواقعة يعلم أنها غير صحيحة . فانفعل ماتزولينى وقال :

– نحن خاضعون لألمانيا ولا نتصرف إلا بمشيئتها .

فاستدعيت السفير والجنرال ولسون وأخبرتهما بذلك .

وبعد أسبوع زارنى ماتزولينى وقال :

– كلفنى شيانو وزير خارجية إيطاليا أن أسألك : هل إذا هاجمتكم إيطاليا تهاجمونها .

قلت :

– لا . .

وأخبرت السفير البريطانى وولسون فقال السفير .

– كيف تقول لا . . ؟

سألت ولسون :

– هل إذا كنت تزمع الهجوم تذكر ذلك .

فأجاب ولسون :

– لا . .

قلت :

– على أى الحالين فإنى لا أنوى مهاجمة إيطاليا .

وقد سمعها السفير « وبلعها » . . وهذه هى نفس الكلمة التى استعملها على ماهر . . !

* * *

وطلب السفير من على ماهر اعتقال إسماعيل صدقى رئيس وزراء مصر السابق . . وتوفيق دوس الوزير السابق ، وأحمد كامل مدير بلدية الإسكندرية ، وأحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة .

وقال السفير : إن الثلاثة الأوائل أعضاء فى مجالس إدارات شركات ألمانية . أما الرابع – أحمد حسين – فمنسوب له أنه صدر منه هتاف عدائى فى أثناء مقابلة مع السفير البريطانى .

وكان رد على ماهر أنه لا يستبعد أن يكون هناك بريطانيون فى مجالس مثل هذه الشركات ، لأن ألمانيا قبل الحرب كانت دولة صديقة .

* * *

. . وحدث أن مر بعض القناصل الألمان فى قناة السويس على ظهر سفينة إنجليزية قادمة من الهند . . فأوقفنا السفينة وأنزلنا القناصل الألمان ليكونوا رهينة مقابل المصريين الذين اعتقلهم الألمان . .

وجاءنى خطاب شخصى عن طريق السفير البريطانى يقول :

– إننا نتبادل هؤلاء القناصل الألمان بقناصل إنجليز معتقلين فى ألمانيا . . وهم من عائلات كبيرة .

وقال السفير :

– هذه خدمة نقدرها . . إذا تركنا لهم القناصل الألمان . .

. . . وفعلا سلمناهم للسلطة البريطانية .

ويختم على ماهر شهادته عن كل ما جرى قبل إعلان إيطاليا الحرب بأن المعاملة بين مصر وبريطانيا كانت معاملة إخلاص وصراحة لدرجة كبيرة .

* * *

ولكن إيطاليا أعلنت الحرب يوم ١٠ يونية . . ودخلتها فى اليوم التالى . .

بعث ريموند هير القائم بأعمال المفوضية الأمريكية فى القاهرة بتقرير إلى وشنطن عن تطورات الموقف فى مصر عقب قيام الحرب بين إيطاليا وبريطانيا .

قال : فى أعقاب إعلان إيطاليا الحرب يوم ١٠ يونية دخل الوضع السياسى فى مصر مرحلة جديدة .

أصبح واضحاً أن على الحكومة المصرية – شاءت أم أبت – اتخاذ موقف أقوى مما اتخذته عند نشوب الاشتباكات بين إنجلترا وألمانيا .

ولكن برغم ذلك وتمشياً مع روح الانهزامية البالغة التى سادت الدوائر السياسية المصرية وقتها فقد بدا أن رئيس الوزراء على ماهر باشا أكثر حرصاً على تفادى إغضاب الإيطاليين من رغبته فى مساندة قضية الحليف البريطانى لمصر .

ولعدة أيام ظلت مسألة قطع علاقات مصر بإيطاليا محل نظر .

وهذا الموقف العدائى لا يمكن الاستمرار فيه طويلاً .

وعلى كل حال فى ١٢ يونية . . تقرر قطع العلاقات .

ووافق البرلمان المصرى على بيان لعلى ماهر يؤكد فيه إخلاصه لمعاهدة التحالف مع بريطانيا العظمى . ولكنه يضع تحفظات معينة تستهدف إبقاء مصر خارج النزاع لمنعها .

وقد أعطيت إشارة عملية تدل على اتجاه الحكومة المصرية بعد أيام قليلة فى أعقاب مقتل عدة جنود من حرس الحدود المصرى خلال غارة على السلوم .

أصدر رئيس الوزراء على ماهر باشا بياناً للصحف فى ١٧ يونية يحمل معنى أن هذه الحوادث يمكن تفاديها « بالوسائل الدبلوماسية » .

وهذا الأسلوب الفاتر لم يكن – بالطبع – ليعجب البريطانيين .

وقد ضايقهم التلكؤ فى رحيل الوزير المفوض الإيطالى ، الذى غادر البلاد فى ٢٣ يونية .

وكان الوزير الإيطالى زائراً دائماً لوزارة الخارجية المصرية ، فى أعقاب قطع العلاقات ، بغرض ظاهرى هو تسهيل رحيل المسئولين الإيطاليين والمدنيين .

ولكن البريطانيين يشكون أنه يبذل جهوده لحمل الحكومة المصرية على رؤية وجهة النظر الإيطالية .

ومع ذلك ، فإن الأمور تطورت أبطأ مما كان متوقعاً .

فى ١٨ يونية ظهر فى الصحف المحلية تصريح صحفى ، من الواضح أنه نبع من السفارة البريطانية ، ينفى بشكل قاطع « الإشاعات المغرضة » التى تدور حول أن بريطانيا العظمى تحاول إجبار مصر على إعلان الحرب .

وفى ١٩ يونية صفق البرلمان بحماس لرئيس الوزراء ، عندما أكد سياسته فى حماية استقلال مصر وحقوقها ، وفى نفس الوقت تنفيذ التزاماتها .

وفى ٢٠ يونية وزع تقرير يقول : إن الملك (فاروق) وجه نداءً إلى الملك جورج حول

مصاعبه . وتلقى إجابة لبقة ، ولكن حازمة ، تفيد أنه وفق النظام البرلمانى فهذه الأمور تترك لتقدير الوزراء البريطانيين المسئولين . . ومسألة إعلان القاهرة كمدينة مفتوحة أعيد إحياؤها ، ولكن عدم موافقة بريطانيا على الخطة بدا واضحاً .

وأدى تراكم هذه الأحداث إلى تصاعد الشعور المعادى للبريطانيين إلى درجة عنيفة . وصلت فى الواقع إلى أن يسمع المرء كلمة « شغب » عند كل منحنى .

وأخذ الطلبة فى التظاهر ، وغرق رئيس الوزراء فى بحر من البرقيات من جميع أنحاء البلاد تتعهد بالمساندة .

وكان التصفيق يتعالى عند عزف النشيد الوطنى فى دور السينما . . إلخ .

وينتهى تقرير القائم بالأعمال الأمريكى إلى نتيجة تقول :

« إن على ماهر ليس شخصية شعبية ، ولكنه ارتفع فى مصر ، فى تلك الأيام . إلى مصاف البطل الوطنى » .

ويتوجه حسين سرى باشا وزير المالية إلى السفير البريطانى ليقول له فى صراحة :

– على ماهر باشا يعمل ضدكم . . ويجب أن يعزل .

ويشك السفير البريطانى فى أن هناك قدراً من التفاهم الخفى جرت بشأنه المفاوضات بين الحكومتين : المصرية – والإيطالية ، بأن تحد مصر من تعاونها مع بريطانيا العظمى على أن تتعهد إيطاليا بحصانة جزئية لمصر فى أثناء الحرب . وتحدد وضعاً لمصر عند انتصار الإيطاليين .

ويتحول الشك فى نفس السفير البريطانى إلى اقتناع بأن الخوف من العلانية أصبح يسيطر على تفكير على ماهر ، وأن كل السياسة المصرية تشكل على أساس واحد ، وهو أنها تفترض – حتما – انتصار إيطاليا .

ويتبع ذلك من وجهة النظر المصرية – ضرورة الإبقاء على علاقة طيبة مع غزاة مصر . . القادمين ! .

وعلى هدى هذه القاعدة والاقتناع ، فإن موقف على ماهر أصبح من وجهة نظر السفير البريطانى . . لا يغتفر .

وبعد أسبوع فقط من هذا الإعلان ، كان السفير يطلب من فاروق رسميًّا عزل على ماهر. ويوجه إليه إنذاراً قريب الشبه بإنذار ٤ فبراير . .

ولقد استسلم الملك فى الحالين . .

٨ عشرة أيام حافلة

قدم السفير البريطانى السير مايلز لامبسون إنذاراً إلى فاروق بعزل على ماهر يوم ١٧ يونية .
واستقال على ماهر فعلاً يوم ٢٣ يونية .
ولم يقبل فاروق الاستقالة إلا يوم ٢٧ يونية .
وكانت عشرة أيام حافلة .
قال على ماهر يشرح مقدمات الأحداث . . أمام القضاء أيضاً . فلا مصدر مصرى لنا . . إلا أقوال الزعماء أمام القضاء بعد حلف اليمين :
. . أعلنت إيطاليا الحرب ، فاستدعيت السفير البريطانى وقلت له :
سأعلن تصريحاً بمجلس النواب . . وعرضت عليه صورة التصريح ، وهو أن مصر لن تدخل الحرب إلا إذا هوجمت المدن المصرية ، أو مواقع جنودنا ، أو وقع عليها اعتداء بدون استفزاز من جانبنا .
قال السفير :
– وإذا هاجم الجنود الإيطاليون . . الجنود البريطانيين ؟ .
قلت :
– لا شأن لنا بذلك .
وكانت القوات البريطانية – والحديث مستمر على لسان على ماهر – ضعيفة فى مصر . كل ما عندهم ٢٨ مدفعاً مضاداً للطائرات . . منها ٢٠ مدفعاً فى الإسكندرية لحماية

الأسطول . . و ٨ لحماية الورش ، ولا يوجد فى باقى القطر شىء يحميه .

وكان يوجد ٧٠ ألف إيطالى بمصر ، منهم ١٢ ألفاً فى سن الجندية ، ولا يمكن للبوليس العادى أن يعتقلهم جميعاً . ولا أريد الاستعانة بالجيش البريطانى .

لذلك قلت للسفير إنى سأصدر أمراً بنزع السلاح الموجود فى يد جميع السكان . ويجب أن يشمل هذا الأمر البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين . ومن الواجب أن أعلن أنه سيحدث تفتيش وإلا كان الأمر بلا نتيجة .

وكان يجب أن أفتش فعلاً بيوت إنجليز . . إلخ . وقد فتشنا حتّى القنصليات الإيطالية . وضبطنا أسلحة عند الإيطاليين . . وكان الإنجليز ممتنين لذلك . .

* * *

وقد قدم السفير البريطانى عدة طلبات .

الأول : اعتقال الوزير الإيطالى المفوض .

الثانى : تفتيش المفوضية .

الثالث : تفتيش أوراق الدبلوماسيين الإيطاليين وجيوبهم وقت السفر . .

الرابع : ألا أسمح لإيطالى بالسفر . . عدا السفير وموظفى المفوضية .

قلت للسفير البريطانى :

– إذا اعتقلتم الكونت جراندى سفير إيطاليا فى لندن . . فأنى أطبق نفس المعاملة فى مصر .

أما التفتيش فأرفضه . .

وإذا فتشتم أنتم الدبلوماسيين الإيطاليين . . فلن أحتج .

ولكن يجب أن أعرف موقف المصريين فى روما .

وقد طلب ماتزولينى الوزير المفوض سفر ٣٥ إيطاليًّا غير الدبلوماسيين ، فلم أجب بنعم . . أو لا . .

وتلقّى لامبسون تعليمات من لندن بأن يسافر من مصر ٨٠ إيطاليًّا ، وفعلاً سافروا بقطار خاص إلى حدود ليبيا . . وعومل المصريون فى روما نفس المعاملة .

* * *

. . نشطت الدعاية الألمانية والإيطالية قبل الحرب لاكتساب صداقة الشعب المصرى .

وزار الماريشال بالبو مصر مرتين . . وفى كل مرة أعلن تأييده لاستقلال مصر . .

ووصل رئيس الغرفة التجارية المصرية إلى برلين فاحتفى به هتلر نفسه . . وأقام حفلاً لتكريمه . . ومنحه وساماً .

فلما قامت الحرب واشتركت فيها ألمانيا وإيطاليا . أعلنت محطات الإذاعة الألمانية تقديرها لموقف مصر الخاص . . ولم تعتبر ما تقدمه لإنجلترا من معاونة – فى حدود المعاهدة – عملاً عدائياً ، لأن مصر لا تملك الامتناع عن تقديمه . . وجنود إنجلترا منتشرون فى بلادها .

وفى هذا ما فيه من تأييد ضمنى للحكومة المصرية ، وتشجيع لها على عدم المضى لأكثر من ذلك فى مساعدة بريطانيا .

* * *

. . وعبر الدكتور محمد حسين هيكل باشا فى مذكراته عن موقف حكومة على ماهر من انتصارات الألمان فقال :

«كان الإنجليز الرسميون ، وغير الرسميين ، فى مصر يشعرون – فى أعماق أنفسهم – بهول ما يصيب أبناء وطنهم فى ميادين القتال . . ويسمعون أن عبد الرحمن عزام . . الذى أصبح وزيراً للشئون الاجتماعية ، وصالح حرب وزير الدفاع يتحدثان فى كل مجلس عن انتصارات الألمان ، وهزائم الإنجليز ، فلا عجب أن تمتلئ نفوس السفير البريطانى ، وأعوانه فى السفارة والمشيرين من الإنجليز المقيمين فى مصر ، حفيظة على الوزارة التى رفضت مجاراتهم فى إعلان الحرب . . وأصرت على الرفض» .

واجتمع هيكل باشا بالسير سيسيل كامبل مدير شركة ماركونى ورئيس الجالية البريطانية فى مصر . . فكان كامبل صريحاً فى أن ورارة على ماهر تنفذ المعاهدة بسخاء ، ولكنها تنفذها تنفيذ الكاره الساخط ، لا الصديق الحريص على معاونة صديقه .

وعلى هذا الأساس ، كما يرى هيكل باشا : «كانت الحالة النفسية القائمة بين الوزارة ، وبين السلطات البريطانية مشوبة بقدر عظيم من عدم الثقة ، وعدم الاطمئنان إلى المستقبل .

وكان السفير البريطانى من أشد البريطانيين تأثراً بهذه الحال النفسية .

ولم يكن يخفى فى أحاديثه لأصدقائه . ومعارفه ، من المصريين ما يخالج نفسه من هذا الشعور كما أنه لم يكن يقف فى حديثه عن موقف مصر – من إنجلترا – عند الوزارة . . بل كان يتخطى الوزارة إلى العرش وصاحبه ، ويذكر أن (فاروق) ألمانى الهوى ، يسر لانتصارات النازية ، ولهزائم إنجلترا» .

واتهم الإنجليز صالح حرب باشا وزير الدفاع بأنه سلم للألمان خطط الإنجليز الحربية للدفاع عن مصر . وقال الإنجليز إنهم اكتشفوا ذلك عندما عثروا على وثائق عند هجومهم فى

الصحراء . على القوات الألمانية .

. . وعندما نشرت مجلة « آخر ساعة » نبأ اكتشاف هذه الخطة فصل الإنجليز الدكتور محمد عوض محمد من منصبه فى الرقابة على الصحف .

ولخص السير مايلز لامبسون رأيه فى على ماهر فى عبارة واحدة بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية فى أثناء الحرب .

قال :

« إن سر مصائبنا فى مصر يرجع إلى على ماهر » .

* * *

قبل شهر واحد من إعلان إيطاليا الحرب تولى تشرشل رئاسة الوزارة البريطانية .

وتشرشل يتخذ قرارات حاسمة ، على العكس من تشمبرلين . مما أعطى للامبسون صلاحيات أكبر .

. . وتجد القوات البريطانية أضواء - كما ذكر من قبل - تنبعث من قصر المنتزه ، فتعتبر أنها إشارة لغواصات الأعداء . . مما يضاعف هوة الخلاف بين السفير وفاروق .

ويتضاعف اللوم فوق رأس لامبسون عندما يجتمع به الجنرال ويفل القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط ، ويلومه - أى يلوم السفير - لأنه لم يكن حازماً مع على ماهر ولم يرغمه على إعلان الحرب ضد إيطاليا .

وتزداد الهوة اتساعاً بين السفير والحكومة ، لأن على ماهر جمع البرلمان فى جلسة سرية بعد ٤٨ ساعة من دخول إيطاليا الحرب ليقول :

« إن سياستنا كما هى . . تجنيب مصر ويلات الحرب ، مع الوفاء بتعهداتنا . . وتقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة » .

ويوافق على ماهر على قطع العلاقات السياسية مع إيطاليا . واعتقال رعاياها . عدا رجال القصر الملكى من الإيطاليين .

وبرغم أن على ماهر وافق على كل الإجراءات والاعتقالات التى طلبتها بريطانيا بالنسبة للألمان والإيطاليين فإن السفير وحكومته يضيقان بالنقاش وطول المباحثات ، والتردد والمناورة . . كما أن السفير يشك فى ميول على ماهر مع ألمانيا وإيطاليا ، لذلك يبرق السفير - لحكومته - ويحصل منها على تفويض ، فيسافر إلى الإسكندرية ، ويتجه إلى قصر المنتزه . . بعد أسبوع - على وجه التحديد ١٧ يونية - ليقرأ لفاروق مذكرة مكتوبة .

«فى هذا الوقت بالذات . . فإننا لسنا مستعدين ، لا نحن ولا جلالتك ، لبقاء رجل فى عجلة القيادة ، لا نثق فيه ، لا نحن ولا الشعب المصرى .

إن على ماهر يجب أن يخرج ، ويخرج بسرعة » .

أجاب فاروق :

– لا أستطيع الالتزام بشىء ، وأطلب إعطائى مهلة للتفكير . ثم سأل فاروق السفير :

– ما هى الحكومة البديلة التى تنصح بها ؟

أجاب لامبسون :

– من الواضح أنى لست الذى أقول لك . . ولكن العقل . . وكذلك رغباتنا . . تمليان أنه يجب أن يرأس الحكومة شخص مخلص . . ينفذ المعاهدة نصاً وروحاً . .

ومن الضرورى أن تستند الحكومة الجديدة إلى تأييد الشعب .

وأضاف :

– من المؤكد أننا لا نرغب فى أن نجعل إعلان مصر الحرب . . شرطاً لتشكيل الحكومة . .

ولكن بما أن جلالتك تطلب رأيى فإنى لا أقترح أسماء .

والطريق السليم هو أن تستدعى جلالتك للاستشارة زعيم المعارضة محمد محمود باشا . . وزعيم حزب الأغلبية مصطفى النحاس باشا .

وكرر لاميسون ذلك ٣ مرات .

قال فاروق :

– من الصواب لتغيير الحكومة أن أستشير زعيم المعارضة . . أما النحاس فقد أهاننى ، وهو يجلس فى نفس الكرسى الذى تجلس عليه الآن .

يشير فاروق بذلك إلى الخلافات المتعددة والصراع الدستورى بينه وبين النحاس .

رد لامبسون :

– لا أحد . . وبالتأكيد لسنا نحن ، الذين نصر على أن يشكل النحاس الوزارة . . فنحن نعرف صعوبة وصول جلالتكم إلى هذا المدى . . ولكن ما أقترحه أقل من ذلك ، وهو لصالح البلاد والعرش .

. . هذه الكلمات تدل على أن الإنجليز فى ذلك الوقت لم يصروا على تكليف النحاس بتولى الوزارة . . فإن الموقف العسكرى لم يكن قد تدهور بعد .

. . حاول فاروق أن يلجأ إلى التهويش . . على حد تعبير لامبسون لحكومته . . ولكن السفير قال :

إننا جادون للغاية فى أن يتولى الوزارة : صديق . . وحكومة مخلصة تقف معنا . . وتتعاون فيما نريد . . وليس شرطاً أن تعلن الحرب .

وكانت الاستراتيجية البريطانية قد تغيرت ، ووجدت بريطانيا أن من مصلحتها ألا تعلن مصر الحرب ، لأن ذلك يجنبها الغارات ، وتبقى – مصر – قاعدة حربية آمنة لبريطانيا !

وأشار السفير – تلميحاً – إلى أن الجنرال ويفل ينتظر – فى قلق – عودته ليعرف مدى استعداد جلالته لتنفيذ الخطوط المتفق عليها بين السفير وحكومته . . ورجاه ألا « يلعب بالنار » بل يعجل بإصدار قراره ولا يجعل العناصر الخطرة تضلله وكذلك على ماهر « الملتوى » . . !

وكرر السفير أنه جاد . .

قال الملك :

– إنى واثق من ذلك ، وأنا جاد أيضاً . . ولا أخفى ذلك .

ولكن الملك يفاجئ السفير بأنه كملك مصر ، فإن واجبه يحتم عليه أن يبقى شعبه بعيداً عن الجانب الخاسر !

وكانت هذه المرة الأولى التى يواجه فيها فاروق السفير البريطانى صراحة بآرائه وميوله الألمانية . . ففى تلك اللحظة لم يكن السفير يعرف أن فرنسا قد استسلمت . . وبدا من لهجة فاروق وأسلوبه . . أنه يعلم .

أجاب لامبسون :

– مصر . . معنا . . تسبح أو تغرق . . ولذلك فمن الأفضل أن نسبح جيداً وننتصر فى النهاية .

ويجب أن تعود إلى القاهرة فهناك حاجة إليك هناك . . وآمل أن أسمع منك قريباً أنك اتبعت نصيحتى . .

* * *

تجنب السفير استعمال التهديد المباشر . . ولم يقدم إنذاراً صريحاً . . ولكنه طالب الملك – علناً – بتشكيل حكومة صديقة لإنجلترا .

وخلال الاجتماع لم يستطع السفير أن يضغط على فاروق أكثر من ذلك . . كما أن سلوك فاروق كان ودياً .

وبعد انتهاء الاجتماع ، أبلغ السفير حسنين بمضمون الحديث ، وطلب منه تحذير الملك .

.. ألح حسنين فى إعطاء على ماهر فرصة أخرى .. وكان رد السفير كلمة واحدة :
– مستحيل ... !

* * *

.. يخشى السفير أن يتشبث فاروق بموقفه ، فيعود إلى القاهرة ، ويجتمع بأعضاء سفارته والجنرال ويفل ، لبحث الخطوة التالية إذا رفض الملك أن يعين حكومة صديقة للإنجليز :
.. هنا يصاب السفير بالدهشة من موقف الجنرال ويفل ..
.. لقد وجده متردداً فى اتخاذ خطوة حاسمة ضد الملك ، فيكتب – لامبسون – فى مذكراته :
« مهما كان الرجل العسكرى بارزاً فإنك – معه – لا تعرف أين .. ؟
إنهم – العسكريون – ينفثون الرعد فى لحظة ، وعندما يستجيب لهم الإنسان يجدهم ، وقد غيروا آراءهم . !
وعندما تبدأ تظهر نتائج العمل القوى الذى دعوا إليه فإنهم إما أن يغيروا آراءهم تماماً ، أو يدخلوا تعديلاً عليها .
إن ويفل كان معنا – مع وزارة الخارجية البريطانية – قلباً وقالباً .. ولكنه يتراجع الآن وينصحنا :
– من الأفضل أن نأخذ ما هو ممكن .
إن ويفل – كما يقول السفير – لا يفهم الموقف السياسى الداخلى فى مصر . والحقيقة أن ويفل تعلم درساً خالداً وهو يكتب تاريخ حياة أللنبى .. إن وزارة الخارجية البريطانية فى سنة ١٩٢٤ وجهت اللوم إلى أللنبى بسبب ما جاء فى إنذاره إلى سعد زغلول .. وكان هذا اللوم مقدمة لاستقالة أللنبى » ! .

* * *

وتنتشر فى القاهرة إشاعة بأن (فاروق) يفكر فى الهرب .
ويهرع ويفل إلى السفير البريطانى ليبلغه فيكون جواب السفير :
– إن تعليمات وزارة الخارجية لى هى منع « الغلام » من الهرب إلى إيطاليا .
قال ويفل :
– من الأفضل أن نتركه يهرب ونتهمه بخيانة بلاده .
أجاب السفير :
– إذا هرب فسيطالب بعرش مصر .. !

وبرغم أن على ماهر سياسى قديم يعرف أصول لعبة الوزارات فى مصر . فإنه يكتب فى خطاب استقالته لفاروق :

« أصبح الاستمرار فى الحكم متعذراً لأسباب قاهرة خارجة عن إرادتنا ، وإرادة الشعب المصرى » .

. . يشير بذلك إلى تدخل الإنجليز . . !

وتنشر جريدة المصرى خبراً يشير إلى أن الإنجليز لم يتدخلوا ضد على ماهر . . ويعلق مصطفى النحاس على ما نشرته المصرى ، فيتوجه على ماهر إلى مجلس الشيوخ ، ويلقى بياناً يطعن فيه طعناً جارحاً فى الإنجليز وموقفهم من مصر ، وتصرف السفير الاستبدادى مع الوزارة المصرية يقول فيه :

« توخيت إجابة طلبات الحليفة – مع بريطانيا – مادامت لا تجر مصر إلى حالة الحرب . ولكن الحكومة رأت فى بعض الطلبات أن تؤدى بذاتها – أو بمجموعها – إلى حالة الحرب » !

وتظل استقالة الوزارة معلقة ٤ أيام .

وفاروق حائر . .

لم يهرب . . كما ظن الماريشال ويفل . . بل هو حائر يفكر . . قلبه مع الألمان والإيطاليين .

وحكومته تنفذ رغبات الإنجليز دون أن تسعى لاكتساب عداوة الألمان أو الإيطاليين . . اعتقاداً بأن النصر لهما .

إن (فاروق) أمام الإنذارات البريطانية ، العلنية والمقنعة أو السافرة . . لا يستدعى زعيم المعارضة . وزعيم الأغلبية ، ولا يتصرف وحده بسرعة ، بل يستدعى – عادة – كبار الزعماء السياسيين للتشاور . . محاولاً إقناعهم بالموافقة على رأيه وتنفيذ أغراضه . . !

وفاروق يمضى فى الاستجابة لتهديد السفير البريطانى ، فيدعو للمشاورات مصطفى النحاس باشا .

. . ولكن زعماء مصر لا يتفقون . .

اقترحوا فكرة وزارة ائتلافية . . اقتداء ببريطانيا . . فإن تشرشل شكل وزارة ائتلافية .

ولكن النحاس يرفض فكرة الوزارة الائتلافية .

وأثيرت فكرة تشكيل وزارة محايدة . . فقال النحاس :

– لا توجد وزارة محايدة . . وإن وجدت لن تحصل على تأييد الأحزاب . .

واختلف الجميع . .

ولم يتفقوا على تأليف وزارة ائتلافية تضم الوفد والأحزاب الأخرى . . أبداً . .أبداً . . !

هذه هى وجهة نظر الإنجليز فيما جرى وذلك من خلال وثائقهم . ولكن ما هى وجهة نظر المصريين . . ؟

إن عبد الوهاب طلعت رئيس ديوان فاروق بالنيابة ووكيل الديوان السابق شهد كل هذه الأحداث ، وسجلها فى محاضر رسمية . . وقد نشر محاضر اجتماعات لامبسون بفاروق . . والملك بالزعماء . . ومداولات ومناقشات هؤلاء الزعماء . . ونقاط اتفاقهم القليلة . . وخلافاتهم الكثيرة التى لم تنته إلا بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . . وحل الأحزاب كلها . . !

إن عبد الوهاب طلعت يعترف بأن السفير البريطانى السير مايلز لامبسون طلب رسمياً إقالة على ماهر .

قال عبد الوهاب طلعت :

« فى منتصف الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ١٧ يونية ١٩٤٠ بقصر المنتزه ، وجه السفير البريطانى إلى الملك – شفاهة – تبليغاً من اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية . فطلب إليه الملك تدوين هذا التبليغ كتابة . . فانتحى السفير ركناً فى غرفة الملك . وكتب بالقلم الرصاص ما يلى :

« من الواضح أن على ماهر لا يجرؤ على مواجهة الصعاب والأخطار التى تنطوى عليها حتماً الحالة الحاضرة بالنسبة لمصر .

وحتى إذا أجابنا إلى مطالبنا فإنه لا يخفى أن ذلك مخالف لإرادته ورأيه ولا يمكن أن يستمر الحال على ذلك .

وبناء عليه فإن تعلیماتى إليكم هى :

« أن تخبروا الملك (فاروق) أن أسوأ سياسة فى وقت الحرب ، إنما هى سياسة الشك .

إن موقف على ماهر لا يتفق مع روح المعاهدة . ولا يمثل شعور مصر ، والشعب المصرى ، بل لا يخدم مصالح مصر العليا .

ومن الضرورى والحالة هذه تأليف حكومة أخرى » .

وعلى أثر ذلك ، وصاحب هذه الرواية هو عبد الوهاب طلعت أيضاً ، عاد الملك إلى قصر عابدين ووجهت – أى طلعت – دعوة للاجتماع بالقصر فى ٢٢ يونية ١٩٤٠ – للمداولة فى الموقف المذكور . . إلى على ماهر ، مصطفى النحاس ، أحمد زيور ، إسماعيل صدقى ، عبد الفتاح يحيى ، محمد محمود خليل ، أحمد ماهر ، محمد صالح حرب ، محمد توفيق

رفعت ، محمد حلمى عيسى ، محمود بسيونى ، محمد بهى الدين بركات ، محمد حافظ رمضان ، الشيخ مصطفى عبد الرازق وعبد الحميد بدوى .

وكان من بين الحاضرين – بطبيعة الحال – عبد الوهاب طلعت . .

وحضر الملك فاروق إلى قاعة الاجتماع ، وخاطبهم قائلا : إنه « دعاهم ليقف على آرائهم فيما طلبته الحكومة البريطانية بلسان سفيرها من تغيير حكومة على ماهر . بصفتهم زعماء ، لهم من التجارب ما يسمح لهم بإبداء الرأى فى هذه المسألة ، وأنه يترك لهم حرية البحث .

وناشدهم أن يضعوا مصلحة البلاد العليا نصب أعينهم ، وألا يفرطوا فى كرامة مصر . وتضحية كل شيء فى سبيل صيانة هذه الكرامة . وأنه يدع ذلك فى أعناقهم ، ويرغب إليهم ألا يتفرقوا إلا وهم متفقون على رأى .

* * *

وبعد أن غادر الملك قاعة الاجتماع بدأ على ماهر يشرح موقفه من طلبات الإنجليز ، وانتهى إلى القول بأن كل ما طلبوه تقريباً قد أجيب .

وأثر مناقشات طويلة دونها عبد الوهاب طلعت فى ١٢ صفحة انتهوا إلى القرار التالى :

عرض أمر التبليغ البريطانى على الهيئة ، فأبدى مصطفى النحاس رأيه فيه بأنه – من غير شك – ليس لدولة أجنبية أى حق فى التدخل فى تعيين وزارة فى بلد مستقل كمصر .

إن المعاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تقضى من الطرفين أن ينفذاها بالروح التى وضعت بها .

وفيما يختص بالوزارة المصرية ، فإنى أعلم أن رغبة الشعب المصرى متجهة إلى تعيين وزارة جديدة محايدة ، يرضى عنها جميع الأحزاب ويؤيدونها ، وتجرى انتخابات جديدة حرة فى الوقت الذى تسمح به الظروف .

وهذا الحل الذى يمثل ، فى رأيى ورأى إخوانى أعضاء الوفد المصرى ، تضافر الأمة المصرية لمصلحة البلاد فى الظروف الخطيرة التى تجتازها » .

ورأى بقية الأعضاء أن الخطة التى انتهجتها الوزارة فى تنفيذ المعاهدة تتفق مع روحها التى أشار إليها مصطفى النحاس ، وقد لقيت فوق ذلك تأييد جميع هيئات الأمة وطبقاتها .

كما يرون أنه تلقاء تصميم على ماهر على الاستقالة أن يترك الأمر إلى حكمة الملك فاروق ، واثقين أنه سيوجه مصائر البلاد إلى خيرها وسعادتها » .

وبعد يومين – أى فى ٢٤ يونية – دعى لمقابلة فاروق بقصر عابدين . . مصطفى النحاس ، ومحمد محمود خليل ، وأحمد ماهر ، وعبد الفتاح يحيى ، ومحمد حلمى عيسى ، ومحمد

حافظ رمضان ، والشيخ مصطفى عبد الرازق .

وقال لهم الملك :

– إن على ماهر رفع استقالته ، وقد قبلتها وكلفته الاستمرار فى العمل إلى أن تؤلف وزارة جديدة .

وقد استدعيتكم اليوم لأتعرف رأيكم فيمن يرشح لتأليف وزارة ممثلة لجميع الأحزاب – بقدر الإمكان – وتحوز تأييد البرلمان .

وأود أن تجتمعوا الآن مع بعضكم للمداولة فى ذلك ، وأرجو أن تصلوا إلى اتفاق تتحقق به مصلحة البلاد .

وبعد أن خرج عقدوا اجتماعاً حضره عبد الوهاب طلعت الذى سجل كل المناقشات . . وهو راويها :

تكلم مصطفى النحاس فقال :

– إن النطق الملكى بهذا الشكل لا يمكن به الوصول إلى اتفاق إذا بقينا عند الأسس التى وضعت : وزارة تمثل جميع الأحزاب . هذه يمكن تحقيقها بالطريقة التى وضعتها فى اقتراحى منذ يومين . . وهى وزارة محايدة تحوز رضاء جميع الأحزاب . ويكون لنا جميعاً رأى فى تكوينها ، ولا يمكن أن نتحكم فى أشخاصها . يجب أن تتوفر فيها فكرة تمثيل الأحزاب . وأن الأحزاب تؤيدها ولأجل أن تؤيدها الأحزاب يجب أن يكون لنا رأى فى اختيار رئيسها وأشخاصها لتحقيق فكرة رضاء الجميع .

كلمة « بقدر الإمكان » التى جاءت فى حديث الملك نحاول أن نحققها .

ولكن كلمة « يؤيدها البرلمان » هذه لا يمكن قبولها ، لأنى كما قلت من قبل لا يمكن أن أرضى عن أى وزارة ، أو أوافق على وزارة تستند إلى مجلس النواب الحالى ، بل الوزارة المحايدة تعلن حل مجلس النواب بمجرد تشكيلها ، لأن الوفد غير ممثل فى مجلس النواب تمثيلاً صحيحاً .

وأما الشيخ مصطفى عبد الرازق فقال :

– إن الظروف خطيرة ، ولابد من مواجهتها مجتمعين .

ونقطة الخلاف هى :

– هل نواجهها بوزارة محايدة تؤيدها الأحزاب ، أو بوزارة قومية وأول ما يتجه إليه النظر تأليف وزارة قومية .

وسأل مصطفى النحاس عما إذا كان له اعتراض على ذلك ؟

فقال مصطفى النحاس :

– الوزارة القومية دلت التجارب على أنها وزارة ضارة وغير منتجة ، ونحن فى ظروف خطيرة . فلا يصح أن نعيد التجربة .

وقال الدكتور أحمد ماهر :

– إن أحسن مخرج للحالة هو ما جاء بالنطق الملكى وتأليف وزارة تمثل جميع الأحزاب بقدر الإمكان ويؤيدها البرلمان . ولا أوافق على حكم البلاد من غير رقابة برلمانية .

حاول الحاضرون فى إثناء النحاس عن موقفه ، وقبول وزارة قومية برئاسته فقال :

– هذا محال . .

وأخذ يعدد الأسباب التى تجعله يتمسك برأيه .

وانتهى الاجتماع إلى غير اتفاق .

ويستمر عبد الوهاب طلعت فى رواية التفاصيل :

« عرضت آراء الزعماء على الملك ، ثم أبلغتهم أن رغبة الملك تتجه إلى حل الموقف بطريقة دستورية . وأنى سأتلقى أوامر الملك وأتصل بهم .

وللوصول إلى حل تحمد عاقبته . . ظللت أوالى الاتصال بزعماء الأحزاب – المستقلين ثلاثة أيام ، وكان محدداً لمقابلة مصطفى النحاس يوم ٢٦ يونية فى كفر عشما – محافظة المنوفية .

* * *

واستدعى السفير البريطانى أحمد حسنين الأمين الأول للملك إلى دار السفارة فى الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم نفسه – ٢٦ يونية – وأملى عليه التبليغ الآتى :

« إن السفارة على بينة من نشاط على ماهر منذ تقديم استقالته مما يسبب ارتباكاً فى الحالة .

يجب أن يكون عمل على ماهر إدارياً محضاً إلى أن تؤلف « الوزارة الجديدة » .

يجب على الملك دعوة مصطفى النحاس فى الحال وقبول نصيحته : أى بتشكيل وزارة حسب مشورته . ووجهات نظر النحاس معروفة من قبل ، وهى تأليف وزارة محايدة .

إن تنفيذ المعاهدة تنفيذاً يتفق مع نصها وروحها يقتضى فى الظروف الحاضرة أن أكبر هيئة شعبية – وهى الوفد – يجب أن يكون مسانداً للحكومة . فإذا ثبت استحالة قيام وزارة محايدة فلا مفر من وزارة وفدية خالصة . وفى كلتا الحالتين فإن مسؤلية تنفيذ المعاهدة يكون على عاتق رئيس الوفد المصرى الذى فاوض فى المعاهدة » .

* * *

ويتوجه عبد الوهاب طلعت إلى النحاس فى الثانية والنصف من بعد ظهر الأربعاء ٢٦ يونية ١٩٤٠ . . أى بعد ساعة ونصف من التبليغ البريطانى .

ولعل أغرب ما بدأ به اجتماع طلعت - بالنحاس - حسب رواية طلعت اتفاقهما على أن يدون كل منهما محضراً بكل ما يجرى من حديث . . !

سأل عبد الوهاب طلعت النحاس عن اقتراحاته من الوجهة العملية فأجاب :

إذا أخذ بفكرة الوزارة المحايدة يكون العمل كما يأتى :

١ - تتألف الوزارة رئيساً وأعضاء من محايدين .

٢ - هذه الوزارة يرضى عنها جميع الأحزاب ، أو من يرغب فيها من الأحزاب .

٣ - يساند هذه الوزارة من يرغب فيها من الأحزاب ، ويداومون الاجتماع لمساعدتها فى تصريف الأمور ، وفى مراقبتها .

٤ - تمهد الوزارة للانتخابات الحرة ولا بأس من ترك البرلمان فى عطلة من غير اجتماع إلى الوقت الذى يرغب فيه فى اجتماع البرلمان ، فيحل مجلس النواب عندئذ ، وقبل اجتماع البرلمان ، وعلى أى حال يتم الحل قبل بداية الدورة البرلمانية بشهرين .

٥ - الوزارة المحايدة وكيف تشكل :

رئيس الوزراء : يصح أن يكون سيف الله يسرى باشا ، لأنه قد يرضى على ما أعلم بعض الأحزاب .

ويسأله عبد الوهاب طلعت : إذا رئى تكليفكم بتأليف الوزارة فما رأيكم ؟ .

أجاب النحاس :

- مع شكرى الوافر على هذه الثقة فأنى أسمح لنفسى بالاعتذار عنها للأسباب الآتية :

أولاً : لأنى أقصد حقيقة إلى وحدة الأمة فى هذه الظروف الدقيقة . ولا يتيسر الوصول إلى هذا الغرض بكونى أتولى الوزارة . . لأن فى هذا إغضاباً للبعض الآخرين من الأحزاب ، إن لم يكن جميعهم .

ثانياً : لأنى لم أستطع العمل فى الظروف الحاضرة مع أدوات الحكم . . المقصود الموظفون ، الذين ركزت إدارة الحكم فيها فى أثناء هذا الانقلاب من وقت إقالتى إلى الآن فى جميع المصالح العمومية - برفت كل من كان يعتبر أن ميوله وفدية ، أو أنه يمت إلىّ بصلة قرابة أو نسب أو مصاهرة ، أو بمبدأ وفدى ، وإحلال غيرهم محلهم ، أو بترقية الآخرين ترقية استثنائية وثابتة لكسب معونتهم لمن خلفونا فى الحكم وبغضهم لنا ، أو بركن الآخرين من الفريق المقول بأنه منسوب لنا ، واحتضان غيرهم ، أو بنقل الفريق الأول من المراكز الهامة

وإحلال غيرهم محلهم . . إلخ .

وفى هذه الظروف تكون مهمة الحكم غير مجدية ولا أريد كما قلت فى اجتماع قصر عابدين أن أحدث انقلابا فى الظروف الحاضرة ، حتى أستطيع الحكم مع رجال يخلصون لى وللملك وللوطن . . لأنى إن أقدمت على هذا الانقلاب أبعدت عنى جميع الأحزاب تقريباً فضلاً عن أن حالة الحرب التى هى على الأبواب لا تتطلب ذلك .

فمن الحكمة إذن أن تتولى الأمر وزارة محايدة وهى تستطيع أن تعمل مع أداة الحكم الحالية بقدر الإمكان . . إلا من تأخذ عليه الإخلال بوظيفته فى عمل هذه الوزارة المحايدة معهم ، وبذلك يكون الجميع مطمئنين إلى العمل معها لمصلحة البلاد .

ويطلب عبد الوهاب طلعت معرفة موقف النحاس إذا رأى الملك ألا مندوحة من تكليفه الوزارة .

يرد النحاس :

– إذا كنت سأوافق سأستميحه فى عمل كل التغييرات .

* * *

إن المحاضر كما سجلها عبد الوهاب طلعت لا تختلف إلا فى بعض تفاصيل ثانوية عن تلك التى وردت فى مذكرات كيلرن أو وثائق وزارة الخارجية البريطانية .

والظاهرة التى تلفت النظر فى كل ما جرى . . إن هذه الاجتماعات . . وهذه الدعوة لتأليف وزارة ائتلافية هى التى تكررت بعد ذلك يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ .

الاختلاف الوحيد هو أنه فى ٤ فبراير كان هناك إصرار من الإنجليز على أن يؤلف النحاس الوزارة .

ولكن فى يونية ١٩٤٠ كان الإنجليز مترددين . . لم يحسموا أمرهم على التفاهم مع الوفد . . وبالإضافة إلى ذلك فإن اللورد هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا – فى يونية ١٩٤٠ – كان هو الذى ندد بتصرف النحاس . ومذكراته الشهيرة للسفارة .

إن النحاس تولى الوزارة عام ٣٦ عندما كان إيدن وزيراً للخارجية والسير مايلز لامبسون سفيراً لبريطانيا فى القاهرة .

والنحاس يتولى الوزارة عام ١٩٤٢ عندما يعود إيدن لوزارة الخارجية فى حكومة تشرشل . . !

* * *

ومن هنا يجتمع فاروق بعبد اللطيف طلعت . . ويستشير أحمد ماهر رئيس مجلس

النواب . ومحمد محمود خليل رئيس الشيوخ . ومحمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين . .
ثم يختار حسن صبرى باشا رئيسا لوزراء مصر . . !

ويلتقى فاروق بالسفير البريطانى ويبلغه تعيين حسن صبرى باشا ويقول :

– ستتخذ الحكومة الجديدة كل الإجراءات المطلوبة .

وستنفذ هذه الحكومة معاهدة ١٩٣٦ نصاً وروحاً وبالذات المادة الخامسة .

وهذه المادة تنص على ألا يتبنى أى طرف سياسة خارجية تتعارض مع المعاهدة . . أو يعقد اتفاقات سياسية تتعارض مع إجراءات ونصوص المعاهدة .

ويقول فاروق :

لقد وافقت على أن تسعى الحكومة إلى تعبئة الرأى العام معها لتنفيذ هذه السياسة . . وأعد بأن يساند القصر – بإخلاص هذه الحكومة .

قال السفير :

– ستكون النتائج خطيرة . . إذا فشلت هذه التجربة .

رده الملك :

– أكد لفخامة اللورد . . يعنى هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا أن الاتهامات بأنى ضد بريطانيا كاذبة . . !

إن النحاس طلب أن أتولى بنفسى – أى الملك – رئاسة الوزارة .

ويوالى فاروق شرح مضمون – إن لم يكن نص الحديث – بينه وبين رئيس وزرائه مصطفى النحاس . . فإن كل الأحاديث الرسمية فى ذلك العهد كان السفير البريطانى طرفاً فيها . . حتى ولو كان غائباً عنها .

وكان كل مسئول يمثل الأذن الثالثة للسفير البريطانى . . يستمع بالنيابة عنه . . ويقدم له التقرير الشامل . .

قال الملك :

– لقد أخبرت النحاس باشا أن تأليف الوزارة ليس من مسئولياتى . . ونظراً لموقف النحاس السلبى . . فقد اخترت الرجل الوحيد الذى أعرف أنه يتمتع بثقتكم كاملة – أى ثقة الإنجليز – وكلفته بتشكيل الوزارة ، من أعضاء يؤيدون الإنجليز .

وأضاف فاروق :

– إنى أخشى شيئاً واحداً ، وهو أن الحكومة ليست قوية ، ولكنها – بغير شك – تؤيدكم . . أى تؤيد الإنجليز ! !

وتعلن أسماء الوزراء . . عبد الحميد سليمان . . محمد حلمى عيسى ، محمود فهمى النقراشى ، صليب سامى ، حافظ رمضان ، محمد حسين هيكل ، إبراهيم عبد الهادى . . أعضاء الوزارة التى رأى ملك مصر أنها ليست قوية . . وأن ميول أعضائها بريطانية !

إن اثنين من هؤلاء الوزراء يتوليان فيما بعد رئاسة الوزارة : وهما إبراهيم عبد الهادى والنقراشى . .

. . والنقراشى كان متهماً بالتحريض على اغتيال السيردار السير لى ستاك . . وعارض الإنجليز عام ١٩٣٦ اشتراكه فى مفاوضات المعاهدة ! !

وأحد هؤلاء الوزراء رئيس الحزب الوطنى – حافظ رمضان . . صاحب مبدأ « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » ، والرجل الذى قبل الوزارة لأول مرة فى عهد محمد محمود وقال إن السبب رغبته فى أن يجعل الناس يفهمون مبادئ الحزب الوطنى وواحد من بين الوزراء يصبح رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين وهو الدكتور محمد حسين هيكل باشا .

* * *

وهنا نتوقف . . .

إن على ماهر فى معظم اجتماعاته بالسفير كان يدعو لحضور الجنرال ولسون ليكون أشبه بالشاهد . . على تعاونه – تعاون على ماهر – مع الإنجليز .

وقال على ماهر إن السبب فى ذلك هو أنه لا يثق فى السفير ويخشى تحريف أحاديثه ! !

وهذا اعتراف يدين على ماهر . . ولا يحميه !

يوم قبول استقالة على ماهر يبعث إليه ولسون بخطاب يشكره فيه على مساعداته للقوات البريطانية فى أثناء توليه الوزارة .

وعلى ماهر يقدم صورة من هذا الخطاب إلى محكمة الجنايات فى أثناء شهادته فى قضية أمين عثمان عام ١٩٤٧ .

ولكن السفير البريطانى عام ١٩٤٠ يصرخ – فى برقية – لحكومته قائلاً : « إن ولسون فى نوبة كرم خاطئة . . كتب خطاباً إلى على ماهر يشكره . .

إن ولسون يبعث بهذا الخطاب دون استشارتنا – أى السفارة . . وهذه حركة خاطئة ، ولكنها مقصودة بعناية .

إن على ماهر ينشر الآن فى كل مكان أن العسكريين البريطانيين يؤيدونه . . والسفارة البريطانية هى وحدها التى تخذله » !

٩ لماذا تربطون أنفسكم بجثة

قبل أن يشكل حسن صبرى باشا وزارته . اتفق مع أحمد ماهر ، ومحمد محمود على تأليف الوزارة ، ثم ذهب – حسن صبرى – إلى السفير البريطانى ، وطلب عدم وضع العقبات فى سبيله . . فطمأنه السفير . . وشكل الوزارة يوم ٢٧ يونية ١٩٤٠ .

وفى مذكرات السفير أنه وافق على تشكيل وزارة حسن صبرى لأن الملك كان يعلم صداقة السفير بحسن صبرى منذ توليه وزارة المالية فى حكومة عبد الفتاح يحيى !

* * *

وتبدأ الحكومة فى إظهار تعاونها مع الإنجليز .

فى أول اجتماع لمجلس الوزراء يقرر المجلس دخول الحرب . . إذا وصلت القوات الإيطالية إلى مرسى مطروح . . أول وأكبر ميناء مصرى فى الصحراء الغربية .

ويصمم وزراء الحزب السعدى على دخول الحرب فوراً ، ويهددون بالاستقالة إذا لم تعلن مصر الحرب من أول جلسة !

ويذهل وزراء الحزب السعدى عندما يقبل رئيس الوزراء استقالتهم .

وتزداد دهشتهم عندما يوافق السفير البريطانى على ذلك . . فإن السفير فى ذلك الوقت تلقى تعليمات لندن بأنه من المصلحة عدم دخول مصر الحرب . . وكان رئيس الوزراء يعرف هذه التعليمات . . والسفير يعرف . . والسعديون لا يعلمون !

وبعد ٤ شهور من تشكيل الوزارة تغزو القوات الإيطالية الحدود المصرية وتغير على المدن .

ويصل أنتونى إيدن – وزير الحربية فى ذلك الوقت – إلى القاهرة ويُستقبله فاروق بحضور السفير .

وفى أثناء الحديث «يغمز» إيدن بعينه للسفير وكأنه يقول له :

– انظر ماذا يفعل الملك .

وبعد انتهاء المقابلة يقول إيدن للسفير :

– ياصبرك ! لأنك تتعامل مع هذا الغلام . . لابد أن ذلك يرهقك وكلمة « الغمز » و « الصبر » هى الكلمات الرسمية المستعملة فى لغة الحوار والبرقيات بين السفير ووزارة الخارجية فى لندن . . فى أثناء الحرب ! !

* * *

ويقيم السفير حفلاً كبيراً لإيدن يدعو إليه زعماء مصر . . بما فيهم على ماهر .

ولقد تردد مايلز فى دعوة على ماهر . . فقبل ٤ شهور أصر على عزله من رئاسة الوزارة .

إن السفير يسأل أعضاء سفارته . . فيقولون له :

يجب دعوة على ماهر . .

ويعترض السفير خشية أن يتهم بالضعف . . إذا دعاه !

ولكن رجال السفارة يصرون على دعوته ، ويوافق لامبسون مضطراً من ناحية حرفية البروتوكول . . ولأن بريطانيا ، ورجالها فى مصر ، يحرصون على إبقاء خيط رفيع متصل بينهم ، وبين كل زعماء مصر .

وعلى ماهر أيضاً يحرص على بقاء هذا الخيط الرفيع . .

إنه لا يحضر الحفل حتى لا يتهم بالنفاق أمام الجميع . . ولكنه – سرًّا – يكتب رسالة اعتذار لا يقرؤها إلا السفير . وتطل كلمات هذه الرسالة من مذكرات السفير .

قال على ماهر إنه مريض . .

ولمس السفير حرارة الاعتذار فكتب فى مذكراته يقول إنه أحس بصدق الاعتذار وأنه ليس مصطنعاً و « أخشى أن نتهم بالضعف » . . ولكن « معلهش » .

وفى برقيته لوزارة الخارجية كتب السفير كلمة «معلهش» بالحروف اللاتينية ! !

* * *

وفى حفل إيدن . . يحرص لامبسون على أن يجعل إيدن ينفرد بالنحاس أطول فترة ممكنة .

ورأى السفير أن ذلك يعتبر عملاً كبيراً فى حد ذاته . . وإن لم يسفر عن نتائج محددة .

ويبرق السفير إلى لندن .

«إن اجتماع كل الزعماء المتصارعين تحت سقف صديق ومحايد . . لا يعتبر عملاً سيئاً بحال . . وهو مثل على أن الأمور يجب أن تسير على هذا النحو . . » .

. . وبهذه العبارة يكشف لامبسون عن سياسته . . أو خطة عمل بريطانيا فى تلك الفترة . . أن يجتمع زعماء مصر تحت « السقف » البريطانى . . أو فى ظل العلم البريطانى الذى يرفرف فوق دار السفارة .

. . وعندما لم يتحقق ذلك للإنجليز فإنهم – بعد حين – يريدون الهيئة الشعبية أو أغلبية الشعب . . لا أغلبية الزعماء !

* * *

ولم ينفرد إيدن بالنحاس . . وحده .

إنه انفرد أيضاً بكل زعماء مصر . .

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى التقى فيها بهم . . فقد سبق أن جاء إلى مصر – كما تقدم – وذلك فى زيارة سرية خلال شهر فبراير . . أى قبل ٨ شهور .

إن السفير يقول فى برقية سرية إلى حكومته :

إن إيدن – وزير الحربية – قال له : إن كل زعماء مصر ، واحداً بعد الآخر . . وبغير استثناء على الإطلاق . . أبلغوه أن الملك هو سبب كل المشاكل فى مصر .

وقال حسن صبرى باشا رئيس الوزراء لإيدن :

– سأدعو الملك إلى رحلة بحرية . . وعليكم الباقى يقصد عليكم إغراقه . . وقتله .

قال إيدن :

– فى فبراير الماضى كان الزعماء أكثر حرصاً . . أما فى أكتوبر فإن اتهامهم للملك كان مباشراً .

وقد وصل إيدن إلى نتيجة واحدة وهى :

– الحل . . هو طرد . . الولد . . فاروق !

أجاب السفير :

– معظمنا وصل إلى هذه النتيجة من قبل . . ولكن هذه مشكلة . . فكلما فكرنا فى تنفيذها – طرد فاروق – نشأ سبب أو آخر يمنعنا من المضى فى خطتنا .

وفى الآونة الأخيرة لم نطلق النار . . أى لم نعزل الملك – لأن حزب الوفد يرفض ، وكذلك قادة القوات البريطانية .

. . وكان الوفد قد تقدم بمذكرة للسفارة اعتبرتها الحكومة البريطانية عملاً عدائياً .

ويضيف لامبسون :

– فى رأيى أنه مادام هذا الغلام جالساً على العرش فإننا لن نلقى تعاوناً حقيقيًّا . . وسيبقى لدينا الإحساس بأنه متى ساءت الأحوال فإننا سنطعن من الخلف .

ويطلب إيدن من لامبسون أن يجتمع بقيادة القوات البريطانية . . الجيش والبحرية والطيران ، ويبلغهم أن إيدن وصل إلى رأى نهائى ، وهو أن هذا الولد – فاروق – يجب أن يذهب . وعندما كان فى فلسطين سمع من المندوب السامى هناك كيف أن سياستنا وتساهلنا مع فاروق أديا إلى الإساءة لسمعتنا .

وقال السفير :

– لقد سافر إيدن إلى الصحراء ، وقد طلب منى أن أسألكم الرأى ليقدم توصية بذلك عندما يعود إلى لندن . .

إنى عملت مع فاروق منذ جلس على العرش ، ووجدت أنه – فاروق – فقد صلته بالشعب وقبضته عليه بسبب تصرفاته غير المسئولة وأوهامه . . وهذا يمكن ألا نعيره اهتماماً وقت السلم . . أما فى زمن الحرب . . ونحن نقاتل دفاعاً عن حياتنا . . فإننا نخشى أن تجرفنا الظروف . . فلا نستطيع احتمال أية لدغة ! .

إننا نتوقع أن تسير الأمور فى حرب الصحراء على غير هوانا ، ونخشى أن نغامر بأن يكون فى مؤخرة قواتنا ملك يقوم بلعبة غير مخلصة لنا . . وفى كل مشكلة نواجه بما أسميه اليد الخفية التى تظهر بكل طريقة . .

إن هناك أمثلة تظهر كل يوم ، وآخرها رفض القصر أن يبعد عن مصر إيطاليًّا اسمه بوجولينو .

لن يكون هناك تعاون مصرى مخلص ومن القلب . . معنا . . ما بقى هذا جالساً على العرش .

ويضيف لامبسون :

– ما كنت أفكر فى إثارة مثل هذا الموضوع الذى يرفضه العسكريون لولا أن وزير الحرب هو الذى طلب منى بحثه معكم .

وقد أعلن الجنرال ويفل قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط أنه يعارض عزل الملك .

وأيد قائد السلاح الجوى لونجمور وجهة نظر ويفل .

أما قائد البحرية فأعلن أنه يؤيد التصرف السريع ضد الملك .

ولم يغير الجنرال ويفل رأيه . . وقال إنه يخشى ألا تستسلم مصر ، وتساءل عما سيفعله أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة . . وزملاؤه .

ولم تسفر المناقشة عن أية نتيجة .

وماتت فكرة عزل الملك لأن بريطانيا اضطرت إلى سحب قواتها من مصر لمساعدة اليونان ضد الغزو الإيطالى .

ولكن هذا يدل على أن فكرة عزل فاروق لم تنشأ فى ٤ فبراير ١٩٤٢ . . وإنما نشأت فى أكتوبر عام ١٩٤٠ . . وكان إيدن وزير الحرب البريطانى هو أول من فكر فيها . . فى أكتوبر ١٩٤٠ . . وكان إيدن وزير الخارجية هو من ساندها وأيدها يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ .

* * *

. . خلال وزارة حسن صبرى باشا عين أحمد حسنين باشا الأمين الأول للملك رئيسا لديوان فاروق . . وبذلك زاد نفوذ حسنين . . وأصبح الرجل القوى داخل القصر . . ولكن بعد بوللى . . وجارو . . إلخ .

ويبقى وكيل الديوان . . ورجل على ماهر فى القصر عبد الوهاب طلعت باشا .

. . ويكون من قرارات مجلس الوزراء . . مد امتياز البنك الأهلى ٤٠ سنة . . لصالح الإنجليز ! !

ولا تستمر وزارة حسن صبرى باشا أكثر من ٤ شهور ونصف الشهر . .

ويموت رئيس الوزراء وهو يلقى خطبة العرش . . داخل البرلمان ! !

* * *

ويجئ حسين سرى باشا رئيساً لوزراء مصر . .

مهندس مصرى ناجح . . يتمتع برضا كل الأطراف . .

دخل الوزارة لأول مرة فى أواخر عام ١٩٣٧ وزيراً للأشغال فى وزارة محمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين .

وبعد عام أسند إليه محمد محمود باشا وزارة الحربية أيضاً ، فأصبح وزيراً لوزارتين .

واختاره على ماهر باشا وزيراً للمالية عام ١٩٣٩ .

وعندما استقال على ماهر استبقاه حسن صبرى باشا ليكون وزيراً للأشغال . . فهو وزير فى ٣ عهود واجهت مقدمات الحرب وبدايتها !

* * *

بدأ حياته مهندساً بوزارة الأشغال ، ولكنه ارتفع بسرعة ليصبح وكيلاً لوزارة الأشغال . .

ثم وزيراً لها . . كل ذلك خلال سنوات .

وكان يهمس لأصدقائه بأنه سيكون رئيساً لوزراء مصر فى أغسطس عام ١٩٣٩ بعد استقالة محمد محمود . . ولكن على ماهر اختير لرئاسة الوزارة . . وبعد على ماهر جاء حسن صبرى .

ولم يفقد حسين سرى الأمل فى رئاسة الوزارة . . أبداً . .

* * *

وأخيراً . .

إن حسين سرى رجل يمهد دائماً لحكم الوفد .

. . بعد وزارته الأولى جاء النحاس . .

. . وبعد وزارته الثانية جاء النحاس أيضاً .

وهو قريب للملك فاروق . . لأنه زوج خالة الملكة فريدة . .

وهو صديق لكل الدوائر الاقتصادية والمالية الغربية . . فبعد الحرب اختير رئيساً وعضواً فى مجلس إدارة ٤٠ شركة أجنبية . . فى وقت واحد !

باختصار رجل يحظى بتأييد الوفد . . وخصوم الوفد . . الملك . . ورجال القصر . . والإنجليز !

* * *

هذا هو رئيس وزراء مصر خلال ١٥ شهراً فى زمن الحرب العالمية الثانية . . حقق للإنجليز كثيراً مما طلبوه . . ولكنه فشل فى طرد الإيطاليين من القصر . . ومن حاشية الملك .

ولكن الإنجليز يتراجعون فى الصحراء الغربية .

ويبدءون الانسحاب من ليبيا إلى داخل الحدود المصرية بعد وصول روميل إلى طرابلس ، وقيادته لقوات المحور . . وبدء هجومه الكبير على الصحراء المصرية .

. . ويسرع حسين سرى إلى الجنرال ويفل يسأله عما تريده بريطانيا من الجيش المصرى فيقول ويفل :

لا شىء أكثر مما يفعله الجيش المصرى ، وهو حماية القنال ، والجسور والاستعداد فى الدلتا لصد أية غارة . . وهناك وحدة مصرية فى سيوه ستقاوم إذا هوجمت .

ويسأل حسين سرى السفير البريطانى .

– هل تريدون أن تدخل مصر الحرب .

يرد السفير :

– لابد أن أسأل لندن . . ولكن رأى قائدى البحرية والطيران : أن ألمانيا لا تفكر فى القيام بغارات فوق مصر . . وإعلان مصر الحرب قد يدفع ألمانيا للتعجيل بهذه الغارات . . والجنرال ويفل لا يريد تغييراً فى موقف مصر .

. . ولقد دفع أحمد ماهر حياته ثمناً لإعلان الحرب ضد ألمانيا برغم أن الحرب كانت قد انتهت فى أوربا ، ولكن سرى باشا ، وهو يبدى استعداده لإعلان الحرب . . فعل ذلك بلا ضجة . . وبدون إعلان . .

. . ولو أن بريطانيا رغبت فى أن تعلن مصر الحرب فى وزارة حسين سرى . . فربما تغير التاريخ المصرى كله . .

* * *

وفى وزارة حسين سرى تقوم ثورة رشيد عالى الكيلانى فى العراق ، وتحول بريطانيا ثلثى قاذفاتها من الصحراء الغربية المصرية إلى العراق . . ويصبح السؤال هو :

– مصر . . أو . . العراق .

والسفير البريطانى يبرق لحكومته مطالباً بالمحافظة على وضع القوات البريطانية وعدم سحبها إلى العراق . . وينصح بسحق ثورة الكيلانى وعدم قبول الوساطة أو الصلح معها . . كما يقترح الجنرال ويفل .

* * *

. . ولأسباب كثيرة تأخذ لندن برأى لامبسون .

وتتعدد مطالب بريطانيا من مصر :

● الجنرال ويفل يطلب من عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية نقل رصيد مصر من الذهب إلى جنوب أفريقيا . . وبدوى باشا يتساءل :

– ألا يكفى نقل الذهب إلى الخرطوم .

ولكن السفير يرى أن جنوب أفريقيا هى الأفضل .

● تقرر الحكومة البريطانية تعيين وزير دولة لها مقره القاهرة ، ويكون عضواً فى مجلس وزارة الحرب البريطانية ويختار للمنصب أوليفر ليتلتون .

● يحاول الفريق عزيز المصرى الرئيس السابق لأركان حرب الجيش المصرى الهرب من مصر . . وتسقط طائرته قرب قليوب .

وفى التحقيق يقول عزيز المصرى إن ضابطاً بريطانيًا طلب إليه السفر إلى العراق باعتباره صديقاً لعدد كبير من العراقيين . . للوساطة بين الإنجليز وثوار العراق .

ويبلغ حسين سرى نص التحقيق للسفير البريطانى . . الذى يطلب إليه حفظه لأن ضابطاً بريطانياً هو الكولونيل ثورن هيل زار عزيز المصرى فعلا من وراء ظهر السفير . . !

ويحفظ التحقيق . . ويعتقل عزيز المصرى ! !

* * *

ووسط هذا كله يقيم السفير البريطانى حفلا لتعميد ابنه فيكتور .. فى الكنيسة . . ويشهد الحفل كل زعماء مصر !

. . ويعتذر على ماهر – كعادته – حتى لا يظهر علنا فى حفلات السفير . . ولكنه يرسل لفيكتور لامبسون . . ملعقة وكوزاً . . مع اعتذار رقيق !

وفى الحفل المسائى الراقص لنفس المناسبة نجد بين الحاضرين . . الأمير عباس حليم ، الذى اعتقله الإنجليز بعد ذلك فى وزارة النحاس ، والأمير محمد على ولى العهد . . وأخيراً . . الأمير عمر طوسون !

* * *

وإذا كانت الأيام العشر الأخيرة فى وزارة على ماهر . . حافلة . . فإن الأيام العشر الأخيرة فى وزارة حسين سرى كانت حبالى بالأحداث والتطورات التى لم يتوقعها أحد . . لا داخل مصر . . ولا عند الحدود المصرية ! !

بل إن الموقف الحربى العالمى بدأ يتغير تماماً . .

فى الصحراء الغربية . .

بدأ روميل هجومه الكبير يوم ٢١ يناير ١٩٤٢ ضد القوات البريطانية التى كانت قد وصلت إلى العجيلة عند حدود طرابلس فى ليبيا .

ومع أن قوات روميل أقل من القوات البريطانية فإن القائد الألمانى يتمكن خلال ٨ أيام من احتلال بنغازى . . ويوالى تقدمه حتى طبرق .

وغرقت ٣ سفن حربية بريطانية كبيرة فى البحر المتوسط . . وبذلك أصبح طريق الإمدادات – عبر البحر – مفتوحاً لروميل :

وفى الشرق الأقصى تقدمت القوات اليابانية فى الملايو . . ولم يبق أمامها إلا أن تدخل سنغافورة .

واضطرت بريطانيا تحت ضغط أستراليا إلى تدعيم قواتها فى سنغافورة ، فسحبت من مصر جانباً من سلاح الطيران . . وبعض القوات . . ولكن سنغافورة استسلمت يوم ٨ فبراير وأخذ ٦٠ ألف جندى بريطانى أسرى .

وظل مجلس العموم البريطانى يستجوب تشرشل ٣ أيام كاملة من ٢٦ إلى ٢٩ يناير ١٩٤٢ حتى حصل على الثقة .. واضطر إلى تعديل وزارته لتدعيمها ومواجهة هذه الهزائم .

* * *

وفى خضم الهزائم البريطانية الضخمة . . والمتتابعة نشأت أزمة فى مصر كما تقول الوثائق البريطانية !

بدأت الأزمة فى أوائل يناير ١٩٤٢ ، ولكن تطوراتها العتيقة ظهرت فى أواخر يناير.

. . قال السير مايلز لامبسون لرئيس وزراء مصر حسين سرى باشا :

– مصر يجب أن تقطع علاقاتها فوراً بحكومة فيشى .

. . وحكومة فيشى ألفت لتحكم ثلث فرنسا . . وتستسلم للألمان . . وتقطع العلاقات مع إنجلترا .

وقيل إن السبب هو أن اتصالات فاروق بالألمان كانت تتم عن طريق بوتسى الوزير الفرنسى المفوض فى مصر . . وكذلك عن طريق مفوضية مصر فى فيشى .

وكانت الحكومة البريطانية تطارد الفرنسيين فى مصر وتعتقلهم باعتبارهم جواسيس لفيشى والألمان . . وآخر هؤلاء ريمون مستشار الفنون الجميلة بوزارة المعارف .

. . لم يتردد حسين سرى . . أبداً إزاء طلب السفير البريطانى قطع العلاقات مع فيشى .

ذهب إلى اجتماع مجلس الوزراء يوم ٥ يناير يطلب قراراً بقطع العلاقات . . وكان السفير البريطانى يؤيد الجنرال كاترو المندوب العام للجنرال ديجول فى القاهرة . . فى حين يساند القصر جان بوتسى الذى يمثل حكومة فيشى فى القاهرة أيضاً . . فقد كان لفرنسا تمثيلان متعارضان فى مصر !

اعترض مصطفى عبد الرازق باشا وزير الأوقاف . . وقال :

– إن مجلس الوزراء قبل فى نفس الجلسة استقالة وزير المالية عبد الحميد بدوى باشا . . وتكفى أزمة واحدة فى الجلسة الواحدة . .

وطلب مصطفى عبد الرازق تأجيل نظر الموضوع . .

أجابه سرى باشا فى عنف :

يجب أن نبتّ فى الموضوع اليوم . ومن لا يعجبه ذلك فله أن يتصرف كما يشاء .

وهذا التهديد لوزير من حزب الأحرار الدستوريين الذى يشترك فى الوزارة – يبين أن حسين سرى لا يهتم كثيراً ببقاء الائتلاف الوزارى بقدر ما يهمه قطع العلاقات مع فيشى .

تدخل الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف . قال :

– إن لمصر فى فرنسا مئات من الطلبة المصريين يدرسون هناك ، ويجب تأمين معاشهم . . وأن نرعى مصلحتهم . . وأن نؤمن عودتهم . . وقطع العلاقات يضر بهؤلاء الطلبة ضرراً بليغاً .

أجاب سرى باشا :

اطمئن إن أبناءنا هناك لن يصيبهم مكروه . وسنرعى مصالحهم خير رعاية .

وأثيرت اعتراضات أخرى للصلة القديمة بين فرنسا ومصر ولأن بوتسى على صلة طيبة بالجميع .

وطرح سرى الموضوع للتصويت . .

. . . امتنع هيكل ومصطفى عبد الرازق عن التصويت ، ووافق باقى الوزراء على قطع العلاقات مع فيشى . . برغم كل الاعتراضات !

وانتهى الاجتماع بقرار من مجلس الوزراء يعلن قطع العلاقات .

وأبلغ القرار للسفير البريطانى .

* * *

. . لم يكن هذا القرار مفاجأة لأحد إلا للملك فاروق الذى كان فى رحلة بالبحر الأحمر . .

وخاف أحمد حسنين رئيس الديوان من أن يؤدى هذا القرار إلى أزمة بين الملك والوزراء من ناحية ، وبين الملك والسفير من ناحية أخرى فاقترح – كحل وسط – وقف العلاقات ، لا قطع العلاقات . . وفعلا تظل العلاقات بين مصر وفرنسا – حكومة فيشى – موقوفة . . لا مقطوعة .

وعندما عاد فاروق من رحلته ثار وقال :

– أنا وحدى الذى أملك قطع العلاقات . . هذه سلطة الملك . . فالسفراء يمثلون الملك .

وطلب فاروق استقالة وزير الخارجية صليب سامى بك . . واعتكف الوزير فى بيته حتى يبت فى الاستقالة .

وأصر رئيس الوزراء على بقاء الوزير فقد كان يعلم أن بريطانيا معه . . وأن السفير البريطانى يؤيده .

قال رئيس الوزراء :

– سأستقيل تضامناً مع وزير الخارجية .

وكان سرى باشا يعلم أن الإنجليز هم الذين طلبوا قطع العلاقات ، وأنهم سيؤيدونه حتماً ضد الملك .

إن الرجل يعتمد على السفير البريطانى تماماً فى أزمته ضد الملك . .

إن حسين سرى زوج خالة الملكة فريدة يبلغ السفير البريطانى بتطورات الخلاف مع الملك . . وهو يستعدى السفير على الملك فى وضوح تام .

ولقد ظل دور حسين سرى مستتراً خافياً حتى اليوم . . ولكن الوثائق تفضحه . .

السفير يعرف بالأزمة يوم ٢١ يناير . . ويبلغ بها لندن . . وتكون هذه الأزمة وما تبعها هى المقدمة لأحداث ٤ فبراير .

والحقيقة أن السبب المباشر كان مسألة قطع أو وقف العلاقات مع حكومة فيشى ، ولكنها امتدت لتصبح ضرورة التخلص من عبد الوهاب طلعت الذى اتهمه الإنجليز بأنه رجل على ماهر فى القصر . . وكذلك الإيطاليين من رجال الحاشية .

إن حسين سرى ينقل إلى السفير البريطانى السير مايلز لامبسون ما جرى بينه . . أى بين رئيس الوزراء وفاروق . . ثم يقول للسفير بالحرف الواحد :

« هذا الولد – فاروق – جبان جدًّا . . ويجب إخافته من حين إلى حين . . » .

وتروق الفكرة للسفير ويحاول أن يختبر ردّ فعلها فى لندن ، فيبعث لحكومته مساء ٢١ يناير ١٩٤٢ أى بعد أسبوعين من قرار قطع العلاقات قائلاً :

« لم تبد لى الفكرة مشجعة . هل يجب أن نخيف الولد – الملك – على فترات .

وإذا كان الأمر كذلك فإن صبرنا سينفد – ألا يكفى ما حدث فى إيران لتذكير الملك بما حدث عندما يزداد الضغط على أعصابنا » .

يقصد حكاية عزل الشاه ونفيه .

ويقول سرى :

– لقد عشت لحظات كالجحيم ومررت بوقت صعب . وأريد صبراً واحتمالا ومساعدة على مهمتى !

ويرد لامبسون :

– ألا ترى كيف صبرنا واحتملنا حتى جاءتنا هذه اللحظة . إننا لا نريد أن نلتقى بالمتاعب فى منتصف الطريق . ولكن إذا جاءتنا المتاعب عمداً فإنى لا أتردد فى أن أنصح حكومتى بالطريقة التى نواجه بها الموقف .

ويعقد السفير اجتماعاً لمجلس الحرب ، يحضره الجنرال ستون القائد البريطانى لمنطقة الشرق الأوسط . . ورئيس البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى . . ووزير الدولة البريطانى فى الشرق الأوسط . . إلخ .

ويطرح السفير اقتراحه . .

« إن الوقت مناسب لتلقين الملك فاروق درساً . إذا لم نتصرف بحسم فسنلقى متاعب أسوأ فى المستقبل » .

ويتساءل الجنرال ستون :

– إن القوات كلها مشغولة . ويجب أن نتجنب ما أمكن استخدام القوة لأننا سنحتاج إلى قوات إضافية كثيرة .

ولكن ينتهى الاجتماع بالموافقة على اقتراح السفير . . ويقول مجلس الحرب :

« حتى لو قامت اضطرابات ، وتطلب الأمر تدخل القوة العسكرية فإن المخاطرة ليست كبيرة . وسيخضع الملك فاروق » .

وتطير برقية بهذا كله إلى الحكومة البريطانية يوم ٢٢ يناير أيضاً . . فإن السفير يريد تفويضاً من حكومته ليتصرف !

* * *

وفى نفس اليوم . . وعلى وجه التحديد فى الثانية والدقيقة ٤٠ بعد الظهر يبعث السفير ببرقية أخرى لحكومته قال :

« إن على ماهر خلق لنا كل هذه الدسائس . هو الذى أوحى للملك فاروق بطرد وزير الخارجية وعزل حكومة سرى ، لأنها تضحى بحقوق المصريين لبريطانيا العظمى ، وأن قرار قطع العلاقات مع حكومة فيشى يعتبر رمزاً لهذا الضعف .

إن الملك (فاروق) يتعرض لضغط عنيف ليستبدل سرى بحكومة أخرى يوجهها على ماهر من وراء ستار . وشعارها سيكون « تنفيذ المعاهدة حرفيًّا بلا خضوع للإنجليز » . . ومن الأسماء المقترحة : الإبراشى ومحمد محمود خليل » .

ولا يجد السفير مفرًّا من الاجتماع برئيس الديوان أحمد حسنين باشا . وهذه هى النتيجة :

« برقية رقم ٢٩٠

بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٤٢

من السير مايلز لامبسون

إلى وزارة الخارجية

عاجل

١ – قضيت ساعة ونصفاً مع حسنين الليلة ، أبلغته بخطورة الموقف ومدى تورط الملك .

٢ – ورواية حسنين هى كما يلى :

إن الملك من حقه طبقاً للدستور أن يوافق على قطع العلاقات بأية دولة أجنبية وقد اتخذ قرار قطع العلاقات مع فيشى فى أثناء غيابه – كان يقوم برحلة طويلة على ساحل البحر الأحمر – ولم تتم استشارة جلالته . ولدى عودة جلالته إلى القاهرة ، قام على ماهر وأعوانه بتصوير الأمر لجلالته على أساس أن حقوقه كانت موضع تجاهل . وقد حصلت على المذكرة المكتوبة من على ماهر ومحمود خليل . وكانت هذه أشد النقاط حساسية لدى جلالته .

ونتيجة لذلك ، استدعى جلالته رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووجه لهما لوماً شديداً لتجاهل موافقة جلالته .

ويقول حسنين إن جلالته بهذا التصرف كان على حق من الناحية الدستورية .

ولكن حسنين أضاف يقول إنه حاول أن يجعل جلالته يدرك أن العلاقات الإنجليزية المصرية مرتبطة حتماً بمسألة قطع العلاقات مع فيشى بصفة خاصة . وقال إنه عجز عن منع جلالته من توجيه اللوم العنيف الذى وجهه إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

ومن ناحية أخرى فقد كان على ماهر – ويؤمن حسنين أن يد على ماهر لها علاقة بالموضوع كله – يرى أن ثمة فرصة من الطراز الأول لإحداث شقاق بين الملك ورئيس الوزراء بأمل وقوع تغيير فى الحكومة قد يكون لصالحه . وقد دفع على ماهر الملك فى هذا الاتجاه .

وقال حسنين إنه مادام حسين سرى أو وزير الحربية لم يخرجا من الحكومة ، فليس هناك أى خطر بالنسبة لنا ، نظراً لأن قرار قطع العلاقات مع فيشى قائم .

٣ – لم أحاول تخفيف كلماتى وقلت إنه مهما كانت الاعتبارات الدستورية – وهذه نقطة يجب أن أبحثها – وحتى إذا كان حسين سرى قد أخطأ من الناحية الفنية – وهو أمر لا أستطيع إبداء وجهة نظر فيه – فإنه يتضح لأقل الناس ذكاء أن مواجهة استقالة أحد الوزراء ، أو إحدى الوزارات – بسبب هذه المسألة بالذات – سوف يدفع بنا مباشرة وتلقائياً إلى الصورة . وبعبارة أوضح ، فقد كان ذلك دليلا إيجابياً على أنه يقوم بخدمة الملك مستشارون لا يصلحون للقيام بمهمتهم .

وقد أثبت ذلك أيضاً أن الملك نفسه لا ينهض بمسئولياته .

وحتى حسنين نفسه – باعترافه لم يكن حاسماً بدرجة كافية .

أصبح الأمر ظاهراً فى ضوء تفسيره – وهو أن هناك مراكز تأثير سيئة فى القصر يجب التخلص منها لأن هذا الوقت ليس مناسباً للمخاطرة بحدوث أعمال تهور طائشة من جانب الملك الشاب العنيد .

واستمر حسنين يتوسل بإصرار قائلاً : إنه لم يحدث أى ضرر ، وإنه لا ينبغى أن ننظر إلى الأمر بخطورة مبالغ فيها .

وقد رفضت أن أتراجع وقلت إننى أبلغت المسألة كاملة ، وأتوقع تفويضاً فى أى وقت بأن أتولى الأمر وأصر على تطهير القصر من العناصر السيئة . بل إننى أمضى إلى أبعد من ذلك .

أليس من المنطقى . فى ضوء ماكشفه حسنين ، أن يشمل ذلك على ماهر حيث إنه يبدو أن جميع المؤامرات والحوادث ترجع إلى نفوذه الشرير . إن هذا كما نعلم ينطوى على مصاعب خطيرة منعتنا من العمل فى الماضى .

٤ – أشرت بعد ذلك إلى الأنباء التى تحدثت عن احتمال تغيير وزارى . وأوضحت أنه لا يجب مواجهتنا بأية مفاجآت . فإذا كان على ماهر وأصدقاؤه قد حاولوا استخدام مسألة فيشى لطرد حسين سرى . وقد اعترف حسنين بذلك . وتعهد بأنه بقدر ما يملك من سيطرة على الأمور . فإنه لن يحدث أى تغيير دون موافقته .

وأضاف يقول إن كافة الشلل السياسية مجمعة على عزل سرى . . تأمل كل منها أن تحل محله . لقد حاولوا ذلك فى مسألة القطن . وحاولوا فى مسألة القمح . وهم الآن يحاولوا فى مسألة فيشى .

وعدد حسنين أسماء على ماهر ، ومحمود خليل ، ونشأت ، والنحاس ، وأحمد ماهر ، باعتبارهم الرجال الذين يتطلعون إلى مقعد رئيس الوزراء» .

* * *

وإذا كان مجلس الحرب قد اجتمع فى القاهرة فإن حكومة الحرب تجتمع فى لندن فى السادسة من مساء الخميس ٢٢ يناير ١٩٤٢ لبحث الموقف على ضوء برقيات السفير البريطانى ولقاءاته بالمسئولين المصريين . . ومذكرة وزير الخارجية البريطانية نفسه المقدمة إلى الحكومة .

ولم يكن مجلس الوزراء البريطانى يجتمع بكامل أعضائه لمناقشة كل الأمور . . لقد اختار تشرشل رئيس الوزراء بعض الذين يتولون الوزارات الهامة وشكل منهم حكومة حرب تجتمع مرتين تقريباً كل أسبوع لاتخاذ قرارات عاجلة . وكان يحضر هذه الاجتماعات الوزراء الذين تقتضى الضرورة الاستعانة بهم .

وقد رأس اجتماع ٢٢ يناير تشرشل ، كما حضر ستة من وزراء حكومة الحرب ، و ٨ من الوزراء الآخرين ، وآلان بروك رئيس أركان حرب القوات الإمبراطورية .

وكان فى جدول أعمال المجلس ١١ موضوعاً ، أولها – كالمعتاد – العمليات العسكرية ، ثم مشاكل الشرق الأقصى ، والدومينون ، وشمال إيرلندا ، وبورما . أما الموضوع رقم ٦ – فى

جدول الأعمال – فهو الحالة الداخلية فى مصر.

ويقول نص محضر حكومة الحرب فى الجزء الخاص بمصر.

قال وزير الخارجية أنتونى إيدن : إنه منذ طلب وزير الخارجية المصرى ، بإيعاز منا ، من ممثل حكومة فيشى بالقاهرة مغادرة البلاد ونتيجة لهذا العمل – فقد تعرض الوزير للوم شديد من جانب الملك فاروق .

ويعتقد سير مايلز لامبسون أن هذه المسألة ينبغى إثارتها مع الملك . ويجب أن نطلب منه فى نفس الوقت طرد بعض العناصر غير المرغوب فيها من أفراد حاشيته .

وقد أوصت السلطات البريطانية فى مصر باتباع هذا الطريق لأنها تعتقد أن الملك سيوافق على طلباتنا .

وقد وافق وزير الخارجية نفسه على ذلك . ولكنه رأى تحذير مجلس الوزراء فلا يزال هناك احتمال وقوع متاعب .

وقد قررت حكومة الحرب :

تكليف وزير الخارجية بأن يطلب من السير مايلز لامبسون أن يتصرف بالطريقة المقترحة .

* * *

وهذا القرار فيه اعتراف صريح بأن السفير البريطانى هو الذى طلب من حسين سرى قطع العلاقات . . وأن حسين سرى ومجلس وزرائه وافقوا على ذلك . . بقى بعد ذلك أن يأخذوا رأى القصر . فلما اعترض ثارت الأزمة وتدخلت حكومة الحرب . . ولكن التفسير ليس هو كل شىء . . إن أهم ما فى هذا القرار أن السفير البريطانى أعطى السلطة ليطلب طرد الإيطاليين من القصر.

* * *

وحكاية الإيطاليين فى قصر فاروق . . قديمة تكشف عنها هذه البرقية :

مذكرة

مقدمة من وكيل وزارة الخارجية البريطانية المساعد موريس بيترسون إلى وزير الخارجية .

بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٤٢ .

إن النفوذ الإيطالى والمحسوبيات غير المرغوب فيها كلها قصص قديمة فى تاريخ القصر فى مصر.

وقد اضطررنا عام ٢٦ إلى طرد نشأت باشا . وأقدمنا على عمل مماثل ضد الإبراشى عام ١٩٣٤ – ١٩٣٥ .

ورأيى فيما يتعلق بالحالة الراهنة أن أساليب سير مايلز لامبسون خاطئة .

إن أسلوب إرسال برقية إلى لندن بعد كل مقابلة – وهى برقيات يتعقبها المصريون إلى مكتب التلغرافات – ليس هو الأسلوب السليم .

فى مصر بالذات ، من بين جميع البلاد ، يكسب الرجل الذى يوجد فى الموقع ، والذى يتصرف أولا ثم يرسل البرقيات بعد ذلك ، وهذه ميزة تتمثل فى أن المصريين أنفسهم يقتنعون بأنه مطلع على تفكير حكومته . ويتمتع بثقتها دون أن يحتاج إلى إجراء مشاورات .

ولكن ينبغى بطبيعة الحال أن نتصرف فى برقيات سير مايلز لامبسون مادامت قد وصلت إلينا .

وهنا . وبعد الحديث مع مستر سكريفنر – مدير الشئون المصرية فى وزارة الخارجية البريطانية – فإنى أشعر أن أهم شىء هو تخليص السفير من مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية مع فيشى وجعله يهتم بذلك الأمر ، غير المرغوب فيه ، وهو إيواء الإيطاليين فى القصر ، والاحتفاظ بموظف مصرى – عبد الوهاب طلعت – المعتقد أنه وافق أو ساعد على توظيف الإيطاليين ، وذلك مع استخدام مسألة فيشى لمجرد إيضاح كيف يمكن استغلال هذا الموقف لإثارة أزمة خطيرة لا يمكن احتمالها من حادث تافه نسبياً .

والواقع ، ومهما يقوله الدستور المصرى ، وإنى أشك فى أن له تأثيراً مباشراً . فمن الواضح أن رئيس الوزراء كان مخطئاً فى عدم إبلاغ الملك بقرار الحكومة قطع العلاقات مع فيشى . ولكن سير لامبسون ، ربما يشعر بأنه ليس من المناسب أن نشير سواء للملك أو لرئيس الوزراء بوجهة نظرنا فى هذه النقطة .

* * *

لا مفر أمام هذه الوثيقة من أن نقلب صفحات التاريخ بحثاً فى عهد الملك فؤاد ، وما كان يجرى فيه . فإن مذكرة وكيل الخارجية البريطانية فيها اعتراف . . وإلحاح على أن ما يجرى فى قصر فاروق يجب أن يخضع لبريطانيا تماماً كما كان الحال فى عهد الراحل . . أبيه ! .

إن وكيل الخارجية يعترف بصراحة لوزيره أن بريطانيا هى التى طردت حسن نشأت باشا رئيس الديوان بالنيابة من منصبه . . وهى التى طردت محمد زكى الإبراشى باشا ناظر الخاصة الملكية من منصبه أيضاً .

وكان الناس فى عهد فؤاد يطلقون على نشأت لقب « الملك الصغير » إشارة لأنه ظل الملك فى البلاد . . وعلى العباد .

ووصل الأمر إلى الحد الذى جعل عبد العزيز فهمى باشا رئيس الأحرار الدستوريين يردد

فى خطبه عبارة أصبحت مشهورة .

« حنانيك يانشأت » .

وخطب عبد العزيز فهمى فى تلا فى نوفبر عام ١٩٢٥ يقول : «إن حسن نشأت يساوم على الرتب ، ويتناول أثمانها بحجة مساعدة جمعية الحشرات» .

وفى مذكرات سعد زغلول صفحات كثيرة يتحدث فيها سعد عن نشأت الذى حارب ثروت ... وحارب سعداً وأسس ضد سعد حزبا للملك سماه حزب « الاتحاد » .

واضطر الإنجليز لتخفيف الضغط الشعبى ، وحتى يظهروا للأمة وكأنهم ينقذونها من القصر ورجاله ، إلى أن يطلبوا من أحمد فؤاد طرد نشأت ، فعينه وزيراً مفوضاً فى مدريد . وكان الطرد بواسطة المندوب السامى اللورد جورج لويد .

ويشاء القدر أن يكون نشأت فى هذا الوقت – أى فى يناير ١٩٤٢ – سفيراً لمصر فى لندن ، لا يعلم بأمر هذه البرقيات ولا المذكرات .

وسنجد فى بعض الوثائق أن النحاس يصرح للسفير البريطانى قائلاً :

– قل لهم لا تصدقوا نشأت أبداً . إنه لا يزال رجل القصر . إنه يمثل (فاروق) ولا يعبر عن رأيى أبداً . . !

* * *

أما محمد زكى الإبراشى باشا ناظر الخاصة الملكية فى عهد فؤاد . . فقد ساعد على تنمية الثروة الملكية الخاصة مقابل تدعيم نفوذه فى القصر . . وتدخل فى شئون الحكم حتى أصبح مثل نشأت ولكن فى فترة أخرى من التاريخ .

والغريب فى حكاية محمد زكى الإبراشى باشا أنه قلد حسن نشأت باشا فى كل شىء . . وكان يخلفه فى المناصب التى تولاها .

كان وكيلاً مساعداً لوزارة الداخلية فى عهد سعد زغلول ، فاتهمه الأحرار الدستوريون بأنه أدار الانتخابات لغير مصلحتهم ، فساعد مرشحى الوفد . . أو على الأقل لم يساعد الدستوريين .

وعندما استقال سعد انضم الإبراشى إلى القصر ضد سعد ، فعين ناظراً للخاصة الملكية منذ عام ١٩٢٧ حتى عام ١٩٣٤ .

وقد خلف نشأت باشا فى وقت من الأوقات فى منصب وكيل وزارة الأوقاف . . وفى وقت آخر خلف نشأت باشا فى عمله كمندوب للقصر فى دوائر الوزارة للبحث عن مصادر لزيادة ثروة الملك أحمد فؤاد .

واتسع نفوذ الإبراشى فتدخل فى شئون الإدارة والوزارة . . حتى أصبح المستشار السياسى للملك ، ونفوذه على الملك لا ينازعه فيه أحد .

ويتدخل السير موريس بيترسون المندوب السامى بالنيابة فى أواخر عام ١٩٣٤ – فى أثناء سفر السير مايلز لامبسون فى إجازة – لعزل الإبراشى من منصبه كناظر للخاصة الملكية . . ولكن سوء الحالة الصحية للملك فؤاد حال دون عزله من ناحية . . وحد من نشاطه السياسى من ناحية أخرى .

لما شفى الملك واستقالت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا وأصبح أحمد زيور رئيساً للديوان الملكى . . تدخل السير مايلز لامبسون فى أبريل عام ١٩٣٥ لعزل الإبراشى فاستقال وعينه الملك فؤاد سفيراً لمصر فى بروكسل .

وفى سنة ١٩٤٠ يختاره على ماهر ليكون حارساً عامًّا على أموال الإيطاليين . . فإن للقصر رجاله لا يتخلى عنهم . . ولا يتخلون عنه . .

وفى عام ١٩٤٢ نجد اسم الإبراشى يلمع من جديد كأحد مرشحى القصر لرئاسة الوزارة . . !

* * *

ولم يعترض أحمد فؤاد على عزل نشأت أو الإبراشى أو غيرهما من المصريين .

أما فاروق فقد وافق على أن يعتقل الإنجليز بعد ذلك على ماهر رئيس ديوانه السابق ورئيس وزرائه السابق ، وتساهل مع الإنجليز فى تعيين أو عزل المصريين . . أما بالنسبة للإيطاليين فنجد أنه تمسك بهم حتى النهاية . .

* * *

وتشتد الأزمة بين الملك ورئيس وزرائه حسين سرى باشا . .

وأصبح السفير البريطانى طرفاً رئيسياً فى الأزمة ، فقد أعطى صلاحيات جديدة من حكومة الحرب ليقف فى وجه الملك ، ويمنع استقالة سرى ، وينتهز الفرصة لطرد بوللى وجارو ، ويحد من نفوذ على ماهر . . ويطرد عبد الوهاب طلعت رجل على ماهر فى قصر عابدين . . !

والسفير يعرف ويتابع كل التطورات من خلال لقاءاته المتعددة برئيس الديوان وبرئيس وزراء مصر ، وهو ورئيس الوزراء يزمعان تهديد الملك بتوجيه تهمة الخيانة إليه لاتصاله بحكومة فيشى أو بالألمان . .

برقية رقم ٣٦٢
بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٤٢
من السير مايلز لامبسون
إلى وزارة الخارجية فى لندن
عاجل جداً

١ – اجتمعت برئيس الوزراء وموقفه واضح . أنه لن يوافق على استقالة وزير الخارجية . وما لم يعد الوزير إلى ممارسة كافة مهام منصبه ، فإن رئيس الوزراء سيستقيل ظهر الأربعاء ٢٨ يناير « وكان وزير الخارجية قد أوقف بإيعاز من الملك عن حضور اجتماعات مجلس الوزراء خلال الأيام الثلاثة الأخيرة » .

٢ – قام رئيس الوزراء بتلخيص سير الأحداث كلها منذ البداية لحسنين كى ينقلها إلى الملك .

. . . كيف تم القضاء على وسائل اتصال القصر بالعدو الواحدة بعد الأخرى حتى لم يعد باقياً سوى مفوضية فيشى . وسيسجل رئيس الوزراء هذه الرواية فى خطاب استقالته ليوضح كيف أنه منذ توليه رئاسة الوزارة حاول جاهداً إنقاذ الملك فاروق حتى لا يتهم – الملك – بالخيانة . وسيوضح رئيس الوزراء أنه لن يضحى بأحد وزرائه لأنه قام – بناء على تعليمات منه – بالقضاء على آخر صلة مع العدو .

٣ – وأضاف : إن القصر هو الذى أثار هذه الأزمة ، لأن القصر تعمد إفشاء الأنباء . وكان الوزير الفرنسى المفوض هو أول من كشف للصحفيين منذ أسبوع عن تدخل الملك .

٤ – وقلت لفخامته إننى تلقيت من قبل تفويضاً منكم بأن أطلب إبعاد الإيطاليين وعبد الوهاب طلعت من القصر .

والآن طرأت من جديد ، وفى أكثر الأشكال حدة ، مسألة استقالة الحكومة التى كان حسنين نفسه قد أكد لى – يوم الأربعاء – أنه تمت تسويتها .

وبالنسبة لى ، فإننى لا أجد بديلا إلا إثارة الموضوع عندما أجتمع بالملك فاروق وأطرح ثلاث نقاط هى :

(ا) الإيطاليون . (ب) عبد الوهاب طلعت .

(جـ) استمرار هذه الوزارة فى الحكم .

ولكن التعليمات التى لدىّ لا تشمل النقطة الأخيرة ، وإنى آمل أن تشملها عندما تتلقون تقريرى .

٥ – ويبدو لى أن العمل الذى أقدم عليه الملك أمر لا يمكن السماح به مهما كان يحس بأنه بسيط ، وآمل أنكم ستفوضوننى بسرعة بضم هذا الموضوع إلى الرغبات التى سأبديها لجلالته صباح يوم الأربعاء .

٦ – سألنى رئيس الوزراء عما إذا كنا مستعدين لضمان تنفيذ أى خط متشدد نتخذه .

أجبت بأنه ليس لدى شك فى هذا الشأن . ولكننى لا أعتقد أن الملك (فاروق) – عندما يواجه بخطورة المسألة – سيكون تحت تأثير تضليل يصل به إلى حد الرفض . وسلطاتنا العسكرية على علم كامل بطبيعة الحال بالموقف الأخير ، وبكافة تطوراته منذ البداية .

وقد سألت رئيس الوزراء عن رأيه فى الأثر الذى يمكن أن يحدث فى البلاد أى عمل قوى نتخذه ، إذا اضطررنا إلى ذلك ، وهو ما نأمل جميعا مخلصين ألا يحدث ؟

أجاب رئيس الوزراء : إن التأثير سيكون سيئاً ، لأن الأنباء من الصحراء الغربية لسوء الحظ ليست طيبة ، وقد ادعى راديو ألمانيا – اليوم فقط – أنه تم الاستيلاء على ١٤٦ من دباباتنا ، الأمر الذى كان له تأثير سيىء على الرأى العام المصرى سليم النية ، مهما كان النبأ غير صحيح .

٧ – أرجو أن أتلقى تعليمات عاجلة . وما لم أتلق هذه التعليمات فسأتصرف بالطريقة ، سالفة الذكر ، صباح الأربعاء .

وتعرض مذكرة وكيل الخارجية على الوزير ثم تناقشها حكومة الحرب . . ويبدأ البحث عن حل .

ويتلقى السفير البريطانى أوامر محددة . . أن يمنع استقالة حسين سرى بأى ثمن .

برقية رقم ٤٦٧ :

بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٤٢

من حكومة الحرب

إلى السير مايلز لامبسون

عاجل جداً

١ – إشارة إلى برقياتكم أرقام ٣٦١ و ٣٦٢ – بتاريخ ٢٦ يناير – بشأن التهديد باستقالة الحكومة المصرية .

إنى أوافق على أننا يجب أن نؤيد رئيس الوزراء فى نزاعه الحالى مع الملك .

إنّا لا نستطيع السماح بإكراه رئيس الوزراء على الاستقالة بسبب هذا النزاع .

٢ – إننا نترك الأمر لحسن تقديرك تماماً كى تتصرف بما ترى أنه الأفضل ، بشرط المحافظة على المبدأ .

٣ – إن وزير الخارجية الحالى ليست له قيمة كبيرة جداً . ولكن إذا كانت استقالته ستؤدى إلى :

(١) استقالة رئيس الوزراء .

(ب) ظهور الأمر بمظهر انتصار الملك فاروق .

فإنه لا يمكن السماح باستقالة الوزير . وإذا كانت الاستقالة ستؤدى إلى كلا الأمرين – كما يبدو من برقيتكم – فلابد من استبعادها .

ويلتقى الملك فاروق . . ورئيس وزرائه حسين سرى باشا . . وجهاً لوجه . إن رئيس الوزراء يستند فى حديثه إلى تأييد السفير البريطانى وحكومة الحرب البريطانية ونتيجة الحديث ومضمونه يعرضان دائماً على السفير حتى تكون لندن دائماً فى الصورة . . ولأن رئيس الوزراء مدين للندن ببقائه فى رئاسة الوزارة على حد تعبير سرى باشا نفسه لفخامة السفير !

برقية رقم ٣٨٩

بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٤٢ .

من السير مايلز لامبسون

إلى وزارة الخارجية

عاجل

١ – فيما يلى رواية رئيس الوزراء – بكلماته نفسها – عن حديثه مع الملك فاروق فى المقابلة التى تمت بينهما فى الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم . .

٢ – لقد أبلغ الملك فاروق رئيس الوزراء بمضمون حديثى مع حسنين . .

بدأ الملك القول بأنه على استعداد لإرضاء رئيس الوزراء ، وإن وزير الخارجية سيبقى فى منصبه .

ولكن جلالته طلب – محافظة على كرامته – أن يبقى وزير الخارجية فى فندق مينا هاوس – حيث يوجد الآن – ولكن مع مواصلة عمله كاملاً كوزير .

وطلب الملك مساعدة رئيس الوزراء فى مسألة كرامة جلالته . وتوسل إليه أن ينقذ الموقف .

وانتهز رئيس الوزراء الفرصة كى يقول لجلالته إنه مستشاره الوحيد . وينبغى أن يكون مستشاره الوحيد . وقال إن الأشخاص المحيطين بجلالته – والذين يتظاهرون بإسداء النصح إليه – إنما يفكرون أولا ، وقبل كل شىء ، فى أنفسهم . ولا يحملون ولاء له . وذكر رئيس الوزراء على ماهر ، ومحمود خليل ، وعبد الوهاب طلعت بالاسم .

وقال رئيس الوزراء : برغم أنه لا يتفق مع رأى جلالته فى أن يتظاهر وزير الخارجية بالمرض مدة أسبوع ، فإنه سيحرص على تنفيذ ذلك حتى لا تتعقد المسألة . ولكن جميع الحقوق الطبيعية والمسئوليات الوزارية لوزير الخارجية يجب أن تبقى له .

ووافق جلالته على ذلك .

٣ – ثم جاءت النقطة الثانية ، وهى النقطة المتعلقة برغباتنا .

تحدث الملك طويلاً عن إخلاص رئيس الوزراء له . وطلب منه باسم هذا الإخلاص إنقاذ الموقف .

أجاب رئيس الوزراء أنه مستعد لأن يفعل ذلك ويحاول تسوية الأمر معنا بشرط ألا تكون هناك محاولات خداع جديدة فى المستقبل ، وأن يدرك جلالته أن أى ملك ليس من حقه أن يلعب بالنار :

١ – من أجل نفسه .

٢ – ومن أجل أسرته .

وطلب جلالته المساعدة لإخراجه من موقف يدرك خطورته الكاملة .

٤ – قال رئيس الوزراء إنه بين نارين . ولكنه انتهى إلى أننا – هو ونحن – يجب أن نعطى الملك (فاروق) فرصة أخرى . وأنه لا ينبغى إثارة الرغبتين اللتين طلبناهما فوراً . ولكن رئيس الوزراء «سيعمل على تنفيذهما باعتبارهما مسألة داخلية . . دون تدخلنا» .

وقال إنه واثق من أننا متلهفون مثله على تنفيذ رغباتنا بهدوء بدلاً من تدخلنا المباشر .

وكانت آخر كلمات رئيس الوزراء لى :

« اعطونى فرصة » .

٥ – قلت لرئيس الوزراء إن ما قاله لى أدى بوضوح إلى تهدئة الموقف بشكل ملموس . ولكن التعليمات التى لدى لا تزال قائمة كما سبق أن قلت لحسنين هذا الصباح . وأننى سأبعث إليكم بتقرير على الفور . وقلت له إنه مما يساعدنى على ذلك أن أعرف الوقت الذى يقدره للوفاء بتعهده لى بتنفيذ رغباتنا ؟

قال رئيس الوزراء إنه يخشى ألا يستطيع تحديد ذلك ، وقد يستغرق الأمر بعض الوقت . وأعرب عن أمله فى أن « ننبهه » من حين لآخر .

٦ – قلت رداً على أسئلة رئيس الوزراء إننى لا ينبغى أن ألح الآن من أجل الاجتماع بالملك فاروق صباح غد . ولكن لماذا لم يفعل جلالته شيئاً لطيفاً يظهر به إخلاصه لنا – لحلفائه . إننى لا أستطيع أن أتذكر عملاً واحداً – باستثناء هدية مالية صغيرة – من جانب جلالته

منذ بدأت الحرب .

ولقد قلت لحسنين هذا الصباح إننى وكثيرين غيرى نشعر بالاشمئزاز لهذا الموقف . لقد كان من السهل على جلالته أن يقدم على عمل ودى ما . لماذا مثلاً لا يعرض قصر القبة الذى لا يستخدم الآن ، ليعد كمستشفى عسكرى بريطانى ؟ ومن المحتمل أننا لسنا فى حاجة إليه ، ولكن العرض سيكون لفتة طيبة .

٧ – تعليق على هذا أنه من الأفضل الآن أن نصدق كلمات رئيس الوزراء ونلزمه بها ، ونرى مدى نجاحه فى تنفيذ رغباتنا بإخراج الإيطاليين الذين يعملون فى القصر « بما فى ذلك بوللى » وعبد الوهاب طلعت .

هل توافقون على إبلاغه ذلك ؟

٨ – إن رئيس الوزراء يشكر كثيراً تأييدنا .

ويتكرر لقاء السفير برئيس الديوان . .

ويقول حسنين :

– لماذا تربطون أنفسكم بجثة ؟

. . يقصد الوزارة .

ويستمر حسنين :

– إن البلاد كلها ضدكم . .

يجيب لامبسون :

– إنى مقيد بتعليمات حكومتى . . إننا نؤيد بإخلاص رئيس الوزراء لوزير الخارجية وارتباطه به . إن الموضوع الأساسى الآن هو حماية وزير الخارجية ، والرأى العام يعرف ذلك ويجب أن نربح نحن هذه القضية ونؤجل إخراج الإيطاليين من القصر بعد مهلة محددة .

ويعد حسنين السفير بأن الملك سيسترضى رئيس الوزراء !

وأمام هذا الوعد يذهب السفير البريطانى فى رحلة صيد . وقبل قيامه بالرحلة يقول لحكومته :

« جاءنى سرى باشا وقال : دعنا ننتظر حتى عيد ميلاد الملك يوم ١١ فبراير » !

ولكن الأمور تتعقد فجأة .

ولا يستطيع أحد – بما فى ذلك رئيس الوزراء – أن يتصرف إلا بعد استشارة السفير .

ومادام السفير فى رحلة صيد فلابد من استشارة من يحل محله فى السفارة . . مستر شون الوزير المفوض !

وبدلاً من أن يذهب سرى إلى مستر شون كما يفعل مع كيلرن . . فإنه يستدعيه إلى مكتبه . . وهذا هو الفرق الوحيد بين معاملة رئيس الوزراء للسفير ومعاملته لنائب السفير !

قال سرى لمستر شون :

– لقد التقيت بالملك . وقلت له إنى سأتحدث إليك – إلى الملك – كخالك – باعتباره زوجا لخالة الملكة – لا كرئيس للوزارة .

وعلى الفور قام الملك « يقابلنى ويعانقنى ويشكرنى » .

ويستمر سرى يصف الموقف للمستر شون . . قلت للملك :

إن كل رجال القصر يضاعفون جهدهم ضدى . . على ماهر ورجاله . إنهم يحركون مظاهرات الطلبة . وإنى لا أتهم الملك بذلك ، ولكنه لم يفعل شيئاً لوقفها .

وبالإضافة إلى على ماهر هناك الشوربجى – الوزير السابق – والشيخ المراغى . . شيخ الجامع الأزهر .

ويتهدج صوت حسين سرى قائلاً لشون :

– لقد عملت بإخلاص لتنفيذ المعاهدة لا حرصاً على مصالح بريطانيا وإنما من أجل مصر .

والآن سأستقيل يوم ٢ أو ٣ فبراير على الأكثر .

ويستدعى شون . . سفيره إلى القاهرة . . وفى نفس الوقت يبرق بكل التفاصيل إلى لندن .

وإذا كان رئيس الوزراء لا يتصرف إلا بعد استشارة شون . . فإننا سنجد أن الملك نفسه – بعد عامين عندما أراد إقالة النحاس من الوزارة وكان السفير فى إجازة – استدعى مستر شون ليسأله الرأى ! ! فليس المهم أن يستشار سفير بريطانيا . . وإنما المهم أن يستشار ممثل بريطانيا على أى مستوى !

* * *

ويبقى سؤال حسنين للإنجليز :

– لماذا تربطون أنفسكم بجثة ؟

يقصد وزارة حسين سرى كلها !

١٠ من الإنذار . . إلى الحصار

فى برقية وزارة الخارجية البريطانية إلى السير مايلز لامبسون السفير البريطانى

قالت الوزارة :

هذه الأزمة تافهة .

تشير بذلك إلى مسألة قطع أو وقف العلاقات مع حكومة فيشى .

وعندما كتب السير موريس بيترسون الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية إلى أنتونى إيدن يقول :

أسلوب السير مايلز لامبسون . . خطأ .

أشر إيدن على المذكرة قائلاً :

« إن السير مايلز لامبسون التزم فى حديثه مع أحمد حسنين بضرورة تطهير القصر من العناصر غير المرغوب فيها . . ويجب أن نسانده فى ذلك . . !

* * *

وأنتونى إيدن يكتب لسفيره قائلاً :

« إن وزير الخارجية – صليب سامى – ليس بذى قيمة على الإطلاق . . !

والحكومة البريطانية ترى أن سرى أخطأ من الناحية القانونية . . أو الدستورية فى عدم استشارة الملك مقدماً . .

وبرغم هذا كله فإن التحدى الجديد يدخل مرحلة الصراع .

ولم يكن رأى الحكومة البريطانية فى وزارة حسين سرى طيباً بحال . .

● إن سكريفنر مدير القسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية يكتب يوم ٢٢ يناير إلى وزير الخارجية قائلاً :

– لست مقتنعاً بأن ذهاب وزير الخارجية يجب أن يثير أزمة . . إن محك الموضوع هو سلامة قاعدتنا فى مصر .

● ويكتب سكريفنر قائلا :

– إن سرى باشا يلجأ للاختباء وراء وزارته إذا اضطر لاتخاذ قرار صعب . . وهو نفسه لا يريد اتخاذ قرار .

● ويكتب سكريفنر

« إن سرى باشا يلجأ دائماً إلى القصر .

والتقييم الدورى فى وزارة الخارجية البريطانية لأعمال وزارة سرى يشير إلى أنها فشلت فى حل مشاكل التموين ، وأجلت الانتخابات البلدية ، وأنها فى طريقها إلى تأجيل الانتخابات النيابية . . وأن سرى باشا فى موقف الضعيف العاجز ، وأنه يدلى أمام البرلمان بمعلومات متضاربة بالنسبة للمشروع المقدم من الحكومة ، والخاص بتحديد المساحات التى تزرع قطناً » .

ولكن حسين سرى فى هذه الفترة يصبح طرفاً مع السفير البريطانى ضد فاروق . . إنه يعتمد نهائياً على تأييد السفارة . . كما تثبت وتؤكد البرقيات . . والوثائق . .

ويصبح السفير البريطانى ملتزماً بالدفاع عن الجثة . . أى وزارة حسين سرى باشا

ولكن سرى باشا يصمم على الاستقالة . .

* * *

فى مذكرات السير مايلز لامبسون بتاريخ أول فبراير . . وكان فى كوم أوشيم كتب يقول :

« قابلت سرى باشا فى منزله فى التاسعة والربع مساء . لقد ترك سرى باشا مأدبة عشاء ليجتمع بى . . وقال :

– ظننت أنى نجحت فى التغلب على الأزمة . . فقد رحب الملك باقتراحى بالنسبة لوزير الخارجية . . كما أنكم وافقتم على أن أتولى – بالنيابة عنكم – طرد غير المرغوب فيهم من رجال القصر . عبد الوهاب طلعت . . والايطاليين فى الموعد المحدد . . أى فى ١٥ فبراير بعد عيد ميلاد الملك بأيام .

ولكن فى الصباح التالى قامت مظاهرات طلبة الأزهر والمسئول عنها هو الشيخ المراغى –

يقصد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر – الذى يتحرك بتنسيق مع على ماهر وغيره من العناصر الشريرة .

وقد أبلغت المراغى أننا لن نفعل شيئاً ضد الأزهر إذا اقتصر على النشاط الدينى . . أما إذا تجاوزه إلى النشاط السياسى والإشاعات والأقوال الضارة فإنى لن أتردد فى الاستعانة بالبوليس ليتصرف ويتخذ الإجراءات المناسبة .

وطلبت من المراغى التدخل لمنع هذه المظاهرات فوافق .

لكن العناصر الشريرة نقلت نشاطها إلى جامعة القاهرة فكانت هناك مظاهرات وشعارات معادية للإنجليز .

وعندما علمت هذا كله اتصلت بحسنين وأبلغته أنى مستعد لقمع هذه المظاهرات بشرط أن أتلقى تأكيداً بأن الملك يساندنى .

وأمهلت حسنين . . فاتصل بى – بعد الظهر – ليبلغنى أنه ليس للقصر شأن بذلك . وأنى – أى سرى – حر فى أن أفعل ما أراه .

. . وهذه الكلمات تعتبر إشارة واضحة إلى أن الملك لم يعد يساندنى ويؤيدنى . وعلى ذلك اجتمعت بالدكتور أحمد ماهر رئيس حزب السعديين ومحمد حسين هيكل زعيم الأحرار الدستوريين . . وهما الحزبان المشتركان فى الوزارة وأبلغتهما أنه لا مخرج أمامى . . إلا الاستقالة .

وقد طلبا إلىّ الاستمرار فى الحكم أسبوعين . . وفى الوقت نفسه لم يتمكنا من أن يضمنا لى تأييد أتباعهما فى البرلمان .

قلت لهما :

– هذا سيؤدى بوضوح إلى جرجرتنا . . فى الوحل . . ولا أرضى بذلك لنفسى . . أو لهما .

وباتفاق معهما أبلغت حسنين ظهر اليوم – الأحد أول فبراير – أنى سأستقيل . لأن الملك سحب تأييده لى .

وأضاف سرى وهو يتحدث للسفير البريطانى :

– إن قرارى نهائى . وأرجوك ألا تحاول إقناعى بالعدول عنه .

أجاب السفير :

– لا فائدة من ذلك .

واستمر لامبسون يكتب فى مذكراته قائلاً :

– أبديت لسرى باشا أسفى الصادق ، وسألته عمن تقترحه خليفة لك . . فلا يوجد رئيس وزراء يستقيل إلا وفى ذهنه من يخلفه .

فاقترح سرى ٣ أسماء :

بهى الدين بركات .

محمد حسين هيكل .

أحمد ماهر .

ضحكت وقلت :

– لا أظنك جاداً .

بركات لن يكون .

وهنا لابد أن نذكر أن بهى الدين بركات كان معارضاً لمعاهدة ١٩٣٦ .

وهيكل ليس شخصية .

وأحمد ماهر خارج الحلبة فقد أصيب بأزمة قلبية خفيفة .

سألته :

– ما هو تفكيرك الحقيقى ؟

أجاب سرى بلا تردد :

– أرسل فى طلب الوفد .

قلت له :

– هذه فرصة للعقول الكبيرة لتفكر تفكيراً متشابهاً . . فإنى قبل أن أحضر إليك وصلت إلى نفس النتيجة . . وهذا الاقتراح يزداد قوة فى نفسى مادمت تؤيده .

وبناء على طلبى وضعنا جدولاً مشتركاً .

قال سرى إنه سيؤجل اجتماعه بالملك حتى ظهر الثلاثاء ٣ فبراير .

قلت له :

– سأقابل الملك قبل اجتماعه بك .

ولكنه رجانى ألا أفعل،لأن ذلك سيسبب له حرجاً .

واقترح رئيس الوزراء أن أقابل الملك فى الواحدة بعد الظهر ، أى بعد ساعة من استقالته .

وقال لى سرى باشا :

– إن الملك فى أول الأمر . وبعد أن وافق على عدم استقالة صليب سامى بك قال له . . أى لصليب سامى :

– إن السير مايلز لامبسون ربح الجولة الأولى ، ولكنى سأقتله فى الجولة الثانية . . كش !
إشارة إلى أن الملك والسفير يلعبان الشطرنج . . وهى اللعبة التى تنتهى بقتل الملك .
وافترقنا . . بعد أن أكدت لحسين سرى مرة أخرى . . صداقتى وإعجابى ! .

* * *

وحتى نعرف الفرق بين مذكرات السفير . . والوثائق المحفوظة فى لندن لابد من نشر نص البرقية التى بعث بها السفير فى نفس اليوم – أول فبراير – عن نتائج اجتماعه برئيس الوزراء حسين سرى .

. . المذكرات فيها إسهاب . . والوثائق مركزة لأنها ترسل كبرقيات .

وفى المذكرات حوار بين السفير والمسئول المصرى واستطلاع للرأى . . وبلا مناقشة .

ولكن مضمون المذكرات والوثائق واحد .

. . كيف يستقيل رئيس وزراء مصر . . بالاتفاق مع السفير . . وكيف يفرض على الملك . . وعلى مصر . . رئيس وزراء مصرى . . بالاتفاق – أيضاً – مع السفير ! !

* * *

برقية رقم ٤٤٣
بتاريخ أول فبراير عام ١٩٤٢ .
من السير مايلز لامبسون .
إلى وزارة الخارجية .
عاجل جداً .

١ – اجتمعت برئيس الوزراء الذى أكد كل ما قاله لمستر شون وأوضح أنه مصمم على الاستقالة .

وطبقاً لما قاله ، فإن لديه كل مبرر للاستقالة بسبب الخداع الثابت بالأدلة من جانب الملك فاروق منذ آخر مرة لقيت فيها حسين سرى . وبسبب مؤامرات مجموعة على ماهر التى رفض الملك أن يكبح جماحها .

٢ – بعد أن أعربت عن أسفى سألت رئيس الوزراء عن أفكاره فيما يتعلق بخليفته واستبعدت أسماء سبق ذكرها أمام مستر شون « بركات ، وأحمد ماهر ، وهيكل » باعتبارها شخصيات غير مناسبة لسبب أو لآخر .

سألته :

– ماذا تعتقد حقاً ؟

أجاب على الفور :

– أرغموا الملك فاروق على أن يستدعى الوفد .

أبلغت فخامته أن هذا بالضبط هو ما وصلنا إليه .

٣ – وبناء على ذلك اتفقنا على أن أصر – بعد تقديمه الاستقالة بنصف ساعة – على الاجتماع بالملك فاروق كى أبلغه أن يستدعى النحاس فوراً .

وقلت لفخامته :

– إذا رفض الملك فاروق فمن المؤكد أن يؤدى ذلك إلى أوخم العواقب .

قال رئيس الوزراء إنه يعلم ذلك . ولكن هذه هى الطريقة الوحيدة لإنقاذ الموقف ، وهى فى نفس الوقت الأمل الوحيد ، ليحتفظ الملك فاروق بعرشه .

٤ – أن يقدم رئيس الوزراء استقالته قبل ظهر يوم الثلاثاء . . بناء على طلبى .

* * *

ولكن فى الصباح التالى ٢ فبراير . يتصل سرى بالسفير فى الصباح المبكر وهو يتناول طعام إفطاره . . ليقول له إنه أصبح مكتوف الأيدى . . وأنه يجب أن يقدم استقالته فى الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر اليوم نفسه – ٢ فبراير – .

ويتصل السفير بحسنين باشا رئيس الديوان الملكى ليطلب موعداً من الملك فى الواحدة بعد الظهر . . أى بعد نصف ساعة من مقابلة رئيس الوزراء للملك . . فإن السفير يفرض « مدة » لقاء الملك برئيس وزرائه . . ويفرض أيضاً « موعد » مقابلته للملك !

ويجادل حسنين . .

ولكن السفير يتحدث إليه بخشونة .

. . وبعد قليل يتصل حسنين بالسفير ليحتج على الأسلوب ، والطريقة التى يفرض بها السفير نفسه على الملك .

ولكن مايلز لامبسون لا يعبأ بالاحتجاج ويقول لرئيس ديوان فاروق :

– إذا لم أسمع منك مرة أخرى . . فسأكون فى القصر عندما تدق الساعة . . دقة واحدة ! !

إن الأزمات الداخلية العنيفة هى التى أدت بسرى إلى التعجيل بتقديم استقالته . .

خرج الطلبة فى القاهرة والزقازيق يهتفون :

عاش روميل . . وإلى الأمام ياروميل . . و . . أقبل ياروميل . . و . . حذاء فاروق فوق رأسك ياجورج . . ملك بريطانيا .

ولا أحد يعرف من الذى حرك المظاهرات . . هل هو الملك . . هل هم الإنجليز . . هل هو الوفد .

والسفير لا يهتم إلا بأن هناك مظاهرات . . وأن المواقف تتطور بسرعة .

ويبدأ الناس تخزين الطعام .

وتحدث أزمة خبز ، ويهجم الناس على المخابز ، ويتخاطفون الأرغفة من حامليها فى شوارع القاهرة !

ويحطم المتظاهرون صور ملك بريطانيا ويدوسونها بالأقدام !

* * *

● برقية رقم ٤٤٨ فى ٢ فبراير :

أبلغنى حسين سرى رئيس الوزراء أنه سيقدم استقالته إلى الملك فاروق فى الثانية عشرة والنصف بعد ظهر اليوم وقد طلبت إلى حسنين أن يرتب لى موعداً مع الملك فى الواحدة .

اعترض حسنين لأن اجتماعى بالملك سيثير الرأى العام باعتباره تدخلاً بريطانيًّا فى شئون مصر .

وقال إن هناك محاولات لتشكيل حكومة وطنية .

ولما كان هناك خطر أن نواجه بتشكيل حكومة يرأسها أحد رجال على ماهر – وقد استشار الشوربجى فعلاً الأحرار الدستوريين فى مدى استعدادهم للاشتراك فى مثل هذه الحكومة – فقد أصررت على الاجتماع بالملك .

وقد نوقش الموقف كله فى اجتماع رأسه وزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط وقائد القوات البريطانية . . وأنا .

وأوضح الاجتماع أن توقيت وترتيب الأزمة الحالية جرى بواسطة عناصر معادية لبريطانيا لتستغل متاعبنا الحالية فى الشرق الأقصى وفى ليبيا . وإذا لم نظهر حزماً فإن البلاد ستبقى تحت تأثير هذه العناصر .

وإذا أرغمنا الملك (فاروق) على استدعاء النحاس فمن الصعب على جلالته أن يرفض أو يفرض حكومة أقلية جديدة ضدنا وضد الحزب الشعبى « الوفد » :

وتم الاتفاق على أن أقابل الملك (فاروق) فى الواحدة بعد الظهر وأبلغه ما يلى :

١ – يجب أن نحصل على حكومة مخلصة للمعاهدة تطبق روحها ونصها وبالذات المادة الخامسة .

٢ – يجب أن تكون هذه الحكومة قوية تستطيع أن تحكم ويكون لها تأييد شعبى كاف .

٣ – هذا يعنى أن يستدعى النحاس باشا باعتباره زعيماً لحزب الأغلبية ويستشيره فى أن يشكل الحكومة الجديدة .

٤ – سأطلب أن يتم ذلك ظهر غد .

٥ – سأعتبر جلالته مسئولاً عن أى اضطرابات تحدث .

هذه هى أقوال حسين سرى أمام السفير البريطانى . .

ماذا عن أقوال حسين سرى أمام القضاء . . وهى التى أدلى بها فى قضية أمين عثمان بعد أن أدى اليمين القانونية .

* * *

إننا قبل أن نمضى فى رواية الأحداث . . لابد أن نعرض لأقوال سرى حتى تتضح الفروق الضخمة فى الأقوال . . والأفعال . .

ولقد كانت قضية اغتيال أمين عثمان نوعاً من المحاكمة لكل زعماء مصر . . كانوا هم – تقريباً – المتهمين الحقيقيين ، ولكنهم لا يقفون فى قفص الاتهام .

ولم تكن تهمتهم – مثل المتهمين الحقيقيين – اغتيال أمين عثمان . . بل كانت تهمتهم الاشتراك فى اغتيال التاريخ السياسى المصرى !

وكان حسين سرى متهماً أساسيًّا . . أو فاعلاً أصلياً إذا أخذنا بالتعبيرات القانونية .

سئل حسين سرى عن المظاهرات فقال :

– من حسن السياسة أن يترك الحاكم العسكرى فى بعض الأحيان صمامات الأمن مفتوحة . . وإذا تأكد المسئول أن قيام بعض المظاهرات ، ليست مهمة من الوجهة السياسية ، فإنه يتركها حتى يتنفس الناس قليلاً . . ولم تكن المظاهرات بأكثر من ذلك .

سأله الدفاع .

– لماذا استقلت من رئاسة الوزارة فى عام ١٩٤٢ .

قال :

– حدث خلاف فى وجهة النظر بينى وبين الحزبين المشتركين فى الوزارة : فيما يتعلق بالسياسة العامة . . فكان لابد أن أستقيل !

قيل له :

– ألم يكن للإنجليز تأثير فى الاستقالة ؟

أجاب عن السؤال بسؤال آخر :

– إنجلترا لها تأثير فى الاستقالة . . لم أفهم هذا السؤال !

أعاد الدفاع سؤاله بطريقة أخرى :

– ألم تتخذ إجراءات من جانب إنجلترا من شأنها صعوبة أو استحالة استمراركم فى الحكم ، وطلبات لم تكن فى صالح مصر.

يتهرب من الجواب . . قال :

– هذا سر من أسرار الدولة وواجبى ألا أشير إليها .

ويسأله المحامون :

– قال رئيس الوزراء السابق على ماهر باشا إن أمين عثمان أخبره أنك عرضت عليه أن يتولى وزارة المالية فى أواخر أيام وزارتك . . وإن على ماهر سأل أمين عثمان قائلاً :

– هل استشرت السفير البريطانى .

– فرد أمين عثمان قائلاً :

– إن السفير قال له لا تقبل ، لأن وزارة سرى باشا تتهاوى .

وقال على ماهر إن السفير عرض على أمين عثمان أن يكون وزيراً فى وزارتك .

– أنا أرفض أن يكلمنى سفير فى أن آخذ أحداً . . وزيراً معى .

سئل :

– هل حدث خلاف بينك وبين السفارة بخصوص تنفيذ المعاهدة ؟

قال سرى باشا :

– سأرد بنعم ، بشرط ألا يعقب هذا الجواب أى سؤال آخر .

– هل أثرت هذه الخلافات على الصلات بينك وبين السفير ؟

– لاشك أنها تركت بعض الأثر .

ويعود الدفاع يحاصر سرى باشا محاولاً الوصول إلى الحقيقة :

– قلت إن الاستقالة سببها الخلاف بين الحزبين المشتركين فى الحكم .

– نعم .

– هل اتصل بك السفير . . إثر المظاهرات أو سببها ؛

– لم يحدث .

– هل لهذه المظاهرات أى أثر فى حادث ٤ فبراير ؟

– لا أعتقد ، ولم يطلب منى أحد مطلقاً أو يكلمنى أحد فى هذه المظاهرات .

– هل كنت تنفذ المعاهدة فى أثناء توليك الوزارة ؟

– كنت أنفذ المعاهدة تنفيذاً تامًّا .

وأجابه سرى باشا بالنسبة للسؤال الأخير . . هى أصدق إجابة أدلى بها أمام المحكمة . . أما فى باقى الأسئلة فإن سرى باشا لم يكن يعلم أن السفير البريطانى كان يبعث إلى حكومته ببرقيات تفصيلية سيجئ يوم تنشر فيه !

إن حسين سرى أدلى بشهادته فى جلسة ١٣ يناير ١٩٤٨ . . نفس الأيام تقريباً – من نفس الشهر – التى شهدت تردد حسين سرى بين رئاسة الوزارة . . ومقر السفارة . . ولكن قبل ٦ سنوات !

وفى أثناء الشهادة كان حسين سرى يتمسك بأنه لا يستطيع إفشاء أسرار الدولة .

وكان يسأل رئيس المحكمة إذا كان من حقه أن يجيب ، أو لا يجيب ، فإذا قال له رئيس المحكمة عبد اللطيف محمد إنه حر فى الإجابة . أو الصمت ، التزم الصمت !

. . ولكن هذه الشهادة من جانب سرى تفسر شيئاً واحداً .

إنها توضح السبب فى أن حسين سرى شكل الوزارة ، أو أعاد تشكيلها ٤ مرات . . وأنه وهو يشهد أمام القضاء كان يعرف أن القصر – سنة ١٩٤٨ والسفير البريطانى يملكان تعيين رؤساء الوزارات فى مصر !

* * *

ونعود إلى الأحداث ونتابعها صباح الاثنين ٢ فبراير ١٩٤٢ .

حسين سرى سيقدم استقالته إلى فاروق فى الثانية عشرة والنصف بعد الظهر .

ولامبسون سيقابل (فاروق) فى الواحدة وسيطلب إليه أن يستدعى مصطفى النحاس .

هذا هو الموقف فى القاهرة . .

ما هو موقف لندن ؟

ما رأى سكريفنر مدير القسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية ، وما رأى السير موريس بيترسون وكيل الخارجية المساعد .

وما رأى السير ألكسندر كادوجان وكيل الوزارة :

وأخيراً موقف أنتونى إيدن وزير الخارجية ، الذى فكر قبل ذلك فى عزل فاروق .

لابد من متابعة البرقيات بين القاهرة ولندن وبالعكس .

ولابد من متابعة المذكرات المتبادلة بين القسم المصرى فى وزارة الخارجية . . ثم وزير الخارجية .

ولابد من قراءة محاضر اجتماع مجلس وزراء حكومة الحرب برئاسة تشرشل ، فإن كثيراً من

القرارات الخاصة بمصر صدرت فى لندن . . أصدرها مجلس وزراء الحرب . . ونفذها المسئولون هنا فى القاهرة . . فى ذلك الزمان .

* * *

فى مذكرة كتبها السير موريس بيترسون فى ٢٧ يناير ١٩٤٢ . والمنشورة فى الفصل الثانى من هذا الكتاب تحدث عن التسلسل المعتاد للتغيرات السياسية فى مصر أو تتابع الوزارات المصرية .

ويوم الاثنين ٢ فبراير يكتب بيترسون مذكرته الثانية عن تسلسل تتابع الوزارات فى مصر . قال :

يمر الحكم فى مصر بدورات ثلاث ، كما قلت من قبل :

١ – رئيس وزراء مقبول منا . . ومن الملك .

٢ – رئيس وزراء من رجال القصر .

٣ – حكومة شعبية .

ولقد وصلت الأمور الآن فى دورة الحكم فى مصر إلى نهاية المرحلة الأولى . . وهى أن رئيس وزراء مصر المقبول لدينا . . والمقبول لدى الملك . . قد تلقى أخيراً طعنة فى الظهر من جانب الملك .

والدورة . . أو النقطة الثانية التى تثار الآن – وفوراً – هى أن السفير ورئيس الوزراء المصرى يريدان تجاوز المرحلة الثانية – تعيين وزارة كاملة من رجال القصر ، لأننا نرغب فى أن ندع الملك يخرج بنفسه من ورطته – والمضى قدماً إلى تعيين وزارة وفدية خالصة .

وأعتقد أن حسين سرى ، وربما السير لامبسون أيضاً ، متأثران إلى حد ما بكراهيتهما الشخصية لعلى ماهر وعدم ثقتهما به . وهما أمران يقومان على أسس جيدة جداً – وهو أن – على ماهر – هو الشخص المرجح أن يعينه الملك رئيساً للوزارة . . إذا ترك وشأنه .

وبالنسبة للسفير فإن مشاعره تزداد حدة ، لأن على ماهر كان حتى سنوات قليلة قرة عين السفير .

إن تعيين حكومة وفدية خالصة ، ونحن فى زمن الحرب ، أمر يجب أن ننظر إليه بتخوف حقيق .

إن السير لامبسون لم يسبق له أن تعامل مع حكومة وفدية خالصة .

وأحب أن أذكر أن سلوك النحاس باشا عندما كان رئيسا لهيئة المفاوضات المصرية التى ضمت كل الأحزاب ووقعت معاهدة ١٩٣٦ . . هذا السلوك لايلقى الضوء ، ولا يصلح

معياراً ، لسلوك النحاس كرئيس وزراء حزبى فى مرحلة مابعد المعاهدة .

وإنى لا أشعر بارتياح كبير لهذا كله .

ونحن نستطيع أن نعالج الموقف إذا تطور ودلك على هدى برقيات السفير .

والواضح أن دعاية الملك قد اكتسبت قوة . . والوفد وحده هو الذى يستطيع مقاومة تلك الموجة العارمة من الدعاية للملك .

ولكن . . إذا اتسع الوقت والظروف ، وحرية التصرف يجب أن ندعها للسفير ، فإنى أرجو لو عولجت الأمور بطريقة أخرى . .

وهذه المذكرة تظهر عدة حقائق :

* * *

● إن هناك تياراً فى وزارة الخارجية البريطانية يتمسك بالعداء التقليدى البريطانى للوفد . . ويعارض التقارب بين لامبسون والنحاس .

● إن لامبسون كان يساند على ماهر قبل سنوات . . ولذلك لم يتخذ موقفاً عدائيا منه عندما ساعد - أى على ماهر - على إقالة النحاس عام ١٩٣٧ .

ولكن الأمور تنطلق فى اتجاهها المحتوم ، ولايستطيع أحد وقفها .

* * *

استقال سرى . .

واحتمع لامبسون بفاروق ثم بعث لحكومته محضر الاجتماع .

برقية رقم ٤٤٩ .

بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢

من السير مايلز لامبسون .

إلى وزارة الخارجية فى لندن .

عاجل .

١ - فى الساعة الواحدة بعد الظهر استقبلنى الملك فاروق . وكان وديًّا أكثر من المعتاد .

٢ - أوضحت لماذا طلبت هذا الموعد العاجل .

قلت :

- لقد استقال سرى باشا منذ قليل . ومن الضرورى بالنسبة لى كممثل للحلفاء فى مصر أن أتأكد أنه لن يعين شخص لاتتوافر فيه الصفات التى تؤهله لتنفيذ التزامات المعاهدة على الوجه الأكمل .

٣ – قدمت إليه النقاط الأربع التى ذكرتها فى برقيتى رقم ٤٤٣ .
وقرأت له المادة الخامسة من المعاهدة كيلا يكون لديه أى شك .
٤ – وافق جلالته – دون تردد – على أن النقطتين الأولى والثانية نقطتان أساسيتان ومناسبتان .

وبالنسبة للنقطة الثالثة فقد قرر بالفعل الاجتماع بالنحاس .

وأشار إلى أنه يعمل فى سبيل تشكيل حكومة وطنية . .

واعترف بأنه لايعرف شخصاً – غير النحاس – يستطيع أن يرأس مثل هذه الحكومة .

وقال إن علاقاته بالنحاس – لحسن الحظ – أفضل كثيراً فى الوقت الحاضر .

ولقد كان أحمد ماهر – رئيس مجلس النواب – حكيماً بحيث أدرك أنه ليس « رجل الساعة الآن » – وكان قد أصيب بأزمة قلبية خفيفة .

ولكن جلالته كان أقل وضوحاً فيما يتعلق بما إذا كان سيستدعى النحاس قبل الظهر . على الرغم من أنه حرص على ألا يقول أنه لن يستقبله .

أوضحت مرة أخرى أنه ينبغى إبلاغى – هذه الساعة – بأنه تم استدعاء النحاس .

ولم أستخدم أية تهديدات . ولكنى كنت حاسماً .

وطرحت بعد ذلك النقطة الأخرى وهى أنه لاينبغى أن تكون هناك إضرابات أو متاعب ، وإنى أفترض أنه سيتم اتخاذ جميع الاحتياطات . وأكدت المسئولية الخطيرة التى ينطوى عليها عدم اتخاذ مثل هذه الاحتياطات .

أجاب جلالته أنه لن تكون هناك اضطرابات .

وقال إنه أرسل هذا الصباح إلى الطلبة الذين تجمعوا عند القصر لإبلاغهم أن عليهم العودة إلى دراستهم والتزام الهدوء .

٥ – التقيت بحسنين قبل أن أغادر القصر . وأبلغته ماحدث .

قلت له إنه يجب أن يسعى ليستدعى الملك النحاس قبل ظهر الغد .

اعترض حسنين بشدة على ذلك .

قال إن مشروع القصر هو تشكيل حكومة مؤقتة تمهد الطريق لتشكيل حكومة ائتلافية فى النهاية برئاسة النحاس . ولكنه كان أقل وضوحاً فيما إذا كان النحاس سيستدعى فوراً بالنسبة للحكومة المؤقتة . وقال إنه إذا استدعى النحاس فوراً – كما أصر أنا – فإنه سيسيطر نتيجة لذلك على كل شىء . وسنفقد فرصة وجود معارضة منظمة (من السعديين) بشكل مناسب لتعمل «كفرامل» عندما يتم فى النهاية تشكيل الحكومة .

وفى نفس الوقت ، فإن حسنين يستطيع أن يضمن استبعاد العناصر المرتبطة بعلى ماهر من الحكومة المؤقتة المقترحة .

قلت :

– بناء على موقف الوفد – حتى الآن – فإنه من الصعب تصور موافقة النحاس – أو الوفد – على مثل هذه الحكومة المؤقتة ، وبالأحرى ، حكومة ائتلافية فيما بعد .

ولذلك فإن وجهة نظرى لاتزال كما هى :

– إننى آمل بشدة أن أسمع قبل ظهر الغد أنه تم استدعاء النحاس للتشاور .

ومن الضرورى أن يوافق النحاس تماماً – باعتباره مثل الأغلبية فى البلاد – على أى شىء يتقرر عمله سواء كان حكومة انتقالية أو ائتلافية .

ويبعث السفير إلى حكومته برقية تصل لندن فى الرابعة وعشر دقائق من بعد ظهر يوم ٢ فبراير أيضاً . . أى قبل اجتماع حكومة الحرب بخمسين دقيقة . . وقد حملها إيدن معه إلى قاعة الاجتماع .

وفى هذه البرقية وصف السفير المظاهرات العنيفة التى قام بها طلبة الجامعات وبين تردد العسكريين البريطانيين فقال :

إن قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط أبدى قلقه ومخاوفه من وقوع اضطرابات فى مصر . . فإن الجيش المصرى قد لايبقى سلبياً .

وقد أشار وزير الدولة البريطانى فى القاهرة إلى أنه ليس أمامنا أن نختار . . وقال إن الوقت يحتم علينا :

١ – القيام بعمليتنا الآن وأن نأخذ فى الاعتبار وقوع اضطرابات مع عودة الهدوء بعد فترة قصيرة . . وكذلك سنفقد بعض ماء وجوهنا .

٢ – عدم القيام بعمليتنا الآن ، ونكون متأكدين من استمرار المتاعب فى المستقبل إذا فشلنا فى اتخاذ الإجراء المناسب .

* * *

. . ما أكثر البرقيات التى كتبها لامبسون لحكومته يوم ٢ فبراير أيضاً .

فى البرقية رقم ٤٥١ – يوم ٢ فبراير – يصف لامبسون اجتماعه بأوليفر ليتلتون وزير الدولة وقائد القوات البريطانية لمناقشة الخطة الموضوعية للتعامل مع الملك فاروق «إذا رفض الملك طلباتنا الشرعية التى تنص عليها المادة الخامسة من المعاهدة» .

قال السفير :

« قررنا – وزير الدولة البريطانى ، وقائد القوات البريطانية ، وأنا – أن نتخذ مايلى ونعتبره أبسط الإجراءات :

١ – بحثنا الإجراءات العسكرية لمحاصرة القصر ومقاومة الحرس الملكى فيما إذا اضطررنا لاستخدام القوة . .

٢ – سأبلغ جلالته أننا لانعتبر سلوكه العام سلوك حلفاء ، وسأطلب منه اعتزال العرش .

٣ – إذا وافق سأدعو الأمير محمد على ولى العهد لتولى العرش .

٤ – إذا رفض فاروق التنازل عن العرش سأبلغه أنه خلع وسأتصل بالأمير محمد على .

٥ – إذا رفض الأمير محمد على – وهومالا أتوقعه – فإننا سنحكم مصر حكماً عسكرياً بمقتضى الأحكام العرفية . . حتى تستقر الأمور بقبول أحد الأمراء ولاية العرش أو بإعداد نظام آخر .

٦ – سأطلب من قائد القوات البريطانية أن يرافقنى إلى القصر فى اجتماعى الحاسم بالملك . وسنبلغ جلالته أنه يجب أن يقرر إما اعتزال العرش أو نخلعه وستتخذ أمامه الإجراءات العسكرية الضرورية التى تحتمها الظروف .

٧ – لايوجد نص فى الدستور بشأن خلع الملك . . فإن قيامنا بخلعه – ولو أنه ضرورى – سيبدو غير دستورى .

وكل محاولة منا لنظهر كحماة للدستور بينما نخرقه بالقوة ستقودنا إلى المتاعب .

ولذلك فإن عملنا يجب أن يقتصر على وضع آخر على العرش بالقوة . . وإننا نصر على أن يعلن الملك الجديد أن ماجرى كان دستورياً . . !

٨ – وإذا اعتزل فاروق أو خلع فإنه يجب إبعاده عن مصر إلى أرض بريطانية .

٩ – وربما يكون من الضرورى فى بعض هذه المراحل إعلان قانون الأحكام العسكرية البريطانى . . ويلغى عند هدوء الحالة .

١٠ – إذا وافق الملك على استشارة النحاس فسرجئ ذلك إلى حين . . ولكنى سأبقى مقتنعاً بأنه لن يكون هناك سلام حقيقى لنا مادام فاروق يجلس على عرش مصر . وأن هذه المشكلة -- بقاء فاروق على العرش – يجب أن نعالجها فى وقت من الأوقات » .

بقى أن تعطى لندن الضوء الأخضر للسفير يمضى فى خطته .

وتصل السفير الرسالة والتعليمات فى الساعة الواحدة من صباح ٣ فبراير ، أى بعد ١٢ ساعة من مقابلته للملك .

وبهذه التعليمات ينطلق السفير من الإنذار . . إلى الحصار . . . من إنذار فاروق إلى حصار قصر فاروق .

فى لندن اجتمعت حكومة الحرب برئاسة ونستون تشرشل فى الساعة الخامسة من مساء نفس اليوم - ٢ فبراير - وحضر الجلسة وزراء حكومة الحرب الثمانية - وبينهم أتلى نائب رئيس الوزراء وإيدن وزير الخارجية . واشترك فى الجلسة ١٢ وزيراً آخرين . . فالاجتماع هام . . بدليل حضور هذا العدد الضخم من الوزراء . وكانت مع إيدن - كما قلت - آخر برقيات لامبسون .

وبعد مناقشة العمليات العسكرية وخسائر السفن البريطانية والقروض المقترحة للصين من أمريكا وبريطانيا . . يعرض الموضوع رقم ٤ . . (مصر) فهو الموضوع الذى يلى فى الأهمية هذه المسائل الحيوية المتصلة بالموقف العسكرى . . وربما كانت مصر هى أهم موضوع فى ذلك اليوم . . لأن رد الفعل فى مصر للقرار المقترح . . قد يثير عاصفة دعائية ضد بريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط كلها . . خاصة أن الهجوم البريطانى على ليبيا قد فشل . . واحتل روميل بنغازى وأخذ يزحف نحو مصر .

تقول الوثيقة الرسمية عن محضر اجتماع حكومة الحرب :

- لابد أن حكومة الحرب قد اطلعت على البرقيات الواردة من القاهرة التى تتخذ عن أزمة سياسية فى مصر .

لقد اتضح أن حسين سرى شعر بالملل بسبب الموقف الذى يتعرض فيه لوخزات مستمرة من جانب الملك فاروق .

وهو - سرى - على وشك أن يقدم استقالته .

وقد نصح - سرى - الملك فاروق بأن يستدعى النحاس .

وأضاف وزير الخارجية أنتونى إيدن أنه بعث بالبرقية رقم ٥٧٢ إلى سير مايلز لامبسون يوصيه فيها بإقامة اتصال مباشر مع النحاس - إذا أمكن - قبل إعلان استقالة حسين سرى . وإبلاغ النحاس أننا نتوقع منه - إذا تولى الوزارة - أن يتبع موقفاً مؤيداً لمتابعة المجهود الحربى .

وعلى الرغم من أننا لانعتزم الانحراف عن المعاهدة ، فإنه لايمكن أن نقيس بالياردة - وفقاً للمعاهدة التى وقعت منذ ٦ سنوات - كل نقطة خلاف تنشأ مع مصر .

وينبغى أن نتوقع أيضاً أن يقوم النحاس بتصفية بعض العناصر غير المرغوب فيها فى حاشية الملك فاروق .

سأل رئيس الوزراء عما إذا كان وصول النحاس إلى الحكم يعنى إجراء انتخابات عامة .

أجاب وزير الخارجية بأنه يعتقد أن النحاس قد لايصر على إجراء انتخابات إذا شكل وزارة وفدية كما نتوقع .

وقد انتهى الاجتماع بقرار لحكومة الحرب تضمن الموافقة على تعليمات وزير الخارجية للسير مايلز لامبسون .

* * *

ويتلقى السفير البرقية التى وافقت حكومة الحرب على كل كلمة فيها . . والتى حددت مستقبل الحكم فى مصر خلال الـ ٣٢ شهراً التالية . .

برقية رقم ٥٧٢ :

بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ .

مرسلة ٤,١٢ مساء .

من وزارة الخارجية البريطانية

إلى السير مايلز لامبسون

عاجل جداً

١ – إشارة إلى برقياتكم أرقام من ٤٤١ إلى ٤٤٣ – فى أول فبراير – عن التهديد باستقالة رئيس وزراء مصر .

إنى أشارك فى الاستنكار الذى يبدو واضحاً أنكم ورئيس الوزراء تشعران به تجاه الأزمة الجديدة التى أثيرت بدرجة من الطيش لامثيل لها حتى فى التاريخ السياسى المصرى .

٢ – على الرغم من أن الأسباب المباشرة التى أبداها رئيس الوزراء لاعتزامه الاستقالة ليست مقنعة فى حد ذاتها ، فإننى أعتقد أن السبب الحقيقى هو أنه قد مل ببساطة ذلك الموقف الذى يتعرض فيه لوخزات مستمرة بطريقة أصبح فيها من المتعذر على حكومة صاحب الجلالة وعليكم حمايته منها .

وإذا كان الأمر كذلك فإنى أتعاطف معه تماماً .

٣ – إنى أترك لحسن تقديرك تماماً مواجهة الموقف الذى أدرك أنه قد يتطور بسرعة لا تسمح بتبادل وجهات النظر تلغرافيا .

ومع ترك الموقف لحسن تقديرك – وهو ماأعيد تأكيده – فإن الطريق الذى أوصى به فى الظروف التى وضعتها فى برقياتك هو كما يلى :

– ينبغى أن أن نقيم اتصالا مباشراً مع النحاس قبل إعلان استقالة رئيس الوزراء إذا كان ذلك ممكناً .

وينبغى ألا نتردد فى وضع الموقف أمامه بصراحة على أساس الخطوط التالية :

لقد أثيرت أزمة سياسية بطريقة طائشة . وفى زمن الحرب ، وبين الحلفاء .

وليس هناك مبرر يدعو حكومة صاحب الجلالة لأن تخفى اهتمامها بأن تجرى معها مشاورات لحل هذه الأزمة .

وقبل أن يحدث هذا فإنك تجد أنه من الضرورى أن يكون لديك بعض الدلائل عن وجهة نظر النحاس فى المسائل الثلاث التالية التى لابد ستكتسب أهمية كبرى فى تحديد علاقتك بالحكومة الجديدة إذا حدث التغيير فعلا .

وهذه النقاط هى :

(ا) أن حكومة صاحب الجلالة لاتزال تشارك النحاس اعتزازه المشروع وارتياحه لتوقيع معاهدة التسوية منذ ست سنوات .

وهى لاتعتزم الخروج على هذه التسوية ، ولكنها ترحب بأية بادرة تشير إلى تفهم النحاس أنه فى زمن الحرب ، ومن أجل مصلحة الحليف الذى يقاتل ، فإنه لايمكن قياس كل نقطة تثار « بالياردة » وفقاً لأحكام المعاهدة .

وفى مثل هذه الظروف فإننا نتوقع أن تتخذ الحكومة المصرية موقفاً مؤيداً لمتابعة المجهود الحربى وللمتطلبات العسكرية .

وينبغى ألا نتردد – إذا كان ذلك ضروريا – فى أن نقول للنحاس بصراحة كاملة إن الحياد فى هذه الحرب مستحيل بالنسبة لمصر .

إن شيئاً لم يكن ليقف بين مصر وبين زحف الاستعمار الإيطالى لولانا نحن .

إن اتباع مثل هذا الأسلوب – سالف الذكر – يبدو أفضل طريقة توضح للنحاس أننا لانعتزم السماح بإثارة أى سؤال بشأن إعادة النظر فى المعاهدة مهما استمرت الحرب .

(ب) مهما كانت وجهة نظر النحاس فى الحكومة الراهنة ، فإنه لن ينكر – على الأرجح – أن الكثير من متاعبها الحالية ، يرجع إلى مراكز النفوذ الشريرة فى القصر التى يعد من مصلحة مصر . . . ومصلحتنا القضاء عليها .

هل تستطيع إذن أن تعتمد على أن يتبع النحاس نفس الموقف تجاه محسوبى القصر والإيطاليين كما كان رئيس الوزراء الحالى مستعداً لأن يفعل ؟

وإذا أبدى إيماءة ترحيب بتأييده ، نقدم له – بطبيعة الحال – وعداً بذلك .

وإذا كان مستعداً لإضافة على ماهر إلى أسماء هؤلاء الذين يرغب فى التخلص منهم ، فإننا آخر من يجادله فى هذا القرار .

(جـ) من الأهمية بمكان أن يحصل رئيس الوزراء المستقبل على أية علامة تشير إلى رضاء

الملك . ترى هل يؤيد النحاس هذه الفكرة ، أو – على الأقل – يقف جانباً ويتركك تضغط على الملك فى هذا الشأن .

– بطبيعة الحال لن تقول ذلك للنحاس ولكن علامة الرضاء الملكى ضرورية للغاية . . لتشجيع الآخرين . . فى وقت يبدو فيه أننا فى بداية مرحلة مضطربة .

٤ – وإذا قدم النحاس تأكيدات مرضية فى النقطتين الأولى والثانية من النقاط الثلاث ، فإن لك الحرية فى أن تشجع الملك على اتباع نصيحة حسين سرى وتشكيل حكومة وفدية «وسوف أقدر مثل هذه التأكيدات لا لأنى أتوقع – بالضرورة – أن يفى بها ، وإنما لأنه إذا لم يفعل ، فإنه سيعطينا مبرراً قوياً لاستبعاده » .

٥ – ولكن إذا لم يكن موقف النحاس متعاوناً فإنى أشعر أنك ينبغى أن تقوم بمحاولة أخيرة لإقناع الملك بالصلح مع رئيس وزرائه الحالى على الأساس الوحيد الذى يمكن أن يتم عليه الصلح الآن . وهو صدور نوع من التفسير الشخصى الكامل والتراجع من جانب جلالته مع منح رئيس الوزراء نوعاً من التكريم السامى .

وإذا فشلت هذه المحاولة وأبدى جلالته ميلا لتعيين رئيس وزرائه – مع استبعاد على ماهر بسبب صلته الإيطالية – فينبغى أن تكون مقتنعاً بتصرفه هذا ، وفى نفس الوقت تحذره من أننا نعتبر الأزمة والتغيير الوزارى غير ضرورين وأنهما أثيراً بطريقة طائشة .

إننا ندرك جيداً ذلك الذى أصبح حلقة لاتتغير من التغييرات الوزارية فى مصر . أن هذه الحلقة تقوم على أساس استمرار وجود العوامل المسيطرة الثلاث وهى التحالف البريطانى والتاج والرأى العام .

ويجب ألا يفاجأ جلالته إذا تساءلنا فى لندن عما إذا كانت الوسيلة الوحيدة للتخلص من هذه الحلقة التى تعبنا منها بشدة هى خفض عدد العوامل التى تتحكم فيها من ثلاثة عوامل إلى عاملين .

٦ – إذا كان النحاس قد استدعى فعلاً بواسطة الملك قبل أن تعرض عليه خط العمل هذا بالطريقة التى يمكن أن يقودك إليه حسن تقديرك وهو ماأحرص بشدة على تركه لك فإنه ينبغى فى اعتقادى – أن ننتهز أول فرصة ممكنة للحديث إليه على أساس الخطوط المقترحة وأن تبلغنا رد فعله .

٧ – إذا قال الملك أنه يفضل فى مثل هذه الظروف استدعاء الوفد بعد أن تكون قد تحدثت إليه على أساس الخطوط الواردة فى الفقرة رقم ٥ – فإنك ينبغى أن تضع شرطاً مطلقاً لموافقتك . وهو أن تتاح لك الفرصة لمقابلة النحاس قبل أن يستدعيه جلالته .

وبهذه الخطوط المحددة وضع الإنجليز النقط فوق الحروف . . وحددوا كل الشروط .

- سرى يعود مع ترضية كافية .
- إذا رفض سرى يجيء النحاس بشروط أهمها ألا يتحدث عن تعديل المعاهدة ، وأن يترك الحياد جانباً ، وأن يوجه اهتمامه الأول لمساعدة القوات البريطانية . وأن يلتقى بالسفير أولاً لبحث هذه النقاط ، ويستبعد الحاشية الإيطالية ويتخلص من عدوه القديم ، وعدو الإنجليز على ماهر . .
- إذا رفض الملك يعزل الملك .

وأصبح السفير البريطانى مفوضاً . . له الصلاحيات والسلطة المطلقة . . وعنده التأييد من حكومة الحرب فى لندن . . وأصبح واجباً على مجلس الحرب فى القاهرة – الذى يضم القواد العسكريين البريطانيين فى مصر والشرق الأوسط . أن ينفذوا تعليمات السفير . . الذى كان قد بدأ فعلاً يتحرك .

* * *

وتصل السفير بعد قليل البرقية رقم ٥٧٤ وفيها يقول إيدن :

برغم أنى حريص على أن أترك لك حرية التصرف فإن اقتراحاتى وتعليماتى التى قد تساعدك . . تعد الآن لترسل لك بالشفرة .

ومن المفيد لك أن تحاول إقناع رئيس الوزراء بتأجيل استقالته حتى يتاح لك الوقت الكافى لدراسة مقترحاتى .

وتسلم لامبسون قبل ظهر الثلاثاء ٣ فبراير تفويضاً جديداً من لندن باتخاذ الإجراءات الضرورية التى يراها .

أما تعليمات إيدن ومقترحاته – وقد تضمنتها هذه البرقية – فهى تنص على مايلى :

قال إيدن :

كل ما أبعث به إليك هو مجرد اقتراحات تساعدك . . وكان من رأيى منع انتصار الملك . وإنى أوافق على تصرفك معه .

ويطلب إيدن شيئاً واحداً محدداً : «آمل أن تقابل النحاس كما اقترحت عليك .. سواء تولى المنصب .. أو لم يقبله بعد» !

إن تعليمات لندن تفتح أمام كل المسئولين السياسيين فى مصر أبوابا متعددة . .

تفتح باب البطولة ، والتضحية ، وإنكار الذات ، والإيثار .

تفتح أمام فاروق باب البطولة على مصراعيه ليرفض أن يفرض عليه الإنجليز وزارة

مصرية . . وكان قبل ذلك قد خضع لإنذارهم عندما عزل على ماهر . .

ولكن ثمن البطولة أن يعتزل فاروق العرش . . أو يخلع عن العرش . .

وتفتح أمام النحاس باباً دخله من قبل سعد زغلول . . عندما رفض أن يتولى الوزارة فى أواخر أيامه حتى لايضرب ميناء الإسكندرية بعد أن استدعى اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى سفينة حربية وصلت إلى الإسكندرية عندما فاز الوفد فى الانتخابات .

وتفتح أمام الزعماء المصريين من رجال أحزاب الأقلية باب الرفض . . والتمسك بعدم قبول الوزارة الائتلافية . . ولكنهم تلهفوا عليها .

وأغلقت أبواب المثاليات المصرية .

وبقى باب واحد مفتوح . . وهو الباب البريطانى . . دخل منه الجميع وقد انحنت منهم الرءوس .

* * *

J 579

2 FEB 1942

Registry Number J 514/38/16.

TELEGRAM FROM [illegible], Cairo.

No. [illegible]

Dated 2nd Feb. 1942.

Received in Registry 2nd Feb. 1942.

[illegible] Egypt and Sudan.

Cabinet Crisis in Egypt.

Refers to Cairo telegram 442 (J 514/38/16). Prime Minister is determined to resign, the duplicity of King Farouk had been proved and he had not restrained Ali Maher and his associates in any way. As regards his successor Prime Minister said "force King Farouk to send for Wafd" this was His Majesty's Ambassador's own conclusion. It was arranged that His Majesty's Ambassador should see King Farouk half andhour after Prime Minister [illegible] his resignation. If he refused grave consequences would ensue but this was only way to save [illegible]. Prime Minister will hand in his resignation at noon. Minister of State concurs.

Last Paper.

(Minutes.)

See within. [signature] 2/2

References.

(Print.)

(How disposed of.)

[illegible]

(Index.)

سرى باشا هو أول من اقترح تعيين النحاس رئيس للوزراء .

Next Paper.

[illegible] F.O.P.

١١ باق من الزمن ٣ ساعات

زعماء مصر تكلموا عدة مرات عن أحداث ٤ فبراير . .

الاستجوابات ، والخطب ، بعد إقالة مصطفى النحاس . .

وأمام القضاء – بعد أداء اليمين – فى أثناء نظر قضية اغتيال أمين عثمان . .

وفى كل هذه الظروف كان هناك القصر . . والسفارة البريطانية . . وكان مستحيلاً على الزعماء أن يقولوا الحقيقة كاملة . .

وانصرف الزعماء إلى تبادل الاتهامات فيما بينهم . .

ومات الجميع . . اغتيل ثلاثة منهم أمين عثمان ، وأحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى .

ولكن السير مايلز لامبسون هو وحده الذى كتب مذكرات كاملة . وهو وحده الذى ترك فى مركز الوثائق العامة برقياته . . وآرائه . . وأسرار اتصالاته .

وقد نشرت مذكراته .

وبقيت وثائقه فى دواليب مغلقة بأقفال سرية . . وتفتح بأرقام سرية . . ومكتوب عليها «لاتذاع إلا فى سنة ١٩٧٢» كما تقول الصفحة الأولى الموضوعة على ملف (مصروالسودان) . . فى ذلك الحين . . فإن كل ملف سياسى فى بريطانيا يكتب عليه عند استعماله . . وعند إغلاقه متى يجوز إعلان محتوياته على الناس .

وكل برقية أو مذكرة داخل هذا الملف كتب عليها عام ١٩٤٢ . « سرية جداً . ويجب أن يحفظها الموظف . . ولايطلع عليها أحد غيره » .

وكان تبادل البرقيات بين القاهرة ولندن يتم بالشفرة . . وهذا هو السبب فى تأخير إرسال واستلام بعض البرقيات .

. . وهذه هى برقيات لامبسون . . وبرقيات وزارة الخارجية البريطانية . . إليه .

* * *

أول برقية منه إلى حكومته فى العاشرة والنصف من صباح ٣ فبراير يبدى فيها شكره العميق لأنه منح السلطة الواسعة ويقول :

« تستطيعون الاعتماد علىّ فى أن أقوم بكل ماهو أفضل حسب قدراتى . . فى موقف يتغير ساعة .. بعد أخرى » !

ثم يقول :

١ - أبلغت حسنين بواسطة مسترشون . . فى ساعة متأخرة من ليلة أمس ضرورة استدعاء النحاس .

وقد علمت من حسنين أن الملك استدعى النحاس لمقابلته فى الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم - الثلاثاء ٣ فبراير . . وأن (فاروق) سيستقبل الزعماء الآخرين بعد ظهر اليوم نفسه .

٢ - لأن الأحداث قد تطورت فإنى أشك فى حكمة الاتصال بالنحاس قبل أن يجتمع بالملك . ولا أعتقد أنه يرغب فى لقائى لأن ذلك يحرجه . . بل ربما يمنعه هذا من الذهاب إلى القصر إذا عرف أننا نضغط بشدة لنجعله يتفق معنا على الشروط .

إنى سأترك الأمور تمضى فى مجراها .

وسأنفذ تعليماتكم عندما تتضح الأمور .

* * *

لماذا يختار الإنجليز مصطفى النحاس ؟

هذا هو السؤال ؟

فى مذكرة موريس بيترسون بتاريخ ٢ فبراير نجده يقول إن الوفد وحده الذى يستطيع أن يقاوم موجة دعاية الملك . . العارمة !

وتاريخ النحاس مع القصر معروف .

فى كل مرة تولى فيها النحاس الوزارة . . طرد منها .

أقاله الملك فؤاد لأول مرة عام ٢٨ . . وكانت هذه أول وزارة للنحاس . . ولم تستمر سوى ٣ شهور . . وقال فؤاد فى كتاب الاستقالة إن الائتلاف الوزارى أصيب بصدع شديد .

وأقاله فاروق عام ١٩٣٧ . . وكانت هذه أول وزارة يقيلها فاروق . . وأول وزارة تقال

بعد المعاهدة . ولم تعش الوزارة : إلا ١٩ شهراً . . وقال فاروق وهو يقيل النحاس «شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم » !

وأقاله فاروق مرة ثالثة عام ١٩٤٤ بعد ٣٢ شهراً ، لأنه – أى فاروق – حريص على الحكم الديمقراطى ! .

وأقاله فاروق للمرة الرابعة والأخيرة بعد ٢٤ شهراً إثر حريق ٢٦ يناير الشهير عام ١٩٥٢ .

وبين كل إقالة كانت تنقضى ٥ سنوات على الأقل حتى يتولى الوزارة !

رجل هذا تاريخه هو أفضل من تختاره بريطانيا ليقف عند القصر .

* * *

ولكن ماذا عن موقف النحاس من الإنجليز أنفسهم .

. . لم يكن الوفد عقائدياً على الإطلاق . . وبالتالى لم يكن حزباً عقائدياً يميل إلى بريطانيا بالذات .

أحمد ماهر مثلاً رئيس السعديين كان يطالب علناً بدخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا .

والوفد فى أول أبريل عام ١٩٤٠ فى ورارة على ماهر يطالب السفير البريطانى مباشرة بوقف الأحكام العرفية وجلاء القوات البريطانية عن مصر بعد الحرب . . ووزير الخارجية البريطانية يهتز للأمر ويعلن أن حركة النحاس لم تقترن بالحكمة .

ولكن لم يكن لدى الإنجليز أية معلومات تفيد بأن الوفد مثل القصر أو على ماهر « محورى الهوى » . . أى يميل للألمان والإيطاليين . . فى الوقت الذى كان الشعب المصرى فيه يميل للألمان . . كراهية فى بريطانيا التى احتلت مصر وإعجاباً بالانتصار عليها . .

ونحن نجد نواب الوفد عندما اشتدت الغارات على الإسكندرية يطالبون فى البرلمان بالاتصال بالمحور . . أو التفاهم مع الإنجليز لإبعاد أسطولهم عن الميناء ، وهاجم أعضاء الشيوخ الوفديون وزارة حسين سرى بسبب موقفها . .

. . ومن المؤكد أن موقف الوفد كان دائماً ضد الإنجليز . . يطالب بالجلاء حتى خلال الحرب وإعداد الجيوش الهائلة فوق أرض مصر . . والموقف العسكرى السيئ فى الصحراء الغربية قد يدفع الإنجليز للقيام بأى عمل فى مصر . .

وسط هذه التيارات المتناقضة يبقى السؤال قائماً . .

– لماذا النحاس ؟

. . والنحاس هو الذى خطب فى صيف ١٩٤١ فى رأس البر يقول : «إنجلترا تزعم أنها

تحارب من أجل الديمقراطية والحريات . . بينما هى تحارب الديمقراطية وتضطهد الحريات فى مصر » .

فى رأيى أن هناك عدة أسباب لاختيار النحاس :

الأول : إنه يستطيع أن يقف فى وجه القصر . . والإنجليز فكروا عدة مرات فى عزل فاروق . . فالوفد يستطيع بالتعاون مع الإنجليز . . أن يوقف – على الأقل – التيار الملكى . . وما فيه من عداء للإنجليز . وهو يستطيع أن يحكم مصر ويضمن ولاء الجهاز الإدارى والبرلمان . . وبين مذكرات وزارة الخارجية وجدت وثيقة تقول إنه لايوجد فى مصر – سوى النحاس – يستطيع أن يفعل ذلك .

الثانى : إرضاء الجماهير . فقد كان الوفد على الدوام معبراً عن شعب مصر . . وفى نفس الوقت فإن الوفد الذى وقع المعاهدة يستطيع أن يحتشد الشعب لتأييد المعاهدة . . والابتعاد بالمشاعر . . عن الألمان !

الثالث : إن الإنجليز غيروا فى بريطانيا نفسها موقفهم من الاتحاد السوفيتى . . وأوقفوا الموجة العدائية صده . . وأعلن تشرشل تضامنه مع السوفيت عندما هاجمهم الألمان . . فقد تغيرت إذن العداوات التقليدية . . داخل بريطانيا . . ويمكن أن تتغير العداوات التقليدية فى الدول التى يوجد لبريطانيا نفوذ بها .

ولكن أهم الأسباب هو أن السير مايلز لامبسون جاء إلى مصر لينفذ سياسة جديدة . . وهى الائتلاف أولاً . . أى الحكومات الائتلافية فى مصر للتعاون مع بريطانيا . فإذا لم تنجح هذه الفكرة – وهى لم تنجح فعلاً – فالتقارب والتعاون مع الوفد . . وقد تحقق هذا لمايلز لامبسون فى وزارة الوفد التى وقعت المعاهدة عام ١٩٣٦ . . وتحقق هذا للامبسون فى وزارة النحاس عام ١٩٤٢ فى أثناء الحرب .

إن مهمة لامبسون فى مصر كانت – باختصار – جذب الوفد . . وقد نجح فى ذلك . وتحققت اللعبة السياسية البريطانية أو استكملت حلقاتها . . فلم يبق حرب فى مصر بعد ذلك إلا ودار فى الفلك البريطانى .

إننا نجد النحاس بعد شهور يلتقى بالسير ستافورد كريبس وزير التجارة البريطانى عندما زار القاهرة . . وتكون بداية الحديث بين النحاس والوزير البريطانى العتاب . لأن بريطانيا لم تتدخل عندما قرر الملك عزل النحاس فى ديسمبر عام ١٩٣٧ . . بل إن النحاس اعتقد أن الإنجليز هم الذين ساعدوا على إقالته فى ذلك الوقت ! !

والحقيقة كما أكدت الوثائق أن لامبسون تدخل لمنع إقالة النحاس ولكن تدخله لم يكن

حازماً أو قويًّا بالدرجة الكافية . . فقد كان السفير البريطانى فى ذلك الوقت يأمل فى أن يكسب (فاروق) أيضاً .

وعلى أية حال فقد ثبت من الوثائق أن السفير البريطانى قد نجح فى مهمته هذه المرة . . وأنه عرف كيف يختار رئيساً لوزراء مصر يتعاون مع بريطانيا فى أثناء الحرب .

بقى سبب لايجب أن نغفله ، وهو أن الوثائق البريطانية تشير فى أواخر عهد سرى إلى قيام نوع من الاتصالات بين القصر والوفد ، بهدف تأليف وزارة ائتلافية يرأسها النحاس دون علم الإنجليز .

بل إن الدكتور هيكل باشا يقول فى مذكراته إنه فهم من أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى أن النحاس باشا فوتح فى تأليف وزارة ائتلافية فقبل الفكرة ورحب بها .

. . فإذا كان القصر يسعى للوفد . . ليكتل كل الأحزاب ضد الإنجليز . . فإن الإنجليز يسارعون إلى العمل مع الوفد ضد القصر . . ويمضون فى تأييده علناً بلا حدود . . حتى تنفصم كل رابطة بين الوفد والقصر ، فلا يستطيع الوفد أن يصل إلى الحكم مهما كانت شعبيته إلا بموافقة الإنجليز .

ولعل هذا كان أهم مافى خطة لامبسون فى مصر . . تمزيق هذا الحزب العتيد !

وبقى السؤال الغامض ٣٠ عاماً وهو : هل كان النحاس يعلم قبل ٤ فبراير ١٩٤٢ بما جرى . . وإلى أى مدى كان يعلم ؟ . . أو على حد قول إسماعيل صدقى باشا رئيس وزراء مصر السابق إنه ليس من المعقول أن يتقدم السفير البريطانى إلى القصر يطلب تكليف النحاس . . إلا إذا كان هناك اتفاق سابق بين السفارة . . والنحاس ؟ . .

وحتى نصل إلى الجواب لابد من متابعة الأحداث . . والظروف والملابسات . . وبقية الحكاية . . أو الرواية التى شغلت مصر عن متابعة الموقف العسكرى فى الصحراء الغربية . . وهزائم بريطانيا .

* * *

. . . يشرق على مصر صباح الثلاثاء ٣ فبراير .

وفى صباح ٣ فبراير يظهر أمين عثمان فى دار السفارة البريطانية ليقوم بدور الوسيط ، وضابط الاتصال ، بين النحاس والسفير . . فهناك شروط حددتها بريطانيا لتولى النحاس رئاسة الوزارة الائتلافية . . ولابد من معرفة مدى قبول النحاس لهذه الشروط .

وإذا كانت بريطانيا قد اشترطت فى أول الأمر وزارة ائتلافية . . فإنها بعد ذلك تعدل عن هذا الشرط وتوافق على وزارة وفدية خالصة مادام النحاس يصر على ذلك .

. . ونعود إلى أمين عثمان الذى يصل إلى دار السفارة البريطانية من خلال هذه البرقية الخطيرة . . المحفوظة فى لندن .

برقية رقم ٤٦١ :

بتاريخ ٣ فبراير

مرسلة الساعة ٥,٣٥ مساء

وصلت ١٠,٣٥ مساء .

من السير مايلز لامبسون

إلى وزارة الخارجية فى لندن

عاجل .

١ – كان من المناسب تماماً أن طلب أمين عثمان باشا الاجتماع بى صباح اليوم .

كنت أتجنب – عن عمد – الالتقاء به خلال الشهور الثلاثة الأخيرة لقطع الطريق على أية شائعات عن دسائس يقال إنه يدبرها مع السفارة .

ولكن الموقف تغير الآن تماماً وأصبح هو الآن بالذات مفيداً – مرة أخرى – باعتباره موضع ثقة النحاس .

٢ – حددت موقفى بوضوح .

انتهزت الفرصة لعرض النقاط التى وردت فى برقيتكم رقم ٥٧٢ .

وإذا تولى النحاس الحكم – فسوف أعرضها عليه مباشرة . وقد وافق أمين عثمان تماماً على أنها نقاط ضرورية . وقال إنه لايتوقع أن تكون هناك أية صعوبة حقيقية بشأن أية نقطة منها .

ووافق أمين عثمان على أنه من الخطأ أن اجتمع بالنحاس . قبل أن يجتمع النحاس بالملك .

٣ – بعثت عن طريقه برسالة إلى النحاس أقول فيها إنه ينبغى أن يرفض الاقتراح لتشكيل حكومة انتقالية . ولكن ينبغى أن يعرض بذل كل ما فى وسعه لتشكيل حكومة ائتلافية . أن هذا سيدعم موقفه إلى حد كبير سواء مع الرأى العام المصرى أو معنا .

إن تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة النحاس فكرة نموذجية .

ونصحت – ردا على سؤال من أمين عثمان – ألا يضع النحاس شرطاً هو إجراء انتخابات جديدة يليها – بالضرورة – توليه الحكم . فليس له إلا بضع عشرات من المقاعد فى مجلس النواب .

والواقع أن إجراء انتخابات الآن . أمر غير مرغوب فيه . وإذا جاءت اللحظة الحاسمة . فإن النحاس ينبغى أن يبعث فكرته وهى تخصيص مقاعد للأحزاب الأخرى . الأمر الذى

يمكن إضفاء الصفة الشرعية ويستطيع أمين عثمان أن يقول للنحاس إنى أقف وراءه بشرط أن يتصرف بطريقة معقولة . وأنى واثق أن النحاس سيوافق على أن أبقى فى الظل فى الوقت الحاضر . وسأظهر فى الوقت المناسب عندما تكون هناك حاجة لمساندتى .

٤ – قال أمين عثمان إن النحاس مصمم تماماً على تطهير القصر إذا وصل إلى الحكم وألا يحدث أى عبث جديد من جانب الملك فاروق .

٥ – أتوقع إبلاغى مساء بما سيحدث مع النحاس – فى القصر – بعد ظهر اليوم .

٦ – لاستكمال الصورة ، اتصل بى سرى باشا تليفونياً صباح اليوم ، قال إنه يعارض بشكل قاطع تشكيل حكومة انتقالية لأنها خدعة من القصر لكسب الوقت من أجل مزيد من الدسائس ضدنا .

وهو يعتقد أن الفرص ضئيلة لقيام حكومة ائتلافية . ولكن ينبغى اللعب بها كفكرة نموذجية من زاوية سياسية داخلية ولكنه يعتقد أن حكومة وفدية هى الحل الحاسم .

* * *

ويرد النحاس على رسالة لامبسون . . عن طريق أمين عثمان أيضاً .

برقية رقم ٤٦٢ :

بتاريخ ٣ فبراير ١٩٤٢

مرسلة الساعة ٨,٥٠ مساء

وصلت ١١,٢٠ مساء

من السير مايلز لامبسون

إلى وزارة الخارجية فى لندن

١ – عاد أمين لتوه من عند النحاس بالرسالة التالية :

٢ – عندما يجتمع النحاس بالملك فاروق فإنه سيرفض – بشكل قاطع – تشكيل حكومة ائتلافية . وكان النحاس يؤيد من قبل تشكيل حكومة محايدة . ولكنه – الآن – يرفض ذلك أيضاً نظراً لمرض أحمد ماهر .

٣ – النحاس يرغب فى أن أعرف أسباب رفضه تشكيل حكومة ائتلافية .

إن حالة البلاد سيئة جداً . وحتى فى ظل حسين سرى – الذى يتمتع بكل المزايا من ناحية صلته العائلية بالملك – فقد كانت دسائس القصر كثيرة .

ولابد أن تضم أية حكومة ائتلافية وزراء من رجال الملك . ولن يكون النحاس – فى هذه الحالة – قادراً على تحقيق فوائد لنا .

٤ – فيما يتعلق بالعمل معنا بإخلاص ، فإنه فعل ذلك دائماً وسوف يفعل ذلك دائماً .
إن روح المعاهدة هى التعاون المتبادل بين الجانبين «بكل المعانى» .
وإذا كان حسين سرى من هذه الناحية مفيداً لنا ، فإن النحاس سيكون أكثر فائدة .
إن النحاس الذى عمل معنا بإخلاص زمن السلم سيزداد تعاونه . . عشرة أضعاف – ماكان عليه – وذلك فى زمن الحرب ولكن لابد – لهذا – من أن تكون له حرية كاملة وخاصة مع القصر .

إن مايريده هو ديمقراطية حقيقية وتعاوناً حقيقيًّا معنا لتحقيق ذلك . ويعارض الملك فاروق كلا الأمرين ، وهذا يعنى ، أنه سيواجه معارضة من الملك . فإذا ساندناه فإنه سيستطيع تنفيذ ذلك . ولايريد النحاس أن ينزع نزعة انتقامية تجاه الملك فاروق . وليس هناك شك فى أنى وهو يستطيع كلٌّ منا أن يكبح جماح الآخر . . من حين لآخر . .

٥ – فى ضوء كل ماتقدم فإن النحاس باشا لايستطيع قبول حكومة ائتلافية ، ويكون منصفاً لنفسه ولنا . ولكنه برغم هذا – إن كان الأمر يساعدنا – فهو مستعد لضم عناصر ائتلافية إلى هيئة استشارية . ولكنه يجب أن يحكم وحده .

وسيقبل حكومة محايدة إذا رغبت أنا فى ذلك . وهو واثق أنها لن تستطيع العمل . وعاد إلى الحديث عن أخطار الحكومة الائتلافية فأشار إلى حادث «مشروع كهربة أسوان» عندما استطاع ٣ وزراء إسقاط الوزارة .

٦ – وسألنى أمين عما إذا كنت أصر على ضرورة تشكيل وزارة ائتلافية أم يكفى تأليف هيئة استشارية تضم عناصر من الأحزاب الأخرى كبديل لذلك .

أجبت بأن هذه مسألة يجب أن يقررها النحاس باشا نفسه . وبالنسبة لى أعتقد أن بذل محاولة جادة لتشكيل حكومة ائتلافية يمكن أن يدعم موقف النحاس فى البلاد ، ولكن يجب أن يقرر ذلك النحاس .

قال أمين إن النحاس باشا لن يوافق على حكومة ائتلافية إذا ترك الأمر لتقديره الشخصى .

٧ – أخيراً وافقت على إبلاغ النحاس بما يلى :

– أفضل سياسة تتبع مع الملك فاروق أن يقول النحاس لجلالته إن الموقف سيئ جدًّا وإنه لايشعر بثقة كبيرة فى التعاون المخلص من جانب الأحزاب الأخرى . وأنه يشعر بمخاوف من احتمال حدوث دسائس . ويقترح – باعتبار أن ذلك هو العلاج الوحيد – تشكيل حكومة وفدية بحتة ، ويتولى هو جميع المسئوليات . وهو يشعر أنه يستطيع ذلك . ويقول للملك إنه مستعد لتخصيص بعض المقاعد للأحزاب الأخرى .

– إنه مستعد لبحث مزايا تشكيل هيئة استشارية – فيما بعد – تختار من الأحزاب الأخرى لتكون رمزاً للائتلاف .

٨ – قررت – رداً على سؤال من أمين – أنى سأؤيد النحاس فى هذا .

٩ – لم أكد أصيغ النقاط السابقة لأبعث بهذه البرقية حتى تلقيت مكالمة تليفونية بأن النحاس باشا – الذى ليس لديه إحساس بالوقت . قد تأخر جداً وأنه – أى أمين – لم يستطع مقابلته . ويعتقد أن النحاس قد توجه مباشرة إلى القصر .

ومعنى ذلك أن النحاس يوافق على تشكيل وزارة ائتلافية أو وزارة محايدة إذا رغب السفير . . أما إذا لم يصر السفير على شىء فإن النحاس يشكل وزارة وفدية خالصة .

وإذا كانت هذه الرسالة لم تصل إلى النحاس قبل اللقاء الأول فإنها تصله – كما سنرى – قبل اللقاء الثانى .

* * *

إن هذه الرسالة تصل إلى النحاس فى الوقت المناسب .

برقية رقم ٤٦٩ :

بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢

أرسلت ١٢,١٠ صباحاً

ووصلت ١٢,٣٥ صباحاً

من السير مايلز لامبسون

إلى وزارة الخارجية فى لندن

عاجل جداً

أبلغت النحاس – عن طريق أمين – منذ ذلك الوقت بما قلته لحسنين .

* * *

هذه هى رواية لامبسون وأمين عثمان .

فماذا يقول النحاس ؟

فى شهادته أمام محكمة الجنايات قال النحاس :

« ذهبت إلى الوجه القبلى لأن الجو فيه أفضل شتاء . . للسياحة ولأتكلم مع الناس بحرية . . والرحلة تستغرق شهرين أو ثلاثة .

وقلت لنفسى : أعود إلى القاهرة فى الباخرة .

زرت سيدى عبد الرحيم فى قنا ورجعت إلى منزل إسكندر عبيد قريب مكرم عبيد ، وأردت استبدال ملابسى .

دق جرس التليفون وقالوا لى :

– خذ التليفون وأنت فى الحمام .

سألت عن المتكلم فقالوا :

– إسماعيل تيمور باشا يتكلم من القصر الملكى .

وتحت الإلحاح أمسكت التليفون من وراء الباب .

قال إسماعيل تيمور :

– إن جلالة الملك يريد مقابلتك غداً بعد الظهر .

قلت :

– مستحيل أن أجيب هذا الطلب ، لأن أسرتى معى والرحلة تستغرق شهرين . وأخذ مكرم عبيد سماعة التليفون وقال :

– سيحضر .

قلت :

– لا ألحق بالقطار .

وتكلم مدير قنا . قال :

– ضرورى من السفر الليلة والعائلة تنتظر وسنحجز لك حالا من الأقصر . رجعت الباخرة لأسرتى وطلبت منهم السفر إلى جرجا على أن ألحق بهم غداً . . وحجز مكرم لنفسه فى القطار أيضاً .

وكنت أظن أن مفاتيح منزلى معى لأرتدى ملابسى ، فلما سار القطار ، لم أجد المفاتيح . . والطريقة الوحيدة . . النزول فى بيت أحمد بك حسين زوج خالة قرينتى .

قلت لنفسى :

– وجد البيت . . أين الملابس الرسمية . . والحسينى زغلول جمع لى الملابس من كل مكان . . ورتبت كل شىء لمقابلة الملك .

وإذا كان السفير البريطانى يقول إن أمين عثمان كان وسيلة اتصاله بالنحاس . . فإن المعارضة قالت إن أمين عثمان استقبل النحاس فى محطة سكة حديد القاهرة عند عودته من قنا !

* * *

وعند وصول النحاس كانت الصحف المصرية كلها تنشر استدعاء فاروق لزعماء الأحزاب المصرية . . فإن أسلوب فاروق إزاء الإنذارات البريطانية لايتغير . استشارة رؤساء الأحزاب . والوصول إلى موقف يتغلب فيه على الإنجليز . يعنى فشل كل محاولة لتشكيل وزارة ائتلافية بسبب رفض النحاس .

* * *

استقبل فاروق زعماء الأحزاب متفرقين . .

وقد رأى النحاس – كما توقع فاروق بالضبط – تشكيل وزارة وفدية خالصة لأنه جرب الأحزاب . ولم يعد يثق فى رجالها .

وكان فاروق يريد أن يدخل الوزارة بعض رجاله . . ليحكم من خلالهم . ولتبقى له وسيلة الاتصال بالألمان .

* * *

وفى شهادته أمام القضاء امتنع النحاس فى أول الأمر عن رواية ظروف تشكيله وزارة ٤ فبراير . قال :

– أنا مستعد أن أوضح الظروف بالكامل . ولكن ليس من الصالح العام . ولا من صالحكم أن أروى كل شىء .

رد الدفاع :

– احنا عاوزين نسمع .

أجاب النحاس .

– إن الملك قال لى :

– الحالة تستدعى أن نرى طريقة فهل يمكن أن تشترك مع آخرين فى الحكم قلت :

– رأيى مصمم عليه . . والبلد جعانة .

فقال الملك :

– سأكمل استشاراتى وأدعوك ثانية .

قلت له :

– ليس عندى استعداد للبقاء . . فأنا مسافر الليلة .

فأمر الملك أن أنتظر إلى اليوم التالى ليستشير . . ويخبرنى بالنتيجة فقبلت على مضض .

* * *

وسأل الدكتور هيكل باشا الملك :

– أرجو أن يكون النحاس قد قبل تأليف وزارة قومية من جميع الأحزاب .
قال الملك :
– لقد حدثته فى ذلك طويلا أريد إقناعه . . ولكنه لم يقتنع بعد . . وقد أراه غداً مرة أخرى .
ويعرف السفير كل ماجرى بين النحاس والملك . . ويبعث به إلى لندن .
برقية رقم ٤٦٦ :
بتاريخ ٣ فبراير ١٩٤٣
مرسلة فى الساعة ١٠,٢٢ مساء
من السير مايلز لامبسون
إلى وزارة الخارجية فى لندن
عاجل جداً
فيما يلى تسجيل أملاه النحاس – نفسه – عن الحديث الذى جرى بينه وبين الملك فاروق فى الساعة الثامنة بعد ظهر ٣ فبراير :
الملك : أنت تعلم خطورة الموقف .
النحاس : نعم وقد أتيح لى الوقت لتكوين رأى عن الموقف .
الملك : وأنا أيضاً لدى رأى عن الحالة . وأريد أن أعرف وجهة نظرك وآراء الزعماء الآخرين ، وخاصة فيما يتعلق بتشكيل حكومة ائتلافية برئاستكم ، وأن تعملوا جميعا معاً بانسجام كما كان الحال أيام والدى ، وبصفة مؤقتة طبعاً ، خلال فترة الحرب .
النحاس : هذا الحل لايتفق مع الصالح العام . إن الموقف فى البلاد جد خطير . والشعب يلقى مسئولية الحالة الراهنة على عاتق الحكومات المتعاقبة فى ظل النظام الحاضر – أى فى ظل حكومات الأقليات . . أى الحكومات غير الوفدية .
إن الموقف خطير بدرجة مروعة ، لا من الناحية السياسية فحسب ، بل من كل ناحية . إن الشعب يتضور جوعاً . إن الشعب يعانى العرى . إن الشعب يشعر بأنه لاتحكمه حكومة رشيدة . وهو يلقى اللوم على العهد . ويجب ألا أربط نفسى بأى من هؤلاء الرجال فى أية وزارة لسببين :
١ – إن الناس يلقون مسئولية الموقف الراهن على نظام الحكم . وكل شكواهم ترجع إلى هذا النظام . وإذا قبلت الارتباط بهؤلاء الرجال فإنى سأفقد ثقة الجمهور ولن أستطيع الحكم بطريقة مفيدة .
٢ – من المؤكد أن ستحدث دسائس داخل مجلس الوزراء الذى يشكل على أساس هذه الخطوط .

لهذين السببين فإنه لايمكن الدفاع عن موقفى الذى سيكون – أيضاً – غير مثمر .

إنى أشكر جلالتكم لعرضكم رئاسة الوزارة علىّ . وأود أن أعرب عن تقديرى لثقة جلالتكم .

إننى ، كى أستطيع العمل بنجاح ، يجب أن تكون لدى السلطة . وهذا لايعنى أنى سأستبعد هؤلاء الرجال كما استبعدونى ، ولسوف تتم استشارتهم فى المسائل الهامة عندما يكون ذلك ضرورياً . فى المسائل المتعلقة بالمعاهدة وفى مسائل التموين مثلا .

وهنا أصر الملك مرة أخرى على تشكيل حكومة ائتلافية ، ورفض النحاس مرة أخرى للسببين السابقين ، وأضاف يقول إن موقفه صعب للغاية ، إن أى شخص فى مكانه كان سيرفض مسئولية تولى السلطة فى مثل هذه الظروف .

وقال النحاس : إنه مستعد لتولى المسئولية ، كل المسئولية ، برغم التصحية التى يعنيها ذلك بالنسبة له .

وقال النحاس :

« نظراً لأن البلاد استدرجت إلى الهاوية . فإنى يجب أن أكون فى موقف يمكننى من العمل بنجاح . وأنا لا أخشى مسئولية الحكم بشرط أن يكون ذلك لصالح بلادى »

وفى السادسة مساء يتلقى لامبسون هذه البرقية من وزارة الخارجية بتعديل تعليماتها السابقة . . على ضوء ماستجد من أحداث .

قالت البرقية :

« إن تعيين أحد رجال القصر رئيساً للوزراء دون أن يكون له تأييد شعبى . . هو أمر نقبله فى حالة واحدة وهو إذا ثبت أن النحاس لايريد التعاون معنا » .

وأضافت البرقية :

« لست مستعداً للإعجاب بمثل هذا الموقف . . فى الظروف الحاضرة » .

وهذا هو أصل البرقية كما رأيته فى لندن .

ولكن إيدن وزير الخارجية يضيف بخط يده هذه الكلمات :

« إنى أفضل اختباراً للقوة مع الملك حول الأزمة الحاضرة . . بدلا من أن نفعل ذلك حتماً فى المستقبل . . عندما نتعامل مع رئيس الوزراء الذى سيختاره الملك .

وفى كل الأحوال فإن الإيطاليين ، ومن يساندونهم ، يجب أن يخرجوا من القصر » .

* * *

ويستغل لامبسون كل الصلاحيات التى منحها .

ويستغل معرفته بما جرى بين فاروق والنحاس .

وبعد أن كانت سياسته ائتلاف الجميع . . أصبح صاحب المصلحة فى أن يو الجميع ، ويفرق بينهم لحساب بريطانيا .

اتصل السفير بحسنين باشا فى السابعة مساء – يوم ٣ فبراير أيضاً – وقال له .

– إنى عرفت كل مادار بين الملك والنحاس . وفى هذه الظروف فإنى أطلب من الم يستدعى النحاس ويطلب منه تشكيل الحكومة .

ويضيف لامبسون :

– لا أريد مفاجآت – ومعناها لا أريد أن تؤلفوا الوزارة فجأة – وسأجتمع بزملا مجلس الحرب فى العاشرة من صباح غد «الأربعاء» ٤ فبراير .

رد حسنين محاولا التهدئة :

– إننا لاندبر مفاجآت . وإذا أعطى القصر الفرصة فإنه سيجعل النحاس يؤلف قومية .

ويضيف حسنين محاولا إقناع السفير :

– إذا تصرف الملك كما تريد فهذا يعنى انتخابات حرة . . وعداء باقى الأحزا

ويرجو حسنين السفير علناً أن يسمح باستمرار عملية المساومة . يرفض السفير ذلك

– فى وقت الحرب لانستطيع أن نسمح بعدم الاستقرار السياسى فى مصر . . وليس وقت التسويف .

ويلجأ السفير أيضاً إلى الترغيب ، فلم يكن قد حان الوقت بعد للمعركة الفاص

قال لامبسون لحسنين :

– إن النحاس قد يوافق – وأنا لا أضمن شيئاً – على تخصيص مقاعد فى البرلمان للأ الأخرى . . وكذلك يجمع قادة الأحزاب الأخرى فيما يشبه الهيئة الاستشارية . . ولكن كلها تفاصيل تترك لرئيس الوزراء الجديد .

* * *

حاول حسنين أن يبذر الشك فى عقل السفير بالنسبة لمعلوماته عن سلوك النحاس ، السفير رفض المناقشة قائلا :

– إنى على يقين من أن النحاس سيؤلف الوزارة إذا أعطى السلطة وحده . . أى إذ وزارة وفدية .

ويكرر لامبسون :

– استدعوا النحاس لتأليف الوزارة :

وبدا صوت حسنين مثقلا بالهموم وهو يعد السفير بأن ينقل حديثه لفاروق .

ويرسل لامبسون برقية لوزير خارجيته قائلا :

سأجمع مجلس الحرب لتحديد مدة الإنذار :

ويشرق صباح الأربعاء ٤ فبراير على مصر . .

اليوم الذى دخل التاريخ المصرى . . . وأصبح من معالمه

واليوم الذى ظل لغزاً للجميع . . والذى هز مصر . . وكان من مقدمات الثورة وظهور اليسار . . والإخوان . . إلخ .

* * *

فى العاشرة من صباح ٤ فبراير يجتمع فى القاهرة مجلس الحرب ليتخذ كل الإجراءات ضد فاروق .

برقية رقم ٤٨١ بتاريخ ٤ فبراير .

بتأييد كامل من مجلس الحرب فإنى سأقدم مايلى إلى أحمد حسنين فى الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر اليوم .

«إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة من مساء اليوم أن النحاس سيشكل الحكومة فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل النتائج »

* * *

برقية رقم ٤٨٢ فى ٤ فبراير

من السير مايلز لامبسون

إلى وزارة الخارجية فى لندن

عاجل جداً

١ – حضر أمين منذ قليل وأبلغنى أنه فى الساعة الثانية بعد الظهر جاء الدكتور النقيب إلى النحاس كمبعوث من القصر ، وأبلغه أن الملك (فاروق) يعد حقائبه لمغادرة البلاد .

٢ – وقال أمين إن الملك استدعى النحاس باشا وغيره من الزعماء فى الساعة الثالثة والنصف ، وإنه سيقول لهم إن البريطانيين أرسلوا إليه إنذاراً ليطلب من النحاس باشا قبل الساعة السادسة مساء تشكيل الوزارة . وأن الملك يرى فى ذلك تدخلا غير مسموح به ، ويترك الأمر لهم .

٣ – يعتزم النحاس أن يرد بأنه لاعلم له بالتدخل البريطانى ، وأن التشخص الوحيد الذى

يستطيع أن يعين رئيس الوزراء هو الملك ، وأن الموقف فى البلاد وصل إلى نقطة خطيرة جداً لعدم حكمها عن طريق حزب ديمقراطى .

وسيقول النحاس إنه يعتبر نفسه ممثلا لهذا الحزب الديمقراطى وإنه مستعد – كما أبلغ جلالته أمس – لتشكيل حكومة وفدية إنقاذاً للموقف إذا كلفه جلالته بذلك .

وتدل هذه البرقيات على حقيقة واحدة وهى أن السفير يعرف مقدماً ماسيقوله النحاس للملك . . وأن السفير يعرف أيضاً نتيجة أى لقاء يتم مع الملك .

وفى الثانية من بعد ظهر الأربعاء ٤ فبراير يتلقى السفير برقية من حكومته فيها تأييد – على طول الخط – للنحاس .

قالت برقية إيدن رقم ٦٠٩

« إن الوفد لم يرحب أبداً بفكرة الوزارة القومية . ولا يوجد مايبرر إرغامه على ذلك » !

وتحذر البرقية – السفير – من قرار مفاجئ يتخذه القصر خاصة وأن صحيفة الديلى تلجراف نشرت أن محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ استدعى لتأليف الوزارة !

* * *

بعد الإنذار استدعى فاروق إلى قصر عابدين ١٧ من أصحاب المقام الرفيع وأصحاب الدولة والسعادة رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الأحزاب .

اجتمع الـ ١٧ سياسياً مصرياً فى قصر عابدين فى الثالثة من بعد ظهر الأربعاء وهم : حسين سرى باشا . محمد شريف صبرى باشا . على ماهر باشا . مصطفى النحاس باشا . محمد محمود خليل بك . أحمد ماهر باشا . أحمد زيور باشا . إسماعيل صدقى باشا . عبد الفتاح يحيى باشا . محمد حسين هيكل باشا . محمد توفيق رفعت باشا . محمد حلمى عيسى باشا . حافظ عفيفى باشا . على الشمسى باشا . محمد بهى الدين بركات باشا . وحافظ رمضان باشا .

وكان من بين الحاضرين أيضاً محمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين ، وأحمد حسنين باشا .

وبدأت الاقتراحات تتوالى . .

تأليف وزارة انتقالية .

تأليف وزارة وفدية وأن تشترك الأحزاب ولو بوزير من كل حزب . أو وزير واحد غير وفدى حتى لايعتبر الأمر قبولا للإنذار .

ورفض النحاس هذا كله . . وكانت وجهة نظره . . التجارب الماضية مع الأحزاب . .

كما أنه أثار تساؤلا له قيمته الكبرى .

قال النحاس :

– كيف يعتبر دخول الأحزاب الأخرى معه فى الوزارة رفضاً للإنذار وعدم استسلام له . . فى حين تأليف وزارة وفدية صرفة يعتبر استسلاماً ؟

– وقال النحاس إنه مستعد لقبول الوزارة إذا كلفه الملك بتشكيلها .

وكرر النحاس ذلك أكثر من مرة . يقبل الوزارة من الملك ! !

واحد فقط بين الحاضرين – وهو أحمد زيور باشا – طلب قبول الإنذار فوراً ورفض أن يستنكره .

وزيور باشا كما هو معروف . . قَبِلَ الوزارة عام ١٩٢٥ بعد إنذار اللورد اللنبى الشهير لسعد زغلول عقب اغتيال السيردار السير لى ستاك .

فقد أعلن زيور باشا يومها أنه يقبل الوزارة لإنقاذ مايمكن إنقاذه .

وذهبت هذه الكلمات مثلا ساخراً فى التاريخ المصرى . لأن زيور لم ينقذ شيئاً من استقلال مصر .

ولم ينقذ هؤلاء الزعماء والقادة الـ ١٧ شيئاً من استقلال مصر . . بعد حادث اللنبى بـ ١٧ سنة . .

وأخيراً اقترح حافظ رمضان رفض الإنذار ، وعدم تشكيل حكومة على الإطلاق .

وقد وقع الجميع احتجاجاً على الإنذار . . وعلى التصرف البريطانى ، وكان بين الموقعين أيضاً مصطفى النحاس .

ووقع زيور بعد إلحاح .

ويطول الاجتماع ساعتين . . ويتمسك النحاس بأنه يوافق على تشكيل وزارة وفدية إذا كلفه الملك بذلك .

* * *

وننتقل إلى شهادة النحاس عن اجتماع الـ ١٧ .

قال :

– دعيت إلى القصر وأنا أعتقد أنى سأتم كلامى الذى قلته فى اليوم السابق .

ولم أعرف أنه سيكون هناك غيرى ، خصوصاً وأنى أبديت دائماً أنى لا أستطيع التعاون معهم .

دخل الملك وخلفه أحمد حسنين . .

وقال فاروق إنه أعد بياناً سيلقيه أحمد حسنين باشا نيابة عنه ، وكان فى البيان أن إنجلترا تهدد . . وأن الحالة خطيرة .

وجاء اسمى فى البيان عدة مرات .

وقال الملك إنه مطلوب منه الرد قبل السادسة مساءً وأضاف :

– عليكم أن تتفقوا معاً على مافيه شرف البلاد وإنقاذها وانصرف . .

بدأت الحديث قلت :

– من صيغة البيان أظن أن مركزى مركز متهم . . والمتهم يجب أن يوضح موقفه . إنى فوجئت بهذا الطلب ، ولا أعلم الطلبات التى وجهها الإنجليز عن استدعاء النحاس ، وأخذ رأيه . . وأنا بعيد عن ذلك بالمرة . . « وجاى خام طاطه » .

قالوا :

– لابد من تفادى الموقف ونحمى شرف البلد ونحتج .

قلت :

– طبعا لأن هذا تدخل واعتداء على البلد من جانب الإنجليز .

قالوا :

– نعمل الاحتجاج .

قلت :

– أيوه . . ولكن قبل الاحتجاج أبدى رأيى كوطنى وكمجرب وكخبير بأعمال الإنجليز . . إن كانت تهديدية أو تنفيذية ، فالبيان الذى ألقى علينا من جلالة الملك يفهم منه أن هذه الحالة تنفيذية ، لا تهديدية ، كما حصل فى حوادث أخرى . . وبناء على ذلك الاحتجاج نقوم بعمل ضرورى ، ولكن انظروا فى طريقة تتخذ لتفادى التنفيذ . . وهذه الطريقة كيف تكون . . ابحثوا . .

قالوا :

– الطريقة هى أننا كلنا نقبل أن نتعاون فى حكم واحد .

قلت :

– لكم أن تقولوا ذلك ، ولكن رأيى لا أشترك معكم كما قلت ، وأصمم على ذلك .

قالوا :

– هذه تضحية .

قلت :

– التضحية يمكن عملها بشيء آخر غير هذا ، لأنى إذا قبلت أغش عقيدتى .

قالوا :

– الإنجليز عايزين وزارة يرضى عنها النحاس ، ومادمت معنا تكون راضى

فرفضت :

قالوا :

– لا نقبل الحكم أصلا .

قلت :

– لامانع ، ولكن الطريقة التى نتفادى بها الإنذار التنفيذى غير موجودة . . والعقدة مازالت موجودة .

وكان زيور باشا معى فى الرأى وقال :

– العبارات الموجودة تكون حالة تنفيذية .

وكتبت صيغة الاحتجاج ولطفت نوعاً شوية . . والظاهر أنه دخل فى التلطيف إسماعيل صدقى لأنى تركتهم يكتبوا . .

قالوا :

– نتعهد ألا يقبل أحد الحكم .

قلت :

– وهو كذلك .

ووقعت على الاحتجاج .

وقلت :

– بلغوا جلالة الملك

فشرف وقال :

– أنتم عملتم طيب .

قلت :

– يلزم أصارحكم بحاجة وهى أن هذا الاحتجاج كويس ، ولكن يمكن يؤذى البلد ، والعرش ، ويمكن أن يكون نكبة على العرش ، وعلى شخص جلالتكم

قال الملك :

– أنا مآيس ، ولا أسأل عن نفسى .

وقال الملك لحسنين :

– بلغ الاحتجاج وابقوا هنا .

* * *

ونعود مرة أخرى إلى دار السفارة :

برقية رقم ٤٨٦ فى ٤ فبراير :

من السفير إلى حكومته

تم الاتفاق فى مجلس الحرب على أنه إذا لم يصلنى رد مرض فى السادسة مساء فسأطلب مقابلة الملك فاروق .

سيصحبنى الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر . . وستتخذ الإجراءات العسكرية الضرورية فى نفس الوقت . .

وعند الوصول إلى القصر سأطلب من الملك فاروق أن يعتزل العرش مادام لم يبعث إلى بالرد المرضى . وسأقول للملك إنه يجب أن يوقع وثيقة بذلك فى حضورى .

ولن يكون طلبى على أساس رفضه تكليف النحاس بتشكيل الوزارة ، بل سيكون الطلب – ابتداء – على أساس عدم مسئوليته ، وأنه أثبت عدم صلاحيته للحكم وفشله فى تنفيذ المادة الخامسة من المعاهدة .

وإذا رفض فاروق الاستجابة فسأبلغه أنه خلع .

وفى الحالين فإنه يجب أن يصحب الجنرال ستون ، ويصحبنى خارج القصر .

وقد اتخذت الإجراءات لنقله على سفينة بريطانية »

ويقول السفير :

الساعة الآن السادسة . .

وقد تلقيت مكالمة تليفونية من حسنين أنه سيحضر إلىّ برسالة فى السادسة والربع . . وعلى ذلك اتفقت مع الجنرال ستون على أن نؤخر اجتماعنا بالملك إلى التاسعة مساء . . بدلا من الثامنة .

إن الباقى من الزمن ٣ ساعات . .

* * *

وتنتهى برقية لامبسون . . التى تصور الموقف وكأنه امتحان لمصر وزعمائها . . وفى الحقيقة كان امتحاناً وأى امتحان !

Minutes.

THE EGYPTIAN CRISIS

Sir M. Lampson's telegrams Nos. 441, 442, 443.

We have reached stage 1 in my cycle at which the joint Prime Minister of ourselves and the Palace is at long last knifed in the back by the King. The point immediately raised in these Cairo telegrams is that the Ambassador and Egyptian Prime Minister wish to skip stage 2 (appointment of a purely Palace Government because we feel inclined to let the King get himself out of his own mess) and pass straight to stage 3, the call in of a full-blown Wafdist administration.

I think that both Husain Sirry and possibly Sir Miles Lampson are to some extent actuated by their personal - and very well-founded - mistrust and dislike of Ali Maher, who seems to be the King's most likely choice should His Majesty be left to himself. In the Ambassador's case, these feelings are no doubt all the more marked because only a few years ago Ali Maher was not far from being the light of his eyes.

The advent of a Wafdist Government to power in the middle of a war is not an event which we can view without real apprehension. I don't think Sir Miles Lampson has ever had to deal with a purely Wafdist Government, and I need hardly emphasise that the behaviour of Nahas Pasha, at the time when at the head of United Egypt he signed the Treaty, affords absolutely no criterion of what his conduct is likely to be as a party Prime Minister in post-Treaty Egypt. On this I feel great uneasiness. We can no doubt handle the situation should it develop straightforwardly and immediately on the lines sketched in these Cairo telegrams - the really serious thing is the evident feeling in Cairo that the King's propaganda has already gained such strength that only a counter-wave of the Wafd can stand up to it - but if time, opportunity and the discretion which we must leave the Ambassador permit, I should myself like to see the situation rather differently handled.

Hence the draft telegram which I attach.

2nd February, 1942.

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

كان هناك اتجاه في وزارة الخارجية البريطانية يعارض عودة النحاس .

١٢ الزوجة . . والجارية !

وصل حسنين إلى دار السفارة يحمل رد الـ١٧ زعيماً مصريًّا . .

برقية رقم ٤٨٧ فى ٤ فبراير :

أحضر لى حسنين باشا الرسالة التالية :

على إثر استلام جلالة الملك الإنذار البريطانى فإنه استدعى إلى القصر الشخصيات التالية . . (الأسماء)

وبعد مناقشة الإنذار البريطانى اتخذ المجتمعون القرار التالى :

«إنهم يعتبرون الإنذار البريطانى مساساً خطيراً بالمعاهدة المصرية البريطانية ، واعتداء على استقلال البلاد .

ولهذا السبب ، وتنفيذاً لنصيحتهم ، فإن صاحب الجلالة لا يمكن أن يوافق على عمل فيه مساس بالمعاهدة البريطانية واستقلال البلاد» .

ولما كان من المستحيل الاتصال المباشر بالنحاس لأنه لايزال فى القصر فقد سألنا – وزير الدولة البريطانى وأنا – أمين عثمان عن رسالة حسنين .

وسألنا أمين عثمان :

– هل سيقبل النحاس تشكيل الحكومة إذا أرغم الملك على التنازل عن العرش أو إذا عزل . . لأن النحاس قد حضر الاجتماع ورفض مع الزعماء الإنذار .

وقد أقسم أمين عثمان بكل الآلهة على أن النحاس سيقبل .

قررنا وزير الدولة . . وأنا – أن أستمر فى الإجراءات وأطلب الاجتماع بالملك فى التاسعة مساء كما حددنا من قبل . .

* * *

وتمضى الأحداث فى طريقها . . وسط ظلام الحرب . . واليأس والاستسلام فى التاسعة من مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ .

الدبابات البريطانية تحيط بالقصر . .

القيادة البريطانية تعزل عابدين تماماً خوفاً من تحرك الجيش .

السفير البريطانى ووزير الدولة والجنرال ستون يسرعون إلى قصر الملك . وإسماعيل تيمور كبير الأمناء يستقبلهم فيزيحه السفير جانباً قائلا إنه يعرف طريقه .

٣ دبابات تقتحم باب القصر . . ويتم تجريد أحد الحراس من سلاحه لأنه فكر فى المقاومة . .

والذين تكلموا من المصريين عن الحادث – فى أثناء حكم فاروق – أعطوا صورة بطولية لفاروق الذى رفض التضحية بالعرش ليدخل التاريخ .

والحقيقة أن الملك يوم ٤ فبراير استسلم للإنجليز إلى الأبد ! ولم تنجح الصورة البطولية التى رسمت له فى إخفاء هذه الحقيقة أبداً كما تقول كل البرقيات السرية .

وقد أرسل لامبسون إلى لندن برقية مختصرة بعد منتصف الليل بأن الملك قد استدعى النحاس لتأليف الوزارة . .

ثم سهر لامبسون يكتب الوصف الكامل للمأساة التى تمت بليل . .

برقية رقم ٤٩١ كتبت مساء ٤ فبراير وأرسلت بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٢ .

من السير مايلز لامبسون .

إلى وزارة الخارجية .

عاجل

١ – إنكم قد ترغبون فى الاطلاع على بيان كامل عن أحداث هذا المساء الجديرة بالتسجيل فى حد ذاتها .

٢ – فى الساعة التاسعة مساءً وصلت إلى القصر بصحبة الجنرال ستون مجموعة كبيرة من الضباط الذين تم اختيارهم بعناية ، وكانوا مدججين بالسلاح .

وقد مررنا ونحن فى طريقنا إلى القصر وسط صفوف من سيارات النقل العسكرية – التى كانت تلوح وسط الشوارع المظلمة – وهى تشق طريقها لاتخاذ مواقعها حول القصر .

واستطعت أن أرى من بعيد الذهول على وجه كبير الأمناء الذى استقبلنا عند مدخل القصر . . فإن وصولنا بهذا الشكل المثير قد أحدث تأثيراً أوليًّا على الفور .

وبينما كنا ننتظر فى الطابق العلوى استطعت أن أسمع هدير الدبابات والسيارات المدرعة التى كانت تتخذ مراكزها لتطويق القصر .

ومن حركة أمناء القصر ذهاباً وإياباً كان الإنسان يستطيع أن يدرك أن هذا خلق جوًّا مثيراً وزاد من حالة الترقب للأحداث القادمة .

٣ – نتيجة لذلك تأخر استدعائى إلى غرفة الملك لمدة خمس دقائق . وكنت على وشك أن أقول إننى غير مستعد لتركى أنتظر . عندما دعيت للدخول :

وقد حاول كبير الأمناء أن يعترض طريق الجنرال ستون ولكننى نحيته جانباً ودخلت إلى حضرة الملك دون مزيد من الضجيج .

٤ – كان من الواضح أن الملك أخذ على غرة . واقترح بقاء حسنين باشا فى أثناء المقابلة فوافقت على ذلك .

٥ – دخلت فى الموضوع مباشرة .

قلت إنى كنت أتوقع ردًّا بنعم أو لا قبل الساعة السادسة مساءً على رسالتى التى بعثت بها هذا الصباح .

وبدلا من ذلك أحضر لى حسنين باشا فى السادسة والربع رسالة لا أستطيع إلا أن أعتبرها رفضاً .

ويجب أن أعرف الآن ، هنا ، ودون أية مواربة ، ماإذا كان معنى هذه الرسالة هو لا .

حاول الملك فاروق أن يجادل ، ولكنى قطعت عليه الطريق وقلت باستنكار متزايد : إن الأمور خطيرة للغاية . وإنى أعتبر الجواب بالنفى . وبناء على ذلك فسأشرع فى مهمتى .

وقرأت له بتأكيد شديد . وغضب كبير . البيان الذى تتضمنه برقيتى التى ستلى هذه مباشرة .

وفى النهاية قدمت إليه خطاب التنازل عن العرش . وقلت إن عليه توقيعه فوراً وإلا فإن لدى المزيد من الأشياء غير السارة التى سأواجهه بها .

٦ – تردد الملك فاروق لحظة . وأعتقد أنه كان سيوقع الخطاب لولا تدخل حسنين الذى تحدث إليه باللغة العربية .

وبعد فترة توتر . تطلع الملك الذى كان التهديد قد روعه تماماً . وطلب – بشكل يثير

الشفقة ، ودون أى مظهر من مظاهر الشجاعة التى كان يبدو بها من قبل – أن أعطيه فرصة أخرى .

أجبته أنى ينبغى أن أعرف ، على وجه التحديد ، اقتراحه .

وكررت سؤالى بشكل قاطع فأجاب أن اقتراحه هو أن يستدعى النحاس – وفى حضورى إذا رغبت – لأبلغه بتشكيل حكومة جديدة .

وبعد أن تأكدت أنه يعنى حكومة يختارها النحاس ، ترددت ، ثم قلت أخيراً :

رغبة منى فى تجنب أية تعقيدات يحتمل حدوثها فى البلاد ، فإنى مستعد لإعطائه فرصة واحدة أخيرة ولكنه يجب أن يتصرف بسرعة .

قال الملك فاروق بانفعال واضح إنه بشرفه ، ومن أجل خير بلاده فإنه سيستدعى النحاس فوراً .

٧ – قلت موافق .

٨ – جاهد الملك فاروق لكى يبدو متفهماً ورقيقاً . بل شكرنى شخصيًّا لأنى حاولت مساعدته دائماً .

٩ – تركناه عندئذ ، واجتزنا ردهات القصر التى كانت تغص بالضباط البريطانيين وأمناء القصر الذين كانوا أشبه بمجموعة من الدجاج المذعور .

وكان نفس الشيء عند مدخل القصر ، فى الطابق الأسفل ، ولم يكن فى مشهد الجنود البريطانيين ، المتجهمين ، فى خوذاتهم الحديدية ، وبنادقهم ، ومدافعهم الرشاشة ، مايبدد انزعاج هؤلاء الأمناء .

وعندما انطلقنا بالسيارات خارجين ، من فناء القصر ، مررنا بالأشباح الكثيبة للدبابات والسيارات المدرعة ، التى كانت تصطف على استعداد ، كان المشهد مثيراً .

وأود هنا أن أشيد بكفاءة الترتيبات العسكرية التى لم يكن من الممكن أن تكون أفضل ، أو عملية بطريقة أكثر . لقد سارت هذه الترتيبات دون أى خلل .

١٠ – عندما عدت إلى السفارة تلقيت رسالة تليفونية من حسنين تعكس قلقاً ، ولكنها مسلية وملطفة للجو .

سأل حسنين عما إذا كان يمكن – الآن – سحب القوات ، لأن جميع المنافذ إلى القصر قد سدت ، ولايستطيع أحد الوصول ، بما فى ذلك النحاس .

وعدت بالنظر فى الأمر .

وبعد نصف ساعة ، وصل النحاس إلى دار السفارة بعد أن استقبله الملك فاروق الذى

تصرف بسرعة ، وفاء لوعده .

وقد كلف الملك فاروق النحاس بمقابلتى .

وجرى بيننا حديث مرض حضره وزير الدولة .

قلت إنه ينبغى أن أتراجع إلى الظل مرة أخرى حتى يشكل النحاس حكومته ، ونستطيع – عندئذ – إجراء محادثات عمل .

وافق النحاس ، تماماً ، على أن العناصر الشريرة فى القصر وخارجه ينبغى استئصالها .

وأكدت أن رغبتى كانت ، ولاتزال دائماً ، أن أبقى وراء الستار ، بقدر الإمكان ، وأتركه يتخذ الإجراءات الضرورية التى يراها .

١١ – وفيما يتعلق بأحداث هذا المساء ، فأعترف أنه لم يكن من الممكن أن أستمتع بها ، أكثر مما استمتعت .

كان هناك إغراء شديد على أن أصر على تنازل الملك عن العرش . وأعتقد أنه كان يمكن الحصول عليه .

ولكن الطريق الحكيم كان يكمن – فيما يبدو – فى السماح له بدعوة النحاس « وأنا أعترف بذلك على مضض » .

ولو أنه وافق فى السادسة مساءً لكنا قد قبلنا هذا الحل بسرور . ولم يكن تأخير موافقته لمدة ٣ ساعات ليبرر فرض عقوبة تتمثل فى عزله مهما كان فيها من إغراء . كما لم يكن هذا ليدعم قضيتنا أمام الرأى العام فى مصر والخارج من أجل علاج أكثر فعالية .

وبالإضافة إلى ذلك فقد كنت أدرك أن علينا نحن الجانب المدنى أن نتجنب أى حرج لقادتنا العسكريين الذين – أكرر القول – لعبوا أنبل دور طوال العملية . « وهذه النقطة أبداها وزير الدولة قبل مغادرتى السفارة إلى القصر » .

ومهما كان الأسف ، فإنه يبدو أن الطريق السليم كان يتمثل فى قبول الاستسلام الذليل من جانب الملك بموافقته على طلبنا الأصلى دون قيد أو شرط . وهذا يبدو أكثر وضوحاً من زاوية أننا حققنا انتصاراً كاملا . لقد كان قراراً صعباً . ولكننى آمل أنكم سترون أنه كان صائباً فى مجموعه .

وأود ، فى الختام ، أن أسجل تقديرى الحار لما أبديتموه من حكمة ترك حرية تقدير الأمور لى ، كما أسجل شعور الاعتراف بالجميل لوزير الدولة لتأييده ومشورته .

* * *

برقية رقم ٤٩٠ كتبت مساء ٤ فبراير وأرسلت بتاريخ ٥ فبراير من السير مايلز لامبسون .
إلى وزارة الخارجية

سرى

فيما يلى ، ولأغراض التسجيل ، نص خطاب التنازل عن العرش الذى وضع أمام الملك فاروق ليلة أمس . وإننى مدين للسير مونكتون لمساعدته التى قدمها للمستشار القانونى فى صياغة هذا الخطاب :

«نحن فاروق ملك مصر .

حرصاً منا على مصالح بلادنا ، فإننا نتخلى ونتنازل – بالنسبة لنا ولورثتنا – عن عرش مملكة مصر ، وعن جميع حقوق السيادة والامتيازات والسلطات على مصر ، ورعاياها ، ونعفى – بالتالى – هؤلاء الرعايا من ولائهم لنا» .

صادر بقصر عابدين فى الرابع من فبراير عام ١٩٤٢ .

* * *

برقية رقم ٤٩٢ كتبت مساء ٤ فبراير وأرسلت ٥ فبراير من السير مايلز لامبسون إلى وزارة الخارجية .

إشارة إلى برقيتى رقم ٤٩١ .

فيما يلى نص البيان الشفهى الذى قرأته على الملك فاروق .

«كان واضحا منذ زمن طويل أن جلالتكم تخضعون لتأثير مستشارين ، ليسوا غير مخلصين – فحسب – للتحالف مع بريطانيا العظمى . بل إنهم يعملون بالفعل ضد هذا التحالف ويساعدون – بذلك – العدو .

إن موقفكم ، وموقف معاونى جلالتكم ، يمثل انتهاكاً للمادة الخامسة من معاهدة التحالف التى يتعهد فيها كل طرف من الطرفين الساميين المتعاقدين على ألا يتبع – بالنسبة للدول الأجنبية – موقفا لايتمشى مع التحالف .

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد تسببتم جلالتكم ، بطريقة جائرة ، لامبرر لها ، فى إثارة أزمة بشأن قرار اتخذته الحكومة المصرية تلبية لطلب قدم إليها ، وتبرره المادة الخامسة من المعاهدة .
وأخيراً . .

فإنه بعد أن فشلتم فى تشكيل حكومة ائتلافية فقد رفضتم جلالتكم أن تعهدوا بتشكيل هذه الحكومة إلى الحزب السياسى الرئيسى الذى يتمتع بتأييد عام البلاد . ويعد – نتيجة لذلك – الحزب الوحيد الذى يمكنه مركزه من ضمان استمرار تنفيذ المعاهدة بروح الصداقة التى وضعت المعاهدة فى ظلها .

إن هذا التهور ، وعدم المسئولية ، من جانب الملك يعرضان أمن مصر والقوات المتحالفة للخطر . وهما يوضحان أن حلالتكم لم تعودواأهلا للبقاء على العرش » .

* * *

ويستأنف النحاس الحديث لوصف رد فعل الإنذار :

– جاء الرد وهو أن السفير يبلغ جلالة الملك أنه حاضر الساعة ٩ مساء إذا لم يعدل الملك عن رأيه .

قلت :

– هذا الرد خطير . . ولايخاطب جلالته بهذه الصيغة .

فقالوا لنا :

–كونوا على استعداد لنطلبكم

فرجعت إلى بيت أحمد بك حسين . . وهناك اتصل بى محمد زكى على باشا من الحزب الوطنى وهو صديقى . . وصديق حسنين باشا قال :

سمعت بالخبر .

قلت :

– خير

قال :

– الراجل الإنجليزى – السفير – راح بالدبابات فى سراى عابدين وحاصرها والحالة خطيرة جداً .

قلت :

– أنا آسف جدًّا لأن الحالة وصلت إلى هذا . . وقد تنبأت بها .

* * *

ويستأنف النحاس الرواية :

طلبت إلى القصر فى نفس المساء ويمكن الساعة ٩,٣٠ مساء . كنت مستعداً ولم أجد الدبابات ولا حاجة فى ساحة السراى . . والحالة طبيعية .

دخلت فوجدتهم مجتمعين . . يقصد الزعماء .

سألت :

– ماذا جرى ؟

قالوا :

– جاءت دبابات ثم انصرفت والحالة خطيرة .

وفى محضر الاجتماع الذى نشرته أحزاب المعارضة ومحمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين قيل إن النحاس أعلن أنه لم ير الدبابات فرد عليه إسماعيل صدقى قائلا :

– نعم ياباشا . . لأنك جئت متأخراً بعد أن انصرفت الدبابات . . حتى لاتراها .

* * *

ويستأنف النحاس الإدلاء بشهادته :

قلت للحاضرين :

– هذا نتيجة عملكم لأنه كان اندفاعاً بغير حكمة .

تم شرف جلالة الملك فقال لى :

– اعتبر أنه لم يحصل شيء فى هدا اليوم . وإن كل ماحصل كأن لم يكن . . أو هو لم يكن . . وأنا أعهد إليك يانحاس بتأليف الوزارة . . ووطنيتك تقضى أن تستعمل الحكمة فيها .

قلت له :

– اسمح لى أن أقول إنى لا أستطيع تأليفها بحال .

فقال جلالته :

– أمرتك وأنا الملك .

قلت :

– لا أستطيع ياجلالة الملك .

قال :

– أنت تستطيع وتعتبر أنه لم يحصل شيء .

قلت :

– ماهى الظروف التى دعت إلى تغيير هذا الموقف .

قال :

– آمرك .

قلت :

– اسمح لى ألا أقبل . . وعلى الخصوص فقد تعهدنا أنه إذا دعى أحدنا إلى تأليف الوزارة لايقبل ، ولو كان ذلك من جانب جلالة الملك .

وطلبت معرفة الظروف .

قال الملك :

– أنا صاحب الشأن ولازم تؤلفها الليلة . . وتذهب الليلة إلى السفير .

قلت :

– مستحيل أن أذهب .

وكنت أريد أن أستريح لأنى متعب .

فقال أحمد ماهر :

– إن قبل يكون ذلك على أسنة رماح الإنجليز .

قلت :

– اخرس . . أنتم الذين جئتم على أسنة الإنجليز . . ووصلتم البلد إلى هذه الحالة . . والنحاس أشرف منكم كلكم .

قال الملك :

– أنا آمرك .

وأراد إسماعيل صدقى أن يتكلم فقال له جلالته :

– اسكت . . أنا صاحب الأمر .

وكرر الملك أمره لى فقلت لجلالته :

– امهلنى للغد .

قال :

– انزل من هنا على السفير .

وفهمت أن حديثاً دار بين جلالته والسفير ، لأنه مطلوب منى أن أطمئن السفير . .

وقال النحاس :

– ذهبت لا لأطمئن السفير . . بل لأحتج .

فقال لى السفير :

– قول رغباتك لنعملها . . وأنا لم أتكلم إلا لأنك زعيم الأغلبية . . ودكهم مع الخصوم – يقصد رجال القصر مع الألمان والإيطاليين – والحالة شديدة علينا والضرب فينا م الخلف لاتصالهم مع الأعداء .

وهذه الكلمات الأخيرة : هى سر الأزمة كلها . . والسر الحقيقى والأساسى وحادث ٤ فبراير .

ولقد أصر فاروق على أن يذهب النحاس للسفير فى نفس الليلة لا إذلالا للنحاس أمام الزعماء فحسب . . ولكن استجابة كاملة للإنذار أيضاً !

ولقد ظل زعماء مصر الـ ١٧ يتبادلون الاتهامات فيما بينهم عن حادث ٤ فبراير . . حتى آخر أيامهم .

سئل النحاس فى المحكمة :

– أتعلم رفعتكم الأسباب المبررة لطلب الإنجليز شخصكم بالذات ، أو من ترضون عنه لتأليف الحكومة ؟

أجاب :

– باعتبارى زعيم الأغلبية

– هل كان من الحكمة أن يتشدد السفير فى طلب تكليف رفعتكم بتشكيل الوزارة دون علمكم ؟

– كنت ضد الإنجليز فى فترة الوزارة .

– هل حصل تدخل ؟

– كنت ضد التدخل من الجانبين – يقصد القصر والإنجليز – ولذلك كانت الأحوال تسوء ، وأريد التنحى وأبقى فى ظروف محصوصة .

– بعد التشكيل الوزارى ، هل منعت نشر الظروف التى أحاطت بتشكيل الوزارة ؟

– طبعا لأن بها مساساً . ولم أعرف تفاصيلها إلا بعد أشهر .

– هل تعتقد أن الملك حين عهد إليك بتشكيل الوزارة ، كان حرًّا ، أم مكرهاً ؟

– يسأل جلالة الملك .

– هل اتصل بك السفير البريطانى فى هذا الأمر .

– أحزم أنه لم يتصل بى ، لا مباشرة ، ولا بالواسطة فى هذا الأمر .

– مادا يكون مركزه إذا رفضتم تشكيل الوزارة ؟

– يسأل هو عن مركزه .

– ألم يحصل تدخل من السفير بعد ذلك فى بقائكم بالحكم ؟

– كنا فى شقاق مستمر مع السفارة ، وحاكم عام السودان سواء فيما يتعلق بالتدخل ، أو غيره ، وكنا نمنع هذا ونحذرهم مغبته ونحتج عليه .

– ألم تعلم رفعتكم ، وأنتم فى الحكم فى الفترة من ٤٢ إلى ٤٤ أن السفير تدحل فى إبقائكم حاكماً ؟

– أنا كنت (رافض) أن أبقى ، وكان النزاع مستمرًّا بيننا وبين السفارة ، ولم نكن أحرارا لا من جانب السراى ، ولا من جانب السفارة .

– ألا يذكر رفعة الباشا أنه كان يكلف أمين باشا بكافة الأوامر التى لها صلة بالإنجليز .
– هذا ترتيبى أنا . . وبطبيعة الحال ، أنا عاوز أنجح فى المعاهدة ، فأختار الأشخاص الذين يعاونونى ومهم أمين عثمان .
– أكان أمين باشا يتوسط بينك وبين الوزراء فى الخلاف ؟
– يجوز .
– مارأى رفعتكم إذا شهد عضوان من مجلس النواب أنه اتصل بكم أحد من رجال السفارة فى الصعيد .
– يبقى يصح لأنى لا أنفى ذلك .
– هل كان أمين باشا على صلة طيبة فى أثناء الوزارة بالسفارة ؟
– بطبيعة الحال باعتباره من خريجى كلية فيكتوريا . . وكانت صلته مع نزعة قوية عاملها الوطنية قبل الصداقة . . وأعهد فى أمين باشا أنه يقدم الصالح المصرى على الإنجليز . .
– بعد خروجك من المقابلة الملكية ظهر الثلاثاء ٣ فبراير . . هل تقابلت مع أمين باشا فى منزل أحمد بك حسين ؟
– لا أذكر .
– هل اعترضتم على أن السفير هو الذى حدد لكم ميعاد المقابلة الملكية ؟
– أنا كنت باحتج ومفروض على كل شىء . . وكنت بعيداً عن هذه المسائل
– هل قال لك حافظ رمضان باشا إن موقفك معيب فى هذه الساعة الحطيرة من تاريخ الوطن .
– أنا كنت ضدهم جميعاً .
– هل صرح الدكتور محمد حسين هيكل باشا أن الإنذار يهدد البلد . وأن تأليف وزارة قومية واجب للمحافظة على هذا البلد ؟
– كل هذا قلته من قبل فى شهادتى .
هل كان من المعترضين رفعة على ماهر باشا ؟
– لأجيب . . لا أذكر . . وأذكر أن زيور باشا هو الذى أيدنى فى موقفى .
– هل كان حسين سرى موجوداً واعترض ؟
– لا أستطيع أن أجيب لأنى لم أكن عداداً أحصر كل الموجودين بأسمائهم .
– كنت قبل الاجتماع تطالب بوزارة محايدة ، ولما حصل الاجتماع رفضت ذلك .
– هذا كنت أطالب به فى الماضى ، ولا أزال أطالب به .

– «وكان النحاس فى المعارضة عند الإدلاء بشهادته» ! !

– هل قال أحمد ماهر أن واجب كل مصرى أن يحمى الاستقلال ، وكان ردك أن الاستقلال هدم من وقت إقالة وزارتك وقيام هذا العهد ؟

– لا أذكر الألفاظ بالضبط . . وأنا طاعن على العهد جميعه .

– هل معنى هذا الطعن أن الاستقلال هدم بقيام هذا العهد .

يرد النحاس على الدفاع .

– فسر كيف شئت .

– هل معنى ذلك أن الاستقلال ضاع .

– فعلا الاستقلال ضاع .

– هل عاد الاستقلال يوم تقلدك الوزارة ؟

– الاستقلال لم يعد . . وقلت سأجتهد وأضحى بنفسى ، ولو دخلت النار .

– هل قلت فى رأس البر عام ٤١ – قبل تولى الوزارة – إن الجيش البريطانى من السكارى ، وإن مصر يجب أن تبحث عن حليف آخر لها .

– إدا كنت قلت يبقى فى الصحف . وأنا طعنت على كل حال فى رجال العهد والإنجليز .

– هل بعد أن توليت الحكم فى فبراير ١٩٤٢ ولم يمض على خطبة رأس البر زمن طويل قبلت تكون فى مكان الشرف فى حفلة تستعرض فيها رفعتكم الجنود الإنجليز ؟

– كونى أحضر يتفق مع قبولى الحكم لأستخلص شيئاً لمصلحة البلد .

– من صاحب المصلحة فى المظاهرات التى قامت ضد الإنجليز ، قبل توليكم الحكم . . الوزارة . . أم المعارضة ؟

– أستبعد المعارضة .

– هل يصح أن الإنجليز دبروها ؟

– جايز . وفى الواقع لايدبرها الإنجليز ضد أنفسهم إلا إذا كانوا أرادوا أن يتخذوها سنداً للتدخل .

– هل يريد الإنجليز إقامة وزارة تحافظ على حقوق الشعب . . فمتى كانوا قوامين على مصلحة الشعب ؟

– افهم ما تريد !

– أنت خطبت قبل الوزارة خطباً هاجمت فيها الإنجليز . . فهل خطبت خطاباً واحداً تهاجمهم فيه وأنت فى الوزارة .

–كنت أعمل أكثر من الخطب .

– هل أخبرت السفير البريطانى بعد مقابلتك الملك فاروق أنك رفضت الوزارة القومية ؟

– أبداً !

– هل أخبرت أمين باشا بالذات أنك رفضت الوزارة القومية ؟

–كنت أقول لكل من يقابلنى . ولا أعرف إن كان أمين من بينهم أم لا .

– هل جاءك على محطة قنا إنجليزى وقال لك إنه يسره أن يتشرف بمصافحة الرجل الذى سيكون قريباً جداً فى السلطة ؟

– الناس كلها تقول . ولا أعرف اللغة الإنجليزية .

– هل تعرف الظروف الخاصة التى أدت إلى إدخال أمين باشا الوزارة ؟

– لا أذكر بالضبط الآن .

وكان النحاس وهو يؤدى الشهادة فى الثامن والستين من عمره . . وقد ظل حتى مات وهو ينفى أنه كان يعلم بما جرى قبل توليه الوزارة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ! !

* * *

وسئل على ماهر عن ٤ فبراير فقال :

هذه العملية مدبرة كلها داخل القصر المصرى . ولابد أنه اشترك مع السفير بعض المصريين . وبعض رجال السراى .

– هل التدخل البريطانى من العوامل التى أدت إلى استقالة سرى باشا ؟

– لا . . لأن سرى كان متفقاً تمام الاتفاق مع السفارة . . والغرض كان منع أى شخص غير النحاس من تأليف الوزارة .

* * *

وسئل حافظ رمضان زعيم الحزب الوطنى فقال :

–كان من رأيى عدم تشكيل حكومة كما حدث عام ١٩١٩ . لأن هذا يعد خضوعا للتبليغ البريطانى كما حدث عام ١٩١٩ . وقد رفض النحاس كل الحلول ثم رجعوا إلى رأيى وهو الرفض ، ووقعوا حتى زيور .

ويأتى دور حسين سرى فى الشهادة . . وهو الرجل الذى كان أول من اقترح اسم النحاس ليتولى الوزارة .

وكانت شهادة سرى أقصر شهادة أدلى بها رئيس وزارة سابق فى هذه القضية سأله المحامون :

J.545/353/G.

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on.]

[Cypher] DEPARTMENTAL (SECRET)

FROM FOREIGN OFFICE TO CAIRO

No.613. D. 10.40 p.m. 4th February, 1942.
4th February, 1942.

[ ][ ][ ]

IMMEDIATE.

MOST SECRET.

Your telegram No.451 [of 2nd February: procedure for deposing King of Egypt should necessity arise].

I am in general agreement with procedure which you suggest.

2. But would it not be better if King has to go, to replace him by a Regency Council headed by Prince Mohamed Ali, as was contemplated in 1935 when setting aside of King Fuad on grounds of his continued ill-health was under consideration. Mohamed Ali is old and childless and to make him King would foreshadow another succession crisis at no distant date. At the same time it would appear safer to allow an interval for Egyptian opinion to declare itself on the point of whether monarchy is to be retained at all.

3. I assume also that before proceeding to remove the King you would consult Nahas as the majority leader and whether or not he was actually Prime Minister at the time. It would be most desirable that he should be associated with us in our action against Farouk on the ground that the latter refuses to reign constitutionally and democratically. Nahas' co-operation might avert any necessity for martial law and prevent e.g. any such development as a strike of officials.

4. Place to which King should be sent, if it is necessary to depose him, is under urgent consideration here and I will telegraph again as soon as possible.

5. In the meantime and with reference to your telegram No.482 Farouk must not be allowed to leave the country should he attempt to do so by aeroplane or otherwise.

INDIV.

وافقت الحكومة البريطانية على إنذار ٤ فبراير

– هل تذكر إذا كان لأمين باشا دخل ، أو علم سابق بحادث ٤ فبراير ؟
– هذه مسائل أعلمها كوزير داخلية ، ولايمكن أن أصرح بها .
– ما أثر حادث ٤ فبراير فى نفس دولتك باعتبارك مصرياً ، ومن زعماء البلد .
–كنت أرجو ألا يكون !
– والأسباب ؟
– التدخل الفظيع من السفير البريطانى فى أعمال مصر ، ومظاهرة القوة حول سراى الجالس على العرش ، لايمكن أن يترك هذا كله إلا أسوأ الأثر فى نفس كل مصرى . . وهو نكبة كبيرة جداً أصابتنا ، وعلى ما أذكر لامثيل لها . . ولا أقدر أن أتخيل نكبة حصلت أشد منها .
– هل كنت تستسيغ أن يرفض النحاس كل العروض التى قدمت إليه عن تشكيل وزارة ائتلافية ؟
– لا لأنى كنت أحد العارفين ، وإذا كان ما أعرضه غير كريم ماكنت عرضته .
–كيف تصف هذه الممانعة من النحاس ؟
– أرى أنه أخطأ .
– ألا يبدو غريباً أن يطلب سفير بريطانيا تعيين النحاس رئيساً للوزارة بعد حملات الوفد العدائية على بريطانيا ؟
– لا . .
– إذن لم يكن غريباً أن تطلب بريطانيا تعيين سياسى يهاجمها ؟
– السياسة البريطانية عودتنا على ذلك .
– هل كان يمكن للنحاس أن يجنب البلاد هذه النكبة بقليل من إنكار الذات ؟
فرجع سرى إلى الحكمة التى قالت :
– أنت فى حل من الرد .
فقال سرى باشا :
– لا أرد .
وجاء الدكتور هيكل باشا ليقول :
كنت فى جنازة أمين عثمان . وتصادف خروج مايلز لامبسون فقال لى ولحسين سرى .
– إن من العبث أن يعتدى على أصدقاء بريطانيا – أمثال أمين باشا – هذا الاعتداء الشنيع .

* * *

وفى أثناء المحاكمة قال المدعى بالحق المدنى . . أرملة أمين عثمان وابنته :
- من مِن الآخرين ، لم يفعل مثله .
ولم يكن هذا دفاعاً عن أمين عثمان بقدر ماكان إدانة لهم جميعا .

* * *

وبعد مادا يبقى للتاريخ من تلك الليلة ؟
رفض فاروق التضحية بالعرش ويدخل التاريخ .
ورفض النحاس التضحية بالوزارة ويحتفظ بالتاريخ . . تاريخه . . وتاريخ الوفد ،
واستسلم الجميع .
وسهر الذين دبروا الحادث فى دار الوزير الأمريكى المفوض - كيرك - يتناولون العشاء .
. . كان ضيف الشرف داف كوبر وزير الإعلام البريطانى السابق ، والمندوب السامى فى سنغافورة .

وقد وصف كوبر مشهد السفير البريطانى ووزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط ، وقائد القوات البريطانية ، ورئيس البعثة العسكرية البريطانية لتدريب الجيش المصرى إلخ ، وصف كوبر مشهد الجميع . . وحديثهم فى أثناء العشاء فى ساعة متأخرة من مساء ٤ فبراير فقال فى مذكراته .

«إن الجميع كانوا كممثلين انتهوا من حضور العرض الأول لرواية اشتركوا فيها ، وكانوا يستذكرون أحداثها ، وأدوارهم فيها ، ويتساءلون :
- هل نجحت الرواية ... وهل نجح الممثلون أم فشلوا ؟
وكان رأى لامبسون أن النجاح محدود ، لأن (فاروق) لايزال يجلس على عرش مصر .
فإن السفير البريطانى كان يفضل عزل فاروق وتعيين محمد على ، ولكنه اضطر للمحافظة على وعده للجنرال ستون القائد البريطانى ، وللوزير البريطانى المقيم ليتلتون ، اللذين قالا له :
- مادا ستفعل إدا وافق الملك فى آخر لحظة على قبول الإنذار ؟
- فقد كان هناك خوف من أن يتحرك الجيش المصرى ، وأن يضرب العمال المصريون فى المعسكرات البريطانية ، وكذلك الموظفون .

* * *

وسجل مونكتون مدير الدعاية البريطانية فى الشرق الأوسط ، وهو مستشار قانونى كتب قبل ذلك إقرار تنازل إدوارد الثامن - دوق وندسور - عن العرش ، أحداث ذلك اليوم فقال :

– إن الملاحظة الوحيدة للملك هى نوع الورق الذى كتب عليه التنازل . فإن (فاروق) رأى أن نوع الورق لايليق بجلالته ولا بالمناسبة .

* * *

ولم يقع لمصر . . ومن أجل مصر . . فى ذلك اليوم شهيد .

. . ولم يصبح أمين عثمان باشا رئيساً لوزراء مصر . كما كان الإنجليز يعدونه . . وكما شهد بذلك على ماهر نقلا عن أقوال بعض المسئولين البريطانيين فى مصر . .

* * *

ولم يتوقع النحاس أن تكون مسألة ٤ فبراير . . وماتلاها من تطورات . . مقدمة لثورة . أو حيثيات ثورة .

قال فى أثناء الشهادة :

– الإصلاح . . أى الطفرة ، لا أنصح به ، لأنه يوجد ارتباكاً كثيراً .

وقيل للنحاس داخل المحكمة :

– هل اطلعتم على مانشرته الصحف من خطاب أمين عثمان باشا من أن العلاقة بين مصر وإنجلترا هى علاقة زواج كاثوليكية .

أجاب النحاس :

– نعم قرأته . . وأنا معجب بهذا التشبيه لأن الزوجة تؤثر على زوجها . .

– ولم تكن مصر فى تلك الأيام المريرة زوجة .

ولم تكن حتى جارية !

* * *

وعرف أنتونى إيدن بما جرى فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ فأبرق لسفيره فى القاهرة .

برقية رقم ٦٢١ :

بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٢

من وزير الخارجية إلى سفير صاحب الجلالة الملك .

القاهرة

شخصى

أهنئكم بحرارة .كانت النتيجة تبرر حزمكم وثقتنا بكم .

J 556

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

[CYPHER] WAR CABINET DISTRIBUTION

FROM: EGYPT

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Sir M. Lampson
No. 466 (?) D. 10.22 p.m. 3rd February, 1942.
3rd February, 1942. R. 10.30 p.m. 3rd February, 1942.

0:0:0:0:0

MOST IMMEDIATE

Following is record dictated by Nahas himself of conversation with King Farouk on the afternoon of February 3rd at 3 p.m.

King: You know the seriousness of the position.

Nahas: Yes and I have had time to form an opinion about it.

King: I too have an opinion on the case and would like your opinion and that of other leaders primarily in respect of coalition Cabinet under your Premier-ship and that you should all work together as happily [group omitted ? as] in my father's time provisionally of course for the period of the war.

Nahas: This solution would not be in accordance with the public good. Position in the country is very grave indeed. The people put the blame for the present situation on successive Cabinets of the present régime. Position is terribly serious not only politically but in every other sense: the people are starving, the people are naked, the people feel they are not well-governed and they blame the régime. I must not therefore associate any of these men with myself in my Government for two reasons.

(1) They put the blame for the present situation on the régime and all their grievances are put to that régime and if I accept to associate them with me I should lose the public confidence and would not be able to govern profitably.

(2) Intrigues which will be bound to follow inside cabinet constructed on these lines.

For these two reasons my position would be untenable and also unprofitable.

I thank Your Majesty for offering me the Premiership and wish to say how much I appreciate Your Majesty's confidence. In order to work successfully I must have homogeneity. This does not mean that I would discard those

men/

J578

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

WAR CABINET DISTRIBUTION.

From EGYPT.

[Cypher]

From CAIRO to FOREIGN OFFICE.

Sir M. Lampson.
No. 487. D. 9.35 p.m. 4th February, 1942.
4th February, 1942. R. 9.45 p.m. 4th February, 1942.

****

MOST IMMEDIATE.

My telegram No. 486 and last sentence of your telegram No. 602.

Hassanein brought me the following message:

On receiving the British ultimatum His Majesty The King convoked the persons mentioned in the attached list (see my immediately following telegram) who submitted, after discussion of the British ultimatum, the following decision: "that in their opinion the British ultimatum is a great infringement of the Anglo-Egyptian treaty and of the independence of the country.

For this reason, and acting on their advice His Majesty cannot consent to an action resulting in an infringement of the Anglo-Egyptian Treaty and of the independence of the country."

As it was impossible to get into direct touch with Nahas who is still at the palace, Minister of State and I informed Amin of this message and asked whether Nahas (who you will see figures in the list) would take on the Government in the event of the King being forced to abdicate or being deposed. Amin swore by all his Gods that Nahas would do so. Minister of State and I decided that I should proceed with the audience at 9 p.m. as arranged and carry out the demand for the abdication of King Farouk.

Text of what I shall say to His Majesty follows.

INDIV.

كان أمين عثمان يقوم بدور الوسيط بين النحاس والسفير البريطاني

١٣ شاهد على العصر

بذل فاروق محاول أخيرة لإنقاذ عرشه ، ولإفساد خطة لامبسون ، ومنع النحاس من رئاسة الوزارة . .

ولم يقم الملك بهذه المحاولة عن طريق جيش مصر أو شعب مصر . لأن البعثة العسكرية البريطانية تسيطر على الجيش .

وكان مستحيلاً على فاروق أن يتجه للإذاعة المصرية . ليوجه بياناً أو نداءً للشعب ، لأن الرقابة العسكرية البريطانية على النشر والإذاعة والإعلام كله . . كانت شاملة .

وكان الجيش البريطاني في كل مكان .

إن آخر محاولة قام بها فاروق كانت مع أمريكا . . وعن طريق ألكسندر كيرك الوزير الأمريكي المفوض في مصر .

ولكن كيرك كان على علم – بكل تطورات الأزمة الداخلية في مصر .

إن ظروف الحرب أوجبت التعاون العسكري والسياسي بين الولايات المتحدة وبريطانيا .

إن السفير البريطاني في القاهرة كان يطلع زميله الأمريكي على كل شيء . . كما رأينا .

وكان القائم بأعمال السفارة الأمريكية يحاط – مقدماً – بنصوص التقارير التي يبعث بها لامبسون إلى لندن قبل أن تتسلمها وزارة الخارجية البريطانية .

وفي أحداث ٤ فبراير كان التنسيق شاملا بين السفارتين . . وفاروق لا يدري . أو هو آخر من يعلم .

وقد أدلى كيرك بشهادته الكاملة عن الأحداث . .

ولم يدل بهذه الشهادة أمام محكمة مصرية مثل النحاس وعلى ماهر وغيرهم ، بل أدلى بشهادته السرية لحكومته فى تقرير كتبه يوم ٢٠ مارس ١٩٤٢ تحت رقم ٢٦٢ .

ولم يكن كيرك طرفاً فى الصراع مع أو ضد لامبسون ، أو النحاس ، أو فاروق أو أى من زعماء مصر .

ولذلك فإن شهادته أقرب إلى التصديق من غيرها . .

والتقرير الذى كتبه كيرك طويل ، فيه تكرار للأحداث ، ومع ذلك فإنى أنقل كثيراً مما جاء فيه . لأنها المرة الأولى التى تنشر فيها وثائق عن موقف الولايات المتحدة وعلاقتها بأحداث ٤ فبراير .

قال كيرك :

« اتصل بى الديوان الملكى فى حوالى الساعة السادسة والنصف تليفونيًّا من مساء يوم ٤ فبراير وأبلغنى أن الملك يرغب فى حضورى إلى القصر فوراً » .

وبرغم أنه لم تبدر أية إشارة إلى الغرض من الاستدعاء فإننى اعتقدت أنه يتصل بالأزمة السياسية المحلية .

ونظراً لأن السفير البريطانى كان يوجه السياسة فى هذا الشأن فقد اتصلت به تليفونيًّا وأبلغته أننى استدعيت بصورة عاجلة إلى القصر ، ولا يوجد لدى وقت للاجتماع به قبل التوجه إلى السراى .

وإذا ثبت أن الوضع السياسى المحلى هو موضوع لقائى بالملك فإن موقفى سيقوم على أساس التضامن الأنجلو – أمريكى ، واستبعاد أى تعليق من جانبى على المسائل ذات الطبيعة السياسية الداخلية ، وأهمية النظر إلى جميع الاعتبارات الأخرى ثانوية ، إلا تلك التى تؤدى إلى تعزيز المجهود الحربى .

وقد وافق السفير على هذا الخط السياسى .

ولدى اقترابى من القصر شاهدت مجموعات من الجماهير حول حافتى ميدان عابدين وكان الصخب بينها عالياً جدًّا .

ويبدو أن البوليس يمنعها من التقدم .

وكان الممر المؤدى إلى القصر غاصًّا بموظفى الديوان والمسئولين ورجال الصحافة وغيرهم واقفين ومختلطين ببعضهم .

وعلى الفور اقتادنى تيمور بك ، الياور الأول . إلى الدور الأول من القصر ، حيث

شاهدت مرة أخرى أن الممر مزدحم .

وقع نظرى خاصة على سرى باشا ومحمد محمود خليل بك وغيرهما من كبار المسئولين .

واستقبلنى الملك فى مكتب رئيس الديوان على انفراد .

واعتذر لى عن استدعائى المفاجئ دون إبلاغى بالهدف منه . ثم روى لى التطورات ، وقال إنه يرغب فى لفت انتباهى إليها «كصديق وكممثل للولايات المتحدة» .

ولم يبذل الملك أى محاولة لإخفاء سخطه إزاء الإنذار البريطانى الذى وصفه بأنه «لا يليق بأمة عظمى ، ومهين فى الطريقة التى قدم بها» .

وقال إنه سبق له الحياة فى إنجلترا ، وإنه عرف البريطانيين واحترمهم ، وإنه مقتنع بأن الخطأ الذى وقع فى هذه الحالة لا يقع على الحكومة البريطانية ولكنه يقع على ممثليها فى القاهرة ، الذين أُسيئ توجيههم وكانوا معادين .

وقال إنه يدرك أنى لا أستطيع التعليق ، وأنى بطبيعة الحال لم أتلق أية تعليمات تتصل بالأزمة الراهنة . . ولكنه يشعر أنه متأكد من أن هذه المعاملة المستبدة من جانب دولة عظمى لدولة صغيرة لا تتفق مع التقاليد الأمريكية .

قلت :

– إننى لم أكن على علم بالتطورات التى وقعت بعد ظهر اليوم . وإنى لا أستطيع إبداء رأى فى مزايا وعيوب العوامل الحقيقية الداخلة فى المسألة بالنسبة للشئون المحلية .

وأود أن أعلن اقتناعى التام بأن الأهداف الأساسية للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والمصالح الحقيقية لمصر واحدة ومتطابقة ، وهى الانتصار على هتلر .

وينبغى إخضاع أى اعتبار وطنى لهذا الهدف . وإن جميع زعماء وحكومات الدول خارج المحور تخرج عن حدود مسئولياتها ما لم تهتد بالعزم على وضع دولها فى مواجهة المحور .

وفى حدود فسحة الوقت التى أتيحت لى وجهت إلى الملك – كشخص وكملك – كل رجاء ممكن لاستبعاد الاعتبارات الشخصية ، أيًّا كانت التضحية ، من أجل الارتفاع فوق مشكلات الساعة ، وإلقاء نظرة بعيدة المدى على المصالح الأفضل لبلاده باعتبارها عضواً ممتازاً فى مجموعة الدول الديمقراطية .

وفى أثناء حديثنا تلقى الملك ما يفيد عودة رئيس الديوان من السفارة البريطانية وطلب منى الانتظار فى القصر ليبلغنى بآخر التطورات .

وبعد انتظار استمر ١٥ دقيقة فى صالون مجاور دخل الملك علىّ . وقال إن السفير البريطانى طلب مقابلته فى الساعة التاسعة وإنه أجيب لطلبه .

كررت بعض آرائى السابقة بشكل تعليق شخصى يتفق مع شخصية الملك الذى شكرنى .

وقال : إنه وطنى ومتدين ، وسيحاول أن يهتدى بصالح بلاده من جوانبها الواسعة والبعيدة المدى دون اعتبار لذاته .

ولدى رحيلى سألنى الملك عما إذا كنت أرى من المرغوب فيه الإعلان عن زيارتى .فأجبته بأن السفارة البريطانية أبلغت بأمر استدعائى ، وأن الكثيرين رأونى فى القصر ولكننى لا أرى فائدة من حقن عنصر جديد فى الأزمة بالتعليق على مقابلتى .

وافق الملك .

وعلى إثر عودتى إلى السفارة حاولت مقابلة السفير البريطانى ، ولكننى لم أستطع تحديد موعد – وأخيراً اتصلت به تليفونيًّا وهو على وشك التوجه إلى القصر.

سألته عما إذا كان يرغب فى معرفة الانطباعات التى خرجت بها من حديثى مع الملك ولما كانت إجابته بالإيجاب قلت له إننى شعرت أن السفير يستطيع الحصول على ما يريد بالأسلوب المناسب .

رد السفير قائلاً «هذا يتوقف على مانريد ، وعلى أى حال فإن الوقت متأخر جدًّا الآن».

وهذه هى النقطة التى تركنا المسألة عندها .

* * *

« **حادث عابدين** » :

كان فى نية البريطانيين أصلا منح الملك فترة سماح لمدة ساعتين ، ابتداء من الساعة السادسة حتى الساعة الثامنة .

وقبيل انتهاء هذه الفترة تطلق صفارات إنذار بغارة غير حقيقية لإخلاء الشوارع استعداداً لحصار القصر بالقوات البريطانية .

ولكن نظراً للتأخير الذى سبب تدخل حسنين باشا ، ولاكتشاف أن إطلاق صفارات الغارات الجوية يجعل حراس القصر يحتلون مواقعهم تلقائيًّا فقد أجل موعد زيارة السفير حتى التاسعة

وألغيت فكرة الإنذار بالغارة الجوية .

وقبيل الساعة التاسعة بوقت قصير حاصرت القصر قوة كبيرة من الدبابات والعربات المدرعة والقوات البريطانية .

وفى الساعة المحددة تماماً دخل السفير البريطانى القصر فى سيارة ، يصحبه الجنرال ستون

الذى نقل من البعثة العسكرية البريطانية إلى منصب القائد العام للقوات البريطانية فى مصر وعدد من العسكريين الأشداء المسلحين حتى أسنانهم .

وقد جعل ظهور هذه المجموعة ومظهرها العملى ، المسئولين فى القصر فى حالة اضطراب له ما يبرره .

وحدث تأخير طفيف فى استقبال السفير ، كان من نتيجته أنه كان على وشك القيام باحتجاج عنيف ، فى نفس اللحظة التى أعلن فيها أن الملك على استعداد لاستقباله .

وصحب الجنرال ستون السفير إلى مجلس الملك برغم اعتراض الياور الذى دفعه السفير بالقوة .

وعلى إثر ذلك اقترح الملك أن يبقى حسنين باشا أيضاً ووافق السفير .

بعد ذلك قرأ السفير على الملك بيانه المكتوب .

وكان الملك ، على ما يبدو ، على وشك التوقيع حين تدخل حسنين باشا وتوسل إلى الملك إعادة النظر .

وعند هذه النقطة بدا أن التظاهر بالشجاعة الذى ميز تصرف الملك حتى هذه النقطة تخلى عنه فجأة .

ويقال إنه طلب التساهل بصورة مهينة ، ليتجنب إلقاء البلاد فى الفوضى ، وللإبقاء على كرامته وكرامة دولته .

وكان فى نية السفير أصلا ، أن يصر بلا هوادة ، على التنازل ، وأن يأخذ الملك معه .

وكانت سيارة تنتظر بالخارج لنقل الملك إلى الإسكندرية ، وكان مقرراً نقله إلى سفينة حربية بريطانية – ما لم يتلق ردًّا إيجابيًّا بمجرد دخوله مجلس الملك .

ولكن السفير – بعد التشاور مع الجنرال ستون – قرر التساهل . وغادر القصر على إثر تلقيه تأكيد الملك بأنه سوف يستدعى النحاس باشا فوراً ويكلفه بتشكيل الوزارة .

بعد هذا عاد السفير إلى السفارة حيث تلقى بعد دقائق قليلة – مكالمة تليفونية شديدة اللهجة من حسنين باشا ، سأل فيها عما إذا كان ممكناً سحب القوات من القصر ، لأنه لا يسمح لأحد بالدخول أو الخروج من القصر – وحتى النحاس باشا نفسه منع من الدخول عندما وصل إلى القصر لتلقى أمر الملك بتشكيل الوزارة .

وبهذه المكالمة أنهت مذكرة غير مرغوب فيها أحداث ليلة الرابع من فبراير وهى أحداث مثيرة إلى حد ما .

رد فعل عودة الوفد :

جاءت السرعة التى ظهرت بها الأزمة والطرق العنيفة التى استخدمت فى فرض حل لها كمفاجأة كاملة .

ومنذ وقت جرت مناقشات لتشكيل حكومة ائتلافية يدعى الوفد للاشتراك فيها . ولم يكن من المتوقع إعلان قرار بتشكيل وزارة وفدية بالكامل .

وحتى الوفديين أنفسهم لم يكونوا مستعدين لمثل هذا الاحتمال .

وإذا سلمنا بالشعبية التقليدية للوفد والاستياء العام من حكومة سرى فقد صاحب المفاجأة فى البداية قدر من الحماس المعنوى ، الذى سرعان ما تلاشى ليحل محله شعور بالصدمة حين تكشفت الحقائق المتعلقة بحصار القوات البريطانية للقصر ليلة ٤ فبراير .

وعلى هذا يمكن النظر إلى الوضع ، الناشئ عن ذلك ، من ناحيتين :

١ – كمسألة سياسية داخلية مع وجود التعقيدات المعتادة التى تصاحب طرد « الداخلين » و « الخارجين » .

٢ – كحادث يؤثر تأثيراً خطيراً فى العلاقات البريطانية والمصرية وسمعة العرش المصرى .

وفى هذا الخليط المشوش من المصالح المتضاربة تظهر الحقائق الأساسية التالية فيما يتصل بأثر هذه الحوادث على مختلف العناصر المتأثرة بها :

١ – الطلاب :

برغم أن السبب المباشر للأزمة هو الصياح المعادى للحكومة والبريطانيين الذى سبب قطع العلاقات مع (حكومة) فيشى وقام به طلبة الأزهر والجامعة المصرية فى القاهرة ، ويعتقد أنهم تفرقوا بتأثير من أحمد ماهر باشا وعناصر معارضة معينة تعتبر ذات صلة وثيقة بالقصر ، برغم ذلك فإن إعلان استقالة سرى باشا وما صحبه من اقتراح العودة المحتملة للوفد أثار الصياح لدى العناصر الطلابية الموالية للوفد .

وترددت أنباء وقوع صدامات عديدة بين محمود حسنين من المتظاهرين خلال الفترة التى سبقت تشكيل الحكومة الجديدة .

وحدثت احتفالات طلابية موالية للوفد بعد إعلان تشكيل وزارة النحاس .

ولكن هذه البهجة خبت ، فجأة ، على إثر إذاعة المعلومات الكاملة عن حوادث ٤ فبراير ، مما أدى إلى رد الفعل الحالى ، الذى يمكن أن توصف فيه العناصر الطلابية الموالية

للوفد بأنها فى حالة قلق وذهول .

ونجد – أيضاً – أن العناصر الطلابية غير الوفدية خاملة ، ويرجع ذلك إلى الخوف أكثر منه إلى القبول ، لأنهم – على حد ما هو معلوم – يشاركون بجدية كبيرة فى الشعور العام بأن الإذلال الذى تعرض له الملك يشكل استهانة بكرامة البلاد ككل .

٢ – الجيش :

وصلت المشاعر المعادية للبريطانيين التى سببتها الأزمة إلى ذروتها فى الجيش ، خاصة بين الضباط الشبان الذين كانوا دائما يميلون إلى الولاء للقصر ، والذين أصبحوا حاليًّا على هذه الصورة بشكل جنونى . لأنهم يشعرون أن التدخل العسكرى من جانب البريطانيين يشكل تحديًّا مباشراً لشرف الجيش المصرى .

وكدليل احتجاج توجه عدد كبير من الضباط إلى القصر عقب حادث ٤ فبراير للتوقيع فى دفتر الملك .

وكان الجنود واضحين ، وسط الجماهير ، التى تجمعت حول القصر ، تهتف للملك يوم عيد ميلاده فى ١١ فبراير .

وفى إحدى المناسبات ذكرت الأنباء أن وفداً من الضباط توجه إلى القصر ليتعهدوا بتقديم خدماتهم وأشخاصهم لأى واجب يدعون إليه .

وتوجد بذور لاضطراب خطير فى هذا الوضع ما لم يعالج بحذر .

٣ – الجماهير :

كان من الطبيعى أن تبتهج الطبقات الدنيا – التى تمثل الأتباع العميان للوفد – بعودة الزعماء الذين يفضلونهم إلى الحكم ، ولكنها فى الوقت نفسه تميل إلى تأييد العرش احتجاجاً على التدخل البريطانى فى حد ذاته ، وهو التدخل الذى أعاد الوفد .

وعموماً يمكن القول إن الزارع أو عامل المدينة العادى يهتم بمصدر طعامه غداً ، ومأواه ، أكثر من اهتمامه بتعقيدات السياسة المحلية أو الدولية .

ويحتمل ألا يعلق حادث عابدين بذاكرته طويلا ، ما لم يثر ذلك أحد بصورة صناعية لأغراض سياسية .

وعلى الجانب الآخر . نجد أن الطبقة العليا من المصريين ، وخاصة من يعيش منهم فى القاهرة والإسكندرية ، وبينهم بصفة خاصة الأرستقراطيون الأتراك ، ورجال الأعمال

الأثرياء ، وملاّك الأراضى ، والساسة والمسئولون – غير الوفديين – شعروا بمرارة إزاء ما وصفوه بأنه إهانة لكل من الملك والأمة .

وقد أظهروا سخطهم بمقاطعتهم للحفلات الاجتماعية التى كان البريطانيون يدعونهم إليها من وقت لآخر ، خاصة الضباط البريطانيين .

وبدت لفتات مماثلة معادية للبريطانيين مثل توقيع الشخصيات البارزة فى سجل التشريفات وتوزيع العرائض وتوجيه الاحتجاجات إلى المسئولين البريطانيين – مثل الاحتجاج الموجه إلى الملك الذى وزعته السيدة / هدى شعراوى رئيسة الاتحاد النسائى المصرى – ويقال إنه يحمل توقيع ٧٠٠ سيدة مصرية عليها ، ومعها احتجاج موجه إلى السفير البريطانى ، وبرقية إلى رئيس وزراء بريطانيا من نفس المجموعة .

وقد استغلت المناسبة لتجديد « المظاهرات » مطالبة بنقل السفير البريطانى الذى تتهمه بعض الدوائر بأنه اندفع بعداء شخصى ضد الملك أكثر منه بالرغبة فى الوصول إلى تسوية لمصالح بريطانيا فى مصر .

ولكن يبدو أنه لا مناص من بقاء عداء كامن يمكن بسهولة إشعال لهيبه وقت التوتر مستقبلا وخاصة فى حالة انسحاب القوات البريطانية فى هذه المنطقة .

٤ – القصر :

لا جدال فى أن الملك – الذى فقد مكانته بصورة واضحة فى نظر الجماهير خلال السنوات ، القليلة الماضية ، خرج من الأزمة السياسية الأخيرة فى وضع أقوى كثيراً من ذى قبل .

وفى عيون الكثيرين احتل الملك دور بطل الاستقلال المصرى .

ويقال إن القصر يتيه إعجاباً بانتصاره .

وللمرة الأولى منذ المظاهرات التى صاحبت خروج على ماهر باشا من الحكم فى يونية ١٩٤٠ فإن الجماهير تحيى بالتصفيق ظهور صورة الملك على شاشات السينما .

وتستغل فرصة ظهور الملك لحضور صلاة الجمعة فى المساجد لتجمع المظاهرات .

وفى يوم عيد ميلاده فى الحادى عشر من فبراير أحاطت جماهير غفيرة بالقصر ولدى ظهوره على الشرفة قوبل بتصفيق حماسى .

وفيما يتصل بموقف الملك من البريطانيين ، لا توجد أية إشارة لوجود ميل للأخذ بالمثل القائل « عفا الله عما سلف » وفتح صفحة جديدة من العلاقات بين القصر والسفارة .

وعلى العكس من ذلك ، يوجد انطباع بأن الملك لا يفعل سوى انتظار الفرصة المناسبة لتسوية حساباته مع السفير .

ولا يوجد احتمال لحدوث تغيير كبير فى الموقف طالما ظل تحت نفوذ أشخاص مثل على ماهر باشا ، وعبد الوهاب طلعت باشا ، والإيطاليين الموجودين فى بطانة القصر .

واعترافاً بهذه المشكلة ، علم أن البريطانيين يضغطون حاليًّا على النحاس باشا لتطهير العناصر التخريبية من القصر ، والتخلص من لدغة على ماهر باشا ، بإحياء مشروع طرح منذ بضعة أشهر مضت لتعيينه فى منصب دبلوماسى بالخارج « ذكرت البرازيل آن ذاك » أو تحديد إقامته بشكل أو بآخر فى عزبته بالريف ، وقطع الاتصالات الخارجية عنه .

وفى الوقت نفسه يسعى الوفد لتدعيم موقفه بمنح نفسه دور حامى استقلال مصر والمؤيد الوفى ، ليخفف من الخزى الذى لحق به نتيجة عودته إلى الحكم . . « على أسنة رماح البريطانيين » .

واستغل النحاس باشا العديد من خطبه وبياناته العامة إلى الصحافة للإشادة الظاهرية بالملك ، والمطابقة بين مصالح العرش ومصالح البلاد .

الموجز والخلاصة :

١ – ألقى سقوط حكومة سرى باشا بظلاله ، وكان من الأفضل اختيار الوقت المناسب .

وكان من الحكمة أيضاً إبقاء سرى فى منصبه لفترة من الزمن ، حتى يمكن تجنب العجلة التى لا مبرر لها فى تشكيل الحكومة ، التى تخلفه ، وبالتالى تتيح الفرصة أمام الوفد لاتخاذ مبادرة ظاهرية فى هذه المسألة .

وتتيح الفرصة – أيضاً – أمام البريطانيين للوصول إلى اتفاق مسبق أكثر تحديداً مع الوفد .

٢ – إذا أخذنا الوضع كما هو عليه – لا كما كان ينبغى أن يكون ، وبافتراض الحكمة فى قرار البريطانيين إعادة الوفد – فإن النقد الذى تردد كثيراً هو أن الموقف كان من الممكن معالجته بصورة أفضل ، بهدف تجنب رد الفعل غير الإيجابى الذى لا ضرورة له .

أما إذا كان المقصود بصورة نهائية إجبار الملك على التنازل عن العرش فالقضية تكون مختلفة .

ولكن فى غياب مثل هذا القرار الحكيم فمن المؤكد أن الإجراء الذى اتبع كان سيئ التوفيق مع الظروف ، فلم تنتبه الجماهير إلى أن موقفاً بالغ الخطورة على وشك الحدوث .

وعلاوة على ذلك ، يقال إن ضرورة التدخل بالقوة كانت مشكوكاً فيها ، فإن ذلك كانت له نتائج سيئة فى إثارة المشاعر المعادية للبريطانيين وتحويل الملك إلى شهيد شعبى ، وإيصال الوفد إلى الحكم فى ظل سحابة .

وعلى أى حال فإننا نضيف ظلالا أكثر ظلاماً إلى الصورة إذا قلنا إنه لم يتم حتى الآن التوصل إلى نتيجة مرضية بصورة معقولة ؛ برغم الصعوبات التى تمت مواجهتها حتى الآن .

أما أكثر العناصر إزعاجاً فى الموقف فهو استمرار تمرد وعناد الملك ، الذى لا يزال عند موقفه من كراهية البريطانيين ، وبوجه خاص السفير البريطانى وعلى أساس الاقتناع بتوقع حدوث نصر للمحور مستقبلا .

ولا ينبغى إغفال قدرة الملك على خلق المتاعب وقت الأزمات .

وفى هذه الظروف فإن سياسة المراقبة اليقظة من ناحية ، والحزم على توفير الأساسيات لدفع الجهد الحربى من ناحية أخرى ، هى السياسة البريطانية الواجبة إذا أريد تجنب أخطاء الماضى لمنع قيام مواقف مزعجة نتيجة الإهمال .

وفيما يتعلق بالملك لن يحدث أى ضرر إذا تم مزج الحزم بالمداهنة والتملق فهو أولاً الملك ، وهو فى الثانيةوالعشرين من عمره .

وإذا كان عرضة فيما مضى لتأثيرات تؤيد المحور فإنه يمكن أن يتحول بنفس القدر ، نتيجة الضغط الذى يمارسه عليه مؤيدو التحالف الديمقراطى ، بشرط استخدام الأسلوب المناسب معه .

ولكن الحوادث الأخيرة تشير إلى وجود ميل لدى البريطانيين لاستخدام القوة لجعل الملك يسير وفق المظاهر البادية حتى الآن للسياسة المصرية .

ويظل مطلوباً منا — أى أمريكا — أن ننتظر لنرى ما إذا كانت هذه الطرق ستنجح فى المحافظة على الهدوء داخل البلاد ، وهو أمر ضرورى للاستخدام الكفء لمصر كمسرح للحرب

* * *

ويتلقف والاس مورى رئيس قسم شئون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية هذا الرأى فيبعث إلى سامنر ويلز وكيل الوزارة المختص بمذكرة يقترح إرسالها إلى ألكسندر كيرك ليقدمها لوزير الدولة البريطانى السير أوليفر ليتلتون . . ليحد من سطوة السفير البريطانى . . على ملك مصر !

قالت المذكرة :

« نجدنا مضطرين إلى اقتراح إرسال مسودة البرقية المرفقة إلى القاهرة بشأن الاحتمالات

المزعجة ، الكامنة فى الوضع المصرى فيما يتصل بسير الحرب .

من غير المرغوب فيه بصورة كبيرة للغاية أن يبعد البريطانيون الملك فاروق عن العرش حتى لا يتحول إلى شهيد فى عيون شعبه ، ونقطة تجمع للسخط والتخريب والهجمات الموجهة إلى البريطانيين .

وفى مناسبات مماثلة فى الماضى أظهر المصريون قدرة فائقة للغاية على إثارة المتاعب بل لجئوا إلى الاغتيالات .

وحدوث مثل هذا التطور من شأنه أن يقدم لأبواق دعاية المحور فرصة عظيمة للعب بعواطف العالم العربى والإسلامى .

وتجدر الإشارة إلى أن السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة يتعامل مع فاروق بصورة مستمرة بلا ذوق ، وأنه يبدو فى نظر الملك كما لوكان مدرساً يتصيد الأخطاء .

وخلال الحرب السابقة استطاع البريطانيون إبعاد خديو مصر دون صعوبة .

ولكنهم – على ما يبدو – لم يدركوا الضرر الهائل الذى لحق بسمعتهم فى الشرق ، والذى نتج عن افتقارهم إلى القوة فى الصراع الراهن . وهو أمر ظاهر فى الوقت الحالى بصورة خاصة .

إن النحاس باشا الذى دعى حاليًّا لتولى رئاسة الوزارة بإملاء من البريطانيين كان لفترة طويلة نصيراً بارزاً للوطنية والاستقلال فى مصر.

واستطاع بهذه الصفة الحصول على ولاء الجماهير العريضة من المصريين .

ونتيجة لهذا فإن الخطوات الأخيرة التى قام بها البريطانيون ، والتى تعنى أن الاستقلال المصرى ليس فقط خيالا ، ولكنه تمزق بالكامل ، تضع النحاس فى موقف صعب يجعله يفقد مؤيديه السياسيين .

وفى ضوء هذه الظروف رأينا بعد تفكير تام أن يعرض ذلك فى إيجاز على السير أوليفر ليتلتون وزير الدولة البريطانى ، الذى يتولى الإشراف السياسى العام فى الشرق الأوسط ، فإننا لا نغفل إمكان دخول الأزمة المصرية الراهنة بصورة مباشرة فى خطط المحور» .

وتدخل سوء الحظ ليلعب دوره ضد الملك فاروق . .

أو تدخلت الصدف الغريبة . . لمنع إرسال هذه المذكرة إلى الحكومة البريطانية . .

ولو أن هذه المذكرة أرسلت فربما تغير سلوك لامبسون وتصرفاته مع فاروق . .

ولو حدث ذلك لاتفق الإنجليز والملك ضد المصريين واقتسموا – مصر – بينهما . . خلال سنوات الحرب .

ولكن الصراع بين القصر والسفارة بقى قائماً ، لأن وكيل الخارجية الأمريكية الذى وجهت إليه هذه المذكرة هو سامنر ويلز بالذات ، وهو مؤيد للصهيونية ويكره العرب .

* * *

فى تلك الأيام كان فرانكلين روزفلت رئيساً للولايات المتحدة .

ووزير الخارجية هو كوردل هال .

أما وكيل الخارجية فهو سامنر ويلز .

وويلز ينتمى لأسرة روزفلت رئيس أمريكا . . وبين الاثنين صلات قرابة . وويلز كان زميل دراسة للرئيس الأمريكى .

ومن هنا فإن ويلز كان يتصل مباشرة بالبيت الأبيض . . وبالرئيس الأمريكى دون أن يرجع إلى وزير الخارجية .

ولا تذكر الوثائق أبداً ما إذا كان ويلز قد تصرف فى حادث ٤ فبراير مباشرة ، أو رجع للرئيس الأمريكى . . وستظل هذه النقطة سرًّا .

ولكن المرجح أن ويلز تصرف بطريقة مباشرة ، دون أن يرجع لأحد . . والسبب فى ذلك هو تاريخ ويلز وقصة حياته وعمله سفيراً للولايات المتحدة فى كوبا .

خلال عمله كسفير وقع انقلاب فى كوبا جاء بالدكتاتور باستا إلى الحكم .

وظل ويلز يعانى من هذه العقدة . . أى وقوع انقلاب لا يعلم به ، ورغماً عنه . . ومن هنا فإن ويلز أصر على أن ترجع وزارة الخارجية الأمريكية إليه فى كل شئون أمريكا اللاتينية .

وقد يثار السؤال :

ما هى العلاقة بين كوبا وحادث ٤ فبراير . . أو ما هى العلاقة بين كوبا ومصر . .

إن سامنر ويلز يرد فى نفس اليوم ٥ فبراير . . على مذكرة مورى ويرفض التوقيع عليها . . أى يرفض إرسالها للحكومة البريطانية . .

وسبب الرفض ، وسبب الارتباط والصلة بين كوبا ومصر ، واضح ومفصل فى مذكرة ويلز . . وهذا نصها :

« آسف لعدم قدرتى على المضى قدماً على أساس ما جاء بالبرقية المقترحة .

إن السير مايلز لامبسون أظهر – كما قيل لى مراراً – افتقاره تماماً إلى الحكمة فى معالجة الوضع المصرى .

ولكن برغم ذلك لا أشعر أن اهتمامنا بالوضع مباشراً بالقدر الذى يبرر مثل هذا التدخل المباشر فى المسرح .

إن مصر داخلة فى مجال النفوذ البريطانى ، بدرجة تجعل الحكومة البريطانية — بصورة طبيعية تماماً — تستاء لأى مسعى من هذا النوع من جانبنا .

ولا أستطيع أن أوافق بأى شكل على حدوث تدخل مماثل من جانب البريطانيين فى الشئون الداخلية لأى من الجمهوريات الأمريكية .

وأجدنى أفترض أن البريطانيين سوف يتبعون نفس وجهة النظر إذا حاولنا هذا النوع من التدخل فى الشئون الداخلية فى مصر .

ألا تشعر أيضاً بأنه إذا تدهور الموقف بصورة أكبر مما هو عليه ، وتدخلنا بالطريقة التى نقترحها ، فإن البريطانيين سوف يدعون فوراً أن دخولنا قسراً فى الصورة هو المسئول عن هذا الوضع ؟ » .

ولم يأخذ ولاس مورى بوجهة نظر ويلز وكيل الخارجية . . ولم يسلم له . . بل رد يوم ٩ فبراير بمذكرة أخرى .

قال :

« إلى المستر ويلز .

إننا بالطبع نختلف مع رأيكم فيما يتصل بالبرقية المقترحة إلى القاهرة .

إننا نميل إلى الاعتقاد بأن الوضع فى جمهوريات أمريكا اللاتينية ليس مماثلا للوضع القائم فى مصر حاليًّا ، لأن أمريكا اللاتينية ليست مسرحاً نشطاً للحرب .

ولو كانت إحدى جمهوريات أمريكا اللاتينية مسرحاً لحرب ، يوجه إليها البريطانيون كميات ضخمة من المعدات الحربية والشحنات اللازمة لهم بصورة حادة ، لما ترددوا فى تقديم المشورة الودية لنا إذا تورطنا فى صعوبات خطيرة مع حكومة هذه الجمهورية .

إن البريطانيين دعونا رسميًّا إلى التدخل فى شئون إيران حتى قبل أن ندخل الحرب .

وحين تدخلنا — دون دعوة — فى شئون العراق أعرب البريطانيون عن تقديرهم الحار لتصرفنا .

وخطوتنا المقترحة فى هذه الحالة تتضمن عملاً أقل كثيراً من « التدخل » ، وتتصور — كما سنذكر — مجرد الإعراب عن « رجاء» من الحكومة الأمريكية بضرورة التوصل إلى وسيلة لإبقاء الوضع فى مصر مستقرًّا ومتوازناً فى هذه الفترة الحيوية من العمليات العسكرية هناك ، ولنا فيها نصيب كبير :

وفى ضوء الأهمية الحالية للشرق الأدنى —كمنطقة قتال وطريق للإمدادات العسكرية التى خصصت لها هذه الحكومة بالفعل جهوداً كبيرة جدًّا وقطعت على نفسها التزامات كبيرة — ألا

تتفق معى بصفة عامة على أننا لا نستطيع أن نبقى مكتوفى الأيدى تماماً حين تبدى أى من دول المنطقة احتمالات محددة للانقسام ، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية ؟

* * *

ولم يكلف سامنر ويلز نفسه عناد الرد على مذكرة مورى الثانية لا بالقبول أو الرفض .

ولم يهتم وكيل الخارجية الأمريكية بأن يبعث برجاء إلى السير أوليفر ليتلتون وزير الدولة البريطانى ليقول له :

– من فضلكم قولوا للسفير البريطانى أن يخفف « قلة الذوق » التى يعامل بها ملك مصر .

وبقيت كل هذه الاقتراحات والمذكرات حبيسة الملفات السرية فى وزارة الخارجية الأمريكية .

* * *

ولا ييأس مورى من محاولة الضغط على وزارة الخارجية الأمريكية للتدخل ضد لامبسون لإقناعه بتغيير موقفه من فاروق . . أو إقناع بريطانيا بالضغط على سفيرها لتبديل موقفه .

عندما نقل أوليفر ليتلتون وزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط واختير بدلا منه مستر كيزى – اللورد كيزى وهو أسترالى وعقب وصول كيزى إلى القاهرة بعث برسالة طويلة إلى اللورد هاليفاكس هذه مقتطفات منها :

« وصلت هنا من أسبوع – بعد الطيران عن طريق جبل طارق ومالطة .

قبل أن أغادر الولايات المتحدة سمعت رأيا يفيد أن السفارة البريطانية فى القاهرة كانت أميل إلى الخشونة فى التعامل مع الأمور المصرية بما فى ذلك الملك الشاب .

ولقد توفرت لى الفرصة منذ وصولى لأرى الأشياء بنفسى .

وجدت الصورة مختلفة تماماً عما كنت أعتقد ، فمنذ تولى الملك للسلطة ، كان واضحاً أنه يبعد – بشكل غير ديمقراطى على الإطلاق – الحزب السياسى الذى يمثل الشعب المصرى حقًّا وهو الوفد .

ومن الواضح أنه فعل ذلك بالممارسة التحكمية وغير الدستورية للسلطة .

وقد اتخذ على ماهر باشا مستشاراً له .

واستمع لنصيحته السيئة بالحفاظ على موقع قدم فى معسكر المحور .

وعلمت أنه خلال الثلاث السنوات الماضية أن السراى كانت تركز المشاعر والتحركات المضادة للديمقراطيات وكانت المحرك للكثير من المحاولات لتسميم أذهان الشعب المصرى ، الذى تؤيد غالبيته العظمى الجانب الديمقراطى تماماً عند نشوب الحرب .

وعندما ترك على ماهر منصبه فى النهاية ظل الملك فاروق يرفض استدعاء الوفد ، وعين سلسلة من الحكومات لملء الفجوات ولم يتمتع رؤساؤها بأى تأييد شعبى .

وأن المظاهرات المضادة لنا ، والتى تمولها السراى ، أصبحت مزعجة بشكل متزايد .

وبمرور الوقت أصبح من الواضح ان الحزب الوحيد الذى يستطيع تنفيذ المعاهدة وإقرار النظام هو الوفد .

وقد أوضحت السفارة ذلك للسراى ، إلا أن الملك ، ظل يقاوم ، بتأثير من على ماهر — حتى اقتنع لامبسون بعد ذلك بأنه ليس هناك بديل سوى التصرف العنيف لإعادة الملك لإحساسه الحقيقى بمسئولياته .

إننى لست فى الوضع الذى يمكننى من تقييم ما إذا كانت الطريقة مناسبة — ولكن يبدو لى أن النتائج تبرر ما حدث .

رأيت لامبسون والنحاس معاً ، وكان واضحاً أنهما على درجة عالية من الود .

وأجريت محادثة طويلة مع النحاس ، وكان واضحاً أنه يكن أعظم تقدير للامبسون .

وفى النهاية فإن النحاس هو زعيم الوفد بلا منازع ، وهو الحزب الذى يمثل بدوره — على الأقل فى الوقت الحاضر — الغالبية العظمى فى شعب مصر .

هذه هى القصة التى استمعت إليها هنا من أناس يبدون غير متحيزين .

وربما أكون قد بالغت فى تبسيطها ، ولكننى أعتقد أن الحقائق كما أوردتها ، ولكن لامبسون على علاقة ممتازة مع ألكسندركيرك الوزير الأمريكى » .

وتبعث الحكومة البريطانية بهذه الرسالة إلى وشنطن ، فيتلقفها مورى ويعلق عليها فى مذكرة طويلة . . يقدمها إلى ويلز . . مطالباً بنقل لامبسون من مصر ! !

«إلى المستر ويلز .

إن الانطباع الذى خرجت به من الرسالة المرفقة من المستركيزى إلى اللورد هاليفاكس هو أن المسئولين البريطانيين فى مصر نجحوا فى ضمه لصفوفهم ، باعتباره وافداً جديداً على الساحة المصرية .

وأن الدفاع الحار من المستركيزى عن الوفد بسبب ديمقراطيته الحقيقية ولأنه « يمثل غالبية الشعب المصرى » ليس مقنعاً تماماً لأى شخص يعرف الأوضاع المصرية لعديد من السنوات .

إننا نذكر أن النحاس باشا ، زعيم حزب الوفد ، هو الذى كان يتفاوض من أجل معاهدة مونتريه لإنهاء الامتيازات .

وأن النحاس باشا وحزب الوفد يتمتعون حقًّا فى مصر بالاعتراف بإنجازهم الناجح .

والملك وعصابة السراى فقط هم الذين شعروا بالاستياء وتآمروا لإقصاء النحاس عن الحكم لغيرتهم من شعبية النحاس بين الشعب ، ولخوفهم من تفوقه على السراى .

وقد نجحت هذه المناورة عام ١٩٣٧ عقب إذعان البريطانيين الذين لم يظهروا سوى القليل من العرفان بالجميل لتعاون النحاس فى مونتريه .

ومنذ اندلاع الحرب العالمية الحالية أصبح البريطانيون يجدون مزيداً من الصعوبة فى السير مع الملك فاروق ، الذى فكروا – فى خلعه عن العرش ما لم يظهر مزيداً من التعاون مع السفارة البريطانية فى القاهرة .

إن عودة حكم النحاس باشا – الذى يبغضه الملك فاروق ولا يثق به – تتلاءم تماماً مع المخططات البريطانية ، وتلقى تشجيعاً من جانبهم بغض النظر عن ارتباطاته « الديمقراطية » وغيرها .

والمستر كيزى يشكو أنه « منذ تولى الملك للسلطة ، كان واضحاً أنه يبعد بشكل غير ديمقراطى على الإطلاق ، الحزب السياسى الذى يمثل الشعب المصرى حقًّا ، وهو الوفد » .

إن شكوى مماثلة يمكن أن توجه للبريطانيين فى مصر ، حينما يتلاءم ذلك مع احتياجاتهم .

لقد سمح للنحاس باشا أن يعود للحكم ، لا لأنه « يمثل الشعب المصرى » بل لأنه يشكل ثقلاً مضادًّا مناسبا فى مواجهة السراى .

وعندما يكف عن أداء هذه الخدمة فسيكون من المأمون أن نقول إنه سيسقط مرة أخرى كما كان فى الماضى .

إن رسالة المستر كيزى تعطى صورة متعاطفة مع السفير لامبسون ، لا تتفق على الإطلاق مع الصورة الواردة لنا من بعثتنا خلال السنوات العديدة الماضية .

فالمراقبون الأكفاء يشعرون أن الموقف فى مصر يمكن الاحتفاظ به فى وضع متوازن بممثل بريطانى يمتلك من المهارة والحكمة أكثر مما يبدو أن السفير لامبسون يمتلكه » .

ويكون مصير هذه المذكرة – أيضاً – الحفظ .

* * *

ويعود إلى وشنطن القاضى الأمريكى بيير جاربايتس .

وهذا القاضى عمل فى المحاكم المختلطة ٢٥ عاماً ، وتقاعد عام ١٩٣٦ ، وألف عدة كتب فى التاريخ المصرى المعاصر .

وقد أوفد إلى القاهرة كممثل لمكتب الدراسات الاستراتيجية الأمريكية ومن ثم اتصل بالمصريين وعرف آراءهم .

ويكتب جاربايتس لوزارة الخارجية الأمريكية تقريراً هذا نصه .

« يوجد خطر اضطرابات عنيفة فى مصر طالما توجد حاميات بريطانية قوية فى كل المراكز المهمة .

ولأول مرة فى تاريخ العلاقة مع مصر يجد البريطانيون كل فئات المصريين ضدهم .

إن الملك (فاروق) موال للحلفاء ، ولكنه ضد لامبسون بمرارة .

وكراهية فاروق للسفير البريطانى معروفة جيداً منذ فترة طويلة .

وقد توجت فى فبراير عندما اخترقت القوات البريطانية بالدبابات وحاصرت السراى .

وأجبر السير مايلز فاروقاً على قبول وزارة لنحاس باشا الوفدية تحت تهديد عزله عن العرش .

وقد استنكفت الأرستقراطية المصرية من الباشاوات والبكوات بالطبع الطريقة التى عومل بها الملك .

إن الموظفين العموميين فى مصر يكونون أرستقراطية أقوى من الأرستقراطية ذاتها وهى لم تواجه بتحد وفدى من قبل .

وبالمثل فإنها لم تحاول الإحاطة بالوفد فى أثناء حكمه ، ولكن بنفس سلسلة من الأحداث المعقدة المغرقة فى الشرقية فإن الموظفين الآن لا يتعاطفون مع حزب الوفد الذى انقسم بدوره على نفسه .

والجزء الذى تبقى مع النحاس فقد أنصاره بين الجماهير التى تعتبره أداة بريطانية ، وشخصاً تثرى عائلته فى حين يجوع البسطاء .

ويقول القاضى :

– إن لامبسون جعل من فاروق شهيدًا .

ويقول أيضاً :

– « إن الجماهير والأرستقراطية المصرية تقف ضد إنجلترا بسبب « الطريقة الوحشية » التى عومل بها الملك » .

ومع ذلك فإن هذا التقرير يكون مصيره الحفظ فى الملفات مرة أخرى !

* * *

وكان كل ما عرفته الحكومة البريطانية عن موقف أمريكا ورأيها فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ هو تلك المذكرة التى بعث بها مايلز لامبسون إلى لندن :

برقية رقم ٥١٣ بتاريخ ٦ فبراير .

بطبيعة الحال كنت على اتصال بوزير الولايات المتحدة المفوض فى مصر طوال الأيام الماضية وأبلغته بتفاصيل تطورات الموقف يوماً بيوم .

استدعى الملك فاروق الوزير الأمريكى المفوض – مستر كيرك – قبل لقائى بالملك فى التاسعة من مساء تلك الليلة – ٤ فبراير – وقد أبلغنى مستر كيرك بما جرى .

قال فاروق لكيرك :

إن مصر – وهى دولة صغيرة – اعتدى على استقلالها بواسطة بلطجية بريطانيا العظمى .

وكان مستر كيرك قد استشارنى تليفونيًّا قبل ذهابه .

وقد رفض أن يجره الملك بهذه الطريقة .

قال لجلالته فى حزم .

– إن كل عمل فردى أو عام ، وكل قرار شخصى أو عام ، يجب أن يكون له هدف واحد ، وحافز واحد وهو تحقيق النصر لحليف مصر .

. . وكانت هناك محاولة لنشر اعتقاد عام بأن الوزير الأمريكى المفوض قد استدعى للوساطة . . ولكن الوزير حرص على أن يبلغ الجميع بغير استثناء ، بما فى ذلك مراسلى الصحف الأمريكية ، أن زيارته للملك كانت بناء على طلب فاروق ، وأنها للإبلاغ ، أى للعلم فقط .

وتعليق مستر كيرك على المسألة كلها أننا اتخذنا الاتجاه الصحيح . . وأن الملك (فاروق) لم يكن ليعتزل العرش » .

* * *

ومن هذه المذكرة يتضح أن لامبسون قال لحكومته إن أمريكا أطلقت يدى فى حكم مصر .

وكانت الحرب هى السبب المباشر .

والخوف من أن تطأ أية دولة مناطق نفوذ الدولة الأخرى . . هو السبب غير المباشر . . ولكنه السبب الأول . . والحقيقى .

* * *

ومن سوء حظ الملك فاروق أن سنغافورة سقطت يوم ١٥ فبراير ١٩٤٢ فى أيدى اليابانيين ، فأصبح اهتمام الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، موجهاً إلى ما يجرى فى الشرق الأقصى . . لا الشرق الأوسط .

وسقوط سنغافورة كان مأساة كادت تعصف بحكومة تشرشل كلها . . واضطر لطلب الثقة من البرلمان فحصل عليها بالإجماع . . عدا صوت واحد .

ولم يهتم فاروق كثيراً بسقوط سنغافورة ، إذ ربما أسعدته هزيمة البريطانيين ، لأنهم كادوا يعزلونه . . والأمريكيين لأنهم لم يناصروه . . إلا فى الملفات !

ولم يهتم فاروق ، ولم يوجه كل جهوده إلا لمسألة تافهة .

فاروق لايعنيه كثيراً فى تلك الأيام الحرجة إلا مقال نشرته مجلة (تايم) الأمريكية .

ويقدم مورى رئيس قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية هذه المذكرة إلى ويلز وكيل الخارجية .

« اتصل بى تليفونيًّا أمس الوزير المصرى المفوض محمود بك حسن ، ليبلغنى بالاحتجاج الذى قال إنه قدمه إليك نتيجة لمقالة فى مجلة « تايم » بعنوان « فاروق الأحمق » .

وتحدث الوزير المفوض عما يعده إهانة لمليكه .

وذكر أنه فى مناقشة معك حول الموضوع أشار إلى الاعتذار العلنى الذى قدمه رئيس الجمهورية عندما أهانت نفس المجلة رئيس شيلى .

وأضاف أنك أعربت له عن عميق الأسف بشأن ما جاء حول الملك فاروق .

ثم كشف الوزير المصرى عن السبب الحقيقى لمكالمته وهو أن يحصل على تعبير علنى عن الأسف الذى سبق أن أبديته أنت خلال محادثاتكما .

« وأود أن أستوضح منك إذا كنت تريد المضى فى هذه المسألة أو أن تجعلها فى حكم المنتهية .

وفى مثل هذه الحالات ، فإن ممثل حكومة شرقية سيتعرض لضغط يدفعه إلى الحصول على عملية نشر يعوض بها عملية النشر التى يشكو منها .

ولهذا ، فإنى أفترض أن محمود حسن بك سيظل يتابعنى بالاتصال حتى أكون فى موقف أعطيه فيه ردًّا ما » .

* * *

وبعد ستة أيام يناقش محمود بك حسن الموقف مرة أخرى مع مورى .

ويكتب مورى يوم ١٨ فبراير إلى وكيل الخارجية المساعد ويلز :

« مستر ويلز

ناقشت المسألة مع وزير مصر المفوض ، وأعتقد أنى نجحت فى إقناعه بألا يعير المسألة اهتماماً ينطوى على النشر مرة أخرى .

وأخبرنى الوزير المصرى بشكل عابر أن ممثلا من مجلة (تايم) جاء إلى وشنطن بناء على طلبه لمناقشة الموضوع برمته ، وأكد له أن المجلة ستصحح موقفها بشكل ما فى عدد قادم » .

ولكن مشكلة « فاروق الأحمق » تبقى مستمرة .

يكتب كيرك الوزير الأمريكى المفوض إلى وشنطن :

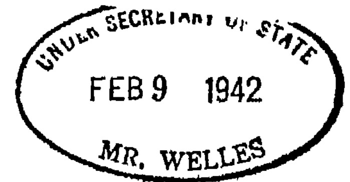
« برغم ما أعلمه من أنه لم يصدر تعليق رسمى هنا حتى الآن حول ما نشرته الطبعة الدولية – مجلة تايم – فى عدد ١٦ فبراير ، إلا أن من المحتمل أن تعود هذه المسألة كما حدث فى سوابق ماضية فتثير حالة من الغضب الشديد .

ولهذا سأكون شاكراً حين أتلقى ما يتراءى للوزارة من ملاحظات تبديها حول هذا الموقف المؤسف الذى وصلت إليه (الجليطة) والذى لن يؤدى إلا إلى مزيد من الإثارة فى أحوال تكتنفها المشاكل أصلا ، وفى منطقة نحن أحوج فيها إلى الوصول بالمجهود الحربى إلى أقصى مداه » .

وفى الختام أرجو أن أذكر أن الوزير المصرى بدا راضياً بالاعتذار الذى قدمه إليه رئيس تحرير المجلة . . فهل ترون أن أتخذ من جانبى أى إجراء آخر يكون مفيداً فى هذا الأمر؟ مع عميق إخلاصى » .

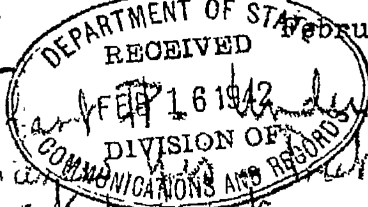
* * *

وهكذا أسدل الستار فى وزارة الخارجية الأمريكية على . . المشكلة الكبرى التى اهتم بها فاروق . . « الأحمق » بعد حادث ٤ فبراير !



DEPARTMENT OF STATE

DIVISION OF NEAR EASTERN AFFAIRS



February 9, 1942.

U

Mr. Welles:

We of course defer to your views respecting the suggested telegram to Cairo. However, we are inclined to the belief that the situation of the Latin American Republics is not analogous to that of Egypt at present, in that the former are not in an active theater of war. If one of the Latin American Republics were a scene of hostilities to which the British had been diverting large quantities of ordnance and shipping acutely needed by themselves, they would hardly hesitate to offer friendly advice should we become involved in serious difficulties with the government of that republic.

It will be recalled that even prior to our entry into the war the British formally invited our intervention in the affairs of Iran. When we, uninvited, intervened in the affairs of Iraq, the British expressed warm appreciation of our action. Our proposed action in the present instance, of course, contemplated something far short of "intervention" and, as will be noted, envisaged merely the expression of a "hope" by this Government that a means might be found to keep Egypt on even keel in the present

vital

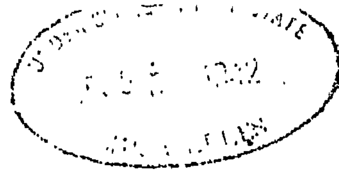
vital period of military operations there, in which we have a heavy stake.

In view of the actual importance of the Near East as a combat area and avenue of military supplies in respect of which this Government has already devoted substantial efforts and assumed large commitments, would you not agree in a general way that we cannot remain wholly inactive when any country in that area shows definite possibilities of going to pieces, either politically or economically?

Wallace Murray

NE:GPM-WSM:BLS-EMA

أصر موری رئيس قسم أفريقيا والشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية على إرسال مذكرة إحتجاج لبريطانيا ضد موقف لامبسون من فاروق يوم ٤ فبراير



DEPARTMENT OF STATE

DIVISION OF NEAR EASTERN AFFAIRS

February 5, 1942.

Memorandum for Signing Officer:

We are impelled to suggest the despatch of the attached draft telegram to Cairo in view of the disturbing possibilities inherent in the Egyptian situation in connection with the conduct of the war.

It would seem highly undesirable for the British to remove King Farouk from the throne owing to the likelihood that he would become a martyr in the eyes of his people and a rallying-point for disaffection, sabotage and attacks directed at the British. In comparable circumstances in the past the Egyptians have shown a very considerable capacity for trouble-making and have even resorted to assassinations. Any such development would also provide Axis propagandists with a remarkable opportunity for playing upon the sympathies of the Arab and Moslem world.

It should be remarked that Sir Miles Lampson, the British Ambassador at Cairo, has consistently handled Farouk without tact and that he appears in the King's eyes as a fault-finding schoolmaster.

During the last war, the British were able to remove a Khedive of Egypt without difficulty, but they do not appear to realize the immense damage to their

prestige

prestige in the East which has resulted from their lack of strength in the present struggle which is particularly manifest at this time.

Nahas Pasha, who is now being called to the premiership at the dictate of the British, has long been the leading exponent of Egyptian nationalism and independence, and as such he has commanded the allegiance of the great mass of Egyptians. In consequence, the recent actions of British, which have served effective notice that Egyptian independence is not only a fiction but one which has worn completely through, place Nahas in a difficult position whereby he may lose his political following.

In these circumstances, we have thought it well to put in a word to Sir Oliver Lyttleton, the British Minister of State, who has general political supervision in the Middle East, but we have not overlooked the possibility that the present Egyptian crisis may be geared directly into Axis plans.

Wallace Murray

NE:GPMerriam/GC
883.00/

المذكرة التى رفض وكيل الخارجية الأمريكية إرسالها للوزير البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط

١٤ الطربوش

توقيت الإنذارات البريطانية لمصر عجيب .

وطريقة هذه الإنذارات أعجب . . وأغرب .

وعدد الإنذارات السرية ربما يفوق الحصر ! . .

ولكن الإنذارات العلنية تقدم دائماً فى المساء . . والذى يوجهها رجل دبلوماسى ، ولكنه يجىء فى مظاهرة عسكرية . أما قائد الجيش البريطانى فلايقدم بنفسه إنذاراً فى معظم الأحوال ، لأن الإنجليز يحرصون على التقاليد الدبلوماسية وهم ينذرون ويهددون .

وفى كل الأحوال فإن الإنذار يطلب تغيير الوزارة المصرية .

قبل الاحتلال . . وفى مساء ٢٥ مايو ١٨٨٢ قصد قنصلا إنجلترا وفرنسا وكانت هذه هى المرة الوحيدة التى جاء مع المندوب البريطانى قنصل فرنسا إلى الخديو توفيق . . وقدما له مذكرة يطلبان فيها استقالة الوزارة وإبعاد عرابى . . إلخ .

وكان الأسطول البريطانى فى ميناء الإسكندرية ينتظر النتيجة . ويستعمل مدافعه وقواته عندما يرفض مجلس الوزراء برئاسة عرابى قبول الإنذار .

وانتهى الأمر بتحقيق الهدف الأصلى وهو احتلال مصر .

وتخلى الخديو عن عرابى . . أثناء المعركة والقتال والحرب .

* * *

وبعد ١١ سنة من الاحتلال ، وفى ١٧ يناير ١٨٩٣ ، وجه اللورد كرومر إنذاراً إلى الخديو

عباس حلمى الثانى كما رأينا يطلب عزل رئيس الوزراء حسين فخرى باشا . .

فعارض الخديو فى أول الأمر ولكنه استسلم بعد ٣ أيام !

* * *

وبعد الاستقلال وفى الخامسة من مساء السبت ٢٢ فبراير ١٩٢٤ جاء المندوب السامى اللورد أللنبى إلى رئاسة مجلس الوزراء فى مظاهرة عسكرية حيث قابل رئيس الوزراء سعد زغلول – بعد اغتيال سيردار الجيش المصرى السير لى ستاك حاكم السودان .

وطلب أللنبى سحب الجيش المصرى من السودان . . إلخ .

ولكن سعد زغلول كتب فى مذكراته يقول إن الهدف الأول كان إسقاط الوزارة ولو أدى الأمر إلى تخريب البلاد وتدميرها .

واستقال سعد . .

وجلس بعده فى مقعد رئيس الوزراء أحمد زيور باشا . . فقبل الإنذار البريطانى ووافق على سحب الجيش المصرى من السودان . . إلخ

وأعلن أن سياسته هى إنقاذ مايمكن إنقاذه . . ولم يبق مايمكن إنقاذه إلا الشكل . . ملك ، وبرلمان ، وحكومة مصرية . . أما السلطة الحقيقية فبقيت فى يد الإنجليز .

وزيور هو الرجل الذى فرضه بيترسون بعد ذلك رئيساً لديوان الملك أحمد فؤاد .وفى ٤ فبراير يكون زيور مع النحاس هما اللذان رأيا قبول الإنذار البريطانى .

ويكون الإنذار الثالث فى مايو ٢٧ قدمه اللورد لويد جورج ليمنع مصر من زيادة عدد قوات الجيش ، ويطلب إعطاء المفتش العام البريطانى سلطة القيادة العليا للجيش . . ويقبل الإنذار .

ويوجه اللورد لويد الإنذار الرابع لثروت باشا رئيس الوزراء يوم ٤ مارس ١٩٢٨ حين رأى رفض مشروع معاهدة تشمبرلين . . وتستقيل وزارة ثروت .

ويتسلم مصطفى النحاس الإنذار الخامس بشأن قانون الاجتماعات . .

ويوجه لامبسون الإنذار السادس لفاروق لعزل على ماهر . . كما يقدم إليه أقسى الإنذارات يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى يطلب فيه تعيين رئيس وزراء ترضى عنه بريطانيا !

وجاء النحاس بعد إنذار ٤ فبراير ليستمر فى الحكم ٣٢ شهراً . . وهى أطول وزارات الوفد عمراً على الإطلاق !

* * *

ماذا فعل فاروق بعد حادث ٤ فبراير .

وماذا فعلت الأسرة المالكة . .

ماموقف السفير . . وما موقف الوفد .

وأحزاب المعارضة التى اتهمت النحاس بأنه جاء إلى الحكم على أسنة الرماح البريطانية . .

ماذا جرى فى مصر خلال شهر فبراير . . وبعد حادث ٤ فبراير .

هذه هى المسألة الأكثر إيلاماً من الإنذار ، وحصار الدبابات ، وفرض وزارة على مصر .

هنا المرارة الحقيقية التى يحس بها كل مصرى حتى الآن برغم مرور أكثر من ثلاثين عاماً على كل ماجرى . .

* * *

ولنبدأ بالأسرة المالكة .

هذا هو الأمير محمد على ولى العهد ، والذى رشح ملكاً أثناء حادث ٤ فبراير ، والذى طلب قبل ذلك عند وفاة الملك أحمد فؤاد أن يصبح الوصى الوحيد على العرش . . يزور السفير البريطانى فى دار السفارة ويقضى ساعة مع السفير فى دردشة طويلة . .

قال محمد على للسير مايلز لامبسون :

- كان صواباً مافعلت ، إذ جئتم بالوفد . إن الوفد هو الوحيد الذى يستطيع إنقاذ الموقف . . ولكن كان يمكنكم أن تحققوا أيضاً شيئاً أفضل وهو أن تصروا على تمثيل مناسب لأحزاب المعارضة فى البرلمان ، وإلا أصبح النحاس ديكتاتوراً .

أجاب السفير بأن للنحاس عذره .

ويقر ولى العهد بأن بعض العذر للنحاس !

ويشير الأمير للأسرة المالكة المصرية فيقول للسفير البريطانى :

- إن هذه الأسرة متحللة ، ولا أمل فيها أبداً . . باستثناء الأمير عمر طوسون ، والأمير يوسف كمال . . وأنا - أى الأمير محمد على نفسه -

ويعلق السفير لحكومته لا للأمير قائلاً :

- هؤلاء طاعنون جدًّا . . فى السن !

ويضيف ولى العهد قائلاً :

إن باقى أفراد الأسرة المالكة لا يستحقون شيئاً ولاقيمة لهم . . وحتى ابن أخى الأمير محمد عبد المنعم الذى كنت أعلق عليه آمالا ، والذى يليى - أى يلى الأمير محمد على ى ولاية العرش - ضعيف وتافه .

ويوضح محمد على تشاؤمه بالنسبة لتتابع الدين يرثون ولاية العرش عدا طفل هو ابن الأمير عبد المنعم الذى يمكن أن يضم إلى مجلس الوصاية !

أما الملك فاروق فرأى الأمير محمد على فيه أنه لايمكن إصلاحه .

* * *

إن أحداث ٤ فبراير كانت صدمة لفاروق فى حينها ، ولكن خلال أسبوع لم يبد من فاروق ما يدل على تقديره للموقف ، أو مايثبت أنه يعرف أن الإنجليز جادون .

وقال محمد على إن أفراد الأسرة المالكة صباح ٥ فبراير كانوا خائفين ، يرتعدون . . متوقعين الاعتقال بين لحظة وأخرى . . وكان أكثرهم خوفاً الأمير عبد المنعم ومحمد طاهر باشا .

ويختم ولى عهد مصرحديثه عن الأسرة المالكة قائلاً :

– إن سيدات الأسرة المالكة لسن أقل سوءاً ، وهن غير مخلصات للإنجليز . . مثل رجال الأسرة .

وبهذا شهد شاهد من الأسرة لدى السفير . .

* * *

ويزحف الشاهد الثانى من جنيف إلى القنصلية البريطانية !..

والشاهد الثانى هو ابن العم الثانى للملك فاروق . .

إنه الخديو السابق عباس حلمى الثانى ، الذى عزله الإنجليز فى بداية الحرب العالمية الأولى لميوله نحو تركيا .

ويروى القنصل البريطانى فى جنيف نص الحديث الذى جرى بينه وبين خديو مصر السابق .

إن عباس حلمى لم يعد يحمل فى قلبه حقداً للإنجليز . . وقد تفتحت عيناه على الشخصية الحقيقية لهم وأصبحت رغبته الوحيدة أن يؤذى النازيين ، وأن يلحق الأضرار بهم على قدر ما يستطيع .

إنه – عباس حلمى – يقول للقنصل البريطانى :

– لازلت آمل ، كما تمنيت دائماً أن تتحرر مصر من النفوذ الأجنبى ، ولكنى أصبحت مؤمناً أن ذلك لن يتحقق إلا إذا كان لمصر جيش قوى يستطيع حماية الاستقلال .

إنى أعرف النحاس جيداً ، ولا أقدر كفاءته كثيراً ، ولكنه الرجل الوحيد المناسب فى الظروف الحاضرة .

إن أصدقائى الوطنيين كثيرون فى مصر ، أستطيع إقناعهم بالعدول عن آرائهم ، ليؤمنوا معى بأن الجهد الوطنى يجب أن ينصرف إلى تأييد النحاس .

ويقترح عباس حلمى الخديو السابق أن يسافر إلى لشبونة بعد اتخاذ الإجراءات الضرورية ،

وفى البرتغال سيشعر بالأمن من العداء النازى ، وهو مستعد للمساعدة فى أهداف بريطانيا وبالطريقة التى تراها . . وكان من بين اقتراحاته أن يوجه نداءً إلى العالم العربى يشرح فيه حقيقة النازية وتهديدها للثقافة الإسلامية والدين الإسلامى والمؤسسات السياسية .

وكل مايخشاه الخديو السابق أن يشتبه فى أن الإنجليز يدفعون له أجراً ، أو يعتقد أحد أنه فعل ذلك لأن الألمان رفضوا تأييده ضد فاروق .

وأكد من جديد أنه لم يعد له طموح سياسى ، وأن كل مايبغيه هو مساعدة بلاده فى ساعة الشدة . ويطلب لقاء مسئول بريطانى فى لشبونة ليبحث معه التفاصيل .

ويضيف أن الألمان عرضوا عليه السفر إلى باريس . . وأنهم يرحبون بزيارته لبرلين ولكنه رفض ، وقال القنصل البريطانى إن عباس حلمى فى رعب شديد !

ويعلق السير موريس بيترسون وكيل الخارجية البريطانية المساعد على هذا الحديث قائلاً :

– إن الوغد العجوز يلعب معنا بهدف أن يعود إلى مصر ليعمل فى صفنا . . أما السبب فهو أن النازيين يؤيدون (فاروق) كخليفة للمسلمين ولا يريدون عباس حلمى .

ويكتب وكيل الخارجية البريطانية .

–إننا لن نسمح للخديو السابق أن يذيع شيئاً من أى إذاعة نملكها . . وهو ممنوع من العودة إلى مصر . . وقد صادر بوليس حكومة فيشى أخيراً ١١٥ ألف جنيه حاول تهريبها عبر الحدود من سويسرا .

. . وهكذا أصبح العرش مطمعاً لابن عم الملك فى مصر . . ولابن عمه الآخر المقيم فى جنيف ! .

* * *

وهذا هو حسين سرى باشا .

الرجل الذى استنكر أمام القضاء المصرى حادث ٤ فبراير وقال إنه نكبة . . لقد ظل حسين سرى نحو شهر لايزور السفارة البريطانية . . وأخيراً يطلب أن يجىء . . ليكون أول زعيم فى مصر يؤيد حادث ٤ فبراير . .

ويعرض عليه السفير البريطانى أن يتولى منصب رئيس الديوان الملكى . . وتولى المنصب فعلاً لا فى تلك الأيام . . وإنما بعد سنوات ! .

برقية رقم ٦٩٦ :

بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٤٢

من السير مايلز لامبسون

إلى وزارة الخارجية البريطانية

سرى

١- اجتمع بى حسين سرى باشا هذا الصباح بناء على طلبه . . وكانت هذه هى المرة الأولى التى نلتقى فيها منذ استقالته . وكان وديًّا كعادته دائماً .

٢- تحدث حسين سرى بصراحة شديدة : قال إن مافعلناه فى ٤ فبراير كان عملاً طيباً ، ولكن لاينبغى أن يترك هكذا . ثم وجه سؤالاً مباشراً :

- هل تريدون أن يبقى الملك فاروق ؟

وأجبت :

- بطبيعة الحال ، إذا تصرف بإخلاص تجاهنا ، وهذا شرط ضرورى .

قال سرى باشا : إنه فى هذه الحالة علينا أن نبعد فوراً على ماهر الذى يواصل دوره الخبيث ، ومن بين مثيرى المتاعب الآخرين المراغى ، وصالح حرب ، ومحمود خليل . .

٣- قلت له : إنى أعتقد أن النحاس باشا يعتزم أن يتولى أمر على ماهر ، ولكنى أشعر أنه ينتظر حتى يتدعم مركزه فى البلاد بالانتخابات التى ستجرى فى مارس .

أجاب سرى باشا أن هذا يعنى الانتظار فترة طويلة . وما دام على ماهر موجوداً « وهو يعلم كحقيقة أنه لايزال على اتصال بالقصر » فإننا سنظل نشهد حوادث ولن تكون علاقاتنا بالقصر سليمة على الإطلاق .

واقترح سرى ردًّا على سؤالى إبعاد على ماهر إلى عزبته ، وتحديد إقامته هناك . وإذا استطاع النحاس باشا أن يرسله إلى الخارج فإن هذا سيكون أفضل . ولكن إذا رفض على ماهر ، فليست هناك وسيلة قانونية لإرغامه على ذلك . قلت إنى آمل أن يطلب النحاس منه - أى من سرى - فى النهاية تولى منصب رئيس الديوان الملكى .

أجاب سرى : إنه لن يقبل حتى يتم التخلص من على ماهر .

* * *

ماذا عن المعارضة . . وزعمائها الذين طلبوا رفض تشكيل حكومة ، وأكدوا على النحاس أن يرفض تشكيل وزارة وفدية ، وأن يؤلف وزارة قومية تضم كل الأحزاب .

هذا هو أحمد ماهر رئيس حزب السعديين يكتب صباح ٥ فبراير مذكرة احتجاج للسفير البريطانى ويوزعها على الناس . . قبل أن تصل إلى السفير . . لأن إنجلترا انتهكت استقلال مصر .

بل هذا هو النحاس نفسه يخشى من الحملة التى أطلقها أحمد ماهر وشاعت على كل

الألسنة ، وهى أنه تولى الحكم على أسنة الحراب البريطانية فيسرع – قبل تشكيل الوزارة المصرية – إلى السير مايلز لامبسون يقول له :

– هل ماجرى فيه اعتداء على استقلال مصر . عدنى أنك لن تتدخل ضد استقلال البلاد مرة أخرى .

ويجيبه السفير . . ولعله كان يضحك :

– أوعى تصدق . . هل هذا معقول ، أعدك . وأكتب لك رسالة تنشرها على الناس .

برقية رقم ٥٠٢

بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٢

من السير مايلز لامبسون

إلى وزارة الخارجية فى لندن

عاجل

١– تلقيت صباح اليوم رسالة من أحمد ماهر رئيس مجلس النواب يحتج فيها بلهجة عنيفة على العمل الذى تم أمس بالإصرار على تشكيل وزارة يتولاها شخص اخترناه .

وقد وصف ذلك بأنه عدوان صارخ على استقلال مصر يتعارض مع نص المعاهدة ، ويعرض العلاقات بين الدولتين لخطر بالغ .

ولما كان قد تم توزيع هذه الرسالة على نطاق واسع فى نفس الوقت الذى تسلمتها فيه ، فإنى لم أرد عليها .

٢– بعد ذلك اتصل بى النحاس باشا وأبدى قلقاً شديداً لهذه الخطوة .

وقد طلب – بإلحاح – قبل أن يشكل الحكومة أن يتم تبادل رسالتين يجرى نشرهما ، ويؤكدان تمسكنا بنصوص المعاهدة واعترافنا باستقلال مصر ، مع التأكيد بعدم التدخل فى الشئون الداخلية . وبناء على ذلك فقد تبادلت الرسالتين التاليتين :

٣ – من النحاس باشا إلى (باللغة الفرنسية) .

لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية . وليكن مفهوماً أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ، ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة . يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية . وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها .

وإنى أؤمل ياصاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد ماتضمنه خطابى هذا من المعانى ، وبذلك تتوطد صلات المودة والاحترام وفقاً لنصوص المعاهدة .

٤ – منى إلى النحاس باشا .

لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل بتاريخ اليوم ، وأن أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون بإخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة فى تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير أى تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق احترامى .

* * *

وبرغم احتجاج أحمد ماهر . . فإن الإنجليز يعلمون أن هذه كلها شكليات . . إنهم لايريدون أن يفقدوا أصدقاءهم .

والترسمارت ، السكرتير الشرقى للسفارة . . والرجل الذى أمضى ٢٢ سنة فى مصر ، ويجيد اللغة العربية كأبنائها ، يذهب لزيارة أحمد ماهر ويقول له مامعناه :

– أوعى تكون زعلت . . إنها الظروف .

برقية رقم ٥٣٥ :

بتاريخ ٩ فبراير ١٩٤٢

إلى وزارة الخارجية البريطانية

من السير مايلز لامبسون

١– بناء على تعليماتى توجه سكرتير الشئون الشرقية إلى أحمد ماهر يوم ٧ فبراير وأبلغه أنى لم أستطع أن أتحدث إليه بشأن الأزمة الأخيرة بسبب تتابع الأحداث بسرعة .

ونظراً لموقفه الودى المسئول فى الماضى فإنى أرجو أن يقدر الإجراء الأخير الذى اتخذناه وفرضته علينا الظروف .

إن الوزراء – وزيراً بعد الآخر – وجدوا أن المهمة الجوهرية فى التعاون معنا ، تعرقلها عناصر معروف ارتباطها بالقصر : وأخيراً أثيرت أزمة حول مسألة فيشى بشكل متعمد برغم أنها خلقت مشكلة خطيرة بين إنجلترا ومصر .

ونتيجة لذلك فإن الحكومة التى أوقفت العلاقات مع فيشى بناء على طلبنا أبعدت عن الحكم . ونظم القصر عناصر تعمل ضدنا . وأغرى الشبان المضللين على ترديد هتافات مثل « عاش روميل » . .

وكان من الواضح أن استمرار مثل هذه الحالة أمر لايحتمل . ومع ذلك فإنى أرجو أن يدرك فخامته كم أقدر جهوده من أجل التعاون الإنجليزى المصرى .

٢- أجاب أحمد ماهر أن سياسته تجاه موقف مصر فى هذه الحرب لايزال كما هو . إن من رأيه حتى الآن أن انتصار بريطانيا فى الحرب أمر أساسى بالنسبة لحياة مصر . وسيواصل استخدام نفوذه لمساعدتنا على القيام بجهودنا فى الحرب . وهو يعتبر أننا ارتكبنا خطأ خطيراً . ومع ذلك فإنه يستطيع أن يدرك أنه تحت ضغط الحرب ، وبسبب لهفتنا على وجود مركز مستقل لنا فى مصر ، فإننا قد نمضى فى عمليات عنف برغم أن هذه العمليات ليس لها مايبررها - فى رأيه - على أنه سيكون من الصعب جعل أتباعه - الذين ليست لهم هذه النظرة الفلسفية - يرون الأمور من هذه الزاوية .

ومهما كان العذر الذى يمكن أن يقدمه بالنسبة لنا ، فإنه يرى أنه ليس هناك أى عذر بالنسبة للنحاس باشا .

لقد أهان النحاس الإنجليز فى خطبه العامة ، ووافق مع الزعماء الآخرين فى اجتماعات القصر ، على أن طلبنا يمثل تدخلاً لامبرر له .

ومع ذلك . .

قبل الحكم تؤيده الحراب البريطانية .

إن هذا أمر لن تنساه البلاد .

إن تبادل الخطابات بين النحاس باشا وبينى لا يمكن أن يفسر الحقائق الواضحة التى سوف تستخدم ضد النحاس باشا بصفة مستمرة .

٣ - وأشار مستر سمارت إلى أن الملك طلب من النحاس باشا تولى الحكم بعد الإجراء الذى اتخذناه بصفة خاصة .

سأل أحمد ماهر :

ماذا كنا نفعل لو أن النحاس رفض تولى الحكم ؟

أجاب مستر سمارت :

- إن مثل هذا الطريق المسدود كان سيؤدى إلى تعقيدات خطيرة .

٤- وكرر أحمد ماهر فى عدة مرات أن سياسته السابقة فيما يتعلق بالحرب لم تتغير نتيجة هذه الأحداث . وكانت المناقشة ودية للغاية ، وأعطت الانطباع بأن غيظه موجه إلى النحاس باشا أكثر مما هو موجه ضدنا .

٥- إنى آمل أن يكون هذا الاتصال قد أفاد فى منع أحمد ماهر من الخروج للعمل ضدنا على طول الخط ، على الرغم من أنه وحزبه يتخذان حتى الآن موقفاً عنيفاً ضد تدخلنا وضد النحاس باشا . .

وهذا هو عبد العزيز فهمى باشا . . رجل مريض جداً ولكنه يرأس – على الورق – حزب الأحرار الدستوريين – يكتب بدوره . . مذكرة عنيفة يسلمها دسوقى أباظة باشا ، سكرتير عام الحزب ، يداً بيد إلى والترسمارت ، السكرتير الشرقى للسفارة .

ولكن السفير لايريد أن يتحد السعديون والدستوريون ضد الوفد . . أو ضد الإنجليز . . كما أنه – السفير – لايريد أن يصبح الوفد ديكتاتوراً ويجب أن يبقى صلة مع أحزاب المعارضة ، ولذلك يوفد والترسمارت إلى بيت الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين والذى يتولى زعامة الحزب فعلا .

هل يتحدث هيكل باشا مع سمارت عما جرى يوم ٤ فبراير . .

هل يهاجم المستشار الشرقى فى عنف كما قالت كلمات المذكرة التى ورعت على الشعب المصرى ؟ !

إن الدكتور هيكل يستقبل سمارت . . بطريقة ودية للغاية . . ويرفض أن يناقش الماضى ويكتفى بالحديث عن الحاضر والمستقبل .

. . المشكلة التى يثيرها هيكل باشا ليست عدوان الإنجليز على مصر . . بل عدوان مرشحى الوفد على كل الدوائر الانتخابية وترشيح أنفسهم لها وتعديل الدوائر الانتخابية لمصلحة الوفديين . . وأخيراً ضرورة تخصيص مقاعد للمعارضة لايرشح الوفد أحداً من رجاله فيها .

إن هيكل باشا يشكو للسكرتير الشرقى البريطانى من هذا كله ويقول :

– إن الوفد يعدل الدوائر الانتخابية ليضمن قوة أنصاره ، ويمنع انتصار خصومه .

برد سمارت الذى يحفظ التاريخ :

– إن الوفد يتبع سابقة طيبة وضعها محمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار عندما تولى الوزارة فى أواخر عام ١٩٣٧ بعد إقالة النحاس .

فيجيبه هيكل باشا :

– إن كل أصدقائكم فى مصر يتضررون من ذلك بما فيهم أحمد ماهر . . لابد من تخصيص نسبة من الدوائر الانتخابية للأحزاب المعارضة ، وإلا ستضطر هذه الأحزاب إلى مهاجمة الوفد ، على أساس أنه جاء إلى الحكم بواسطة الإنجليز .

ويجد لامبسون الحل . .

* * *

إنه يكتب إلى حكومته طالباً أن توعز إلى صحيفة التايمز وإلى الإذاعة البريطانية ب .ب .س . لتقدم تعليقاً على عودة الوفد إلى الحكم تقول فيه .

« إن الإنجليز يتعاطفون أيضاً مع السعديين والأحرار لإخلاصهم لمعاهدة ٣٦ أثناء اشتراكهم فى الوزارة « الأخيرة » .

ويطلب السفير أن تذكر بالتحديد أسماء : أحمد ماهر ، وهيكل والنقراشى ، وسرى وحسن صادق وزير الدفاع السابق ! ويطلب السفير ألا تذكر أسماء على ماهر ، أو محمد محمود خليل ، أو إسماعيل صدقى باشا . لأن مصالح هؤلاء أو مشاعرهم كانت مع ألمانيا أو إيطاليا أو فرنسا . !

فنى تلك الأيام كانت كلمة من التايمز أو الإذاعة البريطانية تسعد زعماء مصر أو تشقيهم !

وبعد شهور يحمل أحمد عبود باشا رسالة شفوية للتحية والشكر والرضا الكامل من أحمد ماهر والنقراشى ، لحسن استقبال السير مايلز لامبسون لهما .

ويقول السفير فى برقية للندن : إن النقراشى سبق أن تكلم بجراءة وبنفس الروح الطيبة أمام السير سيسيل كامبل ، رئيس الجالية البريطانية فى مصر ، ومدير شركة ماركونى !

وبذلك اطمأن السفير إلى موقف الأسرة المالكة ، وموقف المعارضة أيضاً من أحداث ٤ فبراير . فما دام الإنجليز يحكمون مصر فإن الصفقات لم تنته بعد . . والمساومات مستمرة . . والأمل فى الحكم دائماً قائم!

* * *

هذا هو أمين عثمان الوسيط بين النحاس والسفير .

برغم أنه ليس عضواً فى الوفد . . وبرغم أن النحاس اشترط أن تكون الوزارة وفدية . . فإنه – النحاس – يعرض على أمين عثمان أن يتولى وزارة الزراعة . . ولكن أمين عثمان يعتذر شاكراً . . بعد أن يحصل – طبعاً – على إذن السفير !

برقية رقم ٥١٦

بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤٢

من السير مايلز لامبسون

إلى وزارة الخارجية

فضل أمين عثمان ، بعد أن طلب نصيحتى ، أن يرفض تولى إحدى الوزارات ، وأن يقبل تعيينه سكرتيراً عامًّا لمجلس الوزراء حيث سيكون أكثر نفوذاً وأكثر إفادة لنا ، باعتبار أنه سيكون ظلاًّ ملازماً للنحاس .

* * *

ولكن هذا المنصب لا يكفى رجلاً مثل أمين عثمان قام بدور الوسيط فى عنفوان الأزمة . .

إن النحاس يعينه فى منصب غير قابل للعزل . . بدرجة وزير . . بمرتب ٢٥٠٠ جنيه سنويًا .

والسفير يرى « أن أمين عثمان لايحصل على صفقة مالية طيبة بقبول هذا المنصب ، فقد تخلى عن إدارة شركات كانت تدر عليه ٧٠٠٠ جنيه دخلاً سنويًا »

ولكن هل يملك أمين عثمان الكفاءة المالية لهذا المنصب . .

لامبسون يجيب فى برقية لحكومته :

« مازال علينا أن ننتظر لنرى كفاءة أمين عثمان فى الشئون المالية . . ولنرى أيضاً ما إذا كان يستطيع القيام بمهام منصبه كرئيس لديوان المحاسبة بطريقة مرضية ، نظراً لأعماله الكبيرة كضابط اتصال بين الوزراء وهذه السفارة . وإنى – شخصيًا – أرى أن هذا المنصب ليس إلا ستاراً رسميًا لوظيفته الحقيقية كضابط اتصال بين رئيس الوزراء وهذه السفارة » .

وقد قال لى النحاس ذلك » :

وهذه الوثيقة تحدد نهائيًا دور أمين عثمان !

* * *

بقى النحاس !

برغم الرسائل المتبادلة بين النحاس ولامبسون عن استقلال مصر ، وضرورة عدم تدخل الإنجليز فى شئونها ، فالسفير يذهب إلى النحاس فى مقر رئاسة الوزارة ، فيحمل المتظاهرون لامبسون على الأعناق ويهتفون له .

برقية رقم ٥٢٥

بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤٢

من السير مايلز لامبسون

إلى وزارة الخارجية

هام

١ – قمت – صباح اليوم – بأول زيارة رسمية للنحاس كرئيس للوزارة . وقد وجدت صعوبة كبيرة فى الدخول إلى مبنى رئاسة الوزارة أو الخروج منه بسبب جموع أنصاره المتظاهرين المتحمسين حول المبنى .

٢– دارت المناقشات بصفة رئيسية حول المسائل العامة . ولكننى أشرت إلى الحاجة العاجلة للقضاء على الأسباب الأصلية لمتاعبنا .

قال لى إنه عالج بالفعل مسألة المراغى والأزهر . وقال إنه يقدر الحاجة إلى مواجهة

على ماهر ومثل هذه العناصر الشريرة ، بما فى ذلك محمد محمود خليل ، وكذلك مواجهة القصر . ولكنه يفضل التعامل – بطريقته الخاصة – مع الملك . وأيضاً مواجهة مشكلة تدخل القصر بصفة عامة .

قلت : إننى أوافق على ذلك ، ومستعد لمساعدته إذا واجه صعوبات . وقد أفاض فى الحديث عن تصميمه على الإخلاص للمعاهدة فى كل جانب من جوانبها ، وأن يجمع الصفوف بصلابة وراءه ، وطلب إبلاغكم تحياته الحارة .

٣– تعمدت حتّى الآن عدم الإشارة إلى النقاط الواردة فى برقيتكم رقم ٥٧٢ حتّى يأتى الوقت المناسب فيما بعد عندما يستقر فى الحكم .

والواقع أنه يعرف هذه النقاط بالفعل لأنى نقلتها عن طريق أمين كما ذكرتُ من قبل .

٤– حدثت بطبيعة الحال ، التهديدات المعتادة باستخدام العنف ضد النحاس وضدى . ولكن هذا كان متوقعاً . وقد تم إخطار البوليس .

بعد أيام يلتقى لامبسون بالنحاس فى مأدبة ، ويبعث السفير إلى لندن قائلاً :

– لقد أرسلت للنحاس أجدد تحفظى من أجل إبعاد على ماهر فوراً .

قال النحاس إنه يوافق اليوم تماماً على هذا الإجراء ، ولكن المسألة مسألة توقيت . إنه يريد أن يدعم مركزه بدرجة أقوى أولاً .

قلت له :

– إنى سمعت منك مرتين فى الماضى أن المسألة عاجلة ولاتحتاج إلا إلى أيام قلائل .

وأضفت إلى ذلك ماسمعته من سرى عن على ماهر دون أن أكتشف مصدر معلوماتى .

ظل النحاس يطلب وقتاً ، وربما استطاع أن يرتب الأمر بعد لقاءين مع الملك فاروق .

ونظراً لأننا كنا نتحدث بالقرب من الملك فإننى لم أستطع أن أواصل الإلحاح على هذه النقطة فى ذلك الوقت ، ولكنى سأواصل ذلك .

٥– وأضاف النحاس باشا أنه يعتقد أنكم ينبغى أن تعلموا أنه يشك فى أن نشأت يدبر مؤامرات خبيثة وخاصة ضدى فى لندن . وهو لن يدهش إذا كان القصر يرسل برقيات إلى نشأت من وراء ظهره ، واقترح وضع حد لذلك .

وطلب فى نفس الوقت عدم الاهتمام بأى شىء يصل إليكم ؟ أو إلى أى عضو بحكومة صاحب الجلالة – إلا إذا كان عن طريقه أو عن طريق وزير الخارجية .

وألمح إلى أن نشأت يحتمل أن يتآمر مع شخصيات هامة فى لندن . . ولكنه لم يذكر أسماء .

والواقع أن نفس النبأ وصلَ إلىّ عن طريق منفصل من مصادرى السرية داخل القصر .

كان السؤال الوحيد الذى وجهه تشرشل لأنتونى إيدن فى اجتماع حكومة الحزب عند نظر موضوع تكليف النحاس بتولى الوزارة ! ! هو : هل سيؤدى ذلك إلى انتخابات جديدة .

وكانت لندن لاتتوقع أن يلجأ النحاس إلى إجراء انتخابات فى ظل جو سياسى مضطرب ، وفى جو عسكرى يميل ميزانه لصالح الألمان .

ولكن النحاس يحل مجلس النواب ويصمم على إجراء انتخابات ولا يملك سكريفنر رئيس القسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية إلا أن يقول « هذا الإجراء يدعو للأسف ، ولكن لابد لنا من احتماله ، والانتخابات التى يجريها الوفد أقل تزويراً من الانتخابات التى يجريها خصومه » !

ويعلق السير موايريس بيترسون على هذه المذكرة قائلاً :

. . هناك احتمالان :

١- أن يجرى الوفد الانتخابات .

٢- أو منع الانتخابات ، لأننا نحن وحدنا الذين نملك القدرة على ذلك ، وفى الحالة الثانية فإن الوفد سيستعيض عن إجراء الانتخابات بعقد اجتماعات فى طول البلاد وعرضها للحصول على التأييد الشعبى وهذه الاجتماعات ستثير ضجة أكبر من الانتخابات .

ويوافق إيدن على رأى بيترسون بالسماح للوفد بإجراء الانتخابات .

وتقول برقية إيدن يوم ٩ فبراير إننا لانستطيع أن نقترح تزوير الانتخابات ، ولكننا نطالب بتخصيص مقاعد فى المجلس لنواب المعارضة . . أى لا يرشح الوفد أعضاءه فى هذه الدوائر وتترك للأحزاب المعارضة – الأحرار والسعديين – بلا منافسة وفدية .

وتقول البرقية : هذا أفضل ، لأن الوفد لن يستطيع إثارة نشاط سياسى فى البلاد إذا كان الوفديون وحدهم فى مجلس النواب . !

ويوافق النحاس على رأى لندن .

يجتمع مكرم مع ممثلى الأحرار والسعديين ويقرر ترك ٢٥٪ من الدوائر لها ، مقابل إصدار بيان يسحب فيه الحزبان معارضتهما لتولى الوفد الحكم .

ويوضع البيان فعلاً . ويوافق الحزبان على ماجاء فيه ويبقى التوقيع .

وهنا يحدث اختلاف على عدد الدوائر .

النحاس يرى أن نسبة الـ ٢٥٪ من الدوائر المخصصة للمعارضة . . يرشح فيها الوفد أيضاً . . رجاله !

وترفض الأحزاب ذلك وتصر على أن يكون لها ربع الدوائر بلا منافسة وفدية أو من

المستقلين على الإطلاق .

وبعد أسبوع من حادث ٤ فبراير . . يبعث السفير إلى حكومته برقية رقم ٥٥٧ قائلاً :
لقد عدل النحاس عن تخصيص دوائر لأحزاب المعارضة مع أنه سبق أن وافق على ذلك .
والسفير يروى ماقاله النحاس بالحرف الواحد .
قال النحاس :

–كنت مستعدًا لذلك من قبل . . أما الآن فإنى أرفض . لقد هاجمنى زعماء المعارضة فى اجتماعات القصر .

وهم يقولون فى كل مكان إنى جئت على الحراب البريطانية .

إن كل ما أعدكم به أن تكون الانتخابات حرة ، ولن تكون هناك خطب أو منشورات عدائية ضد حليفة مصر . . بريطانيا العظمى .

ويكتب إيدن بخط يده معلقاً على هذا الحوار :
– لماذا تشكو إذن ؟

ويبعث إيدن مذكرة إلى تشرشل يقول فيها :
إن موقف النحاس سيرفع درجة حرارة النشاط السياسى فى مصر ، وهو الأمر الوحيد الذى يدعو لشكوانا وقلقنا .

* * *

ويوعز مكرم عبيد لإحدى مجلات الوفد بنشر مشروع الخطابات التى كان يزمع حزبا المعارضة إرسالها للنحاس ، وفيها تبرئة من تولى الوزارة على أسنة الحراب البريطانية . . ويحس الناس بانتهازية المعارضة ! !

وبعد أسبوع آخر . . وفى ١٨ فبراير يبلغ النحاس السفير بأنه عاقد العزم على أن تهزم العناصر المؤيدة للمحور فى الانتخابات .

وفى يوم ٢٢ فبراير يقول النحاس للسفير إن الخطوات ستتخذ لمنع إعادة انتخاب رئيس وزراء مصر السابق . . إسماعيل صدقى !

ويجمع النحاس المحافظين والمديرين ، ويطلب إليهم الاهتمام بحفظ الأمن والنظام ومقاومة النشاط الهدام ضد الإنجليز والطابور الخامس .

ويتلو النحاس للحاضرين منشورات ضبطت فى القاهرة ضد بريطانيا ، ويطلب ضبط أى منشورات مماثلة .

وتوافق بريطانيا إزاء هذا كله على عدم تخصيص دوائر خالية فى الانتخابات لأحزاب المعارضة .

ويقول السفير :

– من مصلحتنا ألا تعرقل معارضة قوية عمل الحكومة .

وتقاطع أحزاب المعارضة الانتخابات ، وتطلب إلى من يرغبون من الأعضاء أن يرشحوا أنفسهم كمستقلين .

ويحاول النحاس التفرقة بين الأحرار الدستوريين ، فيترك بعض الدوائر لمجموعة خشبة باشا وبهى الدين بركات باشا .

. . وتجرى الانتخابات فيفوز الوفد بأغلبية .

ويفقد أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة التأمين ؟

ويسقط بهى الدين بركات فى دائرته الانتخابية ؟

ويتوجه مكرم عبيد للسفير البريطانى يشكره ، لأن قرض القمح الذى قدمه الجيش البريطانى ساعد على فوز الوفد ؟

ويمتنع الشيخ حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين عن الترشيح كما تقول برقية للامبسون مبدياً استعداده للتعاون مع الحكومة .

ويبدى الشيخ – البنا – تلميحاً إخلاصه للمعاهدة البريطانية .

ويعرض أمر الخطاب على لامبسون الذى يقول فى برقيته بالحرف الواحد :

« هذا الخطاب تم نتيجة لمزيج من الخوف والرشوة ، وقيمته مشكوك فيها ولا يعتمد عليها » .

ويبحث النحاس مسألة الإخوان المسلمين مع السفير . .

يقول النحاس للسفير :

– أعطونى أسماء الإخوان المسلمين الذين تعتبرونهم أكثر خطورة وهؤلاء سأسكتهم أو أشتريهم .

فيرد السفير :

– هؤلاء الرجال خطرون ، ولقد جانب حسين سرى الصواب عندما أطلق سراحهم . وإنى أعتبر اعتقالهم هو الحل المثالى ، وسأستشير سلطاتنا العسكرية ويتردد اسم الإخوان المسلمين كثيراً فى برقيات السفير .

فى برقية تاريخها ٦ مارس يقول السفير إن أمين عثمان أبلغه أن النحاس يفكر فى اعتقال

حسن البنا زعيم الإخوان والسكرى وكيل الجماعة .

وفى برقية أخرى بتاريخ ٢١ مارس يقول أمين عثمان إن النحاس سيتصرف مع الإخوان المسلمين لنشاطهم الخطر . . وأن هناك تقارير كثيرة تشير إلى ذلك ! !

ويضع الوفد برامج لتعقب كل الذين يعادون بريطانيا .

على ماهر . . وافق النحاس على اعتقاله وتحديد إقامته . . وعندما نقل على ماهر إلى السرو . . كان يقول « قنابل هتلر ولا ناموس السرو » ! !

وصالح حرب . . وافق النحاس على اعتقاله فى أسوان .

ووافق النحاس على إحالة عبد الوهاب طلعت إلى المعاش .

وأعد العدة لتطهير القصر من الايطاليين عدا بوللى . . قواد الملك !

وتزداد الغارات الألمانية على مصر .

وتنشط الدعاية الألمانية ضد الإنجليز .

وفى نفس الوقت يرتكب الجنود الإنجليز حوادث اعتداء ضد المصريين فى كل مكان . .

ولايجد مايلز لامبسون مايجيب به عندما يسأل عن سر هذه الاعتداءات إلا أن يقول :

– ماذا يفعل الجنود البريطانيون . . إن مشهد الطربوش يغريهم بالاعتداء . . وكان الطربوش أيامها . . رمزاً لمصر كلها !

J543

3

Sir Alexander Cadogan.

Mr. Scrivener.

Please return to Sir Basil Newton.

KING FAROUK.

At the meeting with the Dominion High Commissioners on Thursday, February 26th, I said that the Foreign Office wanted to be prepared in case a place of retirement were required at short notice for the present King of Egypt.

As the High Commissioners already knew, young King Farouk's behaviour precipitated a first class crisis early this month when he had to be called upon either to abdicate or to appoint the present Prime Minister. He then accepted the latter course but, at his very next public meeting with our Ambassador, his behaviour amounted to a public affront for which Sir Miles Lampson had to demand an apology. This minor incident was being patched up but, so long as any representative of the Italian clique remained at the Palace (and the efforts to dislodge them might ~~itself~~ precipitate a crisis), the risk remained serious of a further, and this time final, crisis involving the departure from Egypt of the young Farouk. We, of course, hope very much to be able to prevent or solve further crises but, in case of failure, the Foreign Office thought it prudent to ascertain in advance some place of residence where Farouk could be kept from becoming a source of mischief or a martyr.

There might be considerable objections to the United Kingdom as an asylum (e.g. the United Kingdom Government would have been directly instrumental in King Farouk's removal, it might be difficult to prevent intrigues and mischief making, the climate might not suit him, and his presence might moreover be unwelcome to our own King), so the Foreign Office would like to know whether the ex-King, should he become that, could be received in one of the Dominions. The Canadian Government already said they were prepared to accommodate the ex-Shah of Persia and the Foreign Office hope they might be prepared to grant a further favour of offering a domicile to King Farouk, should that be necessary. If the Canadians were agreeable, the Foreign Office thought that his residence in Canada might present many advantages e.g. the Canadian Government would not have been directly involved, intrigues in Canada would be difficult and more likely to be innocuous at that distance, the climate was very varied and offered something which happened to appeal very much to young Farouk, namely, the opportunity of ski-ing. It would also be entirely safe.

I mentioned that another possibility, which might perhaps be considered, was an island in the West Indies. In deciding the most suitable place

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and n... ssed on].

[CYPHER] DEPARTMENTAL (SECRET)

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE J992

Sir M. Lampson D. 10.52 p.m. 28th February, 1942
No.696
28th February, 1942 R. 5.15 a.m. 1st March, 1942

. . . .

SECRET.

Hussein Sirry Pasha called this morning at his request. It is first time we have met since he resigned. He was as friendly as ever.

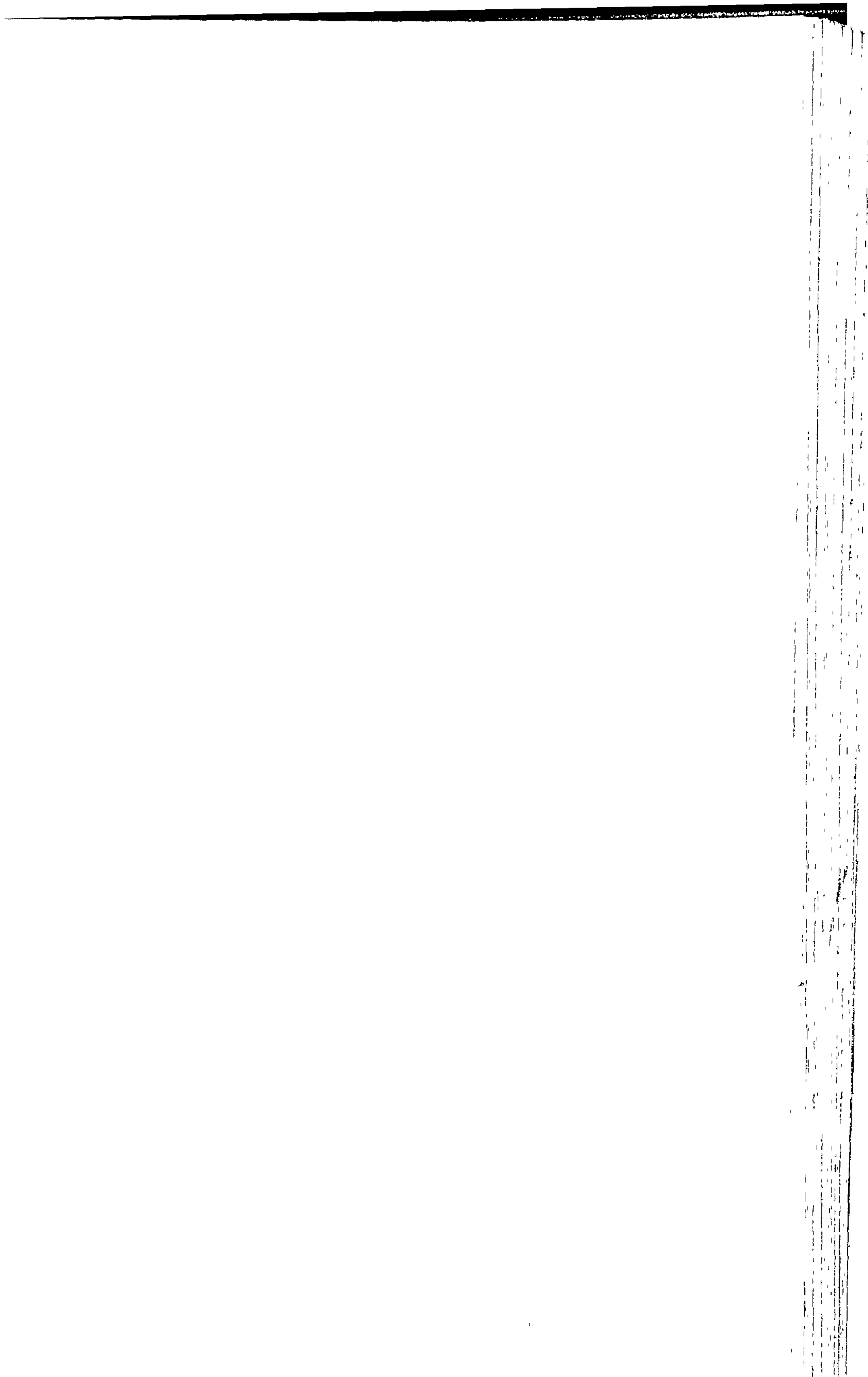
2. He spoke very freely. What we had done on February 4th was good: but it must not be left there. He then put this straight question "Do you want King Farouk to remain?" I replied "Naturally, if he will henceforth play loyally by us but that is an essential condition". Sirry Pasha said that in that case we must forthwith eliminate Ali Maher who [grp. undec. ? continues] his mischievous role. Other trouble makers were Maraghi, Saleh Harb and Mahmoud Khalil.

3. I told him I believed Nahas Pasha intended to deal with Ali Maher but that I got the impression that he was waiting till his position in the country was consolidated by the election in March. Sirry replied that that was waiting too long: as long as Ali Maher was about (and he knew as a fact that he was still in communication with the Palace) we should continue to have "incidents" and our relations with King Farouk would never get right. In reply to my question he suggested that Ali Maher should be banished to his estate and cordonned off there. If Nahas Pasha would send him abroad so much the better: but if Ali Maher refused to go there was no legal way of compelling him to go. I said that I cherished the hope that Nahas Pasha might eventually ask him, Sirry, to accept the post of the King's Chef de Cabinet. Sirry replied that in no case would he accept until Ali Maher was disposed of.

4. An hour later I [? grp. omitted] Nahas Pasha at the Palace luncheon and was able to speak to him on the lines of your telegram No.791 just in. I had in fact sent him a message only last night renewing my pressure for the immediate removal of Ali Maher. Nahas Pasha said to-day he was in complete agreement as to its necessity, but it was a question of timing. He wished to establish his position more firmly first. I told him I had heard twice from you in the past few days urging speed; and then added what I had heard from Sirry about Ali Maher this morning, of course not betraying the source. Nahas Pasha still pleaded for time - perhaps he could arrange for it after "two more audiences with King Farouk". As we were talking in near proximity to the King,

Mr. Scrivener
You may like to [?] the two numbers [?] by the [?] — see [?] in pencil.
[initials] 4/3

حسين سري يلتقي بالسفير البريطاني ويحثه على إبعاد علي ماهر



١٥ تقليم الأظفار !

ظن كثيرون أن إنذار ٤ فبراير كان مجرد اختبار للقوة ضد فاروق .

ولكن من يقرأ وثائق حكومة الحرب يجد أن كل شيء كان معدًّا فعلاً لعزل الملك .

وهناك ٤ وثائق تشير إلى ذلك .

الأولى من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الدومينون بتاريخ ٥ فبراير تطلب منها معرفة أفضل الأماكن التى ينقل إليها فاروق ويقيم فيها بعد عزله .

والثانية من وزارة الدومينون بتاريخ ١٥ فبراير إلى وزارة الخارجية وهى تشير إلى أن الأزمة قد حلت ، ومع ذلك ، ولأن الإيطاليين لم يبعدوا من القصر ، والحكومة البريطانية مصممة على إبعادهم ، فإن وزارة الدومينون توالى اتصالها خوفاً من أن يوجه إليها اللوم إذا لم تبحث كل الإمكانات .

والوثيقة الثالثة تشير الى اجتماع للمندوبين الساميين لحكومات الدومينون فى لندن يوم ٢٦ فبراير ، بعد أن قامت أزمة جديدة بين فاروق ولامبسون . . وسنشير إليها فيما بعد .

وهذا الاجتماع كان مخصصاً لبحث مسألة واحدة وهى :

أين يذهب فاروق بعد العزل ؟

وبدأ وكيل الخارجية البريطانية الحديث فأشار إلى الأزمة وقال :

– إن سلوك فاروق عجل بأزمة من الدرجة الأولى عندما طلبنا إليه أن يعين رئيس الوزراء الحالى أو يعتزل .

وهناك احتمال لقيام أزمة خطيرة وحاسمة هذه المرة مما يقتضى إبعاد فاروق ، وسنضطر إلى إيجاد مكان له إذا أخطرنا قبل العزل بوقت قصير .

وإننا نأمل منع ، أو حل أية أزمة تنشأ فى المستقبل ، ولكن الخارجية ترى أنه من الحكمة أن تعرف أين يمكن بقاء فاروق . . حتى لايثير المتاعب . . وأيضاً حتى لايعتبر شهيداً .

أما بالنسبة لإقامة فاروق فى إنجلترا ، فهناك اعتراضات وجيهة على ذلك ، لأن بريطانيا ستكون مسئولة مباشرة عن إبعاد فاروق ، فضلاً عن أن ذلك سيؤدى إلى مؤتمرات ومتاعب ، بالإضافة إلى أن الجو ربما لايناسبه ، وملك بريطانيا ، ربما لايرحب بوجوده !

ولقد أبدت حكومة كندا استعدادها « لإيواء » شاه إيران السابق ، وتأمل وزارة الخارجية أن تكون كندا مستعدة لمنح حق اللجوء لملك آخر . . هو فاروق .

فإذا وافقت كندا على ذلك فإن وزارة الخارجية ترى أن ذلك أنسب مكان ، لأن كندا ليست مشتركة فى عزل فاروق .

. . والمؤامرات فى كندا صعبة لبعد المسافة . . والجو متنوع ومتباين لتعدد المناطق ، الأمر الذى سيسر فاروق ، خصوصاً أن كندا آمنة . . ويمكنه أن يمارس فيها رياضة الانزلاق على الجليد .

وهناك اقتراح آخر . . جزيرة من جزر الهند الغربية .

وعلى أية حال فإن المكان سيحدد على أساس طريقة رحيل فاروق عن مصر . . وستكون معاملته مختلفة إذا نحن خلعناه عن العرش .

أما إذا اعتزل فسنترك له حرية اختيار المكان .

* * *

وتخللت الاجتماع مناقشات عديدة .

وأثير شك فى أن جزر الهند الغربية ليست آمنة .

ووافق المندوب السامى الكندى فنستت ماسى على اختيار كندا ، ووعد بأن يستشير حكومته .

ورأت وزارة الخارجية البريطانية أن كندا هى المكان المناسب ، وأيدت التركيز عليها .

والوثيقة الرابعة بتاريخ ١٢ مارس وفيها موافقة كندا نهائيًا على إقامة فاروق .

وهذه الوثائق تدل على أنه بعد ٥ أسابيع من الإنذار كانت بريطانيا لاتزال تفكر فى عزل فاروق إذا لم يطرد الإيطاليين وأتباعهم من القصر .

* * *

وحكاية فاروق مع لامبسون بعد ٤ فبراير طويلة . .

إن لامبسون هو الذى يسارع بالشكوى إلى لندن من فاروق .

برقية رقم ٥٥٠

بتاريخ ١٠ فبراير .

مرسلة من السيد مايلز لامبسون .

إلى وزارة الخارجية .

عاجل .

١- اجتمعت بحسنين فى الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم . لأول مرة منذ لقاء ٤ فبراير . حاول أن يناقش الأحداث الأخيرة ولكنى لم أترك له الفرصة . لقد طلبت منه الحضور لغرض محدد .

ذكرته أن الملك (فاروق) كان قد « طلب فرصة واحدة أخرى » . وأكد فاروق « أن مافات مات » . وقد وافقت على ذلك ببعض الشكوك .

وقلت إن الملك (فاروق) قد أعطى كلمة شرف ، وقال إنه يتطلع إلى المستقبل . وبالإضافة إلى ذلك فقد وافقت – مراعاة لمشاعر الملك ، وبناء على طلبه بأن إجراءاتنا التى اتخذناها مساء ٤ فبراير. ستظل سرًّا داخل الجدران الأربعة ، وهو تعهد احترمناه من جانبنا ، ولكنه لم يكن موضع احترام من جانبهم . .ذلك أن هناك حديثاً يتردد الآن بين المصريين عن أن الوفد فرض بحراب البريطانيين وما ينشأ عن ذلك من كلام أحمق .

وقلت . . إنه لما كان حسنين باشا حاضراً أثناء اللقاء – مساء ٤ فبراير – فإنه يعرف جيداً أن هذا تشويه للحقيقة : إن الحراب البريطانية كانت موجودة لغرض آخر تماماً ، التزمنا بإخلاص بعدم إذاعته (السير مايلز لامبسون يعنى هنا عزل الملك) .

وقلت إنه نتيجة لما ينشر فى الدوائر المصرية من كلام فإن هناك حديثاً الآن عن مقاطعة خاصة ، وعن انسحاب الأعضاء المصريين من نادى الجزيرة ، وعن حل الاتحاد البريطانى المصرى . . ولا أعرف ماهى الحماقات الأخرى .

. . وبالنسبة لى فإنى لا أكترث بمسألة انسحاب الأعضاء المصريين .

. . إن ذلك سيوفر علينا متاعب التأثير – فى المستقبل – على انتخابات لجنة نادى الجزيرة لضمان انتخابهم . ولكن ينبغى أن أتأكد ، وأن أتأكد فوراً أن هذه الحماقات تتعارض مع رغباته .

لقد أظهر الملك أنه يستطيع أن يتصرف كما يشاء . انظر إلى الإجراء الذى اتخذه مع الجيش

والذى كان حكيماً للغاية .

٢ – قال حسنين –كعادته – إننا نقسو عليهم .

وقال إنه أصيب بصدمة لم يفق منها .

وحاول أن يقلل من شأن هذه المظاهر . ولكنى رفضت أن أستمع لشىء من هذا .

قلت إنه بالإضافة إلى وقف هذه الأمور ، وهو ما أعلم أن فى استطاعة الملك أن يحققه . فإن الملك (فاروق) يمكن – إذا كان حكيما – أن يتخذ خطوة علنية عاجلة يظهر بها تضامنه مع الحلفاء .

لماذا مثلاً لايدعو سفير صاحب الجلالة (أى السفير البريطانى) إلى الغداء فى القصر ؟ أو يتناول هو العشاء فى السفارة . إن هذا سيوقف كل هذه المظاهر الخطيرة الحمقاء .

ولم ترق هذه الفكرة لحسنين (والواقع أنها لاتروق لى أيضا) ولكن حسنين تعهد أن يفكر فى خطوة عاجلة تشير إلى إخلاص الملك فاروق للحلفاء .

أخيراً قلت لحسنين إن التعليمات لى تقضى بضرورة إبعاد مجموعة الإيطاليين والموالين للإيطاليين من القصر . ولو أن الملك (فاروق) لديه أى قدر من الحكمة فإنه سيتخلص منهم جماعة على الفور .

وقلت إنى فى الوقت الحاضر لا أتقدم بطلب . ولكنى أبدى نصيحة حارة وودية . فإذا لم يتخذ هذا الإجراء فإنى أتصور أن رئيس الوزراء سوف يعالج هاتين النقطتين فى القريب العاجل .

* * *

وبعد أسبوعين يشكو لامبسون مرة أخرى .

إن المفوضية البريطانية فى طهران تكتب إلى مايلز لامبسون ليذهب إلى المطار لاستقبال إمبراطورة إيران فوزية عند وصولها إلى القاهرة لزيارة شقيقها الملك فاروق .

إن أحد الأمناء يقود السفير وزوجته إلى حجرة انتظار متواضعة فى المطار . – وفاروق والملكتان – الزوجة والأم – والأميرات وأعضاء السفارة الإيرانية فى سرادق خاص أعد لهذا الغرض .

ويطلب السفير استدعاء حسنين لمقابلته فوراً فيجىء ليسمع أن مايلز يريد أن يكون فى السرادق مع الجميع ، فيدعوه حسنين إلى ذلك ببرود .

وتصل الإمبراطورة وتقدم الملك وأسرته لمصافحتها . .

ويقدم حسنين السفير وقرينته للإمبراطورة ، ولكن الملك يتجاهل وجود السفير تماماً فيبرق لحكومته قائلاً :

– أهانني صاحب الجلالة أمام الجميع . . إن لهذا العمل دلالته السياسية خاصة أننا لم نلتق – أنا والملك منذ ٤ فبراير .

ويجتمع السفير بالنحاس ويروى له القصة ، ويطلعه على البرقية التي كتبها لحكومته ، فيثور النحاس عندما يبلغه السفير بأنه سيكون لتلك البرقية أسوأ الأثر فى لندن .

وفى المساء يتصل النحاس بالسفير قائلاً إنه يخاطبه بصفته وزيراً للخارجية ، وأن الملك كلفه بأن يقدم اعتذاراً عن حادث المطار واعتبار الأمر منتهياً .

ويضيف النحاس :

« لن أقول للملك إن الحادث انتهى . . بل سأجعله قلقاً عدة أيام . . سأقول له إنك استقبلت الاعتذار ببرود .

وتجىء التعليمات من لندن .

دع الملك يقيم مأدبة عشاء أو غداء .فى أقرب فرصة لتكريم إمبراطورة إيران ، وتدعى أنت وقرينتك إليها . ويعامل الملك وزوجتك كضيفى شرف :

– « هذا يكفل لك الترضية العلنية المناسبة » بدلاً من إرغام الملك على الاعتذار العلنى فى هذا الاعتذار العلنى إذلال للملك ولن يفيدنا .

ويلتقى فاروق بالوزير المفوض البلجيكى فى القاهرة فيقول له :

– أنا ومليكك مضطران للاستسلام للقوة .

يعنى أن ملك بلجيكا استسلم للألمان . . وهو – فاروق – استسلم للإنجليز .

وتهمس زوجة الوزير البلجيكى بنص الحديث للامبسون . . ومنه إلى لندن ! !

يذهب محمود بك حسن الوزير المصرى المفوض فى واشنطن إلى إحدى حفلات سفارة فيشى فى أمريكا التى لم تكن قد قطعت علاقتها بعد بفرنسا . . ويدافع محمود بك حسن عن الملك فى حادث ٤ فبراير .

ويسمع مايلز لامبسون بذلك فيطلب إلى النحاس سحب الوزير المصرى من واشنطن .

ويرد النحاس – ودائماً عن طريق أمين عثمان ! .

– اطلبوا أنتم إلى أمريكا أن تقترح سحب وزيرنا المفوض . . حتى أتفادى أزمة مع الملك .

* * *

يجتمع النحاس مع السفير ويشكو من أن الملك سيحاول إفساد العلاقات بينى وبين المسئولين فى لندن عن طريق السفير المصرى حسن نشأت .

قل للمسئولين إن اتصالاتى بهم ستكون عن طريقك وحدك .

ويقترح النحاس نقل نشأت إلى طهران .

ويقترح الملك أن ينقل إلى القصر .

. . وفى هذه الحالة يفضل النحاس أن يبقى نشأت فى لندن .

ولايجد الملك مايفعله لمضايقة الإنجليز إلا أن يمنح هدى شعراوى وسام الكمال فى الحفلة الساهرة التى أقامتها لصالح جمعيتها النسائية . . فيغضب السفير البريطانى لموقف هدى شعراوى العدائى ضد الإنجليز . . ومنحها الوسام يعتبر رضاء ملكيًا عن تصرفاتها ، ويشكو لامبسون للنحاس الذى يسرع إلى حسنين غاضباً لأنه ليس من حق الملك منح الأوسمة لسيدة فى الطابور الخامس . . وأنه كان من الأفضل منح وسام لقرينة حسين سرى رئيسة الهلال الأحمر . خالة الملكة فريدة !

وإذا كان فاروق عاجزاً عن مضايقة لامبسون فإنه يلجأ إلى مضايقة النحاس ويلعب معه لعبة غريبة .

برقية رقم ٧٢٠

فى ٥ مارس ١٩٤٢

مرسلة من السير مايلز لامبسون .

إلى وزارة الخارجية .

هام .

١- اجتمع النحاس باشا لمدة ساعة مع الملك فاروق هذا الصباح .

٢- وقد بدأ النحاس بإبلاغ جلالته (على أمل أن يبعث ذلك السرور لديه) بأنه رتب معى بهدوء دفن قضية عزيز المصرى ، ولكن الملك (فاروق) لم يتحرك . . ووصف هذا الأمر بأنه محض دعاية .

٣- بعد هذه البداية غير المشجعة ، أثار النحاس باشا مسألة الإيطاليين الذين مازالوا موجودين بالقصر .

قال الملك فاروق إنهم سيذهبون ، ولكنه يريد الاحتفاظ بثلاثة منهم بالإضافة إلى بوللى .

وبناء على طلب النحاس فإنى - أى مايلز لامبسون - سأبحث هذا الأمر مع المسئولين البريطانيين عن الأمن . واثنان من هؤلاء الإيطاليين الثلاثة يعملان حلاقين ، والثالث مدرب كلاب .

٤- أشار النحاس بعد ذلك إلى مسألة بوتسى الوزير الفرنسى المفوض فى مصر ، وأبلغ الملك بالموقف الذى وصلنا إليه .

دهش الملك لأنه لا النحاس ، ولا نحن ، نريد أن نبقى أصدقاء لفرنسا .

رد النحاس بأن فيشي ليست فرنسا . وقال إنه أبلغ بوتسى أنه سيسمح فقط للقائم بالأعمال السويدى بزيارته ، وأنه - أى بوتسي - تصرف بطريقة سيئة جداً وسيبعد بوتسي عن أى مجال يمكن فيه أن يكون مؤذياً .

٥- انتقل النحاس بعد ذلك إلى ماوصفه للملك فاروق بأنه أخطر مسألة لديه ، وهى مسألة على ماهر .

بدأ الغضب على الملك فاروق وسأل .

لماذا ؟

قال النحاس إنه يكره على ماهر منذ عام ١٩٣٧ .

وقال إن على ماهر ألحق أضراراً بالغة بمصر وبالملك فاروق ، وبسببه وقعت أحداث ٤ فبراير .

وقال إنه فى إحدى الفترات فكر فى إرساله إلى السودان ، ولكنه قرر ألا يفعل ذلك . وسيأمره الآن بالبقاء فى عزبته دون أن يرى أحداً أو يخرج دون إذن .

عند هذا الحد ظهر الغضب على وجه الملك .

مضى النحاس يقول : إنه لن يعمل مع على ماهر على الإطلاق . وإن الملك (فاروق) لم يظهر أى تغيير فى موقفه ، إن جلالته يجب أن يعترف بأن هناك حرباً ، وأن البريطانيين حلفاؤه .

وقال إنه مصمم - مادام رئيساً للوزراء - على أن تكون مصر مكاناً أميناً لكل بريطانى وبخاصة القوات البريطانية .

أثار هذا تعليقاً ساخراً من جانب الملك فاروق الذى قال إن البريطانيين لن يقفوا دائماً إلى جانب النحاس باشا .

فهم لم يساعدوه عام ١٩٣٧ .

وهم لم يساعدوا حسين سرى .

رد النحاس أنه لايعبأ بما إذا كان البريطانيون قد ساعدوه أولاً . قال إنه ملتزم فقط وسيتمسك بالتزامه ، ومهمته بسيطة للغاية وهى الدفاع عن الديمقراطية ومساعدة الديمقراطية ، وشعاره تنفيذ المعاهدة نصًّا وروحاً . وإن روح المعاهدة هى كل شىء أما النص فغير هام ، وإذا كان هناك من يعرف ماذا يعنى ذلك فهو النحاس باشا .

٦- ثم قال للملك فاروق إنه سمع شائعات خبيثة عن حركة تطهير فى صفوف البريطانيين

بسبب الأحداث الأخيرة – وكان يشير إلى الروايات التى تخرج عن القصر.

قال النحاس إنه سيتمسك بالسير مايلز لامبسون ، وإنه يثق فى أن الملك (فاروق) سيفعل ذلك أيضاً .

وإذا سمع النحاس باشا – أى شىء من هذا القبيل – فسيكون « قاسياً جداً » .

وإذا أراد أى إنسان ، بريطانياً كان أو مصرياً ، أن يتصل بالملك فيجب أن يتم ذلك عن طريقه – النحاس باشا .

ومضى النحاس باشا يذكر الملك (فاروق) بأنه لايثق فى نشأت ، وأنه يصر على استدعائه . وقال إنه لايرى ، وليس فى ذهنه شخص يحل محله ، ولكن يجب استدعاؤه فهى مسألة ثقة .

٧– ثم تحدث النحاس باشا عن صالح حرب – رئيس الشبان المسلمين – الذى سيعامله بنفس الطريقة التى سيعامل بها على ماهر .

حاول فاروق أن يسوف فى مسألة المسلمين الموالين للملك ، ورد النحاس باشا بأن صالح حرب لايمثل مشاعر المسلمين ، الأمر الذى يعد هو – النحاس باشا – أقدر على الحكم عليه .

٨– قال الملك أخيراً للنحاس باشا بأن يفعل مايشاء بشأن النقاط المذكورة فقد أخذ على عاتقه هذه المهمة . وليس هناك مايمكن قوله .

وهنا قال النحاس إنه أخلص أصدقاء الملك فاروق فإنه يعمل فى سبيل مصر التى يجب أن تكون مصالح الملك أيضاً .

صاح الملك « إنى لا أريد دروساً » .

وهنا أخذ النحاس يردد مختلف النقاط التى ذكرها واحدة بعد الأخرى ثم استأذن وانصرف .

٩– ماسلف ذكره هو رواية النحاس باشا نفسه وبكلماته . وأعرب النحاس عن أنه أزاح كابوساً من فوق صدره ، وهو يشعر بسرور ، لأنه قال ذلك وبصراحة شديدة .

١٠– ويأمل النحاس أن يحل البوليس الخاص يوم الاثنين القادم وهو جهاز أنشأه على ماهر كأداة من أدوات القصر .

وسيتولى النحاس يوم السبت مسألة على ماهر وصالح حرب .

* * *

ويمتنع الملك عن لقاء النحاس ، ويحيله إلى أحمد حسين فى معظم الحالات .

وتبرق وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها بعد ٤٠ يوماً فقط من حكم الوفد تقول :

« إن سلوك النحاس أصبح غير مرض يوماً بعد يوم . إنه متردد . يبدو أنه وصل إلى نوع من التفاهم مع الملك » .

وعرف النحاس بأمر البرقية عن طريق السفير وأمين عثمان . فيعتقل على ماهر داخل مجلس الشيوخ ، والأمير عباس حليم ، ومحمد طاهر باشا ، والأمير عمر الفاروق ، وينفيهم إلى السرو.

وقد شجعه السفير على ذلك قائلاً :

- إن الملك فؤاد لم يكتف باعتقال عباس حليم ، بل جرده من كل رتبه أيضاً .

ويوافق فاروق على اعتقال أفراد من أسرته ، ولكنه يعارض اعتقال بوللى وجارو . . إلخ .

والذى يطالع الوثائق البريطانية يجد أن بريطانيا ضغطت كثيراً على النحاس لاعتقال على ماهر ، وعباس حليم ، وطاهر باشا ، وعمر الفاروق .

وقد وجدت هذا الموضوع فى برقيات كثيرة تم تبادلها بين القاهرة ولندن والخرطوم .

* * *

قرأت برقية بعث بها إيدن إلى سفيره يشكو تصرفات النحاس ويقول : إننا لم نجد عملاً . . كل ماسمعناه وتلقيناه مجرد كلام .

وهذه البرقية هى السبب فى تحديد إقامة على ماهر فى مزرعته بالقصر الأخضر قرب الإسكندرية مع مراقبة تليفونه .

ولما استطاع على ماهر الهرب من القصر الأخضر والوصول إلى مجلس الشيوخ بالقاهرة أثناء اجتماعه اعتقد على ماهر أن الحكومة لن تجرؤ على اعتقاله داخل حرم المجلس . . ولكن الضغط الذى يطل من البرقيات هو السبب . . وهو المسئول الوحيد لتجاهل الحكومة حتى مراعاة الشكل ! !

* * *

فى مذكرة مقدمة لوزير الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧ مارس نجد سر المطالبة باعتقال على ماهر والآخرين . . وضرورة إبعاد الإيطاليين من القصر .

تقول المذكرة إن بعض تصرفات فاروق عام ١٩٣٩ كانت موضع شك .

وفى عام ١٩٤٠ كان السير لامبسون لايزال يشير إلى أن بعض تصرفات الملك غير مسئولة .

ولكن فى عام ١٩٤١ بدت كراهية فاروق لنا واضحة ، لولا أن السفير كان يقول «كش» من حين لآخر لتمادى الملك أكثر .

وفى الخريف الماضى قيل له إن ما جرى فى طهران ، يمكن أن يتكرر فى مصر إشارة على عزل الشاه .

وفى المستقبل إذا لجأنا إلى إنذاره . . فإن الإنذاريجب أن ينتهى إلى غايته ، وهو إبعاد فاروق عن عرشه .

ومن المستحيل تغيير مافى نفس الملك ، ولكن يمكن تقليم أظفاره وجعله بلا قدرة على الإيذاء إذا أبعدنا من حوله العناصر المعادية لنا .

وفى كل مرة حاولت فيها ذلك كانت الحكومات المتعاقبة فى حاجة إلى تأييد فاروق ولا تستطيع أن تدخل معه فى صدام مباشر . . أما الآن فلدينا حكومة وفدية تريد الحد من نفوذ القصر وإنها تستطيع أن تتخذ أية خطوة ضد رجال القصر كجزء من سياستها .

وستكون ميزة كبيرة لنا إذا استطعنا أن نجعل النحاس يحارب لنا معركتنا .

والتعليق الوحيد هو أن النحاس قد قام بالمهمة . . فعلاً .

* * *

واجه النحاس فى الشهور الأولى لوزارته عدة مشاكل :

المشكلة الأولى : الملك ورجاله .

وقد تغلب النحاس على هذه المشكلة تماماً بنفس الإجراءات العنيفة التى اتخذها رجال الملك ، والتى وصلت إلى حد اعتقال رجال الأسرة المالكة أنفسهم وموافقة فاروق على ذلك . . واعتقال على ماهر داخل مجلس الشيوخ .

واستطاع النحاس إبعاد عبد الوهاب طلعت من منصب وكيل الديوان .

وعندما فكر فاروق فى تعيين ذو الفقار باشا والد الملكة فريدة فى منصب رئيس الديوان . . قالت السفارة البريطانية : أحمد حسنين باشا – برغم ضعفه – أفضل . . فلم يعين ذو الفقار باشا !

وثارت أزمة مع فاروق بعد شهرين تقريباً من تعيين النحاس حول حق الملك فى تعيين أعضاء مجلس الشيوخ .

وبدلاً من أن يتكلم النحاس عن المبادئ الدستورية التى سبق أن أثارها فى عام ١٩٣٧ وأدت فيما أدت إلى استقالته . . فإنه اكتفى فى الحديث مع حسنين باشا بمناقشة الأسماء التى اقترحها الملك دون الكلام فى الأسس الدستورية .

ورفض النحاس تعيين صدقى وأحمد ماهر والنقراشى ، وتوصل مع فاروق إلى تسوية ! وكان النحاس عازماً فى أية أزمة مع القصر على أن يعبئ البرلمان والرأى العام معه ويجعلها مسألة داخلية محضة لا شأن لبريطانيا بها كما قال للسفير ! !

والمشكلة الثانية : مكرم عبيد وهى المشكلة التى انتهت باستقالة وزارة النحاس كلها بعد ٣ شهور ونصف ، وإعادة تشكيل الوزارة بدون مكرم .

المشكلة الثالثة : موقف النحاس ضد الإنجليز وضد المعاهدة قبل دخوله الوزارة .

المشكلة الرابعة : الجيش . .

١٦ تشرشل فى القاهرة

وصل ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا إلى القاهرة فجأة يوم ٣ أغسطس ١٩٤٢ . ولم ينشر النبأ فى الصحف لأن تحركات تشرشل من المعلومات التى يتمنى الألمان معرفتها أو الوصول إليها .

وبعد يومين من حضور تشرشل استقبله فاروق .

ووصف لامبسون – الذى حضر الاجتماع – ماجرى بين الملك وتشرشل فقال إن فاروقاً أبدى وداً ملحوظاً وتجنب الحديث فى الشئون السياسية الجادة ، واكتفى بإلقاء الدعابات . .

وأقام السفير البريطانى مأدبة غداء لتشرشل حضرها النحاس . كما التقى تشرشل بالأمير محمد على . والجنرال ديجول .

وظل تشرشل ٨ أيام فى مصر اجتمع خلالها بكبار قادة الجيش .

وغادر تشرشل القاهرة إلى موسكو حيث أمضى بها ستة أيام . ثم عاد مرة أخرى إلى مصر يوم ١٧ أغسطس ليقضى ستة أيام أخرى وطار بعد ذلك إلى لندن .

ولم يناقش تشرشل خلال زيارته للقاهرة الموقف الداخلى فى مصر إلا بطريقة عابرة ، فقد كان مشغولاً بما هو أهم وأكبر وأخطر . . وهنا أترك برقيات لامبسون إلى ورارة الخارجية . . وأنتقل إلى محاضر مناقشات حكومة الحزب فى لندن لنعرف سر الـ ١٤ يوماً التى أمضاها تشرشل فى القاهرة . . على دفعتين !

* * *

قبل أن يجيء تشرشل إلى القاهرة بشهر . . وعلى وجه التحديد يوم ٥ يوليو . . كان موقف بريطانيا حرجاً للغاية وبالذات فى الشرق الأوسط . .

قدم رؤساء أركان حرب القوات البريطانية تقريراً إلى تشرشل قالوا فيه :

إننا نتوقع تقدم القوات الألمانية جنوب الاتحاد السوفيتى . وهناك احتمال بأن هتلر يستطيع غزو إيران فى منتصف أكتوبر . كما أننا نخشى أن يكتسح الألمان تركيا ويتقدموا منها إلى شمال سوريا والعراق ثم إيران .

إن القوات السوفيتية لاتستطيع أن تدافع عن جنوب القوقاز ولذلك فإننا فى حاجة إلى فرق مشاة وفرقة مدرعة و ٩٥ سرب طيران للدفاع عن إيران .

إن أمامنا احتمالين لاثالث لها :

الأول : نقل قواتنا من مصر أو عدد كبير منها إلى الجبهة الشمالية لحماية البترول فى إيران . وإذا حدث ذلك فإننا سنفقد مصر .

الثانى : أن نخسر حقول البترول فى عبدان .

وليست لدينا القوات اللازمة للانتصار فى هاتين الجبهتين فى وقت واحد .

وفى ١٩ أغسطس بعث رؤساء أركان الحرب بتقرير آخر يحذرونه فيه من انهيار الجبهة الجنوبية فى الاتحاد السوفيتى .

وقال القادة البريطانيون :

لابد من حماية حقول البترول فى عبدان حتى لو اضطررنا إلى الانسحاب من دلتا نهر النيل .

إذا سقطت عبدان والبحرين فى يد الألمان فإننا سنحتاج إلى ٢٧٠ ناقلة بترول إضافية لنقل ١٣,٤١٦,٠٠٠ طن من البترول من أمريكا .

وسيترتب على ضياع بترول إيران والبحرين تخفيض قدراتنا القتالية والانسحاب من مسرح العمليات العسكرية فى عدة مناطق .

وبعث كيزى وزير الدولة البريطانى فى الشرق الأوسط إلى تشرشل يقول :

« لابديل لدينا . . لا حل إلا الانتقال السريع إلى إيران والعراق » .

ولذلك جاء تشرشل إلى القاهرة لا ليناقش شئون الملك والنحاس والمعارضة . . وإنما ليبحث أمرين :

الأول : كيف يحقق الانتصار على الألمان فى شمال أفريقيا .

والثانى . ماهى الإجراءات التى تتخذ إذا انسحبت بريطانيا من مصر . . أو من دلتا نهر النيل على الأقل .

وكان الدفاع عن إيران والعراق فى ذلك الوقت من اختصاص الجنرال أوكنلك قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط .

ورأى تشرشل تقسيم هذه القيادة فرفض أوكنلك واستقال . . وعين مونتجومرى قائداً للجيش الثامن ، أى للقوات البريطانية فى الصحراء الغربية ، والجنرال ألكسندر لقيادة الشرق الأوسط ومقره القاهرة .

ولقد ناقشت حكومة الحرب البريطانية خلال اجتماعين الإجراءات التى ستتبع عند الانسحاب من مصر ودخول الألمان . .

* * *

ومن المؤكد أن عدداً من الضباط المصريين عرف بالخطوط العامة للخطة البريطانية . . أو أحيط بأفكار عنها . . ومن هنا حرص هؤلاء الضباط على الاتصال بالألمان للتعاون معهم حتى لاتدمر مصر ، كما أن عزيز المصرى قد اتفق مع الألمان على استقلال مصر . . وقيل إنهم تعهدوا له بأنهم لن يستبدلوا احتلالاً باحتلال ! !

ومن المؤكد كذلك أن مشاعر بعض القادة العسكريين المصريين كانت مع الألمان إعجاباً . . وكانت مشاعر كثير من الضباط المصريين مع الألمان كراهية للإنجليز .

ومن هنا نجد أن الجيش المصرى لم يقف صامتاً . . ولذلك بدأت محاولات عزيز المصرى وزميلين له من الطيارين الهرب إلى ألمانيا ، وقد سقطت بهم الطائرة عند قليوب .

وقد اعتقل عزيز المصرى وصاحباه عقب هذه المحاولة . . اعتقلهم حسين سرى . . وأفرجت عنهم السفارة البريطانية بعد شهر من حادث ٤ فبراير . . فى محاولة لاكتساب صداقة الجيش . . وشباب الضباط بالذات الذى يجد فى عزيز المصرى . . رمزاً . . أو أملاً .

ولكن الإفراج عن الثلاثة لم يمنع الإنجليز من وضعهم تحت الرقابة .

* * *

ولقد بدأت الرواسب تتراكم فى نفوس الضباط المصريين ضد الإنجليز منذ قيام الحرب لأسباب كثيرة من بينها الامتناع عن تسليح الجيش المصرى .

وجاء حادث ٤ فبراير فأحس الضباط المصريون بالإذلال ، حتى أن أحدهم بعث إلى الملك فاروق يقول : « بما أنى لم أعط الفرصة للدفاع عن جلالتكم فأرجو أن تأذنوا لى بالاستقالة ، لأنى أخجل من ارتداء البدلة العسكرية » .

وبعد ٤ فبراير بستة أيام بعث لامبسون بأول برقية إلى حكومته عن تأثير الحادث فى الجيش المصرى .

قال فى البرقية رقم ٥٤٨ :

١ – أبلغنى الجنرال ستون – قائد القوات البريطانية – أنى أثرت استياء فى الجيش المصرى ، وبالذات لدى الضباط الذين ليست لهم مشاعر خاصة نحو الملك . إنهم يعتبرون ماحدث إهانة للعرش باستخدام القوة .

٢– وجد هذا صدى فى اجتماعات عقدت بنادى الضباط تحدث فيها ضباط كثيرون ، وقد اقترحوا إرسال برقية يعبرون فيها عن ولائهم للملك واحتجاجهم علىّ – أى على لامبسون .

وقد تصرف كبار الضباط – من الحاضرين – بحكمة .

٣ – وبينما كان الاجتماع مستمرًّا تلقى الضباط رسالة من القصر بأن الملك يقدر ولاء ضباطه ، ويطلب إليهم الهدوء والعودة لعملهم .

٤– علق الجنرال ستون على ذلك بأن التوتر قد امتد إلى الجيش المصرى بسبب الأحداث الأخيرة ، ولكنه يتوقع هدوءاً تدريجيًّا . وأن الحادث لن يؤدى إلى عدم تعاون بين الجيشين « المصرى والبريطانى » .

* * *

وقدم رئيس البعثة العسكرية البريطانية لتدريب الجيش المصرى تقريراً عن الموقف داخل الجيش بعد ٤ فبراير فقال :

وكان هناك ثلاثة من الضباط المصريين الذين أخذوا مسألة ٤ فبراير بنظرة خطيرة . وحاولوا فى ذلك الوقت تنظيم مظاهرة من الضباط الشبان للإعراب عن الولاء للملك . وقيل إنهم كانوا يدبرون مظاهرة معادية للسفارة .

وقد تمكن كبار الضباط من إقناعهم بالامتناع عن مثل هذه الأعمال .

ومنذ ذلك الحين وهم خاضعون للمراقبة . وكانوا بصفة دائمة مناهضين لبريطانيا وللحكومة .

وقرر وزير الدفاع – حمدى سيف النصر – نقل هؤلاء الضباط من القاهرة . وقد اعترض اثنان منهم وكتبا خطابات احتجاج إلى الوزير . واتهم أحدهما الوزير فى خطابه بأنه اتخذ هذا الإجراء بسبب واحد ، وهو أن هذا الضابط موال للملك .

وطلب ضابط آخر إحالته إلى الاستيداع . وهدد باتخاذ إجراء آخر إذا لم تتم الاستجابة إلى مطالبه .

ولما لم يتلق ردًّا على احتجاجه كتب خطاباً إلى قيادة الجيش بعث منه نسخاً إلى الملك

ورئيس الوزراء . واتهم هذا الخطاب وزير الدفاع بمخالفات منها المحاباة .

وتفيد معلومات رئيس البعثة العسكرية أن الملك أمر عندئذ بتقديم هذين الضابطين إلى محكمة عسكرية .

٥– عندما سمع الأمير إسماعيل داود – قائد سلاح الفرسان – ذلك توجه إلى وزير الدفاع ورئيس الوزراء ليحتج على مثل هذا الإجراء ، على أساس أنه ضار بالانضباط فى الجيش إلى آخر مدى لأنه سيؤدى إلى أن ينحاز الجيش إلى هذا الجانب أو ذاك . وربما إلى تدخل لدى أعضاء المحكمة .

ووجد وزير الدفاع نفسه عاجزاً عن الاعتراض ، لأنه لايستطيع أن يبدو وكأنه يحاول تجنب إجراء تحقيق كامل .

وأقنع الأمير إسماعيل داود رئيس الوزراء بأن الطريق السليم الوحيد هو أن يقرر الملك الاستغناء عن خدمات الضابط الثانى وإحالة الضابط الأول إلى المعاش .

والموقف الآن هو أنه يضغط على الملك ليوافق على التصرف على هذا الأساس ولم يصل الرد بعد .

٦– مما زاد الموقف تعقيداً أن مكرم – الذى كان قد فصل من الوفد – عرض خدماته مجاناً كمستشار للدفاع عن الضابطين . ويفتح هذا بطبيعة الحال الطريق إلى تجريح واتهامات سياسية لاحد لها .

ونأمل – بإخلاص – أن يوافق الملك فاروق ، وإلا فإنه ليس هناك مايؤكد إدانة هذين الضابطين .

وقد ينشأ موقف ينجح فيه الجيش فى فرض رأيه على الحكومة . وليس لدى رئيس البعثة العسكرية شك فى أن رئيس الوزراء على حق مطلق فى الإصرار على رد الضابطين بدلاً من محاكمتهما أمام محكمة عسكرية .

ولقد استطعت – حتى الآن – تجنب إقحامى فى الموضوع ، وإنى أميل إلى الاحتفاظ بهذا الموقف ، إلا إذا أثار رئيس الوزراء هذا الأمر معى .

* * *

بقى أن تعرف أن الضابط الذى كتب خطاب الاحتجاج العنيف هو القائمقام – عقيد – أحمد فؤاد صادق ، قائد الجيش المصرى بعد ذلك فى حرب فلسطين .

والثانى هو محمد كامل الرحمانى ، الذى اختير بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليكون أول مدير للإذاعة بعد الثورة .

والأخير الذى نقل إلى منطقة القنال هو الأميرالاى – عميد – حمدى طاهر – باشا – الذى تولى رئاسة المجلس العسكرى لمحاكمة الفريق عزيز المصرى عندما اتّهم بعد ذلك بالتآمر لقلب نظام الحكم . . وقد اعتذر حمدى طاهر عن رئاسة هذا المجلس بعد جلسة واحدة .

* * *

وقد تمسك الملك بمحاكمة فؤاد صادق والرحمانى حتّى يفضحا – أثناء المحاكمة – الوفد ووزير الدفاع الوفدى بين الضباط .

وتمسك النحاس وحمدى سيف النصر وزير الدفاع بفصل الضابطين واعتقالها دون محاكمة . . وكان لامبسون يراقب الموقف من وراء ستار . . حتى ظهر أنور السادات لأول مرة من خلال برقيات لامبسون . . وظهر معه بداية الخطر الذى يهدد تنظيم الضباط الأحرار كله ! !

* * *

فى مذكرات السادات كتب كلمة ٤ فبراير ١٤ مرة مما يدل على مدى تأثير هذا الحادث فى نفسه . . وفى نفوس الضباط .

وفى اليوم التالى لعودة تشرشل إلى القاهرة من موسكو نجد لامبسون يبعث بأول برقية إلى لندن يشير فيها لأول مرة إلى التنظيم السرى داخل الجيش . . ويتحدث عن القبض على أنور السادات وقائد السرب الطيار حسن عزت .

ولقد روى أنور السادات فى كتاب أسرار الثوّرة المصرية قصة القبض عليه مع حسن عزت فقال إن روميل أصدر أمراً لاثنين من رجاله هما : أبلر وساندى بالتسلل إلى مصر . . وقد تعرف بهما عبد المغنى سعيد ، وقدمهما إلى أنور السادات بعد أن أثبتا بما يقطع كل شك حقيقة مهمتهما وجنسيتهما الألمانية :

وقال أنور السادات :

« . . . قابلهما عزيز المصرى ، وتفاهم معهما على أشياء كثيرة ثم أصدر أمره إلينا – السادات وحسن عزت – بتسهيل طلبهما . . أى إصلاح جهاز لاسلكى معطل . وفى يوم الأحد ذهبت إليهما وأخذت الجهاز . وفى يوم الثلاثاء قبض عليهما .

وقد حاولت أن أعرف إن كانت صلتى قد اكتشفت أو لا . فعلى الإجابة عن هذا السؤال يتوقف مصيرى كضابط فى الجيش .

وأكثر من هذا أن نتيجة اكتشاف المخابرات البريطانية لصلتى بهذين الرجلين ، كان يمكن أن تكون المفتاح الكبير الذى يفتح أمامها الباب لاكتشاف حقيقة تشكيلنا فى الجيش .

وقد فوجئت بعد يومين اثنين من القبض على الجاسوسين بالقبض عليّ ، وعلى زميلى حسن عزت .

وظهرت لى الحقيقة كاملة عندما علمت بعد ذلك أن الجاسوسين قد أمسكا عن الكلام يوماً كاملاً ، ثم حملتهما المخابرات البريطانية حملاً إلى مستر تشرشل ، وكان يزور مصر فى ذلك الوقت ، فلما مثلا أمامه وعدهما بحياتهما إن اعترفا بكل شىء . . واختار الجاسوسان بين الموت والحياة . . فاعترفا اعترافاً كاملاً ، وجاءا بى ، وبحسن عزت إلى السجن .

وصدر تشكيل المجلس العسكرى لمحاكمتنا . وكان أهم مافيها اعتراضنا على أن نحاكم كضباط مصريين أمام ضباط إنجليز ، حتى ولوكانوا مخولين هذه السلطة من وزير الدفاع حينئذ حمدى سيف النصر ، ومن رئيس الحكومة نفسه مصطفى النحاس .

بل لقد كان هذا التصرف من وزير الدفاع المصرى ومن رئيس الحكومة المصرية هو الخنجر الذى طعنا به . . » .

ويطلب السفير البريطانى تأييداً من حكومته يتيح له عزل الفريق إبراهيم عطا الله باشا ، رئيس أركان حرب الجيش المصرى.ورجل الملك داخل الجيش ، ويشير إلى خطر التنظيم « المجهول » داخل الجيش .

برقية رقم ٢٠٤٠ .

بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٤٢ .

مع السير مايلز لامبسون .

إلى وزارة الخارجية .

هام .

١- تحدث إلىّ النحاس باشا صباح اليوم عن صدام خطير يوشك أن ينشأ بين الحكومة والقصر حول رئيس أركان حرب الجيش المصرى (الفريق إبراهيم عطا الله باشا) .

٢- ذكرنى رفعته بعلامات مختلفة تشير إلى خطر التذمر فى الجيش المصرى .

ويجد وزير الدفاع فى الوقت الحاضر أنه من المتعذر عليه أن يستمر فى العمل مع رئيس الأركان الذى يعرض كل شىء على الملك فاروق باعتباره من رجال القصر .

وقد أدى ذلك إلى عرقلة جميع محاولات الحكومة تطهير الجيش من العناصر السيئة بصفة مستمرة .

يرغب وزير الدفاع الآن فى الاستقالة مالم يتغير رئيس الأركان .

وقد استدعى رئيس الوزراء حسنين باشا ، وطرح هذا الموضوع فى حضور وزير الدفاع ،

ولكن حسنين غادر القاهرة منذ ذلك الحين ، ولم يصل رأى من القصر.

٣- تحدث رئيس الوزراء عن إلقاء القبض مؤخراً على ضابطين ألمانيين ، وعن إلقاء القبض نتيجة لهذا على عدد من الضباط المصريين ، وعلى عزيز المصرى . كما تحدث عن هروب اثنين من الطيارين العسكريين المصريين إلى جانب العدو.

وأشار رئيس الوزراء إلى الأنباء التى تتحدث عن تنظيم سرى يعمل بين الضباط المصريين . وقال إنه يعتقد أن هذه الأنباء صحيحة .

٤- كنت أشعر منذ وقت طويل أن هذا الصدام سيقع حتماً إن آجلاً أو عاجلاً . فمن المستبعد أن تسمح حكومة وفدية بوجود رئيس للأركان من رجال القصر ، إلى ما لا نهاية - مهما كان يتسم بالكفاءة فى حد ذاته « ونحن ليس لنا أى اعتراض على عطا الله باشا » .

وليس هناك شك فى أن هذه الحكومة كانت مصممة - منذ تولت السلطة - على اتخاذ الإجراءات التى ترى أنها تضمن وقوف الجيش إلى جانبها فى حالة حدوث متاعب مع القصر ، خاصة بعد أحداث ٤ فبراير . ومن المحتمل أن أساليبها لتحقيق هذا الغرض كانت فجة ، وهى - عادة - كذلك . ولكنى أستطيع أن أقدر شعورهم بأن الحكومة ينبغى أن تستطيع الاعتماد على الجيش .

ولم يطلب رئيس الوزراء هذا الصباح - بشكل محدد - تأييداً من جانبى . ولكن من الواضح أنه يسعى لمعرفة رد الفعل لدى .

لذلك ذكرته بالتأكيدات التى قدمتها إليه عندما تولى الحكم بناء على تعليماتكم وقلت له إن المسألة - كما أراها - هى أن حكومة البلاد ينبغى أن تتاح لها حرية الحكم وأن تملك زمام الأمور .

٥ - إنى أشعر بالطريقة المخلصة التى تصرف بها النحاس باشا أثناء الأحداث الأخيرة إننا ينبغى أن نسانده إذا لم تحل هذه المسألة بطريقة ودية بينه وبين القصر مباشرة .

إنى مؤمن أنه لاينبغى أن ندع وزير الدفاع - وهو رجل طيب - يستقيل .

وسيكون مفيداً إذا أدرك وزير الدفاع أن القصر يعرف موقفى . وأقترح أن أتصرف على هذا الأساس - عند الضرورة - أى إذا دعت الحاجة فقط .

إن الوقت غير مناسب لأن نترك الأمور تسير على هواها ، أو نسمح للقصر بتحدى الحكومة فى مسألة وضح أنها تدخل فى الاختصاص المشروع للحكومة . وسأتبع موقفاً قوياً إذا دعت الضرورة .

* * *

وبدأت الأزمة بين الملك والحكومة تزداد عنفاً . . وتشرشل - بعد - فى القاهرة .

برقية رقم ٢٠٨٨ .
بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٤٢ .
من السيد مايلز لامبسون .
إلى وزارة الخارجية .
عاجل .

١- لم يتحدث إلىّ رئيس الوزراء منذ ذلك الحين فيما يتعلق بمسألة رئيس أركان حرب الجيش .

٢- أبلغني رئيس البعثة العسكرية أن الموقف الآن كالآتى :

إن النحاس باشا لن يسمح لوزير الدفاع بالاستقالة وهو - النحاس - يحاول مقابلة الملك فاروق .

والملك فاروق يتهرب من الموضوع بالابتعاد عن القصر . ويقول رئيس البعثة العسكرية إنه حتى حسنين باشا يعترف بأنه يجهل أين يوجد الملك .

٣- يقول رئيس البعثة العسكرية إن وزير الدفاع أبلغه أن هناك ٣ اتهامات رئيسية تجعل مركز الوزير مستحيلاً :

(ا) إنه فى بداية أية مسألة ، وفى جميع التعليمات يرجع إلى الملك قبل اتخاذ أى عمل ، ويتم تلقى الأوامر من الملك دون الرجوع إلى الوزراء .

(ب) عجز واضح فى المحافظة على الانضباط بين ضباط الجيش .

(جـ) التواطؤ المزعوم فى التنظيم السرى للضباط .

٤- تعليق رئيس البعثة العسكرية هو أن النقطة الأولى صحيحة بالتأكيد ، برغم أنه ينبغى أن نتذكر أن الوضع بالنسبة للجيش ليس هو الوضع فى بريطانيا من الناحية الدستورية .

والنقطة الثانية صحيحة بالتأكيد ، فمثلاً لم يقدم أحد الضباط ، الذى كان مذنباً بلا شك ، فى تهمة سرقة من مخازن الحكومة البريطانية إلى المحاكمة على الإطلاق . نقل فقط من قيادة وحدته إلى عمل أكثر ربحاً فى مقر قيادة الجيش .

وهناك حالات مماثلة أجهضت فيها العدالة .

والنتيجة أنه لم يعد ممكناً فرض الانضباط .

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة فإن رئيس البعثة العسكرية يشك فيما إذا كان رئيس أركان حرب الجيش له ممثل مباشر . وهو - أى رئيس الأركان - يستطيع بغير شك أن ينفذ أية أوامر تصدر إليه من القصر فى هذا الموضوع .

٥- ويبدو مما قاله وزير الدفاع لرئيس البعثة العسكرية أن النحاس باشا مصمم على حسم هذه المسألة .

ويتفق معى الجنرال نابيه كليفرنج رئيس البعثة العسكرية البريطانية - بشكل عام - فى أن رفعته على حق فى ذلك تماماً ، وأن أى وزير للدفاع لايمكن أن يتعاون مع رئيس للأركان غير مخلص له .

يضيف رئيس البعثة إلى ذلك قائلاً :

إن حالة القلق الراهنة تحدث عدم استقرار فى الجيش ، وإن ما يريده الجيش هو حل سريع مهما كان هذا الحل .

. . وحتى رئيس أركان حرب الجيش نفسه ، قال هذا للجنرال نابييه كليفرنج .

٦- يبدو أن الوقت قد حان للتدخل لدى القصر ، ولكن قبل اتخاذ أية خطوة من هذا النوع سأستشير النحاس باشا ، وأتأكد من أن ذلك يناسبه ، وسأفعل ذلك فوراً .

إنى أعتبرها مسألة هامة جدًّا ألا يفقد النحاس هذه المعركة مع القصر .

٧- بطبيعة الحال فإنى أحيط وزير الدولة والسلطات العسكرية علماً بتطورات الموقف .

* * *

وتستمر أزمة الجيش . . والموقف فى الصحراء الغربية يقترب من المعركة الفاصلة بين روميل ومونتجومرى . فقد توقفت قوات الألمان عند العلمين وبدأت المناوشات العسكرية .

ويلتقى أمين عثمان بالسفير البريطانى يوم أول أكتوبر ويقول له :

إن الملك يشجع التمرد داخل الجيش . إن الضابط المتهم الذى قدم عريضة الاتهامات ضد وزير الدفاع - فؤاد صادق - فقير ولا يستطيع أن يستمر فى حملته بدون مساندة . إن النحاس يرى أن الجيش ليس آمناً ولا مضموناً ، وستكون هناك متاعب إذا وجدت ظروف حرجة . فإذا أيقن وزير الدفاع من موقفنا فسيأخذ موقفاً متشدداً .

ويرد السفير :

- لابد من طرد الضابطين بلا محاكمة عسكرية .

وفى نفس اليوم يلتقى السفير بالنحاس باشا .

ولايكون الضابطان - السادات وحسن عزت - موضع حديث أو مناقشة . إن الملك يوافق فوراً على طرد الضابطين - السادات وحسن عزت - من الجيش ، وذلك قبل أسبوع من قرار المجلس العسكرى نفسه . . فإن هذين الضابطين لايتبعان أحداً . . ليسا من رجال الملك . . ولا الحكومة . . فإن أحداً لم يعرف مدى علاقة هذين الضابطين بتشكيل الضباط

الأحرار . . أو عزيز المصرى إلخ .

إنِ تنظيم الضباط الأحرار حتى هذه اللحظة كان فكرة غامضة لدى الحكومة ولدى الإنجليز . . .

* * *

إن النحاس فى لقائه مع السفير . . . على حد تعبير مايلز لامبسون فى برقيته رقم ٢٣١٠ فى أول أكتوبر :

١- كان يشعر بقلق شديد . ولكنه اتفق معى تماماً ، فى نفس الوقت ، على أنه ينبغى أن أظل بعيداً عن الموضوع . وكان يتحدث بصفة شخصية وسرية للغاية وقال :

إنه لايجوز إذاعة شىء مما يقول .

٢- ناقش رئيس الوزراء الموضوع بشىء من الاستفاضة ، وقال إن الخطاب التهجمى الذى بعث به الضابط المتهم يحمل آثاراً واضحة تشير إلى أسلوب مكرم وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا يشك فى أن القصر يقف وراء هؤلاء الرجال .

٣- رد النحاس على سؤال لى - نشأ عن مناقشة ، دارت فى الليلة السابقة ، بينى وبين قائد القوات البريطانية فى مصر.

قال النحاس : إنه ليس هناك شك فى أن للملك فاروق سلطات دستورية ، يستطيع بمقتضاها الاستغناء عن خدمات أى ضابط دون محاكمته عسكريًّا . وهناك سوابق كثيرة لذلك .

والحقيقة أن الملك (فاروق) وافق أخيراً على اتخاذ مثل هذا الإجراء مع ضابطين كانا مشتركين فى قضية التجسس الألمانية الأخيرة « يعنى أنور السادات وحسن عزت » .

٤- وقد استدعى النحاس حسنين وأبلغه أن أية محاكمة عسكرية ستكون شيئاً سيئاً بالنسبة للملك ، لأن كل إنسان سيعتقد أن جلالته وراءها . ويشعر رفعته بالثقة فى أن المحكمة ستصدر حكماً بالإدانة (لست متأكداً من ذلك) . ولكن السابقة التى ستوضع سوف تهدم الانضباط العسكرى . وسيسير آخرون فى نفس الطريق إذا تلقوا أوامر لايحبونها .

وألقى النحاس المسئولية على عطا الله . ولم أستطع أن أتبين لماذا ؟

وقال النحاس إن حسنين باشا ينبغى أن يبلغ الملك (فاروق) نقلاً عن رفعته أن جلالته - الملك - يجب أن يبدى أنه لا يحب هذا النوع من العبث فى الجيش . وينبغى أن يوافق جلالته على الطرد دون محاكمة عسكرية من أجل مصلحته .

٥ - لم يرسل الملك فاروق ردًّا حتى الآن .

وقد طلب رئيس الوزراء تأجيل طرد الضابطين المتهمين فى قضية التجسس الألمانية والذى تمت الموافقة عليه من قبل ، حتى يمكن التصرف بالنسبة للجميع معاً . (لم أستطيع أن أتبين لماذا فعل رئيس الوزراء ذلك) .

٦- اعترف رئيس الوزراء أن الأمير إسماعيل داود حضر إليه وألح على اتباع خط متشدد من أجل مصلحة الجيش ، بل تهديد الملك فاروق عند الضرورة بأنه سيفقد عرشه .

وقد رفض رفعته بطبيعة الحال حتى مناقشة مثل هذا الاقتراح .

٧- طلب رئيس الوزراء أن يعرف رد فعلى بشكل سرى جداً .

أجبت بأنى مازلت أحرص على أن أظل بعيداً عن الموضوع . وإنى سعيد لأن هذا يتفق مع وجهة نظره . ولكن رأيى أن رفعته على حق تماماً كما هو بالنسبة لمسألة رئيس الأركان .

إن المسألة – مرة أخرى – مسألة مبدأ ، وهو هل تحكم هذه الوزارة ، أم سيملى عليها الجيش آراءه ، وإننى مثل رفعته ، أنظر إلى احتمالات إجراء محاكمة عسكرية بشكوك شديدة .

وحتى إذا أجريت سرًّا من الناحية الشكلية فستتسرب الحقائق بالتأكيد . وسيحرص مكرم باشا على ذلك بالتأكيد . ولكن إذا ظل رفعته حازماً كما أعتقد ، فإنى أدرك أنه مثلى حريص على تجنب نشوب نزاع حقيقى .

وإذا حدث الأسوأ ، فسأكون مستعداً للتدخل .

وإذا تدخلت فسيتخذ الأمر نفس الشكل إلى حد كبير – أى إجراء حديث ودى غير رسمى مع حسنين يتضمن تحذيراً ، وهو أمر ثبت أنه غير فعال . ولكن من المؤكد أنى لن أقابل (حسنين) إلا إذا طلب النحاس ذلك .

٨- قال رئيس الوزراء إنه سر لمعرفة رأيى . وإنه شعر بالارتياح لاتفاق وجهتى نظرنا . وقال إنه يفضل أن يعالج الموضوع بنفسه ، وإنه يطلب منى عدم مقابلة حسنين فى الوقت الحاضر أو اتخاذ أى إجراء آخر .

* * *

وتقترب المواجهة فى معركة العلمين من ذروتها . .

ويبدأ القادة العسكريون البريطانيون مداولات هدفها أن يسيطر الوفد على الجيش حتى لايهاجم الإنجليز من الخلف عند الانسحاب . ويقول السفير لحكومته :

– إن مشاعرى مع رئيس الوزراء فى الصراع الدائر داخل الجيش . . ولكن لا أريد عداء الجيش المصرى فى هذه الظروف بأكثر مما هو ضرورى .

إن الآراء مختلفة بشأن ميول الجيش المصرى نحونا . إن قائد القوات البريطانية يرى أن الجيش المصرى بصفة عامة متعاون معنا ، ولكنى شخصيًا لست متأكداً من ذلك . وإذا استطاع النحاس أن يتولى هذا الأمر وحده – بلا تدخلنا – فإنى أفضل ذلك .

* * *

وبعد يومين . . فى ٨ أكتوبر يتقرر طرد أنور السادات وحسن عزت من الجيش . وفى نفس اليوم تعتقلهما السلطات فى سجن الأجانب . ثم ينقلان إلى معتقل فى المنيا أكثر من عامين .

* * *

وقبل تسعة أيام من معركة العلمين . . يجد السفير أنه لامفر من التدخل علناً فى مسألة الجيش ، لأن انضمام القوات المصرية للملك فى تلك الظروف الحرجة قد يؤدى إلى نتائج خطيرة . . ولا أحد يعرف من سينتصر . . الألمان أم الإنجليز .

برقية رقم ٢٣٨٤ .

بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٤٢ .

من السير مايلز لامبسون .

إلى وزارة الخارجية .

هام .

١– قابلت أحمد حسنين هذا الصباح .

٢– بدأت بإبلاغه وجهات نظرنا . وأبديت رغبتى فى إخطار الملك بها ، وقد وعدنى بذلك .

٣– شن حسنين هجوماً على الحكومة .

قال إنه ينبغى أن يتحرى الأمر بعناية حتى يبدى للملك نصيحة سليمة . وقال إن قيام جلالته بطرد الشخص الذى ارتكب مخالفات سيعد سابقة خطيرة . وهو يرى أن كثيراً من الاتهامات الموجهة إلى وزير الدفاع لها أساس كما يعرف الجميع .

٤– كانت نتيجة المناقشة كما يلى :

(ا) وافق على عدم إجراء محاكمة عسكرية ، وهذا التغيير – إذا تأكد – يعد خطوة كبيرة إلى الأمام .

(ب) اقترح أن يصدر الملك – بناء على توصية من وزير الدفاع – قراراً بإحالة الضباط الذين ارتكبوا مخالفات إلى الاستيداع .

(جـ) إذا لم يعد هذا الإجراء كافياً فإنه ينبغى إجراء «تحقيق» وإذا أسفر التحقيق عن التوصية بالاستغناء عن خدمات هؤلاء الضباط فإنه يعتقد أن الملك (فاروق) قد يوافق .

(د) إذا لم تنجح الأساليب سالفة الذكر ، فإن الحكومة ينبغى أن تقدم سابقة مقنعة تبين أن الطرد يتفق مع لوائح الجيش .

٥- وذكرت سابقة عن طرد اثنين من الضباط اشتركا فى قضية تجسس . ولكنه أصر على أن هذه الحالة مختلفة تماماً ، لأنه ليس هناك من يستطيع أن يقول إن هذين الضابطين يستحقان الفصل أو ماهو أشد .

إن هذه الحالة لاتماثل تماماً الحالة الراهنة التى تتعلق باتهامات موجهة ضد وزير الدفاع ويحتمل أن تكون صحيحة .

وقد أوضحت أن هذا يعد بمثابة هدم لكل انضباط فى الجيش ، الأمر الذى ليس فى صالح الملك فاروق نفسه بالتأكيد .

٦- حرصت طوال المناقشة على أن أبنى ملاحظاتى على أساس معلومات حصلت عليها من مصادرى الخاصة .

٧ – اقتبست بالمصادفة بعض النقاط من تقرير المذنب الأول فؤاد صادق الذى أعدته سلطاتنا العسكرية والذى يغطى العاملين الآخرين .

ويتهمه هذا التقرير بأنه مناهض لبريطانيا بشدة إلى حد الانتماء إلى منظمة سرية فى الجيش للتخريب ونقل معلومات إلى العدو ، كما يتهمه بأنه من زعماء حركة تهدف إلى وضع العراقيل أمام القوات البريطانية فى حالة حدوث نكسة .

٨- أجريت بعد ذلك مشاورات مع رئيس البعثة العسكرية . وهو يرى أن التخلى عن مسألة إجراء محاكمة عسكرية – إذا تأكد – يعد تقدماً واضحاً .

وفيما يتعلق بالفقرة ٤ (ب) فإنه يعتبر أن (صادق) يستحق عقوبة أشد من الإحالة إلى الاستيداع ، برغم أن هذه العقوبة تكفى بالنسبة للآخرين .

وهولايرى مبرراً للاعتراض على التحقيق الذى يعتقد أنه يؤدى إلى تجنب أخطار المحاكمة العسكرية .

* * *

وقبل أربعة أيام من معركة العلمين يطلب قائد القوات البريطانية ، وكذلك رئيس البعثة العسكرية البريطانية إلى السفير اتخاذ موقف قوى وحاسم من الملك . . والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلاً . . أى تكرار ٤ فبراير .

ولامبسون يميل إلى ذلك فعلاً ويقرر إبلاغ حسنين بأننا « سنسجل نقطة سوداء إذا ظل هذان الضابطان فى الجيش بسبب موقف فاروق على الرغم من نصيحة حكومته » .

ويجيء أمين عثمان إلى دار السفارة ليقول :

– إن المسألة تهمكم أكثر مما تهم الحكومة المصرية . .

ولا يقول أمين عثمان للسفير الحقيقة كاملة ، وهى أنه إذا أيد الإنجليز توجيه إنذار من النحاس للملك بطرد الضابطين فإن هذا سيعرض الإنجليز للاتهام بحماية وزير الدفاع من تهم أخرى لاعلاقة لها بتهمة العصيان . . مثل اتهام وزير الدفاع بترقية ابنه الضابط بالجيش ترقية استثنائية .

* * *

وقبل ٧٢ ساعة من معركة العلمين فكر السفير البريطانى فى التدخل عسكريًّا ضد فاروق وعزله . .

ويعقد السفير اجتماعاً يوم ٢٠ أكتوبر يحضره نائب وزير الدولة البريطانى وقائد القوات البريطانى فى مصر وبعض العسكريين .

ويقول العسكريون : الوقت غير مناسب للتدخل العسكرى وإن كان من المقطوع به أن القصر سيخضع إذا عرف أن بريطانيا ستستخدم القوة ضده .

ويعتذر قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط بأنه ليست لديه القوات الكافية ليعيد حادث ٤ فبراير . . ويقول إن القوات الكافية يمكن تدبيرها إذا استدعى الأمر ذلك ، وكان قائد القوات البريطانية هو وحده الذى أبدى اعتراضاً أما الباقون فقد أيدوا مساندة النحاس لفصل ضابطين مصريين من الجيش المصرى .

* * *

وقبل ٤٨ ساعة من معركة العلمين يتراجع النحاس ويقبل .

برقية رقم ٢٤٢٨ .

بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٤٢ .

من السير مايلز لامبسون .

إلى وزارة الخارجية .

هام .

١– عاد أمين عثمان من الإسكندرية . أبلغنى أن النحاس باشا يشعر أنه فى أية مسألة داخلية بحتة ، فإنه لن يكون مستعدًّا للتطرف ، وسيقبل كحل أخير إحالة الضابطين – موضوع

المشكلة – إلى الاستيداع ، أو عدم اتخاذ إجراء ضدهما على الإطلاق .

٢– وهو يعتقد أن ذلك سيحدث أثراً سيئاً على الجيش ، وسيسبب انتشار العصيان والمشاعر العادية لبريطانيا من الآن الأمر الذى سيعرض على أساس أن الضباط الذين يساندهم الملك يتحدون الحكومة البريطانية .

٣– أبلغت أمين عثمان بمناقشتى مع حسنين . وقد اتفقنا على أنه ينبغى أن يجتمع بوزير الدفاع ويحصل منه على الأمثلة السابقة التى طرد فيها الملك ضباطاً من الجيش دون أية محاكمة عسكرية أو تحقيق . وسيحصل من وزير الدفاع أيضاً على معلومات تتعلق باللوائح الخاصة بإعفاء الضباط من الخدمة .

٤– فى نفس الوقت حصل رئيس البعثة العسكرية من مدير القضاء العسكرى فى الجيش المصرى على المعلومات التالية .

(ا) إن اللوائح لاتتضمن شيئاً يمكن بأى حال أن يحد من سلطة الملك فى الاستغناء عن خدمات الضباط . وهو يستطيع أن يتخذ هذا الإجراء لأى سبب من الأسباب .

(ب) هناك حالات اتخذ فيها هذا الإجراء دون محاكمة عسكرية . ولا يستطيع مدير القضاء العسكرى أن يذكر أمثلة على عمليات طرد سريعة كهذه ، لأنها لاتدخل فى مجال اختصاصه .

(جـ) الإجراء الطبيعى هو أن يرسل طلب إلى الملك يقرر وقوع مخالفة وسبب طلب اتخاذ إجراء سريع .

(د) أى ضابط أحيل إلى الاستيداع يمكن اعتقاله كمدنى . ومثل هذا الضابط يظل خاضعاً للقانون العسكرى بالنسبة لأى مخالفة عسكرية ، وهذه النقطة كانت رداً على سؤال محدد وجهته إلى رئيس البعثة العسكرية كوسيلة للخروج من المشكلة .

٥– ويبدو أن الطرق البديلة هى :

(ا) أن يتخذ الملك إجراء عاجلاً بالطرد .

(ب) إجراء تحقيق .

(جـ) الإحالة إلى الاستيداع والاعتقال .

(د) عدم اتخاذ أى إجراء ضد الضباط على الإطلاق .

٦– لايزال النحاس باشا يعارض إجراء تحقيق ويقول إن التحقيق سيكون سيئاً كالمحاكمة العسكرية .

* * *

ولكن معركة العلمين تحسم الموقف . .

وفى كتاب أسرار معركة الحرية الذى كتبه حسن عزت قال : إنه فوجئ هو وأنور السادات فى سجن الأجانب بوصول فؤاد صادق وكامل الرحمانى . . لقد وافق الملك على طردهما من الجيش واعتقالها . .

سلم الملك الضابطين للإنجليز ! !

ولقد طالبت صحيفة « صانداى ديسباتش » البريطانية فى سنة ١٩٥٦ بإقامة تمثال للورد كيلرن – مايلز لامبسون – فى ميدان عابدين ، لأنه المهندس الحقيقى الذى صمم برغم أنفه بدون أن يدرى – ثورة الجيش المصرى عام ١٩٥٢ . .

وقالت الصحيفة :

« برغم أن جمال عبد الناصر والضباط الشبان كانوا يكرهون فساد فاروق ووزرائه فإنهم كانوا يحقدون أكثر على السياسة البريطانية التى أرادت إذلال هؤلاء الشبان أثناء الحرب ، لأن هذا الإذلال ترك أثراً عميقاً فى ذاكرة هؤلاء الشبان ، وأثار عزيمتهم للقيام بالثورة » ! .

* * *

ومضى الوفد يحكم . وأقام النحاس حفلاً لتكريم لامبسون بمناسبة . .

الإنعام عليه . . بلقب لورد . . كيلرن !

وكان الحفل فى قصر الزعفران . . القصر الذى تقام فيه الحفلات لكبار الضيوف . .

وكان كيلرن ضيفاً . . وأى ضيف ! ! !

27

1557; 38/16

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

[CYPHER]. WAR CABINET DISTRIBUTION.

TO EGYPT.

FROM FOREIGN OFFICE TO CAIRO.

No.609.
February 4th 1942.

D. 1.44 p.m. February 4th 1942.

Your telegram No.469.

(1) While the end is not in sight, position seems to be developing satisfactorily and I approve the line you are following.

(2) It is good that you are now in communication with Nahas.

(3) The mere fact that the crisis is being drawn out prevents what I have most feared, viz. a snap decision by the Palace (Daily Telegraph February 3rd reported that Mohamed Mahmoud Khalil had been called upon to form a Government) which would have been unacceptable to us and would have left all Egypt under the impression that we had been ignored.

(4) Wafd have never favoured coalitions, and there seems no reason to force them into one.

(INDIV).

قالت وزارة الخارجية للسفير كيلرن :

نحن سعداء لأنك الآن على اتصال بالنحاس !

١٧ الثمـــن

فى الإمبراطورية البروسية القديمة – ألمانيا – يوجد منصب واحد يصبح صاحبه خالداً إلى الأبد . . وهو منصب الفيلد مارشال فى الجيش .

صاحب هذا المنصب لا يحال إلى المعاش ، ولا يعزل أبداً ، ويظل فيلد مارشال . . طول حياته ، وتبقى امتيازات المنصب وهى : السكرتير والحصان أو السيارة والسائق وكماليات أخرى كثيرة .

وهم يعتبرون أن ذلك هو التقدير الذى يمنح للأبطال . .

. . . قطعت الإذاعة الألمانية من برلين برامجها مساء يوم ٢٢ يونية ١٩٤٢ لتذيع على الناس بياناً من مقر قيادة هتلر يقول : إنه منح الجنرال روميل رتبة الفيلد مارشال .

وأوقظ روميل من النوم فى مدينة طبرق ليزف إليه ضباطه وجنوده هذا النبأ . .

يومها كتب روميل إلى قرينته لوسى يصف فرحته . . .

ولم يكن روميل وحده هو السعيد فى ذلك اليوم . . كانت لوسى أسعد . .

أغمى عليها عندما سمعت أن زوجها استولى على مدينة طبرق . . وفكرت أن ترسل إليه برقية تهنئة باللاسلكى ثم عدلت عن ذلك ، لأنها وجدت أن اللاسلكى لابد أن يكون مشغولاً بالبرقيات المتبادلة بين قيادة هتلر فى برلين وقيادة قرينها – روميل – فى طبرق .

وامتلأ البيت فى برلين بالزهور . . بل غطته الزهور التى أرسلها المهنئون .

وجلس هتلر يستمع إلى لوتزكوخ المراسل الحربى الألمانى الذى يرافق روميل فى شمال

أفريقيا وهو – كوخ – يصف كيف دخلت قوات روميل مدينة طبرق ، وسقوط ٢٥ ألف أسير من القوات البريطانية ومجموعة من الجنرالات البريطانيين أسرى فى يد روميل .

وتكلم روميل فى الإذاعة الألمانية يصف غزو طبرق . .

وأصبحت ألمانيا كلها نشوى بالنصر .

* * *

استولى روميل على مدينة طبرق فى يوم ٢١ يونية .

وأرسل يستدعى جنرالات بريطانيا الأسرى المهزومين ليعرف مشاعرهم وهم يقفون أمامه .

وقال روميل فى مذكراته كيف جاء الأسرى البيض من ضباط جنوب أفريقيا يشكون ويتظلمون حتى لا يقيموا فى معسكر اعتقال واحد مع الجنود السود !

ولكن روميل رفض . .

* * *

وعرضت كل دور السينما الألمانية أفلاماً عن روميل فى عربة القيادة ، ثم وهو يطل على ميناء طبرق . . ثم وهو يتجول فى شوارع المدينة . . ثم روميل فى كل مكان .

وكان المذيع الألمانى يكتفى بأن يردد مع هذا الفيلم شعاراً واحداً .

« روميل لا يعرف الراحة – والمعركة يجب أن تستمر » .

وتلقى القائد الألمانى من المخابرات الألمانية تقارير تقول إن بريطانيا ليست مستعدة للمقاومة حتى فى مصر .

وكانت الخطة الألمانية تقول إنه لابد من غزو مالطة فى شهر أغسطس ، حتى يمكن ضمان وصول الإمدادات إلى القوات الألمانية والإيطالية فى شمال أفريقيا .

ولكن روميل بعث برسالة خاصة إلى هتلر يطلب منه الإذن بغزو مصر . . ما دام الإنجليز يفرون متراجعين .

وقال روميل إنه يجب الوصول إلى قناة السويس فى أقرب وقت . وتدمير الجيش البريطانى .

وكان موسولينى قد طلب إلى روميل فى مايو ١٩٤٢ أن يتوقف بقواته عند الحدود المصرية ولا يغزوها . . إلا بترخيص !

وفى نفس الوقت كانت القوات الألمانية تهزم الروس فى القوقاز .

واعتبر هتلر انتصار روميل نقطة تحول فى أفريقيا .

* * *

فكر القواد البريطانيون فى خطوة روميل التالية . .

وتصوروا أنه سيستريح ٦ أسابيع قبل أن يأمر قواته بالتحرك نحو مصر .

ولكن روميل تحرك دون أن يحصل على إذن بذلك من هتلر أو موسولينى .

. . وقال لقواته « هذه فرصتنا الأخيرة » .

وأبرق هتلر إلى موسولينى قائلاً :

« آلهة النصر تلحق بالقادة مرة واحدة فحسب خلال المعارك ، فإذا لم ينتهزوا الفرصة فإنها لا تتكرر مرة أخرى » .

وتقدمت قوات روميل لتدخل الحدود المصرية فى الساعة السابعة و٢٢ دقيقة من مساء يوم ٢٣ يونية ١٩٤٢ .

وكانت قوات روميل تستقل اللوريات الإنجليزية التى استولوا عليها . .

وداخل هذه اللوريات الدقيق الأبيض والسجاير والأطعمة والملابس . . وأخيراً البيرة الألمانية .

ولم يستورد روميل البيرة من ألمانيا ، بل وجدها فى مخازن القوات البريطانية فى طبرق ، اشتراها الإنجليز فى لشبونة وجاءوا بها إلى طبرق !

واستمر روميل يتقدم داخل مصر ، والإنجليز يتراجعون . . فاحتل سيدى برانى .

وكان الإنجليز قد وضعوا خطتهم على أساس أن يكون خط دفاعهم الكبير والأساسى عن مصر فى مدينة مرسى مطروح .

ولكن القائد البريطانى الجنرال السيركلود أوكلنك خالف كل التعليمات وقرر أن يركز دفاعه فى العلمين .

وسقطت مرسى مطروح . . أو استسلمت لروميل يوم ٢٩ يونية ومعها ٢٠٠٠ أسير بريطانى .

وتقدم روميل – مرة أخرى – إلى العلمين معلناً لقواته أنه سيهاجم الإنجليز فى الثالثة من فجر أول يوليو ١٩٤٢ .

* * *

وفى لندن كان تشرشل يكافح للاحتفاظ بمنصبه كرئيس لوزراء بريطانيا .

وقف أنورين بيفان عضو البرلمان فى مجلس العموم يقول :

– إن تشرشل يكسب المناقشات البرلمانية واحدة وراء الأخرى . . ويخسر المعارك واحدة بعد الأخرى !

ووقف أعضاء حزب المحافظين يهاجمونه قائلين :

– إن الهزائم سببها عيوب فى إدارة الحكومة للحرب .

وقال الأدميرال كيز – عضو مجلس العموم – الذى فقد ابنه فى قتال طبرق :

– إن الحكومة البريطانية هى المسئولة عما يقال فى العالم الآن وهو « أن الفوهرر – هتلر – على حق دواماً . . !

وقيل فى مجلس العموم يوم ٢ يوليو .

– البيروقراطية البريطانية هى المسئولة عن الهزيمة . . ولوكان روميل ضابطاً فى الجيش البريطانى لكان – حتى الآن – برتبة جاويش !

وتكلم تشرشل فالقى اللوم على جنرالاته . . وقال إن هزائم الجيش البريطانى الثامن الذى يحارب فى جنوب أفريقيا سببها كفاءة روميل .

وخرجت الصحف الألمانية فى اليوم التالى تحمل عنواناً ضخماً .

«تشرشل يقول : وجهوا اللوم . . لروميل» ! ! !

وعرف هتلر بذلك كله فكان تعليقه الوحيد . .

« إن تشرشل هو المسئول عن الشهرة العالمية التى يتمتع بها روميل . إنه يتكلم عنه بوصفه عبقرية عسكرية ، إن الجنود البريطانيين أصبحوا يعتبرون روميل . . سوبرمان» وأصبحت كل الأنظار فى برلين ولندن تتجه إلى العلمين تتساءل :

– ماذا سيفعل روميل الأسطورة . . ومتى سيدخل مصر؟

وكان روميل يقف على ارتفاع ٦٠٠ قدم فوق منخفض القطارة يتأمل . . وجنوده يتساءلون :

– هل سيعبر بقواته هذا المنخفض الذى لم تطؤه قدم إنسان ليصل إلى وادى النيل .

وكان روميل يعرف كل شىء عن تحركات البريطانيين . .

الكولونيل فيلرز الملحق العسكرى الأمريكى فى القاهرة كان يعلم تفاصيل العمليات العسكرية البريطانية ، وكان يبرق بها إلى الجنرال مارشال وزير خارجية أمريكا فتلتقطها المحطات الألمانية ، وتفك شفرتها وتعرف كل الأسرار وتبرق بها إلى روميل .

ويوم ٢٩ يونية ١٩٤٢ نقل فيلرز بعد أن عرفت القيادة الأمريكية أن أسطورة روميل أحد مصادرها الأساسية الملحق العسكرى الأمريكى فى القاهرة ! ! .

* * *

وفى القاهرة كان هناك أمريكى آخر هو ألكسندر كيرك الوزير المفوض .

وكيرك جاء إلى القاهرة عام ١٩٤٠ وبقى بها حتى سنة ١٩٤٤ ، ثم نقل سفيراً لبلاده فى إيطاليا .

وهو من أغنى الأمريكيين ، لأنه صاحب شركة صابون « صان لايت » . .

أعزب . . وكان نجم حفلات المجتمع فى القاهرة . .

وبعد اعتزاله العمل الدبلوماسي وعودته إلى بلاده . . اعتكف فى كوخ . . حتى مات .

هذه هى الصورة الظاهرة لكيرك . .

أما الصورة الحقيقية له فتتضح من برقياته إلى وشنطن فى أثناء الحرب والمعارك دائرة وخطر الغزو الألمانى للقاهرة قائم . . ومستمر .

ونبدأ قبل سقوط طبرق . .

ى يناير ١٩٤٢ دخل روميل مدينة بنغازى الليبية .

وجاء حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ نتيجة لتقدم روميل .

وفى ١٦ فبراير يكتب كيرك لحكومته قائلاً :

– حافظوا على الشرق الأوسط . . لا تضيعوه . . اهتموا به قبل الشرق الأقصى .

وقال فى برقية ذلك اليوم إلى وزير خارجيته :

« لا أريد أن أقحم ملاحظة تسبب المزيد من الإزعاج فى الوقت الذى تشغلون فيه بالشرق الأقصى . . إلا إنه بعد أن أرسلت عديدا من البرقيات لشهور طويلة حول أهمية الاحتفاظ بهذه الساحة القتالية كنقطة انطلاق للهجوم على المحور فإنى أعتقد أن الوقت حان لأتساءل هل نترك هذا الجزء من العالم جانباً . ولا نستغله كعامل فى هزيمة الهتلرية . » .

« كان يبدو منذ شهور قليلة أن الاعتراف بأهمية هذه المنطقة أصبح محتملا جدًّا ، وأننا سنأخذ المبادرة بأنفسنا فى تحويل البريطانيين إلى قوة ديناميكية ، يمكنها أن تكون على مستوى الموقف ونزودها بالمعدات اللازمة لأداء المهمة .

وهذا يعنى الاحتفاظ بالبحر المتوسط بأكمله ، وتخفيض النشاط الإيطالى إلى درجة العجز ، وحذف إسبانيا والبرتغال بوصفها جزءاً من خطط هتلر التوسعية ، وتجميد حكومة فيشى وأسطولها وموقعها الاستراتيجى فى شمال أفريقيا ، وتشجيع تركيا على الاعتقاد بأن الحياة مع هتلر ليست طريق الخلاص الوحيد » .

« ولقد أنهت الحرب مع اليابان هذا الأمل .

اتجهت جميع الجهود والتركيزات إلى ذلك الاتجاه .

ولوكنت مدفوعاً بالانفعال لا بالعقل لكنت أذعنت .

ولما كنت إنساناً واقعيًّا فإنى أعرف أنه لا يوجد سوى طريقين لهزيمة اليابان .

إما محو طوكيو ويوكوهاما وأوزاكا وكوبى . . إلخ بالقنابل .

أو هزيمة هتلر أولاً . .

وقد أخبرنى جميع الجنرالات الذين مروا هنا بأنه لا يمكن تحقيق الطريقة الأولى إلا باستخدام فيلاد يفوستك . . لكنهم أجمعوا على أنه توجد ثلاثة مواقع لضرب هتلر هى الجزر البريطانية وروسيا ومصر .

وأنا على ثقة من أن تشرشل يحشد القوات فى إنجلترا لمقاومة الغزو . .

وأفترض أنه يجرى عمل كل شىء لتزويد الروس بالإمدادات .

لكنى لا أرى فى منطقة الشرق الأوسط سوى التدهور .

وقد استمر التصرف البريطانى الأخرق مراراً وتكراراً برغم أن نقص المعدات لم يعد عذراً . .

وقد أظهر الهجوم الأخير أن النقص فى أساليب القيادة الموحدة ، واتباع الاستراتيجية المعيبة ، والوسائل البطيئة المعوقة كل ذلك كان من الأساليب الرئيسية للهزيمة » .

« وقد أوصلتنا جميع هذه العوامل إلى الوضع الذى نحن فيه الآن ، وأصبح هذا المكان – الشرق الأوسط – مفتوحاً من الأرض والبحر والجو .

وتم تخفيض القوات البريطانية التى أثبتت عدم كفايتها لتعزيز المجهود الحربى فى الشرق الأقصى ، مما أدى إلى تبديد مجهودها البطولى فيما يسمى بحملة الإعاقة التى دفعتنا جميعاً إلى الاعتذار فيما عدا الأداء الرائع الذى قدمه ماك أرثر .

والواقع أن الشرق الأوسط يعنى البحر المتوسط .

ويعنى أغنى حقول البترول .

ويعنى طرق المواصلات المؤدية إلى الهند والصين ومنها إلى اليابان .

وهو يعنى نقطة الانطلاق للهجوم ضد ألمانيا وإيطاليا ، والذى أصبح برغم ذلك الجحيم الذى انحصرنا فيه .

وإنى لأسأل مرة أخرى :

هل سنترك هذه المنطقة جانباً ؟

إذا كان الأمر كذلك فإن عملى سيكون مجرد الإعداد لإجلاء الأمريكيين .

إن البرقيات تعتبر أشياء لا طائل من ورائها .

فهى إما باردة أو هادئة .

وإذا وصلت إلى المكان الذى تقصده حاملة فرقعة من المبالغات فإنها تخطئ الهدف الذى أرسلت من أجله » .

« إنى أرجو أن تدركوا أنى لم أتلق أى تلميح بخصوص ما يدور فى أذهاننا إزاء هذا الموقف .

ومن المحتمل أن هتلر لا يرغب أن يضرب هنا وليس قادراً على أن يفعل ذلك – ومع ذلك تبقى حقيقة أنه قد يكون قادراً .

وإذا حدث ذلك فإنه سينجح ، إلا إذا تم عمل شىء على وجه السرعة لتغيير اتجاهه أو مواجهته فهل نعطى نحن . . أو يعطى البريطانيون الانتباه الكافى لمثل هذه الطوارئ ؟ إنى أسألك أنت ، لأنه لا السفير البريطانى ولا وزير الخارجية أو رئيس الأركان هنا يمكنهم الإجابة . .

صدقنى إن سؤالى لا ينبع من هستيريا أو شطحات الحاسة السادسة .

يجب أن نكسب الحرب ولا يكون ذلك بالقدرة المادية الملموسة فقط ، وإنما بالسيطرة على حكمنا وقرارنا فى استراتيجية اختيار الوقت والمكان لتوجيه الضربات القوية والقاسية ضد قوات المحور . وهى الضربات التى ينتظرها العالم منذ فترة طويلة .

وقد استطعنا الإبقاء على مسرح العمليات هنا ، فإنه يصلح لهذا الغرض ، فهل سنبقى عليه ونستخدمه أم نضيع أنفسنا وجهودنا فى العمل بعد فوات الأوان ؟ وكلها أعمال غير حاسمة ولا تضرب قوة المحور فى مهدها » .

ويرد ويلز وكيل الخارجية على الوزير الأمريكى المفوض الغاضب قائلاً .

« وشنطن فى ٢٧ فبراير ١٩٤٢ . .

أرسلت ملخصاً وافياً لبرقيتك إلى وزارة الحرب وهى تبلغك بأن رؤساء الأركان ولجنة التخطيط المشتركة على علم بالوضع فى الشرق الأوسط .

وقد وضعت جميع مطالب هذه المنطقة فى الاعتبار بالتنسيق مع حاجات المناطق الحيوية الأخرى والوسائل المتاحة » .

والغريب فى الأمر أن نبوءة كيرك تصدق ، فإن أول وأكبر هزيمة لهتلر كانت فى مصر فى معركة العلمين ، وهذه المعركة كانت بداية تحول الموقف ضد هتلر .

ولكن أحداث الحرب تمضى بسرعة لصالح اليابان وألمانيا .

فى مارس ١٩٤٢ تسقط بورما ، وسيام ، والملايو ، وهونج كونج ، ومعظم جزر الهند الغربية فى يد اليابان .

وتطلب أستراليا مساعدة أمريكا .

ويعلن حزب المؤتمر الهندى أن استقلال الهند عن بريطانيا يعصمها من الغزو اليابانى .

ويتقدم هتلر إلى لينينجراد فى الاتحاد السوفيتى .

ويعد – إليج – رئيس قسم شئون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية مذكرة يقدمها إلى وزير الخارجية الأمريكى يوم ٨ مايو ١٩٤٢ .

يطالب فيها بمراجعة الموقف الأمريكى كله فى المنطقة ، وتعيين مندوب أمريكى على مستوى عال فى مصر .

* * *

وفى ٢٦ مايو بدأ روميل الهجوم الكبير على طبرق .

ولم يعرف المصريون ما الذى يدبره الإنجليز لوقف زحف الألمان . .

لقد بحثت فى الوثائق البريطانية فى لندن عن الخطة البريطانية المعدة لتدمير المناطق الحيوية فى القاهرة والدلتا – إذا دخلها الألمان ، وكذلك ماتردد أيام الحرب من تدمير القناطر الخيرية وخزان أسوان – ولكنى لم أجد وثيقة واحدة عنها فى مركز الوثائق فى لندن .

والسبب . . أن بريطانيا التى أذاعت كثيراً من الأسرار رفضت إذاعة أية وثيقة خاصة بالخطة البريطانية للانسحاب عن مصر .

وقررت الحكومة البريطانية الإفراج عن بعض هذه الوثائق بعد ٥٠ سنة أو ٧٥ سنة من الأحداث . . وبعد ١٠٠ سنة بالنسبة لوثائق معينة .

والقانون البريطانى الخاص بدار الوثائق يعطى الحكومة البريطانية هذا الحق.وعلى هذا الأساس فإن هذه الوثائق ستذاع عام ١٩٩٢ و٢٠١٧ و٢٠٤٣ إن شاء الله .

ولكن الوثائق الأمريكية تكشف الستار عن بعض ماكانت تنوى بريطانيا القيام به .

« يستقبل الملك فاروق يوم ٢ يونية السير مايلز لامبسون لمناقشة احتمال انسحاب الحكومة المصرية من القاهرة .

ويثور الخلاف بين الملك والسفير ، كما يتضح ذلك من برقية الوزير الأمريكى المفوض ألكسندر كيرك .

قال :

« قام الملك – دون أن يشير بوضوح إلى آرائه فى هذه المسألة ، ومع إعرابه عن ارتياحه للقرار المتعلق بترك هذه المسألة فى أيدى الحكومة المصرية – قام بذكر السوابق التى تبرر بقاء حكومته فى العاصمة الحالية » .

وقدم السفير الحجج المؤيدة للإجراء المضاد ، وأكد بوجه خاص على أنه فى حالة بقاء الحكومة المصرية فى القاهرة فإن العدو يمكن أن يصبح فى موقف يستطيع منه ممارسة الضغط ، وسيضفى هذا غطاء من الشرعية على أى إجراءات تفرضها قوات المحور .

وقدم الملك تأكيداته بأنه سوف يظل وفيًّا بالتزاماته حتى فى حالة الاحتلال .

وكان رئيس الوزراء قد اجتمع الليلة الماضية مع السفير البريطانى والجنرال ستون .

وتم بحث عدد من المسائل القنصلية التى تتصل باحتمال تدهور الموقف بما فى ذلك إمكان تجنيب السكان المدنيين لمخاطر الحرب .

وشملت المسائل الأخرى حماية قناطر محمد على ، والدفاع عن الإسكندرية ، وإغراق مناطق معينة فى القاهرة والإسكندرية ، والنسف .

ولم يبحث هذا الاجتماع احتمال إخلاء الحكومة .

وفى ٢٤ يونية يكتب السير ألكسندر كادوجان الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية فى مذكراته التى نشرت بعد وفاته :

«إننا نتراجع الآن عن مساحات شاسعة من مصر . لقد لحقت بنا إحدى الهزائم الحاسمة» .

وكادوجان كان يرافق تشرشل وإيدن فى رحلاتهما فى أثناء الحرب . . ويحضر اجتماعات مجلس الوزراء أيضاً .

وفى ٢٧ يونية ١٩٤٢ بعث ألكسندر كيرك إلى وشنطن بالبرقية التالية :

«علمت بصفة سرية أن هذا هو الوضع الراهن لخطط ترحيل البريطانيين فى حالة احتلال المحور لمصر .

١ – فيما يتعلق بالرعايا البريطانيين فقد روعى اتخاذ تسهيلات كافية فى الماضى من أجل ترحيلهم .

وليس مطروحاً خطة عامة لترحيلهم وقت حدوث أزمة .

ومع ذلك ستبذل كل الجهود لترحيل البريطانيين ورعايا الحلفاء الذين يخشى من قتلهم فى حالة أسرهم – والأشخاص الذين بحوزتهم معلومات ذات قيمة للعدو ، وربما النساء والأطفال – وإن يكن من المشكوك فيه أن يتم عمل الكثير لهذه الفئة الأخيرة .

٢ – الموظفون القنصليون البريطانيون يظلون وراءنا – وربما يتعرضون للأسر .

٣ – السفير البريطانى ودائرة ضيقة من موظفين يصاحبون الحكومة المصرية فى حالة تركها للبلاد – إلا أنه لم يتقرر بعد ما إذا كان السفير وإدارته سيبقون أم لا فى حالة بقاء الحكومة .

– وقد طلبت السفارة تعليمات بهذا الصدد من لندن – إلا أنها لم تتلق الرد بعد .

وفى هذه الحالة وبسبب وضع مصر كدولة غير محاربة ، أو بسبب اعتبارات المكانة ، فقد تلقى السفير البريطانى التوجيهات بالبقاء بصرف النظر عن الاحتمالات .

وإنى آمل أن أتلقى تعليمات فورية تخول لى الرجوع إلى تقديرى الخاص ، فيما يتعلق بتحركاتى الخاصة ، وتحركات أفرادنا الدبلوماسيين والقنصليين فى مصر - مع الارتباط بالبريطانيين فى الخطوات الإجرائية التى قد يتخذونها .

ويمكننى أن أضيف أنى لا أرى نفعاً فى تركنا للقنصليين فقط وراءنا » .

ولا يجد كوردل هال وزير الخارجية الأمريكى مفرًّا من الاستجابة لطلب وزيره المفوض فى مصر ، فيبرق له يوم ٢٩ يونية قائلاً :

«من وزير الخارجية إلى الوزير فى مصر «كيرك» .

ردًّا على الفقرة الأخيرة من برقيتكم أبلغكم بأن المقصود من برقية الوزارة بتاريخ ٢٣ يونية هو تخويلكم الرجوع تماماً إلى تقديركم الخاص فيما يتعلق بتحركاتكم وتحركات العاملين الدبلوماسيين والقنصليين الأمريكيين فى مصر» .

ويكتب له الوزير فى اليوم التالى - ٢٨ يونية - قائلاً :

إننا نوافق على أنه ليست هناك فائدة فى ترك العاملين القنصليين فقط فى مصر ، ومع ما سبق إقراره - من تخويلكم الرجوع تماماً إلى تقديركم الخاص فيما يتعلق بالتحركات المستقبلة - فإننا نضع التعليق الآتى :

« لما كانت مصر ، لا هى بالدولة المحاربة ولا الحليفة لهذه الحكومة ، فإننا نعتقد أن قراراتكم يمكن أن تتسم فى ظل الاعتبارات العملية الخاصة بأفضل مكان يمكن لكم ولإدارتكم فيه أن تكونوا أكثر فائدة .

وإذا رحل المواطنون الأمريكيون عموماً فى مصر -واحتل المحور البلاد- فلا يمكننا أن نرى أن بقاءكم يمكن أن يخدم أى غرض نافع - حيث إنه لا الحكومة المصرية إذا بقيت ، ولا البعثة - يمكن أن تتمتع بأى قدر من حرية العمل ، فإن ذلك سيحرمنا من الخدمات القيمة لكم ولإدارتكم دون سبب معقول .

ومن المفترض أن السفارة البريطانية ستضطر إلى بحث عامل التحالف الإنجليزى - المصرى - الذى ليس له تطبيق مباشر على وضعكم - كما أنه ليس له تأثير غير مباشر ذو أهمية فى رأينا » .

« هل هناك أى اعتبار للخرطوم فى نظر كل من الحكومة المصرية والسفارة البريطانية وفى نظركم ؟

وهل بحثتم إمكان ذهابكم إلى جدة بالطائرة ؟ » .

وفى ١٦ يونية تنسحب القوات البريطانية من «جسر الفرسان» جنوب طبرق» ومن الغزالة » « غرب طبرق » .

وتصبح المدينة مهددة . . وإن كانت صحيفة التايمز البريطانية تقول « إن حصون طبرق أقوى مما كانت عليه من أى وقت مضى » .

ويكتب الوزير المفوض ألكسندر كيرك إلى وزير الخارجية الأمريكى مرة أخرى فى ١٩ يونية قائلاً :

«لابد من تلبية أحوال الطوارئ الحالية ، لأن هجوم روميل أدى إلى سقوط طبرق ، ووصول القوات الألمانية المشتركة إلى العلمين .

إن العمليات الألمانية إذا استمرت وامتدت ، أو لم تصل إمدادات الحلفاء جوًّا فيجب أن نواجه ضياع الشرق الأوسط .

ولا حاجة بى إلى بيان عواقب ذلك .

ينبغى علينا أن نستجيب إلى ضرورة تغيير الاستراتيجية ، والأساليب التى تحكمت فى القيادة والعمليات فى هذه المنطقة ، والتى ثبت تكرار فشلها فى الماضى » .

وتسقط طبرق -كما رأينا- يوم ٢١ يونية .

ويزداد الموقف العسكرى سوءًا ، ولا يوجد مراقب عسكرى واحد يعتقد أن روميل سيتوقف عن دخول القاهرة . .

وتبدأ المفوضية الأمريكية فى مصر إعداد خطط إجلاء الرعايا الأمريكيين ، والبحث عمن يتولى رعاية المصالح الأمريكية فى مصر . . إذا رحل الوزير المفوض وأعضاء المفوضية .

ويكتب ألكسندر كيرك إلى وشنطن «اكتملت خطط الجلاء التى تم إنجازها منذ شهور - وبقى تحديد اسم الدولة التى ستتولى رعاية المصالح الأمريكية .

أقترح أن تتولى سويسرا ذلك . وهذه المسألة يجب أن تبقى سرًّا ، لأن اهتمامى الأول فى هذه اللحظة ينصب على تجنب أى حركة هنا قد تسفر عن كارثة . ويمكن حل هذا الموضوع بين وشنطن وبرن ، على ألا ترسل التعليمات بهذا الشأن إلى القائم بالأعمال السويسرية هنا ، إلا إذا تطلبت الظروف غير ذلك .

وتبدأ حكومة مصطفى النحاس تحس بالقلق من تدهور الموقف العسكرى للحلفاء .

ويطلب النحاس إلى محمود حسن بك الوزير المصرى المفوض فى وشنطن مقابلة المسئولين الأمريكيين .

ويسجل بريكيرودج لونج مساعد وزير الخارجية الأمريكى محضر الحديث .

«قابلنى مرة أخرى محمود بك حسن بناء على طلبه ، وكانت التطورات على الحدود قد ثبطت عزيمته .

وقال إنه فى المناسبتين الماضيتين عندما تقدم الألمان أو الإيطاليون لم يكن مدركاً للخطر .

أما فى الظروف الراهنة فإنه قلق للغاية . .

إن الحكومة المصرية لا تملك جيشاً ، ولم تتمكن من الحصول على التجهيزات منذ عام ١٩٣٦ وقت توقيع المعاهدة مع بريطانيا .

وفى بادئ الأمر كان على تشكوسلوفاكيا أن تقوم بتصنيع الأسلحة ، ولكن تم غزوها قبيل موعد التسليم ، وتبعاً لذلك فإن السويد وجدت مصانعها غير قادرة على إتمام الصفقة وتسليمها فى موعد العقد ، ونتيجة لذلك بقيت مصر بدون سلاح » .

«وأشار الوزير المصرى إلى الشعور المعادى لبريطانيا ، والذى نشأ فى مصر منذ بداية عام ١٩٣٥ . .

وأضاف الوزير : إن هذا الشعور المعادى لبريطانيا زاد أخيراً ، وإن حكومته تواجه الآن موقفاً حرجاً ، وإنه لا يعرف السلوك الذى ستنتهجه حكومته ، إلا أن الحكومات يجب فى النهاية أن تحلل الأمور وتتخذ الخطوات لتأمين مصالحها الخاصة .

وتساءل الوزير عما إذا كان من الممكن تركيز غارات القوات الأمريكية الجوية على العدو ، وإذا كان ممكناً للاستراتيجيين الأمريكيين إخراج الإنجليز من مأزقهم .

أجبت بأننا نأمل ألا يكون الوضع بهذا السوء ، وأننا سنفعل كل ما يمكن عمله لمواجهة العدو» .

وتحار حكومة الوفد فيما تفعل إزاء تقدم الألمان .

ويظهر صدى الموقف العسكرى فى هذه البرقية التى بعث بها ألكسندر كيرك إلى وشنطن يوم ٢٣ يونية .

« إن سقوط طبرق سبب خوفاً بالغاً فى الدوائر المصرية التى كانت — حتى ذلك الوقت — تنظر إلى التطورات العسكرية بغير مبالاة .

إن المصريين ينتقدون علناً — البريطانيين لفشلهم فى قيادة العمليات . .

وتسمع فى كل مكان اتهامات البريطانيين .. والروح المعنوية هبطت وتدهورت .

ولم يصدر من بريطانيا تفسير مناسب للموقف .

ولذلك فإن المصريين لجئوا إلى إذاعات دول المحور للتعرف على أنباء المعارك ، مما أسهم فى نشر الذعر .

وقد علمت أن رئيس الوزراء (مصطفى النحاس باشا) أشار إلى هذا الوضع فى حديث له مع سفير بريطانيا أمس وقال : إن البرلمان يمارس ضغوطاً عليه لتقديم إيضاحات .

وعبر رئيس الوزراء عن ثقته فى أنه يمكنه مواجهة الشعور بالمأساة فى البرلمان ولدى الشعب إذا أعطاه السفير البريطانى تأكيدات عن نوايا بريطانيا للدفاع عن مصر إلى النهاية .

وبناء على ذلك أجرى السفير اتصالات بلندن ، يطلب منها السلطة لإعطاء هذه التأكيدات .

وتلقى صباح اليوم رداً يعطيه هذه السلطة .

وأكد رئيس الوزراء للسفير استعداده لاتخاذ جميع التدابير التى تمنع وقوع تخريب أو أى نشاطات يمكنها أن تعرض أمن مصر للخطر ، بوصفها قاعدة لعمليات الحلفاء .

وقال إنه لفاعلية التعاون يجب إطلاعه على الخطط العسكرية البريطانية . وسيقابل السفير البريطانى هذا الصباح رئيس وزراء مصر ليبلغه تأكيدات لندن . وسيصحب السفير معه عدداً من العسكريين لشرح الموقف العسكرى » .

وأخيراً يتلقى ألكسندر تعليمات وزير خارجيته ما يفعله إذا دخل الألمان القاهرة وتعذر الاتصال بوشنطن . .

أحاط وزير الخارجية الأمريكى كوردل هال يوم ٢٣ يونية وزيره فى مصر بكل الإجراءات الخاصة بإنهاء عقود العاملين ، ورحيل الموظفين الأمريكيين ، والزوجات ، والأطفال ، ودفع نفقات سفرهم بالطائرات إلخ . .

وأخيراً تقول البرقية بعد المقدمات الطويلة « من الأهمية القصوى تدمير كل الملفات السرية ، والأختام ، والرموز ، والتشفرات ، والأصول . . إلخ . . مع حرق الأختام المصلحية بشهادة اثنين من الشهود المتمتعين بالأهلية » .

وتقول التعليمات :

١ – يتم تدمير وحرق كل جوازات السفر لأى شخص ، سواء صالحة أو غير صالحة . . بالإضافة إلى صفحات التأشيرات الزائدة وشهادة الجنسية وشهادات التسجيل سواء كانت بيضاء أم مملوءة ، ويتم الاحتفاظ بالصفحة الأولى فى كل من جوازات السفر المذكورة ، لتسليمها إلى الوزارة ، مع عمل قائمة كاملة بقدر الإمكان بالمعلومات الشخصية الواردة فى كل وثائق الجنسية المدمرة . . ويجب عدم إحضار أى من هذه الوثائق بأى حال من الأحوال ، فيما عدا الصفحات الأولى .

٢ – يمكن للضباط والعاملين الأمريكيين تخزين حاجاتهم الشخصية فى المبانى التى تمتلكها

الحكومة ، أو فى المناطق التابعة لها – وفى حالة عدم وجود مثل هذه التسهيلات فإن الحكومة ستدفع تكاليف التخزين المحلية .

٣ – إذا أمكن – يتم إرسال موعد إغلاق مكتب التلغراف .

٤ – وفى وقت الإغلاق – يتم إبلاغ الإدارة بكل حالات عدم التطابق مع الاعتمادات – لعمل الحسابات والدفع للأفراد فى ودائع الإدارة .

٥ – هذه التعليمات هى إجراء وقائى – يجب عليكم الهدوء فى إعداد خطة للتعامل مع حالة الطوارئ . . مع عدم اتخاذ أية خطوات يمكن أن تكشف ، للسلطات المحلية أو العاملين الأجانب فى إداراتكم ، أن مسألة الرحيل يمكن أن تكون واردة فى الفكر .

ومن الأهمية السياسية والعسكرية أن كل المكاتب لابد أن تستمر أطول فترة ممكنة . ولابد أن يلتزم العاملون بالتعليمات السابقة ولا يغادروا أماكنهم إلا عندما يصبح الخطر شديداً وعاجلاً – بما يهدد حرية وحياة العاملين بالإدارة .

٦ – يتم إرسال ما سبق إلى كل من الإسكندرية وبورسعيد .

٧ – وافقت الحكومة السويسرية مؤقتاً على رعاية مصالح الولايات المتحدة خارج نصف الكرة الغربى .

وفى إجراء لاحق لذلك – يمكنكم أن تطلبوا من الممثلين السويسريين مؤقتاً رعاية مصالح الولايات المتحدة فى مصر ، بالإضافة إلى مصالح بناما فى الإسكندرية وبورسعيد .

ويمكن طبقاً لتقديركم إجراء محادثات غير رسمية وسرية مع زميلكم السويسرى بشأن ما سبق .

٨ – إذا قررتم نقل البعثة إلى مكان آخر فى مصر بدلا من إغلاقها ومغادرة البلاد فبإمكانكم تعديل التعليمات السابقة تبعاً للخطوط الآتية :

يجب ألا تأخذوا معكم كل الضباط والعاملين الأمريكيين وزوجاتهم وأطفالهم الصغار فقط ، بل أيضاً العاملين الأجانب الذين ترون أن خدماتهم أساسية تماماً – ومصاريف السفر معتمدة .

ويجب أن تأخذوا معكم الملفات والسجلات والرموز التى تكونون واثقين من تأمينها فى أثناء وبعد الرحلة – واضعين فى أذهانكم ضرورة إيجاد وسيلة ما للاتصال بالوزارة بشكل سرى . . » .

ويستدعى مساعد وزير الخارجية الأمريكى بريكيردج لونج الوزير المصرى المفوض محمود حسن بك فى نفس اليوم ٢٣ يونية – وهذا نص الحديث كما أثبته لونج .

«حضر الوزير المصرى بعد الظهر بناء على طلبى – وأبلغته أنه ليست هناك معلومات محددة نود إبلاغها له إلا أننا نريده أن يعلم أننا مهتمون للغاية بالموقف الذى تجد حكومته نفسها فيه ، وأننا متعاطفون معهم تماماً ، ونود أن تستمر الاتصالات معه .

وأبلغته أيضاً أن السلطات العسكرية تبحث ما يمكن عمله فى هذه الأوضاع ، وأنه ليست لدى أية معلومات محددة يمكننى إبلاغها له .

وإذا استجد شىء فسيسر الإدارة أن تبلغه به .

وأبلغته بأننا نأمل أن يستمر اتصاله بنا ، وأن يعلم أن ذلك بمقدوره فى أى وقت .

وأوضحت له على وجه الخصوص أننى أود ألا ينقل إلى حكومته أية استنتاجات عن أى شىء ذكرته – لأننا لا نريد أن نضع أساساً لفكرة أن قرارات اتخذت .

وكل ما فى الأمر أن حكومته ستجد هنا تفهماً متعاطفاً – ورغبة فى عمل ما نجده عملياً فى تخفيف الموقف» .

* * *

وفى ٢٩ يونية يجتمع مجلس الوزراء البريطانى برئاسة كلمنت أتلى . لأن تشرشل كان خارج لندن .

ويصف كادوجان .. مشهد أتلى فى ذلك الاجتماع فقال فى مذكراته إنه : «بدا كفأر متجهم ، وشديد الجدل» .

فى مذكراته العسكرية كتب السير أوليفر هارفى ، سكرتير أنتونى إيدن . يوم ٢ يوليو يقول :

« . . كان ونستون تشرشل رئيس الوزراء قلقاً وعنيداً عندما رآه أنتونى إيدن هذا الصباح .

إن لامبسون يلح فى الحصول على تعليمات حول ما إذا كان يرحل من مصر إذا وصل الألمان أو يبقى فيها .

ولامبسون نفسه يريد البقاء فى القاهرة .

وقد رفض تشرشل أن يبعث إلى لامبسون بأية تعليمات «سواء بالرحيل أو البقاء فى مصر قائلاً :

«إن معركة العلمين لم تخسر بعد . . ودلتا نهر النيل مكان رائع لوقف الدبابات» .

وقد رفض تشرشل أن يناقش الاحتمالات السيئة على الإطلاق .

* * *

ولكن ألكسندر كادوجان يتحدث مع إيدن حول ترتيبات الانسحاب من مصر .

وبقى تشرشل غاضباً ، وحاول أنتونى إيدن تهدئته .

* * *

ويكتب كيرك إلى وشنطن يوم ٢ يوليو – أيضاً – عن التطور الجديد فى الموقف ، وهو أن الحكومة المصرية فكرت فى الرحيل من مصر.

قال كيرك :

« أثيرت المسألة المتعلقة بالرحيل النهائى للحكومة المصرية .

واقترح السفير البريطانى الرحيل إلى الخرطوم .

وحتى الليلة الماضية لم تكن الحكومة المصرية قد اتخذت أى قرار ، على الرغم من أن هناك دلائل تشير إلى أنها ستبقى .

وافترض أنه عند مغادرة مصر فإن وجهتى النهائية ستكون جدة » .

ويجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى اليوم التالى – الجمعة ٣ يوليو – وتقول مذكرات كادوجان إن مجلس الوزراء وافق فى هذه الجلسة على خطة الانسحاب من مصر وإخلائها من الإنجليز .

* * *

وقال الجنرال أوكلنك – بعد سنوات – إن الخطة كانت تتركز فى نسف محطات الإذاعة ، والبريد ، والتليفون ، ومستودعات البنزين ومحطاته ، ووسائل النقل ، ومحطات القوى المائية » .

وفى كتابه « أسرار الساسة والسياسة . . قال محمد التابعى إن أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى قال له :

« إن بين ما ينوى الإنجليز عمله عند انسحابهم إطلاق الماء المالح فى ترعة المحمودية لكى تغرق جميع الأراضى الزراعية على ضفتها » .

وقال حسنين :

« إن الإنجليز كانوا يحاولون منذ شهور الحصول على نصيب فى حراسة بعض الطرق والمنشآت ، ولكن طلباتهم فى هذا الشأن كانت ترفض دائماً .

وهم – الآن – بموافقة النحاس باشا تغلغلوا فى صميم الريف وأصبح كل شىء فى مصر فى قبضة يدهم ، فإذا أذنت الساعة التى يتبينون فيها أنهم خسروا المعركة سيدمرون كل شىء .

. . وكل شىء الآن تحت أيديهم ، وفى حراستهم ، وليس لمصر يومئذ أن تعترض ، لأنهم سيقولون إن ما وقع تم بالاتفاق مع رئيس الحكومة .

إن خط الدفاع عن قناة السويس ليس فى الصحراء . بل على ضفاف النيل ، وفى الدلتا ، لأن الدلتا تعد من الوجهة الحربية هبة لا تقدر . . فهى بعشرات القنوات والمصارف وبأرضها الهشة الطرية وبقناطرها التى يمكن تدميرها عند الحاجة ، تعطل وتعوق مسيرة الجيش الذى يهاجم ، ويحاول التقدم .

وهكذا تصبح الدلتا ميداناً للمعارك ، ويحل الخراب وويلات الحرب بكل بلد وكل قرية فيها » .

* * *

وفى مذكرات روميل قال إنه وضع كل أمله على قيام مظاهرات مصرية ضد الإنجليز . بحيث لا يتفرغون لقتال روميل وإنما يوجهون جهدهم لمؤخرة الصفوف داخل مصر .

ولذلك فإن روميل أبرق بعد سقوط طبرق إلى برلين يقول :

–كثفوا الدعاية ضد الإنجليز . . بين المصريين !

ولكن روميل لم يكن يعرف حقيقة ما يجرى فى مصر ! !

* * *

ويتحصن الجيش البريطانى فى مدينة العلمين على بعد ٦٠ ميلا من الإسكندرية ، ويبدأ روميل فى مهاجمة العلمين ، ويشن الهجوم الألمانى من ١٥ إلى ٢٠ يوليو ولكن روميل لا ينجح فى الاستيلاء على العلمين .

وتبدأ معركة العلمين . . وتبدأ موجة محدودة من التفاؤل يكتب كيرك يوم ٢٥ يوليو :

« أتاح استمرار القتال الذى لم يحسم بعد فى جبهة العلمين الفرصة للتفاؤل بشأن نتيجة الصراع .

وهناك ميل واضح للمبالغة فى شأن إنجازات الحلفاء والتقليل من القوة المتزايدة للعدو . . وهذا الاتجاه لا يوجد ما يبرره ، وهو غير صحى أساساً » .

ـ إن التقارير تتوالى على التحصينات المتزايدة فى جيش روميل – وعلى الرغم من الجهود التى بذلت فإنه ليس هناك تحسن واضح فى الموقف العام للبريطانيين ،

ومنذ عدة أيام بدأ الجنرال أوكلنك عملياته ، ومما يصعب تصديقه أن هذه العمليات لا تستهدف تحقيق موقف حاسم – كما أنها توقفت فى وضع غير نهائى ، ويقال الآن إنها قد تستأنف فى أى لحظة – إلا أننى على أية حال لا أرى أى عامل جديد محدد يمكن فى حد ذاته أن يكون مشجعاً فى المستقبل . .

ولكن كيرك كان – على الدوام – ينتقد موقف بريطانيا – ويطالب حكومته بالتحرك

السريع لإنقاذ الشرق الأوسط حتى لا يستولى عليه روميل .

فى ٢ أغسطس عام ١٨٤٢ أبرق يقول .

« المسئولية الخاصة بالعمليات العسكرية فى هذا الميدان إنما تقع على عاتق البريطانيين .

ودور الولايات المتحدة مقصور على تقديم المساعدات التى تقدر عليها .

ومع دلك فإن مسئولية كسب الحرب هى مسئوليتنا بقدر ما هى مسئولية البريطانيين .

وفقدان الشرق الأوسط والعواقب الوخيمة التى تترتب على ذلك هى استبعاد البحر المتوسط من العمليات العسكرية الهجومية الأخيرة للحلفاء . وتعريض الطرق إلى روسيا والهند والصين للخطر –كل هذا– يمكن أن يؤجل النصر» .

«إنى أرى – بأشد الإخلاص – أننا لن نتحمل هذه المسئولية فى مواجهة الخطر الراهن على مصر ، ما لم يعرف الرئيس ومستشاروه بخطوط الاستراتيجية الراهنة لقادة الحلفاء فى هذا الميدان » .

* * *

وتتغير صورة الموقف بعد المناوشات الأولى فى معركة العلمين .

يقول كيرك يوم ٧ سبتمبر – بعد أن فشل الهجوم الثانى لروميل على العلمين . والذى بدأ يوم ٣١ أغسطس واستمر حتى ٥ سبتمبر :

« يرجع السبب فى إرغام روميل على تأخير عملياته وفشل مغامراته الأخيرة إلى تفوق الحلفاء الجوى » .

ويمكن الإفادة أكثر من هذه الميزة إذا زاد الإمداد الجوى حتى نصل إلى النصر» .

* * *

ويبدأ هجوم البريطانيين الكبير فى العلمين يوم ٢٣ أكتوبر . وتصبح العلمين نقطة التحول الكبرى فى الموقف العسكرى كله بانتصار الإنجليز .

ولكن بريطانيا تسمع عن طريق السفارة البولندية أن محاولة مصرية جرت فى الفاتيكان لإجراء اتصالات مباشرة مع الإيطاليين فى أثناء هجوم روميل .

وقد طلب شيانو وزير خارجية إيطاليا تأجيل الحديث فى هذا الموضوع حتى تدخل الجيوش الألمانية الإسكندرية . .

وقد ضبط البوليس وثائق إيطالية وألمانية تاريخها ٢٨ أعسطس ١٩٤٢ فيها الإجراءات التى كانت ستتبع عند احتلال مصر .

أهم ما فى هذه الوثائق :

١ – أن تترك السياسة الاقتصادية للقيادة الإيطالية عدا حالات خاصة ثم التصرف فيها باتفاق مع القيادة الألمانية

٢ – كل المواد الحربية يتم الاستيلاء عليها فى مصر تكون من نصيب إيطاليا.

٣ – فيما عدا تحركات القوات الألمانية المحلية فى مصر فإن الألمان لاتكون لهم سلطة إصدار الأوامر فى مصر إلا بعد الرجوع إلى السلطات الإيطالية.

٤ – يقام بنك فى منطقة البحر المتوسط من سلطته إصدار عملة مصرية لتغطية نفقات قوات الاحتلال تعادل الجنيه المصرى.

٥ – العملة للقوات الألمانية والإيطالية فى ليبيا بالليرة الإيطالية، وفى مصر بأوراق مؤسسة الائتمان – أى بالعملة الجديدة.

ويقول الدكتور محمد حسين هيكل إنه عندما تقدم الألمان داخل مصر.. اجتمع بالنحاس وتحدث إليه وطلب منه أن يجنب مصر ويلات الحرب.

وشرح هيكل باشا جسامة الخطر الذى تتعرض به البلاد إذا أغرق الإنجليز مديرية البحيرة أو أحرقوا آبار البترول فى سيناء..

أجاب النحاس:

–كن مطمئنا أنا منتبه لهذا كله مدرك مايصيب مصر إذا انسحب الإنجليز منها أو دخل الألمان.

وقد أصدرت أوامرى وتعليماتى إلى محافظ الإسكندرية ليلقى الجيوش الألمانية باسم الحكومة المصرية لقاء حسناً!!

* * *

ومع هذا كله..

لايوجد مايعبر عما فعله النحاس فى وزارته هذه.. وهى أطول وزارات الوفد عمراً.. أصدق مما كتبه توم ليتل، وهو صحفى بريطانى كان مسئولا عن وكالة الأنباء العربية – وهى وكالة بريطانية – عاش معظم سنوات حياته فى مصر.. وأصبح من أصدقائها والمدافعين عنها فى السنوات الأخيرة.

قال توم ليتل إن النحاس رد الدين للسفير البريطانى ولإنجلترا، وبالذات عندما كان الألمان فى العلمين على بعد ٦٠ ميلا من الإسكندرية، فقد اعتقل الطابور الخامس، وأغلق نادى السيارات الملكى الذى كان مقراً للنشاط المعادى للحلفاء، واعتقل على ماهر.. ووضع إمكانات مصر فى خدمة بريطانيا.. وهذا هو الهدف الأهم.. وحفظ الهدوء فى مصر عندما

كان الألمان على حدود الإسكندرية .

* * *

ولقد تميز العهد كله – خلال الـ **٢٢** شهراً التالية – بانتشار روح اليأس . . والاستسلام ، ومحاولة إرضاء السفارة البريطانية أو اكتساب ودها بأى ثمن . . أو على الأقل التخلص من بطشها .

كان عهد إذلال لمصر . . منَ الإنجليز . . وعهد إذلال للشعب من الحكام المصريين أيضاً !

١٨ السوط . . !

ظل سعد زغلول – الذى لم ينجب – يردد دواماً أن مكرم عبيد هو . . «ابن سعد البكر» .

وكانت لذلك أسباب كثيرة نعرفها من قصة حياة مكرم عبيد .

ولد عام ١٨٨٩ ، وتعلم فى الكلية الأمريكية بأسيوط ، ثم درس فى أكسفورد وحصل على دكتوراه الحقوق من فرنسا .

وبعد عودته إلى مصر التحق عام ١٩١٣ بوزارة الحقانية «العدل» .

وفى سنة ١٩١٩ أصبح أستاذاً فى مدرسة الحقوق الملكية المصرية ، ولكنه فصل بعد عامين لأنه اشترك مع بعض زملائه فى إقامة مأدبة تكريماً لسعد .

وانضم إلى الوفد المصرى – وسافر إلى لندن يدعو له . . وعندما عاد إلى القاهرة استقبلته الجماهير بحماس ، وقابله سعد زغلول – نفسه – فى المحطة .

وبعد ثلاثة أيام نفى مع سعد زغلول ومصطفى النحاس وزملائهم إلى جزيرة سيشيل .

وأفرج عنه فرشح نفسه لمجلس النواب وفاز بالتزكية فى دائرة قنا . . بلده .

وسافر مع سعد زغلول إلى لندن فى أثناء مباحثات الزعيم المصرى مع رامزى ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا .

واعتقل – فترة – فى نوفمبر ١٩٢٤ بعد اغتيال السردار بتهمة إلقاء خطب ملتهبة .

وعندما اختير النحاس زعيماً للوفد عام ١٩٢٧ انتخب مكرم عبيد سكرتيراً للوفد مكان النحاس باشا .

والوثائق البريطانية تقول إنه « متطرف عنيف مناهض للبريطانيين » .

تولى الوزارة أكثر من مرة ، واشترك فى مباحثات معاهدة ١٩٣٦ ، ومنح رتبة الباشوية فى نفس العام .

والإنجليز يقولون عنه إنه رفيق النحاس ، ومستشاره الدائم . . وداخل الوزارة كان مكرم مسيطراً على النحاس .

وفى سنة ١٩٤٢ كان مكرم هو الرجل الثانى فى حزب الوفد . . فهو السكرتير العام للحزب الذى يتفاوض مع أحزاب المعارضة لتوزيع الدوائر الانتخابية .

وهو بعد أمين عثمان – الذى يستطيع الاتصال بالسفارة البريطانية لبحث شئون التموين باعتباره وزيراً لأخطر وزارتين فى أثناء الحرب العالمية الثانية : المالية والتموين .

* * *

ووصف الدكتور محمد حسين هيكل مدى العلاقة بين مكرم والنحاس فقال :

« لم تكن مكانة مكرم عبيد حديثة العهد ، بل كانت ترجع إلى عهد سعد زغلول .

وكان لمكرم أثر كبير فى اختيار النحاس باشا رئيساً للوفد .

وزادت المودة والثقة المتبادلة بين الرجلين بنفيهما معاً إلى سيشيل .

وكان النحاس يذهب ظهر كل يوم إلى مكتب مكرم عبيد – للمحاماة – ينتظره ليصطحبه إلى مصر الجديدة .

ولما عزم النحاس فى سنة ١٩٣٤ أن يتزوج كان لمكرم باشا يد فى اختيار حرم النحاس .

وبعد تأليف وزارة ٤ فبراير بدأ الخلاف بين الرجلين . . ثم اشتد حتى وصل إلى القطيعة .

وهناك أسباب ظاهرة للخلاف تطفو على السطح . . وأسباب أخرى دفينة عميقة .

يقول محمد زكى عبد القادر فى مذكراته :

« اعتاد مكرم أن يكون الأثير عند النحاس باشا . . بل اعتاد أن يملى إرادته ويتحدث باسمه ولسانه . . ولكنه أحس فى الشهور الأخيرة أن هناك سلطاناً يزحف كى يحيط بالنحاس باشا ويزيحه شيئًا فشيئاً . » .

كان صراعاً على السلطة داخل الوفد ، لا شأن له بسياسته ولا بمبادئه ولا باتجاهاته . أحس مكرم أن هناك نجماً طالعاً هو فؤاد سراج الدين الذى عين وزيراً للزراعة . ولم يكن سراج الدين وفديًّا . ولكنه استطاع فى وقت قصير أن يصبح وفديًّا . . وأن يقترب من مركز السلطان فى الوفد .

ولم يكن هذا الاقتراب هيناً . . كانت براعة من فؤاد باشا أنه استطاع شيئاً فشيئاً أن يهز

سلطان مكرم عبيد ثم يتحداه فيما بعد .

وأدرك مكرم باشا أن أمره انتهى . . إن لم يكن اليوم فغدًا . .

ومن هنا تولاه ما يشبه اليأس فبدأ معركة ظانًا أنه سيكسب المعركة ويسترد نفوذه عند النحاس .

وكان مكرم يعتقد أن النحاس لا يستطيع الاستغناء عنه ، أو لايستطيع أن يعمل بدونه ، أو لا يستطيع أن يعمل ومكرم ضده .

هذا هو السبب الدفين العميق .

ولكن الناس فى تلك الأيام كانوا يتحدثون عن أسباب أخرى . . . واضحة . . وظاهرة .

. . الوفديون الذين بقوا خارج الحكم منذ إقالة النحاس عام ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٤٢ بدءوا يطالبون بتعويض عن صبرهم وحرمانهم الطويل ، وما لقوه من اضطهاد الأحزاب الحاكمة خلال تلك السنوات ، فطالبوا بترقيات استثنائية رفضها مكرم عبيد .

ولكن النحاس ووزراءه أقروا هذه الاستثناءات برغم اعتراض مكرم .

وروى مكرم عبيد نفسه القصة التالية . . قال :

« إن زينب الوكيل حقدت عليه لأرباحه الطائلة من المحاماه عند حروجه من الوزارة – أما زوجها النحاس فليس له إلا معاشه .

قال لها مكرم عبيد أمام النحاس :

– إن لرفعة الباشا مكانه من الشعب ، ويعرف الناس جلال قدره .

ردت زينب الوكيل ساخرة :

– « يكفينا نعيرها » .

وطلب أصهار النحاس امتيازات واستثناءات فى أذون الاستيراد والتصدير – وهى مصدر ربح كبير أيام الحرب – فرفض مكرم كوزير للتموين .

* * *

ونبدأ ببرقية السير مايلز لامبسون فى وزارة النحاس عام ١٩٣٧ يومها قال السفير :

– زوجة النحاس ريفية لطيفة تجهل لباقة الحياة الوزارية ولها نزواتها . . ومن خلال ردود فعل النحاس الممثل فى حبه لها نجدها جعلت منه إنساناً يدعو إلى السخرية ! !

إن زوجة النحاس تعودت أن تتصل مباشرة بالوزراء من أجل تعيين أو ترقية أقاربها .

وفى ٦ أبريل ١٩٤٢ نجد فى البرقية رقم ١٠٠٠ إشارة إلى الخلاف بين النحاس ومكرم بسبب رغبة قرينة النحاس فى الحصول على امتيازات ومحسوبيات لأقاربها . . كما أن الكراهية

بين حرم مكرم وحرم النحاس ساعدت كثيراً على توسيع الخلاف .

ويقول السفير :

إن سوء صحة النحاس يجعل من الصعب عليه أن يصرف الشئون الإدارية بكفاءة ، وهناك حديث عن ضرورة تعيين مساعد كفء للنحاس ليقوم عنه بهذه الأعمال .

ومكرم عبيد كقبطى لايستطيع أن يشغل هذا المنصب رسمياً . . وهو يبحث عن رجل من القش ليقوم بهذا العمل فى ظل نفوذ مكرم .

وهناك شك فى أن مكرم يريد أن يتقارب مع القصر الذى يرحب بأى انقسام فى الوفد .

وتشير البرقية بعد ذلك مباشرة إلى تعيين إقطاعى شاب هو فؤاد سراج الدين فى منصب وزير الزراعة بعد أن اختير عبد السلام فهمى جمعة رئيساً لمجلس النواب !

وقالت البرقية : «إن الوفديين ينتقدون هذا التعيين لوجود من هم أحق من سراج الدين بهذا المكان . . أى المنصب الوزارى »

ويكون فؤاد سراج الدين هو الذى يحتل منصب سكرتير عام الوفد . . بعد سنوات . . نفس المنصب الذى كان يشغله مكرم عبيد .

. . وحاول السفير البريطانى – عبثاً – التوفيق بين النحاس ومكرم حتى قبل الاستقالة بـ ١٣ يوماً .

وفى برقية تاريخها ١٣ مايو قال أمين عثمان للسفير البريطانى :

– الموقف بين مكرم والنحاس لم يتحسن ، والنحاس يريد أن يأخذ وزارة التموين من مكرم ليعطيها لوزير جديد .

وقال السفير :

– أكدت أن هذا خطأ كبير . إن رجالنا فى مركز تموين الشرق الأوسط يفكرون فى منع تسليمكم مواد التموين بالمرة ، وأنا – بطبيعة الحال – لا أصل إلى هذا المدى ، ولكن هذا يبين مايشعر به خبراؤنا .

سأل أمين عثمان :

– هل أستطيع أن أبلغ ذلك للنحاس .

قال السفير :

طبعاً بشرط ألا يظن النحاس أنى أريد أن أملى عليه كيف يدير دفة حكومته . أنا لاأريد أن يدين الناس جهودنا الحربية ، أو يظنون بها الظنون . ونقل مكرم من التموين يوحى بذلك .

قال أمين عثمان :

– إن خليفة مكرم سيكون وزيراً قادراً وكفئاً .

وأضاف أمين عثمان أن النحاس ألح عليه فى قبول وزارة التموين . وقد رفض لأنه لايريد إثارة شبهات فى أنه يتآمر على مكرم ، ولأنه لايستطيع أن يجمع بين عمله الحالى كرئيس لديوان المحاسبة ، ووزارة التموين .

وفى نهاية اللقاء يؤكد السفير أن الانقسام والانشقاق بين النحاس ومكرم غباوة وحماقة لعدة أسباب .

١ – أن مكرم يؤدى عمله على خير وجه .

٢ – أن التموين سيذهب إلى الشلة .

. . يعنى بذلك أسرة حرم النحاس .

وكتب السفير برقيته يقول :

–كل هذا يجعلنى أتساءل . . هل أخطأنا عندما منحنا النحاس شيكاً بالتأييد على بياض !

* * *

وزادت حدة الخلاف بين الرجلين فاستقبل الملك فاروق كلا من النحاس ومكرم عبيد على حدة للتوفيق بينهما ، وقيل أيامها إن الملك تدخل – لا للتوفيق – ولكن ليوعز لمكرم عبيد أن القصر يناصره .

وحسم النحاس المشكلة فعين أحمد حمزة وزيراً للتموين ، وأصبح مكرم عبيد وزيراً للمالية – فقط – ولا يملك منح الأذونات المطلوبة . .

وطلب النحاس إلى مكرم عبيد أن يستقيل فرفض . .

وأخيراً استقال النحاس يوم ٢٦ مايو ١٩٤٢ أى بعد ٣ شهور ونصف من مجىء الوفد إلى الحكم .

وقال النحاس فى خطاب الاستقالة :

« نظراً لما قام بينى وبين مكرم عبيد من خلاف جوهرى طال أمده ، وتعددت مظاهره وتعذر علىّ علاجه مما أدى إلى استحالة استمرار التعاون بيننا . . . » .

وألف النحاس الوزارة بدون مكرم .

وفى يوليو فصل النحاس – من حزب الوفد – . مكرم عبيد . . .

رفع مكرم عبيد شعاراً له « نزاهة الحكم » ضد فساد الوفد وألف « الكتاب الأسود » يروى فيه فضائح الاستثناءات والمحسوبية لأصهار النحاس ووزرائه .

وأعلن النحاس من ناحيته الحرب على أنصار مكرم فى مجلس النواب ، فأخرجهم من المجلس وأسقط عنهم العضوية ، لأنهم لم يكونوا قد بلغوا السن القانونية يوم انتخابهم .

وهدف النحاس من ذلك تهديد النواب الآخرين الذين يريدون تأييد مكرم . .

وبدأ مكرم يردد أن نزاهة النحاس هى أساس زعامته ، وأنه كان مع النحاس عندما كان النحاس نزيهاً . . وأنه عندما فقد النحاس هذه النزاهة لم يبق له من الصفات ما يؤهله للقداسة أو الزعامة .

وأخذ مكرم يجمع الوثائق على انحراف الوفد وفساد رجاله ، وكيف أصبح الوفديون الفقراء – من شهور – من أصحاب الألوف وعشرات الألوف ، ثم أصدر كتاباً يضم هذا كله أطلق عليه « الكتاب الأسود » .

وقد طبع الكتاب ووزع دون أن تعرف الحكومة . .

ولقصة الكتاب رواة كثيرون . . وكل . . روى القصة من زاويته ومن خلال هذه القصص جميعاً نعرف كيف صدر الكتاب الأسود .

* * *

ونبدأ بقصة جلال الدين الحمامصى . . أكثر النواب والكتاب الوفديين حماساً لنزاهة الحكم ، وقد دفع الثمن بإقصائه من عضوية البرلمان . . فقد أسقط مجلس النواب الوفدى عن جلال الحمامصى عضوية المجلس بدعوى صغر سنه .

وجد جلال الحمامصى أن وقائع فساد الوفد أخذت شكلا مثيراً ، فالعمولات تدفع مقابل تخفيف وشطب أحكام التموين استناداً إلى الرقابة على الصحف ، فسأل أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى :

– ألا من سبيل لوقف الفساد ؟

قال أحمد حسنين :

– لا يمكن أن أتحرك إلا إذا كانت هناك أدلة ووقائع تحت يدى .

وروى جلال الحمامصى هذا الحديث لمكرم عبيد فقال مكرم :

– ما رأيك فى أن نجمع الوقائع ووثائقها ثم نضعها عريضة نرفعها إلى الملك ؟ . .

وطلب مكرم إلى جلال الحمامصى أن يدبر طبع العريضة لتكون منشوراً مطبوعاً فى شكل كتاب .

وبدأ مكرم يعمل على استيفاء البيانات والوثائق . ويعد العريضة كما يفعل النائب العام . وكون الحمامصى فريقاً من شباب الحزب لتحمل أعباء مهمة طبع الكتاب .

وعندما أحس بشدة مراقبة البوليس ذهب إلى أحمد حسنين وقال إنه يخشى أن يضيع الجهد الجبار .

رد أحمد حسنين . . وكان ذلك فى أوائل مارس ١٩٤٣ قائلاً :

لا مانع عندى من تسلم النص المكتوب باليد ومعه الوثائق للاحتفاظ بها فى خزائن قصر عابدين . .

وطلب أحمد حسنين إلى جلال الحمامصى أن ينسلمه العريضة والوثائق فى منزله . . ومنه نقلها أحمد حسنين إلى خزانة قصر عابدين . .

ولما ذهب مكرم عبيد إلى القصر ليقدم العريضة بطريقة رسمية لم تكن مع مكرم ورقة واحدة . . بل كان كل شيء داخل القصر .

. . دخل مكرم عبيد على الدكتور محمد حسين هيكل فى منزله ودفع إليه كتاباً ملفوفاً فى ورق أزاله هيكل فإذا للكتاب غلاف أسود .

قال هيكل :

– ما هذا ؟

رد مكرم :

-- هذا هو الكتاب الأسود الذى جمع فضائح النحاس ووزارته .

قال هيكل :

-- ومتى طبعت هذا الكتاب ؟

أجاب مكرم :

-- استعنت بكل من استطعت الاستعانة بهم لجمع هذه البيانات وتبويبها وترتيبها وطبعها ، وهؤلاء جميعاً عدد قليل جداً .

ولم أرد أن أظهر أحداً على ما تقوم به ليظل السر فى أضيق حدود ، وقد خشيت أن تسقط كلمة هنا أو هناك من غير عمد فتقف عليها الحكومة فتفسد علينا عملنا .

وتوفر هيكل على قراءة الكتاب ليجد فيه العجب العجاب كما قال مكرم عبيد بأن الوفد انتقل من الحزبية السياسية إلى القرابة العائلية والمحسوبية الشخصية .

وانتقل إلى استغلال الحكم فى الكبيرة والصغيرة استغلالاً ، هوى فى بعض الأحيان إلى الصغائر ، وضخم فى أحيان أخرى فتناول الضياع الواسعة .

. . ذلك ما احتوى عليه الكتاب الأسود .

قال هيكل :

« لم تمض أيام حتى كان الكتاب الأسود قد أثار فى البلاد كلها ضجة أى ضجة . . مع أن الرقابة على الصحف منعت الإشارة إليه . وبدأت الصحف الإنجليزية فى إنجلترا تتحدث عنه .

واضطربت الوزارة إزاء الحملة العنيفة التى وجهت إليها . . والتى تشعر أن لبعض المقامات يداً فيها .

وسكتت الوزارة طويلاً قبل أن تتخذ إزاء الكتاب وإزاء صاحبه إجراء ، أيًّا كان نوعه ، مكتفية بمنع الصحف من الإشارة إلى الموضوع .

* * *

أما السفير البريطانى اللورد كيلرن فيروى قصة أخرى . . من وجهة نظر بريطانيا ومصلحتها بطبيعة الحال .

قال السفير البريطانى فى مذكراته يوم ٨ أبريل ١٩٤٣ . وكان الكتاب الأسود قد طبع فى أثناء غياب السفير فى جنوب أفريقيا . . فى إجازة . .

وكل حدث ضخم فى مصر يريد مسئول مصرى القيام به فإنه لا يفعل ذلك إلا فى إجازة السفير ! قال :

« أثار أحمد حسنين مسألة هذا الكتاب الأسود الذى قدمه مكرم للملك . . وقصة هذا الكتاب كما يلى :

منذ وقت طويل كانت هناك تقارير قوية متتابعة تفيد أن مكرم يقوم بجمع عدد من القضايا مدعمة بالوثائق حول الرشوة والفساد وغيرهما من جانب النحاس وزملائه .

ومنذ وقت قريب نما لعلم الحكومة أن هذه الوثيقة يجرى طبعها .

وقام البوليس بعدة حملات على عدد من المبانى لوقف هذا العمل .

ولكنه – كالعادة – فشل فى ذلك وتم طبع الكتاب ، ويتم توزيعه الآن على نطاق واسع .

وبالإضافة إلى ذلك قام مكرم أخيراً بزيارة حسنين وقدم التماساً للملك متضمنا هذا الاتهام ضد الحكومة .

وطالب بالتدخل لمصلحة البلاد والتخلص من هذه الفئة من السياسيين غير العارفين بالجميل .

وبالطبع أدى ذلك كله إلى قدر كبير من الهياج ، لأن أكثر ما يبدو من هذا الكتاب المزعوم أنه يحتوى على شهادات إدانة .

حدث كل هذا قبل عودتى .

وباستثناء إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية بهذا الموضوع فى عبارات عامة فإن السفارة لم

توضع فى الصورة عن هذا الكتاب .

والليلة – كما توقعت – أثار حسنين المسألة برمتها . . وكان الملك فاروق متوتراً بشدة ويفكر فى اتخاذ إجراء حاد ضد رئيس الوزراء .

وقد أبلغت حسنين – بحسم – أنه يجب أن يقوم بكبح جماح هذا الملك الشاب . . ودون إلزام نفسى بشىء فإنى أرى على ضوء ما جاء فى الكتاب الأسود أن الملك (فاروق) يجب أن يدرك بالتأكيد خطورة الأمر من كل جانب لو حاول أن يكرر غلطته عام ١٩٣٧ عندما اتخذ موقفاً متعسفاً بإقالة حكومة تسيطر على أغلبية ضخمة فى البلاد .

وفى رأيى أن معظم النكبات الداخلية وعدم الاستقرار الذى حدث فى مصر منذ ذلك التاريخ أى منذ عام ١٩٣٧ يرجع إلى هذا الخطأ الدستورى الضخم .

إن على أحمد حسنين أن يمنع الملك (فاروق) – بأى ثمن – من تكرار هذا الخطأ مرة أخرى . .

ومن المؤكد أن على الملك فاروق أن يقتنع بأنه لا يجب أن يفعل شيئاً يدمغ بأنه عمل متحيز .

إن على فاروق بالتأكيد ألا يتصرف بناء على كتاب من عدو سافر للنحاس ولم يثبت حتى الآن صحته أو عدم صحته .

واعترف حسنين صراحة أنه كثيراً ما يتصرف على هذا النحو ، إلا أن وضعه صعب للغاية وأنه – حتى الآن – منع الملك من استقبال أى من أعضاء المعارضة لهذا الشأن . . ونتيجة لذلك فإنه يلقب من قبل هذه الدوائر بأنه «رئيس مجلس الوزراء» السفير البريطانى . .

قلت لحسنين :

– إنى فخور لإحساسى بأن أى شخص عليه أن يقدم مثل هذا الاقتراح حتى ولو كان قائماً على أساس ضعيف . .

ولكنى متأكد أن حسنين محق تماماً فى منع سيده الشاب فاروق من أن تجره لعبة السياسة الحزبية .

وقلت من قبل مراراً بأن الملك الدستورى يملك ولكن لا يمارس السلطة . .

وقلت لحسنين إنه من الصعب معرفة ما الذى يجب اتباعه .

ولا أزعم أننى أمثل سلطة فى إطار الإجراءات الدستورية المصرية .

ولكن المؤكد أن الأمر الطبيعى بالنسبة لجلالة الملك فاروق أن يعطى التعليمات لحسنين بأن يحيل الالتماس – أى الكتاب الأسود – إلى رئيس الوزراء للنظر .

وقال حسنين إنه يحاول العمل فى نفس ذلك الاتجاه . . لكن كبح جماح الملك أمر غاية فى الصعوبة . .

وحذرته من أن نتائج لا يمكن التنبؤ بها قد تحدث إذا اتخذ الملك أى إجراء متهور بالنسبة لهذا الموضوع .

وقلت إنه على حسنين أن يفعل كل ما بوسعه لمنع حدوث مثل هذا الأمر .

وقد غادرنى حسنين وهو يقول إنه سيستمر فى عمل كل ما بوسعه » .

« إننى أخشى أن يحمل هذا الموضوع بذور نزاع حقيقى بين الملك والحكومة . .

وليس لدى شك فى أن الملك سعيد بأنه وجد الأساس لطرد النحاس .

ولا أستبعد أن يكون جلالته حرض - أو على الأقل شجع - مكرم عبيد على إبراز هذه الوثيقة - أى الكتاب الأسود - وأعتقد أن الملك (فاروق) يشعر أنه بعد أن أقام - كما يظن - علاقات طيبة بالسفارة البريطانية أصبح بمقدوره ، وهو آمن ، أن يدفع بالنحاس ليصبح العدو رقم ١ للشعب .

وأظن أن لدى جلالة الملك فاروق فكرة مؤداها أن تخلصه من عدو الشعب رقم واحد سيجعله فى موقف أفضل للتخلص منى أو ممن يراه ، العدو رقم ٢ للشعب الذى لا يمكن للشعب أن يغفر ما وقع منه يوم ٤ فبراير من العام الماضى » (أى عام ١٩٤٢) .

* * *

أما الملك فاروق فرأى فى الكتاب الأسود فرصة لعزل النحاس . .

قال المتصلون بالقصر إن الحل الوحيد هو الاحتكام للشعب . .

وفسر كل طرف الاحتكام إلى الشعب على هواه .

رجال القصر يرون عزل النحاس أولا وتأليف حكومة محايدة تجرى انتخابات جديدة « أو تزويرها » فإذا عاد الوفد إلى الحكم فإن الملك (فاروق) ينزل على إرادة الشعب .

ورجال الوفد يرون أن يجرى الوفد هذه الانتخابات . . وكانوا على يقين من أن الوفد هو الفائز .

وللسفير البريطانى فى كل هذه الحكايات والروايات والاقتراحات رأى محدد أبداه لأمين عثمان عندما التقى به يوم ١١ أبريل ١٩٤٣ كما تقول البرقية المرسلة من السفير إلى الوزارة البريطانية .

١ - زارنى أمين عثمان . . شرحت له وجهة نظرنا وهى أن يقوم النحاس ، بطريقة ، أو بأخرى ، بتفنيد التهم الواردة فى الكتاب الأسود ضده ، فإذا تم ذلك فإن عملنا يصبح

أكثر سهولة لأننا بحاجة ملحة – فى ظل ظروف الحرب – إلى حكومة تقوم فى مصر بتنفيذ المعاهدة بإخلاص تسندها فى ذلك أغلبية كافية فى البلاد تمكنها من المضى فى هذه السياسة على نحو فعال .

وقد استطاعت حكومة الوفد أن تؤدى هذا الغرض ،

ولسنا الآن فى وضع نبدو فيه وكأننا نغضى عن الفساد أو نحميه .

٢ – أثيرت خلال محادثاتنا فكرة الرجوع إلى الشعب ، وهى فكرة لها جاذبيتها لكنه من المستحيل تقريباً أن تجىء حكومة محايدة لإجراء انتخابات حرة . وسيعارض الملك قيام النحاس باشا بإجراء الانتخابات . . وأية حكومة أخرى يعينها الملك ستعمل – بغير شك – على تزييف الانتخابات .

٣ – أخيراً أكد أمين عثمان الرأى القائل بأن أفضل الطرق هو أن يقوم رئيس الوزراء بتفنيد الاتهامات أمام البرلمان ردًّا على أسئلة أو استجوابات من الأعضاء .

وقال أمين عثمان إن رئيس الوزراء – مصطفى النحاس نفسه – يميل إلى هذه الطريقة .

٤ – استقر رأينا على أن أفضل إجراء فى هذا الشأن هو أن يقوم حسنين باشا بإحالة الالتماس الذى رفعه مكرم عبيد « إلى الملك فاروق » فى مقدمة الكتاب الأسود إلى رئيس الوزراء « للنظر فيه » .

ورأينا أنه ليس من المستصوب أن أقدم بنفسى هذا الاقتراح بل يقترح حسنين على الملك أن يطلب إيضاحات من النحاس باشا .

ووافق أمين عثمان على أن من الأفضل أن يرى النحاس باشا بنفسه حسنين ويناقش معه هذا الإجراء .

* * *

أصبحت نزاهة الحكم مشكلة مصر كلها .

وأصبحت السفارة البريطانية طرفاً فى هذه المشكلة الداخلية . . لصالح حزب الوفد .

وكان الملك فاروق يفكر فى عزل النحاس ، لأن الفضائح التى تضمنها الكتاب الأسود هزت سمعة الوفد ، وأكدت أن الفساد استشرى فيه .

وتدخل الإنجليز – وبحزم – لإنقاذ النحاس وإبقائه فى الحكم .

اجتمع اللورد كيلرن بالملك فاروق ، ويكتب اللورد لحكومته يوم ١٤ أبريل يقول :

١ – « رأيت الملك « فاروق » عصر هذا اليوم واستغرقت المقابلة أكثر من ساعة ، واتسمت بروح الود والطابع غير الرسمى .

٢ – بدأت بالإشارة إلى أن جلالته ربما يستشعر ما نستشعره نحن من حرج إزاء التطورات الراهنة .

وحددت سياستنا التى وافق عليها باعتبارها سياسة طبيعية وسليمة وليس بوسعنا اتباع سياسة أخرى بينما نحمل عبء الحرب على أكتافنا » .

« أبلغته بنص تعليماتكم الصادرة ببرقياتكم إلىّ ، وتلقاها جلالته بقبول حسن وأعرب عن عدم اختلافه مع أى منها . .

وأعربت لجلالته بشكل صريح عن ضرورة أن يمنح النحاس باشا رئيس الوزراء فرصة تبرئة ساحته وساحة حكومته من الادعاءات الواردة فى « الكتاب الأسود » برغم أن جلالته كان لديه أمل ضئيل فى أن البرلمان ليس مناسباً ولا كافياً ولا مقنعاً لأداء تلك المهمة .

وبعد ذلك سلمنى جلالته بشكل غير رسمى تماماً ورقة مطبوعة على الآلة الكاتبة اقتطف منها ما يلى .

« تعلمون سعادتكم بتلك الاتهامات الخطيرة التى وجهت إلى رئيس الوزراء وزملائه .

« وباعتبارى ملكاً دستورياً لهذه البلاد فإن من واجبى – تأميناً وحفظاً لكرامة واستقرار الحياة والمؤسسات السياسية ومن ألزم الأمور اتخاذ خطوات من شأنها تمكين رئيس الوزراء ووزرائه من الدفاع عن أنفسهم ضد هذه الادعاءات .

ولكن لا أرى أن من الممكن تحقيق ذلك عن طريق طرح الثقة بالحكومة على البرلمان الحالى » .

٣ – فيما يتعلق بالمناقشات فى البرلمان فقد اعترفت أنها ربما تكون متسمة بشىء من العنف برغم أن كثيراً من المسائل يتوقف على المناقشات القادمة وخط سيرها وكيفية تقبل الرأى العام لها .

إن الخطأ الأساسى يكمن فى نظام الحركات البرلمانية فى مصر من أساسه وتعمل كل حكومة فى ظله بشكل أو بآخر على التدخل فى سير الانتخابات . . ولكن البرلمان لا يزال موجوداً ولا يمكن تجاهله فى الأزمة الحالية ..

– إذا كان بوسع النحاس باشا أن يعود إلى البلاد فيطرح عليها الثقة به فإن ذلك سيكون أفضل الحلول ، لكن هل فى وسع النحاس ذلك !

وكنت حريصاً على إبلاغ الملك بأنى لا أعرف موقف النحاس باشا فى هذا الموضوع .

أجاب جلالته إن ذلك غير جائز دستورياً ، ولكن حتى لو استطاع النحاس باشا أن يفعل فإن الأمر يكون بمثابة وضع المتهم فى موقع القاضى والحكم .

ثم طالت مناقشتنا فى موضوع استشعار رأى البلاد وأحاسيسها الحقيقية ولم يذكر الملك أن تعليقنا الخاص بمكرم عبيد فيه كثير من الوجاهة الخاصة .

وهو يستصغر شأن مكرم عبيد كثيراً .

٤ – لم تكن هناك إشارة إلى حكومة بديلة .

ورأيت من الأحوط عدم تنفيذ تعليماتكم فى هذا الشأن فقد يؤخذ الأمر على أنه تشجيع للملك على استبدال النحاس باشا وهو أمر سابق لأوانه قطعاً .

٥ – فيما يتعلق بموضوع « المقاطعة » قال جلالته إنه يحاول أن ينأى عن إقحام نفسه مع الناس ، بل يود لو تمكن من القيام برحلات فى الصحراء لمدة خمسة أيام . . لكن ذلك مستحيل .

٦ – الإنجاز الأكبر الذى تحقق من محادثتنا هو نجاحى فى إزالة خطر طرد النحاس باشا بصورة مفاجئة انتظارا لما يتخذه البرلمان من إجراءات .

٧ – بالنسبة لحسنين باشا . . أبلغت جلالته أننى أعتقد أن حسنين لم يكن على مايرام الليلة الماضية ، وإنى أرجو ألا يتركه جلالته يذهب «يستقيل» .

رد الملك فاروق بأن حسنين يتحمل مسئولية كبيرة وشعر جلالته بكثير من القلق فى هذا الصدد » .

* * *

وتراجع برقية اللورد كيلرن مراجعة دقيقة فى لندن – بين السير ألكسندر كادوجان الوكيل الدائم لوزارة الخارجية ، ومستر سكريفنر رئيس القسم المصرى .

ويرفع السير كادوجان هذه المذكرة إلى وزير الخارجية البريطانية :

« تناقشت مع سكريفنر حول برقية السفير واتفقنا مع رأى وزير الخارجية فى أن مقابلة السفير مع فاروق لم تجر على ما يرام ولكن أهم ما فيها أن النحاس لن يطرد » .

وكان لزاماً على السفير أن يتخذ موقف الدفاع ، فليس بوسع أحد أن يدعى عدم وجود فساد فى حكومة وفدية . .

وبرغم أننا لم نتلق ولو ملخصاً لكتاب مكرم عبيد الأسود ولكن لاشك فى احتوائه على بعض « القرائن الدامغة على جود حالات صارخة من السلوك غير السليم ومن الانتهازية » .

وقال كادوجان :

«منذ شهور عقبت على تعيين النحاس أحد أبناء إخوته ممن لا خلاق لهم فى منصب قاض خاص ، ينفذ قوانين محاربة السوق السوداء ، الأمر الذى أطلق يد ذلك الشاب الوفدى –

القاضى قريب النحاس – فى أن يلهب ظهر كل تاجر لا يدفع له رشوة . »

« ومن الصعب على أى إنسان يدعى أن أعضاء مجلس النواب المصريين يرضون بالتخلى عن مكافآتهم البرلمانية إذا واجهوا حل المجلس وفيه أغلبية وفدية كاسحة . »

« إن النواب الوفديين ليسوا الساحة المثالية التى تطرح عليها اتهامات من هذا النوع كى تبت فيها ، ومع ذلك فإن أية مناقشة فى البرلمان المصرى من شأنها تخفيف حدة الاتهامات الحقيقية ضد النحاس بنسبة ما .

ومن الصعب تصور بديل آخر . .

وإذا كان لنا أن نشجب الدرجة التى تمكن الملك بها من أن يشن هجومه فإنى أنتهز الفرصة لأختلف مع تعليق وزير الخارجية الذى يحبذ ما فعله السفير من الإحجام عن دفع الملك حتى يفصح عن نواياه .

ولست أدرى كيف نأمل أن نضع الملك فى حالة دفاع بغير أن نحمله على الإفصاح عن خططه . وهى خطط يفترض بداهة أنها غير مرضية لنا ، وأفضل منها استمرار الحكومة الوفدية الراهنة برغم كل ما يشن عليها من هجوم . » .

« ومن السهل معرفة هل لدى الملك خطة لأن يعود إلى الحكم صديق مخلص لنا مثل حسين سرى .

ومن السهل فى الوقت نفسه دحض أى اقتراح للمجىء بصنيعة من صنائع القصر مثل أحمد حسنين » .

« ونحن نشعر أنه ليس بوسعنا عمل أى شىء إلا انتظار الإجراءات البرلمانية » .

* * *

ولكن بريطانيا لا تنتظر ما يقرره مجلس النواب المصرى بل تتدخل لحماية النحاس من الإقالة .

يجتمع الجنرال ولسون قائد القوات البريطانية فى مصر بالقيادة العامة لبحث موقف القوات البريطانية إذا اضطرت للتدخل لإرغام فاروق على الإبقاء على النحاس بعد أن بعث كيلرن إلى تشرشل يقول : الضعف لا يجدى أبداً .

وفى مذكراته يوم الخميس ٢٧ أبريل كتب كيلرن من الشاليه الذى يقيم فيه بصحراء الأهرامات يقول :

«كنت آمل أن أبقى هنا فى الصحراء طيلة اليوم ، ولكن اتصل كيزى – يقصد اللورد كيزى وزير الدولة – بى فى الصباح ، وطلب إلىّ أن أحضر اجتماعاً خاصًّا للجنة الدفاع فى الساعة الرابعة .

« ذهبت فى الموعد المحدد فوجدت ثلاثة من القادة العسكريين إلى جانب كيزى ووالتر موين (يقصد اللورد موين) .

« بدأ جامبو ويلسون قائد القوات البريطانية الاجتماع فتقدم بتقرير حصل عليه من الجنرال ستون جاء فيه أنه يخشى أن تتحرك الأزمة بحيث يصبح هناك احتمال باستخدام القوة .

« أوضح القادة أن هذا الأمر مستبعد تماماً على ضوء وجود قضايا معلقة أهم .

أوضحت أننى لم أذكر فى أى من برقياتى أنه يجب استخدام القوة برغم أن هذا الاحتمال لا يمكن تجنبه .

ولم أكن شخصياً أعتقد أنه سيكون ضرورياً استخدام القوة . وسيكون هذا صعباً من الوجهة العملية .

وشرحت لهم بالتفصيل كل القضايا القائمة — وكان هناك اتفاق عام بينهم على أنه يجب علينا أن نفعل كل ما بوسعنا — عدا استخدام القوة — حتى يبقى الوفد فى الحكم باعتبار أن هذا أفضل ضمان للإبقاء على مصر كقاعدة عسكرية .

وإذا كان عليهم أن يختاروا بين ذهاب الوفد وبين استخدام القوة فلا شك أن عليهم أن يختاروا استخدام القوة » .

ويرد تشرشل رئيس وزراء بريطانيا على قرار الجنرالات يوم أول مايو بضرورة استخدام القوة — عند الضرورة — حتى يبقى الوفد فى الحكم .

وهذا هو نص برقية تشرشل :

« بالإشارة إلى النتيجة التى توصلت إليها القيادة العامة بأن استخدام القوة فى الأزمة المصرية الحالية يفيد . فإنه من واجبكم اتخاذ الإجراءات الضرورية لتأييد سفير ملك بريطانيا فى تنفيذ سياسة جلالة ملك بريطانيا العظمى — ويبدو لى أنه غير محتمل جداً وقوع أى شىء أكثر من المظاهرات ، ولديكم القوة الكافية تحت تصرفكم »

ويتلقى كيلرن صورة من برقية تشرشل فيكتب فى مذكراته :

« هذا ما كنت آمله بصفة خاصة من العبارة التى وردت فى برقيتى من أن الضعف لا يخدم شيئاً .

إنها نفس النوع من العبارات التى تجذب انتباه رئيس وزرائنا .

وعلى أى حال فإن هذا التطور يؤيد كثيرا فكرة أن المشكلة ستبقى متعلقة بقدرتنا على استخدام القمع إذا لزم الأمر .

وأرى أن هذا سيكون صعباً جداً — ولكن الأعظم من ذلك أننا نعرف الآن أنه أمر فى

أيدينا ويعزز قدرتنا على العمل . » .

* * *

ويظل أمين عثمان يسعى بين النحاس وكيلرن ليضمن تدخل اللورد الحاسم لحساب الحكومة ، ويظل كيلرن ساعياً بين النحاس وفاروق من أجل بقاء الحكومة .

ويظل مكرم وأحمد ماهر وهيكل وكل رجال المعارضة فى انتظار أمر ملكى بإقالة النحاس . . وهم لا يعرفون أن القرار فى يد السفارة وحدها – فإن المعارضة كانت – برغم عبرة ٤ فبراير – تحيا فى وهم كبير ، وهو أن الملك يستطيع طرد النحاس !

أما شعب مصر فقد بقى يجهل هذا كله حتى نطقت الوثائق .

* * *

خضع فاروق مرة أخرى للإنذار البريطانى . . فيتخلى عن مكرم . . والمعارضة . . والكتاب الأسود .

وفى مذكرات كيلرن نجد صدى الانتصار ومداه :

« اتصل بى حسنين فى الصباح تليفونياً وأبلغنى أن الملك (فاروق) يريد أن يرانى فى الساعة الخامسة بعد الظهر .

ذهبت إلى القصر ووجدت (فاروق) فى أحسن حالاته وكان هذا دليلا على أن الدواء حقق مفعوله ، وتصورت أن ذلك ربما كان راجعاً إلى الإشارة التى ألحت بها لحسنين عندما قابلته فى الأسبوع الماضى . .

قلت للملك : إنه لو أدى لعبته بطريقة سليمة فسيكون أمامه عمر طويل على العرش . ولكن المهم أن يثبت أنه يعمل معنا بإخلاص . . ويمكن أن تأتى حكومات وتذهب حكومات ولكن بشرط أن يبقى هو ممسكاً باللعبة فى يده بحكمة ليبقى له العرش .

وذكرت الملك (فاروق) بما قلته لحسنين فى أرمنت فى شهر مارس الماضى وبالانطباع المؤسف لدى بعض عناصر الشباب فى العائلة المالكة .

وقلت له :

إن الأمر بيد جلالته ليتصرف بحكمة ، وإن عليه أن ينجب ولداً .

قال : إن هناك أمراً أو أمرين ، يريد منى أن أساعده فيهما . ، وأهمهما سوء استعمال الإذاعة فى السياسة الداخلية ، وأخيراً الغمزات التى تثار فى البرلمان ضد العرش .

وبالنسبة لى شخصياً فلم ألزم نفسى بأى شىء .

رفضت أن أكون رجل بريد لأعمال القصر الحقيرة .

قال جلالته إنه يأمل أن أكون الآن أكثر استعداداً كرجل بريد . ولكنى لم أبد أى تعليق وإن كنت أعتقد أن جلالته على حق تماماً .

وأما فيما يتعلق بالغمز داخل البرلمان قلت الحقيقة وهى أننى لا أعلم عنها شيئاً . . وقد تحدثنا قليلا عن الهجوم على القصر . . فى البرلمان .

قلت : إن الرجل الوحيد الذى تحدث معى بصورة رسمية أو اقترح شيئاً من هذا القبيل هو مكرم نفسه عندما كان وزيراً فى حكومة الوفد السابقة .

ضحك الملك . وقال إنه يعرف كيف كان مكرم سيئاً .

قلت : فى هذه الأيام توجد قلة من الملوك باقية فى العالم ، وعليه أن يتصور أننا لسنا بالطبيعة من محبذى إنقاص عددهم .

أقر بأن هذا مؤكد .

وقبل كل شىء فإننى أعتقد أن الحديث كان حسناً . وأملى أن يفتح لنا طريقاً للخروج من المأزق السياسى الحالى – ولكن ورقة الملك بالطبع تضع اللوم كله علينا ، وتظهر أنه يتصرف فقط لمصلحة الحرب .

* * *

وفى ٢٦ مايو يبعث اللورد كيلرن خطاباً شخصيًّا إلى (عزيزى أنتونى) . . والعزيز هو أنتونى إيدن وزير خارجية بريطانيا الذى ترك كل مشاكل الحرب الثانية ليتفرغ لإنقاذ حكومة النحاس . قالت هذه البرقية :

« . . شخصى

« . . عزيزى أنتونى . .

« شكرى الكثير لخطابك الذى وصل فى موعده تماماً ، وأؤكد لك أنه كان مفعماً بالأمل . . كانت هنالك تطورات منذ كتبت لى . . وإنى واثق أننا ضمنا الآن وجود هدنة (بين النحاس والملك) .

ولم يكن هناك – كما أرجو – ما هو أفضل من الهدنة . .

رأيت الملك مرتين فى الأسبوع الماضى ، كان هادئًا مطواعاً ، وليس من شك فى أن رؤية السوط معلقاً على الحائط كان لها مفهومها تماماً .

إننى سهلت عليه الأمر قدر استطاعتى » .

« ومنذ ذلك الحين انشغلت بالطرف الآخر ، وضمتنى مساء أمس جلسة مصارحة مع النحاس . وكان فى حالة من الانقباض فتقبل ماقلته . وكانت جرعة مفعولها أقوى مما توقعت » .

« أما الآن فتشغلني محاولة ترتيب مقابلة الملك فاروق للنحاس فى الأيام القليلة القادمة .

وقد شغلت وقتى كله بالتحرك بين الطرفين – القصر ورئيس الوزراء فى محاولة لضمان ألا يتململ الملك فى أثناء المقابلة من اقتراح النحاس إعادة تشكيل وزارته ، وأنا فى هذا الأمر كمن يسير على حبل مشدود » .

« أما ما أهدف إليه فهو إحداث تغيير فى وزارة المالية (ربما يتولاها أمين عثمان) ونقل وزير الشئون الاجتماعية الحالى (عبد الحميد عبد الحق) الذى ينظر إليه بشكل عام وخاصة أوساط الجالية البريطانية فى مصر على أنه المصدر الرئيسى لتيار معاداة الأجانب – ذلك التيار الذى نمقته جميعاً –

وآمل أن أحصل على هذين التغييرين إذا لعب الملك فاروق الدور الذى حددته له .

« فإذا تولى أمين عثمان وزارة المالية فإن ذلك كفيل بإزالة خمسة وسبعين فى المائة من متاعبنا اليومية ، وخاصة ما يتعلق بالمشاكل ذات الأهمية الحيوية فى الحرب مثل التموين .

إن وزير المالية الحالى «كامل صدقى » شخص لا يحتمل أبداً .

وإذا عدنا . . إلى مصطفى النحاس فقد أبلغته مساء أمس أننى سأكون مسئولا ولا شك أمامك وأمام الرأى العام عن أية أخطاء يقترفها .

« وعلى ذلك فإن عليه أن يتجنب أية مزالق أخرى وأن يستفيد من الدرس المرير الذى ناله .

وتلقى النحاس ذلك بقبول حسن .

وأرجو أن يلزم جانب الحذر – أما العبارة التى ظللت أشدد عليها أكثر من مرة فهى ، أن ينظف ساحته وأن يبقى عليها « نظيفة » وعلى ذلك فإننى أثق أن هذه العاصفة بالذات تم تخفيف حدتها » .

« ولكن متى يكون هبوبها فالله وحده يعلم .

لدىّ تصور أن المستقبل ينطوى على فترة صعبة ودقيقة .

ولكننا حققنا هدفنا الأساسى وهو عدم إحداث تغيير من شأنه أن يهز دعائم الاستقرار الداخلى فى مصر ، وتهتز معه قاعدتنا فى المستقبل القريب . » .

« وإذا عادت الأمور تسوء – وقد يحدث – فإن بوسعنا دائماً أن نلجأ إلى وسيلة الانتخابات العامة برغم أن ذلك ينطوى – كما نعرف – على إجراء متشدد نتخذه حيال الملك ونحن قادرون على مواجهة هذا الموقف إذا لزم الأمر وفى اللحظة المطلوبة . »

« وأخيراً اسمح لى أن أقدم شكرى على التأييد المتين الذى أوليته لى فى هذا الأمر ، فبدونه

لم يكن بوسعنا إحراز تلك النتائج ، وكما قلت فى إحدى برقياتى : الضعف لا يجدى أبداً » .

* * *

ويزداد فاروق خضوعاً . .

إنه يوافق على كل طلبات الوفد . .

والوفد بدوره – يوافق على كل طلبات السفير .

ولكن الملك « فاروق » كانت له مطالب وهى تعديل الوزارة ليخرج الوزراء الذين يكرههم .

أما اللورد كيلرن فقد أراد من التعديل الوزارى أن يخرج الوزراء الذين يعارضون مصالح بريطانيا فى مصر .

وكل تعديل وزارى جرى فى مصر فى أثناء الحرب العالمية كان له هدف واحد . . وكان يحقق نتيجة واحدة ، وهى أن يتم كل شىء لحساب بريطانيا ، وكان مصطفى النحاس يستشير السفير فى كل تعديل .

والدليل من هذه البرقية التى كتبها كيلرن يوم ٣١ مايو ١٩٤٣ وبعث بها إلى وزارة الخارجية فى لندن :

(٣١ مايو ١٩٤٣ – هام) –

١ – سيقدم مصطفى النحاس باشا الذى سيقابل الملك مساء هذا اليوم تعديلاً جديداً فى وزارته على النحو التالى :

٢ – سينقل فؤاد سراج الدين إلى وزارة الداخلية ، وسيتولى مؤقتاً أعمال وزارة الشئون الاجتماعية ، ثم يسير التعديل على النحو التالى :

مصطفى نصرت – وزيراً للزراعة ، عبد الحميد عبد الحق وزيراً للأوقاف ، أمين عثمان وزيراً للمالية ، فهمى ويصا وزيراً للرقابة المدنية ، كامل صدقى باشا رئيساً لديوان المحاسبة .

٣ – السبب الأساسى للتعديل هو الرضوخ أمام إصرارى على أن ينقل عبد الحميد عبد الحق من الشئون الاجتماعية ، وكامل صدقى من المالية ، ودمج الشئون الداخلية بحيث يقوم بأعمالها وزير واحد متفرغ .

٤ – ظلت المشاورات بشأن التعديل الوزارى قائمة لعدة أيام . .

وأطلعت حسنين باشا بناء على طلبه وبصورة غير رسمية على أفكار رئيس الوزراء فى هذا الصدد .

استجاب النحاس باشا لاعتراضات الملك على عمر عمر وكيل مجلس النواب فاستبعده من

الترشيح بسبب اتهام الملك له باستخدام لهجة ينقصها الولاء للملك داخل مجلس النواب .

٥ – رغب الملك أيضاً فى انتهاز فرصة هذا التعديل لضمان استبعاد حمدى سيف النصر (من وزارة الدفاع) الذى اتهمه بالحديث فى لهجة تتسم بالخيانة للملك مع ضباط الجيش ، وكذلك استبعاد نجيب الهلالى (من وزارة المعارف) بسبب دوره فى الهجوم على حسنين باشا فى مجلس النواب . . إذ اتهم حسنين بالحصول على منفعة خاصة . وتعمدت إبلاغ حسنين باشا بكل حزم مساء السبت بأن المسألة الوحيدة فى هذا الصدد هى مسألة تعيين وزراء جدد ، وأنه لا يمكن استبعاد الوزراء الحاليين ، ويبدو أن هذا الإبلاغ كان له مفعوله » .

ولقد أراد الملك أن يخرج من الوزارة حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع الوطنى لأنه هاجم الملك أمام ضباط الجيش .

ولكن اللورد كيلرن كانت له رغبات أخرى . . ولذلك رفض السفير ورفض رئيس الوزراء تحقيق مطالب الملك . . ولم يستجب الاثنان لرغبة ملكية واحدة . . بينما أجيبت كل طلبات السفير ! !

طلب اللورد كيلرن أن يترك الوزارة كامل صدقى باشا وزير المالية ، لأنه رجل ضعيف وغير كفء . . – وكان النحاس قد استبدل مكرم عبيد باشا وزير المالية المسيحى بوزير مالية مسيحى آخر وهو كامل صدقى . .

وخاف النحاس أن يفقد تأييد الأقباط إذا ضحى بكامل صدقى إرضاء للإنجليز فنقل كامل صدقى رئيسا لديوان المحاسبة أما وزير المالية الجديد فقد أحسن النحاس اختياره ، لأنه جاء بأمين عثمان باشا وزيراً للمالية .

ولم يكن أمين عثمان وفدياً ولكنه كان أهم من رجال الوفد جميعاً . . فهو الوسيط فى عملية « ٤ فبراير ١٩٤٢ » وهو الوسيط بين النحاس والإنجليز فى كل الأمور – وهو الرجل الذى يستشيره السفير البريطانى دوماً !

وأخيراً فإن أمين عثمان ساهم فى إنهاء عملية الكتاب الأسود لصالح النحاس .

ولذلك فإن اختيار أمين عثمان لوزارة المالية هو أفضل تغيير وتعديل وزارى لصالح الإنجليز ولصالح الوفد أيضاً .

أما عبد الحميد عبد الحق وزير الشئون الاجتماعية فإنه كان يحمل بذرة اشتراكية فى الحكم . .

كان يتكلم كثيراً عن تحقيق مطالب العمال ، ومطالب مصرية ضد الشركات الأجنبية وغضبت الجالية البريطانية فى مصر من عبد الحميد عبد الحق . . وغضب لهذه الجالية السفير

البريطانى . . ولذلك نقل عبد الحميد عبد الحق من وزارة الشئون الاجتماعية إلى وزارة الأوقاف . . أى (ركنوه) .

وبقيت مسألة تعيين فؤاد سراج الدين وزيراً للداخلية والشئون الاجتماعية معاً : إن هناك أسباباً كثيرة لهذا التعيين عبر عنها السفير البريطانى فى برقية له إلى لندن بأن هذا – « إصلاح طال انتظاره » . .

وبرقية السفير تبين كيف أصبح فؤاد سراج الدين أقوى رجال الحكومة . . بعد أمين عثمان . وكان الإنجليز – فى ذلك الوقت – يضعون عيونهم على فؤاد سراج الدين .

أما موقف فؤاد سراج الدين فتعبر عنه هذه البرقية التى بعث بها المستشار الشرقى للسفارة البريطانية فى القاهرة . . بعد تعيين فؤاد سراج الدين . . بشهور .

يقول نص البرقية وتاريخها مارس ١٩٤٤ . .

« فى سياق الحديث مع وزير الداخلية هذا الصباح . . بدأ الوزير الحديث – وفجأة – عن الصعوبات التى يواجهها .

وكان سراج الدين قد عاد من زيارة قام بها الملك إلى بورسعيد .

وقال إن الإنعامات التى منحها الملك لمحافظ القنال وغيره من الموظفين المحليين فى بورسعيد مثلٌ على ذلك النوع من المشاكل التى يتعين على الحكومة أن تواجهها .

وأخبرنى فؤاد سراج الدين أن رئيس الوزراء (النحاس باشا) لم يكن قد أحيط علماً بنية الملك الإنعام بالباشوية على المحافظ وعلى اثنين من أعيان بورسعيد .

وبرغم أن سراج الدين كان فى معية الملك لمدة يومين فإن الملك لم يذكر له كلمة واحدة عن هذا الموضوع .

وقال سراج الدين إن ذلك أمر غير دستورى .

وأعاد إلى الذهن ما فعله من قبل الملك الراحل فؤاد الذى منح رتبة لحسن نشأت دون استشارة سعد زغلول رئيس الوزراء فى ذلك الوقت .

وأدى هذا – كما يقول سراج الدين – إلى حدوث أزمة بين سعد زغلول والملك فؤاد . وعندما أحيلت المسألة للتحكيم أفتت المراجع القانونية بأن تصرف الملك غير دستورى برغم أن الملك يدعى لنفسه حق الإنعام بالرتب والنياشين على رجال بلاطه دون استشارة رئيس الوزراء مسبقاً » .

« وبدا فؤاد سراج الدين قلقاً بشأن آخر تصرفات الملك فاروق ، وأبلغنى أن النحاس باشا الذى علم بهذه الإنعامات الجديدة لأول مرة وهو يقرؤها فى صحف هذا الصباح خابره تليفونياً

وكان « عصبياً للغاية » .

« ومضى قائلا إنه يرى أن يتحدث هو وسراج الدين فى هذا الموضوع مع أحمد حسنين » .

بعد ذلك انطلق سراج الدين يسهب فى الحديث بشكل عام من المشاكل التى تصادف الحكومة ، وكان محور حديثه أن القصر وراء كل المتاعب حتى متاعب الحكومة مع المعارضة .

« وكان سراج الدين ودياً معى إلى أقصى حد . . وكان من الواضح أنه يحاول أن يعطينى انطباعاً بأنه يضعنى محل ثقته . »

« وقد تولد لدىّ بعد الزيارة الشعور بأنه مستعد لأن يضحى بعمره كى يعرف رأى السفارة فيه ، وما إذا كنا نوافق على توليه وزارة الداخلية . »

« وعند مناقشة موضوع الرقابة بشكل عام أعرب سراج الدين عن استعداده لمساعدتنا بكل ما فى وسعه ، وأكد لى أن بإمكانى الاعتماد على نفوذه الشخصى لدى رئيس الوزراء النحاس باشا فى هذا الأمر » .

وأعتقد أنه يتمتع بحظوة كبيرة عند رئيس الوزراء .

وقد تولد لى انطباع واضح جداً بأنه يريد إشارة منا عن الخط الذى يريد منا أن يتبعه .

* * *

ومن هذه البرقية نعرف أن الرجل القوى فى الوزارة – فؤاد سراج الدين – أصبح متلهفاً ليعرف رأى الإنجليز فيه . . وأنه يذوب شوقاً . . أو على حد تعبير الإنجليز أنفسهم . . مستعد للتضحية بعمره . . وأنه ينتظر إشارة لينطلق فى الخط الذى يرسم له ليقنع رئيس الوزراء باتباعه .

وهذا الضبط هو ما يفعله أمين عثمان . . غير أن أمين عثمان كان فى نهاية الطريق وفؤاد سراج الدين . . على أول الدرب . . يسير . .

ولم يتحقق أى هدف من إصدار الكتاب الأسود .

وإذا كان إيدن قد بعث إلى سفيره يهنئه على نجاحه بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فإنه – أى إيدن – بعث إلى كيلرن رسالة شخصية يوم ٥ يونية عام ١٩٤٣ يهنئه على تعديل الوزارة الوفدية . . وإنهاء مسألة الكتاب الأسود بغير ضجة . . وعدم طرد النحاس . .

والفارق الوحيد أن إيدن كان يهنئ – فى المرة الأولى – السير مايلز لامبسون . .

وفى المرة الثانية كان إيدن يهنئ اللورد كيلرن ، لأن مايلز لامبسون فى تلك الفترة كان قد حصل على لقب لورد ، وأصبح اسمه اللورد كيلرن . وهذه أول مرة تمنح فيها بريطانيا أحد

سفرائها اللقب وهو — بعد — فى منصبه .

وكانت هذه إشارة واضحة لمصر بأن لامبسون يتمتع بثقة تشرشل الكاملة !

وهذا نص رسالة إيدن :

« أشكرك على خطابك فى ٢٦ مايو .

تتبعت باهتمام المراحل الختامية للكتاب الأسود وأهنئك على الهدوء الذى أنزل به الستار على ما كان ينتظر أن يكون دراما صاخبة ، وعلى نجاحك فى مسألة التعديل الوزارى وهذا يسهل ، كما تقول مسألة التموين التى اكتنفتها عقبات .

لذلك أعرب لك عن سرورى بأنك حادثت النحاس فى لهجة مشددة عن موضوع نظافة ساحته .

وكنا نميل بعض الشىء هنا إلى إجراء انتخابات عامة فى مصر كوسيلة لتنقية الجو ، لكننا الآن خرجنا من المشكلة .

وأصبح من المحتم اعتقال مكرم عبيد وجلال الدين الحمامصى وكل خصوم الوفد .

وأفاد البريطانيون من هذا كله .

فى السودان أصدر الحاكم العسكرى البريطانى قرار تشكيل المجلس الاستشارى لشمال السودان ليزداد السودان انفصالا عن مصر .

فى تلك الأيام من عام ١٩٤٣ لم يكن السودان يشغل بال أحد . . كانت لعبة الحكم هى الأساس فى الصراع بين الملك ورئيس وزرائه .

* * *

ولا تنتهى الأزمات أبداً بين القصر والوفد . . وسر هذه الأزمات عبر عنه سكريفنر رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية فى مذكرة كتبها فى أكتوبر ١٩٤٣ يصف العلاقات بين ملك مصر وحكومة مصر .

« إن كلا من سلطة التاج وسلطة السلطة التنفيذية فى مصر لم يتم تحديدهما جيداً كما كان الحال فى إنجلترا فى القرن السابع عشر .

« وهذا التحديد سيتم يوماً ما .

إن الوضع الحالى ، غير الصحى ، يصوره من ناحية حقيقية كون النحاس مرتبطاً بعلاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى ليسجل أهدافاً ضد الملك ، ويحصل على مزيد من الدعم الديمقراطى .

« ويصور هذا الوضع من ناحية أخرى أن الملك يبذل قصارى جهده ليقنع الشعب فى

بريطانيا عن طريق أسقف يورك وآخرين « بأن الملك فى مصر يجب أن « يملك ويحكم أيضاً » . . وأن الحكومات عارضة فى حين أن الملكية دائمة وعلى ذلك فهى الجديرة بالتأييد .

ولكى نكون منصفين للملك يجب أن نضيف أن محاولات جلالته لكسب تأييد حكومته كانت من الملامح المميزة للمسرح السياسى طوال العام الماضى تقريباً » .

« إن المصالح والتأييد البريطانى جعلا من النحاس رئيساً للوزارة فى ١٩٤٢ . . والنفوذ البريطانى أنقذ النحاس فى العام التالى » .

إن التدخل البريطانى قد يقلب كفة الميزان ضد الملك نهائياً فى الصراع المقبل ، لذلك فعلى الملك أن يجعلنا نؤمن أن مصالح بريطانيا المشروعة فى مصر المستقلة ، برغم الحكم الأوتوقراطى ، ستراعى على نحو أفضل ، ويمكن حمايتها أفضل بالتفاهم مع الملك – وهو العلامة المميزة الوحيدة فى الدولة – أكثر مما تكون مع زعيم حزب سياسى جماهيرى ووطنى فى الأصل ، ولكنه مصاب بعقدة كره الأجانب وفاسد وجاهل ، وعندما يكون هذا الزعيم فى المعارضة فإنه يسبب مضايقات وإزعاج لا يهدأ .

ولا يوجد بديل عملى غير حكومة من القصر .

« وسيكون بإمكان حكومة جلالة ملك بريطانيا ، بصعوبة عند نهاية الحرب ، أن تمتنع عن تأييد نمو المؤسسات الديمقراطية فى مصر بشرط سيطرة حكومة الشعب على الفساد وعقدة كراهية الأجانب .

ويجب اتخاذ قرار فى الموضوع قبل نهاية الحرب وبدء سحب قواتنا من القاهرة ونقلها إلى مكان آخر .

ومن الضرورى قبل أن يتضاءل وجودنا فى الميدان السياسى المصرى أن نعود إلى دور المتفرج ، وكلما تحقق ذلك بقدر أكبر كان أفضل .

ولن تحدد مصر مصيرها قبل أن نقرره نحن » .

ومن هذه المذكرة نرى سكريفنر يطالب بريطانيا بأن تحدد سياستها فى مصر . . وهى ضرورة تأييد الحكومة الديمقراطية أى الوفد . . بشرط أن يبقى الوفد نظيفاً . .

ومن ناحية أخرى فإن رئيس القسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية ينصح حكومته بألا تتدخل فى الشئون الداخلية المصرية . . وأن تترك للمصريين حل مشاكلهم فيما بينهم . .

ولكن أحداً لا يأخذ بهذا الرأى .

* * *

وتتعدد برقيات السفير إلى حكومته عن المحسوبية فى عهد الوفد . .

والسفير يقول إن الشكوى منها عامة . . ولكن هناك مبالغات ، وهو لايستطيع أن يتأكد من الأرقام والحقائق لأنه لم يعد للإنجليز مستشارون أو موظفون بريطانيون فى الوزارات . . باستثناء البوليس . . ومع ذلك فإن القادة الإنجليز فى البوليس يرددون قصصاً مزعجة عن المحسوبيات .

ويشير السفير إلى نقص الكيروسين والسكر .

ويشير إلى المحسوبيات التى وصلت إلى القضاء .

ويقول لامبسون لحكومته فى ٢٣ أكتوبر .

« لا أحد ينكر أخطاء النحاس فإنها واضحة . لقد أصبحت حكاية المحسوبيات حقيقية . وقد أثرت على الجهاز الحكومى .

إن الطبقات العليا والرسمية من هذا الجهاز تنتقد وتهاجم الحكومة علناً . . وبالذات بالنسبة لارتفاع أسعار المعيشة واختفاء مواد التموين .

وأنا – السفير – أبذل جهدى لحل هذه المشاكل تدريجياً . . فإن هذه الأمور تؤثر على الرأى العام . . وعلى تأييده للوفد » .

ولكن مايهم السفير هو أن الحكومة الوفدية لاتزال متعاونة . . أى متعاونة مع الإنجليز !

* * *

وتلجأ المعارضة إلى تقديم عريضة ضد الحكومة للملك . .

وتقرر المعارضة إرسال العريضة إلى حسن نشأت السفير المصرى فى لندن ليقدمها للحكومة البريطانية مباشرة .

ويعرف لامبسون بالأمر فيقول لحكومته . .

« إنها بداية حملة الهدف منها أن تتجمع لتؤدى لإضعاف الحكومة فيصبح من الصعب على بريطانيا الاستمرار فى تأييدها للوفد ! » .

ويكون أقوى المعارضين – بطبيعة الحال – مكرم عبيد الذى يقدم استجواباً ضد الحكومة فى البرلمان فى أول أغسطس ١٩٤٢ يؤجل النحاس الرد عليه ٣ أسابيع . ويستغرق نظر الاستجواب عدة جلسات . ولايؤدى إلى نتيجة بسبب الرقابة على الصحف ، ولكنه يكون معول هدم ضد الوفد . . فيما بعد .

وتكون المفاجأة الكبرى فى أثناء نظر استجواب آخر للمعارضة فى مجلس الشيوخ على الرقابة على الصحف أن حسين سرى يشير فجأة إلى حادث ٤ فبراير .

إن حسين سرى هو الذى اقترح اسم النحاس لأول مرة . . وهو أول سياسى مصرى أيد حادث ٤ فبراير .

عندما أعلن ذلك للسفير . .

وكان السبب فى حديث سرى عن ٤ فبراير . . أنه حتى ذلك الوقت . . لم يكن قد حصل على ثمن تأييده . . والسفير يقول لحكومته إن المعارضة تستميل إليها حسين سرى ! !

ولقد تساءل هيكل باشا فى مذكراته :

–كيف لايعتقل حسين سرى الذى جرؤ على الحديث عن ٤ فبراير .

والجواب الوحيد . . ولا جواب غيره :

– إنه هو نفسه أحد أبطال ٤ فبراير . .

وبرغم اعتراض الإنجليز على موقفه فى مجلس الشيوخ . . فإنهم لايعارضون فى أن يحصل على بعض الشعبية التى تؤهله للعودة لرئاسة الوزارة . . ورئاسة الديوان فيما بعد !

ويشير السفير فى هذه البرقية ٢٤٣٩ بتاريخ ٢ فبراير لأول مرة إلى احتمال تغيير الحكومة فيقول :

« برغم كل مايجرى من الوفد فإنى لا أنصح بأن نخرج عن خطنا الحالى . . أى إخراج الحكومة تحت تأثير الهياج الذى أدت إليه حركة المعارضة .

إن هدفنا واضح . . وهو أن تكون فى السلطة حكومة مصرية تحقق مانريد فى ظل المعاهدة وتجعل قاعدتنا السياسية صلبة ومستقرة .

ولاتوجد حكومة دائمة ولكن لايوجد بديل للوفد فى الظروف الحاضرة . وحتى لو وجدت هذه الحكومة فإن الوفد لايزال حزب الأغلبية ووجوده فى المعارضة خطر كبير » !

بقيت مشكلة المعاهدة . . وأحاديث النحاس . . ضد الإنجليز . . قبل توليه الوزارة !

فى مشروع خطبة العرش الأولى لوزارة النحاس . . أراد الإشارة إلى تمسكه بالمعاهدة . . ورحبت السراى بحذف الجزء الخاص بالمعاهدة من الخطبة . . وأبلغ النحاس ذلك للسفير البريطانى . . وبقى النص كاملا كما أعده النحاس !

وأشار النحاس – لأول مرة – إلى ضرورة تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ . . عند لقائه بالسير ستافورد كريبس الوزير البريطانى يوم ١٦ أبريل ١٩٤٢ .

قال النحاس ، بعد أن أشار إلى إيمانه العميق والقوى بالتعاون مع الإنجليز . . إلى أنه عندما تنتهى الحرب فسيكون هناك مجال للحديث عن استكمال استقلال مصر .

قال النحاس إنه سيعلن فى البرلمان تضامنه الكامل مع الإنجليز وسيحدد بوضوح أن مصر

لن تدخل الحرب . . ذلك لمقاومة دعاية الأعداء اليومية باللغة العربية .. فى هذا الموضوع

وقال النحاس إنه يأمل أن يجد الإنجليز الوسيلة المناسبة لتأكيد تصريحه ، وذلك بسؤال وجواب فى مجلس العموم .

رد السير ستافورد كريبس بأن هذا ممكن ، وأن السفير سيبحث التفاصيل .

فقال النحاس للامبسون :

– انتظر حتى أدلى بتصريحى .

وفى ٨ مايو يقدم السفير للنحاس وزير الدولة البريطانى الجديد للشرق الأوسط المقيم فى القاهرة :

يقول النحاس للوزير :

– إنى محرج . البرلمان يضغط علىّ كثيراً بشأن تصريحاتى التى قلتها خارج الحكم عن ضرورة تعديل المعاهدة . . ويجب أن أفند النقد الموجه لى .

وإنى أعلم أن هذا لامحل له فى زمن الحرب .

ولكن يجب أن أرضى الناس ضد مثيرى المتاعب . وإنى أريد تصريحاً مشتركاً مناسباً مع السفير .

يتدخل السفير فى المناقشة قائلاً :

كل شىء يعتمد أولا على الأفكار التى لديك .

ويكتب السفير لحكومته قائلاً :

– رئيس وزراء مصر يواجه مشكلة . ونستطيع أن نصل إلى صيغة مناسبة . . لإنقاذه من الحرج .

ويضيف السفير :

فى كل أحاديثى غير الرسمية كنت أقول إنه بعد انتهاء الحرب فإننا نحن الذين سنطالب بتعديل المعاهدة . . وليست مصر !

ولكن وزارة الخارجية البريطانية تحدد سياستها . . وكتبت إلى قيادة أركان حرب القوات البريطانية بهذه السياسة التى تتلخص فيما يلى :

« دون موافقة الطرفين لاتعديل فى المعاهدة قبل ٢٢ ديسمبر ١٩٤٦ .

ولكن ربما نطلب حكومة مفاوضات لمعاهدة جديدة قبل ذلك . . وفى هذه الحالة فإن حكومة صاحب الجلالة لأسباب خاصة بها قد توافق على ذلك .

وإذا حدث هذا .

وإذا اصرت مصر على جلاء كل القوات البريطانية بعد الحرب :

١ – لابد من إيجاد قواعد عسكرية وجوية فى برقة للقوات الموجودة فى مصر. وتصر وزارة الخارجية .

٢ – من الضرورى الحصول على قاعدة بحرية بريطانية فى الإسكندرية لمدة ٩٩ سنة على غرار القواعد الأمريكية فى جزر الهند الغربية .

وإذا كان النحاس فى هذه الوزارة لم ينجح فى تعديل المعاهدة . . فإنه فى وزارته التالية يلغى معاهدة ١٩٣٦ وذلك يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١ » .

* * *

وينتهز النحاس زيارة وندل ويلكى – الذى كان مرشحاً للرئاسة فى أمريكا – للقاهرة فيحدثه عن الاتصال المباشر بين مصر وأمريكا – من خلف ظهر إنجلترا .

وينقل ويلكى نص الحديث للامبسون وهو يتساءل عن سر عداء المصريين لإنجلترا . ويكاد لامبسون أن يجن .

ويسأل النحاس – عن طريق أمين عثمان – لماذا تسعى للحصول على معونة أمريكية ؟

ويرد أمين عثمان بعد الرجوع لرئيس الوزراء . . إن النحاس كان يريد أن يخلق موضوعاً للحديث مع ويلكى فسأله عما إذا كان يمكن لمصر أن تستفيد من القانون الأمريكى للإعارة والتأجير ، للحصول على قرض لمشروع السماد فى أسوان .

ويقول أمين عثمان :

«إن النحاس لم يقترح على ويلكى أو غيره إقامة اتصال مباشر دون علم إنجلترا ، وإن هذه ليست سياسته أبداً » !

J578

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

WAR CABINET DISTRIBUTION.

From EGYPT.

[Cypher]

From CAIRO to FOREIGN OFFICE.

Sir M. Lampson.
No. 487. D. 9.35 p.m. 4th February, 1942.
4th February, 1942. R. 9.45 p.m. 4th February, 1942.

ooooooo

MOST IMMEDIATE.

My telegram No. 486 and last sentence of your telegram No. 602.

Hassanein brought me the following message:

On receiving the British ultimatum His Majesty The King convoked the persons mentioned in the attached list (see my immediately following telegram) who submitted, after discussion of the British ultimatum, the following decision: "that in their opinion the British ultimatum is a great infringement of the Anglo-Egyptian treaty and of the independence of the country.

For this reason, and acting on their advice His Majesty cannot consent to an action resulting in an infringement of the Anglo-Egyptian Treaty and of the independence of the country."

As it was impossible to get into direct touch with Nahas who is still at the palace, Minister of State and I informed Amin of this message and asked whether Nahas (who you will see figures in the list) would take on the Government in the event of the King being forced to abdicate or being deposed. Amin swore by all his Gods that Nahas would do so. Minister of State and I decided that I should proceed with the audience at 9 p.m. as arranged and carry out the demand for the abdication of King Farouk.

Text of what I shall say to His Majesty follows.

INDIV.

رفض زعماء مصر الإنذار البريطانى فى أول الأمر !

١٩ الحصان يجرى !

المفوضية الأمريكية فى القاهرة تطلق على العلاقة بين القصر والوفد بأنها « علاقة تناطح » .
اتخذ القصر من فساد الوفد هدفاً رئيسياً للهجوم .
ورد الوفد بمزاعم حول تدخل السراى فى أعمال الحكومة .

ولعبت السفارة البريطانية دور الوسيط بين الملك ، ورئيس وزرائه ، على أساس أنه برغم أوجه القصور الواضحة للوفد فقد نجح فى الحفاظ على مصر كقاعدة عسكرية وقت الخطر . . وأنه لا يزال أفضل حكومة مؤهلة ومستعدة لتحقيق هذا الدور .

ومضى الطرفان . . الملك والوزارة يتناوبان تصويب الطلقات ضد بعضهما . . والعالم فى حالة حرب . . ومصر أحد ميادينها . . وإن كان القتال قد انتقل من صحارى مصر إلى قلب أوربا .

وكان الحكم فى كل الأحوال هو السفير البريطانى . .

* * *

يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٤٣ استدعى اللورد كيلرن رئيس الديوان الملكى أحمد حسنين باشا وقال له :

– تعهد لى الملك بأن السراى ستمتنع عن مقاطعة الوفد ، ولكن موقف القصر يناقض تماماً هذا الاتفاق .

مثلا رفض الملك الموافقة على التعيينات لشغل المناصب الشاغرة فى محكمة النقض ، وهذا

يعرقل عمل الحكومة .

وقال السفير :

— لا أريد أن نصل إلى طريق مسدود ، ينشأ عنه موقف متأزم يهدد أمن هذه المنطقة كقاعدة مأمونة للعمليات العسكرية .

رد حسنين باشا :

— إن تحسناً ضخماً فى الموقف العسكرى طرأ هنا .

أجاب السفير :

— ومع ذلك تظل مصر قاعدة هامة ، ولابد من إبقائها هادئة وآمنة .

أجاب السفير بصراحة كاملة :

— ليس هناك بديل عملى لإبقاء الوفد فى السلطة .

إن الوفد قادر على إثارة المتاعب فى حالة إجباره على الانتقال إلى صفوف المعارضة .

أجاب حسنين :

— إن مسئولية تعطيل عمل الحكومة تلقى على كاهل الوفد . إن الحكومة فشلت فى اتخاذ موقف صحيح تجاه السراى .

الحكومة تحاول فصل الأزهر عن السراى . وتريد موافقة الملك على التعيينات لملء محكمة النقض بمؤيدى الوفد .

قال كيلرن :

ولكن الملك يقاطع بعض أعضاء الحكومة بالذات .

أجاب حسنين :

هؤلاء مذنبون بعدم الولاء للعرش ! إن الملك يرفض مساندة حكومة فاسدة .

وقال حسنين باشا :

— السراى تقبل العمل مع الحكومة بشرط أن توقف محاولاتها لتقويض امتيازات السراى .

ضاق السفير بالجدل فقال :

— هل الاتهامات التى توجه ضد الوفد ملامح لأوجه ضعف مستعصية ودائمة فى النظام السياسى المصرى .

رد حسنين :

— إن أخطاء الوفد أشد خطورة نسبياً . . والبريطانيون بمساندتهم الحكومة يضعون أنفسهم

فى موقف مماثل لثورة سنة ١٩١٩ باستثناء أن الموقف الآن هو أن الملك (فاروق) يأخذ مكان سعد زغلول والنحاس يأخذ موقف الملك (السلطان عندئذ) فؤاد .

إن ما يجرى الآن هو خلق موقف يجعل الشعب المصرى – الذى قاسى طويلا – يشعر بأن ملجأه الوحيد هو العرش .

والنتيجة أن الملك يحتل الصورة السياسية بطريقة لا تقاوم .

وقال حسنين متخابثاً :

– هذا ضد سياستى وهى إبقاء الملك فوق الأحزاب .

ويكتب جاكوبس قنصل أمريكا إلى حكومته :

«إن الحكومة والمعارضة تستعدان لاختبار قوى يشبه من بعض الوجوه المداولة بين مدربى المتنافسين قبل النزول بفريقيهما إلى الملعب .

والحكومة تتمتع بالتأييد البريطانى ، وفريق الوفد لديه من القوة ما يكفى للتماسك ، ولكن تحالف المعارضة والسراى يأمل أن يغطى هذا الضعف الواضح بالكشف عن سلسلة من الألعاب المفاجئة التى تستهدف تحقيق انهيار خصومه المحنكين ، بنفس الطريقة التى سجلوا بها الأهداف ضد الوفد فى ديسمبر ١٩٣٧ . »

يقصد القنصل بذلك إقالة الوفد فجأة فى ذلك العام برغم التأييد البريطانى .

والمعارضة تتجمع جيداً . وتخطط تكتيكاتها بعناية . وتجتذب عدداً متزايداً باستمرار من المؤيدين إلى جانبهم من الملعب . .

لكن . يظل زمان ، ومكان ، المباراة المتوقعة غير محددين .

ويستدعى السفير البريطانى إلى مكتبه أمين عثمان باشا . .

قال السفير يلومه :

– هناك قضيتان من قضايا الفساد الحكومى الظاهر . . إحداهما تتصل بإنشاء فروع لبنك مصر ، والأخرى تتصل بابن وزير الحربية . .

رد أمين عثمان :

– علمت بالقضية الأولى لأنها تدخل فى اختصاصى ، وأؤكد لك أنها ستعالج على الوجه الصحيح .

وفيما يتصل بالثانية :

ليست عندى معلومات ولكن سأبحثها .

إن جهوداً حقيقية تبذل للسيطرة على حالات سوء استغلال السلطة ، وأرحب بأى

معلومات تقدم لتعزيز جهود الحكومة .

وقال أمين عثمان متذللا للسفير :

– إن يد النحاس باشا نظيفة تماما .

ولكن – لسوء الحظ – لا يمكن أن يقال نفس الشيء عن صهره أحمد الوكيل .

وقد وضعت رقابة دقيقة عليه ، وهذا – تقريباً – كل ما تستطيع الحكومة عمله .

إن القصر يلتزم موقفاً صعباً ، والمشكلة خطيرة ، وتتصل بقضية أساسية هى الديمقراطية فى مواجهة استبداد القصر .

إن الملك – بمساندة حسنين باشا – يلعب لعبة يمكن أن تكون لها عواقب مؤسفة فى يوم من الأيام .

رد السفير :

– هذه مشاعرى أيضاً ولكن مهمتى المحافظة على توازن الأمور .

إن الملك يقدم على غلطة كبرى باللعب بالسياسة بالطريقة الحالية . وكانت لديه فرصة طيبة للقيام بدور مفيد وعمل شيء لتحسين ظروف المعيشة فى البلاد .

وقد أتيحت الفرصة للوفد بنفس القدر .

أجاب أمين عثمان :

– إن الحكومة تحتضن هذه القضية فى شغاف قلبها . وتبذل فى هذا الاتجاه قدراً أكبر مما يبدو على السطح . ولا يوجد من هو أفضل تأهيلا للقيام بمثل هذه السياسة من النحاس العليم بسيكولوجية الشعب .

إن هذه الأمور تحتاج إلى وقت فى بلد كمصر .

ولا ينبغى إخفاق المرء ملاحظة التقدم الملموس الذى يتم .

إن هناك اعتمادات متزايدة للصحة العامة ، والخطوات الجارى اتخاذها لتحسين الخدمة المدنية .

ويقتنع كيلرن – لأنه يريد أن يقتنع – ويكتب سعيداً إلى لندن :

«كانت لدى هواجس وشكوك كبيرة عند تعيين أمين وزيراً للمالية . وقد نصحت بعدم الموافقة على هذا التعيين .

ولكن كما تكشفت لى الأمور أصبحت مسروراً جداً ، وأشعر بأن المطلوب نقل دماء جديدة مماثلة للحكومة على نطاق كبير»

وقال السفير لحكومته :

« لا أرى بديلا عملياً « سريعا » للوفد » .

وتوجد عندى لحظات شك فى بعض الأحيان ، ولكن أعتقد أن هذه الحكومة هى الأفضل فى ضوء مقتضيات الإنجاز الناجح للحرب .

ولكن كيلرن يظل خائفاً من أن تصبح المباراة علنية ونهائية . .

إنه يكتب إلى لندن حتى لا تفاجأ بما قد يقع :

« إن حكومة الوفد فى حالة تململ بسبب عدم تعاون القصر .

والسؤال الماثل :

– إلى متى يمكن السيطرة على الموقف ، لأن الملك – ومن ورائه حسنين باشا – يعمل بصورة متعمدة لإحداث انفجار .

ويهمس مسئول فى السفارة البريطانية بذلك لزميله فى المفوضية الأمريكية . . عندما يسأله :

– متى تنشأ الأزمة . .

يرد البريطانى :

– النقطة الحاسمة هى . . عندما يرى القصر أنه على قدر من القوة يكفى لأن يلقى بالحذر بعيداً ، وأن يحسم القضية بالقوة . . » . . !

وأجد هذا الهمس فى وثائق الحكومتين . . البريطانية والأمريكية ! !

* * *

ويستمر « التناطح » برغم الحكم البريطانى . .

وتنتشر الملاريا فى صعيد مصر .

ويشعر النحاس أن كرسى الحكم يهتز من تحته . . وأن السفير البريطانى لم يعد يؤيده بنفس القوة . .

* * *

ويذهب النحاس – ومعه أمين عثمان – إلى السفير قائلا :

– حان الوقت لتصفية الجو بينى وبينك .

ويبدأ النحاس يعدد ما فعل للإنجليز فيقول :

– بذلت قصارى جهدى (لأكون) مفيداً فى تلبية المطالب البريطانية فيما يتصل بالحرب .

وفرت المواد الغذائية ، واعتقلت غير المرغوب فيهم بما فى ذلك عدد كبير من ذوى العلاقة بالأسرة المالكة . كل هذا وصل بى إلى موقف اتهمت فيه بأنى أفعل ما يريده الإنجليز لأبقى فى الحكم .

ويضيف النحاس :
- لقد تخليتم عن المسئولية بالنسبة للملاريا ، وجعلتم العبء كله على كاهل الحكومة .
- ويبدأ النحاس يهدد بطريقة التلميح :
- إنى مستعد لإلغاء الأحكام العرفية بالكامل وإلغاء الرقابة والاعتقال والعودة إلى المحاكم العادية لنظر كل القضايا .
ولا أعرف إذا كانت هذه الخطوة فى صالحكم - أى الإنجليز - أم لا .
يرد السفير البريطانى قائلا فى وضوح :
- إن سياستى كانت ولا تزال تقوم على أساس الرغبة فى وجود حكومة تستطيع ضمان أقصى قدر من الهدوء لأن مصر قاعدة عسكرية . وأن يكون لدى هذه الحكومة أيضاً العزيمة والقدرة على تنفيذ التزاماتها وفق معاهدة التحالف (معاهدة ١٩٣٦) .
وكان هذا هو السبب الذى من أجله ساندت ، ولا أزال أرى أنه لا توجد حكومة أخرى تستطيع تحقيق هذا الهدف .
وبذلك رد السفير على تلميحات النحاس وكأنه يقول له « جئنا بكم للحكم لتساعدونا فحسب . . وثمن ذلك أن تستمروا فى الحكم » .
ويضيف كيلرن :
- فى ضوء السياسة البريطانية المتحررة أرى أنه مما يدعو للأسف سوء استغلال المادة السابعة من المعاهدة لأسباب سياسية داخلية . إن البريطانيين معتادون تحمل قدر كبير من اللوم - لا يستحقونه - على تصرفات تعتبر من مسئولية الحكومة المصرية .
ولم يأبه البريطانيون لهذا التصرف ما دامت الحكومة تبذل أقصى جهودها ولكنى لا أشعر بأن هذا ينطبق تماماً على الحال بالنسبة لانتشار الملاريا فى الصعيد .
رد النحاس بتكرار استعداده لإلغاء الرقابة والاعتقال .
ومضى يقول إنه مستعد للاستقالة إذا تحول الموقف إلى أن لحكومته والإنجليز لا يستطيعان العمل معاً .
أجاب السفير أنه يتعين عليه التشاور مع حكومته قبل الاستمرار فى مناقشة المسألة أبعد من ذلك .

ويتفق النحاس وكيلرن على أن يتولى أمين عثمان بحث مسألة المعتقلين بعد أن تعددت الشكاوى من أن النحاس يعتقل معارضيه . . ولا يكتفى باعتقال خصوم بريطانيا فحسب !
ويكون تقرير السفير البريطانى عن هذا الحديث كله « أن النحاس أصبح يدرك بصورة

متزايدة المشاعر المتزايدة ضده بسبب عيوبه » .

ويقول باروز سكرتير السفارة البريطانية لزميله فى مفوضية أمريكا :

لن نذعن لإلغاء الرقابة والاعتقال . فقد ثبت جدوى الاثنين للمصالح البريطانية كإجراءات حرب ، ويلزم الإبقاء عليهما حتى تتم هزيمة ألمانيا واليابان .

إن مشكلتنا هى إقناع المصريين بسريان التطبيق بالنسبة للمسائل العسكرية فقط بدلا من تحقيق بعض الأغراض السياسية المحلية ، وهذا هو مصدر القلق .

ويقول باروز :

– إن السفير لم يفكر فى اتخاذ أى إجراء فى الوقت الراهن ، وإنه لم يطلب توجيه وزارة الخارجية حول السياسة الأساسية .

وعموماً فإن السفير يميل إلى الرأى القائل بأنه تجرى حالياً مبالغة فى استغلال أخطاء الوفد بصورة كبيرة على يد القصر والدائرين فى فلكه ، وأن الوفد بجميع عيوبه لا يزال أفضل ما يراهن عليه السفير ! !

* * *

وتلتقط المفوضية الأمريكية الخيط ، فتبحث أحوال المعتقلين المصريين .

ويكون نتيجة البحث . . هذا التقرير . .

(بين المعتقلين فى مصر . . على ماهر ، وأحمد حسين ، وعزيز المصرى ، والنبيل عباس حليم ، وطاهر باشا ، وصالح حرب باشا) .

ويخضع عزيز المصرى – وحده – لاعتقال قاسٍ فى سجن القلعة بالقاهرة .

وحددت إقامة صالح حرب فى أسوان ، ولكنه قام أخيراً بزيارة للقاهرة فى محاولة لالتماس إعادة النظر فى أمره .

وقد أبلغ أنه من المستحيل بحث طلبه طالما ظل فى القاهرة دون تصريح . . وإذا كان يرغب فى متابعة الموضوع فعليه أن يعود إلى أسوان .

ويوجد ٥٠ شخصاً معتقلين فى الزيتون بالقاهرة ، وهم يكونون تشكيلة من المعتقلين دون سند قانونى بناء على أوامر البريطانيين ، لأسباب الأمن العسكرى ، و « بناء على أوامر من الحاكم العسكرى المصرى لاعتبارات سياسية » .

وبالإضافة إلى ذلك يوجد مركز اعتقال أكبر فى المنيا ، تستخدمه الحكومة لوضع المعتقلين – دون محاكمة سياسية – مثل توزيع المنشورات السرية ، وما يماثلها من النشاط المعارض .

وما دام السند الوحيد للإبقاء على هذا المركز هو سلطات الحاكم العسكرى – أى رئيس الوزراء طبقاً للأحكام العرفية المفروضة بمقتضى المادة ٧ من المعاهدة المصرية البريطانية – فقد أصبح البريطانيون نتيجة لذلك مسئولين بشكل غير مباشر فى نظر الرأى العام عن التجاوزات التى وقعت فى استخدامه .

* * *

ويبقى الملك فاروق فى انتظار الفرصة المناسبة للإطاحة بالنحاس بدلا من التناطح معه . .

يزور الملك المناطق المنكوبة بالملاريا فى محافظتى قنا وأسوان ، فيذهل من سوء أحوال الناس – أو هكذا يقول – فيتهم النحاس بإخفاء الحقائق عنه .

ولا يجد النحاس ما يفعله رداً على زيارة الملك إلا أن يقوم بدوره بزيارة هذه المناطق . . وتحشد الإدارة كل جهودها ليكون استقبال النحاس أضخم وأروع .

واكتسبت زيارة رئيس الوزراء طابع موكب نصر عظيم ، غطى على استقبال الملك . . ويعلن النحاس أن كل شىء على ما يرام .

ويكون ذلك كله مقدماً للأزمة . . أو للمباراة التى ظن الملك أنها فاصلة بينه وبين النحاس . .

وجد الملك أن شرفه أهين بشدة من جراء التلميحات التى وردت فى خطب النحاس . . وتتصاعد حدة الأزمة . .

وهذا ترتيبها الزمنى وتسلسل أحداثها . . من الوثائق السرية البريطانية والأمريكية . . معاً . ولا أنقل عن مصادر مصرية ، لأن الرقابة على وسائل النشر كانت شاملة . . فى هذه الأيام . .

* * *

٧ أبريل : عاد النحاس باشا من جولة فى المحافظات المنكوبة بأسوان وقنا التى زارها الملك فاروق قبل ذلك فى فبراير .

٩ أبريل : تهمس المصادر الوثيقة الصلة بالسراى بأن الملك تأثر جداً للمظاهرات التى سادت جولة النحاس باشا ، وبملاحظاته التى تستهدف التقليل من تقدير الملك لخطورة الوضع .

ويعطى الملك الانطباع بأنه ينوى القيام بشىء يكون لفتة للتاريخ أكثر منه حركة ضخمة تستهدف دفع الموضوع إلى مداه النهائى .

١٢ أبريل : تلقى كيلرن مكالمة تليفونية من القصر الملكى وطلب منه الحضور لمقابلة الملك فى الرابعة بعد الظهر .

ولم يكن بإمكان السفير ذلك ، لأنه كان على موعد مع القائد العام للقوات البريطانية للحديث حول تمرد القوات اليونانية فى مصر. ولذلك عدل الموعد إلى الثالثة بعد الظهر.

وتناول كيلرن الغداء فى المفوضية الصينية ، وغادرها فى الثانية والنصف وترك زوجته هناك .

وأبدل ملابسه فى السيارة ليرتدى ما يناسب اللقاء الملكى .

برقية رقم ٧٢١

بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٤٤

من اللورد كيلرن

إلى وزارة الخارجية

عاجل جداً

١ – استدعانى الملك فاروق بعد ظهر اليوم .

٢ – قرأ الملك علىّ وسلمنى مذكرة .

٣ – أعقب الملك ذلك بالتصريح التالى الذى أنقله من واقع كلماته :

«لأول مرة ، وبوجود هذه الحكومة التى يتولى رئاستها رجل معروف بأنه صديق لك وللبريطانيين ، فإننى أشعر الآن أنه أصبح من الممكن جداً أن نضع حداً لكل جوانب سوء الفهم بيننا ، وأن نبدأ صفحة جديدة ونقيم علاقاتنا على أساس تفاهم متبادل »

وقال جلالته إنه وقع بيننا – أنا وهو – صدام فى الماضى . ومن هنا فإنه يدلى بهذا التصريح .

٤ – واستمر الملك يتحدث بالتفصيل فى النقطة التالية :

«كانت مناقشاتنا طوال المقابلة ودية للغاية وهو ماحرصت على المحافظة عليه » .

قال الملك :

إنه لايمكن أن يكون هناك ملكان فى مصر.

أسرعت بالتدخل وقلت :

– إننا اكتشفنا بالفعل أن ملكاً واحداً يكفى .

سر الملك وضحك كثيراً لهذه القفشة .

٥ – أوضحت على الفور أننى غير مستعد لأن أدلى بما هو أكثر من تعليق مبدئى .

٦ – أولا :

من المؤسف أن جلالته واجهنا بهذه القنبلة دون سابق إنذار عن طريق حسنين أو غيره .

فلو أن جلالته عرف وجهة نظرنا مقدماً لكان من الممكن أن يكون موقفه أكثر يسراً .

٧ – ثانيا :

على الرغم من أنه لاتوجد حكومة مصرية كاملة ، أو رئيس وزراء مصرى كامل ، فإن الحكومة الراهنة قامت بدورها بشكل يدعو للإعجاب كحليف فى وقت الحرب ، وبشكل أثار ارتياحنا .

وبينما كان الآخرون يتذبذبون ، كانت هذه الحكومة على ثقة قوية بنا ، وصمدت فى الشهور الحاسمة عام ١٩٤٢ عندما كان العدو على الأبواب .

ومن وجهة نظرنا الخارجية كان من الواضح فوق كل شك أن النحاس باشا وحكومته لم يكرنا فقط فوق مستوى النقد ، بل إنهما بذلا كل جهودهما لدعم ومساعدة المجهود الحربى .

٨ – على أساس نفس هذا الخط من التفكير ، فإننى لا أستطيع أن أتصور وقتاً غير مناسب كهذا الوقت لتغيير الحكومة – بشكل ينطوى على عدم الاكتراث – فى الوقت الذى يوجد فيه مصير مصر والعالم كله معلقاً فى الميزان .

إن هذا يبدو غير معقول ، وأعتقد أن لندن ستشعر بنفس الشعور .

٩ – وبالاضافة إلى ذلك ، فهل جلالته واثق من الحقائق ، ومن صحة ادعاءاته عن جولة النحاس باشا الأخيرة فى الوجه القبلى ؟

لقد تلقيت تأكيدات بأن الأنباء القائلة بأنه أصر على أن يعد له الجيش تكريماً ملكيًّا لا أساس لها من الصحة .

١٠ – وأكد الملك أن لديه أساساً كافياً لشكواه من أن رئيس الوزراء يتعدى على مركزه الملكى .

١١ – حملت جلالته على الاعتراف بأن الورقة التى سلمها لى لايمكن – بأى حال – اعتبارها قراراً ، وأن شيئاً لن يتم حتى يتاح لى الوقت الكافى لإجراء مشاورات مع حكومة صاحب الجلالة ، ولكن جلالته ألح فى الإسراع بذلك .

١٢ – قلت إنى – بطبيعة الحال – سأقدم تقريراً كاملا عن محادثاتنا . وإنه من الصواب أن أحذره بأن الإجابة ستكون حادة .

ولذلك فإنه من المهم أن يمنع جلالته بشدة تسرب أى شىء عما اقترحه علىّ اليوم حتى أستطيع أن أجتمع به مرة أخرى ، ونواصل تبادل وجهات النظر « بشكل ودىّ غير رسمى » . ووافق جلالته تماماً .

١٣ – وفى إحدى اللحظات أشار الملك إلى الخطابين المتبادلين بينى وبين النحاس باشا فى

٥ فبراير ١٩٤٢ . وبدا كما لو كان يجادل على أساس أن هذين الخطابين يستبعدان احتمال وصول رد حاد .

وأشرت إلى أنه لو قرأ النص بمزيد من الاهتمام فسيرى أن خطابى تم إعداده بعناية وأنه بينما سياستنا قائمة – وهى كذلك بالتأكيد – على أساس عدم التدخل فى الشئون الداخلية . فإنه من الممكن تصور ظروف قد يكون لدينا فيها ما يبرر هذا التدخل . ويكون علينا أن نتدخل لدعم هذه السياسة نفسها .

١٤ – وأخيراً حصلت منه على قائمة بأعضاء حكومته المؤقتة المقترحة . وكان من الواضح أن جلالته متردد بعض الشيء فى الكشف عن هذه الأسماء .

وقد دهشت عندما قدمها لى :

حسنين باشا (رئيسا للوزراء ومعه مجلس يضم إلى حد كبير مسئولين سابقين) حسن صادق ، وسابا حبشى ، ورفعت وشوشة وكيلى وزارة الداخلية والصحة ، وشخصيات لاوزن لها ، وعمرو باشا بطل الراكيت . . ومجموعة من الشخصيات التى لانشاط لها فى البلاد

أشرت على الفور لجلالته إلى أن فكرة تشكيل مثل هذه الوزارة فى الوقت الحاضر أمر لاينطوى على جدية بالتأكيد .

لقد شهدنا مايكفى من حكومات الأقلية (حسن صبرى وحسين سرى) ويجب أن يتولى الوزارة شخص تؤيده البلاد . لماذا لايسمح للنحاس باشا أن يتوجه إلى البلاد ويختبر رأى الشعب بالاقتراع .

ولم تعجب هذه الفكرة جلالته بطبيعة الحال .

١٥ – وعندما شعرت أنه من غير المرغوب فيه الاستمرار فى المناقشة ، وكررت القول بضرورة اعتبار ملاحظاتى شخصية ومبدئية بحتة . ويجب أن أؤكد أيضاً أنى أعتقد أن هذه الخطوة غير ملائمة ومن المرجح أن تؤدى إلى رد فعل حاد من جانبنا . ولكن فيما يتعلق بهذه النقطة . فإنه ينبغى أن أؤجل أى تعليق آخر حتى أتلقى تعليماتى .

١٦ – وأكرر أن محادثاتنا كانت طوال الاجتماع ودية . ولكن من الواضح أن جلالته لايقدر أدنى تقدير أن الحرب لاتزال فى الميزان ، وأننا لسنا فى حاجة إلى الشعور بمزيد من القلق بشأن استقرار قاعدتنا فى مصر .

١٧ – سوف أبعث بالتعليق الذى أفكر فيه فى أسرع وقت .

ولا ينسى كيلرن قبل أن يغادر القصر أن يقول للملك محذراً : إنه يتوقع أن يكون رد لندن مرير المذاق جدًّا . . وإن رفض تغيير الوزارة أمر محتمل جدًّا .

ومعنى ذلك أن كيلرن أبلغ (فاروق) أنه لا يستطيع أن يقرر عزل رئيس الوزراء إلا باستشارة لندن ، وموافقتها أيضا .

* * *

ولا ينتظر كيلرن الجواب من لندن . . بل إنه يبحث على الفور مسألة استخدام القوة ضد فاروق إذا أصر على إقالة النحاس . .

١٣ أبريل : أبلغت السفارة البريطانية النبأ سراً إلى السفارة الأمريكية . . كما أن القصر أبلغ الأمر إلى الملحق العسكرى الأمريكى .

وأحيط محرر صحيفة « الإجبشيان ميل » التى تصدر فى مصر باللغة الإنجليزية بأن شيئاً هاماً يخص الملك سيعلن !

١٤ أبريل : ذاع النبأ وعرف الناس أن مؤشراً خطيراً يسود علاقات السراى والحكومة وتصورت الإشاعات قصة تقول : إن النحاس وعد بعدم احترام مرسوم ملكى بمنح محافظ السويس رتبة الباشوية .

وقصة أخرى تقول : إن بريطانيا ليست راضية عن مساندة أمريكا للقصر .

واستغل نبأ نقل ألكسندر كيرك الوزير الأمريكى وتعيينه سفيراً فى إيطاليا فى طاحونة الإشاعات .

البريطانيون قالوا إن كيرك موالٍ للقصر ولذلك نقل . .

والقصر يدعى أن كيرك موالٍ لبريطانيا .

وأضيف عنصر جديد للموقف وهو إعلان حالة الطوارئ فى بوليس القاهرة والحرس الملكى .

* * *

وفى لندن عقد اجتماع أمريكى بريطانى مشترك

وهذا نص محضر الاجتماع من الوثائق الأمريكية .

وكان مقرراً عقد هذا الاجتماع قبل الأزمة الطارئة

حضر الاجتماع كل من :

السيد موريس بيترسون / الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية .

المستر ب . س . سكريفنر / رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية

المستر والاس مورى / مدير مكتب شئون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية.

المستر فوى د . كوهلر / مكتب شئون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية

المستر روبرت سى / من السفارة الأمريكية فى لندن .

ناقش السير موريس بيترسون العلاقات البريطانية مع مصر بصفة عامة فقال إنها تقوم على أساس المعاهدة المصرية – البريطانية لعام ١٩٣٦ ، وأن البريطانيين كانوا يحاولون بصدق ترك المصريين يسيرون أمور بلادهم ، خاصة فى أوقات السلم .

وقال إنهم صادفوا بعض المتاعب فى بداية الحرب ، وإنهم اضطروا للتدخل فى الشئون الداخلية المصرية بقدر أكبر مما كانوا يرغبون فيه .

ولم يكن باستطاعتهم السماح لمصر بالسقوط تحت نفوذ أو سيطرة المحور ، أو العناصر الموالية للمحور ، وكانت بالغة القوة .

وقال السير موريس إنه يتوقع فى ضوء السياسة الثابتة للوفد أن يتصل المصريون بالبريطانيين عقب الحرب لعرض مقترحات لتعديل معاهدة عام ١٩٣٦ .

وقال إن البريطانيين سوف يردون بأن المعاهدة لا يمكن تعديلها طبقاً للشروط الواردة فيها قبل عام ١٩٥٧ .

وأضاف إن البريطانيين سيقدمون بالتأكيد على خطوات لإخلاء قواتهم ومنشآتهم العسكرية من مصر بأسرع قدر يتفق مع اعتبارات الأمن ، وهذه هى الخطوة التى يشعرون بأنها مثار الاهتمام الرئيسى للمصريين .

وفيما يتصل بالسودان ، أوضح السير موريس أن البريطانيين يشجعون المشاركة المتزايدة للوطنيين فى الحكم ، بهدف إقامة الحكم الذاتى فى نهاية الأمر ، خاصة فى الشمال العربى ، حيث يعتبر الوطنيون أى السودانيون – متقدمين نسبياً .

أما فى الجنوب حيث الحياة بدائية فإنه يحتمل أن تستمر الإدارة على الأسس الحالية لفترة من الوقت .

وتلت ذلك مناقشة عامة حول الوضع السياسى فى مصر .

فقال السير موريس إن الوفد كان يمثل – فى الأصل – العناصر العنيدة المتشددة فى مصر ، وله برنامج يقوم على محاولة إخراج أى نفوذ أجنبى من البلاد ، وبصفة خاصة النفوذ البريطانى .

وكان البريطانيون من حيث المبدأ – مستعدين تماماً لقبول قيام حكومة أخرى فى مصر . ولكن لم يظهر فى الأفق أى بديل آخر كما هو الحال فى معظم دول الشرق الأوسط .

وقال إن البريطانيين لا يستطيعون بالتأكيد أن يشعروا بأى ثقة عند وقوع الشئون المصرية

تحت السيطرة المباشرة لشاب مثل الملك فاروق ، فهم لا يشعرون بأدنى قدر من الثقة فى قدراته وذكائه .

وحين قال مستر موراى إنه ربما لم تتح الفرصة للبريطانيين لتدريب الملك فاروق فى إنجلترا .

أجاب السير موريس بأن الملك لم يبق فى إنجلترا سوى فترة قصيرة جداً تعلم خلالها قدراً ضئيلا على يد معلم خاص .

وأضاف قائلا إنه لحسن الحظ أن (فاروق) لم يدخل إحدى المدارس العامة البريطانية .

وفى رأيه أنه لو حدث هذا فربما كان مدمراً . ويشعر بأن أفضل طريقة لخلق استياء مدى الحياة لدى أى حاكم شرقى مقبل ضد البريطانيين أن تجعله يتعرض بضع سنين لهذا النوع من المعاملة الجافة التى يتلقونها فى المؤسسات التعليمية البريطانية .

١٥ أبريل : زادت الإشاعات وعرف السفير البريطانى أن رد لندن سيتأخر بضعة أيام ولذلك اتصل السفير بحسنين باشا وجدد له ضرورة الامتناع عن اتخاذ أى إجراء ضد النحاس .

١٦ أبريل : أصبح معروفاً بصفة عامة أن السفير البريطانى ينتظر التعليمات من لندن . . وينتظر معه الملك والنحاس !

١٧ أبريل : تلقى السفير البريطانى رسالة من تشرشل بأن الموضوع خطير وأنه سيعرض على وزارة الحرب البريطانية .

وناشد تشرشل الملك الامتناع عن اتخاذ إجراء يعرض الموقف للاضطراب ، ولكن كيلرن يمتنع عن تسليم الرسالة للملك ، نظرً لأن (فاروق) وحسنين أكدا أنهما ينتظران قرار لندن .

ويتلقى كيلرن رسالة من الجنرال باجت قائد القوات البريطانية ، عارض فيها استخدام القوة ضد فاروق من حيث المبدأ ولعدة أسباب .

ويتصل كيلرن باللورد موين وزير الدولة فى الشرق الأوسط الذى رأى عقد اجتماع للجنة الدفاع التى تضم قادة القوات البريطانية فى مصر.

١٨ أبريل : عقد اجتماع لجنة الدفاع وحضره كيلرن وتيرينس شون الوزير المفوض ووالتر سمارت المستشار الشرقى للسفارة وكل قادة القوات البريطانية فى مصر.

ورأس الاجتماع والتر موين وزير الدولة البريطانى ووصف كيلرن ماجرى فى الاجتماع . . وكتب بنفسه المحضر الكامل له :

«كان والتر قد أعد سلسلة من الأسئلة بشأن الأثر الذى يمكن أن يتركه استخدام القوة إذا تمت الموافقة عليها .

وتبنى الجنرال باجت ومستشاروه الخط القائل بأنه ليس بمقدورهم بأى حال من الأحوال

تنفيذ هذه السياسة – حتى وإن صدرت بها أوامر من بريطانيا .
بل أكثر من ذلك ، فإنهم يعارضونها على أساس مدى فائدتها العملية والحكمة منها .
وكانت المناقشة حامية . ومتعارضة على طول الخط مع الرأى الذى أوصت لندن به .
وتبنى الأدميرال كاننجهام وحده بعض النقاط التى عرضتها – وتقرر أن يعد والترموين برقية لإرسالها إلى لندن تتضمن آراء رؤساء الأركان – بالإضافة إلى التوصية باتباع سياسة إقامة حكومة محايدة ، يمكنها أن تنظم انتخابات حرة . » .

« حاولت بلا جدوى أن أجعل أعضاء الاجتماع يدركون أن ذلك هو الهدف المثالى الذى نتمنى أن نراه جميعاً ، إلا أنه لا يمكن تحقيقه على الإطلاق فى – مصر – حيث تزور الانتخابات دائماً . » .

« وأكثر من ذلك وفى وضع مثل الذى نحن فيه – وهناك رجل يدير الدفة فى القصر مثل حسنين باشا – فلن تكون الانتخابات سوى تنفيذ لأوامر القصر.

ولم ألح فى هذا الأمر كثيراً – فقد كنت أتوقع بخبث – أنه قبل أن تصل برقية والتر إلى لندن – فإن وزارة الحرب – ستكون قد اتخذت قرارها .

وحتى إذا لم يؤكد هذا القرار توصياتى فسأعرف أين أضع أقدامى – وقد عرضت على لندن مساعدة أصدقائنا » (يقصد الوفد) .

« وكان ضميرى مستريحاً لأن القرار سيصدر بعد بحث وتقييم كافة الحجج . .

وإذا جاء قرار لندن – كما أتوقع – ضد استخدام القوة – فسأكون قادراً على إقحام النحاس باشا بالإشارة إلى خطابه لى فى ٥ فبراير ١٩٤٢ الذى يطلب منى فيه رسمياً وبوضوح ألا تتدخل الحكومة البريطانية مرة أخرى فى عزل أو تعيين الوزراء المصريين » .

وفى مذكراته قال كيلرن :

« عدت إلى مكتبى ، وبعد دقائق اتصل بى سمارت تليفونياً ، قال لى إن حسنين باشا اتصل به تليفونياً منذ برهة ليبلغه بأن الملك (فاروق) وقّع مرسوماً بإقالة النحاس باشا . .

طلبت من سمارت الاتصال بحسنين باشا ، وإبلاغه بأننى أريد رؤية الملك فوراً لتسليمه رسالة رسمية من رئيس وزرائنا .

جاء رد الملك بأن أتوجه إليه على الفور ، وألا أهتم بتغيير ملابسى وارتداء الملابس الرسمية .

وهكذا توجهت إليه واستقبلنى جلالته » .

« بدأت المقابلة بلهجة ودية للغاية لأنه كان مسروراً لرؤيتى أرتدى (بدلة كاكى) .

قلت له :

إننى لا أرتدى غيرها – هذه الأيام – لأن قماشها هو الوحيد الذى يمكن الحصول عليه .

قال : « إنه يعتقد أنها فكرة رائعة للغاية ، وأنه يشعر بإغراء لتقليدها » .

« وبعد أن بدأنا الحديث بهذه اللهجة الودية تماماً – أخبرته أنى طلبت مقابلته على وجه الخصوص فى ضوء الخبر المقلق الذى أفضى به حسنين باشا إلى سمارت .

قلت إنى لا أفهمه فقد تلقيت مساء السبت الماضى – فقط – عن طريق حسنين باشا – تأكيداً رسمياً للغاية من جلالته بأنه لن يتخذ إجراءً مفاجئاً ، وأنه لن يفعل شيئاً قبل أن يقابلنى مرة أخرى – عندما أتلقى تعليمات من لندن .

وتساءلت :

–كيف يمكن لجلالته أن يطابق بين ما وصلنى عن طريق حسنين باشا وبين هذا التأكيد .

وجد الملك صعوبة فى الرد .

ولكنه أجاب بأنه يستطيع تفسير ذلك بسهولة .

– قلت إنه من الأفضل أن ننحى ذلك جانباً حتى أنقل إليه رسالة مستر ونستون تشرشل التى أحملها فى جيبى .

– وبدأت فى قراءتها له عندئذ – وهذا نص الرسالة :

« إن القضية التى نشأت بين جلالتكم وحكومة النحاس باشا – لهى من الأهمية – حتى إنى لابد أن أنتهز فرصة لعرضها على حكومة الحرب . . وقد حددت اجتماعاً لهذا الغرض فى موعد مبكر من الأسبوع القادم – أى الأسبوع الحالى . .

لذلك فإنى أثق أنكم لن تتخذوا عملا عنيفاً خلال هذه المهلة .

ولقد أرسلت تعليماتى لسفير صاحب الجلالة ملك بريطانيا بأن يتخذ كافة الإجراءات المتاحة له بضمان عدم قيام النحاس باشا هو الآخر بأى عمل من هذا النوع » .

« ومن المؤكد – تقريباً – أن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ستقف ضد الذى يوجه الضربة الأولى . . . إذا وضعنا فى اعتبارنا ان مصر قد جنبت – بفضل جهودنا – ويلات الغزو وأن تتحول إلى ميدان للقتال ، وظلت أرضاً تنعم بالسلام والازدهار ، فإن من حقنا أن نتوجه إليكم بالحديث فى هذا الشأن » .

« وحثثت جلالته على أن يفكر فى هذه الرسالة بعناية – وخاصة الفقرة الأخيرة منها – وأنه سيتحمل مسئولية خطيرة للغاية إذا قام الآن بتنحية الحكومة الحالية برغم هذه الرسالة من رئيس وزرائنا .

وأكدت أنه لابد أن ينتظر – من أجل صالحه الخاص ومن أجل الصالح العام – حتى تصلنى تعليمات من حكومة الحرب فى لندن وهذه التعليمات ستصل قريباً » .

« وبدأ الملك عندئذ فى إعطاء تبريرات طويلة وواهية للسبب الذى من أجله أخل بتأكيده مساء السبت الماضى .

قال إن النحاس الآن فى طريقه إلى الإسكندرية ، وسيكرر دون أدنى شك – ما فعله فى الصعيد » .

« رددت على الفور بأن جلالته مندفع تماماً فى القفز إلى أى استنتاجات بشأن ما يمكن أن يفعله النحاس أو يقوله فى الإسكندرية .

ذكرته مرة أخرى – وبكل الجدية – برسالة رئيس الوزراء ، وأنى أطلب رداً على الرسالة .

وأخبرته بأنى كنت على حق تماماً فى عدم إبلاغى شيئاً للوزارة المصرية – فقد التزمت بالسرية المفترض التزام الطرفين بها فى لقاء الأربعاء الماضى .

ولكن فى ضوء تطورات اليوم ، وفى ضوء تحذير رئيس الوزراء ، فإننى أجد نفسى تبعاً للتعليمات المحددة من رئيس وزرائى مضطراً لاتخاذ إجراء بشأن النحاس باشا – لتلافى خطر أى إجراء مندفع من جانب الحكومة .

ولهذا الغرض ، فإنى سأتصل بالحكومة خلال عشر دقائق من عودتى من المقابلة الحالية مع الملك . » .

« قال الملك إننى – سأتلقى خلال ساعة رداً على رسالة رئيس الوزراء تشرشل »

وعند خروجى رأيت أن أمرّ على حسنين باشا وأبلغه بما قلت للملك وأحذره من أى شىء متهور قبل أن أتلقى تعليمات من لندن وهى تعليمات لا يمكننى بأى حال من الأحوال التنبؤ بطبيعتها .

وأضفت أننى مندهش من خرق الملك للتعهد الذى أبلغنى به يوم السبت الماضى .

حاول حسنين باشا ، بمنطق ضعيف ، أن يثبت أن تصرف الملك كان مبرراً .

ولكن رفضت الاستماع إليه وأخبرته أننى لا أستطيع أن أقر كيف يمكن لرجل عاقل مثله أن يسمح للملك بأن يهدينا – مسدساً – دون أن يعرف أولا كيف ستتقبل لندن ذلك ؟

قال حسنين باشا إنه فى محادثاته مع سمارت حذّر مما قد يحدث .

أخبرته أننى أرفض مرة أخرى الإقرار بذلك فإنه لم يبلغ سمارت مطلقاً بكلمة واحدة تشير إلى مثل هذا الإجراء من جانب الملك .

« لقد وجه كثيراً من الانتقادات للحكومة – ولكن ذلك كان شيئاً مختلفاً تماماً –

وفى ختام محادثاتنا قلت :

على أى حال الملك لديه الآن تحذير مستر ونستون تشرشل ، وإننى أنتظر رداً على ذلك . .

وفى نفس الوقت – فإننى كما أبلغت جلالته – بسبيل أن أتخذ إجراء مع الحكومة المصرية تمشياً مع التعهد الذى قطعته على نفسى . »

« عدت إلى السفارة واستدعيت أمين عثمان .

أخبرته بأن إجراءً وشيكاً لم أحدده – يجرى إعداده فى القصر .

وأخبرته بأننى حذرت القصر باسم مستر ونستون تشرشل – من أنه لابد أن ينتظر معرفة وجهة نظر لندن . وأن الحكومة البريطانية ستقف بالتأكيد تقريباً ضد الطرف الذى يتخذ المبادرة .

وطلبت منه أن يبلغ هذا التحذير إلى النحاس باشا على الفور .

وقال أمين ، الذى خمّن بالضبط ما يجرى فى الأفق ، إنه سيتصل بالنحاس باشا على الفور . »

« وتساءل أمين عثمان عما إذا كان عليه أن يشير على النحاس باشا بالعودة إلى القاهرة قلت له إن ذلك أمر ليس من حقى النصح به ، فرئيس الوزراء المصرى يجب أن يقرر بنفسه ما إذا كان ضرورياً له العودة إلى القاهرة أو لا . .

وهكذا . . ذهبت لتناول عشائى الذى تأخرت عليه ، وما إن انتهيت منه حتى تلقيت مكالمة تليفونية من حسنين باشا تفيد أن الملك (فاروق) وافق على عدم اتخاذ قرار حتى تصل التعليمات من لندن » .

* * *

١٩ أبريل : تلقى كيلرن هذه البرقية من ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا :

« سيجتمع مجلس الوزراء مساء اليوم الأربعاء ، ومن المحتمل جداً أن يؤيد مجلس الوزراء حكومة مصرية ديمقراطية ضد عصابة القصر الذى يتربع على عرشها طاغية شرق ، أثبت فى كل مناسبة أنه ليس صديقاً لإنجلترا » .

« وفى نفس الوقت تأكد من أنه لدى قادة القوات ما يكفى من القوات للتعامل مع أى قلاقل يثيرها المصريون . . وللتصدى لليونانيين أيضاً (يقصد المتمردين اليونانيين) .

ويأخذ كيلرن نسخة من البرقية لمناقشتها مع والتر موين وزير الدولة .

يقرأ موين البرقية ويبدو عليه الانزعاج .

قال له كيلرن :

هذه البرقية تلغى الرسالة التى بعثت بها أنت إلى لندن ، وتتضمن آراء قادة القوات .

ويشير عليه كيلرن بدعوة لجنة الدفاع للانعقاد .

ويحدد موعد الاجتماع فى السادسة والنصف من مساء نفس اليوم ويأخذ نسخة من البرقية ليعرضها على الأدميرال كاننجهام والجنرال باجت ، لأنهما سيتناولان الغداء معه ذلك اليوم .

وكان تعليق موين النهائى أن ذلك مثل محاولة إمساك الثور من قرنيه ، وإجبار الشاب — أى فاروق — « إما على التواطؤ معنا أو التنحى » .

وتساءل عما إذا كنا نملك القوة اللازمة لفعل ذلك !

أجاب كيلرن « بأن رد الفعل الأول لدى أنى وقد لعبت دورى يجب أن أسلم الأمر للعسكريين لتنفيذ السياسة التى ترى حكومتنا اتخاذها .

وفى نفس الوقت فإننا لم نتلق بعد القرار النهائى . ومن الواضح أنه يجب علينا الانتظار قبل اتخاذ تصرف نهائى . . »

وأضاف كيلرن :

« دعوت السماء أن أكون محقاً فى الدفاع عن هذا الخط المتشدد . وأننى شخصياً مقتنع بأننى على صواب ، ولكننى محاط مرة أخرى بكثير من المتشككين » .

* * *

وتجتمع لجنة الدفاع فى موعدها فى السادسة والنصف ، بعد أن أبلغهم والتر موين بمضمون ما تلقاه كيلرن هذا الصباح من رئيس الوزراء .

وكان الأمر متروكاً لقادة القوات لتقدير المتطلبات العسكرية التى يحتاج إليها الأمر .

تقدم الجنرال باجت بمسودة مشروع لوزارة الحرب تبدأ بفقرتين عن الإمكانات البديلة .

وطلب تعليق كيلرن على ذلك .

قال كيلرن :

إننى أعتقد أنهما مكتوبتان بشكل مفرط فى التحديد وفيهما الكثير من الأشياء التى لا يمكن تقييمها بدقة .

فعلى سبيل المثال لا أعتقد أن باستطاعة أحد أن يتنبأ بموقف الجيش المصرى — وبدرجة أقل موقف البوليس. فالكثير من الأشياء يعتمد على ما يقع من أحداث » .

وقال كيلرن :

واضح أن أى شىء يتضمن الإطاحة بالعرش سيلقى مواجهة صلبة من كليهما . ولكن

ذلك – كما يعرف أعضاء الاجتماع – كان بعيداً تماماً عن الأفكار التى تدور برءوس الحاضرين . .

وقال كيلرن :

إذا أخذ الملك فاروق بالعناد وسارت الأمور فى هذا الاتجاه فإننى لست مقتنعاً شخصياً بأن الجيش أو البوليس يمكن أن يعارض أى تغيير لمن يتولى العرش . وأن الأمير محمد على نفسه ناقش هذا الموضوع معى منذ عام مضى بشكل غير رسمى على الإطلاق – وبصورة نظرية تماماً – وكان مما قاله إنه يعرف أن السبب فى تركنا له عام ١٩٤٢ كان بسبب صديقته المعروفة ! !

صححت له هذه الفكرة التى لم تلعب أى دور فى أحداث عام ١٩٤٢ .

وانطلاقا من ذلك صارحنى الأمير بشكل شخصى تماماً بأنه إذا تم توليه العرش فلن يحتاج الأمر إلا لزمن قصير للغاية لحشد الجيش المصرى حوله . » .

وناقش الاجتماع أيضاً الإجراءات المتعلقة بالأساليب والوسائل الدستورية فى حالة عناد الملك فاروق ضد مشورة الإنجليز .

قال كيلرن :

– إننى أعتقد إذا أيدت التعليمات النحاس باشا فيتعين علىّ مقابلة النحاس باشا أولا قبل اتخاذ أى إجراء .

وكما قلت للجنة فى اجتماعها الأخير :

– سيكون شيئاً مضحكاً للغاية أن نؤيد رجلا لا يرغب فى التأييد :

وعلى ذلك فإن أول إجراء لى سيكون مشاورة النحاس – ووضع برنامج – أو جدول زمنى .

وفكرتى تنحصر فى دفع الحكومة المصرية إلى المقدمة بقدر الإمكان – حتى تغطى سلطتها مجمل الإجراء – وافقت اللجنة على ذلك – ثم ناقشت عندئذ وبطريقة متلكئة ما الذى سنقوم به فعلا » .

ومعنى هذا أن كيلرن كان يريد من النحاس أن يطرد (فاروق) لحسابه ولحساب الإنجليز ، بدلا من أن يفعل الإنجليز ذلك بأنفسهم . فإن هذه التفاصيل كتبها كيلرن نفسه وهو يكتب محضر الجلسة الثانية للجنة الدفاع ، كما وجد بين الوثائق السرية البريطانية .

ويستمر كيلرن يصف محضر الاجتماع :

«كنا جميعاً متفقين على أنه لا يمكن تكرار زيارة الدبابات للقصر .

قلت :

– يجب أن أزور الملك وأحاول إقناعه – بكل ما أوتيت من حجة – بما وصلنى من لندن .

وإذا رفض فسأتركه بعد أن أخبره أن عواقب رفضه ستكون وخيمة للغاية . ويجب أن أستشير لندن فى الأمر .

أما الإنذار فيجب توجيهه فى زيارة لاحقة لجلالته .

وآمل أن يصحبنى فيها الجنرال باجت نفسه .

وإذا ظل الملك فاروق على رفضه فسأحيل الأمر إلى الجنرال باجت ليتعامل مع الموقف الجديد » .

« ووافق الجميع قائلين :

– إن كل ذلك سابق لأوانه ، وإنه حتى تصل التعليمات من لندن فليست هناك فائدة من مناقشة مثل هذه الأحداث . التى لا يمكن أن نتنبأ بطبيعتها » .

أما باقى برقية الجنرال باجت فتتناول التفاصيل التكتيكية للمتطلبات العسكرية التى سيتطلبها كل من الحدثين :

(ا) طرد الوفد .

أو

(ب) اضطرارنا لاتخاذ إجراء ضد الملك .

* * *

ويستقبل الملك فاروق مستر لانديس ، مدير البعثة الاقتصادية الأمريكية ويقول له :

– سأقاتل لعزل النحاس ولو كلفنى ذلك العرش .

ويبرق لانديس إلى الرئيس الأمريكى ترومان قائلاً :

« إن الحكومة البريطانية تربطها محالفة عسكرية وثيقة مع مصر .

ولهذا فالدفاع عن مصر مسئولية بريطانية أولا .

وفى إطار زاوية الأمن . فإن الأزمة السياسية الراهنة تدخل ضمن الشواغل الأساسية للحكومة البريطانية أكثر مما هو بالنسبة لهذه الحكومة « الأمريكية » .

وعلى هذا فمن المعتقد أن التطورات الأخيرة فى مصر ، فى مرحلتها الراهنة على الأقل ، لا تحتاج إلى مناقشتها بيننا وبين الحكومة البريطانية مادامت المسألة تدخل فى نطاق صميم المسئولية العسكرية البريطانية والمفروض أن يتخذ البريطانيون زمام المبادرة فى التعامل مع الأزمة الراهنة » .

للمرة الثانية يحاول الملك فاروق استعداء أمريكا ضد بريطانيا .

المرة الأولى : فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، يوم حاول الاستنجاد بألكسندر كيرك وزير أمريكا المفوض فى مصر ليتدخل ضد السفير البريطانى .

والمرة الثانية : عندما أراد عزل النحاس ومنعه تشرشل !

وفى المرة الأولى كانت لفاروق كبرياؤه – أو ظروفه – نتيجة حصار قصر عابدين بالدبابات ، فاستدعى ألكسندر كيرك الوزير المفوض إلى القصر.

ولكن فى المرة الثانية تسلل الملك سرًّا – وفى الظلام – إلى بيت ألكسندر كيرك الوزير الأمريكى المفوض .

وهذه الرسالة من كيرك إلى حكومته تصف فشل الملك .. للمرة الثانية .. مع أمريكا .

برقية رقم ٩٧٣ .

بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٤٤ .

« أصر الملك فاروق على لقائى سرًّا فى منزلى الليلة الماضية لبحث الأزمة السياسية .

حاول الاتصال بى منذ يوم الجمعة ولكنى كنت فى إيران ، فترك لى نسخة من مذكرته إلى السفارة البريطانية والرد الشفهى من تشرشل الذى نقله إليه السفير البريطانى .

ويعلن الملك أنه عاقد العزم على إنهاء الخلاف بينه وبين رئيس الوزراء بالقوة ، حتى لو كلفه ذلك اعتزال العرش – والإقامة فى المنفى !

إن الخلاف بين الملك ورئيس الوزراء خلاف داخلى .

ويمكن أن تكون له عواقب على كل منطقة الشرق الأوسط .

وكانت مقابلتى مع الملك شخصية تماماً ولم يطلب منى بصورة متعمدة شيئاً سوى صداقتى الشخصية .

وتم استكشاف مسألة التشاور مع الحكومة البريطانية ، إما فى وشنطن أو فى لندن تمهيداً لأى تصرف قد تقدم عليه الحكومة البريطانية .

وتم تحليل احتمالات الموقف على ضوء المسئوليات التى قد تجد الولايات المتحدة نفسها ملزمة بقبولها أو رفضها » .

وإلى هنا تنتهى برقية كيرك . . فإن (فاروق) كان يريد فقد أن يحيط أمريكا . . علماً ! !

* * *

ويتلقى كيلرن التعليمات من لندن فى برقية عاجلة وافق عليها رئيس الوزراء ونستون تشرشل .

والغريب فى أمر هذه البرقية أنها كانت موجهة من وزارة الحرب البريطانية إلى الملك فاروق .

وحكومة الحرب كانت تضم عدداً محدوداً من الوزراء البريطانيين الذين يملكون السلطة كاملة . . فهم الوزراء المؤثرون . . أو الذين يملكون المقاعد الوزارية الحساسة والمسئولة فى لندن .

قالت البرقية :

« سمعت وزارة الحرب بقلق كبير بأن جلالتكم « أى ملك مصر » تفكرون فى إقالة حكومة النحاس باشا بالرغم من أن حكومته حائزة على أغلبية كبيرة فى مجلس النواب .

ومازال أمامه ثلاث سنوات قبل انتهاء دورته القانونية .

ومن وجهة النظر البريطانية والدستورية فإن هذا سيبدو مسلكاً مثيراً جدًّا للشكوك ، وقد يكون مساراً خطيراً .

وعلى أية حال فإن كان جلالتكم تشعرون بأن إجراء انتخابات عامة عاجلة سيصفى الجو ،

وإذا تم إقناع رئيس الوزراء بخوض الانتخابات – فإن حل المجلس لن يكون موضوعاً تشعر حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا بأنه صحيح للتعبير عن الرأى .

والطريق الأوحد الذى تشعر حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا بأنه سيكون ضروريًّا تجنبه – بصورة خاصة – هو تعيين رئيس وزراء من رجال القصر ، أو رئيس وزراء آخر لا يحوز أغلبية فى مجلس النواب ، والاحتفاظ بهذا الوزير الجديد فى السلطة بهدف إجراء الانتخابات .

ستجد حكومة صاحب الجلالة أنه من المستحيل عليها الدفاع عن مثل هذا الإجراء علناً .

وقد تشعر بأنها ملزمة بإبلاغ سفيرها بتقديم نصيحة رسمية ضد مثل هذا المسار» .

هذه هى الرسالة الموجهة للملك فاروق . . أما الرسالة الموجهة للسفير فتقول :

« . . . فى نفس الوقت على رؤساء الأركان اتخاذ جميع الخطوات الضرورية للتأكد من أن قواتهم تم إعدادها ، وأنها مستعدة لتقديم الدعم الذى يطلبه السفير .

* * *

وكانت هناك مقدمة لهذه البرقية ليطالعها كيلرن نفسه .

قالت المقدمة : إن وزارة الحرب بحثت العديد من البرقيات الواردة من الشرق الأوسط حول النزاع بين الملك فاروق وحكومته .

وقد أعادت وزارة الحرب قراءة البرقيات التى وردت حول ظروف مماثلة تماماً وقعت منذ حوالى عام مضى .

– وقالت المقدمة أيضاً :

« إن البرقيات أوضحت بجلاء المخاوف – التى لا لزوم لها – والتى ساورت رؤساء الأركان فى ذلك الوقت . والتنبؤات الكئيبة التى أعربت عنها السلطات العسكرية . . وأظهرت القلق الذى أعرب عنه وزير الدولة – فى ذلك الوقت – والقرارات التى اتخذتها وزارة الحرب لتخطى وجهات النظر هذه ، والنتائج السعيدة التى تم الحصول عليها بسبب العمل الحاسم الذى قام به سفير صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، والتى لم تستبعد استخدام القوة . .

وقالت المقدمة :

« ثارت تعقيدات جديدة لهذه المناسبة فى المشكلة اليونانية . . أى تمرد القوات اليونانية فى مصر ، والتى أود أن يتم تسويتها قبل اتخاذ مزيد من الإجراءات .

« ومن جهة أخرى فإن التحسن فى أوضاع حرب الحلفاء عظيم جدًّا منذ العام الماضى . . فى الوقت الذى لا يمكن فيه استبعاد القوة للضغط على الملك . . ومن المحتمل أن ذلك سيكون مطلوباً ، وعلى أية حال فالمرغوب فيه كسب قليل من الوقت لإضعاف المتمردين اليونانيين » .

وهذه المقدمة تتضمن عدة حقائق هامة وهى :

إنه إذا كان الإنذار الذى تم بالنسبة للكتاب الأسود – وكانت نتيجته خضوع فاروق وعدم إقالة النحاس قبل عام – فإن هذا الإنذار يمكن أن يتكرر مرة أخرى . ويحقق نفس النتيجة عن طريق التهديد باستعمال القوة . . دون استعمالها . . أو باستعمالها !

* * *

ويذهب كيلرن فى الخامسة مساءً إلى القصر الملكى ليلتقى بفاروق ، ويدوم اللقاء ٢٥ دقيقة لكنها كانت دقائق حاسمة فى تاريخ مصر . . لأن السفير كان يحمل إنذاراً من وزارة الحرب ضد فاروق بأن القوة ستستخدم معه إذا فكر فى عزل النحاس .

ووضعت البرقية أمام فاروق أن يختار بين أمرين :

أن يجرى النحاس الانتخابات . .

أو يبقى النحاس .

باختصار . . كان حادث ٤ فبراير يتكرر بصورة أخرى .

وعندما بدأ اللقاء كان فاروق فى حالة ودية بينما يقرأ السفير – بصوت عال – الرسالة التى بعث بها رئيس وزراء بريطانيا . .

قال كيلرن :

« يجب اعتبار هذه رسالة شفوية . .

واضاف السفير للملك .

– هل تحس بالميل لدعوة النحاس باشا للاحتكام إلى الشعب . . أى أن يجرى النحاس الانتخابات ؟

قال فاروق على الفور :

– إن لى ميلا لهذا الإجراء .

وأضاف :

– إن لدىّ سؤالا أوجهه للحكومة البريطانية وهو . . هل الحكومة البريطانية مستعدة للاختيار بشكل قاطع بين ملك مصر وبقاء النحاس باشا فى السلطة ؟

قال كيلرن :

– أريد من جلالتكم أن توضحوا سؤالكم قليلاً .

أجاب فاروق :

– إن الملك (فاروق) يتصرف كما يفكر بأفضل طريقة يراها لصالح بلاده . . ولكنى الآن أفكر فى الدفاع عن شرفى .

وكان فاروق يقصد بذلك أنه أحرج ، لأنه لا يستطيع إقالة حكومته .

ويكتب كيلرن لحكومته يصف مشاعره وهو يسمع الملك . . قال كيلرن :

« إن الأمر أكثر تسلية ، فقد وضع الملك شرفه الخاص قبل مصلحة البلاد . .

وقد ذكرت هذا لأظهر العقل الطفولى الذى أتعامل معه . . وأن أبين لكم جهودى لأكون عادلا مع الولد » . . (يقصد فاروقاً) .

قال فاروق :

– إذا قررتم تأييد النحاس فإنى آمل أن تسحبوا الرسالة التى تبادلتموها مع النحاس يوم ٥ فبراير ١٩٤٢ ، والخاصة بأنكم لن تتدخلوا فى شئون مصر الداخلية .

أجاب كيلرن :

– مع كل الاحترام فإن هذا ليس من شأن أحد إلا النحاس باشا .

وأضاف :

– هناك سؤالان يجب أن أضعهما أمام جلالتكم الآن .

الأول : ألا يمكنكم أن تتبنوا اقتراح النحاس باشا بإجراء الانتخابات ؟

رد فاروق قائلاً :

– لا يمكننى ذلك ، لأنه لا توجد حرية فى التصويت فى ظل النحاس !

قال كيلرن :

« فى هذه الحالة أوجه لجلالتكم السؤال الثانى ، هل أنت غير مستعد لمواصلة العمل مع الحكومة القائمة ؟ (أى حكومة النحاس) .

قال فاروق :

– أريد أولاً إجابة على سؤالى الذى وجهته لكم وهو . . هل اخترتم نهائيًّا بين النحاس وبينى ؟

وأضاف :

– « أؤكد أننى لن أتخذ إجراءً لدفع الأمور بسرعة » .

ويترجم كيلرن هذه الكلمات فى برقيته لحكومته قائلاً :

– « معنى ذلك أن (فاروقا) لن يتهور ويقيل النحاس » .

كان الحديث قد امتد ٢٥ دقيقة . .

أراد كيلرن إنهاء المقابلة فقال لفاروق :

– إن الأمر يدعو للرثاء ، لأنك لم تنذرنا قبل خلق هذه الأزمة . . وكان الأمر يصبح أكثر سهولة » .

أجاب فاروق :

– إنى لست متحيزًا لوضعى الخاص . . إن الأمر أمر مصير . . ولم أضع نفسى بنفسى على عرش مصر لأواجه كل هذه المشاكل .

ويسمع كيلرن هذا التلميح فيرد :

– « أذكرك بما قلته لك فى عدة مناسبات . .

عندما وصلت إلى مصر لأول مرة كان والدكم الملك فؤاد يجلس على عرش مصر ، وكان من عادتى أن أرى الملك (فؤاد) مرة كل أسبوع .

وكانت لى – معه – محادثات مفيدة . . عديدة . . وطويلة . . »

وقال كيلرن :

– إن الملك (فؤاد) كان ملكاً مريضاً – بصورة ما – و . . عمليًّا لم يسافر خارج البلاد قطّ .

وكانت أمامه فرص كبيرة للقراءة وتقدير الاعتبارات السياسية ، وقد استفدت كثيراً من هذه الأحاديث حول كل الموضوعات الممكن تصورها .

« وكانت تربطنى بالملك فؤاد علاقات الصداقة الطيبة . .

وكان أمراً محزناً – بالنسبة لى – أن لندن لم تقدر الملك (فؤاد) بصورة أكبر.

ولم تكن هذه غلطتى . . فقد أوضحت للندن عمليًّا – منذ لحظة وصولى لمصر – أن الملك (فؤاد) يعتبر شيئاً ثميناً لبلاده . . ولنا .

لقد وضع مصر على الخريطة .

وقال كيلرن :

– إنى أذكر كيف أن الملك (فؤاد) كان متشائماً بالنسبة للآمال التى ستواجه ابنه عندما يصل إلى عرش مصر.

إن الملك (فؤاد) كان دائماً يقول :

الولد المسكين ليست أمامه فرصة .

وأضاف كيلرن :

– لم تكن هناك حاجة لمثل هذا التشاؤم بشرط أن يتصرف الملك فاروق بطريقته . . فإن عدداً منا – نحن البريطانيين فى مصر – على استعداد لمساعدته عند وجود صعوبات .

ومما يبعث على الأسى أن أجد نفسى – غالباً – مشتركاً فى هذه المشكلة السياسية الرديئة » .

وفى برقيته للندن . . قال كيلرن :

تركت (فاروق) بعد هذه المحاضرة الرنانة . .

وكان الحديث من أكثر الأحاديث ذات الطبيعة الودية التى أجريتها مع « فاروق » .

وقبل أن يغادر كيلرن القاعة قال لفاروق :

– بعد إذنك . . سأرى حسنين وأبلغه رسالة وزارة الحرب . .

ويدوم اللقاء مع حسنين ساعة كاملة .

ووصف كيلرن لقاءه بأحمد حسنين باشا رئيس ديوان الملك الذى شهد إنذار ٤ فبراير وإنذار الكتاب الأسود ، وهذا هو الإنذار الثالث .

قال كيلرن :

أعدت على أحمد حسنين فحوى الحديث الذى جرى بينى وبين الملك فاروق وأبلغته نص كلمات السؤال الذى وجهه لى الملك فاروق .

بدأ حسنين مهموماً مأخوذاً وقد يكون هذا تمثيلاً ولكنى أشك فى ذلك . قرأ حسنين الرسالة الواردة من لندن بعناية بالغة . . وبدأ يقول إنه مرتاح جدًّا ، لأن لندن لا ترغب فى أن ترى حسنين رجل القصر يرأس الحكومة . . فإنه قَبِلَ تحمل العبء بنفور كبير وبشرط خاص

انتزعه من الملك فاروق بأن على الملك أن يتخلى عن مزيد من التصرفات الصغيرة مع النحاس ، وأن يقيم علاقات حقيقية من الصداقة والود الشديد .

وكرر القول بأنه مرتاح جدًّا بأنه ليس عليه أن يتحمل العبء المرسوم بعدما قدرته وزارة الحرب فى لندن ،

وعند ذاك عرضت على حسنين باشا النقطتين الخاصتين فى الرسالة .

– وقلت له :

– إن الملك (فاروق) كان عنيداً جدًّا ضد السماح للنحاس بالتوجه إلى الشعب لإجراء انتخابات .

وسألت حسنين :

– هل يمكننى أن أغير من موقف الملك فى هذه النقطة ؟

قال حسنين :

– هذا مستحيل تماماً .

قلت :

– من الظلم إقالة النحاس أولا ، ثم إجراء انتخابات بعد ذلك ، فإن الجميع سينظرون إلى النحاس على أنه رجل مدين .

ولم يستجب حسنين لهذه النقطة ، ورفض أن يتزحزح عن موقفه من مسألة إجراء انتخابات فى ظل وزارة يرأسها النحاس .

وعندئذ عرضت عليه البديل ، وهو إبقاء وزارة النحاس ، فاستغرق حسنين فى استعراض طويل للموقف ، وأن هذا سيفسد العلاقات بين مصر وبريطانيا .

قال :

– مرة أخرى سيكون البريطانيون هم الذين فرضوا حكومة غير شعبية على البلاد .

وإذا وقع الخزى مرة أخرى بصورة كبيرة علينا فإن حسنين كصديق حقيقى لبريطانيا العظمى يخشى – بشدة – ما يتعلق بالنتائج ، لدرجة أنه أشار إلى احتمال عودة ثورة عام ۱۹۱۹ التراجيدية » .

« قلت إن لديه وجهة نظره بلا شك ، ولكن تبعاً للظواهر هناك اعتبارات على القصر أن يفكر فيها قبل أن نواجه بهذه الأزمة الداخلية التى لا مبرر لها . »

وعلى أية حال فلم يكن لدىّ ما أضيفه لرسالة حكومتى إلا أنى أشعر – لصالح الملك – أن على حسنين أن يفكر مليًّا فى خطورة النتائج المحتملة للسؤال الذى وجهه الملك لى .

وعرضت أن أعطى حسنين فرصة للتفكير - بطريقة جادة - لما جاء فى رسالة وزارة الحرب .

وأضفت أنه إذا قرر الملك فاروق الاحتفاظ بحكومته الحالية فإنه يستطيع ذلك بالتأكيد .

قال حسنين : إن القصر سيفقد الكثير جدًّا من ماء وجهه .

قلت :

- إن الملك (فاروق) كان بوسعه بسهولة أن يبلغ الجميع أنه بوصفه حليفاً مخلصاً ، وفى ضوء التطورات الضخمة ، وفى ضوء ما أعلن عنه من رغبة تحدوه فى التعاون معنا ، أدرك كيف أن إجراء تغيير مفاجئ وهزة كبيرة فى مصر يبدو عملا غير سليم أمام العالم ، باعتبار مصر قاعدة أساسية بالنسبة لعملياتنا الحربية .

ولكن أحمد حسنين ظل يرفض أن شيئاً كهذا ممكن الحدوث . .

تركته ليتدبر النصيحة التى سيقدمها لسيده الشاب ، لأن هذه المسألة قد تصبح من الخطورة بمكان كما ورد فى نص رسالة وزارة الحرب » .

ويتلقى اللورد كيلرن برقية شخصية . . وخاصة جدًّا مع ونستون تشرشل قال فيها :

« إنك اطلعت على برقيتى .

أرجو إبلاغى عن رأيك بشأنها . ومن العجيب أن ما حدث فى السنة الماضية يكاد يتكرر بحذافيره - هذا العام - ومع ذلك فقد يكون القصر تعلم من التجربة . وقد لعب الجنرال ونستون دوراً انهزاميا فى السنة الماضية ، فهل يلعب دوراً غير سليم هذه المرة » .

* * *

٢٢ أبريل : حكومة الوفد تعقد سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية لإعداد دفاع مطول ينشر إذا أرغمت الحكومة على الاستقالة .

وفى المذكرة يؤكد الوفد أنه انقطع لقضية استقلال مصر ، وأنه يعرب عن الولاء للنظام الدستورى وللعرش .

وتقول المذكرة أيضاً إن الوفد يتخذ موقفاً ضد التدخل الأجنبى فى شئون مصر . . واللوم يقع على الملك ، لأنه رجع إلى البريطانيين فى أمر ذى أهمية داخلية .

ويلتقى ألكسندر كيرك مع السفير البريطانى .

ويقول كيرك :

- يجب العمل على تجنب القلاقل الخطيرة التى تنتج حتما من الالتجاء للقوة بصرف النظر

عما إذا كانت الإجراءات تمس الملك أو النحاس أو كليهما . إن خطر اتخاذ عمل غير مدروس سيقوض العرش بوصفه العنصر المتصل فى التقاليد الحكومية المصرية .

ولا يوجد بديل للعرش يحل محله فى ظل النظام الحالى للخلافات الحزبية الصغيرة .

ويضيف كيرك :

– هذه آرائى الشخصية .

* * *

ولكن كيلرن كان مهتمًا باتخاذ الإجراءات القوية .

يجتمع الحلفاء . . تيرينس شون الوزير المفوض . وولتز سمارت السكرتير الشرقى للسفارة . وأمين عثمان لوضع الخطوط العريضة للخطوات المختلفة المقرر اتخاذها إذا حدثت إقالة مفاجئة للحكومة وهذه الخطوة كما يقول الإنذار يجب ألا تكون مطروحة على بساط البحث .

ويبقى كيلرن فى مكتبه حتى السابعة مساء . .

وتصله رسالة تفيد بأن رؤساء أركان الحرب البريطانيين الثلاثة بعثوا إليه برسالة مشتركة عاجلة جدًّا ، ويرجون منه اتخاذ إجراء فورى بشأنها .

وينتظر كيلرن الرسالة فى حديقة السفارة حتى التاسعة والنصف وعندما يشعر بالقلق يتصل بقيادة الجنرال باجت تليفونيًّا يسأل عن الرسالة قائلاً بغرور شديد :

– لست مطالباً أن أقضى الليلة كلها فى انتظار رسالة من أى إنسان !

وتصله الرسالة فى الحادية عشرة مساء مع جيزيك ضابط الشرطة البريطانى الذى يعمل فى البوليس المصرى .

وقال جيزيك :

– السبب فى تأخير الرسالة هو أن القوات لم تستطع معرفة مكان قائد الطيران البريطانى ليوقع بإمضائه على الرسالة .

قال كيلرن :

– لقد عرفت « بالصدفة » أن مارشال الجو البريطانى يسهر مع الملك فاروق فى « أوبرج الأهرام » . . .

أما الرسالة فكانت تطلب من كيلرن أن يحث المصريين على اتخاذ إجراءات وقائية معينة قبل ظهر الغد ، لأن بريطانيا قررت اتخاذ إجراءات مضادة ضد السفن اليونانية المتمردة فى ميناء الإسكندرية والفرقة الأولى اليونانية الموجودة قرب برج العرب .

* * *

٢٣ أبريل : الكولونيل دريج الملحق العسكرى الأمريكى وثيق الصلة ببعض الضباط من حاشية الملك ولذلك يجتمع به كيرك ويقدم له بعض الآراء طالباً منه نقلها للحاشية حتى تصل إلى الملك . . .

وفعلاً عرف كيرك أن صاحب الجلالة قد أحيط علماً . .

وهذه هى آراء كيرك .

« إن أكثر ما تحتاج إليه البلاد أن يدرك زعماؤها التأثيرات الخطيرة لإضعاف بنيانهم السياسى بالاتهامات الداخلية .

أما الأهم فهو وضع مصالح البلاد فى الصدارة والتجمع على أن يثبتوا لأنفسهم وللعالم أنهم قادرون على تسوية خلافاتهم ورسم مصيرهم كأمة مستقلة حقًّا .

والوقت الحاضر – كما أشعر – هو أوان انتصار هذا المفهوم بالذات .

وأكدت أن موقفاً متعنتاً من جانب الملك تشوبه أشد الأخطار عليه وعلى مصر ؛ وأن العالم الخارجى لن يفهم أبداً تعجيله بأزمة وزارية فى وقت لا يبدو فيه أن مصالح البلاد الأساسية تتعرض للخطر من حكومة النحاس أكثر من أى وقت مضى .

وأى عمل يهدد استقرار هذه المنطقة فى وقت ينتظر فيه وقوع أحداث كبيرة فى أماكن أخرى لن يجد فهماً أو تغاضياً فى العالم الخارجى » .

* * *

٢٤ أبريل : تلقى كيلرن مكالمة تليفونية من أحمد حسنين باشا يطلب فيها مقابلته . لأنه يحمل رسالة خطية من فاروق .

قال كيلرن :

– تعال فى الثالثة ، فإنى مدعو للغداء .. ويجىء حسنين ومعه الرسالة التالية من فاروق :

« ردًّا على رسالة وزارة الحرب المبلغة عن طريق سعادتكم إلى جلالة الملك فى ٢١ أبريل . . أمرنى جلالته أن أبلغ سعادتكم أنه قرر أن يترك الحكومة الحالية فى الحكم فى الوقت الحاضر» .

قال كيلرن لحسنين :

« إنى مرتاح جدًّا » .

ورجاه أن يشكر الملك فاروق على قراره الحكيم الذى سيبلغه – فوراً – إلى لندن .

٢٥ أبريل : يفكر النحاس فى اتخاذ موقف متشدد ضد القصر . . وإنه لابد من إخراج حسنين باشا من منصبه ، ولابد أن تتعهد السراى بألا تعرقل عمل الحكومة . . و . .

ولكن السفارة البريطانية – من خلال أمين عثمان – تقنع النحاس بخطر تبنى الموقف المتشدد .

٢٦ أبريل : تلقى كيلرن برقية من ونستون تشرشل تقول :

« برافو » .

« أنا متأكد أنك وضعتهم فى حجمهم الطبيعى . .

قل للنحاس على لسانى أن يصلح الأمور بينه وبين البلاط الملكى حتى تتاح لحكومته بداية عادلة من جديد » .

وقال له :

« إننى أعارض بشدة إقحامى فى الشئون المصرية الداخلية » .

وفى مذكراته كتب كيلرن :

« تلقيت واحدة أخرى من رسائل ونستون التى لا تقدر بمال وهو يشير إلى ما اعتزمه من أنه عندما تصبح الظروف مواتية فسوف أتحدث مع كل من النحاس والملك ، حتى أعمل على تسوية الأزمة الأخيرة .

وقد أشرت فى برقيتى بهذا الشأن إلى أن صعوبة التوفيق بين الملك والحكومة تماثل صعوبة مزج الزيت على الخل .

وقالت برقية تشرشل :

« أنا متأكد أنك على حق .

ولابد أن نشرع فى العمل على مستوى جبهة النحاس .

لا تقلق بشأن مزج الزيت بالخل فهى عملية تجرى دائماً إن أردت صنع سلاطة شهية ! !

وعليك أن تجعل النحاس يشعر أننا أيدناه ، لأن الحياة المستقرة فى مصر أمر هام بالنسبة لقضية الحلفاء .

أما إذا أصبح النحاس نفسه مصدراً للمتاعب فإن من السهل علينا أن ننهج السبيل الآخر ، فإن هدفنا دائماً هو السلم والحرية . » .

وتقول مذكرات كيلرن :

« سمعت هذا الصباح أن النحاس والملك (فاروق) لم يتقابلا حتى الآن ، وعلى هذا

أخبرت مساعدى تريفور إيفانز أن يبلغ حسنين رسالة منى أقول فيها : إنهما يقومان بدور الغبى فى اللعبة .

ورأيت ألا أقابل الملك (فاروق) إلا بعد أن يقابل رئيس وزرائه . »

« وعلى أساس هذا الافتراض فإنى أطلب مقابلة مع الملك يوم الاثنين القادم لأقدم إليه برتى بروك بوصفه رئيساً للصليب الأحمر بسبب مغادرة بروك صباح الثلاثاء » .

« وتلقيت بعد الغداء مخابرة تليفونية من حسنين تفيد بأن الملك سيرى النحاس فى الرابعة بعد ظهر الاثنين .

وعلى هذا قلت إنى أطلب المقابلة مع الملك فى وقت متأخر من نفس المساء .

وهذا يبين أن القصر دائماً يمارس ألاعيبه » .

كم أنهم ظرفاء وأغبياء .

« والمرء فى الحقيقة ينفد صبره مع مصطفى النحاس » .

ويمشى النواب الوفديون فى الشوارع يهتفون :

وهؤلاء النواب لا يعرفون كلمة إنجليزية واحدة ، وإنما رددوا الهتاف الذى يعنى :

« No change » لا تغيير .

أى أن وزارة الوفد باقية فى الحكم .

ويلتقى فاروق بالنحاس .

وتبقى وزارة النحاس .

ولكن ذلك كله إلى حين .

* * *

ويلتقى كيلرن مع بيتر فريزر رئيس وزراء نيوزيلندا .

ويسمع فريزر كل هذه القصص والخطابات والنوادر ، ويجتمع بمصطفى النحاس .

قال فريزر لكيلرن :

« إنى أفهم تماماً السياسة التى تتبعها . . إنك تسعى لتحقيق مصالح بريطانيا الحربية فى الشرق الأوسط وتستغل الوسائل المتاحة لك . » .

ويقول فريزر :

– أعرف أنه فى أى وقت ، عندما تشعر أن الوفد لم يعد مفيداً فستكون أول من يطالب بالتغيير فى سياسة بريطانيا ، بالنسبة للشئون الداخلية فى مصر .

ويرد كيلرن :

– أنت على حق . .

ولكن كل رجال السياسة فى مصر . . وبالذات رجال الوفد . . لم يعرفوا هذا الحوار الذى جرى بين رئيس وزراء نيوزيلندا . . واللورد كيلرن سفير بريطانيا فى القاهرة .

* * *

يجتمع مجلس الوزراء المصرى .

ويوافق الملك على كل المراسيم المتراكمة التى قدمتها له الحكومة ويوقع عليها .

ويلتقى كيرك بالملك فاروق لوداعه بمناسبة سفره إلى إيطاليا . .

ويجد كيرك الملك مكتئباً ومغتمًّا .

قال فاروق :

– الشخصيات المصرية ذات الكفاءة التى يمكن الاعتماد عليها فى الحياة السياسية المصرية نادرة . وأمريكا فقدت الاهتمام بالمشكلات السياسية للدول الأخرى .

ويشير فاروق تلميحاً إلى ترحيبه بالمساندة الأمريكية لتحرير مصر من البريطانيين .

ولا يحاول كيرك أن يفهم ! بل ينصح الملك قائلاً :

– أفضل علاج لمصر هو بذل طاقاتها الذاتية لا اللجوء إلى المساعدة الأجنبية . وأمام العرش فرصة عظيمة إذا فهم نظرية أن الملك خادم لشعبه !

* * *

ويبعث كيرك إلى وشنطن معلّقاً على كل هذه الأحداث قائلاً :

« فى برقياتى السابقة استنكرت فقدان البصيرة السياسية من جانب كل من الملك والنحاس باشا ، مما يؤدى إلى خلق موقف ذات خطورة سياسية حول التنافس على المكانة الشخصية ، فى وقت يستجمع فيه الحلفاء طاقتهم استعداداً للمرحلة النهائية فى نضالهم العظيم ضد قوى المحور السوداء .

« وأكدت أن الدليل على عدم النضج السياسى ليس مرحلة عابرة ، بل هى تجسيد للفشل الطويل الأمد للزعماء السياسيين المصريين فى مواجهة الحقائق ومواجهة مسئولياتهم مباشرة . وهو لا يثبت حقهم فى منع التدخل الأجنبى وفى الاستقلال الذى يتحدثون عنه كثيراً ولكنهم يفعلون القليل من أجله .

إن هذا الإفلاس للزعامة وللوطنية الصادقة ربما يكون ، بنسبة معينة ، نتيجة طبيعية لقرون من الخضوع لحاكم أجنبى أو تأثير أجنبى .

وقد يكون هذا الإفلاس لأن مصر تواجه مشكلة رواسب السياسة البريطانية .

إن هذه السياسة تعزز الاعتماد على بريطانيا من خلال النزعة الأبوية الزائدة ، سواء كانت نزعة صادقة ، أو تسعى ، للاستفادة الذاتية البريطانية . وهذا أمر مسلّم به .

إن اهتمام مصر لا يجب أن يكمن فى الخارج بل فى داخل البلاد ، بتخليص نفسها من عقدة الخضوع العبودى ، واتخاذ خطوات فعالة لتخفيف الظلم الاجتماعى الذى يسد الطريق أمام التقدم القومى .

ويجب أن نلاحظ أن هناك ومضات لوعى وليد ، يريد إعادة تقييم القيم الأساسية .

ومن المثير أن نلاحظ ، كما ورد فى حديث الملك فاروق ، أن هناك ميلاً متزايداً للتطلع إلى الولايات المتحدة ، ليس من أجل المساعدة المباشرة فقط بل من أجل الإلهام والإرشاد لتطوير المؤسسات المصرية ، على غرار عالم المستقبل ، الذى يأمل المصريون وشعوب الشرق الأدنى والأوسط أن (تتولى) الولايات المتحدة فيه قيادة حازمة ومتصلة ، من خلال تطبيق سياستنا فى تشجيع تطور الحرية الحقيقية والاعتماد على النفس لدى الأمم دون اكتساب وصمة التدخل الناشئ عن نصيحة سيئة .

ومن هنا فإنى ، وفى ذهنى هذه الأمور ، أوصى بشدة أن يبقى أمام أعيننا باستمرار إمكانية تقديم يد المساهمة لمصر حسب ما تتطلبه الظروف ، لا كوسيلة مؤقتة تستهدف الحفاظ على أمن المنطقة كقاعدة عسكرية هامة فى تنفيذ الحرب ى أوربا والشرق الأقصى ، بل فى الإيمان أن مصر بفضل موقعها الجغرافى غير العادى سوف تبرز فى السنوات الطويلة المقبلة بصورة متزايدة ، كعامل له اعتباره فى إعادة بناء وتطوير هذا الجزء من العالم » .

ولقد حددت هذه البرقية النقاط فوق كل الحروف . .

حددت ورسمت خطوط المستقبل السياسى فى مصر . . كما جرى بالضبط !

النحاس باشا الذى نصح بالاعتدال . . يتشدد ويتطرف مرة أخرى ضد فاروق ، فيقيله فاروق .

والشخصية اللامعة التى أفرط كيلرن ى مدحها – أحمد ماهر – تسند إليه رئاسة الوزارة بعد النحاس مباشرة !

والشخصية الوفدية الوحيدة التى أفرط كيلرن فى الإشادة بكفاءتها – أحمد نجيب الهلالى – ينفصل عن الوفد ويهاجم النحاس . . ويتولى رئاسة الوزارة بعد سنوات من رحيل كيلرن عن مصر . .

ولكن الصراع الحزبى بصورته السيئة . . يدوم طويلاً .

وتتبلور ومضات الوعى السياسى الوليد فى ثورة . .
ويكون لأمريكا دور فى الشرق الأوسط !

* * *

ويرد كيلرن على برقية التهنئة التى تلقاها من تشرشل فيقول له :
« الحكاية كانت مجرد مشكلة . . الحصان يجرى . . كما يحب . . إشارة إلى فاروق !

* * *

MEMORANDUM FOR THE PRESIDENT

Subject: Telegram from Mr. Landis Regarding the Present Political Crisis in Egypt.

Reference is made to telegram no. 973,/1378 April 20, noon addressed to you by Mr. Landis regarding the present political crisis in Egypt.

The nature of this crisis may be summarized briefly as follows:

The King of Egypt has informed the British Ambassador that he desires the dismissal of Nahas Pasha, the present Prime Minister because of alleged attempts on the part of the Prime Minister to undermine the King and on account of the alleged corruption of the present regime. The King proposed the establishment of a government headed by the present Chief of the Royal Cabinet. The British Ambassador notified his Government of this development and received a message from Mr. Churchill stating that this matter is of such importance that it must be submitted to the British Cabinet and instructing the British Ambassador to request the King not to take any action which might disturb the existing situation. As may be noted, the British Ambassador informed the King of Mr. Churchill's request.

It may be noted that, in the telegram under reference, Mr. Landis states that he assumes that this Government has given consideration to the question of consulting with the British Government in regard to the political crisis in Egypt. Egypt is within an area of primary British military responsibility. Furthermore, the British Government has a treaty of close military alliance with Egypt. In as much as the defense of Egypt is a primary British responsibility, it is considered that in view of the security angle, the present Egyptian political crisis is of primary concern to the British Government rather than to this Government. It is believed, therefore, that recent developments in Egypt, at their present stage at least, need not be discussed with the British by this Government. Since it is the primary military responsibility of the British, it is considered that the British should assume the initiative in dealing with the present crisis.

Enclosure:
Paraphrase of telegram no. 973, April 20, 1944, noon, from Cairo.

NE:WLP:MW 4/21/44 NEA

البرقية التي بعث بها لانديس رئيس البعثة الاقتصادية الأمريكية إلى الرئيس الأمريكي روزفلت
عن رغبة فاروق وإصراره على عزل النحاس

ADDRESS OFFICIAL COMMUNICATIONS TO
THE SECRETARY OF STATE
WASHINGTON, D. C.



DEPARTMENT OF STATE
WASHINGTON

May 31, 1944

AIR MAIL

FOR ACT.	TO	FOR INF.	INITS.
	MIN	✓	✓
	JEJ	✓	[illegible]
	RAH		[illegible]
	WB	✓	[illegible]
	JE		
	COML	✓	[illegible]
	CONS		
	ICO		
	M.AT		
	N.AT		

SECRET

6/21/44 Copies of memoranda to Landis [illegible]

No. 805

To the
Officer in Charge of the American Mission,
Cairo.

The Secretary of State encloses for the strictly confidential information of the Officer in Charge of the American Mission copies of memoranda of conversations which took place in London between officers of the Department and British officials regarding matters relating to Egypt, Iraq, and the Middle East Supply Center.

Copies of these memoranda are also enclosed for delivery to the American Director of Economic Operations in the Middle East.

Enclosures:

1. Memorandum of Conversation, April 14, 1944, entitled "Egypt" (Two copies).
2. Memorandum of Conversation, April 26, 1944, entitled "Misr Airworks Case and Related Matters (Two copies).
3. Memorandum of Conversation, April 26, 1944, entitled "Egypt". (Two copies).
4. Memorandum of Conversation, April 18, 1944, entitled "Iraq" (Two copies).
5. Memorandum of Conversation, April 18, 1944, entitled "Middle East Supply Center" (Two copies).

٢٠ رجل يقرأ الغيب !

استمر الوفد يحكم . . بعد أن هدد تشرشل باستخدام القوة ضد فاروق مرتين إذا فكر فى عزل النحاس .

وأخذ الأمراء يعربون عن تأييدهم للملك بإقامة الحفلات الساهرة فى بيت الأميرة منيرة حمدى ، وسراى علاء الدين مختار نجل الأميرة نعمت عمة الملك . . وفى قصر الأمير طوسون وشويكار . . إلخ وهى حفلات كان هدفها تسلية الملك والترفيه عنه ، حتى ينسى ماجرى له بواسطة كيلرن ! !

وفى نفس الوقت حرص فاروق على أن يؤدى الصلاة فى المساجد ليكتسب التأييد الشعبى .

ويلتقى كيلرن بزميله تاك الوزير الأمريكى المفوض فى مصر الذى حل محل ألكسندر كيرك يوم ٣ سبتمبر ١٩٤٤ .

وما جرى بينهما خلال ٦٠ دقيقة بالإسكندرية عبر عنه تاك . .

قال :

« استعرضنا خلالها المسائل ذات الأهمية السياسية العامة فى مصر . وأبدى اللورد كيلرن موقفاً وديًّا يتسم بالصداقة بصورة أكبر من أى مرة سبق أن لقينى فيها .

ويبدو أنه كان مستعداً للحديث بصراحة كبيرة .

قال لى إنه على وشك السفر لقضاء إجازة لمدة شهر فى جنوب أفريقيا .

وقال :

إن العلاقة بين القصر والوفد تمر بهدنة مؤقتة ، ولكن لم تطهر عليها بوادر تحسن حقيقى .

ويبدو أن الملك (فاروق) لا يترك فرصة لتشويه سمعة حكومة النحاس .

ورئيس الوزراء – بدوره – لا يبدى المهادنة تجاه العرش .

ومن الصعب التنبؤ بطول الفترة التى ستدوم عليها هذه الحالة .

ويشعر السفير البريطانى بأنه من الممكن أن يحدث انفجار بين الجانبين فى أى لحظة .

سألت السفير عما إذا كان ممكناً فى رأيه قيام شكل من أشكال الحكومة الائتلافية مكان الحكومة الحالية ، وتعمل بصورة أكثر كفاءة ، فاعترف بأن هذه فكرة عملية ولكن المشكلة تكمن فى العثور على زعيم كفء . وعزا اللورد كيلرن الافتقار الكامل إلى الموهبة السياسية السليمة فى مصر إلى وضع قائم منذ عشرين عاماً ، فلم يظهر فى الحلبة سوى قلة من الرجال ذوى القدرة السياسية الحقيقية . . هذا إن وجدوا .

وقبل الحرب السابقة وفى أعقابها مباشرة كانت هناك شخصيات بارزة فى الحياة السياسية بالبلاد ، وكان هؤلاء أتراكاً أكثر منهم مصريين ، وكانوا مؤهلين بالتدريب والخبرة لأن يصبحوا « شخصيات سياسية » .

وهذا الجيل اختفى بسرعة ، وحل محله مسئولون من دماء مصرية يفتقرون بصورة كاملة إلى الخبرة والخلفية اللازمين للحكم .

ولسوء الحظ فإن استقامة عدد من الشخصيات السياسية حاليا موضع شك .

وأشك أن تكون مصر الحديثة تعرضت من الناحية الحكومية لأسوأ مما تتعرض له اليوم من خدمة حكومية سيئة .

والمشاعر السائدة لدى كثير من المواطنين والمسئولين البريطانيين الباقين بمصر هى مشاعر الكراهية والإحراج ، لاضطرار الحكومة البريطانية – لأسباب سياسية نفعية – إلى مساندة نظام حكم يعرض نفسه بدرجة متزايدة لتهم سوء الإدارة والفساد .

ومن المشكوك فيه الوصول إلى ائتلاف أو شكل آخر من أشكال الحكومة يخدم البلاد بصورة أفضل .

ويمكن القول بأن أية حكومة تخلف الحكومة الحالية لن تستطيع أن تفعل ما هو أسوأ ويسخر تاك قائلاً :

« فى أثناء وجودى فى الإسكندرية انتهزت الفرصة لتجديد صداقات قديمة مع أشخاص المجموعة التجارية البريطانية ذات النفوذ القوى .

وناقشوا الموقف أمامى بأقصى درجات الصراحة ، ولم يبذلوا أى جهد لإخفاء قلقهم لما يمكن أن يحدث فى مصر فى أعقاب توقف الحرب فى أوربا .

وأجمع هؤلاء الرجال ذوى الرأى على أن الأمانة فى عالم الأعمال بمصر وصلت إلى أدنى معدل لها وأن الرشوة والفساد بين المسئولين بالحكومة أصبحا سائدين بصورة متزايدة .

ولا يمكن إنجاز أى شىء بدون « صديق بالديوان » أو فى الدوائر الحكومية .

ولم أجد بينهم من يؤيد السفير البريطانى سوى قلة .

وقد اعترفوا بأن المساندة البريطانية لحكومة النحاس ضرورية خلال الأعوام الحاسمة الماضية .

ولكنهم يشعرون أن الوقت حان للقيام بإجراء عنيف ، ولتقديم تحذير إلى رئيس الوزراء وزملائه للقيام بعملية تطهير داخلية كاملة .

ويبدو أن الرأى السائد بينهم أن اللورد كيلرن بقى فى مصر أطول من اللازم . وأنه عمر أطول من الفترة التى كان فيها مفيداً .

واستنكروا استمرار العلاقات السيئة بين الملك والسفير البريطانى ، وهم يشعرون أن الخلافات لا يمكن تسويتها مطلقاً ، طالما تحولت إلى خلافات شخصية بهذه الكثافة .

وفى الوقت الذى لا أرغب فيه فى تقديم صورة بالغة السواد للحياة السياسية المصرية الراهنة فإننى أعترف بدرجة معينة من التشاؤم – ولا أقول بالقلق – إزاء ما يخبئه المستقبل لهذا البلد .

ويحس المرء بتيار خفى من المشاعر بين المصريين من جميع الطبقات . يكاد يذكر بصورة مشئومة بردود الفعل التى سادت هذه البلاد فى عام ١٩١٩ .

إن شعوراً وطنياً قوياً يسود البلاد ، وقد يجد له متنفساً على شكل أو آخر قبل مرور وقت طويل .

ويبدو أن الخطر يكمن فى أن الحكومة الحالية غير قادرة على التعامل بحزم أو بكفاءة مع القلاقل الداخلية .

ولم يسبق أن شهدت هذا الافتقار التام للواقعية مثل ردود فعل المسئول المصرى العادى إزاء هذه الحرب العالمية » .

* * *

. . . فى نفس اليوم الذى التقى فيه كيلرن بالوزير الأمريكى المفوض كان الملك فاروق يستقبل النحاس فى محاولة لتحسين العلاقات مع القصر .

بدأ الملك بأن عنف النحاس حول عدة موضوعات ، منها : فشل رئيس الوزراء بصفته

وزيراً للخارجية أيضاً فى الحضور مع وزرائه حفل إفطار أقامه الملك تكريماً لبعض الأعيان المصريين والدبلوماسيين الممثلين لدول الشرق الأوسط المعتمدين فى مصر.

واتهم الملك النحاس باشا بالفشل فى الدفاع عن مصالح مصر خلال معاملاته مع البريطانيين .

وعاد النحاس إلى الإسكندرية فى حالة اكتئاب عميق ، كما قال للسفير البريطانى .

ومنحه كيلرن ما أمكنه من تشجيع ثم قال للندن :

(لا أرى إمكانية لتحسين العلاقات بين القصر . . والوفد) .

والغريب أن كيلرن بعد ذلك ضاعف حالة الاكتئاب عند النحاس ، وحمله هموماً جديدة .

لفت نظره إلى بعض الإجراءات التى بحثها البرلمان المصرى ، وأصبحت تعد فى حكم القوانين التى تؤثر للغاية على مستقبل المقيمين البريطانيين والأجانب الآخرين فى مصر.

ذكر كيلرن واقعة عزل الأجانب من بلدية الإسكندرية .

وقال للنحاس :

– إن هذه المدينة التجارية العظيمة تدين بتقدمها الواسع إلى مساهمة العناصر الأجنبية التى أقامت فيها .

وهذه العناصر يجب أن يسمح لها بصوت فى إدارة المدينة .

ولفت السفير نظر رئيس الوزراء إلى قانون محو الأمية الذى صدر أخيراً ، وما قد يحدثه من أثر على المؤسسات الأجنبية فى مصر.

وأخطر النحاس باشا بوضوح أن آثار هذه الإجراءات تراقب بدقة ، وتخطر بها الحكومة البريطانية .

وهى لن تتردد – إذا لزم الأمر – فى اتخاذ إجراءات لحماية الحقوق المشروعة لرعاياها فى مصر.

وقال السفير لرئيس وزراء مصر :

– إن الانطباع السائد لدى المصريين أنه عندما تتوقف المعارك فى أوربا فإن الحرب ستكون قد انتهت فيما يتعلق بمصر.

ولكن هذا بعيد عن الموضوع ، فما أن تستسلم ألمانيا حتى تركز بريطانيا العظمى انتباهها إلى الجهد الحربى ضد اليابان .

ولذلك سيكون من الخطأ افتراض أن إجراءات الحرب وقيودها فى مصر ستخفف فوراً

والعكس صحيح . لأنها قد تريد .

وباختصار فإن السفير أحطر النحاس باشا بأنه لم «يخفت اهتمام بريطانيا المستمر بمصر» .

ولأن اللورد كيلرن يتأهب للرحيل لمدة ٦ أسابيع ، ليقضى إجازته فى جنوب أفريقيا فقد رآها فرصة ليسمع رئيس الوزراء إنذاراً عن سلوك الحكومة المصرية خلال غيابه .

قال للنحاس باشا إن الحكومة البريطانية «هيئة تضامنية» وإن سياسة حكومته تجاه مصر ستبقى على ما هى عليه بكل دقة دون اعتبار لمن «يمسك الدفة» خلال غيابه المؤقت .

ويسافر كيلرن إلى جنوب أفريقيا يوم ١٢ سبتمبر ، ويتولى منصب السفير بالنيابة مستر تيرينس شون الوزير المفوض .

وفى أواخر عهد النحاس كان فاروق يصلى فى المساجد الكبرى . . ليبدو بمشهد الملك التقى ! !

ولاحظ فاروق . . على امتداد الطريق وجود لافتات تدعو له وللنحاس . . وتهتف له وللنحاس ، وأن الناس يقولون فى نفس الوقت عاش الملك والنحاس .

واستدعى فاروق محمود غزالى بك مدير الأمن العام – فى الطريق فى أثناء مروره . . وطلب منه نزع اللافتات التى تشرك معه رئيس وزرائه . . ! !

ونفذ محمود غزالى الأمر فى أثناء صلاة الملك ! واستدعى حسنين باشا غزالى بك وطلب إليه أن يكون الهتاف دائماً للملك وحده . . وأبلغ مدير الأمن دلك لمأمورى الشرطة دون أن يخطر وزير الداخلية . .

وعرف النحاس بالأمر فقرر عزل غزالى بك . . ثم استبدل قرار العزل بالوقف . . تماماً كما حدث فى مسألة قطع العلاقات مع فيشى فى وزارة سرى . . فقد أوقفت العلاقات . . ولم تقطع .

وقد ظل غزالى بك موقوفاً عن عمله حتى أقاله الوفد .

* * *

وكان الموقف العسكرى قد تغير لصالح الإنجليز .

. . بدأ غزو الحلفاء لفرنسا .

والألمان ينسحبون من الاتحاد السوفيتى . .

ولم يعد هناك جندى ألمانى . . أو إيطالى واحد فى أفريقيا .

* * *

وجدت أزمتان جديدتان تافهتان بين الملك والنحاس . .

ولقد شبه مستر شون الوزير البريطانى المفوض هاتين الأزمتين بأنهما : « لعب عيال » . . أو لعب أطفال !

فتح الملك فاروق – فى محاولة منه لاكتساب الشعب – قصر عابدين ليدخله الناس فى رمضان يستمعون إلى تلاوة من آى الذكر الحكيم . . ويتناولون المرطبات !

وطلب فاروق من فؤاد سراج الدين وزير الداخلية والشئون الاجتماعية – وتتبعه الإذاعة – أن تذاع تلاوة القرآن الكريم من قصر الملك . . فرفض الوزير.

ولم تنته الأزمة الأولى بل أسرها فاروق فى نفسه .

وجدت الأزمة الثانية عندما خرج فاروق للصلاة فى المساجد أيام الجمع .

والملاحظ أن فاروقاً بعد حادث ٤ فبراير لجأ لهذه الحيلة .

بعد ٤ فبراير مباشرة صلى فى مسجد القوات الجوية قرب ألماظة .

وبعد ٣ أيام من سفر كيلرن إلى جنوب أفريقيا لقضاء إجازته السنوية ذهب الملك ليصلى . . وتقع أزمة محمود غزالى مدير الأمن العام ! !

وكان غزالى رجل الإنجليز . . قبل أن يكون رجل الملك .

ويتدخل تيرنيس شون فى الأزمة . . ويقوم بمهمة الوساطة أو الحكم بين ملك مصر ورئيس وزراء مصر ، تماماً كما فعل اللورد كيلرن من قبل .

والفرق بين كيلرن وشون هو أن « لكل شيخ طريقة » . . ولكل سفير طريقته فى الوساطة وعلاج الأزمات الوزارية فى مصر.

الأزمة وقعت يوم ١٥ سبتمبر ١٩٤٤ وهو يوم الجمعة اليتيمة من رمضان . .

وقبل أن يظهر قرار وقف غزالى بك فى الصحف بعث شون برسالة شخصية إلى النحاس ، تضمنت نداءً بالامتناع عن أى قرار أو عمل متعجل .

وقالت الرسالة :

« سيكون من الصعب على حكومتى أن تتفهم أو تتحمل وجود أزمة سياسية فى مصر فى هذا الوقت الحرج » .

وقالت الرسالة :

« إن شون فسر ملاحظة الملك عن اللافتات بأنها أمر ملكى فأزالها » .

ويقصد شون من ذلك أن غزالى بك مدير الأمن العام معذور ، لأن الملك طلب إزالة اللافتات وهو يدخل المسجد ، وأصر على ألا يراها فى الطريق عند عودته إلى القصر.

وخلال صلاة الجمعة كان مطلوباً من غزالى بك أن يزيل اللافتات وقد فعل .

ويجتمع شون بحسنين فيقول رئيس الديوان الملكى :

– إن رئيس الوزراء لا يفوت فرصة للتقليل من شأن الملك فى عيون شعبه .

ويكتب شون إلى لندن يسأل وزارة الخارجية البريطانية رأيها فى الأزمة .

وأسلوب شون يختلف تماماً عن أسلوب كيلرن .

إنه يقول لحكومته .

« علينا أن نبعد أنفسنا – قدر الإمكان – عن إطار المساومات الشرقية » .

ويقول لها أيضاً :

« إنى أشك فى إمكانية ، أو وجوب ، ممارسة مزيد من الضغط على القصر ، أو النحاس » .

ومن هذا كله يتضح موقف السفارة : . . إنها لا تريد التدخل فى الأزمة .

وينصح شون حكومته بذلك .

ويجىء رد لندن . .

. . إن وزارة الخارجية البريطانية تطالب شون بالابتعاد عن الموضوع من الناحية الرسمية ، وأن يوجه جهوده للتسوية بالطرق الشخصية ، وأن يسعى للصلح بين الملك والنحاس بطريقة غير رسمية !

ويعرف النحاس أن بريطانيا حددت موقفها من الأزمة ، وأنها تراها مسألة داخلية لا شأن لبريطانيا بها .

يعرف الوفد ذلك فيثير فى كل مكان أن تيرنيس شون الوزير البريطانى المفوض القائم بأعمال السفير « يعادى الوفد » .

وتسمع الحكومة البريطانية بذلك فتبلغه لشون .

وواضح من هذا كله أن الوفد كان يريد فى ذلك الوقت كيلرن ليتدخل لصالحه .

ويستمر شون فى الوساطة بين القصر والوفد . . على مسئوليته الخاصة . . للوصول إلى حل وهو : هل يفصل غزالى ، أو يستمر موقوفاً ، أو يعاد تعيينه ، أو ينقل إلى منصب آخر ! ! !

كتب شون يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٤٤ إلى وزارة الخارجية :

١ – حضر اليوم حسنين باشا لتناول الشاى مع المستشار الشرقى والتر سمارت ومعى .

« وتحدثت معه موضحاً له أنى أتصرف هكذا على مسئوليتى الشخصية ، وأن الحكومة البريطانية لا تنوى إقحام نفسها فى تفاصيل هذا الأمر » .

رد حسنين بقوله : « إنه لم يكن يرغب فى الاصطدام بالحكومة ، لكنه أكد وجوب

إرضاء الملك فاروق ، وإنه لن يقبل أقل من إعادة تعيين غزالى لتسوية الموضوع ، فإذا تم هذا شريطة ألا يقال شيء عن نقل غزالى فى المستقبل إلى منصب آخر ، فإنه سيكون على استعداد – بعد انقضاء فترة معقولة لمناقشة أمر النقل مع الحكومة « على أساس فنى » أى دون الإشارة إلى حادث المسجد .

٢ – « سأبلغ أمين عثمان بأسرع وقت ممكن بهذا الحديث مع حسنين ، بحيث يتضح للنحاس باشا أننى فعلت كل ما فى وسعى لحمل السراى على قبول حل . . » .

« وكل ما اقترحه هو أن يتعاون الطرفان لإيجاد مخرج للمسألة » .

وإذا كان كيلرن فى جنوب أفريقيا فإن الاتصالات بين السفارة البريطانية فى القاهرة ووزارة الخارجية فى لندن تدور حول السفير الغائب وهل يجب أن يستشار . . أم يستمر فى قضاء إجازته .

* * *

وفى كل الأحوال تثار فكرة هامة . وهى أن السفير البريطانى حتى فى أثناء الإجازة يجب أن يكون له رأى فى بقاء النحاس أو اختيار رئيس وزراء مصر الجديد . .

ولا يوجد دليل على ذلك أكثر من هذه البرقية التى بعث بها شون – القائم بالأعمال – فى الخارجية البريطانية فى لندن يوم ٥ أكتوبر ١٩٤٤ .

١ – لم أبلغ جناب السفير بالتطورات بعد أن طلبت من مستر هوفماير إحاطته بالموقف . . ولا أريد أن أشغله بما لا لزوم له وهو فى إجازته .

« ولكن بما أن إمكانية تغيير الحكومة لا يمكن استبعادها فإنى أشعر أنه قد يرغب فى إحاطته بالموقف الحالى على ألا يتم عن طريقى . وربما تحدوه رغبة فى استشارته عن رئيس الوزراء الجديد الذى سيتعين عليه التعاون معه » .

٢ – أعتقد أن أحمد ماهر سيكون مقبولا لديه ، وإن كان وضع الوفد فى المعارضة بشكل مباشر فيه بعض العيوب وهو « عداء الوفد » فى حين أن هناك إغراء إيجاد حكومة انتقالية محايدة ، للوقوف على الحلبة ، ريثما يتم إجراء انتخابات جديدة .

وأعتقد أن كلا من وزير الخارجية – البريطانى – والسفير اتفقا أخيراً على أنه ليس من المرغوب فيه تنصيب أحد موظفى القصر كرئيس للوزراء . . » .

« ولا أشك فيما إذا كان الملك فاروق سيعين حسين سرى ، كما أن من الصعب أن نرى من هو القادر على إدارة دفة أمور حكومة محايدة من شأنها أن تحصل على التأييد الشعبى . . أو من هو القادر على إبقاء كل من الوفد وكذلك المعارضة – عند حدودهما » .

وهناك عيوب كثيرة لو تدخلنا أكثر من اللازم فى عملية تشكيل الوزارة ، وبالتالى تسرعنا فى أن نرتبط اكثر من اللازم باية حكومة جديدة .

٣ - «وسيلة الاتصال المعتادة مع اللورد كيلرن تتم من خلال قوات اتحاد جنوب أفريقيا بشفرتهم المعتمدة» ، ولكنى لا أريد استخدام هذه الطريقة فى هذا الموضوع .

إذا كان ممكناً تفادى ذلك فهل تتكرم بالنظر فى صواب إبلاغ هذه الرسالة إلى سعادة اللورد عن طريق المندوب السامى للمملكة المتحدة فى جنوب أفريقيا» .

* * *

ولكن سير الأحداث كان أسرع مما توقع شون . . أو السفير البريطانى .

وبعد ٣ أسابيع من الأزمة بدأ الملك يتخذ الخطوة الأولى . . الحصول على إذن السفارة لعزل النحاس . .

برقية رقم ١٩٩١

بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٤٤

من مستر شون

إلى وزارة الخارجية

عاجل جداً .

١ - طلب حسنين منى ومن المستشار الشرقى أن نزوره مساء أمس . وبينما نحن على وشك التوجه إليه وصل لمقابلتنا أمين عثمان - الذى كان قد فرغ لتوه من الاجتماع بحسنين .

٢ - قال أمين عثمان إنه وجد حسنين غير مستعد لأى شىء سوى إعادة الغزالى دون قيد أو شرط .

أشرت إلى أن حسنين - فى الوقت الذى يصر فيه على ذلك - تعهد فى محادثاته معى أن يبحث بعين العطف نقل الغزالى لأسباب فنية بعد إعادته لمدة شهر أو شهرين.وذكرت أمين عثمان بأنى أبلغته بهذا الاقتراح فى ٢٩ سبتمبر الماضى .

وأوضحت أنه - نظراً للتعليمات التى لدى - فإنى لا أستطيع أن أرغم حسنين على قبول مايريده النحاس .

٣ - قال أمين عثمان إن النحاس لن يقبل الحل المذكور وسيوافق فقط على إعادته ونقله فى وقت واحد . وأوضحت أنى قلت من قبل إن القصر لن يقبل هذا الحل .

٤ - قال أمين عثمان عندئذ إنه إذا كان الرفض سيؤدى إلى أزمة كبرى وإقالة الوزارة فإنه يود إبلاغ النحاس ذلك .

وكان الوفديون قد اتهموا أمين عثمان عام ١٩٣٧ بأنه منع النحاس من اتخاذ إجراء وقائى حتى تجرى مناقشات مع القصر، فقام القصر، بطرد الحكومة فجأة بين عشية وضحاها. وهو - أمين عثمان - يريد أن يحمى نفسه ويحمينا من اتهام مماثل هذه المرة.

قلت إنى لا أستطيع أن أقول ماذا يمكن أن يفعل القصر. ولكن ليس هناك شك فى أن الموقف دقيق. والواقع أن سبق أن حذرته - أى أمين عثمان - أكثر من مرة لخطورة الموقف.

٥ - أبلغت حسنين بزيارة أمين عثمان لى.

قلت إنه ليس هناك شك فى أن أمين عثمان - نتيجة لذلك - سيبلغ النحاس أن الموقف خطير حقًّا.

٦ - قال حسنين إنه أوفد أمس مساعده حسن يوسف لمقابلة النحاس فى الإسكندرية، ليسأله عما تم بشأن الغزالى. وأشار حسن يوسف إلى أن القصر ظل ينتظر ثلاثة أسابيع.

قال النحاس إن التأخير يرجع إلى انشغاله بالبريطانيين الذين تدخلوا وإن عليه أن يقاوم تدخلهم.

قال حسن يوسف إن الغزالى يجب أن يعود.

رد النحاس قائلا إنه مستعد - إذا كان جلالته يرغب فى ذلك - إجراء تحقيق فى سبب عدم رجوع الغزالى إلى وزيره للحصول على تعليمات قبل تنفيذ أمر الملك فاروق.

رد حسن يوسف بأن الغزالى لم يجد وقتاً.

٧ - قال حسنين إنه يتضح مما سبق أن النحاس لن يعيد الغزالى.

وقال حسنين إنه يرغب قبل الشروع فى عزل النحاس أن يعرف ما إذا كان بياننا عن عدم الرغبة فى التدخل بشأن الغزالى يعنى أننا لن نتدخل فى عزل النحاس.

٨ - قرأت على حسنين الفقرات السبع الأولى من برقيتى رقم ١٩٦٨. وقد أقر بأنها تتضمن تقريراً دقيقاً لما قاله لى، وأبدى رغبته فى نقله لكم. كما قرأت له أول فقرة من برقيتى رقم ١٢٤٩.

٩ - قال حسنين بعد ذلك إن الملك (فاروق) يرغب فى الاجتماع بى اليوم.

اعتذرت عن قبول الفكرة على أساس أنه من غير المرغوب فيه أن يشعر الرأى العام أننا نتدخل فى النزاع.

أوضح حسنين أن الملك (فاروق) لم يعد يثق فى رواية حسنين عما نقوله له بعد تجربة الكتاب الأسود وأزمة الربيع الماضى. ويرغب جلالته فى أن يسمع منى مباشرة ما علينا أن

نقوله . ومن الممكن ترتيب اجتماع خاص مع الملك فاروق الليلة فى منزل حسنين عند عودته من الإسكندرية .

١٠ – شعرت أنى لا أستطيع أن أرفض الاجتماع بالملك فاروق ، وقلت إنى تحت أمر جلالته إذا أمكن ترتيب الوقت .

١١ – ذكر حسنين أنه قال لأحمد ماهر إنه يأمل من الحكومة الجديدة أن تتعاون فيما يتعلق بمصالح بريطانيا وتنفيذ المعاهدة .

أجاب أحمد ماهر أنه ليس هناك شك فى ذلك .

وأقترح أن أقول للملك فاروق إننا نتوقع ذلك من الحكومة التى ربما يعنيها .

١٢ – علمت من حسنين أن النحاس قد يعزل غداً .

والظاهرة التى تلفت النظر هنا أن حسين سرى قبل أن يستقيل ، ولم يجد كيلرن فى القاهرة توجه إلى مستر شون يستأذنه باعتباره قائماً بأعمال السفير

والملك نفسه عندما فكر فى إقالة الوزارة ولم يجد السفير استدعى شون ليحصل على موافقته أولا !

وفى نفس اليوم أقال الملك مصطفى النحاس ، وعين أحمد ماهر رئيساً للوزارة

وفى اليوم التالى اجتمعت حكومة الحرب فى لندن مرة أخرى لبحث ظروف إقالة وتعيين الوزارة المصرية وهذا محضر الاجتماع فيما يتعلق بمصر .

أبلغ أنتونى إيدن وزير الخارجية حكومة الحرب ظروف إقالة النحاس من الوزارة فقال :

«كانت الإقالة بسبب عزل الحكومة لمدير الأمن العام محمود غزالى . وقد طلب النحاس باشا تأييدنا . ولكن لأن الخلاف كان حول مسألة داخلية محضة فقد امتنعنا عن تقديم العون . وإن كان الوزير البريطانى المفوض – مستر شون – قد قدم نصيحة شخصية خالصة بأمل تسوية النزاع .

وأشار وزير الخارجية إلى أن النحاس باشا أعطى تأييده الكامل للمعاهدة ولجهدنا الحربى ، وسيكون من سوء الحظ أن نعطى انطباعاً بأننا نتخلى عن أصدقائنا .

ولا يجب أن يتعرضوا لأى انتقام أو اضطهاد .

ومن ناحية أخرى فقد اتفق على أنه كان من الأفضل لو لم يحدث أى تغيير وزارى . . ولكن الظروف خارجة عن إرادتنا .

إن سجل رئيس الوزراء الجديد – أحمد ماهر – فى السنوات الأخيرة يدل على أنه سيكون متعاوناً معنا » .

واكتفت حكومة الحرب بأن تقرر أنها أحيطت علماً بتصريح وزير الخارجية . .

* * *

أقيل النحاس يوم ٨ أكتوبر ، وقرأ كيلرن فى صحف جنوب أفريقيا أن النحاس قد طرد . . ما هو شعور اللورد فى ذلك الحين ؟

فى مذكراته قال :

« كان يمكن أن تكون الأمور أسوأ . . ومنذ مدة طويلة كنت أقول لنفسى إن هذا لابد أن يحدث عاجلاً أو آجلا .

« وكنت أتساءل ماذا سيكون موقفى إذا تحقق ذلك . . إنى أشعر بالارتياح – حقيقة – لأن هذا تم فى غيابى .

« إنى أشك فى أن النحاس قد تصرف بحكمة عندما أوقف غزالى مدير الأمن العام ، الذى نفذ أمراً أصدره إليه فاروق .

« وعلى أية حال إن غيابى يمنع النحاس والوفد من توجيه أى لوم أو اتهام إلىّ بأنى خذلتهم .

« إن وقت الحرب الحرج . . ووقت الخطر مرا بسلام . . والنحاس خدمنا تماماً فى هذه الفترة . . والإنسان يجب أن يقف مع أصدقائه يساندهم . . وقد فعلت ، حتى أن البعض قال إنى قمت بذلك أكثر مما يجب .

« وإذا كان لابد من تغيير فى مصر فمن الأفضل أن يتم ذلك . . وأنا بعيد . . إنى أعرف أحمد ماهر جيداً ، وأحبه كثيراً ، ولكنه لن يكون فى جيبنا مثل النحاس .

« إن أحمد ماهر مدين كثيراً لأحمد عبود . . أى أن (عبود) صاحب فضل عليه . . وعبود معنا بنسبة ١٠٠ ٪ وهو – فى نفس الوقت – مدين لنا أيضاً . . أى نحن أصحاب فضل عليه .

« وبالإضافة إلى ذلك فإنه مع الحلفاء . . ومشاعره نحو بريطانيا ليست موضع شك . . أما أمين عثمان وخروجه من الوزارة فهذه خسارة كبيرة . . وإدارة العمل لن تتم بنفس السهولة القديمة » .

وهذا كله يقطع بأن السفير ليس غاضباً أو ثائراً لخروج أمين والنحاس والوفد من الحكم : إن ما يعنى السفير أن الظروف العسكرية الحرجة انتهت ومرت بسلام . .

وما يعنى السفير أيضاً أنه يستطيع أن يقابل الوفد ، وأن يقول للنحاس والوفديين إنه لا ذنب له فيما جرى . . ولا مسئولية عليه فى الإقالة . . وإنه لو كان فى مصر فى ذلك

الوقت . . ما حدث شيء .

إن كيلرن يريد أن يبقى الوفد مع بريطانيا حتى لا ينقلب متطرفاً فى المعارضة .

وفى نفس الوقت يعلم اللورد أن (عبود) معه . . وأن أحمد ماهر – بالتالى – معه ومع بريطانيا . . .

إن السفير يريدهم جميعاً فى جيبه بنسب متفاوتة . . وبأبعاد وأحجام مختلفة . . .

. . وهكذا خرج النحاس من الوزارة !

وبعد خمسة أسابيع استقبل السير ألكسندر كادوجان الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية السفير المصرى فى لندن . .

وانتهز وكيل الخارجية البريطانية ليقول للسفير المصرى بطريقة فيها تحذير خفى من محاكمة أعضاء أو أنصار حكومة الوفد .

قال كادوجان :

– ليس من صالح المصريين أنفسهم ، ولا من صالح بريطانيا ، أن يتعرض للانتقام أولئك الذين ظلوا لسنوات يبدون إخلاصاً عميقاً للمعاهدة !

واقترح السفير تعيين النحاس مديراً للمكتب الشرقى لشركة قناة السويس !

* * *

بعد عامين – تقريباً – من زيارة تشرشل السرية الشهيرة ، جاء إيدن وزير الخارجية إلى القاهرة .

كانت الظروف الدولية قد تغيرت ، وأبطال الرواية استبدلوا بآخرين . . ولكن الود لبريطانيا على المستوى الرسمى الحكومى ثابت لايتغير ولايتبدل .

برقية رقم ٢٠٦

بتاريخ ٢٣ أكتوبر عام ١٩٤٤

من مستر شون

إلى وزارة الخارجية

١ – حضر وزير الخارجية مستر أنتونى إيدن ، معى ، مأدبة الغداء ، للاجتماع برئيس الوزراء أحمد ماهر باشا ، ومحمود فهمى النقراشى باشا . وحضر المأدبة أيضا المستشار الشرقى والمستشار التجارى .

٢ – قال مستر إيدن لأحمد ماهر باشا إنه يسعده أن يعلم بالضمانات التى قدمها دولته فيما

يتعلق بتنفيذ معاهدة الصداقة والتحالف البريطانية المصرية ، واستمرار تعاون مصر مع حليفتها لا أثناء الحرب ضد ألمانيا بل ضد اليابان .

وقد أشار أحمد ماهر باشا إلى أنه وحزبه كانا يناديان بدخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا العظمى والدول الديمقراطية . وأنه كان يؤمن دائماً بأن ذلك أكثر الطرق حكمة بالنسبة لبلاده .

واختلف حسنين باشا معه فى هذه النقطة .

وأصر حسنين باشا على أن الجيش المصرى ليس مجهزاً بالشكل المناسب للحرب الحديثة ، وأن السلطات العسكرية البريطانية ، نفسها ، لم تكن ترغب فى أن تعلن مصر الحرب على المحور .

ولو أن مصر فعلت ذلك ، لكانت مدنها وموانيها ، وجسور النيل الحيوية قد تعرضت حتماً للهجمات الجوية بأكثر مما تعرضت له ، وفى وقت لم تكن فيه دفاعاتنا الجوية قوية .

وفضلا عن الصعاب التى كان يمكن أن يسببها ذلك من الزاوية العسكرية البحتة ، فإنه كان سيزيد أيضاً من المشاعر الشعبية ضدنا ، لا فى مصر وحدها ، بل فى الشرق الأوسط بشكل عام .

وأكد أحمد ماهر باشا وحسنين باشا من جديد اعتزام الحكومة المصرية التعاون معنا بشكل كامل مخلص فى المجهود الحربى .

ولم يرد أى ذكر لاشتراك مصر فى مؤتمر الصلح ، أو لمطالبها الخاصة بالتعويضات بعد الحرب .

٣ – أشار وزير الدولة إلى العدد الكبير من المسئولين الذين طردوا من الحكومة المصرية ، ونصح الوزراء المصريين بالاعتدال فى هذا وتجنب الانتقام من الحكومة السابقة وأنصارها .

أكد حسنين باشا أن الحكومة الحالية تتصرف بتأن بعد أن رأت ذلك العدد الكبير من الترقيات الاستثنائية التى كانت الحكومة السابقة مسئولة عنها ، ومدى انتشار الفساد فى مصر .

وأكد أحمد ماهر باشا لإيدن أن الحكومة لم تقم بطرد المسئولين لمجرد أنهم وفديون فقد احتفظ ماهر باشا بعدد منهم فى مكتبه الخاص .

إن المسئولين الذين طردوا هم الذين قاموا بتصرفات غير لائقة ، أو كانوا غير صالحين لمناصبهم .

وقال أحمد ماهر إنه ضد الانتقام لأسباب سياسية .

وأكد إيدن للوزراء المصريين أهمية قيام جهاز إدارى فى مصر لا يتأثر بالتغييرات الوزارية .

«ويمكن أن أذكر فى هذا الشأن أنه عندما تم اتصال بينى وبين مكرم عبيد باشا وزير المالية صباح اليوم ، ناقشت معه مسألة فصل المسئولين والانتقام منهم ، نظراً لأنه يعتبر من الذين يهاجمون الوفد »

٤ – سئل أحمد ماهر عن الانتخابات القادمة ، فقال إن مرسوماً بحل البرلمان الحالى سيقدم إلى الملك فاروق قريباً .

وأعرب عن توقعه بأن الانتخابات ستجرى فى أقرب وقت ممكن .

أكد وزير الخارجية الرغبة فى أن تجرى الانتخابات بنزاهة .

٥ – دار نقاش حول نقص القمح والمنسوجات وقال الوزراء المصريون إنهم يتطلعون إلى مساعدتنا فى هذا الشأن .

وأشار وزير الخارجية إلى الصعاب الهائلة فى تزويد دول أوربا – التى عانت من الاحتلال – بمجرد ضرورات الحياة . ولكنه أوضح أن مطالب مصر ستدرس بعطف على ضوء الظروف الحاضرة .

٦ – وتحدث وزير الخارجية عن أهمية اتخاذ قرار سريع فيما يتعلق بتطوير مطار ألماظة عن طريق مشروع بريطانى مصرى مشترك . قال رئيس الوزراء إنه كان على وشك أن يرسل إلىّ خطابا فى هذا الموضوع . وإنه يستطيع أن يؤكد لى أن الخطاب سيكون مشجعاً .

أكد إيدن أن المطلوب قرار عاجل ومشجع .

وأفهمه أحمد ماهر أن هذا القرار سيصدر .

٧ – تولى إيدن تذكير أحمد ماهر باشا أن حكومة صاحب الجلالة وافقت على إطلاق سراح شقيقه على ماهر باشا بناء على طلبه الخاص ، وضمانه بحسن سلوكه . ونظراً لسجل على ماهر باشا الماضى ، فإن حكومة صاحب الجلالة تعتمد على رئيس وزراء مصر لضمان امتناعه عن القيام بأى نشاط سياسى . وأبلغ أحمد ماهر وزير الخارجية البريطانى أن على ماهر باشا سافر صباح اليوم إلى منزله الريفى قرب الإسكندرية ولن يشترك فى أى نشاط سياسى .

٨ – أكد حسنين باشا لإيدن أن الملك (فاروق) لايعد معادياً لبريطانيا مثله تماماً ، وأن كلا منهما يعرف أين تتجه مشاعره .

وقال حسنين إن الملك كان ضحية تضليل مستشاريه الأشرار ، وخاصة على ماهر باشا – فى بداية توليه العرش .

وأضاف حسنين إنه كان مقتنعاً بأن الملك يؤمن إيماناً قويًّا أن مستقبل بلاده مرتبط بمستقبل بريطانيا ، وإنه سيبذل كل ما فى وسعه من أجل التعاون معنا فى الحرب .

٩ –كان الوزراء المصريون يشعرون بفضول ، وبقدر غير قليل من القلق ، بالنسبة لسياسة الاتحاد السوفيتي وخاصة في البلقان وشرق البحر المتوسط وتركيا . وقدم لهم وزير الخارجية تقريراً مطمئناً عن زيارة رئيس وزراء بريطانيا ، وقد صحبه فيها لموسكو ، وقد وجدا في هذه الفرصة روحاً من الود والتعاون الحقيقيين أكثر من أي وقت مضى .

١٠ – إني أشكر وزير الخارجية لحضوره لمقابلة الوزراء المصريين ، والتأكيد أمامهم – بكل ثقل سلطته – على النقاط الرئيسية التي كنا نطرحها عليهم أنا وسير والتر سمارت منذ تولت الحكومة الجديدة السلطة .

إن تغيير وزارة الوفد ، التي ظلت في الحكم لفترة طويلة وتعاونت معنا بشكل طيب للغاية ، ومجيء حكومة ائتلافية من أحزاب المعارضة ، أدى بنا حتماً إلى وضع أقل استقراراً ، سواء من ناحية مدى التعاون الذي سنلقاه من مجلس الوزراء الجديد ، أو من ناحية قدرة الوزارة على مواجهة الموقف الداخلي الذي وصفه حسنين باشا بأنه : (ورطة) .

وإني أعتقد أن اجتماع إيدن بالوزراء المصريين مفيد من كلتا الزاويتين .

لقد أعرب الباشوات الثلاثة عند مغادرتهم عن سرورهم بشكل خاص ، لإتاحة الفرصة لهم لمقابلة إيدن بطريقة غير رسمية ، وكان موقفهم طوال المقابلة يبدو مدفوعاً برغبة حقيقية في التعاون مع بريطانيا العظمى ، والاحتفاظ بصداقتها في عالم ، وصفه أحمد ماهر في أول لقاء بيننا «لاتستطيع أمة من الأمم وخاصة الصغرى أن تقف فيه وحدها» .

* * *

ولم يكن الملك أقل وداً من رئيس وزرائه . . أو وزير خارجيته . . أو رئيس ديوانه . .

برقية رقم ٢٠٧

بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٤٤

من مستر شون

إلى وزارة الخارجية

١ – استقبل الملك فاروق وزير الخارجية ظهر اليوم . وقد رافقت مستر إيدن .

٢ – حاول جلالته – بوضوح– أن يكون ودياً . وقد اعتذر بشدة لأنه لم يستطع أن يستقبل رئيس الوزراء عند زيارته القصيرة لمصر . وطلب من مستر إيدن إبلاغ مستر تشرشل أطيب تمنياته .

وأشار إلى أنه يود زيارة بريطانيا مرة أخرى عندما تسمح الظروف بذلك .

٣ – أعرب وزير الخارجية عن تقديره للتأكيدات الشخصية التى قدمها الملك فاروق بعد التغيير الأخير فى الحكومة . . فيما يتصل بعلاقات مصر وبريطانيا .

شكر جلالته مستر إيدن وقال إنه بينما يتركز اهتمامه الأول كما كان دائماً فى مصالح بلاده ، فإنه لايريد إحراج حليف – مصر – أثناء الحرب .

وقال الملك إن هذا الموقف لم يكن موضع فهم كامل دائماً من جانب حكومة صاحب الجلالة .

٤ – تحدث مستر إيدن عن العمل الكبير الذى لابد من القيام به لتحسين ظروف الحياة للطبقات الأكثر فقراً فى مصر .

وأعرب الملك عن تقديره ، لأن حكومة صاحب الجلالة مستعدة للمساعدة بقدر استطاعتها بمد البلاد بشحنات القمح الضرورية والمنسوجات .

٥ – كان لدى الملك فاروق بعض التعليقات القاسية عن الحكومة السابقة .

واعترف الملك بأن الحكومة الجديدة ليست فريقاً كفئاً بشكل كامل بأية حال من الأحوال .

قال :

– إنها على أية حال لا يمكن أن تكون أسوأ من الحكومة السابقة .

وقال الملك إنه تحدث أمس باستفاضة مع زعماء مختلف الأحزاب السياسية الممثلة فى الحكومة . وطلب منهم أن يعملوا معا من أجل صالح الشعب المصرى لا من أجل المصالح الأنانية الخاصة .

سئل الملك عما سيحدث إذا لم ينجحوا ؟

أجاب الملك أن الفشل سيقع على رءوسهم وأن الشعب المصرى لن يسمح بذلك ، وأنه – هو نفسه – لن يقبل أى عبث

وأشار إلى أنه خلال فترة طويلة ماضية لم يكن على علاقة طيبة بحكومته . وربما لم ندرك نحن ماذا يعنى ذلك .

٦ – كان جلالته – شأنه فى ذلك شأن الوزراء المصريين أمس – متلهفاً على الحصول على معلومات عن العلاقات البريطانية السوفيتية الأمر الذى قدم له ، وزير الخارجية ، تقريراً عنه . وبدا الملك أكثر تفهماً للنوايا السوفيتية مما كان .

٧ – أعرب جلالته عن أسفه لأن مستر إيدن لن يبقى فى مصر فترة أطول ، فإن الملك كان يرغب فى تكريمه . « ومن المقرر إقامة مأدبة كبيرة فى القصر غداً دعى إليها كثير من أعضاء

السفارة ووزير الدولة المقيم وقادة الأسلحة وعدد كبير من البريطانيين » .

ويتوجه بنكنى تاك إلى السفارة البريطانية ليتناول مع إيدن طعام الغداء . . ويتحدثان عن الموقف فى مصر . .

وتقول برقية تاك عن هذا الحديث الذى اشترك فيه نورى السعيد . . أحد رجال بريطانيا فى المنطقة .

«أعرب إيدن لى عن ثقته فى حكومة أحمد ماهر .

وفى الوقت الذى اعترف فيه بميله الشخصى إلى النحاس باشا فإنه يعتقد أن رئيس الوزراء السابق هو شخصياً شريف . وقد وقع ضحية حاشية بغيضة ، وأن الأمور تطورت فيما بعد بصورة جعلت من المستحيل بقاء نظام حكمه فى السلطة .

وقال لى إيدن :

لا أريد مزيداً من القلاقل هنا ، إن لدينا كثيراً من المتاعب الخاصة بنا فى أجزاء أخرى من العالم .

وانتهزت الفرصة لأعرض على إيدن – ما أشعر به من أنه لايزال ممكناً بذل الكثير لتوجيه الملك الشاب – فاروق – يمضى فى طريق حكيم . لقد بعث به القدر ليحكم مصر .

وأشعر – بقوة بالغة – أنه لا يجب ضياع أى فرصة متاحة لمساعدته فى مهمته البالغة الصعوبة .

وذكرت إيدن بأن المعاملة الخشنة التى اختص بها الدبلوماسيون البريطانيون الخديو عباس حلمى – الذى عاد منذ سنوات مضت صبياً ليحكم مصر – لم تسفر إلا عن تحويله إلى كارهٍ لكل ما هو بريطانى بحرارة وإصرار .

ولهذا أرى أنه يجب بذل كل جهد ممكن لكسب الملك تماماً إلى جانب الأمم المتحدة .

وقد وافقنى إيدن على هذا ، ولكنه ذكرنى أن الملك الشاب كان منذ سنوات قليلة ، فقط ، وحين كان الوضع العسكرى فى مصر بالغ الحساسية ، خاضعاً لتأثير إيطالى قوى ، وكانت لديه مشاعر شبه علنية مؤيدة للمحور .

وأشار إيدن بكل سرور إلى العلاقات الودية القائمة بين السفارة البريطانية وهذه السفارة .

وكان بالغ السرور أيضاً حين علم أن هذه العلاقات الودية قائمة أيضاً بين كبار المسئولين العسكريين البريطانيين فى مصر والماجور جنرال جيليس .

شكرته على هذه اللفتات وذكرته بأن الممثل الدبلوماسى الأمريكى فى القاهرة كثيراً ما يجد من الضرورى الانغماس فى نوع السير على الحبال بصورة خيالية لطيفة » .

ومن هذه الفقرة الأخيرة يتضح موقف المفوضية الأمريكية فى مصر . .

إنها تسير على الحبل بين الملك والإنجليز . . أو بين مصالح أمريكا القادمة . . ومصالح بريطانيا التى انتهت أو فى طريقها للزوال !

* * *

وللحفل الملكى الذى لم يحضره إيدن قصة أخرى !

برقية رقم ٥٨٧

من بنكنى تاك

إلى وزير الخارجية فى واشنطن

فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٤

فى الخامس والعشرين من أكتوبر أقام صاحب الجلالة الملك فاروق مأدبة عشاء بقصر عابدين ، تكريماً للمستر تيرينس شون الوزير البريطانى فى مصر ، القائم بالأعمال فى فترة إجازة اللورد كيلرن السفير البريطانى .

وحضر المأدبة أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء ، وأعضاء مجلس الوزراء ، ورئيسا أركان القوات المسلحة البريطانية والمصرية ، والأعيان المصريون ، والرعايا البريطانيون وكبار المسئولين البريطانيين بالحكومة المصرية .

ومن المهم أن أشير إلى أن هذه أول مناسبة يحتفل بها ملك مصر الحالى – بهذه الطريقة رسمياً – بالممثل الدبلوماسى البريطانى منذ توليه العرش فى عام ١٩٣٦ .

وجذبت لفتة المحاباة والتكريم للقائم بالأعمال البريطانى قدراً عظيماً من الاهتمام ، بعد تصريح لرئيس الوزراء وعد فيه بالمساندة والصداقة المصرية لبريطانيا .

وقد أعطيت تغطية إعلامية صحفية واسعة للتصريح الذى أدلى به رئيس الوزراء فى ١٣ أكتوبر لمراسل رويتر فى مصر ، وقال فيه : « إن مصر لن تتردد فى تقديم كافة التسهيلات والمساعدة اللازمة إلى أن يتم النصر ليس فقط فى أوربا بل فى المحيط الهادى أيضاً .

وإن الحكومة المصرية عازمة على ذلك بكل جهد مستطاع لإقناع الدول الديمقراطية عامة ، وبريطانيا العظمى على وجه الخصوص ، بأن مصر صديق حقيقى ، وأنها ستظل وفية بالتزاماتها ، وبهذا نؤكد مبادئنا الديمقراطية وتطلعاتنا الوطنية . لذلك فإن علينا ألا نترك شكاً لدى أى شخص فى أن مصر لا تعترف بالتزاماتها فى المعاهدة فقط ، بل إنها راغبة بإخلاص فى الوفاء بهذه الالتزامات نصاً وروحاً » .

وبعد بضعة أيام من تشكيل الحكومة الجديدة التقيت بحسنين باشا رئيس الديوان الملكى .

وناقشت معه الموقف الذى أدى إلى طرد وزارة النحاس باشا .

أبلغنى حسنين باشا أن الملك يقدر بصورة عظيمة الطريقة الحكيمة التى عالج بها المستر شون الموقف خلال اللحظات الحرجة التى سبقت طرد النحاس باشا مباشرة وتشكيل الوزارة الجديدة .

إن القائم بالأعمال البريطانى ، بناء على تعليمات من حكومته ، كان بالغ الحرص على عدم التدخل رسمياً فى الحادث الذى أدى إلى طرد رئيس الوزراء السابق ، والذى وقع نتيجة وقف غزالى بك مدير الأمن العام فى مصر بناء على أوامر النحاس باشا .

تم تغيير الحكومة فى جو من الهدوء التام وفى نظام .

وتم استرضاء الملك .

وربما ارتاح إلى حد كبير بسبب فوزه بهدفه بهذه السهولة الكبيرة .

وطبقاً لمعلومات مبلغى ، قرر الملك لهذا السبب تقديم لفتة ودية نحو البريطانيين ، وهى لفتة يمكن تفسيرها على أنها دليل تقدير للمساندة البريطانية للقصر خلال الأزمة ، بل تقديره الشخصى لعلاج مستر شون الحكيم للموقف الصعب .

وبرغم أن حسنين باشا لم يقل هذا فإننى أتصور لفتة قصر عابدين بالصورة التى ذكرتها أعطت الملك فاروقاً قدراً ليس بالقليل من الراحة والرضا ، فقد كرم الممثل البريطانى فى غياب السفير اللورد كيلرن .

وتأكدت ملاحظات حسنين باشا خلال حديث آخر لى مع كريم ثابت بك رئيس تحرير المقطم الذى يعتبر نفسه قريباً جداً من الملك .

وأعطانى كريم ثابت معلومات إضافية تفيد أنه حين استقبل المستر شون فى قصر عابدين ، بعد تغيير الحكومة بوقت قصير لتقديم المهراجا باتيالا ، قدم الملك للقائم بالأعمال البريطانى بياناً مكتوباً يعد فيه بمساندة وصداقة مصر لبريطانيا .

وفى نفس الوقت قال لمستر شون إنه يأمل أن تبدأ العلاقات الأنجلو- مصرية « بصفة جديدة » .

* * *

وعاد كيلرن من جنوب أفريقيا . .

إنه نسى النحاس والوفد تماماً ، ولم يذكر إلا أن الحرب لم تنته بعد . .

وهو يريد أن يطمئن على موقفه فى مصر . . وعلى نفوذه فى البلاد .

برقية رقم ٢٢٩
بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٤٤
من اللورد كيلرن
إلى وزارة الخارجية

١ – اجتمعت لمدة ساعة مع الملك فاروق .

٢ – كان جلالته لطيفاً للغاية . وأشرنا إشارة عابرة إلى مسألة تغيير الحكومة . وقد انتهزت الفرصة لأذكر أنه بعد أن تم القضاء على الخطر الذى كانت تتعرض له مصر وقاعدة إمداداتنا هنا فإنه من المنطق أن نكون أقل اهتماماً بالمسائل الداخلية فى بلدكم ، بشرط ألا تتعرض مصالحنا للخطر بطبيعة الحال

وأكدت أيضاً أن المصالح المتعلقة بالحرب كانت دائماً العامل الموجه لسياستنا – وهى العامل المشروع تماماً – ولاتزال كذلك .

ولاشك أن جلالته أدرك فى نفس الوقت المسئولية الكاملة التى تقع على كاهله مباشرة الآن .

وليس لدى شك فى أن جلالته وحكومته الجديدة مصممان على الوفاء بالتزاماتهما تجاهنا . ويسرنا أننا تلقينا التأكيدات الضرورية فى هذا الشأن .

٣ – قال جلالته إنه يدرك تماماً مدى المسئولية التى يتحملها . ولم يكن يشعر بأى خوف من هذه الناحية .

ولقد ذكرته ، بكل طريقة ودية ، بالتزامات الملكية الدستورية وخطورة الانحراف عن هذا الطريق الضيق المستقيم .

ضحك وقال إن «النادى» أصبح يضم الآن نخبة ممتازة .

٤ – انتقل جلالته إلى التفاصيل ، واعترف أنه تضايق بسبب المنافسة على المقاعد بين الأحزاب ، وأنه يبذل ما فى وسعه للوصول إلى حل ، وقد وقع بالفعل مراسيم حل البرلمان .

٥ – ذكرت حالتى طاهر وعباس حليم . وقد فوجئت عند عودتى عندما علمت أن طاهر لايزال يرأس منظمات كثيرة رياضية وغيرها . والاحتفاظ برجل يشتهر بأنه موالٍ للألمان ، فى مثل هذه الأماكن البارزة يعد – إذا استعملنا تعبيراً مخففاً – أمراً يدعو للدهشة بل الانزعاج .

حاول جلالته التقليل من شأن طاهر وقال إن الأندية المختلفة هيئات مستقلة ، ولكنه لم يعارض عندما قلت إن إبداء إرادة ملكية سيكون حاسماً بالتأكيد .

وفيما يتعلق بعباس حليم فقد اتخذ جلالته موقفاً مرضياً بدرجة أكبر . إن هذا الرجل تجب مراقبته ووقفه عند الضرورة .

٦ – تحدث جلالته بانفعال عن اغتيال اللورد موين وزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط ، الذى كان صدمة مروعة للشعب المصرى كله . وتساءل عما إذا كان فى الأمر مبالغة أن نأمل أن يفتح هذا الاعتداء الغادر أعين العالم على مؤامرات العناصر اليهودية المتطرفة فى فلسطين .

وأعرب جلالته عن سروره لأن البوليس المصرى تصرف بسرعة وفعالية وقد كافأ الملك كونستابل البوليس ، ولكن إذا أبدت حكومة صاحب الجلالة استعدادها لتقديم رمز يشير للاعتراف بشجاعة هذا الكونستابل ، فسوف يرحب بذلك ترحيباً حارًّا . وأبلغت جلالته أن مستر شون قدم توصية بذلك .

٧ – ساد الاجتماع طوال انعقاده أقصى درجات الود .

* * *

ولم تتغير لعبة كيلرن كثيراً . .

كان قبل ذلك يلعبها مع النحاس أو أمين عثمان . . وهو اليوم يلعبها مع أحمد ماهر .

إن كل عمل يتم بالاتفاق بين السفير ورئيس وزراء مصر . .

برقية رقم ٢٣٦٥

بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٤٤

من اللورد كيلرن

إلى وزارة الخارجية .

١ – منذ عودتى فى ١٢ نوفمبر عقدت اجتماعين طويلين ، أجريت خلالها محادثات مرضية مع رئيس الوزراء الجديد أحمد ماهر باشا .

٢ – إن مشاعره الموالية لبريطانيا لم تكن موضع شك على الإطلاق . . ولكنه أعاد تأكيدها بأكثر إيجابية . وأضاف أن علاقاتنا الشخصية كانت دائماً رائعة (وهذا صحيح).

- وقال الباشا إنه يشاركنى تماماً هذا الرأى – كما يثبت ذلك سجله – ولكن المسألة الآن هى مسألة السبل والوسائل – بل مسألة الحكومة .

ولقد كان أحد أخطاء النحاس باشا أنه كان يضايق الملك (فاروق) بصفة مستمرة بشأن النقاط الدستورية .

ولايعتزم أحمد ماهر أن يفعل نفس الشىء . وتقوم فكرته على أساس معالجة المسائل الثانوية عند نشأتها ، مع تجنب إثارة منازعات مع القصر بقدر الإمكان فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية التى سوف تحل نفسها بنفسها إذا عولجت بمهارة .

« تمنيت أنه بالنسبة لى فإننى أتطلع بشعور من الارتياح إلى البقاء خارج الحلبة بقدر الإمكان »

. . والملاحظ أن هذه هى نفس الكلمات التى كان يستعملها السفير مع سرى . . ثم مع النحاس ! !

٣ – تحدث رئيس الوزراء بصراحة عن الملك فاروق . وهو يعتقد أن جلالته متلهف الآن على أن يلعب اللعبة .

وقد ألح على جلالته فيما يتعلق بأهمية الاعتماد على رئيس وزرائه فى تقديم المشورة السياسية والاحتفاظ باتصال وثيق معه .

وقد أعرب جلالته عن موافقته على ذلك .

٤ – أبلغت رئيس الوزراء عن اجتماعى مع جلالته أمس ، وعن الانطباعات الطيبة التى خرجت بها من الاجتماع . وفى نفس الوقت شعرت بأنه من الأفضل أن يظل دولته يقظاً . وعليه أن يتذكر كيف أن الملك (فاروق) سعى دائماً من أجل السيطرة التامة ، إن هذه كانت دائماً سياسة القصر التى ورثها الابن عن الأب ، وليس لدى شك فى أن الملك الجالس – الآن – على العرش ، يؤمن بحق آن هذا ليس فى مصلحة البلاد .

الواقع المطلوب هو توازن عادل فى السيطرة التى يمارسها العرش والحكومة جنباً إلى جنب بحيث يعمل أحدهما فرملة للآخر فى بعض المناسبات .

قلت إنى لست فى حاجة إلى أن أذكر دولته بأننا ملكيون مؤمنون بالملكية التى نعلم أنها أفضل نظام للحكم ، وأنها تنطوى على تقدير العاهل والحكومة المنتخبة لمسئولياتها الدستورية . وينبغى الاعتراف بأن مصر لايزال أمامها طريق طويل لابد أن تجتازه للوصول إلى الديمقراطية الحقة . ولكننى أوضحت لدولته أن هذه هى الغاية التى ينبغى السعى إليها .

بعد تشكيل الوزارة الجديدة بعثت الحكومة البريطانية تسأل عن أحوال صديقها فى مصر المليونير أحمد عبود فأجاب شون :

« إن عبود على علاقة طيبة بالجميع ، بما فى ذلك رئيس الوزراء الجديد . وقد أبلغنى يوم تشكيل الوزارة أن تعيين مكرم لن يساعد على تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان .

ولكن شون لم يستطع إعطاء عبود أى أمل فى أن بريطانيا ستعارض فى تعيين مكرم عبيد فى منصب تولاه مرتين من قبل .

ولكن عندما بدأت جريدة الكتلة تنشر بالزنكوغراف أصول وثائق تدل على التعاون بين الوفد والسفارة فى بعض مسائل التموين مما أتاح لأسرة قرينة النحاس جمع ثروة . . تدخل

السفير البريطانى واجتمع بأحمد ماهر وقال له :

– قل للكتلة أن « تحاسب » .

. . وتوقفت الكتلة عن نشر باقى الوثائق . .

ولم يبق كيلرن خارج الحلبة

إنه كان دائماً فارسها الأول والأخير . .

أحياناً يلعب بنفسه . . وأحياناً من وراء ستار مصرى . .

والجميع يقصدونه . . ينصحونه . . يحاولون التأثير عليه بكل الطرق . . كما تدل على ذلك عشرات الأمثلة . .

* * *

بدأت لهجة النحاس تشتد ضد الإنجليز بعد إقالته من الوزارة .

. . نفى النحاس صلته بحادث ٤ فبراير . . أو بالإنجليز . . قبل حادث ٤ فبراير . . وتنبأ بشىء من هذا كله السير موريس بيترسون الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية .

كتب يوم ٥ فبراير ١٩٤٢ مذكرة إلى أنتونى إيدن قال فيها :

انتهت الأزمة المصرية حتى تبدأ أزمة جديدة .

وسأكون آخر من يعارض نتيجتها العامة ، وهى أننا وضعنا الملك (فاروق) فى مكانه الصحيح .

ولكن لدى نقطة أحب أن أثيرها . . وستكلفنا غالياً فى المستقبل وهى أن السير مايلز لامبسون لم يكن فى أى وقت من الأوقات على اتصال مباشر بالنحاس فى هذه العملية ، سواء عند تعيين الحكومة الجديدة ، أو عند التفكير فى عزل الملك . .

ونتيجة لذلك سيبقى الباب مفتوحاً . . أمام النحاس باشا لينكر علناً – وسيفعل ذلك حتماً – أنه مدين بمنصبه لتأييدنا أو أنه ملتزم إزاءنا بشىء .

ولايوجد شىء نرفعه فى وجهه – حتى سراً – عندما تقوم أزمة جديدة .

إنى لا أعتبر الرسائل المتعددة التى تبادلها السير مايلز لامبسون والنحاس بواسطة أمين عثمان بديلاً كافياً عن لقاء مباشر بين السفير وزعيم حزب الوفد .

إن هذه الرسائل ، مهما كانت الثقة بالوسيط ، ربما لم تسلم . . أو على الأقل ، سلمت بطريقة محرفة ومغايرة ، أو مختلفة لما كانت عليه عند التسليم .

وأنا أعرف أنى سأتهم بالتزوير . . ولكنى لعبت لعبة الاستغماية أى الظهور والاختفاء ، بنفسى ، مع النحاس .

ويجب قبل أن يكون ذلك متأخراً جداً . . أن تحين اللحظة لنقبض على (العرساء) . . وأن نجعل الأرنب يظهر على السطح .

إنى أعترف بأن معلوماتى عن مصر متخلفة قليلاً . . ولكنى مستعد ، إذا سمحتم لى بالدعاية . . وعذرتمونى . . أن أراهن بمبلغ بسيط على أن وزير خارجية بريطانيا سيتساءل خلال ٣ شهور :

– لماذا بحق السماء لم نفعل شيئاً . . عدا أننا جئنا بالوفد إلى الحكم !

ويؤشر إيدن على هذه المذكرات قائلاً :

بالنسبة لعدم مقابلة لامبسون للنحاس يكتب إيدن «أن للسير لامبسون أسبابه ومنطقه ، ولا أستطيع أن أكون على يقين من أن هذه الأسباب سليمة . . أم لا . .

ويؤشر إيدن على الفقرة الخاصة بأن النحاس سينكر : «أن كل القاهرة رأت قواتنا . . وهذا أفضل من أى لقاء آخر مباشر» .

وأمابالنسبة للرهان فيكتب إيدن :

«هذه الرهان مضمونة . . لأن سياسة مصر عامة ، والوفد بصفة خاصة تثير المتاعب . . الحقيقة الوحيدة : وهى أننا جئنا بالوفد – ستكون معروفة للقاهرة كلها . . الدبابات والقوات إلخ . . ولكن لم يكن لنا خيار» .

وكأن بيترسون يقرأ الغيب . .

نفى النحاس دور الإنجليز .

وكانت سياسة تحريك الدبابات علناً وحصار القصر علناً بهدف إخضاع فاروق من ناحية . . وعزل حزب الوفد عن الشعب من ناحية أخرى . . فإن الحادث كان مقدمة لابتعاد الكثيرين عن الوفد . . لاحباً فى الملك ولكن غضباً لما وجه ضد مصر نفسها . . أو ضد مصر كلها .

وصارت مثلاً كلمة النحاس :

– هل إذا دخلوا الوزارة معى زال الإنذار . . وإذا ألفت الوزارة وحدى . . خضعنا للإنذار ؟ !

ولم تكن هذه الكلمات سخرية من النحاس . . إنها كانت تعكس الواقع السياسى المصرى كله .

ماداموا فى الوزارة فهم لايخضعون للإنجليز .

أما إذا خرجوا من الوزارة فهم يهاجمون الإنجليز .

ولم يكن هذا حال النحاس وحده . . بل كان الزعماء جميعاً على هذا الحال.وبقى أمين عثمان صديقهم جميعاً . . النحاس ، ومحمد محمود ، وعلى ماهر ، وسرى . . إلخ ، يزورهم جميعاً . . ويتوددون إليه . . فقد كان رسولهم إلى السفير . .

ظل الزعماء يلعبون معنا . . ومع مصر لعبة الاستغماية . . وهى كلمة وكيل الخارجية البريطانية ! . .

وغير أفراد اللعبة مواقعهم أكثر من مرة . .

أحياناً مع الملك . . وأحياناً يعارضونه . . يختلفون على المناصب الوزارية . . ولايختلفون على إرضاء الإنجليز .

. . بعضهم غير موقعه فى اللعبة باختياره . .

وبعضهم تغير . . رغماً عنه .

إن اللورد كيلرن كان يجب أن ينقل من مصر بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ليجىء إلى مصر ممثل جديد لبريطانيا يكون سفيراً لبلاده ، ولا يعمل على أساس أنه المعتمد البريطانى أو المندوب السامى البريطانى فى مصر.

وحدثت محاولات لنقله . .

فى سنة ١٩٣٧ فكرت وزارة الخارجية البريطانية فى تعيينه سفيراً لبلاده فى برلين ، ولكن رؤى أن بقاءه فى القاهرة ضرورى لتنفيذ المعاهدة ، خاصة بعد قيام الحرب الإيطالية – الحبشية .

واختير بدلا منه نيفيل هندرسون ليكون سفيراً فى برلين ، ليحاول تحقيق التقارب بين هتلر والإنجليز .

وكان من أسباب اختيار هندرسون أنه عرف كيف يتعامل مع الملك فؤاد عندما كان قائماً بأعمال المعتمد البريطانى فى مصر عام ١٩٢٥ . ويستطيع أن يكرر التجربة مع ديكتاتور ألمانى !

ولكن هندرسون فشل فى برلين . .

وقالت الوثائق البريطانية نفسها إن الملك (فؤاد) ضحك على هندرسون . . . وبعد ذلك ضحك عليه هتلر أيضاً .

الملك فؤاد أقنعه بأن على بريطانيا أن تؤيد سياسته ، أى سياسة فؤاد . .

وهتلر قال لهندرسون إنه لن يحارب بريطانيا ، وإنه يريد السلام . وصدقه هندرسون ، وكتب ألوف البرقيات بذلك إلى لندن . .

ولكن قامت الحرب . . وأخذ هندرسون أسيراً فى برلين !

ورشح كيلرن مرة ثانية حاكماً عامًّا للهند فى سنة ١٩٤٣ بعد أزمة الكتاب الأسود ولكن تشرشل اختار فى آخر لحظة الماريشال ويفل .

والغريب فى الأمر أن ويفل تفرغ فى الهند لتأليف كتاب عن « أللنبى فى مصر » . . !

وعلى أية حال بقى كيلرن فى مصر حتى عام ١٩٤٦ ، عندما أصر أرنست بيفن وزير الخارجية على نقله من مصر .

ولم يكن كيلرن صادقاً مع أحد من الزعماء المصريين . . أو مخلصاً له . . . أو مؤمنا به .

كان صادقاً ومخلصاً مع بلاده . . ولبلاده . . بريطانيا . وكذلك كان معتمداً بريطانيًّا ومندوباً ساميًّا .

ويكفى أن نقرأ التقارير السرية البريطانية عن مصطفى النحاس ، الذى جاء إلى الحكم فى ٤ فبراير .

إن التقرير عن مصطفى النحاس يقول :

« مختال . سيئ السلوك . يتأرجح داخل وخارج المنصب ، تحت تأثير العناصر المتنافسة فى دوائر الوفد الداخلية .

هزلى كرجل دولة ، ولكنه بطل شعبى بوصفه مؤيد متعصب ومتماسك للزغلولية » .

وفى مذكرات السير أوليفر هارفى السكرتير الخاص لإيدن قال إن ٤ فبراير هى فكرة لامبسون – أوكيلرن – أولا وأخيراً ! ! !

* * *

ولقد سجل كيلرن تجربته وتجربة الحكم فى مصر خلال الـ ١٢ سنة التى عاشها هنا .

غادر كيلرن مصر إلى الأبد يوم ٩ مارس ١٩٤٦ بعد نقله . . وأوصى جيمس بوكر الوزير المفوض أن يبعث إلى لندن بهذا التقرير بالشفرة صباح الاثنين ١١ مارس .

واختار كيلرن لتقريره هذا العنوان « أنشودة وداع » .

وهذا نص التقرير :

أنشودة الوداع

١ – فى سنة ١٩٣٤ غادرت الصين بعد سبع سنوات قضيتها رئيساً للمفوضية البريطانية هناك ، وكان رحيلى باعثاً على الأسى .

وهآنذا سنة ١٩٤٦ أغادر مصر بعد اثنتى عشر عاماً وأنا أشعر بمزيد من الأسى .

٢ – وصلت الصين وكان ذلك فى فترة خدمتى الثانية هناك فى أكتوبر ١٩٢٦ . وكانت ثمة موجة من الشعور الوطنى المناهض لنا باعتبارنا القوة الأجنبية الرئيسية .

وحين غادرت الصين فى يناير ١٩٣٤ كان التعقل قد ساد . . والموجة تحول مسارها ، مما مكن بريطانيا العظمى من استعادة مكانتها السامية مع كل رجل من رجالات الحرب الصينيين ، ومع كل حزب سياسى هناك .

كنا على صلة ودية مع الكومنتانج ومع الحزب القومى ، الذى يحكم البلاد فى ذلك الوقت ، ويضمر لنا بصفة خاصة مشاعر العداء الشديد ، وكان ذلك درساً لا يقدر بثمن فيما يتعلق بأسلوب اكتساب صداقة حركة وطنية قوية .

٣ – فى يناير ١٩٣٤ وصلت إلى مصر ، دون أن تتوافر لى معرفة سابقة ولا آراء تنحاز إلى هذا الجانب أو ذاك ، على الصعيد المحلى .

وبهذا كانت مشكلتى شبيهة بتلك التى طرأت فى الصين سنة ١٩٢٦ .

وتوجد فى مصر أيضاً تلك الموجة الوطنية القوية ، وإن كانت قد اتخذت شكل حركة مناهضة للبريطانيين بشكل خاص ، فضلا عن أن مصالح بريطانيا كانت ذات طبيعة – أكثر إلحاحاً عنها فى الصين – بسبب موقع مصر الجغرافى على طريق المواصلات إلى أنحاء الكومنولث البريطانى .

ومع ذلك كانت العقدة متماثلة فى البلدين ، وإن كان أسلوب سياسة الأمور مختلفاً ليناسب طبيعة كل منهما وشكل احتياجاتنا فيه .

فى الصين كان المرء يكتفى بالمشاهدة . . يكتفى بالفرجة . . وإن كان مهتماً بما يدور .

أما فى مصر فشاء القدر أن يحول بينى وبين تلك السلبية ، لأن مصر حلقة أساسية من حلقات الأمن البريطانى على الصعيد العالمى .

٤ – ماذا كان الوضع وقتئذ ؟

كان الملك فؤاد يتربع على عرشه ، وكان ملكاً داهية لا أخلاق له ، ولكنه كان حاكماً يعرف فى نهاية الأمر من أين تؤكل الكتف .

كان يتحامل أحياناً على البريطانيين .

لكنه كان واعياً تمام الوعى بأن ضمان عرشه يقع فى أيدى البريطانيين وتأييدهم على كل حال .

وكان الوفد فى حال من العداء للملك فؤاد ، ولنا – أى البريطانيين – باعتباره الحزب الشعبى الوطنى الذى تعهد بالحصول على استقلال البلاد .

ومن هنا ألقيت نفسى بإزاء كرسى ذى ثلاثة قوائم : الملك فؤاد ، والبريطانيين ، والوفد .

وكان بوسعنا حين تسوء الأمور أن نعتمد على الملك فؤاد ليتحدى الوفد ، ويقمعه أحياناً بشأن سياسته العنيفة المناهضة لبريطانيا . . أى سياسة المطالبة بالاستقلال .

٥ – عندما وصلت إلى القاهرة لم تكن ثمة صلات شخصية بين المندوب السامى البريطانى والقائم بأعمال المندوب السامى ، وبين الوفد ، على امتداد سنوات عديدة . فى حين أن الوفد كان فى ذلك الوقت حزب الأغلبية .

٦ – وكان واضحاً أن ذلك ليس بخطة صحيحة . . وحين وجهت الدعوة إلى جميع قادة الأحزاب السياسية لحضور حفل أقمته فى السفارة باعتبار ذلك أسلوباً أتحسس من خلاله – طريقى ، فإنى لا أزال أذكر جيداً ما وجهه إلىّ الملك فؤاد من لوم ، بسبب ما سماه بالمحاولة العقيمة التى أبذلها لنقل المناهج البريطانية إلى مصر نقلا أعمى بجمع الأحزاب كلها على صعيد واحد .

واستمرت هذه الأزمة السياسية باستثناء العلاقات الأفضل التى أمكن للسفارة أن تقيمها مع سائر الأحزاب السياسية .

وحين أقدم موسولينى على القيام بمغامرته فى الحبشة أحدث ذلك أثره القوى فى نفوس الزعماء السياسيين المصريين ، لدرجة أنهم اتفقوا فى ظل حكومة على ماهر على الائتلاف معاً .

وقامت – لأول مرة – جبهة وطنية تولت أمر المفاوضة حول معاهدة لم نكن نرغب فى إتمامها فحسب ، بل كان ذلك أمراً تحتمه طبيعة الأمور .

وأسجل للملك فؤاد أنه لم يصل إلى هذا الإنجاز فحسب . بل إنه شجعه ، وجعله حقيقة واقعة . وكان ذلك آخر ما فعله فى عهد حكمه .

وكانت النتيجة معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا فى سنة ١٩٣٦ ، التى لعب فيها الوفديون – أعداؤنا بالأمس – الدور الرئيسى قلباً وقالباً تحت قيادة النحاس باشا .

٧ – بعد ذلك توفى الملك وتولى مكانه ابنه الملك فاروق وهو صبى لم يكتمل نضجه .

٨ – وقد لاحظت أن أباه الملك فؤاد برغم كل أخطائه كان يعرف أين تقع مصلحته . . وفى أى جانب .

ومن سوء الحظ أن الابن لم يكن جاهلاً بذلك فحسب ، بل كان لا يعرف من أين تهب رياح المصلحة من أساسها .

كان صغيراً لم يعرف النضج .

وكان واقعاً تحت سيطرة على ماهر .

ومما زاد فى المأساة – ولا يد لفاروق فى ذلك – أن (على ماهر) استدعاه بعد وفاة والده، وقطع دراسته فى إنجلترا قبل أن يجنى من هذه الدراسة أية فائدة ولكنه أساء توجيهه.

ولم يطل الوقت إلا وقد أقنع على ماهر سيده الصغير بإقالة حكومة الوفد فى أواخر عام ١٩٣٧.

وأعقب ذلك وزارة محمد محمود باشا الذى حاول – بلا جدوى – أن يحكم حسب أصول اللياقة والدستور، فى مواجهة تدخل وتعسف لا ينتهيان من جانب القصر، حتى اضطرته السراى إلى الخروج من الحكم. واستبدلته بعلى ماهر باشا، الذى جاءت على إثره تقريباً كارثة الحرب الأخيرة.

وقد اتخذت حكومة على ماهر موقف البرود، وتبنت موقف الحياد، الأمر الذى لم يكن يتنبأ به قطّ أى من الأطراف التى وقعت المعاهدة.

وحقيقة أن هذا الموقف من الحياد الكريم كان يناسبنا. لكنه سرعان ما كشف عن موقف فكرى سيئ من جانب مصر. موقف من الجبن المعنوى تطور مع تحول ميزان الحرب ضدنا ليصبح سياسة متعمدة من التواطؤ مع العدو.

وكان لابد من إعادة النظر فى هذا كله..

كان لابد من التخلص من على ماهر باعتباره رأس البلاء لكنه كان قد ألحق بنا ضرراً بالغاً. وكانت أعمال الطابور الخامس والقوى الانهزامية تحظى بما هو أكثر من التشجيع والتسامح من جانب السراى.

٩ – وأخيراً – وبعد وصول روميل إلى أبواب مصر – وتزايد الاتجاهات الانهزامية خارجها كان لابد من اتخاذ تدابير حازمة ومن دعوة حكومة تتولى أمور البلاد – حكومة لا تتمتع فحسب بتأييد الشعب، بل تتصف أيضاً بعزيمة تدفعها إلى تأييد بريطانيا العظمى تأييداً مخلصاً كما تقضى بذلك المعاهدة.

وتمت مواجهة الأزمة بعد ذلك بوقت قصير.

وتم تجاوزها بعد انتصار العلمين الذى كان مثل عقار قوى وفعال.

بيد أن ذيول حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ظلت موجودة، حتى أن الوفديين، بعد سنتين من حكم قاصر فاسد، سلموا رءوسهم على طبق للملك فاروق، وتم إخراجهم من الحكم.

١٠ – وتولى أحمد ماهر الأمور، وساد بين الجميع الشعور بأنه السياسى الوحيد القادر على تسيير دفة الأمور بالدولة بشكل مستقر.

لكن القدر تدخل حين اغتيل أحمد ماهر بيد قاتل متعصب فج بسبب إعلانه الحرب على المحور، بغية اكتساب مبررات عضوية الأمم المتحدة.

١١ – وتدهورت الأمور برحيل أحمد ماهر .

كان خليفته النقراشى هو الرجل الذى عينته السراى بشكل سافر .

وتعمقت بذلك هوة الخصومة بين الوفد والقصر ، وبعد أن كان انقلاب السراى الذى دبرت به خلع الوفد وتثبيت أحمد ماهر فى الحكم قد فشل ،

وأصبح التغيير مسألة وقت لا أكثر ولا أقل بعد هذا الفشل .

وحدث ذلك فى الشهر الماضى حين بدأت الأمور تخرج من يد من يمسكونها بسبب قضية إعادة النظر فى المعاهدة .

ووجد صدقى باشا نفسه وهو أفسد رجال الدولة من المصريين – وربما أكفأهم أيضاً – وقد استدعى لتولى الحكم .

١٢ – كان هذا بإيجاز السياق الذى سارت فيه الأحداث .

١٣ – فى نفس الوقت ، ومع النهاية الظافرة للحرب ، تغير الأسلوب البريطانى ، فما كان يعتبر أمراً شرعياً وأساسياً لقمع العدو لم يعد يتفق والعصر الحاضر .

تم تشكيل وإعلان مبدأ عدم التدخل فى السياسة المصرية .

وتعين على الممثل البريطانى أن يظل بمنأى عما يحدث ، ويترك المنازعات الداخلية والمشاجرات السياسية تأخذ مجراها ، باعتبارها لا تدخل فى نطاق مصالحنا المباشرة .

١٤ – تلك نظرية مقنعة ومبهجة – لكن أهى ممكنة على المدى الطويل ؟

إن مصر لاتزال تحتل نفس الموقف الجغرافى .

ولا تزال تقع فيها قناة السويس ، ومنها إلى مواصلات الإمبراطورية .

وفضلا عن ذلك فإن الشرق الأوسط اكتسب المزيد من الأهمية السياسية والاستراتيجية أكثر من ذى قبل . . والجامعة العربية ولدت وتلوح عليها أمارات من النمو والنشاط لم تكن فى الحسبان .

ومن هنا فإن القعود والبقاء – بكل فخر – بمنأى عن السياسة الداخلية المصرية أمر فى منتهى الجاذبية من الناحية النظرية ، ويظل فى ظل الظروف العادية خطة سياسية سليمة لا يمكن الجدل حولها .

ولكن إلى متى يظل ذلك ممكناً ومصر تحتل الموقع الذى ظلت تحتله على طول الزمن ؟

هل بوسعنا أن نسمح لمصر أن تتفسخ وتتدهور بمقتضى إرادتها وأهوائها ؟

هل بمقدورنا أن نبقى بعيدين ، وفى حالة الضرورة القصوى نسمح لأى قوة أخرى أن تحل محلنا ؟

باختصار هل سنسمح بأى تقلص فى السيادة التى نتمتع بها ؟
ومع احترامى لكل الاعتبارات فإنى أشك فى ذلك .

١٥ – إننى أغادر مصر . . وآسف إذ أسجل أن الوضع الداخلى فى رأيى لم يكن أسوأ مما هو عليه .

ولن يقدر لى أن أعالج الموقف بعد ذلك ، ولا أن أتناول مهمة تعديل معاهدة ١٩٣٦ لتتلاءم مع المصالح القومية المصرية والموقف الدولى فى فترة ما بعد الحرب – تلك المعاهدة التى جعلتنا نقف على أرضية ثابتة خلال الحرب .

وأعترف أن هذه الحقيقة يفوح منها عبير الندم ، لأنى أعتقد أنك إذا كنت فى الشرق وتحمل بندقيتك معبأة بالبارود فليس من طبيعة الأمور أن تفرغ البندقية من شحنتها .
أقول ذلك وقد توفر لى القدر الكافى من المعرفة النظرية والعملية .

١٦ – بقيت عدة حقائق :

(ا) ليس بوسع بريطانيا العظمى أن تصرف نفسها تماماً ، على المدى الطويل ، عن الاهتمام بالشئون الداخلية فى مصر .

إن المشاركة شىء عظيم ، لكن الطبيعة حتمت وجود شريك أعلى من شريك .

(ب) إن الشعب المصرى شعب لطيف ودود لكنهم كالأطفال من نواح عدة ، فهم بحاجة إلى يد تقودهم على الطريق . . يد قوية عادلة . . إن الشعار الصالح لمصر كما هو بالنسبة للصينيين « الحزم والعدل » .

(جـ) إن الانقسام الحالى بين القصر وبين حزب الأغلبية (الوفد) ينذر بالأخطار . . .

(د) إن العاهل الحالى (فاروق) يسبق سنه من نواح متعددة . لكنه حقود مثل والده . وتقدم له المشورة سيئة ، ويعانى من قصر النظر فى أمور السياسة .

وكان العرش ينظر إليه باعتباره أرسخ عناصر الاستقرار فى البلاد إلا أن مركز العرش تعرض للاهتزازات بسبب سياسة الملك فاروق فى التدخل بطريقة سافرة فى السياسات الحزبية ، ومحاولة الملك منافسة الوفد فى استمالته الديماجوجية لعناصر الفوضى ، التى تعززت قوتها ، بالاستمالة التى تأتى ، من الجانبين .

إن هذه العناصر يتلاعب بها أيضاً عملاء الشيوعية .

ونتج عن ذلك أن كثيراً من تلك العناصر الفوضوية انغمست فى أعمال عنف تستهدف الملك نفسه .

إن الظروف المعيشية قاسية فى مصر ، ولم تفعل حكومة الملك شيئاً لإيجاد حل ملموس



للتخفيف من وطأتها ، برغم ما صدر عن الملك من تصريحات أفلاطونية كثيرة عن الإصلاح الاجتماعى .

وهذه الظروف يستغلها بطبيعة الحال عملاء الشيوعية فيخلطون بينها في ذهن جماهير الشعب وبين الغايات الوطنية .

وعلى هذا فإن العرش يحدق به صراع اجتماعى ووطنى ، لا يجد أحد له نهاية ، اللهم إلا تلك الأخطاء البالغة ، التى بات من الواضح أنها تهدد العرش .

ومن هنا فإن من الواجب حث جلالته فى كل مناسبة ممكنة على أن يتصالح مع المعارضة وأن يعامل جميع الأحزاب السياسية على قدم المساواة . وأن يشجع الرأى العام على أن يقول كلمته بدلا من النظام الراهن ، الذى يقوم على انتخابات مزيفة ، وحكومات مفروضة من جانب السراى .

وإذا لم يحدث ذلك فسيكون الانفجار على العرش نفسه ، وهو أمر يهم ، بالتأكيد وبنفس القدر ، السياسة والمصلحة البريطانية ، وقد يفرض تدخلا بريطانياً واسع النطاق .

١٧ – أكتفى بهذا القدر من أنشودة الوداع ، أما هذه الأفكار المبعثرة التى حاولت تسجيلها بين فترات حزم حقائبى فلو قدر لها البقاء لتصبح ذات فائدة فى بلدى أو بالنسبة لمن يأتى من بعدى فى منصبى – حينئذ تكون هذه الأفكار قد حققت غايتها » .

* * *

وتصدق تنبؤات كيلرن . . بعد ست سنوات . . عندما تقوم الثورة عام ١٩٥٢ فتطيح بالعرش والأحزاب والنظام كله .

ولم تستطع بريطانيا الإبقاء على التوازن بين الملك والأحزاب السياسية المصرية . وأصبح النظام الديمقراطى الذى بدأ عام ١٩٢٤ لعبة يتسلى بها الملك ليحكم حكماً مطلقاً ، أو تتخذها الأحزاب سبيلا للوصول إلى الحكم .

ولكن دور كيلرن قد انتهى فى مصر.

سافر كيلرن إلى جنوب شرق آسيا ليبقى هناك عامين . . المدة المقررة من قبل .

وفى سنة ١٩٤٨ يعرض عليه منصب الحاكم العام لشرق باكستان ، ويتردد كيلرن فى قبول المنصب . . ويستشير اللورد مونتباتن الحاكم العام للهند . . وأخيراً يعتذر كيلرن عن قبول المنصب . . وكان يومها فى الثامنة والستين .

ويحال اللورد إلى المعاش ، ليصبح عضواً فى مجلس إدارة بعض الشركات البريطانية . ويتنقل كيلرن بين دول الشرق الأقصى ، ولكنه لا يستطيع أن يطأ بقدميه أرض مصر مرة

أخرى ، فقد ترك فيها خصومات . . وعداوات شتى .

ويلتقى كيلرن بسوكارنو ، وشيانج كاى شيك ، والإمبراطور هيروهيتو ، ويتحدث معه باللغة اليابانية التى لا يزال يذكرها .

وفى سنة ١٩٥٦ يتكلم كيلرن فى مجلس اللوردات عن مصر . . وكان إيدن أيامها رئيساً لوزراء بريطانيا . . والاثنان تجمعهما العداوة لمصر .

إيدن يحارب مصر بقواته مع فرنسا وإسرائيل . . وكيلرن يؤيده فى مجلس اللوردات ، مطالباً بتعويضات للرعايا البريطانيين الذين أممت مصر ممتلكاتهم .

ويعتزل كيلرن العمل فى مجالس الشركات فى سن السبعين ، ولكنه يظل محتفظاً بصحته وبقواه حتى يمرض ويموت يوم ١٨ سبتمبر ١٩٦٤ وهو فى الرابعة والثمانين من عمره .

ويشهد كيلرن قبل وفاته زواج ثلاثة من أولاده الذين رزق بهم من زوجته الأولى ، كما يرى ثلاثة من حفدته ، وتعيش بعده زوجته الثانية جاكلين ، فالفارق فى العمر بين الزوجين كان كبيراً . . ولكن فضائح جاكلين تطل بعد عشر سنوات ، عندما يعلن فى صحف لندن أنها اتخذت صديقاً يقيم معها فى قصر اللورد ! .

DEPARTMENT OF STATE

INCOMING TELEGRAM

DIVISION OF COMMUNICATIONS AND RECORDS

FMH-610
This telegram must be closely paraphrased before being communicated to anyone. (CONFIDENTIAL)

Cairo

Dated October 9, 1944

Rec'd 9:21 a.m., 10th

Secretary of State,
Washington.

US URGENT

3038, October 9, 6 p.m.

FOR WALLACE MURRAY

This morning I called on the British Charge d'Affaires Mr. Terence Shone, to obtain his reactions to the present political situation. (Re my 3035 October 9, 11 a.m.). The Oriental Secretary Sir Walter Smart was also present. Shone stated that the selection of Ahmed Maher Pasha as Prime Minister was acceptable to the British Government on certain definite conditions which would include his full adherence to and support of the 1936 treaty. The British Government he informed me had raised no objections to the appointment and would support the Prime Minister as long as his Government created no difficulties for the British in the pursuit of the war effort. Shone appeared to think that a change in Government would relieve the present political

situation

situation and that it would certainly put an end to the altogether unsatisfactory situation which has hitherto existed between Nahas Pasha and the King. The Oriental Secretary believed that the new Government will in all probability be a coalition of all the non-Wafdish parties and independents. He anticipates that Parliament will be dissolved sometime in November and that new elections will be held which will probably do away with the overwhelming majority now enjoyed by the Wafd party in the Chamber of Deputies.

Both men referred to Ahmed Maher Pasha's political past recalling that he was at one time in open opposition to the British the new Prime Minister is now believed to favor Anglo-Egyptian solidarity. Furthermore he stood out as the only Egyptian Minister openly to advocate Egypt's participation in the war on the side of the Allies.

New cabinet being received at the Palace this afternoon. When its make up is definitely announced I will report fully on its political composition.

TUCK

CSB

وثيقة أمريكية عن اللقاء بين الوزير الأمريكى المفوض والوزير البريطانى المفوض . . وموضوعها تأليف وزارة أحمد ماهر .
وسعادة الإنجليز بهذه الحكومة الجديدة

DEPARTMENTAL No.1.

[EN CLAIR]

J 974

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Lord Killearn.
No.50. Saving
6th March, 1945.

D: (By bag) 6th March, 1945.
R: 4.35 p.m. 12th March, 1945.

" " " " " " "

J 925/142/16 not submitted

CONFIDENTIAL

Abboud, who called this morning about Assuan scheme (see my telegram No.541) spoke at considerable length about internal political situation consequent upon the death of Ahmed Maher.

2. Abboud was of course a particular friend and confidant of late Egyptian Prime Minister with whom he had for years past had the closest ties and for whom he had the greatest admiration. And his views are doubtless tinged in favour of the late in contrast to the new Egyptian Prime Minister. Nevertheless his views on Nokrashi tally so largely with what I fear may be true that they seem worth recording.

3. Abboud evidently mistrusts Nokrashi completely. He was brought up a school-master and his mentality and methods remain those of the school-master he originally was. In contrast to the late Prime Minister Nokrashi is lacking in all suppleness and elasticity. He has no following in the country and no popularity. Ahmed Maher, whilst most determined and anxious to guide and serve King Farouk in the best interest of the country, had the necessary convictions and courage to stand up to the Palace in case of need. Nokrashi was lacking in both. He would prove to be a creature of the Palace: indeed that was his only means of retaining office. Cabinet would now be at sixes and sevens. Nokrashi hardly on speaking terms with his Minister of Finance (Makram) and at loggerheads with Bedawi who was now being offered Ministry for Foreign Affairs - a post for which (though a good friend and indeed legal adviser at £2,000 a year to Abboud) he had no real qualifications.

4. In short Abboud Pasha takes the gloomiest views of the outlook and does not see how Nokrashi Pasha can last. He feared that we should find him a difficult, petty, and cantankerous customer to deal with.

5. As you are aware this tallies only too well with my own preliminary estimate. We can only hope that the responsibility of the presidential chair may work a cure in his natural defects. But I confess I am not sanguine - and I much doubt if anyone else is.

6. Abboud also spoke of the tendency of the Palace to play off America against us. Of this he claimed to have ample proof.

7. I told him not to be unduly worried. I did not believe the Americans were in the least disposed - at any rate on the higher levels - to be misled by anything so obvious. We had a predominant position in Egypt which we had certainly no intention whatever of abdicating.

٢١ الكلمة الأخيرة . . لمن ؟

تحملت مصر هذا كله .

وأصبح هذا الماضى بعض تاريخها . . أو صفحات من تاريخها .

ولقد ترددت فى نشر هذه الصفحات ، ولكنها وثائق ملك الأجيال ، وهى وحدها صاحبة الحق فى الحكم عليها .

كل ماستطعت أن أحجبه هو الحياة الخاصة . .

رفضت أن أنشر عنها كلمة واحدة . . وعف القلم عن النزوات الشخصية للجميع !

وكنت أحياناً أتساءل :

– هل يجوز أن يقال إن زعماء مصر كانوا حائرين لايعرفون أين يتجهون . .

. . أيتجهون للملك ليساعدهم على التخلص من الإنجليز . . أم للإنجليز ليخلصوهم من الملك أولا . .

* * *

وأعترف بأن الحيرة أخذتنى فترة من الزمن . .

إن هؤلاء الزعماء لايستطيعون الرد . .

ربما كانوا يكذبون على السفير . . يحاولون استمالته فى صفهم ضد الملك .

ربما كان السفير يبالغ فى الصورة التى ينقلها إلى لندن . . يريد أن يبين أن قادة مصر كانوا دائماً بين أطراف أصابعه . . وعلى أبواب سفارته . . يحركهم كالدمى . . ويستقبلهم عندما

يريد . . ويلفظهم حينما يشاء .

ولكن التاريخ يكتب دائماً ، أو فى غالب الأحيان ، بعد أن يحجب الموت أبطال الرواية . . ولا يبقى للزمن إلا المذكرات وقصص الحياة التى يكتبها أصحابها .

ومعظم الزعماء أبطال الحوادث فى مصر لم يكتبوا مذكراتهم عدا الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، ونشر إسماعيل صدقى وصليب سامى صفحات من مذكراتهما ، ولكن ذلك كان قبل الثورة وخلال العهد الملكى ، ونفوذ الإنجليز ، وهى بذلك مذكرات غير كاملة أو ليست صريحة كما يجب !

ولم أجد إلا شهادة بعض الزعماء أمام عبد اللطيف محمد ، رئيس محكمة الجنايات ، وهم يشهدون فى قضية أمين عثمان .

كلهم تبرءوا من السفارة . . وكلهم – لأن الملك فى أثناء تلك المحاكمة على قيد الحياة . . والملكية هى نظام الحكم فى مصر– وقفوا مع الملك . . ولهم بعض العذر من زمانهم . . ومكانهم . . ولكن ليس لهم العذر أمام مصر. وأمام التاريخ !

وكانت الشهادة مقصورة على أحداث ٤ فبراير وحدها . . سرى قال إنه لايعلم . . والنحاس أكد أنه لم يكن يعرف . . وعلى ماهر يتهم حسنين بأنه كان يعرف أن الدبابات البريطانية ستجىء ، والسفير البريطانى يصور رعب حسنين ويشبهه ورجال القصر بالدجاج المذعور ! !

* * *

إن برقيات السفير البريطانى . . ومداولات مجلس الوزراء البريطانى وحكومة الحرب فى لندن ليست أحكاماً نهائية ضد أحد . . ولقد حرصت بالنشر ألا يكون ذلك لمصلحة أحد . . ولست أريد أن أدافع عن أحد . . إلا مصر.

إن هذه وثائق نشرت بعد أكثر من ٣٠ عاماً من أحداث الرواية ، وهى تلقى الضوء على فصول من تاريخ مصر . . فمن سوء حظ مصر أن أمورها منذ عام ١٨٨٢ حتى ١٩٥٢ كانت فى يد بريطانيا وممثليها ومندوبيها الساميين . . أى منذ بدأ الاحتلال الإنجليزى لمصر.

وأمنيتى أن تعاد كتابة تاريخ مصر فى ظل هذه الوثائق . . وغيرها . .

وهذه مهمة الجامعات ومركز الوثائق المصرى . .

ولن ننتصر فى أى معركة إلا إذا عرفنا تاريخنا .

وإنى أدعو الذين عاصروا هذه الأحداث ليتكلموا . . وأن يكتبوا بعد نشر هذه الوثائق قصة ماجرى من وجهة نظرهم .

ولا يجب أن ننسى أنه خلال تلك الأحداث . . وفى أثناء انشغال ملك مصر وزعماء مصر بالصراع على السلطة كانت إسرائيل تحرص على أن تأخذ ثمن مساعدات تافهة قدمتها لبريطانيا . . وبعد الحرب كانت إسرائيل فى بداية التكوين الحقيقى الرسمى .

* * *

إن كل برقية قرأتها أقنعتنى بأن كل زعماء مصر كانوا خلال تلك السنوات راغبين فى الحكم . . ويعتقدون بأن الحكم هو سبيلهم لتحقيق الأهداف العليا . . وقد تحققت – من غير شك – خطوات على طريق الاستقلال ، أو على طريق الإصلاح . . ولكن كل ماتحقق – كما كشفت البرقيات – كان يدور فى فلك السياسة البريطانية ، باعتبار أنه شىء ضرورى لاستمرار الاحتلال بطريقة أو بأخرى . . أو بواسطة الزعماء المصريين . . ومن خلال استقلال صورى .

وكان زعماء مصر فى حيرة بالغة ، لايعرفون أبعاد اللعبة التى يدورون فى فلكها . . لايدركون أنهم يتحركون فى ظل خيوط العنكبوت البريطانى . . والتاج المصرى وصاحبه الذى كان فى صراع مع السفير ، يريد أن يأخذ من مصر حصة أكبر لنفسه لا للسفير . وعندما رأى الملك الإنجليز يهددون ويتوعدون استسلم ، فقدم قصره فى رأس التين ليكون مستشفى للإنجليز . . وقدم «كتفه» ليضع عليها شارة الجنرال البريطانى . . ورضى من الغنيمة المصرية بأن يكون رئيس الوزراء – أحياناً – على هواه . . يحقق له مايريد . .

لقد استفاد الملك بآخر فرصة منحها له الإنجليز ليبقى على العرش . . وخسر آخر فرصة ليبقى – فى ظل الشعب – على العرش .

وتكررت لعبة الاستغماية طويلاً بعد سنة ١٩٤٤ .

جاء النقراشى وصدقى والنحاس وعلى ماهر ليجلسوا على كرسى رئاسة الوزارة . . تبعاً للقاعدة المرعية فى لعبة الاستغماية . . وهى أن تتم اللعبة بالتناوب مرة لمصلحة الإنجليز . . ومرة لمصلحة الملك . وفى قليل من الأحيان لمصلحة الشعب ليتولى حزب الأغلبية الحكم .

ولكن حزب الأغلبية تغير بعد تلك الأحداث . . أو هزم نهائياً فى تلك الأحداث .

* * *

قصر بالزعماء جميعاً . . جميعاً . . التفكير ، والمدى والخيال ، والإدراك السياسى .

وكان شعب مصر أبعد نظراً من كل زعمائه وقادته وأحزابه .

إن شعب مصر لم يكن فى حيرة من أمره قطّ . .

كانت هذه الفترة – بكل ماحوته – وقوداً يصهر هذا الشعب فعرف طريقه . .

ورأت مصر مناضلين من أفراد الشعب . . من كل طوائفه وهيئاته . . نقاباته وعماله . . موظفيه . . مفكريه . . رجال صحافته . . ضباطه وجنوده . . يهتفون لمصر ويموتون فى سبيلها .

وكانت هذه الفترة القاتمة المظلمة عاملاً حاسماً فى إعادة تشكيل التفكير السياسى المصرى . لم تعد لعبة القوى الثلاثية مجدية . . أو هدفاً لأحد . . ملت مصر « الاستغماية » بدورانها المتكرر . .

وكان لابد أن يطاح بهذا كله . . وتقوم ثورة .

* * *

ولم تكن الثورة قاصرة على مصر وحدها . .

إن كيلرن فى أثناء الحرب كان سفيراً لدى ٣ ملوك و ٣ حكومات استقرت فى القاهرة فى ذلك الوقت .

كان فى القاهرة ملوك مصر . . واليونان . . ويوغوسلافيا . .

وبرغم اختلاف الأسباب والبواعث التى أدت إلى الإطاحة بالملوك الثلاثة . . والنتائج التى ترتبت على ذلك فقد عزل ملوك مصر . . واليونان . . ويوغوسلافيا الذين كان يتحدث إليهم كيلرن . . أو يفرض عليهم كيلرن أوامره . . فإن الدبلوماسى البريطانى لم يحاول قطّ أن يصل إلى الأعماق . كانت القوة الظاهرة . . والزعماء الذين يجلسون على قمة السلطة هم هدفه الأول والأخير . . إذا امتثلوا لإرادته فرح . . وإذا عارضوه استعان بالقوات البريطانية .

ونجده بعد فبراير يقرر بين الحين والحين الاستعانة بالجيش البريطانى للإطاحة بفاروق ، فقد استمرت اللعبة . . وخضع فاروق للتهديد فى كل مرة ولم يقاوم قطّ .

* * *

وبعد فإن كل هذه الصفحات تاريخ بعض حكام مصر .

ولست أدرى حتى الآن أى تعريف أطلقه على هؤلاء الحكام . .

هل كانوا خونة لأنهم يستعدون الإنجليز على بعضهم بعضاً . . ويستعدون الإنجليز على الملك ؟ !

إن كلمة الخيانة صعبة قاسية ، ولايجب أن تطلق جزافاً .

إنهم — فقط — كانوا يعرفون أن السفير البريطانى هو الحاكم الحقيقى لمصر . . ومادام جيش الاحتلال قائماً فلابد من الرجوع للسفير ، واستعداء السفير . . ومساومة السفير ! . . هذا هو أسلوب الحكم والسياسة فى عصرهم . . السفير هو أحد أركان العهد . . أو

الركن الرئيسى فيه . . والتعامل معه هو جزء من المناورات السياسية . . وهو شيء لانعرفه ومن الصعب أن نحكم عليه الآن . . أو ندينه الآن . . بعدما تغيرت الظروف . . وإذا لم يكونوا خونة . . وكانوا واقعيين فمن الواضح أنهم ليسوا أبطالاً على الإطلاق .

* * *

ومن المؤكد أنهم لم يكونوا على المستوى المثالى العالى للوطنية .

لم يترفعوا قطّ . . ولم يرتفعوا قطّ إلى الدور الذى كنا نأمل أن يكونوا فيه . . لم يصلوا قطّ إلى المقام الذى وضعهم فيه الشعب . .

ولم يستطيعوا تحقيق الآمال الشعبية العظيمة .

كانوا يريدون خلال فترات وصولهم إلى الحكم . أن ينتزعوا من السفير . . قانوناً . . أو عدة قوانين . . بعض مزايا للعمال أو للفلاحين ، تمصير بعض الشركات . . ولا أقول التأميم .

وكانوا يريدون من السفير أن يعطيهم الفرصة ليحققوا لهذا الشعب بعض التقدم .

من غير شك كانت هذه بعض أعمالهم . . وكانت أمنياتهم لمصر – من غير شك – أكبر من قدراتهم . . وأبعد من عزائمهم .

إنهم أخطئوا لأنهم كانوا ينسون . . أويتجاهلون أن هدف السفير أن يبقى هذا الشعب فى إطار معين يخدم مصالح بريطانيا . . ويتحقق من خلال هذا الإطار تتابع الوزارة للجميع . . حتى يظل الجميع يأملون خيراً من السفير وحكومته !

إن هذه الوثائق تصور للجيل الجديد حقيقة واحدة . . وهى كيف كانت تحكم مصر ؟

هذا الكتاب لايقول أكثر من هذه الحقيقة . ولايهمس بأقل منها .

إنه يقولها بوثائق مدوية . . مفزعة . . مؤلمة ورهيبة أيضاً .

إنه يسلط الضوء الكاشف على أسلوب الحكم فى مصر خلال عهد أطلقنا عليه عهد الاستقلال .

والتفسير الصحيح لهذا العهد أن سيف الحاكم كان مصرياً ، ولكن اليد القاطعة . . أجنبية دخيلة . . كان يجب أن نشير إليها ولانبقيها خافية عن الناس ثلاثين عاماً أو تزيد ، حتى تنطق بها أوراق ووثائق ينشرها مركز الوثائق البريطانية فى لندن كل حين .

كانت هذه مسئولية الزعماء . . ولكنهم عجزوا عن أن يقولوا للشعب إن السفارة هى التى تحكم . . أو هى الحاكم الحقيقى !

* * *

ولا توجد كلمات من خلال الوثائق أستطيع بها أن أضع نهاية هذا التاريخ السرى لمصر . !

لاتستطيع الوثائق البريطانية أو غيرها أن تضع خاتمة لحياة هذا الشعب . . أو لكفاح هذا الشعب .

سيبقى الشعب المصرى يفرض تاريخه المتجدد على مر الزمن الخالد على امتداد النيل – فهو شعب قادر على العطاء . . يستطيع أن يصنع أبطاله . . ويقدر عند الضرورة على أن يرفع فوق كل الرءوس شهداءه .

* * *

ولن ترضى هذه الصفحات قارئاً كان فى يوم من الأيام حزبياً . . فهى تدين كل الأحزاب .

وقد يحس بعض القراء بغصة . . بمرارة . . أو بأسى ولكن الشعوب العظيمة هى التى تقرأ ذلك التاريخ السرى وهى تعلم أنها لن تملك القدرة على تغيير الماضى . . ولكنها تملك الأمل والعمل على صنع المستقبل الأفضل . . والتاريخ الأكثر رواء . . وبهاء . . ونقاء .

والهدف فى النهاية . وهو الهدف الوحيد . . المستقبل المشرق . لمصر الخالدة . .

ولسنا نريد من الإحساس بالمرارة . . إلا أن يدفعنا للعمل .

وبقدر ما يكون العمل قويًا . . وصادقاً . . سيكون التاريخ الجديد . . لمصر .

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on.]

[CYPHER] WAR CABINET DISTRIBUTION.

FROM: EGYPT.

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE.

Sir M. Lampson
No. 423.
30th January, 1942.

D. 2.40 a.m. 31st January, 1942.
R. 5.05 a.m. 31st January, 1942.

JJJJ

IMPORTANT.

My telegram No. 389.

I impressed upon Hassanein today the importance of getting through our two desiderata at the Palace. In King Farouk's interest it was essential that this should come about within a reasonable period, I hoped shortly and if possible spontaneously; for otherwise troubles still lay ahead. Hassanein did not pretend it was going to be easy and feared rough methods of the Prime Minister; but I got him to agree to do his best.

2. Later I saw the Prime Minister and acted on your telegram No. 491. He asked what we would regard as a reasonable period and suggested he should leave the matter until after King Farouk's birthday on February 11th. As this is barely a fortnight hence I agreed to report it to you. I should be prepared to accept this on condition that dismissal takes place by February 15th. But in that case we must be prepared to see it through. Do you agree?

3. The Prime Minister welcomed my intervention which he hoped might be helpful.

INDIV.

إنذار للملك بطرد الإيطاليين من القصر بعد عيد ميلاده

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

[CYPHER] WAR CABINET DISTRIBUTION.

FROM CAIRO (AMBASSADOR) TO FOREIGN OFFICE.

Lord Killearn.
No. 721.
12th April, 1944.

D: 11.18 p.m. 12th April, 1944.
R: 11.55 p.m. 12th April, 1944.

300

MOST IMMEDIATE. 5 5 5

King Farouk summoned me this afternoon.

2. He read and handed me memorandum of which text is given in my immediately following telegram.

3. His Majesty followed this up with the following verbal declaration which I took down at his dictation:

[Begins]

"For the first time with this new government at the head of which is going to be a man known to be a friend of yours and of the British, I feel that it is more [sic ?now] possible to put an end to all misunderstandings between us and start with a new page and put once and for all our relations on the basis of mutual understanding." His Majesty added that he and I had crossed swords in the past; hence the above declaration.

4. Elaborating the above (our conversation was throughout on a most amiable basis on which I purposely kept it) His Majesty said it came to this:

There could not be two Kings of Egypt (I hurriedly interpolated to his considerable amusement that we had already found one was quite enough !).

5. I made it clear forthwith that I was not prepared to make more than purely preliminary comment.

6. My first:

That it was a pity His Majesty had faced us with this bomb-shell without preliminary warning through Hasanein or otherwise. That it might in the event have proved to make His Majesty's position easier had he known our view in advance.

7. My second:

That whilst no Egyptian Government or Prime Minister was perfect, the present administration had admirably fulfilled their role of loyal war-time ally and to our complete satisfaction: and when others were waivering they had robustly

[? grp: omitted]

J 1393

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

[CYPHER] WAR CABINET DISTRIBUTION.

FROM CAIRO (AMBASSADOR) TO FOREIGN OFFICE.

Lord Killearn.
No. 760.
18th April, 1944.

D: 2.24 p.m. G.M.T. 18th April, 1944.
R: 4.35 p.m. B.D.S.T. 18th April, 1944.

555

MOST IMMEDIATE.

My telegram No. 759. J 1385/31/16

I saw King Farouk at 1.45 p.m. today and gave him the Prime Minister's message, leaving him a copy in full.

2. I remonstrated with His Majesty for having broken his definite pledge to me through Hasanein on Saturday evening that he would take no action before seeing me again and learning the views of His Majesty's Government. His Majesty admitted his pledge, but argued that circumstances had forced his hand. The news had got out (he did not blame us for that) and it had become imperative to act immediately as Nahas Pasha was due today in Alexandria where there would be a repetition of his Upper Egypt performance.

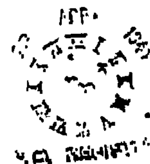
3. I observed that this seemed on the face of it to be jumping to conclusions ahead of events. Anyway I must [grp: undec: ? warn] him formally of the unwisdom of hasty action before knowing the views of His Majesty's Government which might reach me at any minute now. And I drew his special attention to paragraph 6 of the Prime Minister's message.

4. His Majesty said that he would ponder this message and would send me an answer within the next hour.

5. I warned His Majesty that, as stated in the Prime Minister's message, I should forthwith be getting in contact with Nahas Pasha and warning him once more against any provocative actions.

6. On my way out, I saw Hasanein Pasha and repeated the same language to him.

O.T.P.



Anglo-Egyptian Relations FILE COPY

AIRGRAM

SECRET

Despatched OCT 25 1944

FROM:
Cairo Legation
October 25, 1944

REC'D.

Secretary of State,
Washington.

A-583, October 25, 1944, 10 a.m.

For Wallace Murray.

I lunched with Mr. Eden yesterday at the British Embassy. He has stopped over a few days in Egypt while Churchill proceeded to London.

Eden appeared only moderately satisfied with the results of the Moscow visit and admitted that the Polish question remained an extremely intricate one and that there was much to be done before even a partially satisfactory solution could be reached.

As regards Egypt, he expressed confidence in the Ahmed Maher Government and, while admitting a personal liking for Nahas Pasha, he believed that the former Prime Minister, who was himself honest, had become the victim of his unsavory entourage and that a state of affairs had consequently developed which made it impossible for his régime to remain in power.

Nuri el-Said, the former Iraqi Prime Minister and delegate to the recent Arab Union conference in Alexandria, was also a guest at luncheon. To him Eden expressed himself forcefully on the question of the negotiation of the proposed treaties between Syria and Lebanon and the French Provisional Government. Nuri defended the attitude of the Levant Governments in refusing to negotiate such treaties,

stating

stating that it could never be admitted that France had a right to a position of privilege in the Levant States. Syria and Lebanon, he said, had had past experience with the French and realized only too well the real implication of such treaties. Eden's arguments were much along the same lines as those set forth by Spears to Wadsworth, and as reported in the latter's confidential telegram 190 of September 15. Eden also indicated that the British Government wished to bring an end to the situation in the Levant States and that it was felt that the mandate could best be terminated by means of a treaty. He believed that the French would be moderate in their demands. "Above all", he said, "I don't want any more trouble there. We have plenty of troubles of our own in other parts of the world."

In conversation with me, Eden happened to mention that he was being received that afternoon in audience by King Farouk. I took occasion to offer, as a personal opinion, that I felt that a good deal could still be done to guide this young man along the path of wisdom. Destiny had sent him to rule over Egypt and I felt very strongly that no opportunity should be lost to help him in his most difficult task. I reminded Eden that the harsh treatment which former British Proconsuls had meted out to the Khedive Abbas Hilmi (who years ago had returned as a boy to rule in Egypt) had only resulted in making of him a confirmed and bitter Anglophobe. I therefore believed that every effort should be made to win the King over completely to the United Nations' side. I was glad to say, in this respect, that his attitude was very favorable to the United States. Eden agreed but reminded me that only a few years ago, when the military situation in Egypt was intensely critical, the young King had been subjected to strong Italian influence at that time and had been almost openly pro-Axis in his sentiments.

Eden referred with pleasure to the cordial relations which existed between the British Embassy and this Legation and which he was glad to learn were also maintained between the British senior military officials in Egypt and Major General Giles. I thanked

him

him for these references and reminded him that the American diplomatic representative in Cairo often found it necessary to indulge in some pretty fancy tightrope walking.

Eden is leaving today for a brief stay in Athens and after one night in Rome will visit General Alexander's headquarters in northern Italy before returning to London.

Repeated to Beirut and AMPOLAD, Caserta.

TUCK

SPT/lw

وثيقة أمريكية أخرى عن رأى إيدن فى الملك فاروق

الفهرس

كتب للمؤلف

١ – حكايات صحفية
٢ – الزواج سنة ٢٠٠٠
٣ – تاريخ للبيع
٤ – ولا عجيب إلا الصين
٥ – الشعب والحرب
٦ – التليفزيون
٧ – دفاع عن الزوجات
٨ – عندما يموت الملك .

رقم الإيداع	١٩٧٩/٤٣١٧
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧ – ٢٤٧ – ٨١٢ – ٩

١٢٩ /٧٨/ق

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)

